

الموسوعة الذهبية

(العملية)

للقواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض المصرية

(١٩٣١ - ١٩٧٩)

عبد الغنى
الحسامي

الإصدار الجديد

الجزء الخامس

إصدار

مركز عيسى للدراسات القانونية

٤١ شارع عيسى الدين أبو الغز - المهندسين ٢٠٩٠٦٨٠٩٠

[illegible]

[The page contains dense, overlapping, and mostly illegible handwritten or printed text, likely bleed-through from the reverse side. The text appears to be organized in columns or rows, but the individual words are difficult to discern.]

إهداء ٢٠٠٨
المستشار/محمد فرج الذهبي
جمهورية مصر العربية

الموسوعة الذهبية

(العملية)

للقواعد القانونية

التي قررتها محكمة النقض المصرية

(١٩٣١ - ١٩٧٩)

عبد المنعم حسنى

المحامى

الإصدار الجنائى

الجزء الخامس

مركز حسنى للدراسات القانونية

٤١ شارع مصطفى الدين أبو العز المهنسين ت: ٣٦٠٦٨٠٩ فاكس ٥٨٢٨٠٠٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَىٰ عَمَلِي

فَسِيرِي إِلَهُكُمْ وَرَسُولِي وَرَبِّي

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

جاء في تقديمنا للموسوعة الذهبية إنه إذا كانت الجهود العديدة والمخلصة قد تضافرت وتنافست علمياً على حفظ الثروة القانونية الهائلة التي خلفتها أعمال الجهابذة من رجال القضاء أعضاء محكمة النقض المصرية ، إلا أننا - ورغم تلك الجهود - مازلنا نلمس احتياج المشتغلين بالقانون إلى عمل علمي جديد شامل يمكن الرجوع إليه للوقوف على ذلك الصرح الشامخ من الفكر القانوني المجرد الذي حفلت به أحكام محكمة النقض المصرية - بدائرتها الجنائية والمدنية - منذ إنشائها وحتى الآن .

* * * * *

وإذا كنا - في هذا السبيل - قد قدمنا " الموسوعة الذهبية " شاملة كافة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض خلال الفترة منذ إنشائها عام ١٩٣١ وحتى نهاية عام ١٩٧٩ ، وأعقبنا هذا العمل بالمدونة الذهبية شاملة القواعد القانونية الصادرة منذ بداية عام ١٩٨٠ والأعوام التالية ، إلا أننا ما زلنا نستشعر حاجة الجيل الجديد إلى عمل جديد يتم إعداده بمراعاة ظروف

وإحتياجات هذا الجيل ، فكان هذا العمل الذى نقدمه اليوم والذى تخيرنا له عنوان " الموسوعة الذهبية - العملية - للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية " والذى اقتصر على الأحداث والأهم من تلك القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية طوال الفترة السابقة على عام ١٩٨٠ .

* * * * *

وقد صدر العمل الجديد - بعون الله - كما تصدر " المدونة الذهبية " فى إصدارين : الأول يضم القواعد القانونية التى أصدرتها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض ، والثانى يضم القواعد القانونية التى أصدرتها الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة .

* * * * *

وهكذا أصبح المشتغل بالقانون بالخيار بين أن يقتنى من أعمالنا إما : (١) المدونة الذهبية تسبقها الموسوعة الذهبية ، أو (ب) المدونة الذهبية تسبقها الموسوعة الذهبية العملية . وسوف تكون الظروف الشخصية والإحتياجات العملية هى مناط الإختيار . ويهمنى أن أسترعى الإنتباه إلى أن الحائز للموسوعة الذهبية (٢٠ مجلداً) سوف لا يكون مضطراً لأن يحوز الموسوعة الذهبية (١٠ مجلدات) ، كما أن الحائز للأخيرة سوف لا يكون بحاجة إلى حيازة الأولى ، ولكن الجميع سوف تتوحد إحتياجاتهم لاقتناء " المدونة الذهبية " ، التى تعد الإمتداد الأوحد للمنفعة التى تقدمها كل من " الموسوعة الذهبية " أو " الموسوعة الذهبية العملية " .

وإنتى أرجو أن أكون بهذا العمل الذى يسعدنى أن أقدمه اليوم ، قد
خطوت خطوة تمنيتها من أجل أن تكون المنفعة المرجوة فى متناول يد العديد من
أبنائى من شباب المشتغلين بالقانون وتطبيقه .

والله ولى التوفيق ،،

عبد المنعم حسنى
المحامى

الهرم فى يناير ١٩٩٣

محكمة الجنايات

الفصل الأول - تشكيل المحكمة وإنعقادها .

الفرع الأول - تشكيل المحكمة .

الفرع الثاني - إنعقاد المحكمة .

الفصل الثاني - الإجراءات أمام المحكمة .

الفرع الأول - حضور المتهم والمدافع عنه .

الفرع الثاني - إعادة المحاكمة .

الفرع الثالث - فصل الجنتمة عن الجناية .

الفرع الرابع - الإحالة إلى محكمة الجنايات .

الفصل الثالث - مسائل متنوعة .

الفصل الأول - تشكيل محكمة الجنايات وإنعقادها

الفرع الأول - تشكيل المحكمة

١ - ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها المنتخبين

للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات - جائز .

ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها المنتخبين للعمل بإدارة

التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه بطلان تشكيلها ،

ذلك أن ندب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائي

لا يرفع عن أيهما صفة القاضى أو يخلع عنه ولاية القضاء .

المادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥

لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تجيز لوزير العدل عند

الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الإستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم

الإبتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار إنعقادها ، كما تجيز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى . (طعن رقم ٦٩٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٩٤)

٢ - لووزير العدل عند الضرورة ندب أحد رؤساء المحاكم الإبتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات لأحد أدوار إنعقادها بناء على طلب رئيس محكمة الإستئناف وله تدب أيهما لأكثر من دور بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

متى بان من الإطلاع على القرار الصادر من وزير العدل أنه صدر بندب وكيل محكمة القاهرة الإبتدائية للجلوس بمحكمة جنايات أسيوط ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس محكمة إستئناف أسيوط ، فإن هذا القرار يكون قد صدر وفقا للقانون ويمقتضى الحق المخول لووزير العدل بمقتضى المادة ٢٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية . (طعن رقم ٦٨٠ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٨٤٢)

٣ - لرئيس محكمة الإستئناف ندب أحد مستشاري المحكمة للجلسة بدلا من المستشار الأصلي لوجود مانع لديه .

ندب رئيس محكمة الإستئناف أحد مستشاري المحكمة لنظر الطلب الذي تقدم به المتهم ببطان الحكم بدلا من المستشار الأصلي - الذي وجد لديه مانع - إجراء مطابق لما نصت عليه المادة ٧١ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - والوارد في الفصل الثاني منه المعنون " في نقل القضاة وندبهم " - سواء في محاكم الإستئناف ، أو في المحاكم الإبتدائية - ولا يلزم الإشارة إلى هذا الندب في الحكم .

(طعن رقم ١٨٨ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٨٠)

٤ - عدم تعرض السلطة القضائية لحالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد مستشاري محكمة الجنايات أسوة بما فعل بالنسبة إلى

رئيس الدائرة - إكتفاؤه بما تكفلت به المادتان ٣٦٧ و ٣٧٢
إجراءات جنائية من تنظيم لهذه الحالة .

أعاد الشارع الوضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنايات فنص
في الفقرة الأولى من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية الصادر في
٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ على أن " تشكل في كل محكمة إستئناف محكمة أو
أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الإستئناف "
وهي قاعدة سبق أن وردت في موضعين - في المادة الرابعة من القانون رقم
١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وفي المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات
الجنائية - ثم إستحدث حكما جديدا ضمنه نص الفقرة الثانية من المادة
السادسة سالفة الذكر يقتضى بأن " يرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو
أحد رؤساء الدوائر وعند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها " وقد
إقتصر المشرع على ذلك ولم يعرض لحالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد
مستشاري محكمة الجنايات أسوة بما فعل بالنسبة إلى رئيس الدائرة مكتفيا
بما تكفلت به المادتان ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلتين
بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ - من تنظيم لهذه الحالة .

(طعن رقم ١١٠ سنة ٢٠ في جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٨٦)

٥ - إكتفاء قانون السلطة القضائية بتنظيم ما أشار إليه في
المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتان ٣٦٧ و ٣٧٢
إجراءات جنائية - بقاؤهما معمولاً بهما تكمل أحكامهما أحكام
القانون المذكور .

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وأن نص في المادة
الأولى من قرار إصداره على أن " . . . يلغى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٣٣
لسنة ١٩٥٣ ما يخالف أحكام نصوص القانون المرافق ويستعاض عنها
بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف أحكامه " لم يشر في ديباچته

إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولم يرد بنصوصه ما يفاير أحكامهما ، مما مؤداه أنه قد إكتفى بتنظيم ما أشار إليه فى المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع أحكام المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ سالفتى الذكر - فبقيت المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامهما أحكام القانون الجديد - وهذا هو المعنى الذى ذهبت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير . وما أوردته المذكرة الإيضاحية لقانون السلطة القضائية فى هذا الشأن إنما هو إيضاح يكشف عن قصد المشرع ويتمشى مع مفهوم النصوص وليس تداركاً لما فات .

(طعن رقم ١١٠ سنة ٣٠ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٨٦)

٦ - تشكيل محكمة الجنايات - الأصل أن شروط صحة

التشكيل قد روعيت .

أجاز القانون نذب رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات ، كما أجاز نذب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية للجلوس بمحاكم الجنايات بشروط حددها ، والأصل اعتبار أن هذه الشروط قد روعيت - وما دام الطاعن لا يدعى فى طعنه أنها خولفت فلا يحق له أن يثير شيئاً فى هذا الصدد .

(طعن رقم ٣٦ سنة ٣١ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٦٢٨)

٧ - محكمة الجنايات - تشكيلها - جرائم السلاح .

إستحدث القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنظيمًا خاصاً بتشكيل محكمة الجنايات يقضى بأن تؤلف هذه المحكمة من ثلاثة من المستشارين ، ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الدوائر عند النظر فى جناية من الجنايات المنصوص عليها فى المادتين ٥١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات وفى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له ما لم تكن هذه الجناية مرتبطة إرتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين هى المختصة بنظر الدعوى

برمتها . ونصت المادة الخامسة من هذا القانون في فقرتها الثانية على أن تحال بحالتها إلى المستشار الفرد الجنايات المعروضة على محاكم الجنايات في دور إنعقادها الجارى وقت العمل بهذا القانون والتي أصبحت من اختصاصه ما لم تكن صالحة للفصل في ذات الدور . فإذا كانت جناية إحراز السلاح الناري بغير ترخيص وإحراز الذخائر المسندة إلى الطاعن غير مرتبطة بجناية أخرى غير ما ذكر بالمادة ٢٦٦ سألقة البيان بل أنها أحييت إلى المستشار الفرد بأمر إحالة واحد شملها وجنحة القتل الخطأ على إعتبار أنها مرتبطة بها ، فإن الاختصاص ينقد للمستشار الفرد لإقتصار الإرتباط على جنحة ويتعين عليه تبعا لذلك الفصل في الجريمتين ما لم يتبين له عدم وجود إرتباط .

(طعن رقم ١١٥١ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٧٤٧)

٨ - بطلان تشكيل محكمة الجنايات - شروطه - تغيير الاختصاص قبل النطق بالحكم - اثره - توزيع العمل على نوابر محكمة الإستئناف - ماهيته .

تنص المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تشكيل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الإستئناف . وتنص المادة ٣٦٧ من القانون ذاته على أن تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الإستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار إنعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين ينوبه رئيس المحكمة الإستئنافية ويجوز عند الإستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تتعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين . ومؤدى ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التى تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين . ولما كان ما يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشارى محكمة إستئناف

القاهرة ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيما إداريا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من الإختصاص تتفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطالان على مخالفته ، فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أساس من القانون . (لمن رقم ٢٥٠ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٤٣١)

٩ - بطلان تشكيل محكمة الجنايات عند اشتراك أكثر من واحد من غير المستشارين في تشكيلها - المادة ٣٦٧ إجراءات .
أن القانون لا يربط بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين ، على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر من هيئة من اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ومن رئيس بالمحكمة الابتدائية ، فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون .

(لمن رقم ٧٨٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٧٧٧)

الدرع الثاني - إنعقاد المحكمة

١٠ - لمحكمة الجنايات أن توالى عملها في نظر الدعاوى المعروضة عليها في دور الإنعقاد حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته .

لما كان القانون قد نص في المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن يحدد تاريخ كل دور من أدوار إنعقاد محاكم الجنايات قبله

بشهر على الأقل بقرار من وزير العدل ، وبأن يعد في كل دور جدول للقضايا التي تنتظر فيه ، وأن توالى محكمة الجنايات جلساتها إلى أن تنتهي من نظر القضايا المقيمة بالجدول وكانت محكمة الجنايات المطعون في حكمها إذ نظرت في آخر يوم في دور الإنعقاد وهو يوم ٢١ من يناير سنة ١٩٥٢ وأجلت النطق بالحكم فيها مع التصريح للخصوم بتقديم مذكرات في الدعوى المدنية إلى جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٢ التي تقع في الشهر التالي إنما أفادت بذلك أن المرافعات التحريرية في الدعوى المدنية ما زالت مستمرة وهذا لا يتعارض مع القول بأن دور الإنعقاد في محاكم الجنايات ينتهي بنهاية الشهر المحدد له ما دام للمحكمة أن توالى عملها في نظر الدعاوى المعروضة عليها في دور الإنعقاد حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك التاريخ المحدد لنهايته . لما كان ذلك فإن المحكمة بقرارها الآنف الذكر لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(طعن رقم ١٤٤٠ سنة ٢٣ ق جلسة ٣١ / ٣ / ١٩٥٤)

١١ - إنعقاد محاكم الجنايات بحسب الأصل كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تفقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

(طعن رقم ١٣٨ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥)

١٢ - محكمة الجنايات - تأجيلها النطق إلى ما بعد دور الإنعقاد - لا خطأ .

لم ينص قانون الإجراءات الجنائية على البطلان إلا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، فإن قررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم إلى ما بعد دور الإنعقاد لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(طعن رقم ٩٣٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٥٢٦)

١٣ - نص المادة ٢٧٠ إجراءات جنائية على تحديد تاريخ افتتاح

كل دور إنعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشره بالجريدة الرسمية - قاعدة تنظيمية - مخالفتها لا ترتب البطلان .

أن ما نصت عليه المادة ٢٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار إنعقاد محاكم الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم تهدف إلا على وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها أى بطلان . (طعن رقم ٦٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٤١٩)

١٤ - إشتراط إنعقاد محكمة الجنايات فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية - لا يلزم إنعقادها فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية .

المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وأن إشتراط أن تنعقد محكمة الجنايات فى كل مدينة بها محكمة ابتدائية إلا أنها لم تشترط أن تنعقد المحكمة فى ذات المبنى الذى تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية - وما دامت محكمة الجنايات التى نظرت الطلب قد إنعقدت فى مقرها وهو مدينة القاهرة ، فإن إنعقادها يكون صحيحا . (طعن رقم ١٨٨ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٨٠)

١٥ - إنعقاد محكمة الجنايات فى مكان آخر خارج المدينة التى تقع بها ذات المحكمة الابتدائية - يستوجب صدور قرار بذلك من وزير العدل .

صدور قرار من وزير العدل إنما يكون واجبا إذا كان محل إنعقاد محكمة الجنايات فى مكان آخر خارج المدينة التى تقع بها ذات المحكمة الابتدائية . (طعن رقم ١٨٨ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٨٠)

١٦ - عدم إشتراط إنعقاد محكمة الجنايات بذات المبنى الذى

تجرى فيه جلسات المحكمة الابتدائية - صدور قرار من وزير العدل - محله : إنعقاد المحكمة خارج المدينة التي يقع بها مقرها .
المادة السابعة من قانون السلطة القضائية وأن إشتراط أن تتعقد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية إلا أنها لم تشترط أن تتعقد المحكمة في ذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية - وما دامت محكمة الجنايات التي نظرت الطلب قد إنعقدت في مقرها وهو مدينة القاهرة ، فإن إنعقادها يكون صحيحا . (طن رقم ١٨٨ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٨٠)

الفصل الثاني - الإجراءات أمام المحكمة الفرع الأول - حضور المتهم والمدافع عنه

١٧ - كفاية حضور محام واحد مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات .
لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد . (طن رقم ٨٧٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٦١)

١٨ - عدم أخذ الشارع بنظام الحكم الحضورى الإعتبارى في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات في مواد الجنايات .
لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الإجراءات الجنائية بنظام الحكم الحضورى الإعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات ومن محكمة الجنايات ، كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات (المواد ٢٢٩ وما بعدها في الباب الثانى من الكتاب الثانى الذى عنوانه فى محاكم الجنح والمخالفات) .
(طن رقم ٣٦٦ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٥٨)

١٩ - لا تعارض لمصلحة المتهمين إذا كانت الأدلة التي استند إليها الحكم في حق أحد المتهمين لا تقوى إلى تبرئة الآخر من

التهمة .

متى كان الواضح من الأدلة التى إستند إليها الحكم فى حق أحد المتهمين الأول والثانى لا يؤدى إلى تبرئة الآخر من التهمة التى نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يعيب إجراءات المحاكمة تولى الدفاع عنهما محام واحد .

(طعن رقم ١٥٦٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٠٠١)

٢٠ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين . القضاء بإدانة

أحدهما لا يترتب عليه براءة الآخر - لا إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الحكم قد إنتهى إلى أن الطاعنين إرتكبا فعل القتل معا ، وإعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة ، كان القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التعارض المخل بحق الدفاع ، فإنه لا يعيب الحكم أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، وليس فيما تم تسليم من المحكمة بقيام إتفاق سابق ، كما أن أيهما لا يضار بقيام سبق الإصرار أو إنتفائه ، ما دام الحكم قد اعتبرهما فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بفعله .

(طعن رقم ١٧٦٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١١٦)

٢١ - مناط تعارض مصلحة المتهمين الذى يستلزم فصل دفاع

كل منهما عن الآخر أن تكون أقوال أحدهما شهادة إثبات ضد الآخر - تولى محام واحد الدفاع عنهما يولد الإخلال بحق الدفاع المبطل للحكم .

إذا كان مؤيد أقوال الطاعن الثانى - التى إستند الحكم إليها فى إدانة الطاعنين - أن تجعل مقررها شاهد إثبات ضد الطاعن الأول ، مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق

مصلحته الخاصة دون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لحامى الطاعن الثانى بالمرافعة عن الطاعن الأول فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويطلبه بالنسبة للطاعنين الأول والثانى - ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة .
(طعن رقم ٢٠٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٣٦٩)

٢٢ - إختصاص المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الإستئناف أو المحاكم الابتدائية دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .

تنص المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الإستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مفتصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات - فإذا كان الثابت أن المحامى الذى باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقرر للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة .
(طعن رقم ١٩٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٩٦)

٢٣ - حضور مدافع عن كل متهم بجناية أمام محكمة الجنايات - لا يتحقق إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها بشخصه أو ممثلا ممن ينوب عنه .
أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الفرض إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها - فلا بد أن يتم سماع الشهود وطلبات النيابة فى وجوده بشخصه أو ممثلا ممن ينوب عنه .
(طعن رقم ١٥٦٨ سنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٦٨)

٢٤ - محكمة جنايات - متهم - دفاع - مدافع غير مقيد

إبتدائيا - أثر ذلك .

إذا كان الثابت أن الحماية التي باشرت الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات في جناية القتل المسندة إليه ، غير مقررة للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية إذ هي مقيدة بجدول المحامين تحت التمرين ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة منطوية على إخلال بحق المتهم في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم . (طعن رقم ٣١١٦ سنة ٣١ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٢ من ١٣ من ١٤)

٢٥ - إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد قانونا - لا أثر له في صحة الإعلان - للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه ، وعلى المحكمة إجابته وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة .

إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كإعلان مستوف للشكل القانوني ، وإنما يصح للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه إستيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون ، وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة .

(طعن رقم ٩٠ سنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٦ من ١٧ من ٣٢٩)

٢٦ - محكمة الجنايات - الإجراءات أمامها - إجراءات المحاكمة .

يجب القانون أن يكون مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه . والأصل في هذا الوجوب أن المتهم حر في إختيار محاميه ، وأن حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا أختار المتهم محاميا ، فليس للقاضي أن يفتات على إختياره ، ويعين له مدافعا آخر ، إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير في

الدعوى . ولما كان الظاهر من الأوراق أن المحامي الموكل من قبل الطاعن أرسل إلى المحكمة برفقة يعتذر فيها عن حضور الجلسة الأولى المحددة للمحاكمة لإنشغاله بالمرافعة أمام محكمة أخرى ويستأجل نظر الدعوى ، كما حضر عنه محام آخر أبدى عن زميله الموكل في تخلفه ، وأن المتهم إذ سئل عن التهمة أنكرها وأخبر المحكمة أن بيانات الطوابع المتهم بإخلاصها مع محاميه الموكل مما يدل على تمسكه بضروره حضوره ، إعتبارا بأن المستندات التي تشهد لبراءته لدى محاميه المذكور ، فإن ندب المحكمة من قبلها محاميا آخر ، وتكليفه المرافعة عنه في الجلسة ذاتها يبطل إجراءات المحاكمة لإبقتائها على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، ويكون الحكم باطلا متعينا للنقض .

(طعن رقم ١٦١٩ سنة ٣٧ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٦)

٢٧ - إجراءات المحاكمة في الجنايات - وجوب إتخاذها في مواجهة المتهم ومحاميه .

من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة .

(طعن رقم ١٠٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٨٥)

٢٨ - وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات - يستلزم حضوره إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها - عدم تحقق ذلك - إخلال بحق الدفاع .

من المقرر أن الشارع وقد أوجب حضور محام يدافع عن كل متهم بجناية أحيلت إلى محكمة الجنايات ، كي يكفل دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا منه بأن الإتهام بجناية أمر له خطره ، فإن هذا الفرض لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها ، حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة من تحقيق وما إتخذته من إجراءات طوال المحاكمة ، ومن ثم فقد تعين أن يتم سماع الشهود ومرافعة النيابة العامة وياق

القصوم في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن يقوم مقامه ، وهو ما لم يتحقق في الدعوى الثالثة ، لما كان ذلك ، فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٤٧٢ سنة ٤٥ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ١٧)

الفرع الثاني - إعادة المحاكمة

٢٩ - العبرة في شأن سقوط الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى - ليس للمتهم عند إعادة محاكمته التمسك بالعقوبة المقضى بها فيها - عدم تقيد المحكمة بما جاء في الحكم الغيابي .

مناطق التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جنائية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل حكما الحكم الصادر فيها في غيبة المتهم الذي لا يجوز له عند إعادة محاكمته أن يتمسك بالعقوبة المقضى بها فيها ، بل أن المحكمة تفصل في الدعوى في مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم المذكور ، لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية في مواد الجنائيات على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في مواد الجنيح والتي يسرى في حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

(طعن رقم ٥٩٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٣١)

٣٠ - حضور المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنائيات أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة - أثره .

مقتضى نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية - من إنه إذا حضر

المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكما الحكم السابق صدوره ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة - هو سقوط الحكم الغيابى ذاته دون إجراءات المحاكمة ، ومن ثم فإنه يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إلى التحقيقات التى تمت فى المحاكمة الغيابية .
(طعن رقم ١٠٤٩ سنة ٣٢ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٨٧)

٣١ - حضور المتهم المحكوم عليه فى غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة - أثره - بطلان الحكم الغيابى وإعادة نظر الدعوى - هذا البطلان مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة .
تنص المادة ٣٩٥ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " - وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابى طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة النظر فى الدعوى - أما إذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه مترائيا بأنه سيحضر الجلسة ولكن لم يحضرها ، فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة - أن يقضى بعدم إنقضاء الحكم الأول وباستمراره قائما - ومن ثم كان التحدى بأن القضاء بإعتبار الحكم الغيابى قائما معناه زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد .
(طعن رقم ١٦٩٨ سنة ٣٤ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٧٩٢)

٣٢ - إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية - طبيعتها : هى بمثابة محاكمة مبتدأة - أثر ذلك .

من المقرر أن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ليس مبناهما تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هى بحكم

القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وبالتالي فإن لمحاكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها وحكمها في كلا الحالتين صحيح قانونا .

(طعن رقم ١٢٥٣ سنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٦٦ من ١٧ ص ١٠٩٨)

٢٢ - الأحكام الغيابية بعدم الاختصاص - أثرها بعد القبض أو الحضور .

لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جنائية السرقة يعود التي إتهم بها ، إلا أنه لا يعتبر أنه أضرب به لأنه لم يدين بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجنائية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من القانون الإجراءات الجنائية ، ولهذا فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره .

(طعن رقم ٤٥ سنة ٣٩ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٥٣٩)

٣٤ - عدم قبول النعى عند إعادة المحاكمة يبطلان الإعلان للمحاكمة الغيابية .

من المقرر أن إعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، ولمحاكمة الإعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها ، وإذا كان ذلك وكانت إجراءات محاكمة الطاعن أمام محكمة الإعادة قد تمت صحيحة ، فإنه غير مقبول ما يتمسك به الطاعن من بطلان إعلانه في المحاكمة الغيابية ، ولا يقبل إثارته ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٥١ سنة ٤١ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٣٣٩)

٣٥ - إعادة المحاكمة لسقوط الحكم الغيابي في الجنائيات - لا

يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات المبدأة في المحاكمة الغيابية - بقاؤها ضمن عناصر الدعوى التي يجوز للمحكمة الاستناد إليها في قضائها - النعى على المحكمة عدم إعادة مناقشة الطبيب الشرعى الذى سئل في المحاكمة الغيابية - لا محل له ما دام الطاعن لم يطلب ذلك .

من المقرر أن سقوط الحكم الغيابى وإعادة المحاكمة فى مواجهة المتهم لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التى أبدت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها فى ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، ومن ثم فإن للمحكمة أن تستند إليها فى قضائها - ولما كان البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه إستدعاء الطبيب الشرعى لإعادة مناقشته ، فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها تعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم تره من جانبها حاجة لإتخاذة .

(طعن رقم ١٢٥٠ سنة ٤٣ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٤ من ٢٥ ص ٥٤)

٣٦ - إعادة محاكمة المتهم الفائب - حكم - تسبيب .

لا يوجد فى القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذى كان غائباً من أن تورد الأسباب ذاتها التى إتخذها الحكم الغيابى الساقط قانوناً أسباباً لحكمها ما دامت تصلح فى ذاتها لإقامة قضائها بالإدانة .

(طعن رقم ٩٨٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٧٨ من ٢٩ ص ٢٧٢)

الفرع الثالث - فصل الجنحة عن الجناية

٣٧ - فصل الجنحة عن الجناية - عدم الإعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع - إثارة الإعتراض أمام محكمة النقض - غير جائز .

ما دام المتهم فى الجنائية لم يعترض على فصل الجثة منها ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للإطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدعو إلى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصا إذا لم يفوت هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل بحقه فى الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة الجثة التى فصلت .

(طعن رقم ١٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ من ٧ من ٦٦٢)

٢٨ - حق محكمة الجنايات فى فصل الجنائية عن الجثة قبل تحقيقها إذا رأت ألا وجه للإرتباط .

أجازت المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية لمحكمة الجنايات إذا أحيلت إليها جثة ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الإرتباط أن تفصل الجثة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

(طعن رقم ٧٩٩ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ من ٧ من ٩٢٧)

٣٩ - فصل محكمة الجنايات الجثة عن الجنائية لا يمنعها فى سبيل تكوين عقيدتها فى الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة - لا يعد ذلك منها قضاء فى الجثة بل يبقى موضوعها سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التى أحيلت إليها .

إن فصل محكمة الجنايات الجثة عن الجنائية لا يمنعها فى سبيل تكوين عقيدتها فى الواقعة المطروحة عليها من مناقشة عناصر الدعوى كافة التى شملها التحقيق الابتدائى ولا يعد ذلك منها قضاء فى الجثة بل يبقى موضوعها سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التى أحيلت إليها .

(طعن رقم ١١٣٤ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٦٠ من ٧ من ٨٥)

٤٠ - لا يجوز لمحكمة الجنايات إعادة القضية لمحكمة الجنح بعد أن حكمت هذه بعدم إختصاصها بإعتبار الواقعة جنائية .

القول بوجوب إعادة محكمة الجنايات القضية إلى محكمة الجنب للفصل فيها بعد أن حكمت هذه بعدم إختصاصها بإعتبار الواقعة جنائية ، لا يتفق مع حكم القانون . (طعن رقم ٢٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ من ٥٢٣)

٤١ - محكمة جنائيات - أمر إحالة - إعتبار الواقعة جنحة -
عدم إختصاص وإحالة - تحقيق الواقعة قبل الإحالة - فصل المحكمة
فى الدعوى - لا خطأ .

تنص المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذ رأت محكمة الجنائيات أن الواقعة كما هى مبنية فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الإختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها " . وإذن فمتى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين بوصف أنهما مع آخر أحداثا الإصابات التى نشأت عنها العاة برأس المجنى عليه ، فإنتهت المحكمة بعد تحقيق الدعوى إلى مساهمة المتهمين على أساس الجنحة أخذاً بالقدر المتيقن فى حقهما وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون ، فإن فصل محكمة الجنائيات فى الدعوى لا يكون منطوياً على خطأ فى تطبيق القانون ويكون ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم بصوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى فى غير محله .

(طعن رقم ٩٩٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٣ من ١٤٧)

٤٢ - جرائم متعددة - فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر
تقديم بعضها إلى محكمة الجنائيات وبعضها الآخر إلى محكمة الجنب
- لا يجوز لمحكمة الجنائيات التصدى للفصل فى الجنحة التى لم
تعرض عليها .

متى كانت النيابة قد فصلت جريمتى عرض الرشوة والسرقه عن جنحة التهريب ، وإقامت الدعوى عن الجريمتين الأوليين أمام محكمة الجنائيات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنب ، فإن ذلك لا يجيز لمحكمة الجنائيات أن

تتصدى للقضاء فى تلك الجنحة التى لم تعرض عليها وأن تسلب محكمة الجنح
حقها فى الفصل فيها . (طعن رقم ٩٦٨ سنة ٣١ سنة ٢ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٢٧٢)

٤٣ - حكم - جنحة منظرة أمام محكمة الجنايات للإرتباط -
تتيد المحكمة بالإجراءات أمام محكمة الجنح - أثر ذلك - الحكم
الصادر حضوريا إعتباريا قابل للمعارضة .

العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيايى هى بحقيقة الواقع فى
الدعى لا بما تذكره المحكمة عنه ، ومناط إعتبار الحكم حضوريا هو بحضور
المتهم الجلسات التى تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر فى
جلسة أخرى . ولما كان الثابت من الإجراءات التى تمت فى الدعى أن الطاعن
وهو متهم بجنحة سرقة مقدمة إلى محكمة الجنايات لم يحضر بشخصه جلسة
المرافعة التى حجزت فيها الدعى للحكم مع سبق حضوره فى جلسات سابقة
عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقة الأمر حضوريا
إعتباريا بالنسبة للطاعن المذكور طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات
الجناية . وأن وصفته المحكمة خطأ بأنه حضورى ولا يغير من الأمر حضور
الطاعن الجلسة المؤجلة إليها الدعى للنطق بالحكم وصدر قرار المحكمة مد أجل
النطق بالحكم فى مواجهته ، وما دام الثابت أنه لم يحضر جلسة المرافعة
الأخيرة ولم يكن ماثلا عند صدور قرار المحكمة بقفل باب المرافعة وحجز القضية
للكم ، وإذا كان الحكم قد صدر حضوريا إعتباريا ، فإنه بهذه المثابة يكون
قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم
يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجناية ، ولا
يبدأ ميعاد المعارضة إلا من تاريخ إعلانه به .

(طعن رقم ١١٣٠ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١٣٦٨)

٤٤ - إلتزام محكمة الجنايات بالفصل فى الجنحة - ما دامت لم
تتبين أنها كذلك إلا بعد تحقيق .

إذا لم تر محكمة الجنايات أن الواقعة - كما هي مبينة في أمر الإحالة - جنة إلا بعد التحقيق - فإنه يتعين عليها أن تحكم فيها ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى قدمت بوصفها جنائية إخفاء إشياء متحصلة من جريمة سرقة يعود منطبقة على المواد ٤٤ / ١ مكررا و ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات ، إلا أن المحكمة لم تتبين أن الواقعة المطروحة عليها جنة لعدم توافر ظرف العود إلا بعد أن قامت بتحقيقها فإنها إذ تصدت للحكم فيها تكون قد إلتزمت صحيح القانون ولا محل للنعى عليها من هذه الناحية .

(طعن رقم ١٥٩٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٤٥)

الفرع الرابع - الإحالة إلى محكمة الجنايات

٤٥ - الحكم نهائيا من محكمة الجنج بعدم الإختصاص لأن الواقعة جنائية - تقرير غرفة الإتهام بعد ذلك بإحالتهم إلى محكمة الجنج - للفصل فيها على أساس عقوبة الجنة - خطأ - المادة ١٨٠ . ج . ١

متى كانت غرفة الإتهام قد قررت بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنة مع سبق الحكم فيها نهائيا من محكمة الجنج بعدم الإختصاص لأنها جنائية ومع تقريرها هي أن الواقعة جنائية ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان واجبا عليها إحالتها إلى محكمة الجنايات أعمالا لنص المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ١١٨٧ سنة ٣٦ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٣٤٤)

٤٦ - إستعمال حق التصدى للدعوى الجنائية - حرية النيابة العامة والمستشار المنتدب للتحقيق في التصرف في الدعوى - وجوب أن تكون الإحالة لدائرة أخرى .

لا يترتب على إستعمال " حق التصدى للدعوى الجنائية " غير تحريك

الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدر لها ، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها فإذا رأت النيابة أو المستشار المنوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك فى الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

(طعن رقم ٢١٤٣ سنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٥٧)

٤٧ - تصدر محكمة الجنايات للواقعة الجديدة والحكم فيها دون إحالتها للنياية - مخالفة ذلك للنظام العام .

إذا كانت الواقعة التى دين بها المتهمان هى غير الواقعة التى وردت بأمر الإحالة ، وكانت محكمة الجنايات حين تصدرت للواقعة المذكورة وحكمت فيها بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق - إن كان له محل - ودون أن تترك للنياية حرية التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدد تلك الواقعة قد أخطأت بمخالفتها صريح نص القانون ، فلا يؤثر فى ذلك القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة على أساس التهمة الجديدة ولم يحصل منه إعتراض على توجيهها بالجلسة ، لأن ما أجرته المحكمة - على ما سلف ذكره - وقع مخافة للنظام العام لتعلقه بأصل المحاكمات الجنائية لإعتبارات سامية تتصل بتوزيع العدالة على ما يقضى به القانون .

(طعن رقم ٢١٤٣ سنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٥٧)

٤٨ - إختصاص محكمة الجنايات بالفصل فى جميع الجنايات التى تقع فى دائرة المحكمة الابتدائية .

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية أن إختصاص محكمة الجنايات إنما ينعقد صحيحا بالنسبة لجميع الجنايات التى تقع بدائرة المحكمة الابتدائية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المذكور من إجتماع محكمة الإستئناف بهيئة جمعية

عمومية للنظر فى توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ، فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات إختصاصها المنعقد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة سالفه الذكر بل هو تنظيم إدارى لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر ، ومن ثم فلا يكون صحيحا فى القانون ما يدعيه المتهم " الطاعن " من بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة أن قرار الجمعية العمومية بمحكمة إستئناف الإسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتى محكمة الجنايات بها على أساس إختصاص كل منهما بنظر الجنايات التى تقع فى أقسام معينة من المدينة وأن الجناية التى حوكم من أجلها وقعت فى قسم " مينا البصل " الذى لم تختص به الدائرة التى أصدرت الحكم - طالما أنه لا يجحد أن المحكمة التى أصدرته هى إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة إستئناف الاسكندرية .

(ملعن رقم ١٧٧٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٣٦٨)

٤٩ - حكم - محكمة الجنايات - غرفة الإتهام - إحالة .

مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتما وبقوة القانون بحضور المحكوم عليه فى غيبته أو للقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، ولا تعاد القضية إلى غرفة الإتهام للنظر فى إحالتها للمرة الثانية حتى ولو كان القرار الصادر منها غيايبيا ، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التى تبقى الدعوى فى حوزتها بقرار الإحالة الأول حتى تقضى فيها بحكم نهائى .

(ملعن رقم ٨٤٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ٩٤٦)

٥ - إختصاص محكمة الجنايات - طبيعته .

إذا كانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة الجنايات بطريق الخبرة بين وصفى الجنائية والجنحة ، فإنه من المتعين على محكمة الجنايات - وفقا للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية - أن تتصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها بما تراه فإن تبين لها أن الواقعة جنحة وجب عليها أن تفصل فيها ما دام الحكم الصادر

من محكمة الجنح بعدم الإختصاص قد أصبح نهائيا له حجته الملزمة بما يحول دون إمكان إعادة القضية إليها .

(طعن رقم ١٩١٦ سنة ٢٤ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٢٠)

٥١ - عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يثنى عليه بطلان .
إن عدم إعلان الخصوم بالأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يثنى عليه بطلان هذا الأمر .

(طعن رقم ١٤٢٢ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٨٨)

٥٢ - المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة ومحكمة الجنايات - تقريرها لمصلحة المتهم نفسه - سكرته عن التمسك بعدم مراعاتها أمام محكمة الموضوع - إعتباره متنازلا عنها .

من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة وأمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه ، فإذا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها ، فإنه يعتبر متنازلا عنها لأنه قدر أن مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه المخالفة .

(طعن رقم ٩٠ سنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٢٩)

٥٣ - حق محكمة الجنايات في إقامة الدعوى الجنائية عن الجرائم المرتبطة بالتهمة المعروضة عليها - حرية جهة التحقيق في التصرف في الأوراق .

الأصل هو الفصل بين سلطتي الإتهام والمحاكمة حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، إلا أنه أجاز بمقتضى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية من باب الإستثناء فيما أجازته لمحكمة الجنايات -

لنوع من المصلحة العليا ولإعتبارات قدرها المشرع نفسه - وهي بصدد الدعوى المعروضة عليها - أن تقيم الدعوى الجنائية عن جنابة أو جنة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على إستعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التى تصدرت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التى تجرى التحقيق حرية التصرف فى الأوراق حسبما يترأى لها . (طعن رقم ٨٩٠ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٦٦ من ١٧ من ٦٨٩)

٥٤ - على محكمة الجنابات تأجيل الدعوى الأصلية حتى يتم التصرف فى الدعوى الجديدة التى تصدرت لها - عليها إذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة بالدعوى الأصلية إرتباطا لا يقبل التجزئة أن تعيل الدعويين معا إلى محكمة أخرى .

يجب على محكمة الجنابات تأجيل نظر الدعوى الأصلية المعروضة عليها حتى يتم التصرف فى الدعوى الجديدة التى تصدرت لها . فإذا أحيلت إليها وكانت مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة بالدعوى الأصلية تعين عليها إحالة الدعويين إلى محكمة أخرى .

(طعن رقم ٨٩٠ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٦٦ من ١٧ من ٦٨٩)

٥٥ - عدم قبول إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض - أساس ذلك .

إن قرار الإحالة إجراء سابق على المحاكمة ، ومن ثم فلا تقبل إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دام أنه لم يدفع به لدى محكمة الموضوع . (طعن رقم ٨٢٨ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٦ من ٢٠ من ١٠٧٨)

الفصل الثالث - مسائل متنوعة

٥٦ - تقصير المتهم فى إعلان شهود النفس طبقا للمادة ١٨٦

١ . ج . رفض طلب التأجيل لإعلانهم - لا إخلال بحق الدفاع .
إذا قصر المتهم فى إعلان شهوده كما تقتضى بذلك المادة ١٨٦ من قانون
الإجراءات ، مع ما كان فى الوقت من فسحة فلا جناح على المحكمة إذا لم
تجبه إلى طلب التأجيل لإعلانهم .
(طعن رقم ٣٤٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ من ٧ من ٧٠٨)

٥٧ - مخالفة الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ١٨٧ . ١ . ج .
- حق الخصم الذى لم يعلن بأسماء الشهود فى الميعاد فى المعارضة
فى سماعهم طبقا للمادة ٣٧٩ ١ . ج .
مخالفة الإجراءات التى تضمنتها المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات لا يترتب
عليها إلا الاثر الذى نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون وهو حق الخصم
الذى لم يعلن بأسماء الشهود فى الميعاد المحدد أن يعارض فى سماع شهادة
الشهود الذين لم يسبق لإعلانه بأسمائهم .
(طعن رقم ١٠٤٥ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٥٦ من ٧ من ١١٧٧)

٥٨ - توجيه النيابة تهمة الرشوة إلى المتهم فى الجلسة على
أساس إرتباطها بتهمة إحرار المخدرات المرفوعة بها الدعوى -
قضاء محكمة الجنايات فى الدعوى ولو لم يعترض الدفاع - خطأ .
متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التى أقامت النيابة العامة
على المتهم أمامها بجناية الرشوة على أساس إرتباطها بالدعوى الأصلية
المنظورة أمامها وهى جناية إحرار المخدر ثم حكمت فيها هى بنفسها دون أن
تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق إن كان له محل ودون أن تترك للنسبة حرية
التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدد تلك الجناية المرتبطة ، فإنها تكون
قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يؤثر فى
ذلك عدم إعتراض الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة إليه إذ ما وقع من
المحكمة مخالف للنظام العام لتعلقه بتأصيل من أصول المحاكمة الجنائية . ومن ثم

يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .
(طعن رقم ١٠٩٢ سنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٢٤٣)

٥٩ - عدم سلوك المتهم الطريق المرسوم قانونا في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود - الإلتفات عن طلب سماعهم - لا إخلال بحق الدفاع .
إذا لم يسلك المتهم الطريق الذى رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنائيات سماعهم ولم تدرج غرفة الإتهام أسماهم فى قائمة الشهود فلا تثيريب على المحكمة إن هى أعرضت عن طلب سماعهم .
(طعن رقم ٧٨٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٨ س ٢ من ٦٨٨)

٦٠ - العبرة فى شأن سقوط الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنائيات بالوصف الذى أقيمت به الدعوى أى الوارد فى قرار الإحالة .

مناطق التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذى ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جنائية سرى فى حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل حكما الحكم الصادر فيها فى غيبة المتهم الذى لا يجوز له عند إعادة محاكمته أن يتمسك بالعقوبة المقضى بها فيها ، بل أن المحكمة تفصل فى الدعوى فى مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء فى الحكم المذكور ، لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل أنها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية فى مواد الجنائيات على حالة المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى مواد الجنب والتى يسرى فى حقها نص المادة ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

(طعن رقم ٥٩٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٥٣١)

٦١ - عقوبة الإعدام - أخذ رأى المفتى قبل إصدار الحكم بها -
عدم لزوم بيان رأى المفتى فى الدعوى - المادة ٢٨١ / ٢ أ . ج .
لا يوجب القانون عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين المحكمة
هذا الرأى فى حكمها ، كل ما أوجبه المادة ٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية
فى فقرتها الثانية هو أن تأخذ رأيه قبل إصدار الحكم بالإعدام .
- (طعن رقم ١٠٠٣ سنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٤٢)

٦٢ - محكمة الجنايات - تصدى - طبيعته .
حق التصدى المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية هو
حق خوله الشارع لمحكمة الجنايات أن تستعمله ، متى رأت هى ذلك ، وليس فى
صيغة المادة المذكورة ما يفيد إيجاب إلزام المحكمة به .
- (طعن رقم ٤٨٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ من ٧١٦)

٦٣ - إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنايات - ما لا يبطلها .
إذا كان المتهم لا يدعى أن بعض الأوراق التى ركن إليها الحكم فى تكوين
مقيدته والمقول بعدم نسخها ضمن الأوراق التى تم نسخها وسلمت إلى المدافع
عنه ، لم تكن تحت نظر المحكمة ضمن الملف الأصيلى للدعوى - فإنه كان من
المتعين عليه أن يبين دفاعه من واقع الملف المذكور ، وقد كان فى مكنته أن
يطلب الإطلاع عليه طبقا للإجراءات التى رسمها القانون فى المادة ١٨٩ من
قانون الإجراءات الجنائية ، أو أن يتقدم بهذا الطلب إلى محكمة الموضوع - أما
وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعى على المحكمة إلتفاتا عن تحقيق إجراء كان عليه
أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته فى تحقيقه . ولا يضير الحكم إن تكون
الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث
لأن العبرة فى المحاكمة هى بملف القضية الأصيلى ، مما تكون معه دعوى
الإخلال بحق المتهم فى الدفاع على غير أساس .

(طعن رقم ٢٣٤ سنة ٣١ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ من ٧٢٥)

٦٤ - قاعدة المادة ٢٨٣ إجراءات - تنظيمية - لا بطلان على

مخالفتها .

القاعدة التي أتت بها المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون .

(طعن رقم ٦٦٣ سنة ٢١ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٨٨٤)

٦٥ - قضاء المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية - شروطه .

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى - ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب العلني أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنهما بعدم قبولها تبعاً لذلك ، أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيح الحكم في هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٠٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ٩ / ٣ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ١٧٦)

٦٦ - عدم إعلان المتهم بقائمة شهود الإثبات لا يترتب عليه

بطلان .

لم توجب المادة ٣٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية البطلان جزاء على عدم إعلان المتهم بقائمة شهود الإثبات ، وإنما أجازت فقط لصاحب الشأن الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في قائمة الشهود - ومتى كان الطاعن أو محاميه لم يعترض على سماع الشهود الذين لم يسبق إعلانه بأسمائهم أمام محكمة الموضوع ، ولم يستأجل الدعوى لإعلانهم ، فإن الحق في الدفع ببطلان الإجراءات - بفرض وقوعه - يكون قد سقط لحصول الإجراء بحضوره بدون اعتراض منه طبقاً لنص المادة ٣٢٣ من القانون المذكور .

(طعن رقم ١٤٢٢ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦١ من ١٧ ص ١٢٨٨)

٦٧ - المادة ٢٨٤ إجراءات - لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم فى غيبته بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة المحددة لنظر دعواه - عدم إستدلال رجال الإدارة على المتهم ولا على محل إقامته . صحة إعلانه فى مواجهة النيابة - المادة ٢٢٤ إجراءات .

مفاد نص المادة ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم فى غيبته إلا بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة التى تحدد لنظر دعواه . ولما كان الين من مطالعة الأوراق أن الطاعن كان هاربا ولم يستجوب بالتحقيقات ، وأن نائب العمدة أفاد أن الطاعن متغيب عن الناحية من تاريخ الحادث ولا يعلم له محل إقامة ، فأعلن فى مواجهة النيابة ، كما أعلن للإدارة وذلك للحضور بالجلسة التى صدر فيها الحكم الغيابى من محكمة الجنايات - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ما دام قد بحث عنه رجال الإدارة فلم يستدلوا عليه ولا على محل إقامته ، فإعلانه وهو هارب فى مواجهة النيابة يكون صحيحا ، فضلا عن أنه أعلن إعلانا قانونيا للإدارة ولحق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم تكون محاكمة الطاعن غيابيا قد تمت بعد أعلانه إعلانا صحيحا .

(طعن رقم ١٠٤٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥٣٨)

٦٨ - محكمة الجنايات - الأمر بالقبض والإحتجاز والعبس الإحتياطى - إجراءات تحفظية لا تدل على رأى المحكمة .

تنص المادة ٢٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن " لمحكمة الجنايات فى جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحتجازه ، ولها أن تأمر بحبسه إحتياطيا وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس إحتياطيا " - ومن ثم فإنه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها فى الدعوى قبل إكمال نظرها بإصدارها الأمر بالقبض عليه وحبسه ، ما دام ذلك لا يعنى أن يكون إجراء تحفظيا مما يدخل فى حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(طعن رقم ٦٨٤ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٨٨٦)

٦٩ - محكمة الجنايات - حكم بالإدانة والغرامة - طعن المتهم بطريق النقض - لا يضار الطاعن بطعنه - حكم القانون .

متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة الجنايات بهيئة سابقة أصدرت حكمها بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وتفريره خمسة آلاف جنيه والمصاندة فقرر وحده بالطعن بالنقض في الحكم المذكور نون النيابة العامة التي قصرت طعنها على المحكوم عليه الثاني المقتضى ببراعته . وقد قضت محكمة النقض بقبول الطعنين ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة . ومحكمة الجنايات بهيئة مغايرة قضت بحكمها المطعون فيه بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وتفريره عشرة آلاف جنيه والمصاندة - ولما كان نقض الحكم السابق - بالنسبة للمحكوم عليه الأول - حاصلًا بناء على طلبه وحده نون النيابة العامة ، مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإن نوى النيابة العامة يكون في محله مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المحكوم عليه الأول بالأشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وتفريره خمسة آلاف جنيه بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقتضى بها .

(طعن رقم ٦٥٧ سنة ٤١ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١١٣٩)

٧٠ - عدم إلزام محكمة الجنايات بتأجيل نظر الدعوى لسماح شهود نفى المتهم . ما لم تكن أسماؤهم قد إدراجت بقائمة الشهود طبقاً للإجراءات المقررة بالمواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات جنائية .

لما كان الطاعن لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية لإعلان الشهود الذين يطلب إلى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود فإنه لا تترتب على المحكمة إن هي لم تستجب إلى طلب التأجيل لسماعهم .

(طعن رقم ٩١٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٦٥٤)

٧١ - المحاكمات الجنائية - قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها - تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود - لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .

إن القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الإستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .

(طن رقم ٨٢ سنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٤٨)

٧٢ - حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات - وفقا للمادة ١١ إجراءات - إنحصاره في تحريك الدعوى الجنائية فحسب - حرية الجهة التي تجري التحقيق - في التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها - عدم إلزام الهيئة التي تقضى في الدعوى بقرار التصدي وما ورد به من أسباب .

إن حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات إنما هو إستثناء من مبدأ الفصل بين سلطى الإتهام والمحاكمة ولا يترتب على إستعماله سوى تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فليس في القانون ما يلزم الهيئة التي تقضى في الدعوى بالتقيد بقرار التصدي وما ورد به من أسباب بل أنها تنظر الدعوى بكامل حريتها وتقضى فيها بما يطمئن إليه وجدانها دون أن تكون ملزمة بالرد على ما ورد بأسباب القرار المذكور لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأن

تورد من الأسباب إلا ما يكفى لإقامة قضاها ، وإنه لا ينال من سلامة الحكم
إلتفاته عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

(طعن رقم ٨٥٤ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ١٩٦٠)

٧٣ - إجراءات جنائية - حبس احتياطى - حق المحكمة فى
إستعماله فى أى مرحلة من مراحل الدعوى .

من المقرر قانونا طبقا للمادة ٢٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمحكمة
الجنايات فى جميع الأحوال أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا ، ومن ثم فإنه لا
ينال من سلامة إجراءات المحاكمة أن تستعمل المحكمة حقها بحبس المتهم فى
أى مرحلة من مراحل الدعوى .

(طعن رقم ١٢ سنة ٤٨ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٢٨١)

معارضة

الفصل الأول - إجراءات المعارضة .

الفرع الأول - ميعاد المعارضة .

الفرع الثاني - التوكيل في المعارضة .

الفرع الثالث - إعلان المعارض بجلسة المعارضة .

الفصل الثاني - جواز المعارضة .

الفرع الأول - الأحكام الجائز المعارضة فيها .

الفرع الثاني - الأحكام الغير جائز المعارضة فيها .

الفصل الثالث - سلطة المحكمة في المعارضة .

الفرع الأول - بالنسبة إلى الشكل .

الفرع الثاني - بالنسبة إلى الموضوع .

الفرع الثالث - بالنسبة إلى العقوبة .

الفصل الرابع - الحكم في المعارضة والظعن فيه .

الفصل الخامس - أثر المعارضة .

الفصل السادس - تسبيب الأحكام .

الفصل السابع - مسائل متنوعة .

الفصل الأول - إجراءات المعارضة

الفرع الأول - ميعاد المعارضة

٧٤ - الميعاد المقرر لرفع المعارضة في الحكم القيايى هو من

الأمور المتعلقة بالنظام العام .

الميعاد المقرر لرفع المعارضة في الحكم الغيابي هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، فعلى المحكمة أن تفصل في شكل المعارضة ، وذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى . ما دامت هي لم تعرض له من قبل . وإنه فإذا كانت المحكمة الإستئنافية ، عند نظرها المعارضة في الحكم الغيابي الصادر منها ، قد قررت بعد سماع المرافعة في موضوع الدعوى سماع شهود من غير أن تكون قد فصلت في أمر المعارضة من حيث الشكل ، تقريرها سماع الشهود لا يعتبر فصلا في قبولها شكلا ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبول المعارضة لعدم رفعها في الميعاد القانوني .

(طعن رقم ٢٣١٩ سنة ٦ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٣٦)

٧٥ - وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي .

إن القانون صريح في وجوب مراعاة مواعيد المسافة في ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي وإنه فإذا كان الحكم الذي قضى بعدم قبول المعارضة لتقديمها بعد الميعاد مع تمسك المعارض ببعد محل إقامة عن قلم كتاب المحكمة الواجب تحرير التقرير بالمعارضة فيه لم يقل في ذلك إلا أن الفترة التي إنقضت بين تاريخ الإعلان وتاريخ التقرير بالمعارضة طويلة بحيث كان في استطاعته الحضور للتقرير في الميعاد ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان إذ هو لم يبين المكان الذي أعلن فيه المعارض بالحكم الغيابي ولم يذكر المسافة التي بينه وبين قلم كتاب المحكمة الواجب التقرير فيه بالمعارضة .

(طعن رقم ١١٦٦ سنة ١٧ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٣٧)

٧٦ - العبرة في تحديد مستلم الإعلان هي بما ورد في الإعلان ذاته .

إذا كانت النيابة قد دفعت بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد . وكان المحكوم عليه قد رد على ذلك بأنه لم يعلن بالحكم الغيابي ، إذ أن إعلان

الحكم لم يسلم له شخصيا أو فى محله بل المحضر المكلف بالإعلان أثبت فى أصل ورقته أن " الصورة سلمت إلى والد المحكوم عليه لغيابه " مع أن والده توفى من أكثر من عشر سنوات ، وقدم الشهادة الدالة على هذه الوفاة ، وعلى الرغم من ذلك قضت المحكمة بعدم قبول المعارضة بناء على أن المحضر قال أمامها أنه سلم الصورة لعم المحكوم عليه ووافقته على ذلك شيخ البلد الذى كان مرافقا له ، فإن هذا الحكم يكون معيبا ، لأن العبرة هى بما ورد فى الإعلان ذاته ولأن المحكمة عندما تعرضت لدفاع المحكوم عليه لم تتناول ما أثبتته المحضر بأصل ورقة الإعلان متعلقا بما اتبعه فيه ومن سلمه الورقة ، ولم تبين أثر الشهادة المقدمة من المحكوم عليه خاصة بوفاته والده فى البيانات التى ذكرها المحضر فى الإعلان .

(طنن رقم ٢٣٩٠ سنة ١٧ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٤٨)

٧٧ - عدم سريان ميعاد المعارضة إذا لم يتسلم المحكوم عليه شخصيا الإعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه إلا من تاريخ علمه هو بهذا الإعلان .

إن المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن تقبل المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى المخالفات والجنح من المتهم فى ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابى . فإذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من وقت علمه بحصول الإعلان ، وإلا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة . وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه ، مع ما بدا له من أن الإعلان لم يحصل لشخص الطاعن ، قد إقتصصر على البحث فيما إذا كان الإعلان قد تم فى موطنه ، أم فى غير موطنه ولم يستظهر ما إذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الإعلان . وتاريخ هذا العلم الذى يبدأ منه ميعاد المعارضة بالنسبة إليه طبقا للقانون - فإن الحكم يكون قصرا واجبا نقضه .

(طنن رقم ٢١١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٥٢)

٧٨ - الحكم الغيابي الذي لم يعلن للمتهم ولم يبدأ ميعاد المعارضة فيه - لا يجوز الطعن بالنقض فيه .
متى كان الحكم في حقيقته حكما غيابيا لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بعد ميعاد المعارضة فيه ، فإن الطعن بالنقض فيه يكون غير جائز .
(طعن رقم ١٣٣١ سنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ١١٨)

٧٩ - الإعلان الباطل يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ولا يصح أن يبدأ به ميعاد المعارضة .
توجب المادة العاشرة من قانون المرافعات في فقرتها الخامسة أن يشتمل أصل الورقة الملونة إما على توقيع مستلم الصورة وإما على إثبات واقعة إمتناعه وسببه - لأن عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على إمتناعه بل قد يرد إلى سبب آخر كتقصير المحضر في القيام بواجبه - فإذا كان الثابت أن إعلان الحكم الغيابي قد ورد به أن المحكوم عليه قد أعلن مخاطبا مع شخصه ، ولا يوجد على أصل الإعلان توقيع المخاطب معه ولا من تسلم الإعلان ، فإنه يكون باطلا طبقا للمادة ٢٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وذلك لعدم إستيفائه الشروط المبينة في الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من هذا القانون ، ويطلان هذا الإعلان يستتبع عدم علم الطاعن بالحكم الغيابي ، ولا يصح أن تبدأ به ميعاد المعارضة .
(طعن رقم ١٠٢٣ سنة ٣٠ ق جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٧١)

٨٠ - الحكم الحضورى الإعتبارى الإستثنائى - قابل للمعارضة
عند إثبات العذر المانع من الحضور - ميعاد المعارضة - يبدأ من تاريخ إعلان المتهم بالحكم .

تنقضى المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن بطريق المعارضة جائزا . فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا إعتباريا ولم يعلن به المتهم فإن

باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .
(لمن رقم ٢١٥٥ سنة ٢١ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٢ من ١٣ من ٥٠٦)

٨١ - العبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى
إعتبارى أو غيابى - بحقيقة الواقع - مناط قبول المعارضة فى
الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر من المحكمة الإستئنافية ؟ بدء
ميعاد المعارضة فيه .

الفقرة الأولى من المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت على
المتهم فى جنة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا
لا وجوبيا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ولما كان الطاعن لم يحضر
بالجلسة الأخيرة التى حُجِزَتْ فيها القضية للحكم مع سبق حضوره بشخصه
فى جلسات سابقة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر فى حقيقة الأمر
حضوريا إعتباريا طبقا لنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية وأن
وصفته المحكمة بأنه حضورى على خلاف الواقع ، إذ العبرة فى وصف الحكم
بأنه حضورى أو حضورى إعتبارى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا
بما يرد فى المنطوق ، وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت
المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا
للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يبدأ ميعاد المعارضة فيه إلا من
تاريخ إعلان المتهم به .

(لمن رقم ١٧٩٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٢٥٤)

٨٢ - الحكم الحضورى الإعتبارى - تاريخ بداية ميعاد الطعن
عليه .

تنص المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يعتبر الحكم
حضوريا بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو
غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها

الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً " ومتى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الأول - المتهم - حضر بجلسة أول مارس سنة ١٩٧٠ ومعه محاميه كما شهدوا المسئول بالحقوق المدنية والمدعيان بها ثم أجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٠ حيث قررت حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ من مارس ١٩٧٠ وفيها قررت إعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٠ ، والتي لم يحضر فيها المتهم ، وأجلت المحكمة نظر الدعوى لجلسة ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ لتنفيذ قرارها الدون بمحضر الجلسة ثم أجلت الدعوى لجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ لتنفيذ القرار ذاته وفيها لم يحضر المتهم وحضر باقى الخصوم فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ثم مدت أجل الحكم لجلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ وفيها صدر الحكم المطعون فيه ووصلته بأنه حضوري ، فإن مؤدى هذا النص أن الحكم المطعون فيه هو بحق حكم حضوري إعتباري وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولا يبدأ ميعاد المعارضة فى هذا الحكم إلا من تاريخ إعلان به .

(طعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٢ س ٢٢ ص ٢٥٣)

٨٣ - ميعاد إستئناف الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كئن لم تكن - عشرة أيام من تاريخ صدوره - تجاوز هذه الأدة - وجوب الحكم بعدم قبول الإستئناف .

من المقرر أن ميعاد إستئناف الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كئن لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٤٠٦ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يقرر بالإستئناف إلا بعد مضى ميعاد عشرة الأيام المنصوص عليها فى هذه المادة فيكون ما إنتهى إليه الحكم من القضاء بعدم قبول الإستئناف شكلاً قد وافق صحيح القانون .

(طعن رقم ٤٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٨٢١)

٨٤ - المرض - من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ويؤن العلم بالحكم الصادر فيها والقعود بالتألي - إذا استطاعت منه - عن التقرير بالإستئناف في الميعاد المقرر قانوناً . (طعن رقم ٥٤٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ١٩٣)

٨٥ - ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في الأصل من يوم صدوره - ثبوت أن الطاعن تخلف عن حضور جلسة المعارضة لأسباب قهرية لا شأن لإرادته فيها - اثره .

من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر مغاضته راجعاً إلى أسباب لإرادته دخل فيها . فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسنياً بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر القهرى لئيسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم - وقد إستحال عليه الحضور أمامها - لم يكن فى مقدوره إبدائه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض وإثخاذه وجهاً لنقض الحكم . ولما كان علم المتهم الطاعن رسمياً بصنور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه فإن ميعاد الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يفتتح إلا من ذلك اليوم .

(طعن رقم ١١١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ١١٠٩)

٨٦ - معارضة - نقض - طعن - ميعاده - عدم مراعاته .

حيث أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ بقبول

المعارضة الإستثنائية شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه ، بيد أن المحكوم عليه لم يقرر بالظعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، أى بعد فوات الميعاد القانونى المنصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون الظعن غير مقبول شكلا .

(ظعن رقم ٦٢٨ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٠١)

الفرع الثانى - التوكيل فى المعارضة

٨٧ - النص فى التوكيل بصفة عامة على المعارضة فى الأحكام

يخول للتوكيل حق المعارضة عن الموكل .

إنه لما كان القانون ليس فيه ما يجبر لتحويل المحامى فى المواد الجنائية الظعن فى الحكم بالنيابة عن الخصوم فى الدعوى أن يكون هناك توكيل خاص معين فيه الحكم المطلوب الظعن عليه والقضية الصادر فيها ذلك الحكم فإنه يكفى أن يكون التوكيل قد نص فيه بصفة عامة على نوع طريق الظعن ليخول الوكيل الظعن عن الموكل بهذا الطريق فى جميع الأحكام الصادرة فى القضايا الخاصة به وأن لم يكن مشارا إليه فيه . وإن فالحكم الذى يقضى ببطلان المعارضة على أساس أن التوكيل الذى بيد المحامى لم يخوله التقرير بها إذ هو ليس توكيلا خاصا معينا فيه الحكم والقضية التى صدر فيها - هذا الحكم يكون معينا متعينا نقضه .

(ظعن رقم ٢٢٥٥ سنة ١٢ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٤٢)

٨٨ - للمحامى الموكل أن ينيب عنه فى التقرير بالمعارضة زميلا

له .

ليس من الضرورى أن يحصل التقرير بالمعارضة فى الحكم الفياضى من المحامى الموكل فى ذلك ، بل أن لهذا المحامى أن ينيب عنه فى التقرير بالمعارضة زميلا له ما دام له أن يوكل عنه أحد زملائه فى إجراء العمل محل

التوكيل . (طنع رقم ٢٩٠ سنة ١٧ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٤٧)

٨٩ - معارضة المحامى بناء على توكيل صحيح تمنع المحكوم عليه من عمل معارضة أخرى بنفسه .

أن رفع المحامى المعارضة بناء على توكيل صحيح من المحكوم عليه تم الفصل فيها - ذلك من شأنه أن يمنع المحكوم عليه من عمل معارضة أخرى بنفسه . (طنع رقم ٢٩٠ سنة ١٧ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٤٧)

٩٠ - علم المحامى الذى وكل لعمل المعارضة بيوم الجلسة لا يفيد حتما علم الموكل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير وتحديد اليوم .
إن المفهوم من المادتين ١٣٣ و ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات أن الدعوى تكون مقدمة إلى المحكمة للفصل فى المعارضة المرفوعة فى الحكم الغيابى الصادر فيها بناء على تقرير المعارضة من المحكوم عليه غيابيا ، وذلك من غير حاجة إلى التكليف بالحضور الذى ترفع به الدعوى أمام المحاكم ، ولكن ذلك لا يفنى عن وجوب إعلام المعارض باليوم الذى يحدد لنظر معارضته ، لأنه ، وإن كان القانون قد نص على تحديد اليوم الذى تنتظر فيه المعارضة بعد التقرير بها مما يفنى عن الإعلام ، قد جرى العمل على خلاف حكم هذا النص ، فصار قلم الكتاب يحدد جلسات المعارضات على مقتضى ما يسمح به عمل المحكمة ووقتها . وهذا يوجب بطبيعة الحال إخطار المعارض بطريقة رسمية باليوم الذى يحدد ، ويصح أن يكون ذلك بمعرفة الكاتب وقت التقرير بالمعارضة مع إثباته بورقته فى مواجهة المعارض . وإن فإذا كان الثابت أن محاميا تقدم عن المحكوم عليه لقلم الكتاب وقرر المعارضة بتوكيل عنه فى الحكم الصادر ضده غيابيا فحدد قلم الكتاب لنظر المعارضة جلسة ، وأثبت ذلك بالتقرير . ولكن أحدا لم يحضر الجلسة فحكم بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون بحث فيما إذا كان المحكوم عليه نفسه قد أخطر بيوم الجلسة ودون أن تتقضى المحكمة علمه به أو عن طريق وكيله إذ علم المحامى الذى وكل لعمل المعارضة لا يفيد حتما علم

الموكل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير وتحديد اليوم ، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(طنع رقم ٤٠٨ سنة ١٨ فى جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٤٨)

٩١ - جواز حضور وكيل عن المعارض - ولو كانت الجريمة عقوبتها الحبس - ما دام الحكم المعارض فيه قد عاقبه بالحبس مع إيقاف التنفيذ - القضاء بإعتبار المعارضة كأن لم تكن رغم حضور محام عن المعارض - خطأ .

توجب المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على المتهم بفعل جنة الحضور بنفسه إذا ما أستوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، وأجازت له فى الأحوال الأخرى أن يرسل وكلاء عنه . ولما كان الحكم الإستئنافى الغيابى المعارض فيه قد أيد الحكم الإبتدائى القاضى بحبس الطاعن مع إيقاف تنفيذ العقوبة ، وكان الطاعن قد أناب عنه وكلاء حضر بالجلسة ، فإن المحكمة إذ قضت بعد ذلك بإعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(طنع رقم ٧٩٦ سنة ٤٣ فى جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٣ ص ٢٤ ص ١٠٧٦)

٩٢ - علم الوكيل بجلسة المعارضة - لا يفنى عن علم المعارض . من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو فى محل إقامة فلا يصح الإعلان إذا سلم لجهة الإدارة وبالتالي لا يصح أن ينبئ عليه الحكم فى معارضته ، لما كان ذلك وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة - تحقيقا لهذا الوجه من الطعن - أن الطاعن لم يعلن بتلك الجلسة الأخيرة المحددة لنظر معارضته وإنما سلم الإعلان إلى جهة الإدارة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى المعارضة بناء على هذا الإعلان يكون باطلا ، ولا يفنى فى ذلك علم وكيل الطاعن الذى قرر بالمعارضة نيابة عنه بالجلسة الأولى التى حددت لنظر المعارضة لأن علم الوكيل بها لا يفيد حتما علم

الأصيل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة .

(طعن رقم ٤٦٧ سنة ٤٦ ق جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٧٠٥)

الدرع الثالث - إعلان المعارض بجلسة المعارضة

٩٣ - أخبار المعارض بصفة رسمية بجلسة المعارضة على أية

صورة يفتنى عن التكليف بالحضور .

مضى كان المحكوم عليه قد قرر المعارضة فى الحكم الغيابى وأخبر بالجلسة التى تنتظر فيها الدعوى ، فإن هذا يعتبر إعلاما صحيحا بيوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر .

(طعن رقم ٣٠٦ سنة ١٨ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٤٨)

٩٤ - إنتهاء أثر إعلان المعارض بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم

صدور حكم فيها فى غيبته .

إن إلام المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التى حددت أولا لنظر المعارضة ينتهى أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته - فإذا كان المعارض لم يحضر أول جلسة ، ثم أجلت الدعوى عدة مرات فلا يصح الحكم مع ذلك بإعتبار معارضته كأنها لم تكن بمقولة أنه لم يحضر رغم التنبيه عليه قانونا ، فإن هذا القول لا يكون مستندا إلى أساس صحيح .

(طعن رقم ٣٦٨ سنة ١٨ ق جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٤٨)

٩٥ - عدم حناية الحكم القاضى بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن

ببيان علم المعارض باليوم الذى حدد لنظر المعارضة - قصور .

إذا كان الحكم القاضى بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن لم يذكر من الأسباب إلا قوله أن المعارض لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، ولم يعن ببيان علمه باليوم الذى حدد ، فإنه يكون قاصرا واجبا نقضه ، إذ هذا

البيان لازم لسلامة الحكم . (لمن رقم ٢١٦٩ سنة ١٨ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨)

٩٦ - عدم إعلان المعارض بالجلسة المحددة لتنظر المعارضة لا يجيز الحكم بإعتبارها كأن لم تكن .

من المقرر قانوناً أنه يجب إعلان المتهم بالحضور إعلاناً قانونياً بالجلسة أو التنبيه عليه شخصياً بحضورها . وإن كان الثابت أن المتهم قرر بالمعارضة في الحكم الإستئنافي الغايى بواسطة محاميه بصفته وكلاء عنه ، وذكر بالتقرير بالمعارضة أنه حدد لنظرها يوم كذا ولم يذكر شيء في خانة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة ، وتبين من محضر جلسة المعارضة في ذلك اليوم أن المتهم لم يحضر ولم يحضر عنه أحد ، فإن الحكم بإعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون قد شاب بطلان في الإجراءات يستوجب نقض الحكم . (لمن رقم ٥٠٦ سنة ٢ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٠)

٩٧ - تأجيل نظر المعارضة إدارياً أو لمرض المتهم يوجب إعلان المعارضة إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة .

إن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الإستئنافية بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة فإذا لم يكن ثابتاً بملف الدعوى أنه حصل تكليف المتهم بالحضور للجلسة التي حددت لتنظر المعارضة بعد تأجيلها إدارياً بسبب العطلة ، وإن هذا التكليف حصل في الميعاد القانوني فإن الحكم بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيباً متعيناً نقضه . (لمن رقم ١٨٨١ سنة ٢٠ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥١)

٩٨ - تأجيل نظر المعارضة إدارياً أو لمرض المتهم يوجب إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة .

إذا لم يحضر المتهم المحكوم عليه غيائياً بالحبس الجلسة المحددة لتنظر معارضته وحضر عنه محام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فأجابته

المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى وجب إعلان المعارض إعلانا قانونيا للجلسة المذكورة .
(طعن رقم ٢٠٥٤ سنة ٢٤ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٥٥)

٩٩ - عدم جواز الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة بسبب عدم تكليف المعارض بالحضور تكليفا صحيحا إذا حضر ولم يتمسك بالبطلان قبل المرافعة .

على المعارض أن يحضر إلى الجلسة التي يعينها له كاتب المحكمة في تقرير المعارضة من غير حاجة إلى تكليف بالحضور على يد محضر ، لأن تقرير المعارضة نفسه يستلزم هذا التكليف ، على أنه لا يقبل التمسك ببطلان إجراءات المحاكمة بسبب عدم تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ما دام الثابت في محضر الجلسة أنه حضر ولم يتمسك بالبطلان قبل المرافعة في الدعوى .
(طعن رقم ٩٠٦ سنة ١٦ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٦)

١٠٠ - الإعلان لجهة الإدارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن .

الإعلان لجهة الإدارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة بإعتبارها كأن لم تكن .
(طعن رقم ٧٤٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٧)

١٠١ - إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة يجب أن يكون لشخص المحكوم عليه غيابيا أو في محل إقامته ولا يغنى عن ذلك تأشيرة وكيل المعارض على تقرير المعارضة بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها وتمهده بإخطار المعارض .

إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لجهة الإدارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة بإعتبارها كأن لم تكن بل يجب أن يكون الإعلان لشخص المحكوم عليه غيابيا أو في محل إقامته ، ولا يغنى عن ذلك تأشيرة وكيله على تقرير المعارض بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة

لنظرها وتعهده بإخطار المعارض إذ أن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصيل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير .

(طعن رقم ٨٤٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٨٢٩)

١٠٢ - إعلان المتهم بجلسة المعارضة في مواجهة النيابة -
إعتبار المحكمة الإستئنافية مبدأ سريان الإستئناف تاريخ صدور الحكم في المعارضة دون بحث تاريخ علم المتهمين بالحكم خطأ .
إذا كان المتهم قد أعلن بالجلسة المحددة لنظر المعارضة في مواجهة النيابة لعدم الإهتمام إلى عنوانه وكان الحكم الإستئنافي لم يبيح تاريخ علم المتهم بالحكم الصادر في المعارضة حتى يجعل منه مبدأ لسريان ميعاد الإستئناف بل إتخذ من تاريخ صدور الحكم المستأنف مبدأ لهذا الميعاد فإنه يكون قد أخطأ .
(طعن رقم ١٢٣٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٧ من ٩٥٩)

١٠٣ - صدور الحكم على المتهم بإعتبار معارضته كأن لم تكن وهو مقيد الحرية - عدم إفتتاح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسميا بصور ذلك الحكم .
مضى كان المتهم مقيد الحرية في اليوم الذي صدر الحكم فيه بإعتبار معارضته كأن لم تكن ، وبخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسميا بصور ذلك الحكم ، فإنه يتعين إحساب ميعاد الطعن من تاريخ تقديم المتهم للتنفيذ .
(طعن رقم ١٥٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٨٢)

١٠٤ - معارضة - إعلان المعارض - نقض .
من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، فإذا كان الثابت أن الطاعن أعلن بجلسة المعارضة لجهة الإدارة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعتبار المعارضة كأن لم تكن بناء على هذا الإعلان يكون باطلا - ولما كان ميعاد الطعن في هذا

الحكم بطريق النقض لا يبدأ إلا من تاريخ علم الطاعن بصنوده علما رسميا - وهو تاريخ ٢٩ من نوفمبر ١٩٥٩ الذى قدم فيه طلبا بوقف تنفيذ الحكم - وكان قد قرر بالطعن فى ٤ من يناير ١٩٦٠ ، وقدم الأسباب فى اليوم التالى ، فإنه يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .
(طعن رقم ٢٨ سنة ٣١ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٥٥١)

١٠٥ - حكم غيابى - معارضة - عدم إعلان المعارض بجلسته الحكم - ميعاد إستئناف الحكم فى المعارضة - يبدأ من يوم إعلانه - اثر ذلك .

إذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت مما يفيد إعلان المتهم للجلسة التى نطق فيها بالحكم الصادر فى معارضته ، مع وجوب ذلك قانونا ، فإن ميعاد إستئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمى - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محتسبا من يوم صنوده وليس من يوم إعلانه أو علم المتهم به علما رسميا يكون قد أخطأ فى القانون .

(طعن رقم ٩٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ١٥٥)

١٠٦ - معارضة - التقرير بها - إعلان .

الأصل إنه لا يفنى عن إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته علم وكيله بها طالما أن الاصيل لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، ولما كان الثابت أن الطاعن لم يقرر بالمعارضة وإنما قرر بها وكيله وقد خلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن أعلن إعلانا قانونيا - لشخصه أو فى محل إقامته - بالجلسة المحددة لنظر المعارضة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون معيبا مما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٢١٥٣ سنة ٣٢ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٦٣ س ٢٢ ص ٢٤٣)

١٠٧ - إعلان المعارض لعضور جلسته المعارضة - وجوب أن

يكون لشخصه أو في موطنه . .

من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في موطنه . والموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله موطناً له . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن تأسيساً على صحة إعلانه بمحل عمله يكون مخطئاً في القانون ومعيباً بالبطلان الذي يستوجب نقضه والإحالة .

(طن رقم ١٤٣١ سنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٦ من ١٧ من ٢١٨)

١٠٨ - معارضة - إعلان المعارض - كفيته .

إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة - بالجلسة التي حددت أولاً - لنظر معارضته ، ينتهى أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته ، ومن ثم فلا يصح - من بعد - الحكم في معارضته بناء على إعلانه إلى جهة الإدارة لجلسة تالية .

(طن رقم ٣٧٥ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٦٦ من ١٧ من ٧٠٢)

١٠٩ - ثبوت وجود الطاعن في منطقة تمر بظروف خاصة في التنقل بسبب العدوان يوم نظر معارضته يعتبر من قبيل العذر القهرى المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

إن ثبوت وجود الطاعن منتكبا للعمل بجمرك سفاجا ابتداء من ٢٥ مايو سنة ١٩٧٠ حتى ١٥ يونية سنة ١٩٧٠ حسب الثابت بالشهادة المقمنة منه والتي تطمئن المحكمة لصحتها ، وهو ولا شك من قبيل العذر القهرى المانع من حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه في ٧ يونيه سنة ١٩٧٠ نظرا لأن هذه المنطقة تمر بظروف خاصة في التنقل في هذه الفترة بسبب العدوان .

(طن رقم ٦٦٣ سنة ٤١ ق جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٧٠١)

١١٠ - إعلان المعارض ، بواسطة قلم الكتاب وقت تقريره بالمعارضة بالجلسة التى حددت أولا لنظرها - ينتهى أثره بعدم حضور المعارض تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته .
إعلان المعارض بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التى حددت أولا لنظرها ينتهى أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته .

(طعن رقم ١٣٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٤٦٥)

١١١ - حق المتهم فى الدفع ببطلاق الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم ييده بجلسة المعارضة -
خلو محضر جلسة المعارضة من دفع الطاعن ببطلاق ذلك الإجراء - لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
من المقرر أن حق المتهم فى الدفع ببطلاق الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا لم ييده بجلسة المعارضة - وإذا كان البين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة أن الطاعن لم يدفع ببطلاق ذلك الإجراء فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٦٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢٠٤)

١١٢ - بطلان الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن لإستناده على إعلان المعارض بجهة الإدارة - أثره .

· إن بطلان الحكم الصادر بإعتبار المعارضة - فى الحكم الغيابى الإستئنافى - كأن لم تكن ، لإستناده إلى إعلان المعارض بجهة الإدارة يترتب عليه أن ميعاد الطعن فيه وإيداع الأسباب التى بنى عليها لا ينفذ إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصنوره . ولما كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعن قبل يوم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧١ الذى إستشكل فيه فى تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وكان البين من الأوراق أنه قرر بالطعن فيه بالنقض فى يوم ٢٩ سبتمبر سنة

١٩٧١ وقدم الأسباب في اليوم التالي ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٩٨٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ١٣٣٠)

١١٢ - معارضة - العلم بتاريخ الجلسة - ما يوفره .

متى كان يبين من مراجعة الأوراق أن الطاعن وقع على تقرير المعارضة في الحكم الفيابي الإستئنافي مما مفاده العلم بما جاء بالتقرير من أنه قد حددت جلسة لنظر المعارضة - وهو ما سلم به الطاعن في أسباب طعنه - وإذا تخلف عن حضورها فقد قضت المحكمة بإعتبار معارضته كأن لم تكن ، لما كان ذلك ، وكان لا مشاحة أن هذا الذي جرى قد توافر به علم الطاعن علما يقيناً بجلسة المحاكمة ، وفيه غناء عن إعلانه بواسطة قلم الكتاب فقد بات ما يثيره في هذا الشأن غير سنيد .

(طعن رقم ١٢٩٢ سنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٨٣٦)

١١٤ - توقيع المعارض على تقرير المعارضة - المحدد به تاريخ

الجلسة - مفاده : علمه بالجلسة - لا يلزم إعلانه بها - عدم جواز جحد ما تضمنه تقرير المعارضة إلا بالطعن بالتزوير .

إذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمعارضة وذكر بتقريرها أنه حدد لنظرها جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فإن لزوم ذلك أنه علم بالجلسة التي تحددت لنظر معارضته ، ومن ثم يعتبر هذا إعلاناً صحيحاً بيوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر . ولا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي أثبت بتقرير المعارضة إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(طعن رقم ١٢٦٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ٧٦)

١١٥ - علم وكيل المعارض بجلسة المعارضة - لا يفنى من

إعلان المعارض بها لشخصه أو في محل إقامته - مخالفة ذلك - بطلان .

من المقرر أن إعلان المعارض للحضور لجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ولا يغنى عن إعلانه تلك الجلسة علم وكيله بها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر يكون قد إنبنى على إجراءات باطلة أثرت فيه بحرمان المعارض من المثل بين يدي المحكمة للإدلاء بدفاعه مما يتمين نقضه .

(طعن رقم ١٨٣٩ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٢٥٢)

١١٦ - التمسك بالمرض المقول بأنه حال بين الطاعن وبين حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى - لأول مرة أمام محكمة النقض - غير مقبول .

متى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة أمام محكمة ثانى درجة أن المحكمة سمعت الدعوى فى حضور الطاعن ومكنته من إبداء دفاعه ، ولكنه لم يثر شيئاً فى خصوص مرضه الذى إدعى إنه حال دون حضوره بالجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى ، فإنه لا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٧١ سنة ٤٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٦١٢)

١١٧ - ثبت عدم علم الطاعن رسمياً بالحكم الصادر فى معارضته لتخلله عن حضور الجلسة للمرض - الذى تطمئن محكمة النقض من الشهادة المرضية على قيامه - أثر ذلك .

متى كان البين من الأوراق أن عدم حضور الطاعن جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٧٣ التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه أمام المحكمة الإستئنافية يرجع لإصابته بالمرض الثابت بالشهادة الطبية المرفقة بملف الدعوى والتى تطمئن إليها المحكمة وثبوت فى صحتها فإن الطاعن يكون قد أثبت قيام العذر القهرى المانع من حضور الجلسة بما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبته برفض معارضته وتأييد الحكم المستأنف الصادر بإدائته ، هذا إلى أن عدم حضور الطاعن

الجلسة التي صدر فيها الحكم في معارضة الإستئنافية يرجع - من ناحية أخرى - إلى عدم إعلانه بهذه الجلسة بعد أن تأجلت إليها المعارضة لمرضه - مما يبطل الحكم لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إستعمال حقه في الدفاع .

(ملعن رقم ٣٢١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ٦٦٥)

١١٨ - تأجيل نظر المعارضة بناء على طلب المحامي - يوجب إعلان المعارض ولو كان محكوما بحبسه - عدم إعلان المعارض بالجلسة - يبطل الحكم الصادر في المعارضة .
من المقرر أنه إذا لم يحضر المحكوم عليه غيايبا بالحبس الجلسة المحددة لنظر معارضة وحضر محام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى - كما هي الحال في الدعوى المطروحة - وجب إعلان المعارض إعلانا قانونيا للجلسة المتكورة .

(ملعن رقم ٣٢١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ٦٦٥)

١١٩ - إعلان المعارض بالحضور لجلسة المعارضة . يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته - تسليم الإعلان قانونا في موطن المعارض قرينة على علمه به - تقبل لإثبات العكس .
من المقرر أن إعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، وأنه إذا أعلن في موطنه ولم يسلم الإعلان إليه شخصيا بل إستلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه ، فإن ذلك يعتبر قرينة على أن ورقتة وصلت إليه ولكنها قرينة غير قاطعة إذ يجوز للمتهم أن يدحضها بإثبات العكس .

(ملعن رقم ٩٦٧ سنة ٤٦ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ٨٦٩)

١٢٠ - معارضة - نظرها - وجوب إعلان المعارض لشخصه أو في

محل إقامته - بطلان إعلانه لجهة الإدارة .

لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن حكم عليه غيابيا إستئنافيا بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٧٣ فقرر بالمعارضة في الحكم وحدد لنتظرها جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٣ وفيها قدم الحاضر عنه شهادة بمرضه فأجلت الدعوى في غيبته لجلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٤ ثم لجلسة ١٦ / ٣ / ١٩٧٤ لإعلانه شخصيا . وإذا لم يتم الإعلان بسبب تركه محل إقامته ، توالى تأجيل الدعوى بعد ذلك في غيبته أيضا لإعلانه لشخصه أو في موطنه حتى جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٥ وفيها أجلت الدعوى لإعلان المتهم في آخر محل إقامة له وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن ف قضى بإعتبار المعارضة كأن لم تكن تأسيسا على تمام إعلانه في محل إقامته . لما كان ذلك . وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن أعلن للحضور للجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بجهة الإدارة لغلط مسكنه السالف الذكر وأنه ترك هذا المسكن منذ أكثر من سنة وأصبح يقيم بعنوان آخر غير الذي تم إعلانه فيه فإن الإعلان الأخير يكون قد وجه إلى محل آخر غير محل إقامة المعارض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، فإن ذلك الإعلان الذي تم لجهة الإدارة بعد توجيهه لحل لا يقيم فيه على نحو ما تقدم يكون باطلا .

(طعن رقم ٩١٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٢٩)

١٢١ - الإعلان لجلسة المعارضة - إمتناع زوجة المتهم عن إستلام الإعلان - تسليم الإعلان لمأمور القسم - صحيح في القانون .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن المحضر توجه في إلى محل إقامة الطاعن لإعلانه للحضور بجلسة التي حدثت لنتظر معارضته الإستئنافية وخاطب زوجته التي رفضت ذكر أسمها وإمتنعت عن الإستلام فسلم الإعلان إلى مأمور القسم وتم أخطار

الطاعن بذلك بخطاب مسجل في . . . ، ولما كان هذا الإعلان صحيحا ، ابقا لما تقضى به المادة ٢٣٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات فإن النعى بالبطلان على الحكم الصادر في معارضة الطاعن الإستثنائية بإعتبارها كأن لم تكن يكون على غير أساس .
(طعن رقم ١٣٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٦٥٨)

١٢٢ - معارضة - نظرها - السفر الإختياري إلى الخارج - لا يتوافر به العذر المانع .
إن مجرد سفر الطاعن إلى - بفرض صحته - لا يتوافر به العذر المانع .
(طعن رقم ١٣٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٦٥٨)

١٢٣ - إعلان المعارض بجلسة المعارضة - ما يجب فيه .
من المقرر أن إعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامة - لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن وكيل الطاعن عارض في الحكم القيايى الإستثنائى وتحدد لنظر المعارضة جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٧ وفيها لم يحضر الطاعن وتأجلت الدعوى لجلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٧ لإعلانه ، وفيها حضر الطاعن وأمرت المحكمة بحجز الدعوى للحكم لجلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٧ ثم عادت وأمرت بإمالتها للمرافعة وتأجيلها لجلسة ٢١ / ٤ / ١٩٧٧ وتوالى التأجيلات حتى تحدد أخيرا لنظر المعارضة جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٧ التى تخلف الطاعن عن الحضور فيها وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه ، ويبين من ورقة الإعلان أن المحضر توجه إلى محل إقامة الطاعن وأعلنه الحضور بجلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٧ مخاطبا مع تابعه المقيم معه الذى وقع بإستلامه صورة الإعلان - لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن الطاعن أعلن الحضور بجلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فى محل إقامته إعلانا قانونيا صحيحا وفقا لنص المادتين ١٠ ، ١١

من قانون المرافعات ، فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .
(طعن رقم ٨٢٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٧٩ ص ٢٠ من ٨٥١)

الفصل الثاني - جواز المعارضة الفرع الأول - الأحكام الجائز المعارضة فيها

١٢٤ - جواز المعارضة في الحكم الحضورى الإعتبارى إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه .

إن المعارضة في الحكم الصابر حضوريا إعتباريا جائزة القبول إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه ، فإذا كان المعارض قد سبق إلى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضورى الإعتبارى فإنه لا يبقى لاجازة معارضته سوى تصديق هذا العذر بإعتقاد دليله .
(طعن رقم ١٢٣٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩ من ١٧١)

١٢٥ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة - إغفال الحكم الإستثنائى ذكر الأسباب التى إستند إليها في إعتباره حضوريا - الطعن فيه بطريق المعارضة جائز .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه - فإذا كان الثابت من الحكم الإستثنائى - موضوع المعارضة - أن الطاعن لم يحضر الجلسة الأولى ، ولم يعلن بالجلسة التى تأجلت إليها الدعوى وسمعت فيها المرافعة ، وقد جاء الحكم خلوا من أسباب إعتباره حضوريا بالنسبة للطاعن - عملا بنص المادتين ٢٣٨ / ٢ ، ٢٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية - فإن الطعن فيه بطريق المعارضة يكون جائزا ، ولا يغير من هذا النظر ما خاض فيه حكم المعارضة - بشأن علم

الطاعن بتاريخ الجلسة الأولى - لأن الموعول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن إنما هي الوقائع التي جاءت في الحكم المعارض فيه - فلا تملك محكمة المعارضة - وهي بسبيل نظر المعارضة - وبعد أن إستنفدت سلطاتها بالفصل في موضوع الإستئناف ، أن تنشئ وضعا جديدا لم ير الحكم المعارض فيه - في حدود سلطته التقديرية - أن يأخذ به ، فترتب عليه للطاعن حق المعارضة ، ويكون الحكم في قضائه بعدم قبول المعارضة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(طعن رقم ١٢٢٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٩٥٨)

١٢٦ - جواز الطعن في الحكم بطريق المعارضة - يمنع قبوله أمام النقض .

تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه " لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا " - ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه إنه صدر حضوريا إعتباريا وكان قابلا للمعارضة فيه بالشروط المبينة بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الطعن المقدم من الطاعن عن هذا الحكم يكون غير جائز قانونا ويتعين القضاء بذلك .

(طعن رقم ١٧١٩ سنة ٣٣ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٦٤ س ٤٥ من ٢٨٤)

١٢٧ - الحكم الحضورى الإعتبارى - طبيعته : قابليته للمعارضة - شرط ذلك .

الحكم الحضورى الإعتبارى هو حكم قابل للمعارضة إذا ما أثبت المحكم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .

(طعن رقم ٤٩١ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٨٣٦)

الفرع الثانى - الأحكام الغير جائز المعارضة فيها

١٢٨ - المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل فى المواد الجنائية كافة .

المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لا تقبل فى المواد الجنائية كافة .
(طعن رقم ٦٩٦ سنة ١٣ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٤٢)

١٢٩ - عدم جواز المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .
لا يجوز المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .
(طعن رقم ١٦٠٩ سنة ٢٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٥١)

١٣٠ - صحة الحكم بعدم جواز المعارضة إذا لم يبين المتهم وجه العذر الذى منعه من الحضور بجلسة المعارضة التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى .

متى كان المتهم لم يدفع فى جلسة المعارضة بأنه كان معذورا فى تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم " الحضورى الإعتبارى " المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذى منعه عن التمثول فيها بل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى ، فإن الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة يكون سليما فى القانون عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية .
(طعن رقم ١٥٠٧ سنة ٢٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٢٩)

١٣١ - وصف الحكم خطأ بأنه غيايى مع أن حقيقة الواقع أنه حضورى إعتبارى - عدم جواز المعارضة فيه .

الأصل فى الأحكام أن تبنى على الواقع ، فإذا كان الحكم الإبتدائى قد وصف خطأ بأنه غيايى فعارض المتهم فى حين أنه فى حقيقته حكم حضورى إعتبارى بقوة القانون فلا ينبئ على هذا الخطأ نشوء حق للمتهم فى الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون وكذلك

الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام .

(طعن رقم ٣٩٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٠٩)

١٢٢ - حضور المتهم ثم تخلفه بجلسته التالية - تقدمه بلسان محاميه بالعدر المانع من الحضور قبل صدور الحكم وعدم قبول العذر لأسباب سائفة - هذا الحكم هو حكم حضوري إعتباري لا تقبل المعارضة فيه .

متى كان المتهم قد حضر أمام المحكمة وتأجلت الدعوى في مواجهته ولكنه لم يحضر في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى بل تقدم بلسان محاميه إلى المحكمة بالعدر المانع من الحضور قبل صدور الحكم فلم تقبله المحكمة للأسباب السائفة التي أبدتها ، فإن المحكمة إذا اعتبرت حكمها في الدعوى حضوريا وقضت في معارضة المتهم بعدم قبولها لرفعها عن حكم غير قابل لها تكون قد أصابت . (طعن رقم ٥٢٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٥٩٦)

١٢٣ - عدم قبول المعارضة في الحكم الحضوري الإعتباري إلا إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز .

لا تقبل المعارضة في الحكم الحضوري الإعتباري إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز إصلا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإذا كان الثابت أن الحكم الحضوري الإعتباري الصادر في الدعوى من الأحكام الجائز إستئنافها قانونا وكان المحكوم عليه قد عارض في هذا الحكم فإنه يتعين على محكمة أول درجة أن تقضى بعدم قبول معارضته فإذا كانت قد أخطأت وحكمت بقبولها شكلا فإن هذا الحكم لا يكسب المحكوم عليه حقا لأنه صدر بالمخالفة لما يقضى به القانون فإن كان المحكوم عليه قد إستأنف الحكم الحضوري الإعتباري أيضا وكانت المحكمة قد فصلت فعلا في معارضته

وإستنفدت ولايتها فإن القول بتفويت درجة من درجات التقاضى عليه والنعى على الحكم الإستئنافى برفضه إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة لا يكون له محل .

(طن رقم ٥٦١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ٦ / ٩ س ٩ ص ١٢٧)

١٢٤ - عدم جواز المعارضة فى الحكم الصادر فى غيبة المتهم والمعتبر فى نظر القانون حضوريا متى كان إستئنافه جائزا - م ٢٣٩ ج ١ .

أوجبت المادة ٢٣٩ من القانون الإجراءات الجنائية إعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى من يحضر إحدى الجلسات ثم يتخلف عن حضور باقى الجلسات كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ على أن المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الحالة لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز . وإذا كان المتهم حضر إحدى الجلسات ثم تخلف عن حضور باقىها وكان الحكم الصادر حضوريا إعتباريا بمعاقبته بالحبس سنة مع الشغل هو من الأحكام التى يجوز له إستئنافها فإن الحكم الإستئنافى إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(طن رقم ٣٠٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ٦ / ١٧ س ٩ ص ٦٨١)

١٣٥ - قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتبارى لأن إستئنافه جائز - إلغاء المحكمة الإستئنافية الحكم المستأنف مع إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة يخالف التطبيق الصحيح للقانون .

نصت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أن المعارضة فى الحكم فى الأحوال التى يعتبر فيها حضوريا لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان

إستثنائه غير جائز ، فإستلزم النص الشرطين معا لقبول المعارضة - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها حضرت في بعض جلسات المحاكمة أمام أول درجة وتخلفت عن الحضور في بعضها الآخر دون أن تقدم للمحكمة عذرا يبرر تخلفها ، وكان الحكم الصابر في الدعوى والمعتبر حضوريا قد أعلن إلى المطعون ضدها إعلانا قانونيا فلم تستأنفه مع أنه كان جائزا إستئنافه قانونا ، فإن قضاء المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة التي رفعتها المطعون ضدها عن الحكم المذكور لرفعها عن حكم غير جائز المعارضة فيه يكون سديدا ، وبالتالي يكون الحكم الإستئنافي إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للنظر في معارضة المطعون ضدها من جديد قد جانب التطبيق الصحيح للقانون ، ولا كان الحكم المطعون فيه منه للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لإستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم السابق صدوره منها - تعين قبول الطعن شكلا وموضوعا ونقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه وتأييد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ١٣٠٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٦٦)

١٣٦ - حكم النقض الصابر في غيبة الطاعن - لا تجوز المعارضة فيه - ولو لم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم - علة ذلك .

حتى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، كما كان يجري بذلك نص المادة ٤٢٨ إجراءات " الملفة بمقتضى هذا القانون " ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية إذا رأت المحكمة لزوما لذلك ، فإن الطعن يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي إرتأه القانون وفي الأجل الذي حدده ، ويترتب على هذا الإجراء الشكلى دخول الطعن في حوزة محكمة النقض وإتصالها به - ولا يلزم لإعتبار

الطعن مرفوعا لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة إستثنائية تعيد عمل قاضى الموضوع ، وإنما هى درجة إستثنائية ميدان غفلنا مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون - ولا كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ إجراءات وألغى بذلك الطعن بطريق المعارضة فى الأحكام التى تصدر من محكمة النقض ، فإذا المعارضة التى رفعت من المعارض فى ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة . (طعن رقم ١٠٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٩٠)

١٣٧ - شرطا قبول المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتبارى :
المادة ٢٤١ إجراءات - عدم جواز المعارضة فى الحكم الحضورى الإعتبارى القابل للإستئناف .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المعارضة فى الحكم فى الأحوال التى يعتبر فيها حضوريا لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز ، فإستلزم النص الشرطين لقبول المعارضة ، وإذا كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة حضوريا إعتباريا بتفريم المتهم عشرة جنيهاً وألزمه ضعف رسوم الترخيص مما يجوز إستئنافه عملا بالمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فما كان يجوز لمحكمة أول درجة القضاء فى المعارضة بقبولها وتعديل الحكم المعارض فيه ، وتكون المحكمة الإستثنائية إذ قضت على الرغم من إستئناف النيابة بتأييد هذا الحكم ، قد أخطأت فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز المعارضة . (طعن رقم ٧٩ سنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٦٣١)

١٣٨ - عدم جواز قبول المعارضة فى الأحكام الحضورية الإعتبارية سواء الصادرة من محكمة أول درجة ولا يجوز إستئنافها - أو من محكمة الدرجة الثانية ، إذا لم يحضر الطاعن بجلسات

المعارضة ليبدى عذره فى التخلّف عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه .

تنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أنه " . . . لا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال والحضورى الإعتبارى إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز " وهى واجبة الأعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الإعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق فى الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثانى درجة وهى غير قابلة للإستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الطاعن لم يحضر جلسات المعارضة ليبدى عذره فى تخلّفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه وليبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز المعارضة يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(طعن رقم ١٣٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٧٤٨)

١٣٩ - الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له - عدم جواز الطعن فيها بطريق المعارضة - مجانبة الحكم المطعون فيه ذلك خطأ فى تطبيق القانون .

تقضى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية أو التجارية بأنه : " لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له . بطريق المعارضة " ولما كان البين من الإطلاع على الأوراق أنه بعد أن قضت محكمة أول درجة غيابياً بإدانة المطعون ضده - فى جريمة إقامة محل صناعى بدون ترخيص - عارض فقضت بقبول معارضته شكلاً وإنهاء الحكم المعارض فيه وبرائة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه مع أنه كان لزاماً عليها إن تقضى بعدم جواز

المعارضة طبقاً لنص المادة المشار إليها . وإذا إستأنفت النيابة العامة هذا الحكم فقد إنتقلت المحكمة الإستئنافية بدورها عن أعمال حكم هذا النص وراحت تؤيد الحكم المستأنف فبات حكمها مشوباً بعيب الخطأ فى تطبيق القانون الأمر الذى يستوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز المعارضة .

(طعن رقم ١٢٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٧١)

الفصل الثالث - سلطة المحكمة فى المعارضة

الفرع الأول - بالنسبة إلى الشكل

١٤٠ - حضور المحامى فى جلسة المعارضة عن المتهم بجنةة .
تستوجب الحكم بالحبس لا يفنى عن حضور المتهم .
إذا كان المعارض متهما بجنةة تستوجب العقوبة بالحبس ولم يحضر
فحكمت المحكمة بإعتبار معارضته كأن لم تكن كان حكمها صحيحاً ولو حضر
المحامى عنه وطلب التأجيل فرفضت طلبه ، ولأن حضور المحامى فى مثل هذه
الدعوى لا يفنى عن حضور المتهم وعدم التأجيل هو من سلطة المحكمة .
(طعن رقم ٤ سنة ٤ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٣٢)

١٤١ - حكم إعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا
فى الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة .
إن الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا فى الجلسة
الأولى المحددة لنظر المعارضة إذ هذا الحكم هو من قبيل الجزاء والأحكام
الجزائية . لا تحتمل التوسع فى تفسير مداها ، وإن كان المعارض الذى يتخلف
عن حضور الجلسة الأولى هو وحده الذى يحكم بإعتبار معارضته كأن لم تكن
إلا إذا أثبت أن قوة قاهرة حالت دون حضوره فى تلك الجلسة . ومحل نظر هذا
القدر وتقديره يكون عند إستئناف حكم إعتبار المعارضة كأنها لم تكن أو عند

الطعن فيه بطريق النقض . (طعن رقم ٥٣٢ سنة ٢ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٣٢)

١٤٢ - عدم حضور المعارض المحكوم عليه غيابيا بالحبس في الجلسة التالية التي أجلت إليها الدعوى بناء على طلب المحامي الذي حضر عنه يوجب القضاء بإعتبار المعارضة كأن لم تكن .

المحكوم عليه غيابيا بالحبس يجب ، على مقتضى القانون ، أن يكون حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه ، ولا يكون له أن ينوب عنه غيره . فإذا حضر عنه محام في هذه الجلسة فإنه هو يكون في الواقع لم يحضرها . فإذا أجلت المعارضة إلى جلسة ثانية ولم يحضرها أيضا مع تكليفه بالحضور تنفيذا لقرار المحكمة في الجلسة الأولى فإنه يصح في هذه الجلسة الثانية الحكم بإعتبار معارضته كأنها لم تكن .

(طعن رقم ٦٨٩ سنة ١٥ ق جلسة ٣٠ / ٤ / ١٩٤٥)

١٤٣ - عدم رد الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن على ما دفع به محامي المتهم من أن عدوا قهريا منعه من الحضور - قصور .

إذا كانت المحكمة في حكمها بإعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن قد ردت على ما دفع به محاميه من أنه كان محجوزا في بلدة حينها بسبب ولاء الكوليرا بقلها أن هذا الدفع مردود بأن المتهم قد أعلن بالحكم الغيابي بمدينة الاسكندرية فإن حكمها يكون قاصرا ، إذ أن ما قالت ليس من شأنه أن يثبت أن المتهم كان في مكنته حضور جلسة المعارضة لأن إعلانه بالحكم الغيابي بالاسكندرية ، عند وجوده بها لأي سبب من الأسباب ، لا يفيد أنه يقيم بها وأنه لم ينتقل بعد إلى البلدة التي قال أنه كان محجوزا به .

(طعن رقم ٢٢٥٧ سنة ١٧ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٤٧)

١٤٤ - عدم إعتبار تخلف المعارض بسبب تعطل السيارة التي

إستئقلا قو قاهرة .

إن تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بسبب تعطل السيارة التى إستقلها إلى مقر المحكمة لا يصح فى القانون إعتباره نتيجة قوة قاهرة فإذا ما حكمت المحكمة بإعتبار معارضته كأنها لم تكن صح حكما .

(لمن رقم ٨٤٢ سنة ٢١ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥١)

١٤٥ - قبول المحكمة عذر المعارض لمرضه يوجب عليها تأجيل القضية إلى ما بعد الفترة اللازمة لشفاؤه والمثبتة بالشهادة الطبية التى قدمها محاميه .

مى كان يبين من الإطلاع على محضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن لم يحضر بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ التى كانت محددة لنظر معارضته فى الحكم الغيابى وحضر المدافع عنه وأخبر بمرضه وقدم للمحكمة تأييدا لذلك شهادة مرضية فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٣ لمرض الطاعن وفى هذه الجلسة لم يحضر الطاعن أيضا فقضت بإعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وكان يبين من الإطلاع على الشهادة المرضية التى أمرت المحكمة بضمها مع المفردات أنها مؤرخة فى ٦ من فبراير سنة ١٩٥١ وثابت بها مرض الطاعن بنزلة شعبية حادة ، وأنه يحتاج لمدة عشرة أيام من ذلك التاريخ للعلاج ، وكانت المحكمة بعد أن قبلت عذر الطاعن فى التخلف عن الحضور أمامها لمرضه الثابت بتلك الشهادة وأجلت الدعوى لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥١ عادت فقضت فى ذلك التاريخ بإعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المعارض عن الحضور مع أن عذره بالمرض الذى سبق للمحكمة أن قدرته كان ما يزال قائما بحسب الشهادة المرضية التى قبلتها ، إذ أن اليوم الذى أجلت إليه الدعوى وقضى فيه بإعتبار المعارضة كأن لم تكن يدخل فى المدة المقررة بالشهادة لتخلف المعارض عن الحضور - لما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ قضت بإعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قضاؤها مبنيًا على بطلان فى إجراءات المحاكمة أثر فى حكمها . (لمن رقم ١٣٣٨ سنة ٢٣ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٤)

١٤٦ - بطلان الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان تخلف المعارض راجعا إلى سبب قهرى .
إذا ثبت أن المعارض لم يتمكن من حضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لأنه كان مسجوناً فإن الحكم الصادر بإعتبار معارضته كأن لم تكن يكون قد جاء باطلا .
(طنن رقم ١١٢٨ سنة ٢٤ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٤)

١٤٧ - شكل المعارضة - تعلقه بالنظام العام .
للمحكمة أن تخلص في شكل المعارضة في أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام - فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة قد إستتمعت إلى دفاع الطاعن ثم أجلت الدعوى ليقدم دليل الوفاء ، فإن ذلك لا يعتبر فصلا ضمنيا في شكل المعارضة ولا يمنعها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد القانونى .
(طنن رقم ١٢٧١ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٦ س ٧١ من ١٢٨٢)

١٤٨ - تحرير تقرير المعارضة على نموذج معد للتقرير بالإستئناف - شرط صحة ذلك .
التقرير بالمعارضة يصح في القانون أيا كان الشكل الذى يتخذه ما دام يحقق الغرض منه وهو حصول المعارضة في الحكم الفيايى ، طالما أن التقرير بالطعن لا يعدو أن يكون عملا إجرائيا يباشره موظف مختص بتحريره - ولما كان الطاعن لا يمارى في أن التقرير الذى ينمى عليه شكله - لتحريره على نموذج معد بحسب الأصل للتقرير بالإستئناف - قد أدى الغرض منه من ناحية مله بالجلسة المحددة والمحكمة التى ستنظر دعواه ولم يتخلف عن الحضور إلا لسبب آخر لا صلة له بما يثيره في وجه طعنه ، ومن ثم فيكون منعا في هذا الصدد في غير محله . (طنن رقم ١٨٨٩ سنة ٤٠ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ١٢٢)

١٤٩ - للمحكمة الفصل في شكل المعارضة في أية حالة كانت

عليها الدعوى لتعلق ذلك بالنظام العام . قطعها شوطا فى طريق الفصل فى موضوعها لا يعتبر فصلا ضمنيا فى شكل المعارضة ولا يمنحها من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها .

من المقرر أن للمحكمة أن تفصل فى شكل المعارضة فى أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر فى ذلك بالنظام العام . فإذا كانت المحكمة عند نظر المعارضة قد قطعت شوطا فى طريق الفصل فى موضوعها فإن ذلك لا يعتبر فصلا ضمنيا فى شكل المعارضة ولا يمنحها قانونا من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها . (طعن رقم ١١٠٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٢ من ١٢٩٢)

١٥٠ - قبول المعارضة شكلا - مفاده .

لما كان قول الطاعن بأن قضاء المحكمة بقبول المعارضة شكلا يعنى قبول الاستئناف شكلا ، مردودا بأن الفصل فى شكل أى طعن لا ينصرف البتة إلا إلى شكل هذا الطعن وحده فحسب ، ولا يمتد بحال إلى قضاء الحكم المطعون فيه نفسه ، إذ لا سبيل إلى التفرق إليه إلا بعد التعرض أولا لشكل الطعن والقضاء بقبوله شكلا ، وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض بادئ ذي بدء لشكل المعارضة فقضى بقبولها شكلا ، ثم عرض من بعد ذلك لموضوعها فقضى بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . (طعن رقم ١٢٤١ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٨٧٧)

١٥١ - المعارضة فى حكم عدم قبول الاستئناف شكلا - ما

يقتضيه من المحكمة أولا .

من المقرر أنه إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد نون أن يتعرض إلى الموضوع ، فإن المحكمة تكون متعينا عليها عند نظر المعارضة أن تفصل أولا فى صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أنه قضاء صحيح وقتت عند هذا

الحد ، وأن رأت أنه خاطيء ألفتة ثم إنتقلت إلى موضوع الدعوى .

(طعن رقم ٧٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٥٣٨)

الفرع الثاني - بالنسبة إلى الموضوع

١٥٢ - تخلف المعارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على

المحكمة أن تقضى في موضوع دعواه .

إنه لما كان لا يجوز بمقتضى القانون الحكم بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة حددت لنظر معارضته ، وكان حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة يوجب على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتفصل فيه بناء على الأدلة القائمة أمامها ولو لم يكن المعارض حاضرا فإن الحكم إذ قضى بإعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن مع سبق حضوره بعض جلسات هذه المعارضة يكون قد أخطأ خطأ يعيبه بما يوجب نقضه . (طعن رقم ٧٥٦ سنة ١٧ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٤٧)

١٥٣ - بطلان الحكم الصادر في موضوع المعارضة بالتأييد دون

إعلان المعارض إعلانا صحيحا حقيقيا .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكما غيايبيا في المعارضة المرفوعة من المتهم بتأييد الحكم المعارض فيه دون أن تسمع شهودا ولا مرافعة ولا دفاعا ، ودون أن يعلن المعارض إعلانا صحيحا حقيقيا ، فإن حكمها يكون باطلا ، ويبطل معه الحكم الإستثنائي الذي أيده لإبتنائه على حرمان المتهم من إحدى درجات التقاضى . (طعن رقم ٥٥٠ سنة ١٩ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٤٩)

١٥٤ - إعادة التمسك أمام محكمة المعارضة بالعذر المانع من

حضور جلسة المحاكمة . وجوب تقضى هذا الدفاع والإدلاء برأى فيه .

متى كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد قدم قبل صدور الحكم الحضورى الإعتبارى العذر المانع لموكله عن شهود الجلسة التى تخلف عن حضورها ، فقدعت المحكمة عن تحصيل هذا العذر وأطرحته دون توريد أية أسباب تبرر بها إطراحها له ، فإنه متى عاود المتهم إبداء عذره أمام محكمة المعارضة وتمسك به فقد بات واجبا عليها أن تتقصى ثبوت قيامه وأن تدلى برأى فى قبوله أو عدمه ، لما قد يترتب عليه من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة منه .

(طعن رقم ١٦٢٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٢٧)

١٥٥ - إستنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد - على محكمة ثانية درجة إذا ما رأت بطلاناً فى الإجراءات أو فى الحكم أن تقوم هى بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى - المادة ٤١٩ / ١١ . ج .

متى كان الثابت أن محكمة أول درجة قد إستنفدت ولايتها بالحكم فى موضوع المعارضة بالتأييد ، فإنه كان على المحكمة الإستئنافية وفقاً للمادة ٤١٩ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية وقد رأت أن هناك بطلاناً فى الإجراءات أو فى الحكم - لعدم إعلان المتهم إعلاناً صحيحاً - أن تقوم هى بتصحيح البطلان والحكم فى الدعوى . ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى المعارضة على خلاف المادة سالفة الذكر يكون قد أخطأ مما يتعين معه نقضه .

(طعن رقم ١٨٢٤ سنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٣٨)

الفرع الثالث - بالنسبة إلى العقوبة

١٥٦ - المعارضة فى الحكم الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلاً لا يجيز للمحكمة أن تتعرض للعقوبة إلا إذا رأت أن الحكم المعارض

فيه خاطيء والفته .

إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الإستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الإستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطيء ألغته ثم إنتقلت إلى موضوع الدعوى . وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض للعقوبة فتتقف تنفيذها أو تعديلها في مصلحة المعارض ، أما إذا هي أمرت بوقف التنفيذ متومة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه . ويتمين مع نقض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة فيه من جديد .

(طعن رقم ١٤٨٦ سنة ١٣ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٤٣)

١٥٧ - قصر مراعاة مصلحة المعارض من معارضته على العقوبة دون الأسباب أو الوقائع أو القانون .

إن المحكمة التي تنتظر في المعارضة لا تكون مطالبة قانونا بمراعاة مصلحة المعارض من معارضته إلا في حدود ما يجرى في المنطوق فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها فقط . فكل ما تجرّيه في هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيابي ، سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون ، لا يصح عده مخالفا لما تقتضيه المعارضة ، ما دامت المحكمة لم تغيّر في العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وإنقلبت وبالا عليه ، وما دامت المحكمة تراعى فيما تجرّيه مقتضيات حقوق الدفاع كما هي معرفة في القانون .

(طعن رقم ١٢٩٢ سنة ١٤ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٤٤)

١٥٨ - المعارضة إجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه ولا يصح أن يخسار به أن لم يلد منه سواء في الدعوى الجنائية أو المدنية .

إن المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز بآية

حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهذا الحكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون . وإن فمتى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لأنه تسبب بإهماله في إصابة المجنى عليه ، وكانت المحكمة قد قضت عليه غيابياً بالعقوبة وبالزام والده بصفته وإيا طبيعياً عليه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنيهاً دون أن تنص على أنه تعويض مؤقت ، وعند نظر المعارضة المقدمة من الطاعن قرر المدعى بالحق المدني أن ليس له طلبات قبل الولى الطبيعي لزال صفته ، وطلب إلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، فقضت المحكمة في المعارضة برفضها وتأييد الحكم الغيابي فيما قضى به من عقوبة وبإثبات تنازل المدعى المدني عن مخاصمة الولى الطبيعي على الطاعن ، وبالزام الأخير بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، وردت على دفاع الطاعن بعدم جواز طلب تعويض يزيد على ما سبق الحكم به بأن الدعوى المرفوعة عليه دعوى مبتدأة مقطوعة الصلة بالدعوى الأولى ، ثم تأيد هذا الحكم إستئنافياً بالحكم المطعون فيه ، متى كان الحكم قد قضى بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن والد الطاعن قد إختصم في الدعوى وقضى عليه غيابياً بالتعويض بصفته وإيا على إبنه المتهم أى بوصف كونه ممثلاً ونائبه لصغر سنه لا بإعتباره مسئولاً مدنياً عما يقع منه ، فالحكم عليه غيابياً بتلك الصفة إنما ينصرف إلى الخصم الإحصيل في الدعوى وهو المتهم الذي عارض في الحكم . ويكون تنازل المدعى عن مخاصمة الأب لزال صفته لا يغير من الوضع القانوني ولا يجعل الدعوى على الإبن مبتدأة ، ولأن المعارضة لا تعيد الدعوى لنظرها من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده وهو المدعى بالحق المدني الذي صدر الحكم الغيابي على ممثل المتهم حضورياً بالنسبة إليه .

(طعن رقم ١١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٥٢)

الفصل الرابع - الحكم في المعارضة والطعن فيه

١٥٩ - إذا قضت المحكمة الإستئنافية غيابيا بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتدائيا وجب النص في الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد على أنه صدر بإجماع آراء القضاة .

إذا رأت المحكمة الإستئنافية أن تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتشديد العقوبة ، فإنه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به إذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(طعن رقم ١٩٢ سنة ٢٩ في جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٥٦ م ٧ من ٥٧٠)

١٦٠ - ميعاد الإستئناف يبدأ من تاريخ صدور الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن - التمسك بعدم إعلان الحكم الغيابي لا محل له ما دام قد عورض فيه فعلا - م ٤٠٦ . ج .

ميعاد الإستئناف طبقا لنص المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولا محل للإحتجاج بأن الحكم الغيابي لم يعلن للمتهم ما دام قد ثبت أنه عارض فعلا .

(طعن رقم ٣٢٤ سنة ٢٦ في جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ م ٧ من ٧٠١)

(وطعن رقم ٣٢٥ سنة ٢٦ في جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦)

١٦١ - طعن النيابة العامة في الحكم الغيابي قبل رفع المعارضة

والفصل فيها أو فوات ميعادها - غير جائز .

متى كان الحكم قد صدر غيابيا وكان إعلان هذا الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علما يقينيا ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائما ومن ثم لا يجوز للنياية العامة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .

(طعن رقم ٣٧٦ سنة ٢٨ في جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ من ٥٦١)

١٦٢ - معارضة - أمر جنائي - حكم إستئنائي - نقض .

متى كان الحكم المستأنف قد قضى فى معارضة المتهم فى الأمر الجنائى باعتبارها كأن لم تكن ، وكان الحكم الإستئنافى - المظنون فيه - قد صدر بالإلغاء وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها ، فإن هذا الحكم الأخير لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعًا من السير فى الدعوى وبالتالي فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٢١٥١ سنة ٣٧ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٦٣ س ٢٢ من ٢٩)

١٦٣ - معارضة - نقض - الطعن بالنقض - نطاقه .

متى كان الطعن وارداً على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها من دون الحكم الحضورى الإعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن عليه فلا يقبل منه أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم .

(طعن رقم ٧٥٢ سنة ٣٧ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٧٨)

١٦٤ - معارضة - نظرها والحكم فيها .

إن المادة ٤٠١ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن ، إلا إذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة ، جزاء على من لا يهتم بمعارضته ، ففقت بحرمانه من أن تعيد المحكمة التى أدانته غيابياً نظرها ، أما إذا حضر فى أية جلسة من جلسات المعارضة - ولو بغير إعلان - فإن فكرة الجزاء لا تلتقى معه ، بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقاً . وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت أن الطاعن حضر إحدى جلسات المعارضة ، فقد كان يتعين على المحكمة أن تنتظر فى موضوع الدعوى وتفصل فيه ، وأو تخلف فى الجلسة الأخيرة .

(طعن رقم ١٦٩٣ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٥٠٨)

١٦٥ - حكم غيابى - ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى

!! ارضية .

إنه وإن كان من المقرر أن ميعاد التقرير بالطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ في الأصل - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره ، إلا أنه إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم راجعا إلى عذر قهرى فعندئذ لا يبدأ الميعاد إلا من تاريخ علم الطاعن رسميا بالحكم . وإذا كان لا يبين من المفردات أن الطاعن قد علم رسميا بصنور ذلك الحكم قبل يوم تقريره بالطعن فيه بطريق النقض ، فإن ميعاد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب لا يفتح بالنسبة إليه إلا من ذلك اليوم ، ويكون الطعن مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٥٩٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٨٢٣)

١٦٦ - حكم غيابي - الحكم في المعارضة - لابد من سماع دفاع المعارض - طه ذلك .

من المقرر أنه لا يصح القضاء بإعتبار المعارضة كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه بغير عذر ، فإذا كان تخلفه راجعا إلى عذر قهرى حال بينه وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ويكون النظر في تقدير العذر عند التقرير بإستئناف الحكم أو بالطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٥٩٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ٨٢٤)

١٦٧ - حكم غيابي - الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن - الطعن عليه بالنقض يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

(طعن رقم ١١٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٢ س ٢٤ من ١٢٨٣)

١٦٨ - صحة الحكم في المعارضة - في غيبة المعارض مشروطة

بثبوت تخلفه عن الحضور بغير عذر .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر فى غيبته بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إستعمال حقه فى الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى وتقديره يكون عند إستئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض . (ملعن رقم ٢٢١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٦٥)

١٦٩ - متى يبدأ ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى

المعارضة .

من المقرر أنه وإن كان ميعاد الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ - كالحكم الحضورى - من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التى عينت لنظر معارضته راجعا لأسباب لإرادته دخل فيها ، فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لإرادته فيها ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى ليعتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد إستحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره إبداءه مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض وإتخاذها وجها لنقض الحكم . (ملعن رقم ٢٢١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٦٦٥)

١٧٠ - شمول الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن للحكم

الغيايى المعارض فيه - أساس ذلك : تداخل الحكمين وإنهماجهما .

إن الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل الحكم الغيايى الإستئنافى

المعارض فيه لأن كلا الحكيمين متداخلان ومتدمجان أحدهما في الآخر .

(طعن رقم ٤٦٨ سنة ٤٦ ق جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٧ من ٧٠٩)

١٧١ - معارضة - نظرها والحكم فيها - الإخلال بحق الدفاع

- ما لا يولاه .

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيابي الصادر بإدائته بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور حاصلًا بغير عذر وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إستعمال حقه في الدفاع وحمل نظر العذر القهري المانع وتقديره يكون عند نظر إستئناف الحكم أو عند نظر الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم واقف المحكمة التي أصدرت الحكم على العذر ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم وقد إستحال عليه الحضور أمامها - لم يكن في مقدوره إبدائه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض وإتخاذها وجهًا لنقض الحكم .

(طعن رقم ٨٨ سنة ٤٧ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٥٦٥)

١٧٢ - معارضة - نظرها والحكم فيها .

لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم المعارض فيه بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع الطاعن إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض

من إستعمال حقه فى الدفاع ، ومحل نظر العذر يكون عند إستئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٦١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٦٢)

الفصل الخامس - أثر المعارضة

١٧٢ - إعتبار الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة .

إنه وإن كان الأصل أن رفع الدعوى إلى المحكمة إنما يكون بتكليف المتهم بالحضور ، وذلك بطريقة إعلانه على يد أحد الحاضرين ، إلا أن قانون تحقيق الجنايات قد خرج عن هذا الأصل بالنسبة إلى المحكوم عليه غيابيا فى مواد المخالفات والجنح إذا هو عارض فى الحكم . وذلك بما نص عليه فى المادة ١٣٣ الخاصة بالأحكام الصادرة غيابيا فى مواد المخالفات من أن المعارضة تحصل " بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور فى أقرب جلسة يمكن نظرها فيها " وما نص عليه فى المادة ١٦٣ الخاصة بالمعارضة فى الأحكام الصادرة فى مواد الجنح من قبول المعارضة على حسب ما هو مقرر من المادة ١٣٣ المذكورة ومنه أنها " تستلزم ضمنا التكليف بالحضور فى أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها " فإن النص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور فى أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها أن الشارح رأى أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة وأن المعارض بناء على ذلك ويغير حاجة إلى إعلان يكون مكلفا بالحضور مباشرة فى مواد المخالفات أو الجنح حسب الأحوال . إلا أن العمل قد جرى على أن يحدد لنظر المعارضات جلسات ، على خلاف ما هو مشار إليه فى نصوص القانون وذلك بالنظر لما يقتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات وهذا وإن كان يتعارض مع مقتضى النصوص المتقدمة إلا أن التعارض لا وجود له إلا فيما يختص بتعيين يوم الجلسة وهذا لا يجب له فى القانون تكليف بالحضور ما دامت الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة كما مر القول بل

يكفى فيه أخبار المتهم به بصفة رسمية على أية صورة كما يحصل عند تأجيل القضايا فى الجلسات بإعلان من القاضى . وإن فإخطار المعارض كتابة وقت تقريره المعارضة باليوم الذى عين لنظر معارضته حسبما سمحت به الظروف ذلك كاف فى إثبات علمه بيوم الجلسة .

(ملن رقم ٧٣٨ سنة ١٥ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٤٥)

١٧٤ - شأن المعارضة فى الحكم الغيابى إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة إلى المعارض .

إن من شأن المعارضة فى الحكم الغيابى - بمقتضى المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية - إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة إلى المعارض ، وإن دأب الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة ويتحقق به أساس الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه وأشار إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، فإن ما يثار من ذلك فى خصوص بطلان الحكم الغيابى وإنسحاب أثر هذا البطلان إلى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس . (ملن رقم ٣٣٩ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٢)

١٧٥ - معارضة - دعوى مدنية - عدم جواز أن يضار المعارض بمعارضته .

تنص المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المعارض أمام المحكمة التى أصدرت الحكم الغيابى . ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه " . وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة فى المعارضة المقدمة من الطاعن ومن المتهم بإلزامهما بأن يدفعاً متضامتين إلى المعارض ضدهما مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض بدلا من مبلغ قرش صاغ واحد المحكوم به غاييبا على

سبيل التعويض المؤقت ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٢٩٢ سنة ٣٤ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٦٥ من ١٦ من ١٩٧)

١٧٦ - معارضة - نظرها والحكم فيها .

لا يصح في القانون الحكم بإعتبار المعارضة كان لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض الجلسة التي حددت لنظر معارضته فيها راجعاً إلى عذر قهري ، ووجود الطاعن في السجن هو ولا شك من هذا القبيل .

(طعن رقم ١٦٤٧ سنة ٣٧ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٧ من ١٨ من ١٠٦٩)

١٧٧ - قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة - أثرها : عدم جواز

الطعن فيه بالنقض .

إن المادة ٣٠ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، لا تجيز الطعن إلا في الأحكام النهائية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من ذات القانون تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض ما دام الطعن في الحكم بالمعارضة جائزاً ، وكان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها ، أن الحكم المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لما يزل مفتوحاً ، ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

(طعن رقم ١٧٩٦ سنة ٣٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٣٥٤)

١٧٨ - معارضة - إندماج الحكم بإعتبار المعارضة الإستثنائية

كان لم تكن في الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلاً - أثر ذلك .

لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى بإعتبار معارضة الطاعن الإستثنائية كأن لم تكن يندمج في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابياً بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإن ما ينهض الطاعن على هذا الحكم

بدعوى سابقة محاكمته عن ذات الواقعة فى القضية رقم ٢٣٦٤ سنة ١٩٧٢
جنح المنشية يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه
إلا إذا كان الإستئناف مقبولا من ناحية الشكل وإلا إنعطف الطعن على الحكم
الإبتدائى الذى قضى فى الموضوع وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض إن تعرض لما
يشوبه أو ينقضه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

(طعن رقم ١٣٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٦٥٨)

الفصل السادس - تسبيب الأحكام

١٧٩ - على المحكمة أن لم تر وجها للتأجيل أن تعرض فى
حكمها لعذر المرض وللشهادة المرضية وإن تبدى رأيا فيها .

المرض عذر قهرى وحق الدفاع مكفول بالقانون - فإذا كان الثابت أن
المحكوم عليه قد تخلف عن الحضور فى جلسة المعارضة ، واعتذر عنه محاميه
وقدم شهادة مرضية تأييدا لهذا العذر ، فإن على المحكمة أن لم تر وجها للتأجيل
أن تعرض فى حكمها للعذر وللشهادة المرضية وأن تبدى رأيا فيها - أما وهى
لم تفعل ، ولم تمكن المحكوم عليه من الحضور لسماع دفاعه - لعل له وجها يبرر
به تأخيرها فى التقرير بالمعارضة ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع
مما يستوجب نقضه . (طعن رقم ١٠٢٣ سنة ٢٠ ق جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٧١)

١٨٠ - معارضة - قاعدة " لا يضار المعارض من معارضته " -

تعلقها بما يقضى به فى المنطوق من عقوبة دون الأسباب .
لا تكون المحكمة التى تنتظر فى المعارضة مطابقة قانونا بمراعاة مصلحة
المعارض من معارضته إلا فى حدود ما يجيء فى المنطوق فيما يختص بالعقوبة
المحكوم بها فقط ، فكل ما تجرته فى هذه الحدود من تصحيح للحكم الغيابى
سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عده مخالفا لما تقتضيه
المعارضة ما دامت لم تغير فى العقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة إضررت

بالمعارض وإنقلب وبالا عليه .

(طعن رقم ١٩٦٣ سنة ٢٠ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٣٢٠)

١٨١ - معارضة - مرض المعارض - إعتبار المعارضة كأن لم تكن دون إثبات المرض أو نفيه - إخلال بحق الدفاع .
إذا كان المدافع عن المتهم قد قدم بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الإستئنافية شهادة مرضية وقرر أن المتهم مريض وطلب تأجيل الدعوى لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة بإعتبارها كأن لم تكن ، ولم تشر في حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر ولم تبد رأيا فيه فتثبت أو تنفيه ، فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٨٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩ / ٦ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٧١٤)

١٨٢ - معارضة في حكم غيابي - تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى - حضور محام عنه - تقديمه شهادة طبية تفيد مرض المتهم - القضاء بإعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون الإشارة إلى هذا العذر ، وإبداء الرأي فيه - ذلك إخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم .

إذا كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر عن المتهم بالجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الإستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة بذلك ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة بإعتبارها كأن لم تكن ، ولم تشر في حكمها المطعون فيه إلى العذر الذي أبداه المدافع عن الطاعن ولم تبد رأيا فيه فتثبت أو تنفيه - لما كان ذلك ، وكان المرض عذرا قهريا يتعين معه - إن ثبت قيامه - تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقر صحة العذر الذي أدلى به محامى الطاعن فإنها تكون قد أخلت بحقه

فى الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٤٣٦ سنة ٣١ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٦٢ من ١٢ من ٥٥٦)

١٨٣ - معارضة - الدفع بالعدر المانع من الحضور - حكم -
تسبيب .

من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره فى عدم الحضور بالجلسة كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض . ومن ثم فإن إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٣٧ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٥ من ١٦ من ١٣٧)

١٨٤ - المعارضة لا تقبل من المدعى بالحقوق المدنية - لا
مصلحة للطاعنة (المدعية بالحقوق المدنية) فى المنازعة فى وصف
الحكم بالحضورية أو الغيابية .

من المقرر بنص المادة ٢٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية . ومن ثم فلا مصلحة للطاعنة (المدعية بالحق المدنى) من وراء ما تثيره من المنازعة فى وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية لأن وصف الحكم بأى الوصفين لا ينشئ لها حقا ولا يهدره .

(طعن رقم ١٩٧٠ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٦ من ١٧ من ٢١١)

١٨٥ - سكوت المطعون ضده عن الدفع بجلسة المعارضة
الإستثنائية بأنه كان معذورا فى تخلفه عن شهود الجلسة التى
صدر فيها الحكم الغيابى فيه وتكلمه مباشرة فى الموضوع - قضاء
الحكم بقبول المعارضة شكلا والفصل فى موضوع الدعوى دون
تقصى ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى فى قبوله من عدمه -
خطأ فى تطبيق القانون .

تنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أنه " لا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال (الحضورى والإعتبارى) إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز " . وهى واجبة الأعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الإعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لم تفرق فى الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثانية درجة وهى غير قابلة للإستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان المطعون ضده لم يدفع فى جلسة المعارضة بأنه كان معذوراً فى تخلفه عن شهود الجلسة التى صدر فيها الحكم الفيايى المعارض فيه ولم يبين وجه العذر الذى منعه من المثول فيها بل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة شكلاً دون تقصى ثبوت قيام هذا العذر والإدلاء برأى فى قبوله من عدمه بل إنساق إلى الحكم فى موضوع الدعوى ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة . (طعن رقم ٩٧ سنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٦ م ١٧ من ٢٣٢)

١٨٦ - قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم فى الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقصى ثبوت قيام هذا العذر - يعيب الحكم .

إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم كان مقيد الحرية بالسجن فى تاريخ صدور الحكم الحضورى الإعتبارى ، فإن القضاء بعدم قبول معارضته فى هذا الحكم لكون أن تتقصى المحكمة بنفسها ثبوت قيام هذا العذر بغير إعتداد بمسلك المعارض أمامها - ثم الإدلاء برأى فى قبوله من عدمه مع سابقة التقدم به من محاميه قبل صدور الحكم الحضورى الإعتبارى ومع ما قد يترتب على تقدير قيام هذا العذر من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة منه ، فإن الحكم يكون قد أخل بحق المتهم فى الدفاع وشأبه

قصور فى التسبيب . (طعن رقم ٣١٧ سنة ٣٨ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٦٩)

١٨٧ - عدم جواز إضارة المعارض ، بأى حال ، بناء على معارضته - سريان ذلك على الدعوى المدنية - مخالفة الحكم هذا المبدأ - خطأ فى القانون .

إذا كان البين من الأوراق أن المحكمة الإستئنافية وهى بصدد نظر المعارضة المرفوعة من المتهم فى الحكم الغيابى الإستئنافى - لم تقطن إلى الحكم - الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ - قد فصل بالنسبة إلى الطاعن فى الإستئناف المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية وأنه قد تحدد بصدوره مركز الطاعن نهائيا ، فأعادت نظر إستئنافه من جديد بغير أن يكون الطاعن - على ما يبين من محاضر جلسات المحاكمة - ممثلا فى الدعوى ومعلنا بها أصلا وقضت بزيادة قيمة التعويض المحكوم به بالحكم الإستئنافى الغيابى ، على الرغم مما هو مقرر قانونا من عدم جواز أن يضار المعارض بأى حال بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهو حكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية عملا بالمادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالبطلان ومخطئا فى القانون بما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية وتأييد الحكم الإستئنافى الغيابى الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة .

(طعن رقم ٣٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٥٧٣)

١٨٨ - مثال لتسبيب معيب فى الرد على شهادة مرشحة قدمت كدليل على عذر المعارض فى حضور جلسة المعارضة .

متى كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه إنه بالجلسة التى صدر فيها الحكم القاضى بإعتبار معارضة الطاعن كائن لم تكن ، حضر عنه من قدم شهادة طبية تفيد أن الطاعن مريض بالمستشفى العسكرى وأطرحها بقوله : " أنه لا يفوت المحكمة أن تشير إلى أنه بالنسبة للشهادة التى قدمها الحاضر

عن المتهم بمرضه بالمستشفى العسكرى فقد جاءت خالية من خاتم يدل على أنها وردت حقيقة من تلك المستشفى الأمر الذى لا تطمئن به المحكمة إليها . وكانت تلك الأسباب لم تتناول العذر فى ذاته وإنما إقتصرت على التوقف عند مسألة شكلية تتعلق بشكل الورقة المتضمنة له بون أن تقوم المحكمة بالتحقق من صدقه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه .
(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٩٩٥)

١٨٩ - تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره فى عدم الحضور - على المحكمة أن تعنى بالرد عليه وإلا أخلت بحق الطاعن فى الدفاع .

من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد قيام عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وفى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع بما يستوجب نقضه . (طعن رقم ١٦٦٠ سنة ٤٠ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ١٢٣)

١٩٠ - عدم جواز أن يضار المعارض ، بناء على المعارضة المرفوعة منه - المادة ٤٠١ / ١ إجراءات - إدانة المتهم ابتدائيا بجنحة الضرب - وتأييد الحكم غيابيا بناء على إستئناف المتهم - القضاء فى المعارضة الإستئنافية بعدم إختصاص محكمة الجench بنظر الدعوى ، على أساس أن الواقعة المسندة إليه تكون جنائية هامة مستديمة - خطأ .

تنص المادة ٤٠١ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز بآية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه - ومن ثم فإنه لا يجوز لمحكمة المعارضة أن تشدد العقوبة ولا أن تحكم فى الدعوى بعدم الإختصاص على أساس أن الواقعة جنائية حتى لا تسوء مركز رافع المعارضة وإلا فإنها تكون خالفت ما نص عليه القانون فى المادة المذكورة . ولما كان الحكم المطعون

فيه صدر في المعارضة الإستئنافية المرفوعة من المتهم - المطعون ضده - قاضيا بعدم إختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده تكون جنائية عامة مستديمة وأحال القضية إلى النيابة العامة لتجرى شئونها فيها ، وكان الحكم المعارض فيه يقضى بإدانة المطعون ضده بجنحة ضرب المجنى عليه ضربا نشأت عنه إصابته الميئة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن إشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فإنه يتعين نقضه . (طعن رقم ٢٣٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٦٠٣)

١٩١ - القضاء بإعتبار المعارضة كأن لم تكن أو رفضها بغير سماع دفاع المعارض - إخلال بحقه في الدفاع ، إلا إذا كان تخلفه عن حضور الجلسة بدون عذر - محل نظر العذر القهرى وتقديره يكون عند الطعن في الحكم بالإستئناف أو بالنقض .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الصادر في غيبته بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إستعمال حقه في الدفاع . ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند إستئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ١١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١١٠٩)

١٩٢ - عدم تمكن الطامن من إبداء دفاعه بجلسة معارضته الإستئنافية بسبب ادراج اسمه في رول الجلسة مغايرا لأسمه الحقيقي - بطلان في الإجراءات شاب الحكم - وجوب التلخص

والإحالة .

إذا لم يتمكن الطاعن من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الإستئنافي بسبب لا يد له فيه ، وهو ادراج اسمه في رول الجلسة مفaira لاسمه الحقيقي على ما يبين من ظاهر الأوراق فإن الحكم المطعون فيه - الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن - يكون قد شابه البطلان في الإجراءات ، مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية للفصل فيها من جديد .

(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ١٢٧٥)

١٩٢ - معارضة - جواز المعارضة في الحكم الحضورى
الإعتبارى - إذا كان عدم حضور المعارض بعذر - التدليل على
العذر - دفاع جومرى .

لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٤ التى نظرت فيها المعارضة الإستئنافية أن الطاعن حضر ومعه محاميه الذى قدم شهادة مرضية ثم شرح ظروف الدعوى وطلب البراءة وقدم تقريراً إستشارياً ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم جواز المعارضة على أن الطاعن حضر ولم يدفع بأنه كان معذوراً فى تخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه وبأنه لم يبين وجه العذر الذى منعه من المثل فيها بل تكلم مباشرة فى موضوع الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الحضورى الإعتبارى الإستئنافى يكون قابلاً للمعارضة إذا أثبت المحكم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وكان من المقرر أيضاً أنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . وإذا كان الطاعن قد قدم شهادة مرضية فإنه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع ، أما وقد إلتفتت عنه وأغفلت الرد عليه بالقبول أو بالرفض وقضت بعدم جواز المعارضة فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فى البيان منطقياً على إخلال بحق

الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٢٠٢ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٨٦)

١٩٤ - ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة - عذر قهري - أثره - دفاع - ما يؤثر الإخلال به .

من المقرر أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الضروري من يوم صدوره إلا أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي عينت لنظر معارضته راجعا إلى أسباب قهرية لا تدخل لإرادته فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد إلتفت عن دفاع الطاعن إيراد وردا ولم يقل كلمته في العذر الذي قدمه الطاعن فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٠٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٢٨٨)

١٩٥ - تأجيل نظر المعارضة إداريا يوجب إعلان المعارض قانونا بالجلسة - إغفال - بطلان .

لما كان البين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أنه تحدد لنظر معارضة الطاعنين أمام المحكمة الإستئنافية جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٧٥ ، غير إنها أجلت إداريا لجلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧٥ ، وفي هذه الجلسة الأخيرة تخلف الطاعنان عن الحضور فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بإعتبار معارضتهما الإستئنافية كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكان تأجيل نظر المعارضة إداريا يوجب إعلان المعارض إعلانا قانونيا بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة .

وكان البين من ورقة إعلان الطاعنين بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة أن المحضر أثبت فيها أنه توجه في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ لإعلان التهمين (الطاعنين) لجلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧٥ وخاطبهما مع شخصهما ورفضاً التوقيع

أنه لأجل العلم ترك الصورة ، إلا أنه لم يذكر سبب إمتناعهما عن التوقيع أو الإشارة إلى رفضهما الإمضاء له بهذا السبب . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات الإعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات وكانت المادة التاسعة من قانون المرافعات توجب فى فقرتها الخامسة على المحضر أن يبين " أسم وصفة من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل أو إثبات إمتناعه وسببه " وكان المحضر لم يثبت شيئا عن سبب إمتناع المعلن إليهما (الطاعنين) على التوقيع كنص الفقرة الخامسة من المادة التاسعة سالفة لذكر ، أو الإشارة إلى رفضهما الإمضاء له وسبب هذا وكان عدم إثبات ذلك يترتب عليه البطلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقق غاية الشارع من تمكين المحكمة من الإستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من إجراءات . ومن ثم فإن ورقة التكليف بالحضور المشار إليها تكون باطلة ، ويترتب معها البطلان على إجراءات المحاكمة فالحكم المطعون فيه يكون باطلا بإبتيانه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارضين من إستعمال حقهما فى الدفاع ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٥١٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٧٠٢)

١٩٦ - معارضة - نظر عدة قضايا للمتهم بجلسة واحدة -
تقديمه شهادة مرضية بإحداها - إنصراف دلالتها إلى كافة قضاياه
المنظورة بذات الجلسة .

مضى كان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه عند نظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الثانية بجلسة حضر محام عن الطاعن وطلب التأجيل لمرضه ، وقدم تدليلا على ذلك شهادة مرضية فى القضية موضوع الطعن التى إتهم فيها الطاعن المنظورة بنفس الجلسة أمام الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، الأمر الذى تنصرف دلالاته إلى كافة القضايا التى إتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بنفس الجلسة . غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإعتبار المعارضة كأن لم تكن إستنادا إلى أن الطاعن لم يحضر

بالجلسة المحددة لنظر المعارضة رغم علمه بها ، بيد أنه لم يشر إلى حضور محامى الطاعن ولا إلى ما أبداه من عذر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره فى عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ، وكان فى أغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٢٥٥ سنة ٤٨ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٧٦٨)

١٩٧ - إذا صدر قرار المحكمة فى أول جلسة بتأجيل الدعوى فى حضور المتهم صحيحا فإن صدور الحكم فى المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه يكون صحيحا .

لما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أنه تحدد لنظر معارضة الطاعن أمام المحكمة الإستئنافية جلسة ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٦ ، ثم تأجلت فى حضور الطاعن ومحاميه لجلسه ١٧ نوفمبر ١٩٧٦ وفيها لم يحضر الطاعن ، فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ، ولا يغير من ذلك ما أورده الطاعن فى مذكرة أسيايه من أنه لم يعلن للحضور فى جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٦ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، إذ أنه لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ فى حضرة المتهم (الطاعن) فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة - وهو الحال فى هذه الدعوى - ويكون الطاعن إذ قرر بالظعن فى الحكم بعد الميعاد محسوبا من يوم صدوره فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٦٠٢ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ١٤٠)

١٩٨ - القضاء برفض المعارضة فى جلسة تدخل فى فترة المرض الذى سبق للمحكمة قبوله - بطلان وإخلال .

مضى كان يبين من الإطلاع على الشهادة المرضية التي أمرت المحكمة بضمها مع المفردات تحقيقاً لوجه الطعن ، أنها مؤرخة ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٥ وثابت بها إصابة الطاعن بكسر بعظام الحوض تحت الإلتئام وأنه فى حاجة للإستمرار فى العلاج مع الراحة التامة لمدة شهرين من هذا التاريخ أى حتى يوم ٣٠ / ٢ / ١٩٧٦ وكانت المحكمة بعد أن قبلت عذر الطاعن فى التخلف عن الحضور أمامها لمرضه الثابت بتلك الشهادة وأجلت الدعوى لجلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٦ إستجابة لطلب محاميه عادت فقضت فى ذلك التاريخ فى غيبتها بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بون أن تظن إلى أن عذره بالمرض الذى سبق للمحكمة أن قدرته كان وما يزال قائماً به بحسب الشهادة المرضية التى قبلها ، إذ أن اليوم الذى أجلت إليه الدعوى وصدر فيه الحكم المطعون فيه يدخل فى المدة المقررة بالشهادة لتخلف المعارض عن الحضور . لما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ قضت فى موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه يكن قضاؤها مبنيًا على بطلان فى الإجراءات أثر فى حكمها .

(طعن رقم ١٧٤٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٧١)

الفصل السابع - مسائل متنوعة

١٩٩ - مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذى ترفع به الدعوى - العبرة فى شأن سقوط الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذى أقيمت به الدعوى أى الوارد فى قرار الإحالة - خطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية فى مواد الجنايات على حالة المعارضة فى الأحكام الغيابية فى مواد الجنع .

مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ و ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو الوصف الذى ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جناية سرى فى حقها

حكم المادة ٢٩٥ من القانون المذكور ويبطل حتما الحكم الصادر فى غيبة المتهم الذى لا يجوز له عند إعادة محاكمته أن يتمسك بالعقوبة المقررة بها فيها ، بل أن المحكمة تفصل فى الدعوى فى مثل تلك الحالة بكامل حريتها غير مقيدة بشئ مما جاء فى الحكم المذكور ، لأن إعادة الإجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه فقط بل إنها شرعت للمصلحة العامة ، ومن الخطأ قياس سقوط الأحكام الغيابية فى مواد الجنايات على حالة المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى مواد الجناح والى يسرى فى حقها نص المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم الصادر فيها قابلا للمعارضة .

(طعن رقم ٥٩٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٢١)

٢٠٠ - حق النيابة فى الطعن لمصلحة المتهم - أساس ذلك -
الحكم بإعتبار المعارضة كان لم تكن .

من المقرر أن النيابة العامة وهى تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية - وهى خصم عام تختص بمركز قانونى خاص يجيز لها أن تطعن فى الحكم - وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليه . لما كان ذلك ، وكانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وإن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح ، خال مما يشوبه من الخطأ والبطلان ، وكان لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم على الحكم الغيابى المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض ، إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلّف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التى صدر فيها الحكم فى المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح متعينا نقضه لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إستعمال حقه فى الدفاع ، ويكون للنياية حق الطعن فيه .

(طعن رقم ١٦٩١ سنة ٤٠ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ١٦)

٢.١ - محل نظر العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة وتقديره - المحكمة المرفوع إليها الطعن .
إن محل نظر العذر القهرى - المانع من حضور جلسة المعارضة - وتقديره يكون عند إستئناف الحكم المطعون فيه أو عند الطعن فيه بطريق النقض .
(طعن رقم ١٦٩١ سنة ٤٠ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ١٦)

٢.٢ - حضور متهم بجريمة يجوز الحكم فيها بالعبس - جلسة النطق بالحكم دون جلسات المرافعة التى حضرها وكيل عنه ترفع فى الدعوى مؤداة أن الحكم الصادر فى حقه حكم غيابى ولو وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضورى - ميعاد الطعن فى هذا الحكم بالمعارضة أو بالإستئناف لا ينفتح إلا بعد إعلان المتهم به إعلانا قانونيا - المادتان ٣٩٨ ، ٤٠٦ إجراءات .

إذا كان البين من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام المحكمة الابتدائية أن الطاعن وهو متهم فى جريمة يجوز فيها الحكم بالعبس - وأن حضر الجلسة المؤجلة إليها الدعوى للنطق بالحكم ، إلا أنه لم يحضر أية جلسة من جلسات المرافعة ، بل حضر وكيل عنه ترفع فى الدعوى الأمر الذى مؤداة أن يكون الحكم الصادر فى حقه حكما غيابيا وصفته المحكمة خطأ بأنه حكم حضورى وبالتالي لا ينفتح ميعاد الطعن فيه بطريق المعارضة أو بالإستئناف - أن أختار المتهم الطعن فيه مباشرة بطريق الإستئناف - إلا بعد إعلانه إعلانا قانونيا ، وذلك إعمالا لنص المادتين ٣٩٨ ، ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٢٨٤ سنة ٤٢ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٦٤١)

٢.٣ - معارضة - النداء على المتهم بأسم خاطيء - عذر قهرى - أثر ذلك .

لما كان عدم حضور الطاعنة جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧٤ التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منها أمام المحكمة الإستئنافية يرجع إلى عدم المناداة عليها

باسمها الصحيح المثبت في الأوراق ، فإنه يكون قد ثبت قيام العذر القهري
المانع من حضورها بالجلسة بما لا يصح معه في القانون القضاء في غيبتها
باعتبار المعارضة كئن لم تكن .

(طعن رقم ١٥٠٢ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٣٢)

٢.٤ - معارضة - عدم جواز الإدعاء بتزوير تقريرها لأول مرة
أمام النقض .

الإدعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي
تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٨ سنة ٤٧ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٥٦٥)

٢.٥ - بيان التاريخ الثابت على تقرير المعارضة - لا سبيل
للطعن عليه إلا بالطعن بالتزوير .

لما كان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة أنه تعدد لنظر
المعارضة الإستئنافية جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ ووقع الطاعن ببصمة
إبهامه على تقرير المعارضة الإستئنافية بما يفيد علمه بتاريخ الجلسة المحددة
لنظر معارضته ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة فإنه لا يقبل من الطاعن
إدعائه بأنه كان محمدا لنظر معارضته جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٦٩ ثم عدلت إلى
٢٧ / ١٢ / ١٩٦٩ ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير على تقرير
المعارضة . (طعن رقم ١٥٥١ سنة ٤٨ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٩٢)

٢.٦ - متى يكون الحكم في المعارضة باطلا لعدم النص على
صدوره بإجماع آراء لقضاة المحكمة .

لما كان الحكم الطعن فيه قد صدر بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم
غير قابل لها ، فإن ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من بطلانه لعدم النص على
صدوره بإجماع آراء لقضاة المحكمة لا محل له ، لأن هذا البيان لا يكون لازما

إلا إذا كانت المعارضة جائزة وقضى بقبولها شكلا ثم يمضى الحكم بعد ذلك إلى الفصل في موضوعها بتأييد الإدانة التي قضى بها الحكم المعارض فيه لأول مرة ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في غداد الأحكام الشكلية فحسب .
(طعن رقم ٢٥١ سنة ٤٨ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ١٣٦)

٢٠٧ - الحكم في المعارضة لا يكون بغير سماع دفاع المعارض
- إلا إذا كان تخلفه بغير عذر قهرى - عدم مراعاة هذا الشرط -
آثره .

من المقرر أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الفيابي الصادر بإدانته بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بغير عذر وإنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من إستعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند إستئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٩٨ سنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٥٥٢)

مفرقات

٢٠٨ - تحقق الجنائية بمجرد إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث له .

إن المادة ٢١٧ المكررة من قانون العقوبات والتي تعدلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ تعاقب على إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث على هذا الإحراز اللهم إلا ما كان منه برخصة أو بمسوغ قانوني وإذا كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية فإن القصد الجنائي فيها يقوم على تعدد الفاعل مخالفة ما ينهى عنه القانون بصرف النظر عن البواعث التي تكون دفعت إلى ارتكاب ما ارتكبه منها إذ الباعث لا يؤثر في كيانها وإنما قد يصح أن يكون له دخل في تقدير العقوبة ليس غير .

(طعن رقم ١٠١٧ سنة ٤ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٣٤)

٢٠٩ - تحقق القصد الجنائي بمجرد علم المحرز أن المادة مفرقة أو مما يدخل في تركيب المفرقات .

القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات بدون رخصة أو مسوغ شرعي يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق - ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف .

(طعن رقم ٢٠٥٩ سنة ٤ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٣٥)

٢١٠ - المفرقات المحرمة هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة .

المفرقات المحرمة التي تشير إليها المادة ٢١٧ المكررة من قانون العقوبات هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة - فلعيب الأطفال (الصواريخ) لا تدخل في عداد المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة .

(طعن رقم ٢٠٦١ سنة ٤ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٣٥)

٢١١ - عدم إعتبار الكمية الصغيرة من البارود من قبيل المفرقات إلا إذا ثبت أن هذا البارود القليل قد أهد لأن يدخل فى تركيب ملوقع ما .

إن البارود لا يعتبر من المفرقات الوارد ذكرها فى المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية كبيرة وفى حيز مغلق لا يتسع للغازات التى يتحول إليها عقب الإشعال - فإذا كانت كميته يسيرة ليس من شأنها أن تحدث عنها هذه النتيجة فإنه لا يعد من تلك المفرقات - فإذا ضبط بارود زنته ١٠٠٠ جراما فى كيس داخل قفة بقطار السكة الحديد فلا يمكن عده مفرقات لأنه بحسب كميته والطرف الموجود فيه لا يمكن - إذا ما أشعل - أن يحدث الفرقة ذات الخطر المعنى فى المادة المذكورة .

(طن رقم ٦٩٧ سنة ١٠ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٤٠)

٢١٢ - إحراز المفرقات إذا كان مقصودا به مجرد إستعمالها كذخيرة للأسلحة النارية معاقب عليه بعقوبة الجثة .

إن المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على أنه " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو إستوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ويعتبر فى حكم المفرقات كل مادة تدخل فى تركيبها ويصدر بتحديدها قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات التى تستخدم فى صنعها أو لإنفجارها ، ثم نصت المادة ١٠٢ (ب) على أنه " يعاقب بالإعدام كل من إستعمل مفرقات بنية إرتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ أو بفرض إرتكاب قتل سياسى أو تخريب المباني والمنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للإجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لإرتياد الجمهور " وجاء بالمذكرة الإيضاحية أن الشارع إستهدف بهذا التعديل " توسيع نطاق تطبيق المواد ٨٨ و ٢٥٨ و ٣٦٣ من قانون العقوبات بحيث تتناول كل الصور التى تهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة

الأفراد وأموالهم * وواضح من ذلك ومن وضع المواد المضافة بهذا القانون بعد الباب الثانى الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ، إن المقصود بجيازة المفرقات هو حيازة المواد التى من شأنها أن تستعمل فى غرض من الأغراض الإجرامية التى بينها الشارع فى المادة ١٠٢ (ب) ، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذى صدر بعد إضافة المادة ١٠٢ (أ) لمواد قانون العقوبات قد نص فى مادته العاشرة على أنه " يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يحرز ذخائر مما يستعمل فى الأسلحة النارية بالمخالفة لأحكام المادة الخامسة " وكان المستفاد من نصوص التشريعيين ومن تفاوت العقاب الذى فرضه الشارع لكل من الجريمتين وما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية سألقة الذكر . إن إحراز المفرقات المعاقب عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ هو الذى من شأنه أن يهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم وإن إحراز تلك المواد إذا كان مقصودا به مجرد إستعمالها كخليفة للأسلحة النارية فإنه يكون معاقبا عليه بعقوبة الجنية وعلى قاضى الموضوع أن يستظهر من الظروف والأدلة القائمة فى الدعوى ما إذا كانت الواقعة مما تنطبق على أحكام المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات أو المادة العاشرة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ - وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قال أن البارود الذى ضبط فى حيازة الطاعن كان الغرض من إحرازه تعبئة الفرد المضبوط ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة معاقبة الطاعن باعتبار أنه أحرز ذخيرة مما يستعمل فى الأسلحة النارية إلا أنها أدانت الطاعن بعقوبة الجناية على أساس أن المادة ١٠٢ (أ) تعاقب على الإحراز فى جميع صورته وأيا كان الغرض منه بعقوبة الجناية - فلن حكمها يكون مبنيا على الخطأ فى تؤول القانون .

(طعن رقم ٥٣ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٥٣)

٢١٣ - القصد الجنائى فى جريمة إحراز المفرقات .

القصد الجنائى فى جريمة إحراز المفرقات يتحقق دائما متى ثبت علم

المحرز بأن ما يحرزه مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقات ، ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف - كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالبائع على الإحراز .
(طن رقم ٢٩٢ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٥٨)

٢١٤ - العقوبات المقررة لجريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١) عقوبات هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة - عدم جواز إبدالها عند معاملة المتهم بالرفقة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة وهي السجن من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة .

تنص المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة إحراز المفرقات قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ونصت المادة ١٠٢ (هـ) من هذا القانون على أنه : " إستثناء من أحكام المادة ١٧ لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة " والبيان من هذين النصين أن عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ (١) لجريمة إحراز المفرقات بغير ترخيص لا يجوز إبدالها عند معاملة المتهم بالرفقة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات إلا بالعقوبة التالية لها مباشرة في ترتيب العقوبات وهي عقوبة السجن التي جعلها المشرع من ثلاث سنين إلى خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً - ولما كان الحكم المطعون فيه وقد نزل بالعقوبة في جريمة إحراز مفرقات بدون ترخيص إلى الحبس لمدة ستة شهور مع إيقاف التنفيذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاينة المطعون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(طن رقم ٢٤٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٦٨)

مقاومة الحكام والتعدي عليهم

الفصل الأول - التعدي على الموظفين .

الفصل الثاني - إمانة الموظفين .

الفصل الأول - التعدي على الموظفين

٢١٥ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٢٧ عقوبات متى صاحب التعدي ضرب دون إشتراط جسامه معينة في الإصابه .

إن المادة ١٣٧ / ١ من قانون العقوبات لا تشترط جسامه معينة في الإصابه بل يكفي لتحقيقها أن يصحب التعدي ضرب أو ينشأ عنه أى جرح ، وإن فالنعمى على المحكمه أنها لم تبين فى الحكم ما أثبتته الكشف الطبى من إصابات وقعت على المجنى عليه لا محل له .

(طعن رقم ٤٧١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٥٠)

٢١٦ - تعدي على الموظفين - مناط تطبيق م ١٠٩ ع أن يكون الإكراه أو التهديد غايته حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو إجتناى أداء عمله المكلف به .

إن الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومى أو المستخدم متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو إجتناى أداء عمله المكلف به ، يستوى فى ذلك أن يقع الإعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى فى تنفيذه أو فى غير فترة قيامه به من إدائه مستقبلا طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو إجتنايه أداء عمله قد تحقق نتيجة لإستعمال القوة أو التهديد .

(طعن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٩٣)

٢١٧ - إعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة التعدى من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون الغرامة - م ١٠٩ ح معدلة بق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

إن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الإتجار بالوظيفة وتختلف فى عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاهما حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس عقوبة الغرامة التى راعى المشرع عند وضعها فى مواد الرشوة أن تكون مقابل الإتجار فى الوظيفة أو فساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

(ملن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٤٩٣)

٢١٨ - إتحاد الركن المادى فى صورتى الإعتداء على الموظفين واختلاف الركن الأدبى فى كل منهما .

تتحد صورتا جريمة الإعتداء على الموظفين فى الركن المادى وتفترقان فى الركن الأدبى . (ملن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٧٢٢)

٢١٩ - توافر القصد الخاص فى جريمة م ١٠٩ ع - مناطه - إستعمال القوة أو التهديد أو العنف فى حق موظف عمومى أو مستخدم لغاية معينة هى حمله على قضاة أمر غير حق أو على إجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها .

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التعدى على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها فى المادة ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل فى إنتواء الجانى الحصول من الموظف المعتدى عليه نتيجة معينة هى أن يؤدى له عملا لا يحل عليه أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذه النية - التى تنتسب إلى هذا

الباعث الخاص - هي قوام القصد الجنائي في الجناية المخصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التي تفرق بين الجريمة وبين جرائم الإعتداء واستعمال القوة ضد المختلفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقاً لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .
(طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ٦ / ٣٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

٢٢ - جريمة المادة ١٠٩ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ - القصد الجنائي فيها - صورة واقعة يتوافر بها القصد الخاص .
إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الإعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضاً عليه ومودعاً في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والحيولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملاً كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما إنتهت إليه محكمة الموضوع من إعتبار الواقعة تعدياً على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته ويسببها هو وصف خاطيء لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .
(طعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ٦ / ٤٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

٢٢١ - رجل شرطة - مكلف بخدمة عامة - التعدي عليه .
شدت المادة ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات العقاب على الجنائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات إذا كان المعتدى عليه موظفاً بالسكك الحديدية أو مكلفاً بخدمة عامة بها أو بغيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الإعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ، فجعلت الحد الأدنى خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهات بالنسبة إلى عقوبة الغرامة - ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه وإن كان من رجال الشرطة إلا أنه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهي حراسة أحد القطارات وإن المطعون ضده إعتدى عليه أثناء سير القطارات وإبان تأديته لعمله ويسببه ، فقد توافرت في

حق الجاني مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكررا عقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المطعون ضده خمسة جنهيات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون . (طعن رقم ٢٦٢٩ سنة ٣٢ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٤ من ١٨٧)

٢٢٢ - جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يلزم لقيامها توافر قصداً جنائياً خاصاً - كفاية توافر القصد الجنائي العام .

لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ، قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة .

(طعن رقم ٤٢٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٦٣٢)

٢٢٣ - تحدث الحكم إستقلاً عن القصد الجنائي في جريمة التعدي - غير لازم طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

لا جناح على الحكم إن هو لم يتحدث إستقلاً عن القصد الجنائي في جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ، طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه . (طعن رقم ٤٢٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٦٣٢)

٢٢٤ - مناط التفرقة بين جنح التعدي على المولطفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (١) من القانون ذاته .

من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا (١) من هذا القانون يجمعها ركن مادى واحد ويفصل بينهما الركن الأدبى فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبى فى الجرائم التى من النوع الأول قيام القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون إعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق فى المادة ١٣٧ مكررا (١) إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل فى إنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(طعن رقم ٢٢٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٤٢٤)

٢٢٥ - مثال لتسبب معيب فى جناية تعدى على موظف عام .
متى كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم أنه أمسك بملابس المحضر المجنى عليه أثناء توقيع الحجز وأعتدى على الخفير النظامى المرافق له ليحول دون المضى فى إجراءات الحجز وقد ترتب على فعله أن إمتنع المحضر عن مباشرة تلك الإجراءات ولم يتمكن من توقيع الحجز إلا بعد أن توجه إلى مركز الشرطة وأخطر بالعادث . فإن الحكم يكون قد أثبت قيام الركن المعنوى للجناية المنصوص عليها من المادة ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات بعنصريه العام والخاص إذ إستظهر أن نية المتهم من الإعتداء قد إنصرفت إلى منع المجنى عليه - المحضر بالحكمة - من أداء عمل من أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ إنتهت - على الرغم من ذلك - إلى إدانته بجنحة التعدى تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون وتأويله مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون وذلك بأعمال المادة ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات .
(طعن رقم ٢٢٥٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٤٢٤)

٢٢٦ - جريمة التعدى على موظف أثناء تأديته وظيفته - عقوبة

- العقوبة الأشد .

لا جدوى مما يشيره الطاعن بشأن عدم إنطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، لأن العقوبة التى أوتيتها الحكم على الطاعن وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وغرامة خمسة آلاف جنيه داخله فى حدود العقوبة المقررة فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة لجريمة التعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ القانون سالف الذكر أو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته دون أن يتخلف عن التعدى أو المقاومة عامة مستديمة ، كما أن العقوبة الموقعة على الطاعن ، مقررة أيضا لجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الإتجار التى دان الحكم الطاعن بها بعد أن طبق المادة ٣٢٠ / ٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهى جريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار .

(طعن رقم ٧١٢ سنة ٣٩ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٩٠٢)

٢٢٧ - جريمة التعدى على موظفين عموميين - أركانها .

من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من هذا القانون يجمعهما ركن مادى واحد ويفصل بينهما الركن الأدبى . فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبى فى الجرائم التى من النوع الأول قيام القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباطل فإنه لا يتحقق فى المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل فى إنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع من أداء عمل كلف بأدائه .

(طعن رقم ٨٢٨ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٠٧٨)

٢٢٨ - نطاق حكم المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) من قانون

العقوبات .

أطلق الشارع حكم المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة والعنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو المكلف بالخدمة العامة ، لقضاء أمر غير حق أو إجتناوب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الإعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه ، أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو إجتناوبه أداء عمله قد تحقق نتيجة إستعمال القوة أو التهديد .

(طعن رقم ٨٢٨ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٧٨)

٢٢٩ - جنائية التعدي مع حمل السلاح - على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات - عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه .

إن العقوبة المقررة أصلا لجنائية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه . (طعن رقم ٩٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٧٢ س ٣٣ ص ٣٩٩)

٢٣٠ - جنائية منع موظف رسمي من أداء عمله - إستظهار المحكمة الركن المادي للجنائية - كاف بذاته .

متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعة - بما لا تنازع في صحة إسناد الحكم بشأنه - أنها قامت بتحريض الأهلالي المتجمعين ضد رجال القوة وأنها أمسكت بمفتش التموين محاولة منعه من ركوب السيارة ، فإن ذلك يكفي لتحقيق الركن المادي للجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات . ولما كان الحكم قد أستظهر إستظهارا سليما من ظروف الواقعة أن

غرض الطاعة من تعديها قد إنصرف إلى حمل المجنى عليهم بغير حق على الإمتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الطاعة وكمية الخبز اللازمة للتحقق من جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فإن ذلك يتوافر به الركن المادى للجناية المذكورة .

(طعن رقم ١١٦٤ سنة ٤٣ جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ١٣٠٩)

٢٣١ - إنتفاء المصلحة فى التمسك بحكم المادة ١٣٦ عقوبات -
ما دام فعل التعدى يخضع لحكم المادة ١٣٧ ع - القصد الخاص
اللازم - لا حاجة إليه .

لا مصلحة للطاعة فيما تثيره من أن ما قارفت لا يعنى أن يكون جنحة تعد على موظفين عموميين منطبقة على المادة ١٣٦ من قانون العقوبات لإنتفاء القصد الجنائى لديها وهو إنتواء الحصول من الموظف على نتيجة معينة - لأنه بقرض صحة دعواها - وما دام أنه قد نشأ عن فعل التعدى الذى ساهمت فيه جرح بعض رجال القوة - فإن العقوبة الواقعة عليها وهى الحبس سنة مع الشغل تكون مبررة فى القانون إذ تسهل فى نطاق العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ من قانون العقوبات وهى المادة المنطبقة على الواقعة المسندة إلى الطاعة لو جردت من القصد الخاص اللازم لأعمال المادة ١٣٧ مكررا (١) .

(طعن رقم ١١٦٤ سنة ٤٣ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ١٣٠٩)

٢٣٢ - الركن المادى فى جريمة مقاومة رجال السلطة العامة -
مضى يتحقق .

إذ يتحقق الركن الأدبى فى الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٣٧ مكرر ١ من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل فى إنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى عملا لا يحل له أن يؤديه أو أنه يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(طعن رقم ٦١٦ سنة ٤٦ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٧٦ من ٢٧ من ٨٢٤)

٢٢٣ - تعد على موظف عام - بيانات حكم الإدانة .

لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ، وظيفة الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذى منعه الطاعنان من أدائه يدخل فى أعمال وظيفته أم لا ، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة ، فإن الحكم يكن قاصرا فى بيان هذا الركن من أركان الجريمة التى أدانها بها .

(طعن رقم ٢٢٥ سنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٢٠)

٢٢٤ - تعد على موظف عام - جريمة - قصد جنائى .

من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ / ١ ، ٢ مكررا (١) لا تتحقق إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة تتمثل فى إنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى عملا من أعمال وظيفته لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بإدائه .

(طعن رقم ٢٢٥ سنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٧٢٠)

٢٢٥ - تعد - مقاومة رجال السلطة - موظفون عموميون -

جريمة - أركانها - قصد جنائى - قبض .

الركن الأدبى فى الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات يتحقق بتوافر نية خاصة لدى الجانى بالإضافة إلى القصد العام تتمثل فى إنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يحمل على الإمتناع عن أداء عمل كلف بإدائه وأن الشارع أطلق حكم المادة ١٣٧ مكررا عقوبات لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الإعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو إجتتاب أداء عمله المكلف به يستوى فى ذلك أن يكون الجانى قد فكر فيما إذا كان الموظف أو المكلف بالخدمة العامة سيستجيب إلى رغبته أو لم يكن قد أدخل ذلك فى اعتباره ، وكان الحكم قد أثبت فى حق

الطاعن أنه قاوم رجال الشرطة السريين وتعدى عليهم لمنعهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو القبض عليه تنفيذاً للحكم الصادر ضده لهروبه من الخدمة العسكرية وأنه تمكن بذلك فعلاً من الهرب منهم فإن الحكم يكون بذلك قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات . (طعن رقم ١٣١٥ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٩٩)

الفصل الثاني - إهانة الموظفين

٢٣٦ - إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جنة الإهانة - غير لازم .

لم يحتم القانون إصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جنة الإهانة ، ما دام قد بدئ في نظرها في تلك الجلسة ، بل أن المادة ٩٠ مرافعات أجازت للمحكمة في هذه الحالة أن تؤجل الحكم إلى جلسة أخرى . (طعن رقم ١٦٠١ سنة ٢ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٣٠)

٢٣٧ - المراد من لفظ " المحكمة " .

المراد من لفظ " المحكمة " الوارد في المادة ١١٧ عقوبات هو هيئة المحكمة أي القضاة ومن يعتبرون جزءاً متماهاً لهيئتهم ، ولا جدال في أن عضو النيابة متمم لتلك الهيئة في الجلسات الجنائية . ومنها جلسات الإحالة . فالاعتداء عليه هو إعتداء موجه إلى المحكمة . (طعن رقم ١٦٠١ سنة ٢ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٣٢)

٢٣٨ - توجيه الفاظ مزنية إلى الحكم ينسحب إلى هيئة المحكمة .

إن الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه إزدراء وحطاً من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفاً أو سبا أو إقتراء . فمن وصف حكم محكمة

بكلمة جرى العرف بعدها زراية وحطاً من الكرامة فقد أهان هذه المحكمة وحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ١٤٨ ، ١٥٩ من المرسوم بقانون المتقدم الذكر . ولا يقال أن ما يوجه إلى الحكم من الأوصاف المزرية لا ينسحب إلى هيئة المحكمة فإن هناك تلازماً ذهنياً بين الحكم والهيئة التي أصدرته فالإزدراء بحكم يشمله هو والهيئة التي أصدرته معا . (طعن رقم ٨٤٩ سنة ٢ ق جلسة ١ / ١٩٣٣)

٢٣٩ - المقصود بالإهانة .

الإهانة هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه أزدراء وحطاً من الكرامة في أعين الناس وأن لم يشمل قذفاً أو سباً أو إفتراء ولا عبرة في الجرائم القولية بالمداورة في الأسلوب ما دامت العبارات مفيدة بسياقها معنى الإهانة . (طعن رقم ١١١٦ سنة ٢ ق جلسة ٢٢ / ١٩٣٣)

٢٤٠ - إستنتاج المحكمة قصد الإهانة - موضوعي .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب خروجه من حجرة القاضي الذي رفض المعارضة المقدمة منه في أمر حبسه قال في ساحة المحكمة وعلى مسمع من القاضي " علشان خاطر (فلان) يجبسونا ده ظلم دى خواطر " فاستنتجت المحكمة من ذلك أنه قصد إهانة هيئة المحكمة التي أصدرت القرار بإستمرار حبسه ، وطبقت عليه المادة ١٨٤ من قانون العقوبات فإنها لا تكون مخطئة . ولا يقبل من المتهم أن يتظلم من ذلك إلى محكمة النقض ، لأن العبارة التي تلوه بها تؤدي إلى ما إنتهت إليه المحكمة منها بما لها من السلطة الموضوعية ولا يقبل كذلك منه القول بأن المادة ١٨٤ التي طبقت عليه لا تحمي سوى الهيئات التي تحدثت عنها بإعتبارها هيئات معنوية مستقلة عن الأشخاص الذين تتكون منهم فهي لا تنطبق على العيب في محكمة معينة بسبب دعوى معينة ، تلك الحالة التي لها حكم آخر منصوص عليه في المادة ١٨٦ وذلك لأن إهانة القضاة بوصفهم قضاة تتناول هيئة المحكمة التي تتألف منهم ، وهذا مما يدخل في نص المادة ١٨٤ عقوبات . أما المادة ١٨٦ عقوبات فالمقصود منها

هو العقاب على مجرد الإخلال بهيئة المحاكم أو سلطتها .

(طنن رقم ١٦٢ سنة ١٢ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٤١)

٢٤١ - قصد المشرع في المادتين ١٣٣ / ١ ، ١٣٤ عقوبات هو

المعاقبة على الإهانة بمعناها العام .

إن القانون في المادة ١٣٣ أو ١٣٤ ع قصد المعاقبة على الإهانة بمعناها العام . فما يوجه إلى الموظف مما يمس شرفه وكرامته معاقب عليه بهما سواء أكان من قبيل القذف أو السب . إلا أنه لا يقبل من المتهم على كل حال أن يقيم الدليل لإثبات ما أسنده إلى المجنى عليه ما دام ذلك لم يقع علنا ولم يكن القصد إذاعته بل مجرد توجيهه إلى المجنى عليه وحده .

(طنن رقم ١٤٤٣ سنة ١٢ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٤٢)

٢٤٢ - إهانة المحكمة والإخلال بمقام القاضي .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم عقب الحكم في دعواه نطق قائلا " دا تعامل " موجها الخطاب إلى المحكمة في هيئتها وإلى شخص القاضي الذي أصدر الحكم ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمتي إهانة المحكمة والإخلال بمقام القاضي المنصوص عليهما في المواد ١٣٣ / ٢ و ١٧١ و ١٨٦ من قانون العقوبات . وإذا كان هذا يمكن إعتباره تشويشا في حكم المادة ٨٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، فإن ذلك لا يمنع من العقاب عليه بتلك المواد ما دام هو يكون في ذات الوقت الجريمتين المنصوص عليهما فيها . (طنن رقم ١١٤٤ سنة ١٣ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٤٣)

٢٤٣ - تحقق جريمة توجيه الإهانة إلى الموظف في غير حضور

المجنى عليه بشرط أن تصل الإهانة بالفعل إلى علمه وأن يكون المتهم قد قصد هذه الغاية .

إنه إذا جاز أن تتحقق جريمة توجيه الإهانة إلى الموظف أو إلى الهيئة التابع

لها الموظف على سبيل الاستثناء في غير حضور المجنى عليه ذلك مشروط بأن تصل الإمانة بالفعل إلى علم الموظف أو الهيئة وأن يكون المتهم قد قصد إلى هذه الغاية . فإذا كانت واقعة الدعوى - كما أثبتها الحكم - لا تدل على توافق مذهب الشرطين فلا يصح إعتبار الإمانة قد وجهت إلى المجنى عليهم .
(طعن رقم ١٧٩٩ سنة ١٧ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٤٧)

٢٤٤ - كفاية إيراد الحكم الفاظ الإمانة التي بدرت من المتهم وأنها وجهت منه إلى الموظف أثناء قيامه بتأدية وظيفته .
ما دام الحكم قد أورد الفاظ الإمانة التي بدرت من المتهم وبين أنها وجهت منه إلى المجنى عليه (موظف) في أثناء قيام هذا الأخير بتأدية وظيفته فهذا يكفي في بيان الواقعة .
(طعن رقم ١٨٨٥ سنة ٢٠ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥١)

٢٤٥ - عدم إلزام الحكم التدليل على قصد الإمانة ما دامت الألفاظ المتفوه بها مقدمة .
يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإمانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإمانة إلى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها . فمتى ثبت للمحكمة صدور هذه الألفاظ المهينة فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجاني قد قصد بها الأساءة أو الإمانة .
(طعن رقم ١٢١٧ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٥٣)

٢٤٦ - تحقق الإمانة بواسطة التلفرات أو التليفون أو الكتابة أو الرسم كما تتحقق بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المعتدى عليه .

إن جريمة الإمانة التي توجه إلى موظف عمومي أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها والإمانة التي تقع على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو

على أحد أعضائها أثناء انعقاد الجلسة كما تتحقق بحكم المادة ١٣٣ من قانون العقوبات بالإشارة أو القول أو التهديد في مواجهة المعتدى عليه تتحقق كذلك بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم بموجب المادة ١٣٤ من القانون المذكور على أن يكون عقابها في الحالات الأخيرة طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٣٣ المشار إليها ولا يشترط لتوفر الإمانة أن تكون الأفعال أو العبارات المستعملة مشتملة على قذف أو سب أو إسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الفُض من الكرامة .
(طعن رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٥٥)

٢٤٧ - تحقق جريمة إهانة الموظف بتعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة أثناء تادية الوظيفة أو بسببها .
جريمة إهانة الموظف تتحقق بمجرد تعمد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تادية الوظيفة أو بسببها .
(طعن رقم ٩٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٦)

٢٤٨ - التعدى على موظف عام - جريمته نوعان - أركانها -
يجمعهما الركن المادى ويفصل بينهما الركن الأدبى .
من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعهما ركن مادى واحد ويفصل بينهما الركن الأدبى . فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبى في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه يشروط الجريمة بكون إعتداده بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٠٩ إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل في إنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يسجيب لرغبة المعتدى فيممتنع عن أداء عمل كلف بإدائه ، وهذه النية هي قوام القصد الجنائى في

المادة ١٠٩ . وهي وحدها التي تفرق بين الجريمة وبين الجرائم سאלفة الذكر التي سلكها القانون فى عداد الجنع . فإذا إنهارت النية للخلصه كما يتطلبها القانون فإن الجنائية تنجل إلى جنحة تعدى متى توفرت مقوماتها .
(طمن رقم ١٧٤١ سنة ٣١ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٢٩٥)

٢٤٩ - التعدى - على موظف أثناء تنفيذه أمرا صادرا إليه من رئيسه - مما هو مكلف بأدائه - هذا مما يدخل فى أعمال وظيفته .
لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفير المجنى عليه إنما تلقى أمرا من رئيسه المباشر " وكيل شيخ الخفراء " بالقبض على أحد المتهمين بناء على أمر صادر من العمدة بإحضاره لإتهامه فى جنحة ضرب ، وأن تعدى الطاعنين عليه كان لمنعه من تنفيذ الأمر المكلف بأدائه وهو ما يدخل فى أعمال وظيفته ، وكان من المقرر أنه يدخل فى أعمال الوظيفة فى هذا الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان بأمر شفوى . وكان الطاعنون لا ينازعون فى وقوع التعدى على هذه الصورة وفى تلك الظروف فإن ما يدعى عليه الحكم من قالة الخطأ فى تطبيق القانون لتخلف شروط المادة ١٠٩ عقوبات يكون غير سليم .

(طمن رقم ١٨٠٠ سنة ٣١ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٤٠٤)

٢٥٠ - جنح التعدى على الموظفين .

من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المواد ١٢٣ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٧ مكررا من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٢٧ مكررا (١) من هذا القانون يجمعها ركن مادى ويفصل بينهما الركن الأدبى . فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبى فى الجرائم التى من النوع الأول قيام القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق فى المادة ١٢٧ مكررا (١) ، (٢) إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل فى إنتوائه

الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) من قانون العقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بالخدمة العامة متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو إجتئاب أداء عمله المكلف به ، يستوي في ذلك أن يقع الإعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو إجتتابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لإستعمال القوة أو التهديد .

(طعن رقم ٣٦١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٥٩٠)

٢٥١ - لا فرق بين أن تكون الإهانة حصلت إبتداء من المعتدى أو حصلت ردا لإهانة وقعت عليه .
إن عبارة المادة ١٣٣ من قانون العقوبات عامة تشمل كل إهانة بالإشارة أو القول أو التهديد بلا فرق بين أن تكون الإهانة حصلت إبتداء من المعتدى أو حصلت ردا لإهانة وقعت عليه .

(طعن رقم ١٢٩٨ سنة ٣٥ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١١٢)

٢٥٢ - حق محكمة الموضوع في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

من حق محكمة الموضوع إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أدلتها وسائر العناصر المطروحة عليها ، وإن كان الطاعن لا يمارى في صحة الواقعة كما إستخلصتها المحكمة وصار إثباتها في الحكم من وقوع الإهانة منه على هيئة المحكمة المعتدى عليها أثناء إنعقاد الجلسة مما دعاها إلى رفعها ، فإن ما يرمى به الطاعن الحكم في هذا الصدد بدعوى الخطأ في الإسناد أو في

تطبيق القانون لا يكون له محل .

(طعن رقم ٦٣٨ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ١٩٩٩)

٢٥٣ - إهانة - القصد الجنائي - ما يكفي لتوافره .

يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الإهانة بالقول مجرد تعدد توجيه الألفاظ التي تحمل بذاتها معنى الإهانة ، بغض النظر عن الباعث على توجيهها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقريره بصدد الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ومن ثم فلم تعد بالحكم حاجة - من بعد ثبوت صدور الألفاظ المهيئة من الطاعن - إلى التدايل على أنه كان يقصد بها الإهانة - لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن وكيل النيابة إنتقل إلى المركز أثر علمه - من شكوى قدمها محامى المحبوسين - بوجودهما فيه بصفة غير قانونية وبقيام الطاعن بحبسهما بدون وجه حق بالرغم من صدور قرار القاضي بالإفراج عنهما ، وأن الإهانة قد وقعت على كل من وكيل النيابة والمحامى عن الطاعن - لما أن علم بأمر الشكوى والإنتقال ويثولى وكيل النيابة دون أخباره بتفتيش السجن - وذلك أثناء قيام النيابة بإجراء التحقيق المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية بديوان المركز وحضور المحامى الشاكى هذا التحقيق بناء على الحق المخول له بالمادتين ٨٣ ، ٨٥ من قانونى المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، فإن في ذلك ما يحقق وقوع جريمتى الإهانة - المنصوص عليهما في المادتين ١٣٣ من قانون العقوبات ، ٩٨ من قانون المحاماة .

(طعن رقم ٩١١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ١٤)

٢٥٤ - إهانة - تعرف حقيقة ألفاظ الإهانة - تحصيل

موضوعى .

من المقرر أن المرجع في تعريف ألفاظ الإهانة هو بما تلمطن إليه محكمة الموضوع من تحصيلها لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة

النقض ما دامت هي لم تخطيء في التطبيق القانوني على الواقعة .

(ملعن رقم ٩١١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٤)

٢٥٥ - يجب لصحة الحكم في جريمة الإهانة أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ الإهانة التي بنى قضاؤه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم .

يجب لصحة الحكم في جريمة الإهانة أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ الإهانة التي بنى قضاؤه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وإن كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد خلا من بيان الالفاظ التي أعتبرت إهانة والتي أخذته المحكمة بها ، وكان لا يغنى عن هذا البيان الإحالة في شأنه إلى ما ورد بمحضر جمع الاستدلالات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون .

(ملعن رقم ١٥٦٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ١٠٣)

ملاحه

٢٥٦ - تحقق جريمة عدم تخفيف المتهم من سير مركبة ذات المحرك حال سيرها فى مكان حرج وعدم وقوفه بها تفاديا من أخطار الإصطدام وإصطدامه بصندل آخر وأحداثه تلقا به وفقا للقانون ١٧ لسنة ١٩٤١ بشأن الملاحه الداخليه ولو كان القانون الجنائى لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى أنه " وهو قائد مركب ذات محرك لم يخفف من سيرها فى مكان حرج ولم يقف عند الإقتضاء تفاديا من أخطار الإصطدام ، فإصطدم بالصندل الملوك لآخر وأحدث به التلفيات الميبنة بالمحضر " فإن الحكم المطمون فيه إذ قضى بالبراءة إستنادا إلى القول بأن " القانون الجنائى لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإهمال " يكون قد أغفل الواقعة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحه الداخليه وقرار وزير المواصلات فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٤١ تنفيذا له مكتفيا بالنظر إلى الإتلاف الذى لم يكن فى حقيقة الأمر موضوع الإتهام ، بل كان مجرد أثر من أثاره أشير إليه فى الوصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ١٢٣١ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٠٣١)

ملاريا

٢٥٧ - عدم بيان الحكم بإدانة المتهم على جريمة عدم تنفيذ الإشتراطات اللازمة لمنع إنتشار مرض الملاريا الاعمال والأوامر التى قال بأن المتهم خالفها - قصور .

يجب لسلامة الحكم الذى يعاقب على جريمة عدم تنفيذ الإشتراطات اللازمة لمنع إنتشار مرض (حمى الملاريا) أن يبين الاعمال والأوامر التى قال بأن المتهم خالفها حتى تمكن معرفة مدى إتصالها بالقانون الذى عوقب بمقتضاه ، وإلا فإنه يكون حكما معيبا متعيينا نقضه .

(طعن رقم ٦٧٠ سنة ١٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٤٨)

٢٥٨ - إنطباق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ على الأماكن والمدن والقرى التى يصدر قرار من وزير الصحة بسريانه عليها .

إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه إتخاذ الإحتياطات - اللازمة لمقاومة إنتشار حمى الملاريا ورخص فى المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره الأماكن والمدن والقرى التى تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها كان لا أساس للزعم بأن هذا القانون لا ينطبق على من لم ينفذ الإشتراطات اللازمة قانونا لمنع إنتشار هذا المرض بمدينة (الاسكندرية) التى صدر قرار وزارى بسريان تلك النصوص عليها قولا بأن هذه المدينة لم تكن موبوءة ، كذلك لا يؤيه اللقول بإنقضاء عدة أعوام منذ صدور القرار الوزارى المشار إليه ما دام هذا القرار لم يبلغ بقرار آخر .

(طعن رقم ١٢٧٠ سنة ١٩ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٤٩)

٢٥٩ - إعتبار القرارات الصادرة بتحديد الأماكن التى تسرى

عليها نصوص القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ قائمة بعد صدور القانون
٧٨ سنة ١٩٤٦ دون حاجة إلى قرار جديد .

إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل
بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ - على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه - إتخاذ
الإحتياطات اللازمة لمقاومة إنتشار حمى الملاريا ورخص فى المادة الأولى منه
لوزير الصحة العمومية أن يعين بقرار يصدره ، الأماكن والمدن والقرى التى
تسرى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها ، وكانت مدينة دمنهور قد
صدر بشأنها قرار وزارى بسريان تلك النصوص عليها ، فإن الزعم بعدم سريان
أحكام ذلك القانون على واقعة الدعوى بمقولة أنه لم يصدر قرار جديد ينطبقه
على مدينة دمنهور بعد صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، هذا الزعم لا
أساس له ، ذلك بأن هذا القانون إنما جاء معدلا لبعض أحكام القانون الأول دون
مساس بالفعل الذى حرمه القانون فلم يكن هناك ما يستوجب صدور قرارات
جديدة تحل محل القرارات السابق صدورها لأن القرارات المشار إليها لا تزال
قائمة .

(طعن رقم ٨٥٩ سنة ٢٢ فى جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢)

ملكية صناعية

٢٦٠ - تحقق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي بتوافر تشابه في الرسم والنموذج يكون من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها .

يكتفى لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(ملعن رقم ٧٨١ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٣٦)

مناجم ومحاجر

٢٦١ - تحقق الجريمة المنصوص عنها في المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ بإستخراج الجاني المواد المعدنية من المناجم أو المحاجر أو شروعه في ذلك قبل الحصول على الترخيص ولو كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الجريمة .

يكفى لتحقيق الجريمة المنصوص عنها في المادة (٦٤) من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يستخرج الجاني المواد المعدنية من المناجم أو المحاجر أو يشرع في ذلك قبل الحصول على الترخيص بغض النظر عما إذا كان قد تقدم للحصول على الترخيص قبل وقوع الفعل أو لا .

(طعن رقم ١٠٧٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٥٢)

٢٦٢ - القصد الجنائي في جريمة المادة ٦٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، هو مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت إستخراجه المواد المعدنية أو الشروع في ذلك - إحاطة الجاني مصلحة المناجم والمحاجر علما بما يفعل - عدم كفايته لإنتفاء هذا القصد .

القصد الجنائي في جريمة المادة ٦٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ هو مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت إستخراجه المواد المعدنية أو الشروع في ذلك ، ولا يكفى لإنتفاء هذا القصد أن يحيط الجاني مصلحة المناجم والمحاجر علما بما يفعل ، لأن القانون لا يعتد إلا بالترخيص كصورة للرضاء الذي يحول دون وقوع الجريمة .

(طعن رقم ١٠٧٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٥٢)

٢٦٣ - مجال تطبيق المادة ٦٥ من قانون ٦٦ لسنة ١٩٥٤

مقصود على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .

مجال تطبيق حكم المادة " ٦٥ " من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ مقصور على الحالات التي لا يعاقب فيها القانون بعقوبة أخرى أشد .
(طعن رقم ١٧٢ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٠)

٢٦٤ - مناجم ومحاجر - تعريفها .

مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها يعتبر في حكم هذا القانون محاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على إستخراج تلك الخامات وإستغلالها ، ولا موجب يقتضى - مع صراحة نص المادة الأولى المشار إليها - صدور قرار من وزير التجارة عن كل أرض تحتوى على شيء من هذه الخامات لإعتبارها محاجر .
(طعن رقم ٤٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٤٨٥)

٢٦٥ - مناجم ومحاجر - إستخراج خاماتها بدون ترخيص - القصد الجنائى - ماهيته .

دل الشارع بما جاء فى نصوص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه قصد من العقاب على جريمة إستخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص ، قوامها العبث بتلك المحاجر وإستغلالها خفية ، ويتحقق القصد الجنائى فيها بمجرد علم الجانى بأنه لم يحصل على الترخيص وقت إستخراج الرمال ، كما أن القانون لم يفرق فى المادة ٣٢ منه بالنسبة للحصول على الترخيص للإستغلال بين مالك الأرض وغيره .
(طعن رقم ٤٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٤٨٥)

٢٦٦ - جريمة إستخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو

الشروع فيها - طبيعتها : جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر وإستغلالها خفية - عدم التفارقة بين مالك الأرض وغيره .

نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر فى مادته الأولى على أن تطلق عبارة " خامات المحاجر " على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ، ومن هذه المواد الرمال . . . وتطلق كلمة " المحاجر " على الإمكانة التى تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر - كما نص فى المادة ٤٢ منه على أنه : " يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من أستخرج أو شرع فى إستخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل " . وفاد المادة الأولى أن جميع الأراضى التى تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التى نصت عليها تعتبر فى حكم هذا القانون محاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق إشراف الدولة على إستخراج تلك الخامات وإستغلالها ، كما أنه دل بما جاء فى نصوص القانون المشار إليه على أنه قصد من العقاب على جريمة إستخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر وإستغلالها خفية - ولم يفرق القانون فى المادة ٣٢ منه - بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للإستقلال - بين مالك الأرض وغيره - مما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بعقوبة السرقة وفقا لما تقضى به المادة ٤٢ من القانون - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة طبقا للمادة ٤٤ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١١٨٤ سنة ٣٤ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٢)

٢٦٧ - إستخراج مواد المناجم والمحاجر - متى يكون مؤثما ؟

جرى قضاء محكمة النقض على أن المستفاد مما ورد فى نصوص المواد

١ / ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦

الخاص بالمناجم والمحاجر أن المشرع لا يعنى بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم

والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص -

وإنما يعنى إستخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدى إليه لفظ الإستخراج من معنى لغوى ومدلول إصطلاحي هو إستنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد إستعمالها إستعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض - ولما كانت مدونات الحكم لا يبين منها إن كان المطعون ضده (المتهم) قد إقتصر فعله على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها فى حيز الأرض أو أنه إستخرجها بقصد أستعمالها إستعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض بغية إستغلالها وهل إستكملت الجريمة عناصرها أو أنها كانت فى مرحلة الشروع أو دون هذه المرحلة مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .
(طعن رقم ١١٨٤ سنة ٢٤ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ١٢)

٢٦٨ - سرقة - مناجم ومحاجر - جريمة - أركانها - قصد جنائى .

لما كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر إذ نصت فى فقرتها الأولى على أن " يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من إستخرج أو شرع فى إستخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص " فإنها بذلك تكون قد دلت على أنه يكفى لوقوع الجريمة المنصوص عليها فيها أن يستخرج الجانى المواد المذكورة أو يشرع فى إستخراجها قبل الحصول على الترخيص ، ويتحقق القصد الجنائى فى هذه الجريمة بمجرد علم الجانى - وقت إستخراجه المواد أو شروعه فى ذلك - بعدم الحصول على الترخيص ، لأن القانون لا يعتد إلا به كصورة للرضاء الذى يحول دون وقوع الجريمة ، ومن ثم فإن أى إجراء آخر لا يقوم مقامه ولا يغنى عنه .

(طعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥٧٤)

٢٦٩ - مناجم ومحاجر - قصد جنائى - مسئولية مدنية -

نقض .

لما كانت المادة ٣٣٢ من القانون المدني قد نصت على أن " يكون الوفاء للدائن أو لثائبه - ويعتبر ذا صفة في إستيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن ، إلا إذا كان متققا على أن الوفاء يكون للدائن شخصيا " كما نصت المادة ٣٣٣ من هذا القانون على أنه " إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو ثائبه فلا تبرأ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا بالوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، ويقتدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته " - ومفاد ذلك أن الأصل أن الدائن هو ذو الصفة في إستيفاء الدين ، وله أن ينيب عنه ويكيل في ذلك على أن يقيم الوكيل الدليل على صفتة هذه وفقا للأحكام العامة في الوكالة ، وأن الوفاء لغير الدائن أو ثائبه لا يستتبع براءة ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه أو كان قد تم للحاجز للدين بحسن نية إعتقاداً بأنه الدائن الحقيقي - لما كان ذلك ، وكان البين من منونات الحكم المطعون فيه السالف إيرادها - أنه أقام قضاءه على إنتفاء القصد الجنائي لدى المطعون ضده إستنادا إلى الشهادة الصادرة من جمعية الإنشاء والتعمير التي جاء بها أنه خصم منه بمعرفة الجمعية قيمة الإتاوة المستحقة من مواد المحاجر التي إستخرجها ، في حين أن هذا الخصم بفرض حصوله - لا ينفي ذلك القصد كما هو معرف به في القانون على النحو المتقدم بيانه ، ولا يؤثر في قيام المسؤولية المدنية نحو الطاعن - بصفتة ممثلا لتفتيش المحاجر بالفردقة - إلا إذا أثبت أنه وفاء مبريء للذمة في حكم أى من المادتين ٣٣٢ و ٣٣٣ من القانون المدني على التفصيل المشار إليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في تطبيق القانون مما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإذ كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة الحصول على الترخيص - وقت إستخراج المطعون ضده مواد المحاجر - أو عدم الحصول عليه ، وبحث حقيقة أدائه الإتاوة ، وما إذا كان مبرئا أو غير مبريء لذمة ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

منظمات دولية

٢٧. - تمتع كافة موظفي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالحصانة القضائية سواء كانوا مصريين أو أجانب وفقا للإتفاق الخاص الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ .

إن المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الإتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ تنص - من بين المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة - على " الحصانة القضائية " وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية بل أنه ينتظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة .

(طعن رقم ١٤١٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٤٦)

مهن حرة

٢٧١ - لا عيب إذا كان الحكم الذى دان الطبيب لإتجاره بالطعم
الواقى من مرض الكوليرا قد رد على دفاع المتهم ردا سائفا .
إذا كان الحكم قد دان المتهم (طبييا) بإتجاره بالطعم الواقى من مرض
الكوليرا بأن أجرى الحقن به نظير أجر فى عيادته الخاصة قد أقام ذلك على أن
دفع المبلغ إليه من المجنى عليه كان مفهوما عندهما قبل إجراء الحقن إذ المجنى
عليه ذهب إليه من قبل شخص قال هو عنه أنه أوصاه بأخذ أجر ممن يرسلهم
إليه ، وأنه كان متخذًا وسائل الحذر والتحيط إذ إستفهم من المجنى عليه عن
سبب حضوره إليه وعن إرساله مع تفرسه فى وجهه ومراقبة الطريق من وقت
لآخر وإغلاقه باب العيادة رغم وجود رواد بها ، مما لم تجريه عادة الأطباء ، فلن
هذا يكون ردا سائفا لما دفع به الطبيب من أنه لم يطلب ولم يشترط أجرا مقابل
الحقن ، وأن ما دفعه إليه المجنى عليه بعد إجراء الحقن لم يكن إلا من قبيل
الإعتراف بالجميل فلا عقاب عليه . (طعن رقم ٣٥٧ سنة ١٨ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٤٨)

٢٧٢ - ارتكاب المتهم جريمتى إحداث الجرح ومزاولة مهنة الطب
بدون ترخيص بفعل واحد . وجوب إعتبار الجريمة الأشد والحكم
بعقوبتها .

مضى كانت جريمتا إحداث الجرح البسيط ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص
قد وقعتا بفعل واحد - هو إجراء عملية الحقن - وإن تعددت أوصافه القانونية -
فلن ذلك يقتضى إعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها
طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهى هنا عقوبة إحداث
الجرح . (طعن رقم ٤٨٤ سنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧١٧)

٢٧٣ - علاج المتهم للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه
ترتب عليه المساس بسلامته - توافر عناصر جريمة إحداث الجرح .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم أجرى للمجنى عليه علاجاً غير مصرح له بإجرائه وترتب عليه المساس بسلامته ، فإنه جريمة إحداث الجرح عمداً تتوافر عناصرها كما هو معرف بها في المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .
(طعن رقم ٥٥٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٧٨٦)

٢٧٤ - معاملة المتهم للمجنى عليه بوضع مساحيق ومراهم مختلفة على مواضع الحروق . - إعتبار ما ارتكبه جريمة تنطبق عليها المادة الأولى من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب .
إن معاملة المتهم للمجنى عليه بوضع المساحيق والمراهم المختلفة على مواضع الحروق وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب تعد جريمة تنطبق عليها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بشأن مزاولة مهنة الطب .
(طعن رقم ٥٥٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٥٧ من ٨ ص ٧٨٦)

٢٧٥ - إبداء ممرض مشورة طبية وعلاجه المريض على خلاف ما أوصى به الطبيب يكون جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة -
المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .

إذا كان الحكم - في جريمة ممارسة مهنة الطب بدون رخصة - قد أثبت على المتهم أنه خالف مشورة الطبيب المبينة في تذكرة الدواء وأنه إمتنع عن إعطاء الحقن بمادة " الطرطير " إلى المريض مكتفياً بحقنه بمادتي الكالسيوم والفيتامين فقط بقوله أن ما فعله هو العلاج الصحيح لما يشكو منه المريض وإن الطبيب المعالج أخطأ في عمله كما أثبت الحكم نتيجة الإطلاع على تذكرة الدواء الصادرة من الطبيب المعالج فتيين منها أن الطبيب أوصى المريض المذكور بتناول جرعة من دواء ثلاث مرات يوميا وأن يحقن بمخلوط من مادة " الطرطير " و (الكالسيوم) و (فيتامين) ك في الوريد يوما بعد يوم بواسطة طبيب . ثم إنتهى الحكم بعد ذلك إلى القول بأن ما وقع من المتهم هو إبداء لمشورة طبية تخرج عن نطاق مهنته كممرض ينبغي عليه أن يتقذ ما أمر به الطبيب المعالج

ولكنه باشر علاج المريض بطريقة أخرى . إذ بين الحكم ما تقدم فإن عمل المتهم يكون مخالفا للمادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وتكون المحكمة إذ دانت عن هذه المخالفة طبقا للوصف المرفوعة به الدعوى قد طبقت القانون على الواقعة تطبيقا سليما لا خطأ فيه .

(ملن رقم ١٠٧٣ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١٠ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٨٤٩)

٢٧٦ - توافر الخطأ الطبي الذى يكفى لحمل مسئولية الصيدلى الجنائية والمدنية بتحضيره مخدرا موضوعيا بنسبة تزيد عن النسبة المسموح بها طبيا وإقراره جهله كنه المخدر قبل تحضيره .

إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - فى جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلى) فيما قاله : من أنه حضر محلول " البونتوكاين " كمخدر موضعى بنسبة ١ / % وهى تزيد على النسبة المسموح بها طبيا وهى ١ / ٨٠٠ . ومن أنه طلب إليه تحضير " توفوكاين " بنسبة ١ / % فكان يجب عليه أن يحضر " البونتوكاين " بما يوازى فى يوازى فى قوته هذه النسبة وهى ١ / ١٠٠٠ أو ١ / ٨٠٠ ولا يعفيه من المسئولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١ / % طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس فى التليفون أنه لا يدري شيئا عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأنوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجأ فى الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاما عليه أن يتصل بذوى الشأن فى المصلحة التى يتبعها أو الاستعانة فى ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها " كالفاراماكوبيا " ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئا عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التى يحضر بها ، فلا ينساق فى ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم ينبه المتهم الثانى وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه إستعاض به عن " التوفوكاين " - فإن ما أثبتته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئولية جنائيا

ومعدنيا . (طعن رقم ١٣٢ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٩١)

٢٧٧ - حرية مزاوله المهنة - كفالته بمقتضى القانون - ذلك لا

يعنى إطلاقها ولا يخول دون تدخل الشارع لتنظيم ممارستها .
حرية مزاوله المهنة بوصفها نتيجة طبيعية للحرية الشخصية وإن كانت
مكفولة بمقتضى القوانين ، إلا أن كفالة هذه الحرية لا يعنى إطلاقها لمساس ذلك
بالنظام العام مباسا مباشرا - فليس هناك ما يمنع المشرع من وضع قوانين
لتنظيم ممارستها بما يكفل مصلحة الجماعة ويحقق الأغراض السامية التى
قدرها عند سن هذه القوانين والتى جعلها الشارع سباجا لتلك الحرية وضمانا
للصالح العام يندفع بها ما يمس المهنة بالأذى ، وحتى لا يعرض لها عوارض
تتجافى مع ما يجب لها من إعتبار بوجه عام ، ولا مع حقوق القائمين على
ممارستها بوجه خاص .

(طعن رقم ١٨ سنة ٢٩ ق نقابا جلسة ٦ / ١ / ١٩٥٩ س ٥٠ من ٤٠١)

٢٧٨ - إباحة عمل الطبيب - حلتها : حصوله على أجازة الطب
- لا يفنى عنها شهادة الصيدلة أو ثبوت دراية الصيدلى بمهنة الطب
- مساطة الصيدلى من جريمة إحداث جرح عمدى عند حقن المجنى
عليه - عدم إعفائه إلا عند قيام حالة الضرورة .

الاصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يجرمه قانون العقوبات وقانون
مزاوله مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على أجازة
علمية طبقا للقواعد والأوضاع التى نظمها القوانين واللوائح - وهذه الأجازة هى
أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل
مزاولتها فعلا ، وينبنى على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب هو إستعمال
الحق المقرر بمقتضى القانون - أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما
يحدث للغير من الجروح وما إليها بإعتباره معتقيا - أى على أساس العمد ، ولا
يعنى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية ، ومن ثم يكون

سديدا فى القانون ما قرره الحكم من أنه لا تغنى شهادة الصيدلة أو ثبوت
دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزاولة مهنة الطب وهو ما يلزم عنه
مساпته عن جريمة إحداثه بالمجنى عليه جرحا عمديا ما دام أنه كان فى مقدوره
أن يمتنع عن حقن المجنى عليه مما تنتفى به حالة الضرورة .

(طعن رقم ١٢٦١ سنة ٢٠ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٩٠٤)

٢٧٩ - جريمة صرف أدوية للمرضى من عيادة الطبيب الخاصة
بغير ترخيص بإنشاء صيدلية - إقامة الدعوى الجنائية بهذا
الوصف . قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة - وإضافة مواد أخرى
من القانون تنص على عقوبة أشد - تطبيقها دون لفت نظر المتهم -
إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت التهمة التى أسندتها النيابة إلى الطاعن وجرت المحاكمة على
أساسها هى أنه صرف أدوية لمرضى الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص
بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته ، وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٢ من ذلك القانون .
وكانت المحكمة الإستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ من القانون
الذى تعاقب على جريمة أخرى تختلف عما أقيمت به الدعوى من حيث الأركان
والعناصر ، وكانت عقوبة الأخيرة أشد من الأولى دون أن تلتفت نظر الطاعن إلى
هذه التهمة الجديدة فإن الحكم يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٩٧٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٢٥)

٢٨٠ - مهنة الصيدلة - قاصرة على أعمال تجهيز الدواء أو
تركيبه أو تجزئته - عدم شمولها أفعال حفظ الأدوية أو بيعها أو
عرضها للبيع .

الواضح من تعريف القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لمزاولة مهنة الصيدلة أنه
قصرها على أفعال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته دون ما عداها من أفعال

كحفظ الألويا أو بيعها أو عرضها للبيع فقد عالج أمرها بنصوص أخرى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أعتبر حيازة الألويا بقصد البيع وبيعها - مزاولا لمهنة الصيدلة وعاقب الطاعنين تبعا لذلك يعقوبة الحبس المقررة في المادة ٧٨ من القانون المذكور لمزاولتهم لتلك المهنة دون أن تكون إسماعهم مقيدة بسجل الصيدلة بوزارة الصحة العمومية وفي جدول نقابة الصيدلة ، يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يستوجب نقضه .

(ملن رقم ٧٢٤ سنة ١٣٦٦ ق جلسة ١٣ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٧٩٠)

٢٨١ - مساطة كل من لا يملك مزاولا مهنة الطب عما يحدث للغير من جروح وما إليها على أساس العمد - إعناؤه من العقوبة متى توافرت حالة الضرورة .

من لا يملك حق مزاولا مهنة الطب يسأل عما يحدث للغير من جروح وما إليها بإعتباره معتديا على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشرروطها القانونية .

(ملن رقم ١٩٢٧ سنة ١٣٦٧ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٢٥٥)

٢٨٢ - صمة الحكم بإدانة من يزاول مهنة الطب بغير ترخيص أو في غير حالة الضرورة .

إذا كان الثابت أن الطاعة الثانية قد عادت المجنى عليها بإجراءات مس لها في حينها ووضعت لها " البشلسين " كنواء وقامت الطاعة الأولى بعملية حقننا بهذه المادة ، فإنه لا مراء في أن ما إقترفته الطاعتان من أفعال يعد مزاولا منهما لمهنة الطب لدخولها في الأعمال التي عدتها المادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ ، وإذ كان ذلك ، وكانت المتهمتان المذكورتان لا تملكان مزاولا مهنة الطب ولم تكن حالة المجنى عليها من حالات الضرورة المانعة للعقاب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانتهما عن تهمة مزاولا مهنة الطب وسائل الطاعة الأولى عن جريمة إحداث جرح عمدًا بالمجنى عليها يكون قد طبق القانون على وجهه

الصحيح . . . (لمن رقم ١٩٢٧ سنة ٢٧ في جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٢٥٥)

٢٨٣ - إباحة فعل الطبيب - أساسها - إستعمال حق مقرر بمقتضى القانون - مساطة من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب عما يحدث بالغير من جروح على أساس العمد - إعفاؤه لا يكون إلا بقيام حالة الضرورة - مثال لتسبيب سائق في عملية ختان أجرتها قابلة .

الأصل أن أى مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاولة مهنة الطب ، وإنما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على أجازة علمية طبقا للقواعد واللوائح . وهذه الإجازة هي أساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهن الحصول عليه قبل مزاومتها فعلا . وينبىء على القول بأن أساس عدم مسئولية الطبيب إستعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ، أن من لا يملك حق مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدث بالغير من جروح وما أليها بإعتباره معتديا - أى على أساس العمد ، ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية . ولما كان المكمل المطعون فيه ، إعتادا على الأدلة السائفة التى أوردها ، والتى لا تمارى الطاعة فى أن لها معيبتها الصحيح من الأوراق ، قد خلص إلى إحداث الطاعة جرعا عمدا بالمجنى عليها بقيامها بإجراء عملية الختان التى تخرج عن نطاق الترخيص المعطى لها والذى ينحصر حقا بمقتضاء فى مباشرة مهنة التوليد دون غيرها ، وذلك على تخلف العاهة المستقيمة نتيجة فعلها ، وكانت حاة الضرورة منتفية فى ظروف الدعوى المطروحة ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين ونقده وأطرحه بأسباب سائفة إلتزم فيها التطبيق القانونى الصحيح ، فإن النعى عليه يكون غير سديد .

(لمن رقم ٢٤٩ سنة ٤٤ في جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٢٦٣)

٢٨٤ - عمليات الختان - حق إجرائها مقصور على الأطباء المقيدين بسجل الأطباء بوزارة الصحة ويجوز نقابة الأطباء

البشريين - المادة الأولى من القانون ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ - القابلات -
حقهن مقصور على مهنة التوليد - ليس للقابلة حق إجراء عملية
الختان .

مؤدى نص المادة الأولى من كل من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ والقانون
رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ . أن حق القابلة لا يتعدى مزاولة مهنة التوليد دون
مباشرة غيرها من الأفعال ، ومن بينها عمليات الختان التى تدخل فى عداد ما
ورد بالمادة الأولى من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ التى تقتصر على من كان
طبيبيا مقيدا اسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة ويجنول تقابة الأطباء
البشريين . (طعن رقم ٢٤٩ سنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٢٦٢)

٢٨٥ - صيدلة - ماهيتها - تجهئة المواد الدوائية بقصد بيعها .
متى كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه "
لا يجوز لأحد أن يزاول مهنة الصيدلة بصفة كانت إلا إذا كان مصريا . . .
ويعتبر مزاولة لمهنة الصيدلة فى حكم هذا القانون تجهيز أو تركيب أو تجهئة أى
لواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة صيدلوية تستعمل من الباطن أو الظاهر أو
بطريق الحقن لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض أو علاجه منها أو توصف
بأن لها هذه المزايا " كما تنص المادة ٩٣ من هذا القانون على أن " تعتمد
الجدول الملحق بهذا القانون وتعتبر مكملة له " وجاء بمقدمة الجدول الخامس
الملحق بالقانون ما يلى : " ولا يصرح بالإتجار فى مواد أخرى أو تجهئتها أو
حيازتها فى مخازن الأدوية البسيطة سوى ما هو مذكور فى الجدول المبين بعد
ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق ومبينات عليها اسم
الصنف وكميته والثلث واسم المؤسسة الصيدلانية الواردة منها وعنوانها واسم
الصيدلى محضر أو مجزئ الصنف ويشترط أن تباع فى عبواتها الأصلية
ومحظورة تجهئتها فى مخازن الأدوية البسيطة . ومن هذه المواد الجلسرين وزيت
الخروج والملح الإنجليزي وقد وردت مع أصناف أخرى بالجنول المشار إليه ،
وكان يبين من نص مقدمة الجدول أنه وإن جاء مشوبا بالقموض إذ حظرت

الفقرة الأولى منها على مخازن الأدوية البسيطة تجزئة المواد الأخرى غير المينة بالجدول بينما جاءت الفقرة الأخيرة منها فنصت بحظر تجزئة هذه المواد على مخازن الأدوية البسيطة غير أن الغموض لا يحول دون تفسير النص على مدى ما يستخلص من قصد المشرع وقد أفصح عن هذا القصد في العبارة الأخيرة التي ختم بها مقدمة الجدول وهي تنفيذ حظر التجزئة على مخازن الأدوية البسيطة ، ونظرا لما كان يثور من خلاف حول تفسير هذا النص رأى المشرع إصدار القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ، وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخاص باستبدال بها النص الآتي : " ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق ومبينات عليها اسم الصنف وكميته والثلث وأسم المؤسسة الصيدلانية الواردة منها وعنوانها واسم الصيدلي محضر أو مجزئ الصنف ويشترط أن تباع في عبواتها الأصلية ومحظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة " وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون تعليلا لهذا التعديل : أما بالنسبة للجدول الخامس وهو جدول المواد المصرح ببيعها في مخازن الأدوية البسيطة فإن النص القائم يفيد تجزئة تلك المواد في المخزن مع أن هذه التجزئة لا تجوز أن تتم إلا في الصيدليات العامة أو معامل الإنتاج ولذلك رأى تعديل النص لإزالة اللبس الموجود فيه بالنسبة للتجزئة بحيث يصبح النص صريحا على عدم جواز تلك التجزئة بالمخازن البسيطة " ووضح من التعديل سالف الذكر ومذكرته الإيضاحية أن تجزئة المواد الواردة في الجدول الخامس غير مصرح بها بالمخازن البسيطة أي كانت هذه التجزئة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في أنه قام بتجزئة المواد المضبوطة لديه وهي الجلسرين النقي وزيت الخروع والملح الإنجليزي وتميئتها في أكياس صغيرة بقصد بيعها للجمهور فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى تقرير مستوائيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(طعن رقم ١٠١٥ سنة ٤٥ في جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٥٨)

مواد مخدرة .

الفصل الأول - أركان جريمة إحراز المخدر أو حيازته .

الفرع الأول - المادة المخدرة .

الفرع الثاني - الحيازة أو الإحراز .

الفرع الثالث - القصد الجنائي .

الفرع الرابع - العقوبة .

الفصل الثاني - جريمة شراء المخدر أو بيعه .

الفصل الثالث - جريمة زراعة الحشيش والخشخاش .

الفصل الرابع - إتصال الأطباء والصيادلة بالمواد المخدرة .

الفصل الخامس - إجراءات التفتيش في جرائم المخدرات .

الفصل السادس - تسييب الأحكام .

الفصل السابع - مسائل متنوعة .

الفصل الأول - جريمة إحراز المخدر أو حيازته

الفرع الأول - المادة المخدرة

٢٨٦ - ماهية القنب الهندي " الحشيش "

القنب الهندي (الحشيش) الوارد ذكره في الفقرة السادسة من المادة

الأولى من قانون المخدرات إنما هو القمم المجففة المزهرة أو المثمرة من السيقان

الإناث لنبات الكنابيس ساتيفا (Cannabis Sativa) .

(ملحق رقم ١٤٧٦ سنة ١٢ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٢)

٢٨٧ - الأفيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التي يفرزها نبات

الخشخاش .

إن الأفيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التي يفرزها نبات الخشخاش

ويتحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره . أما كون هذا الإفراز يخرج رطبا لا جامدا فهذا لا يطلعن في أنه مخدر وكل ما فيه أن به مائية تتطاير بعد قليل
(طعن رقم ٨٥٧ سنة ٣ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٣٣)

٢٨٨ - لا جدوى للمتهم من المنازعة في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العلبة التي ضبطت معه ما دام الحكم قد أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوى عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات .

لا جدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العلبة التي ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوى عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها حلت جميعها وثبت أنها من المشيش مما يصح به قانونا حمل العقوبة المحكوم بها على إحراز هذا المشيش .
(طعن رقم ١٣٧١ س ٢٥ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٩ س ٧ ص ٢٦٠)

٢٨٩ - ضالة كمية المخدرات أو كبرها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .

ضالة كمية المخدرات أو كبرها من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة .
(طعن رقم ٧٤ سنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ٥٦ س ٧ ص ٤٦٢)
(طعن رقم ١٩٧٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ٥٩ س ١٠ ص ١٨٩)

٢٩٠ - خلط الحكم بين وزن القطعة التي ألقاها المتهم على الأرض وبين القطعة التي عثر عليها في جيبه - إثباته أن المتهم أحرز القطعتين كليهما - لا عيب .

إذا خلطت المحكمة بين وزن قطعة المخدر التي ألقاها المتهم على الأرض وبين وزن القطعة التي عثر عليها في جيبه ، فلا تأثير لهذا الخلط - على فرض صحته - على مسئوليته الجنائية في الدعوى ما دام الحكم قد أثبت عليه أنه

أحرز القطعتين كليهما فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(طعن رقم ٨٥٥ سنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٨٥١)

٢٩١ - عدم تعيين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة

المخدرة - وجوب العقاب مهما كان المقدار ضئيلا .

لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا ، وإن فمتى كان الثابت من الحكم أن التلوثات التى وجدت عاتلة بالإحراز المضبوطة أمكن فصلها عما علقت به من الإحراز التى وجدت فى مسكن المتهم وحدها وفى حيازتها وكان لها كيان مادى محسوس أمكن تقديره بالوزن فإن الحكم الذى إنتهى إلى إدانة المتهم لإحراز المخدر يكون صحيحا فى القانون .

(طعن رقم ٩٣٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ من ٧٨٢)

٢٩٢ - بيان مقدار كمية المخدر المضبوط فى الحكم ليس

جوهريا - ما دام إستخلاصه لثبوت قصد الإتجار فى حق المتهم سائغا .

بيان مقدار كمية المخدر المضبوط فى الحكم ليس جوهريا ما دام أن الحكم

قد إستخلص ثبوت قصد الإتجار فى حق المتهم إستخلاصا سائغا وسليما .

(طعن رقم ١١٣٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩٥٠)

٢٩٣ - كفاية وقوع التحليل على جزء من مجموع ما ضبط من

مادة مخدرة .

ما أثبتت تحليل العينات من أنها من الحشيش والأفيون يكفى لحمل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة إحراز مواد مخدرة ، ما دام المتهم لا ينازع فى أن تلك العينات هى جزء من مجموع ما ضبط .

(طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٢١)

٢٩٤ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة .
الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة . ولا يجدى فى ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع - فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه فإنه يكون معيبا متعيينا نقضه . (طعن رقم ١٥٩٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٣١)

٢٩٥ - بيان كمية المخدر لا يكون جوهريا عند عدم إثارة المتهم قصد التعاطى وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة .
لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا ما دام المتهم لم يثر فى دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التعاطى ولم يثبت هذا القصد للمحكمة . (طعن رقم ١٧٨٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ من ٣٤٢)

الفرع الثانى - الحيازة والإحراز

٢٩٦ - مجرد زراعة الخشخاش غير كاف لإدانة الزارع بتهمة إحراز المخدر إلا إذا ثبت أنه هو الذى قام بتجريحه ،
لا يكفى لإدانة المتهم بتهمة إحراز مادة مخدرة (أفينون أو خشخاش) أن يثبت لدى المحكمة أنه هو الزارع للخشخاش ، وأن هذا الخشخاش وجد مجرعا ، بل يجب أن يثبت لديها أيضا أن المتهم هو الذى قام بهذا التجريح سواء بنفسه أم بإشتراكه مع غيره . (طعن رقم ١٢٩١ سنة ٨ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٣٨)

٢٩٧ - ضبط الجوهر المخدر ليس وكنا لازما لتوافر جريمة إحرازه أو جلبه .
لا يلزم لتوفر ركن الإحراز أن تضبط المادة المخدرة مع المتهم بل يكفى أن تثبت أن المادة كانت معه بأى دليل يكون من شأنه أن يقضى إلى ذلك فمضى

كان قد عني بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن المتهم (الذي عوقب) قد دس الأفيون للمتهم الآخر (الذي لم يعاقب) فذلك يفيد أن ذلك المتهم قد أحرز الأفيون قبل وضعه في المكان الذي ضبط فيه . وبذلك يتوافر ركن الإحراز في حقه .

(ملعن رقم ٤٢٩ سنة ١٤ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٤٤)

٢٩٨ - توفر العقاب على كل إتصال بالمخدر مباشرة كان أو بالواسطة .

إن القانون صريح في العقاب على كل إتصال بالمخدر مباشرة كان أو بالواسطة . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبل التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذي بها ، فإن حمل الجوزة له والحشيش فيها ، كائنا من كان حاملها ، يكون حاصلًا لمصابه واجبًا قانونًا مساوئته عنه كما لو كان حاصلًا منه .

(ملعن رقم ٧١٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٤٥)

٢٩٩ - كفاية إستناد الحكم بالإدانة في جريمة إحراز المخدر إلى إقرار المتهم بأنه تسلم بيده قطعة الأفيون من آخر .

متى أثبت الحكم على المتهم إقراره بأنه تسلم بيده قطعة من الأفيون من آخر فإنه يكون قد أثبت عليه إحراز المخدر . وهذا يكفي لتبرير عقابه دون حاجة للبحث فيما تم من أمر هذا المخدر لديه .

(ملعن رقم ٤٠٩ سنة ١٦ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٤٦)

٣٠٠ - قضاء الحكم بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم دون التعرض لإقراره بحيازته لعلية المخدر - قصور .

إذا كان الحكم في بيان واقعة الدعوى قد ذكر أن المتهم إقراره بحيازته لعلية المخدر مدعيًا أنه عثر عليها بالطريق ، وحين قضى بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الأقوال ومبلغ كفايتها وحدها في

الإثبات ، فهذا يكون قصورا مستوجبا لنقضه .

(طعن رقم ٥٤٠ سنة ١٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٤٩)

٣.١ - خطأ الحكم فى مكان ضبط المخدر من المسكن لا تأثير له ما دامت المحكمة قد إقتضت بأن المتهمه هى صاحبة المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان فى حيازتها .

إذا كانت المحكمة قد إقتضت بيقين حازم أن المتهمه هى صاحبة المخدر المضبوط بمسكنها وأنه كان فى حيازتها ، وأوردت على ثبوت الواقعة فى حقها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهت إليه ، فإن مكان ضبط المخدر من المسكن لا يغير من تلك الحقيقة . (طعن رقم ٦٤٦ سنة ٢٥ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٥٥)

٣.٢ - ضبط المتهم وهو يدخن المشيش - عدم ضبط منصر من عناصر المشيش معه - كفاية ذلك لإعتباره محرزا مادة المشيش .

متى أثبتت المحكمة فى حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن المشيش ، فإن هذا يكفى لإعتبار المتهم محرزا لمادة المشيش من غير أن يضبط معه فعلا عنصر من عناصر المشيش .

(طعن رقم ٦٦٨ سنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٨١٩)

(طعن رقم ٨٢٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٨١٤)

٣.٣ - إثبات المحكمة أن إحراز المخدر كان بقصد الإتجار - إستدلالها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم وحجم القطعة المضبوطة دون بيان ماهية السوابق وكيفية الإستدلال منها على ذلك - قصور .

متى تعرضت المحكمة فى حكمها للقصد من الإحراز وقالت أنه بقصد الإتجار إستنادا إلى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم التى أشارت إليها ، وكيف إستدلّت منها على قصد المتهم خصوصا مع ما سبق أن أثبتته من أن

تلك القطعة تزن ١٩ جراما ، فإن هذا الاستدلال على الصورة المبهمة التي ورد بها الحكم يعتبر قصورا معيبا في التسبيب .
(طعن رقم ٦٨٨ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٧٩٧)

٣.٤ - إستحضار المخدر من الخارج ودخوله المياه الإقليمية بإرادة المتهمين وترتيبهم - إتفاق أحد رجال البوليس مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء - لا أثر له في قيام جريمة الجلب .

متى وقعت جريمة جلب المخدر بإرادة الطاعنين وبالترتيب الذي وضعوه لها وتمت فعلا بإستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية فإن ما إتخذه رجال البوليس وخفر السواحل من الإجراءات لضبط المتهمين - بإتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها بل كان لإكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها . (طعن رقم ١١٤٩ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٨٨)

٣.٥ - جريمة زراعة نبات الحشيش - القصد الجنائي فيها : يكفى في توافره أن تكون الزراعة بقصد الإنتاج .
يكفى لتوافر القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الحشيش أن تكون الزراعة بقصد الإنتاج . (طعن رقم ١٤٢ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٠٣)

٣.٦ - إثبات الحكم أن المتهم الثانى أخذ قطعة الحشيش من المتهم الأول عندما رآه يتعاطاه - إنتفاء القول بأن المتهم الأول هو الذى قدم الثانى المخدر أو سهل له تعاطيه .
متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أن المتهم الثانى أخذ قطعة الحشيش من المتهم الأول عندما رآه يتعاطاه ، فإن ذلك ينتفى معه القول بأن هذا الأخير هو الذى قدمه له أو سهل له تعاطيه ، ويكون الحكم إذ أعتبر أن إحرانهما كان بقصد التعاطى والإستعمال الشخصى قد طبق القانون تطبيقا

صحيحا .

(طعن رقم ٤٢٩ سنة ٢٧ جلسة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٧ من ٨ من ٥٩٣)

٣٠٧ - العثور مع المتهم على ورقتين ظهر من التحليل أنهما تحتويان على آثار دون الوزن من مادة الحشيش - إنتهاء المحكمة إلى ثبوت أن المتهم كان يحرز المخدر ويعلم حقيقته - لا عيب .

متى كان الحكم قد أقام قضاؤه في إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدر على أنه عثر معه على ورقة نتيجة ملفوفة بداخلها ورقة سلوفان أبيض وظهر من نتيجة العمل الكيماوى أن كلا من الورقتين تحتوى على آثار دون الوزن من مادة سمراء ثبت من التحليل أنها حشيش وأن هذه الآثار تدل على أن المتهم كان يحرز مادة الحشيش ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون كافيا للدلالة على أن المتهم كان يحرز المخدر وإنه يعلم بأن ما يحزره مخدر ، ولا على المحكمة إذا لم تتحدث إستقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إكتفاء بما تكشف عنه حكمها من توافر هذا الركن .

(طعن رقم ١١٦٦ سنة ٢٧ جلسة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٧ من ٨ من ٨٩٥)

٣٠٨ - إثبات المحكمة أن المتهم هو صاحب المواد المخدرة المضبوطة - إعتبار المتهم حائزا لها مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه إحرازها دون لفت نظره - لا إخلال بحق الدفاع .

متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالأدلة التى أوردها أنه هو صاحب المواد المخدرة التى ضبطت فى مسكنه وأنه أعدها للإتجار فيها وتوزيعها مستعينا فى ذلك بزوجه ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع حين أعتبرته حائزا للمواد المخدرة المضبوطة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه إحرازها ، لأن هذا الإعتبار منها لا يعد تغييرا فى الوصف القانونى للفعل المسند له ، ولا تعديلا للتهمة موجبا لتنبئيه إليه .

(طعن رقم ١٥٦٣ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ١٠٠١)

٣٠٩ - قيام جريمة إحرار الجوهر المخدر بمجرد الاستيلاء عليه ماديا مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون إحرازه بغير تصريح - لا أثر للبائع على الجريمة .

إن جريمة إحرار الجوهر المخدر تتم بمجرد الاستيلاء عليه ماديا مع علم الجاني بأن الاستيلاء واقع على جوهر مخدر يحظر القانون إحرازه بغير تصريح ، ولا يجدي بعد ذلك كون البائع على ارتكاب جريمته هو محاولة إخفاء أدلة الجريمة التي وقعت من متهم آخر أو أى غرض آخر لأن البائع لا تؤثر على الجريمة . - (طعن رقم ١٥١٤ سنة ٢٧ في جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٠٠١)

٣١٠ - جريمة تسهيل تعاظم للغير - مثال لواقعة لا تتوافر فيها الجريمة .

متى كان الثالث ثابت بالحكم أن المتهم وآخرين كانوا يتناولون تعاظم الحشيش أثناء وجودهم معا فإن دور كل منهم يعتبر ماثلا لدور الآخر من حيث إستعمال المادة المخدرة إستعمالا شخصيا ، وليس فيما أثبتته الحكم من إختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانونا اعتباره مسهلا لزملائه الذين كانوا يبادلونه إستعمال المخدر متى كان لا يبين من الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يجالسونه المتهم فى الحانات قد إستعانوا فى الإحرار بشخص آخر لتسهيل التعاظم .

(طعن رقم ٥٠٢٥ سنة ٢٧ في جلسة ٣ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٩٩)

٣١١ - الإحرار المادى للمخدر غير لازم لإعتبار الشخص حائزا له - يكفى أن تثبت بأدلة سائفة أن سلطان المتهم مبسوط على المخدر .

لا يشترط لإعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطة عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه ، فليس يعيب الحكم أن يعتبر المتهمين جميعا حائزين ومحرزين للمواد المخدرة المضبوطة مع

المتهم الأول ما دام أنه قد إستخلص من الأدلة السائفة التي أوردها أن المتهمين جميعا قد إتفقت كلمتهم على تهريب المواد المذكورة بالسيارة التي أعدها لهذا الغرض .
(طعن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢)

٣١٢ - وجود مقص وميزان لا يلزم عنهما حتما ثبوت واقعة الإتيار في المخدر - إغفال المحكمة التحدث عنهما يفيد ضمنا أنها لم تر فيهما ما يدعو إلى إعتبار الإحراز بقصد الإتيار .
وجود المقص والميزان لا يقطعان في ذاتهما ولا يلزم عنهما حتما ثبوت واقعة الإتيار في المخدر ، ما دامت المحكمة قد إقتنعت للأسباب التي بينها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - أن الإحراز كان بقصد التعاطي ، وفي إغفال المحكمة التحدث عنهما ما يفيد ضمنا أن المحكمة لم تر فيهما ما يدعو إلى تغيير وجه الرأى في الدعوى .

(طعن رقم ١٩٧٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٨٩)

٣١٣ - صورة واقعة تتوافر فيها جنائية إختلاس حرز المادة المخدرة وجنائية إحراز المخدر في غير الأحوال التي بينها القانون .
إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائفة التي أوردها - أن المتهم الأول - وهو يشغل وظيفة سكرتير نيابة - تسلم بحكم وظيفته ويصفته كاتباً للتحقيق الذي يجرى في جنائية - من المحقق المادة المخدرة لتحريرها فاختلسها بأن إستبدل بها غيرها بغير علم المحقق وسلمها للمتهم الثانى الذى أسرع فى الخروج بها وأخفاها ، فإن هذا الفعل يتحقق فيه مظهران قانونيان : جنائية إختلاس حرز المادة المخدرة - وجنائية إحراز المخدر فى غير الأحوال التى بينها القانون .
(طعن رقم ١٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٩)

٣١٤ - الإحراز هو الإستيلاء المادى على المخدر لأى باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لإخفائه أو سعى لإتلافه حتى يفلت

المتهم الأصلي فى جناية الإحراز .

الإحراز فى صحيح القانون - هو مجرد الإستيلاء المادى على المخدر لآى باعث كان ولو سلمه المتهم لآخر بعد ذلك لإخفائه ، أو سعى لإتلافه حتى يفلت المتهم الأصلي فى جناية الإحراز .

(طعن رقم ١١٢٨ سنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤٩)

٣١٥ - تناوب المتهمين تعاطى الحشيش - ذلك يوفر جريمة إحرازهما المخدر بقصد التعاطى - كون الطاعن هو صاحب المنزل الذى جرت فيه هذه الأعمال ، ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا بإعتباره مسهلا لزميله تعاطى المخدر .

إذا كان مآ أوردته الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتناوبان تعاطى " الحشيش " ، فيكون دور كل منهما مماثلا دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة إستعمالا شخصيا ، ويكون الطاعن هو صاحب المنزل الذى جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانونا بإعتباره مسهلا لزميله تعاطى المخدر ، والحال أنه إنما كان يبادل إستعماله فقط ، ويكون القدر الذى يجب محاسبة الطاعن عليه وفقا للواقعة الثابتة بالحكم هو إرتكابه لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى .

(طعن رقم ١٣٧٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٩)

٣١٦ - جريمة تسهيل تعاطى المخدر - وقومها بوسيلة تنم عن نشاط من جانب المتهم يجد فيه غيره مساعدا يحقق رغبته فى تعاطى المادة المخدرة .

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذى ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذى كان يحمل " الجوزة " وقت دخول رجال البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه إستعان بالطاعن فى الإحراز أو التعاطى أو أنه يسر له سبيل الحصول

على المخدر بوسيلة تنم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعدا لتحقيق رغبته فى تعاطى المادة المخدرة ، فإن هذا الذى أثبتته الحكم لا يوفر فى حق الطاعن جريمة تسهيله للمتهم تعاطى المخدر .

(طعن رقم ١٣٧٤ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٨٩)

٣١٧ - بيان كمية المخدر - متى لا يكون جوهريا ؟ عند عدم إثارة قصد التعاطى وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة .

لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا ما دام المتهم لم يثر فى دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التعاطى ولم يثبت هذا القصد للمحكمة .

(طعن رقم ١٧٨٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٤٢)

٣١٨ - مواد مخدرة - توافر الجريمة مهما قل المقدار .

لم يعين القانون حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها كيان مادى محسوس أمكن تقدير ماهيته .

(طعن رقم ٤٧٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٦١ س ١٢ من ٧٠٤)

٣١٩ - تخطى الحدود الجمركية بجواهر مخدرة بغير ترخيص

الخط الجمركى - ماهيته .

يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه " يقصد بالأقليم الجمركى " ، الأراضى والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة " وأن " الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا قناة السويس وشواطئ البحيرات التى تمر بها هذه القناة " وأنه " يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى فيه من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به ، أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن

تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع بقرار منه " ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير إستيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص - المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه - في شأن جلب المخدر ، يعد جلبا محظورا .
(طعن رقم ١٩٣٥ سنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٩)

٣٢٠ - جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .
جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .
(طعن رقم ١٩١٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٢٨)

٣٢١ - جريمة نقل المخدر - مستمرة - تعليق الإذن بالتفتيش
على إستمرار تلك الجريمة إلى دائرة الإختصاص .
جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة ، ومن ثم فإن كان وقوع الجريمة قد بدأ بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن إختصاص نيابة أسيوط التي أصدرت إذن التفتيش ما دام تنفيذ هذا الإذن كان معلقا على إستمرار تلك الجريمة إلى دائرة إختصاصها .
(طعن رقم ٢٥٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ٣ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٢١)

٣٢٢ - متى حدد الخبير المختص كنه المادة المخدرة المضبوطة
فإن عدم تحديد مشتقاتها لا ينفي عن الطاعن إحرازه للمادة
المخدرة .

متى كان القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ قد نص في البنود أرقام ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ منه على أن المشتقات الثلاثة " الديسكا أو الميثيل أو البنزدرين " هي من المواد المخدرة المؤثم إحرازها قانونا ، وكان تحديد كنه المادة المضبوطة قد قطع بحقيقته المختص فنيا ، فإن عدم تحديد المشتق لا ينفي عن الطاعن إحرازه للمادة المخدرة .
(طعن رقم ١٩٧٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٠٣)

٣٢٣ - أركان جريمة إحراز المخدر المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ عدم إستلزامها قصدا خاصا للإحراز .

لا تستلزم المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون سالف الذكر .

(ملعن رقم ١٠٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٨١١)

٣٢٤ - إطراح الحكم للقصد الإلتجار وإهداره لتمسكه الطاعن بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يعيبه طالما أنه نفى عن الطاعن قصد الإلتجار .

الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٢٣ ، ٣٤ ، ٣٥ وإن تصدى المحكمة لبحث توافر هذا الإعفاء أو إنتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى الصحيح على واقعة الدعوى .

(ملعن رقم ١٠٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٨١١)

٣٢٥ - الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع يقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية - من جرائم التهريب الجمركى .

الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع يقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية جريمة من جرائم التهريب الجمركى .

(ملعن رقم ٣٥٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧٧١)

٣٢٦ - تمام الإحراز بمجرد الإستيلاء المادى على المخدر مع علم الجانى بأن الإستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص .

الإحراز فى صحيح القانون يتم بمجرد الإستيلاء على الجواهر المخدر إستيلاء ماديا مع علم الجانى بأن الإستيلاء واقع على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص .

(طعن رقم ٤١٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٨٤٤)

٣٢٧ - الجلب لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل الجمهورية .

إن جلب المواد المخدرة لا يعنى فى واقع الأمر أن يكون حيازة مصحوبة بالنقل عبر الحدود إلى داخل أراضي الجمهورية ، فهو فى مدلوله القانونى الدقيق ينطوى ضمنا على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة عليها .

(طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٦)

٣٢٨ - الحيازة المادية للمخدر - ليست شرطا لأعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة - كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا على المخدر .
من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المخدرة بل يكفى أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره .

(طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٦)

٣٢٩ - متى يعد المتهم فاعلا أصليا فى جريمة جلب مواد مخدرة .

إذا نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا فى الجريمة من يدخل فى إرتكابها إذا كان تتكون من جملة أعمال فيأتى عمدا عملا من

الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة إذا تراكبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطه تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما يعد فاعلا مع غيره ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد ممن تدخلوا معه فيها ، متى وجدت لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لغرض مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها .
(طعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٢٦)

٢٢٠ - معنى جلب المخدر في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟
متى لا يلتزم الحكم بالتحدث عن القصد من الجلب إستقلالا ؟
إن جلب المخدر في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف البيان -
يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإسخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمي ، على خلاف الأحكام المنظمة لذلك في القانون وهو ما لم يخطئ الحكم في تقريره - ومن ثم فلا محل للنمى عليه بعدم إستظهار قصد الإتجار ، إذ الجلب بطبيعته - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - لا يقبل تفاوت القصور فلا يلزم الحكم أن يتحدث عن القصد إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك .
(طعن رقم ٥١١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٥٧)

٢٢١ - تقدير علم المتهم بأن ما يحرزه مخدر - موشوسى - -
دام سائقا - مثال .

لما كان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعة بإنتفاء هذا العلم لديها ورد عليه بقوله " أما عن قول المتهم الطاعة - والدفاع عنها بأنها لم تكن تعلم أن ما

تحمله مخدرا وأنها كانت ضحية لشخص أخبرها أنها أبلية يرغب في تهريبها من الرسوم الجمركية ، فإن ذلك ينفيه قيامها بإخفاء إحدى " الأمبولات " الثلاث في فرجها مبالغة في إخفائه عن يقوم بتفتيشها الأمر المستفاد منه أنها تعلم أن ما تحمله مخدرا وليس نواء إذ أن شعورها بخطورة ماتحملة جعلها تتألم في إخفائه الأمر الذي تستظهر منه المحكمة بجلاء أنها كانت تعلم أن ما تحمله مخدرا وقد اعترفت إنها وضعت " الأمبولات " في الأماكن التي ضبطت بها ، وإذا كان هذا الذي ساقته محكمة الموضوع من ظروف الدعوى ، وملابساتها وبرزت به إقتناعها بعلم الطاعنة بحقيقة الجواهر المضبوطة كافي في الرد على دفاعها في هذا الخصوص وسائفا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقا - توافرها فعليا - فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . (ملن رقم ٥١١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٧٥٧)

٣٣٢ - جريمة جلب المخدر - معنى الجلب - متى يلزم التحدث عن القصد من الجلب إستقلالا .

من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذا عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرجه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارح إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الولي . وهذا المعنى يلائم الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والإصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما إستنته في الحيابة أو

الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور. ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه .
(طعن رقم ١٥٥ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٦٦)

٣٣٣ - مناط المسؤولية فى جريمة إحرار المخدر أو حيازته ؟

لا جدوى فيما ينهض الطاعن على الحكم بشأن أخذه له بوصف إحرار المخدر إستنادا إلى أقوال شهود الإثبات ثم أخذه أيضا بإعتراف الطاعن بجيازته للمخدر ، ذلك بأنه متى كانت المحكمة قد أثبتت على الطاعن بالأدلة التى أوردتها أنه قد تم ضبط المخدر بملاسه فلا ضمير عليها إن هى - فى سبيل تكوين معتقدها بنسبة المخدر إلى الطاعن - قد أخذته بما قرره من أن المخدر ضبط إلى جواره على مقعد السيارة ، وهو ما يحق معه عقابه طبقا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها سواء أكان حائزا للمخدر أو محرزا له إذ أن مناط المسؤولية فى كلتا الحالتين هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصالا مباشرا أو بالواسطة وبوسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وأرادة أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية . وإذا كانت عقوبة جريمة الحيازة هى ذات العقوبة التى نص عليها القانون لجريمة الإحرار التى أتهم ودين بها الطاعن ، فإن هذا الوجه من النعى لا يكون له محل . (طعن رقم ١٨٨٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٢٥٥)

٣٣٤ - إحرار المخدر بقصد الإتجار - واقعة مادية - مسألة

موضوعية .

من المقرر أن إحرار المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها وإن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وإن من حق المحكمة أن تعمل فى تكوين

عقيبتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصى متى بنت ذلك على إعتبارات سائغة .

(طعن رقم ١٠٨٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٨٩١)

الفرع الثالث - القصد الجنائي

٣٣٥ - عدم بيان الحكم القصد من الإحراز لا يعفيه ما دامت المحكمة قد طبقت العقوبة المغلظة .

إن الفقرة ٦ ب من المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن يكون الإحراز المعاقب عليه بموجبها مقصودا به الإتجار . فمجرد الإحراز يكفى ما لم يكن للتعاطي أو للإستعمال الشخصى فعندئذ تكون المادة ٣٦ هى الواجبة التطبيق . وإذا حكم على المتهم تطبيقا للمادة ٣٥ المذكورة ولم ينكر بالحكم أن القصد من الإحراز هو التعاطي أو الإستعمال الشخصى فإن ذلك لا يعيب الحكم لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا عند تطبيق النص الإستثنائى الواردة به المادة ٣٦ . (طعن رقم ١٥ سنة ١٤ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٤٠)

٣٣٦ - عبء الإثبات الذى يتخصص به القصد من الإحراز يقع على عاتق المتهم دائما .

إن المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تشترط أن يكون الإحراز المنصوص عليه فيها مقصودا به الإتجار . فكل إحراز يعاقب عليه بموجبها إلا إذا ثبت أنه كان بقصد التعاطي أو للإستعمال الشخصى ، ففي هذه الحالة يكون للمتهم أن ينتفع بالعقاب المخفف الوارد بالمادة ٣٦ ، وعبء الإثبات فى تخصيص القصد

من الإحراز يقع دائما على عاتق المتهم . فإذا كان المتهم لم يقدم للمحكمة أى دليل على أن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى فلا يكون له أن ينمى عليها أنها طبقت عليه المادة ٢٥ دون أن تذكر أن الإحراز كان بقصد الإتجار . (طعن رقم ١٢٨٧ سنة ١٢ ق جلسة ١٢ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٤)
تعليق :

إنتهت محكمة النقض فى الطعن رقم ١١٥١ سنة ٢٦ ق بجلسته ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ إلى أن المشرع أورد فى القانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ حالة تيسيرية يستفيد منها المتهم إذا أقام الدليل على أن إحرازه للمخدر إنما كان بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى أو إذا ثبت للمحكمة من ظروف الدعوى وعناصرها ويجب فى هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص م ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

٣٣٧ - عدم جواز إفتراض الحكم علم المتهم بأن المادة التى يحرزها هى من المواد المخدرة بل يجب أن يثبت هذا العلم ثبوتا فعليا .

يشترط للعقاب على جريمة إحراز المخدر أن يثبت علم المتهم بأن المادة التى يحرزها هى من المواد المخدرة فيجب أن يبين الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ما يفيد قيام هذا العلم ، وإذن فإن كان المتهم قد تمسك فى دفاعه بأنه لا يعلم أن الشجيرات والأوراق التى ضبطت عنده هى من المواد المخدرة فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر إقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدر . أما قولها بأن العلم مقروض لديه وأنه ليس له أن يدعى أنه لا يعلم بأن المادة مخدرة فلا سند له من القانون ولا يمكن إقراره ، فإن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح إفتراضه إفتراضا قد لا يتفق والحقيقة فى واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٢٣١ سنة ١٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٤٦)

٣٣٨ - وجوب إستظهار الحكم بالإدانة ما يفيد علم المتهم بأن المادة التي يحزها هي من المواد المخدرة .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة إحراز مخدر بناء على ما أعترف به من أن المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها فوضعها في جيبه دون أن يعرف أنها حشيش ، فهذا قصور يعيبه إذ أنه كان يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه بأن ما ضبطت معه مخدر أن تثبت عليه هذا العلم .
(طعن رقم ١٧٢١ سنة ١٩ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٩)

٣٣٩ - عدم جواز إفتراض الحكم علم المتهم بأن المادة التي يحزها هي من المواد المخدرة بل يجب أن يثبت هذا العلم ثبوتاً فعلياً .

إن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر إلا بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني أن ما يحزّه هو من المواد المخدرة المنوعة قانوناً . فإذا كان الحكم قد إقتصر في الإستدلال على توافر جريمة الإحراز في حق الطاعنة على ما ذكره من أن المخدر ضبط في قمطر خاص بها بدليل وجود مصاغها فيه وبدليل إحتفاظها بمفتاحه وعلى ما قاله من أنه سواء أكان المخدر للمتهم الأول الذي قضى ببراءته أم لوالدة الزوجة فإن الذي لا شك فيه أن أحدهما قد مكنته صلته بالطاعنة من إيداع المخدر عندها وإنها هي التي تولت حفظه في خزانة عليها ونقودها عارياً ظاهراً ، فهذا قصور في الإستدلال يستوجب نقض الحكم .
(طعن رقم ٢٨٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٥١)

٣٤٠ - إدانة المتهم بجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي إستناداً إلى أنه وجد في المقهى مع المتهم الأول الذي ضبط محرزاً للمخدر - قصور .

إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي قد إقتصر في بيان واقعة الدعوى وفي إيراد الأدلة المثبتة لها على القول بأنه وجد

فى المقهى مع المتهم الأول الذى ضبط محرزا للمخدر وأنه هو صاحب المقهى الذى كان يحرق فيه الحشيش وهو ما لا يؤدى إلى ثبوت التهمة فى حقه فإنه يكون قاصرا ويتعين نقضه . (طعن رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٥٥)

٣٤١ - إحراز المخدر معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث .

إحراز المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه .

(طعن رقم ١١١٣ سنة ٢٥ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٥٢)

٣٤٢ - تحدث الحكم عن ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة - غير

لازم ما دامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بإننتفائه .

يتحقق القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر بعلم الجانى بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوع إحرازها قانونا ، وإذا كان ما أورده الحكم من أن المتهم ألقى بما معه عندما وقع بصره على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافيا فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث إستقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسبغ القول بإننتفائه .

(طعن رقم ٥٦٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٣٤)

٣٤٣ - ثبت قصد الإتجار فى المخدر بأدلة سائفة - لا يلزم

بيان مقدار كمية المخدر المضبوط فى الحكم .

بيان مقدار كمية المخدر المضبوط فى الحكم ليس جوهريا ما دام أن الحكم قد إستخلص ثبت قصد الإتجار فى حق المتهم إستخلاصا سائفا وسليما .

(طعن رقم ١١٢٦ سنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٩٥٠)

٣٤٤ - القصد الجنائى - فى جريمة إحراز المخدر - يجب

لتوافره : أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره جوهر

مخدر .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحياة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانونا ، ولا حرج على القاضى فى إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها - على أى نحو يراه - وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة . فإنه كان من المتعين على الحكم ، وقد رأى إدانته ، أن يبين ما يبرر إقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحرزه من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر فى حيازة الشخص كاف لإعتباره محرزا له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنه الجوهر المخدر إنما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون . إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية مبنياها إفتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانونا ما دام القصد الجنائي من أركان الجريمة ، ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا إفتراضا . ولما كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع فى ذلك إستطراده إلى التذليل على قصد الإتيار لأن البحث فى توافر القصد الخاص ، وهو قصد الإتيار ، يفترض ثبوت القصد العام بداعة ذى بدء وهو ما قصر الحكم فى إستظهاره وأخطأ فى التذليل عليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا ويتعين نقضه وإحالة . (ملحق رقم ١١٢٤ سنة ٣٢ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٦٧٧)

٣٤٥ - القصد الجنائي فى جريمة إحراز المواد المخدرة -

ماهيته : هو علم المحرز بأن المادة التى يحرزها مخدرا . المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث إستقلالاً عن هذا الركن ، إلا إذا كان محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه ورأت المحكمة أدانته .

القصد الجنائي فى جريمة إحراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التى يحرزها هى من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة فى الأصل بالتحدث إستقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أورده فى

حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا - إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه - فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر إقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدرا وإلا كان حكمها قاصرا .
(طعن رقم ١٦٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ من ٥٨٦)

٣٤٦ - تحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز مخدر - يعلم
المتهم أن ما يحزره مخدرا .
القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر يتوافر بتحقيق الحياة المادية وعلم
الجاني بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة المنوعة قانونا .
(طعن رقم ٢٠١١ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٤٥٤)

٣٤٧ - تحقق جريمة إحراز مخدر بقصد الإتجار - ولو لم يتخذ
الجاني من الإتجار في المواد المخدرة حرفة له - ككفاية إستخلاص
الحكم بما يسوغه أن إحراز المتهم للمخدر كان بقصد الإتجار للرد
على منعاه بأن الحكم لم يثبت عليه إحتراف تجارة المخدرات .
إنه يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ (١) من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، مجرد توافر قصد الإتجار في المواد المخدرة ،
ولو لم يتخذ الجاني الإتجار في المواد المخدرة حرفة له ، إذ لم يجعل القانون
الإحتراف ركنا من أركان هذه الجريمة . فمتى كان الحكم قد إستخلص من
وقائع الدعوى إستخلاصا سائغا أن إحراز الطاعن للمواد المخدرة كان بقصد
الإتجار ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت إحتراف
الطاعن لتجارة المخدرات يكون غير سديد ، ذلك بأن الإستفاد من الأحكام التي
تضمنتها نصوص المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنها
تفرق فقط بين إحراز المخدرات وحيازتها بقصد الإتجار وبين إحرازها وحيازتها
بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصي أو بغير قصد شيء من ذلك .
(طعن رقم ٩٩١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٩٨)

٢٤٨ - الحكم غير ملزم بالتحدث إستقلالاً عن العلم بالجور المخر .

لا يلزم فى القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن العلم بالجور المخر ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف دلالة على قيامه .
(طعن رقم ٣ سنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٢٥٩)

٢٤٩ - المراد بجلب المواد المخدرة المعاقب عليه بالمادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ؟ القصد الجنائى فى جريمة الجلب - متى يتوافر ؟

إن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة ، فقد دل على أن المراد بجلب المخر إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظاً فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب إستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركى قصداً من الشارح القضاء على إنتشار المخدرات فى المجتمع الدولى . وهذا المعنى يلائس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره إلى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجور المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعالة الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له . يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يحفل فى نعتة عن الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما إستنته فى الحيازة أو الإحراز . ولما كان ما أثبتته الحكم من ضخامة كمية المخدرات التى أدخلت البلاد والتى بلغت ٧.٢٤٤٥ كيلو حشيش و ١٥٣٧٠ كيلو أفبيون كافياً فى حد ذاته لأن ينطبق على الفعل الذى قارقه الطاعن لفظ " الجلب " كما هو معرف به فى القانون بما يتضمنه من طرح الجور المخر فى التعامل بغير حاجة إلى إستظهار القصد الخاص لهذا الفعل صراحة ولو دفع بإنتفائه ، فإن

الطعن يكون على غير أساس .

(طعن رقم ١٩٠٣ سنة ٤٠ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٢١)

٣٥ - جريمة إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصى ، عدم إندراجها تحت حالات الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
جريمة إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصى المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ ، ٣٨ من القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ لا تندرج تحت حالات الإعفاء المشار إليها على سبيل الحصر فى المادة ٤٨ من القانون .

(طعن رقم ٥٢٧ سنة ٤١ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٣١)

٣٥١ - قصد الإتجار فى إحراز المخدر . واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها - طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها - مثال لتدليل سائبغ على توافر قصد الإتجار .
إحراز المخدر بقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . وإذا كان الحكم قد عرض إلى قصد المتهمة من إحراز وحيازة المخدر المضبوط بقوله " وحيث أن المحكمة تقر سلطة الإتهام على ما إنتهت إليه من أن إحراز وحيازة المتهمة لما ضبط كان بقصد الإتجار ذلك أن ظروف الضبط وتنوع المادة المضبوطة وضخامة كميتها ووجود ميزان وصنع وقطع معدنية من فئة النصف قرش المثقوب التى تستعمل فى وزن المادة المخدرة كل ذلك مع ما سجلته التحريات من نشاط المتهمة فى تجارة المخدرات قاطع فى أن حيازة المتهمة لما ضبط يكون بقصد الإتجار " فإن الحكم يكون قد دال على هذا القصد تدليلا سائغا مما يضحى معه النعى على الحكم فى هذا الصدد غير مقبول .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٣٥٧)

٣٥٢ - توافر أركان جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - تحقق الفعل المادى والقصد الجنائى العام - عدم إستلزامها قصدا خاصا من الإحراز - مثال .

لا تستلزم جريمة المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الإحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر علما مجردا عن أى قصد من التصود الخاصة المنصوص عليها فى القانون . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضده للمخدر بركتيه المادى والمعنوى ثم نفى قصد الإتجار فى حقه واعتبرة مجرد محرز لذلك المخدر ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى إنتهى إليه .

(طعن رقم ٣٣١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧١٤)

٣٥٣ - عدم إلزام المحكمة بالتحدث إستقلالا عن العلم بالجوهر المخدر - ما دام ما أوردته فى حكمها يكفى للدلالة عليه .

أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالا عن العلم بالجوهر المخدر طالما كان ما أوردته فى حكمها من وقائع وظروف يكفى فى الدلالة على توافره ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيا فى الدلالة على أن الطاعن يعلم بما تحويه المخابرة السرية التى أعدت فى هذا الشأن بما يدحضه ما دام هو الذى إستخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى .

(طعن رقم ١٤٦٤ سنة ٤٢ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ١٣٠)

٣٥٤ - القصد الجنائى فى جريمة إحراز مواد مخدرة - المقصود منه - إذا كان وكن العلم محل شك - أثر ذلك فى الحكم .

من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المواد المخدرة إنما هو علم المحرز بأن المادة التى يحزرها هى من المواد المخدرة ، والمحكمة غير مكلفة فى

الأصل بالتحدث إستقلا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدرا ، إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك فى الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه ، فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت أدانته أن تبين ما يبرر إقتناعها بعلمه بأن ما يحزره مخدرا . ولما كان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة ومذونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة تمسكت فى دفاعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل الثلاجة من مخدر ، وكان المستفاد من الحكم أنه وإن دال على إشتراك الطاعة فى شحن الثلاجة من بيروت بأسم شقيقها دون علمه إلا أنه لم يكشف عن توافر ركن العلم لديها بما أخفى فيها من مخدر كشفا كافيا فى دلالاته على قيامه - ولا يكفى فى ذلك ما أوردته الحكم من وجود الطاعة فى لبنان ومساهمتها فى شحن الثلاجة وتقديمها مستندات شحنها إلى الشركة المختصة للتخليص عليها إذ أن ذلك لا يفيد حتما وبطريق اللزوم علم الطاعة بوجود المخدر المخفى داخل الثلاجة بل هو لا يفيد سوى إتصالها ماديا بالثلاجة التى ساهمت فى شحنها ، وكان يجب على المحكمة وقد تمسكت الطاعة بانتفاء علمها بوجود المخدر فى الثلاجة - فى مثل ظروف الدعوى المطروحة - أن ترد فى وضوح وتبين فى غير ما غموض أنها كانت لابد تعلم بحقيقة ما تحويه الثلاجة من مخدر أسند إليها جليه ، فإن الحكم يكون قاصرا بما يتعين معه نقضه وإحالة بالنسبة إلى الطاعة وحدها دون المحكوم عليهم الآخرين الذين صدر الحكم غايبا بالنسبة لهم من محكمة الجنايات .

(طعن رقم ٨٠٨ سنة ٤٣ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ٨١٤)

٣٥٥ - إثبات الحكم فى حق الطاعن تقديمه أدوات لبعض رواد مقهاه لإستعمالها فى تدخين المخدرات - وإستعمال هؤلاء لها بالفعل فى هذا الغرض - على رأى منه تتحقق بها جريمة تسهيل تعاظم المخدرات .

متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه سمح لبعض رواد مقهاه

بتدخين المخدرات فى " جوزة " دخان المعسل فى حضوره وتحت بصره وكان هذا الذى أثبتته الحكم - بما ينطوى عليه من تحلل الطاعن من إلزامه القانونى بمنع تعاطى المخدرات فى محله العام وتغاضيه عن قيام بعض رواد مقهاه بتدخين المخدرات تحت أنفه وبصره ثم تقديمه " جوز " دخان المعسل لهم وهو على بصيرة من إستخدامها فى هذا الغرض - تتوافر به فى حق الطاعن عناصر جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون ، فإنه لا محل لما يهاج به الطاعن من تخلف القصد الجنائى فيها .

(طعن رقم ١٩٠٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٢١٢)

٣٥٦ - معنى جلب المخدر فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - متى يلتزم الحكم بالتحدث عن القصد من جلب المخدر .

لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة جلب الجوهر المخدر التى دان الطاعن بها وأقام على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، فلا عليه - من بعد - إن هو لم يعرض للتحدث عن قصده من هذا الجلب ، لما هو مقرر من أن الجلب - فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها - الذى يحكم واقعة الدعوى ، إنما يمتد إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الأقليمى على خلاف الأحكام المنظمة لذلك فى هذا القانون - وهو ما لم يخطئه الحكم فى تقريره - إذ الجلب بطبيعته لا يقتل تفاوت القصود ولا يلزم الحكم بالتحدث عن القصد إلا إذا كان الجوهر المخدر المقول بجلبه لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك .

(طعن رقم ٨٠٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ١٢٩)

٣٥٧ - مواد مخدرة - جريمة الجلب - قصد جنائى - ما

يتوافر به العلم بكنه المخدر .

لما كان الحكم قد أورد في بيان واقعة الدعوى أن الطاعنين الثانى والثالث قاما - بناء على تكليف من رئيس البحارة الطاعن الأول - بغض محتويات الأجلة العشرين التى نقلهما من المركب الأجنبى إلى ظهر السفينة ووضعها أكياس النايلون المعبأة بالأفيون ، التى كانت بداخل تلك الأجلة - بواقع أربعين كيسا فى الجوال الواحد . فى مكان خفى بجسم السفينة ، عبارة عن حاجز مفرغ صنع بين حجرة الماكينة وحجرة الثلاثة له فتحة فى جدار هذه الحجرة لها غطاء يثبت بطريق العشر ولا يظهر للعيان ، وقد أدخلت كميات الأفيون من الفتحة وأحكاما تركيب الغطاء بحيث لم يكن الإمتداء إليها إلا بعد قيام رجال حرس السواحل بتفتيش السفينة بحثا عنها قرابة ثلاث ساعات وبعد شروعهم فى كسر أجزاء من جدار الثلاثة ، ثم إستخلص الحكم - من واقع أدلة الثبوت فى الدعوى - توافر أركان الجريمة فى حق الطاعنين بقوله وإذ يثبت من أدلة الثبوت سالفة الإشارة إليها إشتراكهما فى تفرغ المخدرات من حمولتها ونقلها إلى المخبأ السرى بالثلاثة فهو يفصح عن فعل من جانبهم يسهم بذاته فى إتمام عملية جلب المخدر بمدلولها القانونى ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذى ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها كافيا فى الدلالة على توافر علم الطاعنين بكنه الجوهر المخدر المضبوط الذى إستخرجاه باكياس من الأجلة التى نقلهما من المركب الأجنبى ، وأخفياه فى مخبأ سرى بالسفينة - توافرا فعليا - بما لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن الحكم يكون برأى من قالة القصور فى التسبيب التى يرميه بها الطاعن .

(طعن رقم ١١٥٩ سنة ٤٦ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٧٧ م ٢٨ من ٥٥٦)

٣٥٨ - جريمة إحراز مخدر - قصد جنائى - متى يتوافر .

من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر أو حيازته يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره أو يحوزه من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضى فى إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى

نحوه يراه ما دام أنه يتضح من منوبات الحكم توافره توافراً فعلياً . لما كان ذلك ، وكان من المقرر كذلك أن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي وإلمئته إلى الأدلة المطروحة عليه فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه من أي مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا يصح مصادره في شيء من ذلك إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وملابساتها ويرر به إقتناعه بعلم الطاعة بوجود المخدر بالصندوق الذي أحضرته معها من الخارج كافياً في الدلالة على توافر هذا العلم وسائفاً في العقل والمنطق ، فإن ما يثيره الطاعة في شأن عدم علمها بمحتويات الصندوق من المخدر ونعيمها على الحكم بالفساد في الاستدلال أو القصور في التسبيب يكون غير سديد . (طعن رقم ١٥٥ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٢٦)

٣٥٩ - تحديد القصد من إحراز المخدر - واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

لما كان إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها وكانت ضالة كمية المخدر أو كبرها والموازنة بين قيمتها والثلث المعروض لشرائها هي من الأمور النسبية التي تقع في تقدير المحكمة وكانت المحكمة قد إقتنعت في حدود سلطتها في تقدير الأدلة - والتي لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي - بأن إحراز كمية المخدر المضبوط كان بقصد الإتجار فإن ما يثيره الطاعن من القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال لا يكون سديداً .

(طعن رقم ١٧٣٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٢٥٨)

٣٦٠ - متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدر .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجواهر المخدر لا يتوافر

بمجرد الحيابة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظوز إحرارها قانونا ، وإذ كان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود المخدر بالثلاجة المضبوطة وأن آخر سلمها إليه بمحتوياتها . فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يبرر إقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالثلاجة أما إستناده إلى مجرد ضبط الثلاجة معه وبها لفافة المخدر مخبأة فيها وردة على دفاعه في هذا الشأن بقول مرسل بأن علمه بأن ما يحزره مخدر ثابت في حقه من ظروف الدعوى وملابساتها ومن طريقة إخفاء المخدر بالثلاجة المضبوطة فإن فيه إنشاء لقرينة قانونية مبنياها إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو ما لا يمكن إقراره قانونا ما دام أن القصد الجنائي من اركان الجريمة يجب أن يكون ثبوته فطليا لا إفتراضيا . لما كان ذلك فإن منعى الطاعن يكون في محله .

(طعن رقم ٧٤٦ سنة ٤٩ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٧٧٠)

الفرع الرابع - العقوبة

٣٦١ - مجال تطبيق نص المادة ٣٧ ، ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - عند عدم إستظهار الحكم قصدا خاصا لدى المتهم من إحراره المخدر .

المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانونا أصح يسرى على واقعة الدعوى - فإذا كان الحكم لم يستظهر قصدا خاصا لدى الطاعن من إحراره المخدر ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو القانون الأصح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبة أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتطبيق المادتين ٣٧ ، ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقررة الحرية .

(طعن رقم ١٤٨٣ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٩٥٩)

٣٦٢ - تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - حكمته - التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .
إختط الشارع عند الكلام عن العقوبات في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - خطة تهدف إلى التدرج فيها تبعا لخطورة الجاني ودرجة أثمه ومدى ترويه في هوة الإجرام ، فوازن بين كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تتناسبها .
(طعن رقم ١٧٤٨ سنة ٣١ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٣١٥)

٣٦٢ - إدارة أو إعداد أو تهئية المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة " د " من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه - مرتكب هذه الجريمة يدخلون في عداد المتجرين بالمواد المخدرة - جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور .
إستقرأ مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - يفصح عن أن المشرع إختط خطة تهدف إلى التدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع جوه مخدر وكان ذلك بقصد الإتجار ، وأعقب ذلك فنزل بالعقوبة في المادة ٣٤ وجعلها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة لجريمة أقل خطورة وهي الإتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم ٥ المرفق بالقانون وإتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لإستعمالها في أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض ، ثم ألحق بهذه الجرائم في الفقرة " د " من هذه المادة جريمة إدارة أو إعداد أو تهئية مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بغير

مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوعا وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . وهذه المغايرة بين الفقرة " د " من المادة ٣٤ والمادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهينة المكان في حكم الفقرة " د " من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التائيم في هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطي بتغليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته . (طعن رقم ٢٣٩١ سنة ٣٣ ق جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٥٣٦)

٣٦٤ - إستهدف الشارع بما نص عليه في المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطي من العقاب .

تناولت المادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - عقاب كل من حاز أو أحرز أو إشتري أو سلم أو نقل أو إنتج أو إستخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وقد إستهدف الشارع بما نص عليه في المادة المذكورة - على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطي من العقاب .

(طعن رقم ١٣٤١ سنة ٣٦ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٣٣٧)

٣٦٥ - مواد مخدرة - مصادرة .

يجب تفسير نص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - الذى يقضى بمصادرة وسائل نقل المخدر المضبوط فى جميع الأحوال - على هدى القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات التى تحمى حقوق الغير حسن النية .
(طعن رقم ١٩٧٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٨٦)

٣٦٦ - مواد مخدرة - مسئولية جنائية - موانع العقاب .
إن مجرد إعتراف الجانى على نفسه بإرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - قبل علم السلطات بها لا يتوفر به وحده موجب الإعفاء ، لأن مناط الإعفاء الذى تتحقق به حكمة لتشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورد الإبلاغ على غير المبلغ .
(طعن رقم ٢٠١٦ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٦٣)

٣٦٧ - تحقق العود فى جرائم إحران المخدرات .
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات إذ وضع أحكاما خاصة بالعود إلى إرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى البنود أ ، ب ، ج ، د من الفقرة الأولى من المادة ٣٤ منه ، ونص فى الفقرة الثانية منها على أن " تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة المنصوص عليها فى هذه المادة ، إذا عاد المتهم إلى إرتكاب إحدى هذه الجرائم بعد سبق الحكم عليه فى جريمة منها أو جريمة مما نص عليه فى المادة السابقة . . . ألغ " فقد دل بذلك على أن هذا قعود خاص لا يتحقق إلا إذا كانت الجريمة السابق الحكم فيها على المتهم والجريمة التى يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها فى تلك المادة أو المادة السابقة . (طعن رقم ١٧٨٨ سنة ٣٧ ق جلسة ٩ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٤)

٣٦٨ - عدم اعمال الحكم للمادة ١٧ عقوبات فى جريمة إحران

مخدر بقصد الإتجار ، رغم ذكره أنه يرى معاملة المتهمين بهذه المادة - لا يعيبه - علة ذلك : المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

إذ تنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها على أنه " لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة " فإنه لا يعيب الحكم ما أشار إليه خطأ من أنه يرى أخذ المتهمين بالرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ما دام لم يعمل حكمها عند تطبيق العقوبة على المتهمين . (طن رقم ٩٩١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٨٠)

٣٦٩ - مواد مخدرة - عقوبة - أنواعها - ما لا يعد عقوبة .
إن الشارح الجنائى ، لم يعمد إلى صياغة تعريف عام للجريمة ، وإنما جاء فى المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات ببيان أنواع الجرائم ، وهى الجنائيات والجنح والمخالفات ، ثم عرف كلا منها على حدة ، وجعل مقياس جسامة الجريمة بمقدار جسامة العقوبة المقررة لها ، وأنه بإستقراء هذه العقوبات يبين منها أنها إما أن ترد على الجسم وهى عقوبة الإعدام وأما أن ترد على الحرية بسلبها أو تقييدها وهى عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها المؤبدة والمؤقتة ، والسجن والحبس وما يلحق بها كالمراقبة وتقييد الإقامة ، ومنها ما يرد على المال وهى الغرامة والمصادرة . وإذا كان ما تقدم وكانت التدابير التى نصت عليها المادة ٤٨ مكرراً من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ، المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، وهى قيود تحد من حرية المحكوم عليه ، ويقلب الإيلاء فيها على العلاج ، بما يجعلها تدبيراً تحفظياً لا علاجياً ، ومن ثم فهى عقوبات جنائية بالمفهوم القانونى ، وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية ، وما دامت القوانين العقابية ، قد نصت عليها لصنف خاص من الجناة جعلت من خطورتهم الإجرامية جريمة فى ذاتها رغم

أنها لم تفض بعد إلى جريمة بالفعل ، وربّما لها جزء يقيد من حرية الجاني ، وإن كانت مدة هذه العقوبة لا تقل عن سنة فهي عقوبة جنحة ، ومن ثم فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضده هي أنه " عد مشتبهاً فيه إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة إعتياده على الإتجار بالمواد المخدرة " تعتبر جُحّة وبالتالي يكون الحكم الابتدائي الصادر فيها مما يجوز الطعن عليه بالإستئناف .

(طعن رقم ١٥٢٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٣)

٢٧٠ - ثبت إتصال المتهم بالمخدر مباشرة أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه - تحقق مسئوليته الجنائية - حائزاً كان أو محرزاً - عقوبة حيازة المخدر - هي نفسها عقوبة إحرازه .

إن مناط المسئولية في كلتا حالتى إحراز الجواهر المخدرة أو حيازتها ، هو ثبت إتصال الجاني بالمخدر: إتصالاً مباشراً أو بالواسطة ، وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ، أما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والأختصاص ، ولو لم تتحقق الحيازة المادية . وإن كان ذلك وكانت عقوبة جريمة حيازة المخدر هي ذات العقوبة التي نص عليها القانون لجريمة إحرازه التي دين بها الطاعن ، ومن ثم فإن منعه في هذا الخصوص لا يكلن له محل . (طعن رقم ١٤٥٣ سنة ٤٠ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ١٥١)

٢٧١ - العقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة نبات الحشيش هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة - - عدم جواز النزول بها في حالة تطبيق المادة ١٧ عقوبات من الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات .

مضى كان الحكم المطعون فيه إذ نزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة زراعة الحشيش إلى السجن ثلاث سنوات مع أن العقوبة المقررة لها بمقتضى المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - هي الأعدام أو

الأشغال الشاق المؤبدة والتي لا يجوز النزول فيها إلا إلى العقوبة التالية لها مباشرة إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة للعقوبة المقيدة الحرية وفقاً للقانون يجعلها الأشغال الشاقة ثلاث سنوات .
(طعن رقم ٢٩٧ سنة ٤١ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٤١١)

٣٧٢ - القيد الوارد على حق المحكمة في النزول بالعقوبة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قاصر على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - عدم شموله جريمة إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى .

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى طبقاً للمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول المرفق ثم طبقت المحكمة في حق الطاعن المادة ١٧ عقوبات وقضت بحبسه ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه والمصادرة ، وكانت عقوبة الجريمة التي دان الحكم الطاعن بها هي السجن والغرامة ، وكان تطبيق المادة ١٧ عقوبات يجيز توقيع العقوبة التي وقعت على الطاعن ، فلا يجنيه القول بأن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه في الحكم قد قيد المحكمة عند النزول بالعقوبة ، وذلك بأن هذا قاصراً على الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ . (طعن رقم ٢٤١ سنة ٤١ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٥٢٩)

٣٧٣ - إدانة الحكم للطاعنة في جريمة إحراز مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى بالمواد ٣٧ / ١ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلاً من عقوبة السجن - خطأ في تطبيق القانون .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة بجريمة إحراز حشيش وأفيون بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وأعمل فى حقها حكم المواد ٣٧ / ١ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات والتي تعاقب على تلك الجريمة بالسجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة ، وكان الحكم قد قضى بمعاقبة الطاعنة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات بدلا من عقوبة السجن فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يقتضى من محكمة النقض أعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتدخل لتصالح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من مخالفة القانون لمصلحة الطاعنة وأولم يرد ذلك فى أسباب الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون .

(طعن رقم ٣٤٤ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٧٥٩)

٣٧٤ - العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

مضى كانت جريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار التى أعتدها الحكم هى ذات العقوبة الأشد المعاقب عليها وفق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه فى حين أن جريمة التعدى المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون ذاته والتي دين بها الطاعن معاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف جنيه فتكون أولهما هى الأشد كما أورد الحكم المطعون فيه ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(طعن رقم ٥٣٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٩٢٥)

٣٧٥ - مواد مخدرة - إحرازها بغير قصد الإتجار أو التعاطى

أو الإستعمال الشخصى - عقوبة .

العقوبة المقررة لجريمة إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى طبقا لما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هـ : " السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه . . الخ . (طعن رقم ١١٧٣ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٢١٧)

٣٧٦ - إغفال القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المادة

٣٧ / ١ من القانون ١٨٢ سنة ٦٠ - خطأ فى القانون .

إغفال الحكم القضاء بعقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ ساقطة البيان بالإضافة إلى عقوبتى الحبس والمصادرة المقضى بهما - مخالفة للقانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون ، ما دام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(طعن رقم ١١٧٣ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٢١٧)

٣٧٧ - عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ - نطاقها ؟ عدم مصادرة فلول ضبطت مع محرر المخدرات - صحيح .

من المقرر أن المصادرة - فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات - إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة - قهراً عن صاحبها وبغير مقابل - وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك . وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهى على هذا الإعتبار تدبير وقائى لا مفر من إتخاذه فى مواجهة الكافة . ولما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - والتي طبقها الحكم سليماً فى حق الطاعن - لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى

تكون قد أستخدمت فى إرتكاب الجريمة . فإن المحكمة إذ لم تقض بمصادرة النقود المضبوطة - والتي لا تعد حيازتها جريمة فى حد ذاتها - رغم ما إستدلت به من وجودها مع الطاعن على أن الإتفاق كان قد تم على تسليم المخدر له فى مكان الضبط نتيجة تعاقد سابق على شرائه بقصد الإتجار لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحسر عن حكمها ما نعاه الطاعن من دعوى التناقض . (طعن رقم ١٧٣٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣ ص ٢٥٨)

٣٧٨ - مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات ؟

.. من المقرر أن مناط الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين فى الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء والمبادرة بالإبلاغ قبل علم السلطات بالجريمة أو بعد علمها بها إذا كان البلاغ قد وصل فعلا إلى ضبطه مع الطاعن بذات السيارة ولم يكن ضبطه نتيجة إرشاد الطاعن فى معرض الرد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن - أن المتهم الثانى قد ضبط مع الطاعن بذات السيارة ولم يكن ضبطه نتيجة إرشاد الطاعن ، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل فى ذلك ما دام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفض مطلب الطاعن الإنتقاع بالإعفاء المقرر فى المادة ٤٨ من قانون المخدرات .

(طعن رقم ١٨٨٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣ ص ٢٥٥)

٣٧٩ - إعتبار السلاح ظلما مشددا فى جريمة المادة ٤٠ من

القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ رهن بكونه سلاحا بحسب طبيعته معدا فى الأصل للإعتداء أو سلاحا عرضيا تبين أن حمله كان لهذا الغرض - مثال .

العبرة فى إعتبار حمل السلاح ظلما مشددا فى حكم المادة ٤٠ من القانون

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه إستخدامه في هذا الغرض . أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وأن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة التعدي وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة - في هذه الدعوى - في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائفة .

(طعن رقم ٢٠١٣ سنة ٤٨ ق جلسة ٥ / ٤ / ١٩٧٩ س ٣ ص ٤٣٩)

٢٨٠ - مواد مخدرة - عدم جواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في جرائم القانون ١٨٢ / ١٩٦٠ .

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها قد نصت على أنه " لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون " وكان الثابت من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده أرفقت بالأوراق قبل نظر الدعوى ، وأنها تضمنت سبق الحكم عليه في جناية لإحرازه مواد مخدرة - بالتطبيق لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - سالف الذكر - فإن المحكمة إذ إنتهت في قضائها في الدعوى المثالة إلى توقيع عقوبة الجنحة على المطعون ضده عن جريمة إحراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً التي دانت بها وفقاً لأحكام ذلك القانون ، ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة طالما أنه قد تبين لها من صحيفة حالة المتهم الجنائية التي كانت مطروحة أمامها أنه قد سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم

التي نص عليها في القانون ذاته .

(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١٧٧)

الفصل الثاني - جريمة شراء المخدر أو بيعه

٢٨١ - تمام جريمة شراء المخدر بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر إلى المشتري .

إن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الإحراز وإذا كان لا يشترط قانونا لإتعاقد البيع أو الشراء أن يحصل التسليم كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري ، إذ لو كان التسليم ملحقا في هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة إحراز ، ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على الشراء .

(طعن رقم ١٩٠٩ سنة ١١ ق جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٤١)

٣٨٢ - تسليم المتهم المخدر بعد تمام الإتفاق على شرائه يكون جريمة شراء مخدر وإحرازه .

إن تسليم المتهم المخدر بعد تمام الإتفاق على شرائه يكون جريمتين تامتين ، فإن وصول يده بالفعل إلى المخدر يتسلمه إياه هو حيازة تامة ، وإتفاقه جديا من جهته على شرائه هو شراء تام ولو كان قد إسترد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بناء على التدابير المحكمة التي وضعها البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبسا بجريمة .

(طعن رقم ١٤٢١ سنة ١٥ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٤)

الفصل الثالث - جريمة زراعة المشيش والخشخاش

٢٨٢ - ضبط شجيرات المشيش بعد أن جرى العمل بالقانون

رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ يوجب تطبيق أحكام هذا القانون بمقتوباته
المفصلة .

إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش فى مصر إذ
نص فى المادة الأولى على أن " زراعة الحشيش ممنوعة فى جميع أنحاء المملكة
المصرية " وإذ نص فى المادة (٢) التالية لها على أن " كل مخالفة لحكم المادة
السابقة يعاقب مرتكبها الخ " وإذ نص فى المادة (٣) على معاقبة " من يضبط
حائزاً أو محرراً لشجيرات حشيش مقلوعة ، أو لبذور الحشيش غير المحموسة
حمساً يكفل عدم إنباتها ، أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت مخلوطة
بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشئ " - إذ نص على ذلك فقد دل فى غير ما
غموض على أنه لم يقصد أن يقصر الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى على
مجرد وضع بذور الحشيش فى الأرض ، بل قصد أن يتناول هذا الحظر أيضاً
كل ما يتخذ نحو البذر من أعمال التمهيد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه
وقلعه . لأن وضع البذور أن هو إلا عمل بدائى لا يؤتى ثمرته إلا بدوام رعايته
حتى ينبت ويتم سواؤه وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد المعاقبة على
حيازة الشجيرات المقلوعة وترك الحائز للشجيرات القائمة على الأرض بلا عقاب
مع أن الحيازة هذه أسوأ حالا وأوجب عقاباً . ثم أن قوله فى المادة الثانية " كل
مخالفة الخ " يدل على أنه إنما قصد النظر السالف ذكره ، إذ هذا القول يفيد أنه
قدر أن الحظر الوارد فى المادة الأولى بتعدد صور المخالفة له ، والتعدد لا يكون
إلا لتغاير الأفعال التى تقع بها المخالفة مع وحدة الغرض منها جميعاً . ومتى
كان ذلك كذلك كان من يعمل على رعاية شجيرات الحشيش أبان العمل بهذا
القانون معاقباً بمقتضى المادة الأولى منه ولو كان وضع بذورها قد حصل قبل
صدوره ، وسواء أكان هو الذى وضع تلك البذور أم كان غيره هو الذى وضعها .

(طعن رقم ٧٦٣ سنة ١٥ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٤٥)

٣٨٤ - اعتماد المحكمة فى طول نبات الحشيش على تقدير
الكونستابل المخالف لما هو ثابت فى تقرير المعمل الكيماوى ودون

تحرى حقيقة الأمر - قصور .

إذا كان الحكم الابتدائى قد قضى ببراءة المتهم بزراعة نبات الحشيش فى أرضه بناء على ما تبين من تقرير المعمل الكيماوى الذى أرسلت إليه الشجيرات المضبوطة لتحليلها من أنه يتراوح طولها بين خمسة سنتيمترات وخمسة عشر سنتيمترا ، وما قرره مهندس الزراعة الذى رأت الإستعانة به فى تحقيق دفاع المتهم من أن زراعة الحشيش يكتمل نضجها فى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة وأنه ما دام النبات طوله من خمسة سنتيمترات إلى خمسة عشر سنتيمترا فإن هذا يدل على أنه زرع من مدة أقل من شهر ، مما إستخلصت منه المحكمة فى الوقت الذى قدم فيه البلاغ ضد المتهم لم تكن فى الأرض زراعة حشيش . ثم جاءت المحكمة الإستئنافية فألغت حكم البراءة وأدانت المتهم قولا منها بأن درجة نمو أى نبات تختلف تبعا لتربة الأرض التى يفرس فيها ودرجة العناية بها وأن ما قرره مهندس الزراعة إنما ينصب على النبات الذى لا يتجاوز طوله ١٥ سنتيمترا فى حين أن الشجيرات المضبوطة بعضها بارتفاع ٢٥ سنتيمترا ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ هى حين لم تعمل على أقوال المهندس الخبير قد إستندت فى ذلك إلى اعتبارات قالت بها من عند نفسها كان من الممكن تحقيقها والوصول إلى حقيقة الأمر فيها عن طريق الإخصائين فجرها ذلك إلى أن تقدر للشجيرات عمرا غير الذى قدره المهندس ، كما أنها حين قالت بأن بعض الشجيرات قد بلغ إرتفاعه ٢٥ سنتيمترا قد أعتمدت على تقدير الكونستابل مع ما هو ثابت فى تقرير المعمل الكيماوى على ما ورد فى الحكم - من أن طول الشجيرات يتراوح بين ٥ ، ١٥ سنتيمترا ، وهذا وذلك مما يعيب حكمها ، وخصوصا أن المقام مقام إدانة يجب أن تبنى على اليقين لا براءة يبررها الشك .

(طن رقم ١٥٠٢ سنة ١٥ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٤٥)

٢٨٥ - إدانة المتهم فى جريمة زرع حشيش دون رد على دفاعه من أنه لا يباشر زراعة الأرض التى وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها - قصور .

إذا كان المتهم فى جريمة زرع حشيش فى أرض مملوكة له وإحرازه قد تمسك بأنه لا يباشر زرع الأرض التى وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه - لحدائثة سنه - لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها ، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذى إستند إليه لما قالت من أنه أعد خصيصا لدراء التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لاصقة به فحكمها يكون قاصرا ، إذ إن ما قالت إن صح إعتباره منتجا إستبعاد عقد الإيجار فإنه غير مؤدى إلى ما رتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحيازة ثمره مع العلم بحقيقة أمره .

(طعن رقم ٢٠٩٢ سنة ١٧ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٤٧)

٢٨٦ - تحقق جريمة زراعة الحشيش ولو لم تكن الشجيرات

لأنش نبات الحشيش .

إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحيازة شجيرات المقلوبة وأوراق شجيرات وبنوره ، فدل بهذا الإطلاق على أنه لا يشترط للعقاب فى هذه الجرائم أن تكون الشجيرات أو الأوراق لأنش نبات الحشيش الخ . مما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالإتجار بوجوه الحشيش وإحرازه فى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الإتجار بالمخدرات وإستعمالها . وإنن فالمتهم الذى يعاقب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجديه أن يطعن على الحكم لأن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه من إستدعاء الخبير الذى أجرى التحليل لمناقشت فيما إذا كانت المادة المضبوطة من نبات الحشيش الأنثى أم الذكر ، ولم يرد على هذا الطلب .

(طعن رقم ٢١١٧ سنة ١٧ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٤٧)

٢٨٧ - إحراز مسحوق أوراق نبات الحشيش معاقب عليه

بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ لا بالقانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه أحرز مسحوق أوراق نبات

الحشيش ، وطلبت معاقبته بالمادة ٣ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، فأدانته المحكمة بإحراز مادة مخدرة (هي الحشيش) وطلبت عليه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فإنها لا تكون قد جرت في محاكمته على أساس صحيح . إذ العقاب على زرع الحشيش وحياسة شجيراته وأوراقها قد وضع له القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ . أما الحشيش بالمعنى المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فهو الرؤوس المجففة الزهرة أو الثمرة من نسيقان النكابيس ساتيفا الذي لم تستفزع مادته الصمغية . (ملن رقم ٢٣٧٥ سنة ١٨ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٤٩)

٢٨٨ - عدم إستظهار الحكم بالإدانة في جريمة زراعة الحشيش
علم المتهم بأن ما يحزره مخدر - قصور .

إن إعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبات الحشيش دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر وإلا كان الحكم قاصر متينا نقضه . (ملن رقم ١٤٠ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٥٥)

٢٨٩ - ضبط المتهم يذخن الحشيش - ذلك يكفي لإعتباره محرزا لهذا المخدر ولو لم يضبط معه عنصر من عناصر الحشيش .
متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يذخن الحشيش فإن هذا يكفي لإعتبار المتهم محرزا لتلك المادة من غير أن يضبط معه فعلا عنصر من عناصرها . (ملن رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٨١٩)
(ملن رقم ٨٢٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٨١٤)

٢٩٠ - المراد بجلب المواد المخدرة في حكم المادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل - هو إستيراده بالذات أو بالواسطة بقصد طرحه للتداول بين الناس - أساس ذلك ؟ إعتبار فعل الجلب متوافرا فيه قصد التداول بين الناس - إلا إذا كان

المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله - أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من ينقل لحسابه وكان الظاهر والملايسات يشهد له - .

إن المشرع إذ عاقب في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المواد تجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ، ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، سواء كان الجالب قد أستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره ، متى تجاوز بفعله الخط الجمركي ، قصدا من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع النولي ، وهذا المعنى يلائس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ، ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال ، إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى ، أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من ينقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه ، بعكس ما إستنته في الحيازة أو الإحراز ، لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل ، مما ينتزه عنه الشارع ، إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب إثنان وخمسون طرية من الحشيش خبئت في جيب سريه لحقائب أعدت من قبل خصيصا لنقله . فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر في التعامل ، ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملايس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتقائه - ما دام مستفادا بدلالة الإقتضاء من تقريره وإستدلاله .

(طعن رقم ٦٢٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٧١٢)

٣٩١ - الجرائم على إختلاف أنواعها - جواز إثباتها بكافة

طرق الإثبات ومنها البيئة وقرائن الأحوال - إلا ما استثنى بنص خاص - جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الإتجار - لا يشملها إستثناء .

الأصل أن الجرائم على إختلاف أنواعها - إلا ما أستثنى منها بنص خاص - جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال . ولما كانت جريمة زراعة وإحراز نبات الحشيش بقصد الإتجار التى دين بها الطاعن لا يشملها إستثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات . (طعن رقم ٤١٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨٤٤)

٣٩٢ - إثبات الحكم ضبط ثلاث قطع من مخدر الحشيش مع الطاعن - لا مصلحة له فيما يثيره من دخول أو عدم دخول مشتق الامفيتامين المضبوط معه فى عداد المواد المخدرة المحظور حيازتها أو إحرازها قانونا ما دام لم يكن لإحرازه أثر فى وصف التهمة التى أدين بها - .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أنه ضبط مع الطاعن ثلاث قطع من مخدر الحشيش فلا مصلحة فيما يثيره فى شأن دخول أو عدم دخول مشتق الامفيتامين الذى ضبط محرزا له هو الآخر فى عداد الجواهر المخدرة المحظور حيازتها قانونا ما دام أنه لم يكن لإحرازه أثر فى وصف التهمة التى دين بها ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بأن ذلك المشتق لم يرد ضمن الجواهر المخدرة التى عددها الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات .

(طعن رقم ٤٤٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٢ من ٣٣ ص ٨٨٤)

الفصل الرابع

إتصال الأطباء والصيادلة بالمواد المخدرة

ومدى إباحته وتقيده

٣٩٣ - القيد الوارد فى م ٢٦ من ق رقم ٢١ سنة ٢٨ عام ينطبق على الأطباء .

إن المادة ٢٦ من قانون المخدرات (الخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها) عامة النص فهى تنطبق على الأطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات . والقصد الجنائى فى جريمة عدم إمساك الدفاتر المشار إليها فى هذه المادة مفترض وجوده بمجرد الإخلال بحكمها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو بناءً على غير آخر نون الحادث القهرى .

(طعن رقم ٦٢ سنة ٦ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٣٥)

٣٩٤ - حيازة الطبيب للمخدر بدون ترخيص من وزارة الصحة معاقب عليها ولو قيدما فى دفتر المواد المخدرة .

إن المادة ٢٦ من قانون الإتجار بالمخدرات لا توجب على الطبيب قيد المواد المخدرة فى دفتر خاص إلا إذا كانت حيازته لهذه المواد الشرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة ، أما إذا لم يوجد لديه هذا الترخيص فتكون حيازته للمخدر غير مشروعة ومعاقبا عليها ، ولا يخلصه من العقاب عليها قيده للمخدر فى دفتر قيد المواد المخدرة .

(طعن رقم ١٣٢٨ سنة ٨ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٣٨)

٣٩٥ - عدم جواز احتفاظ الطبيب الغير مرخص له فى حيازة المواد المخدرة بما يبقى لديه بعد علاج من صرف المخدر بأسمائهم لإستعماله فى معالجة غيرهم .

للطبيب أن يتصل بالمخدر الذى وصفه لمريض لضرورة العلاج . وهذه الأجازة تقوم فى الواقع على أساس من القانون العام وهو سبب الإباحة المبني على حق الطبيب فى مزاولة مهنته بوصف الدواء ومباشرة إعطائه للمريض . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وإنعدام أساسه . فهو وحده لا

يخول للطبيب ، بنون ترخيص من وزارة الصحة ، أن يحتفظ بالمخدر فى عيادته لأى سبب من الأسباب . وإن فاطبيب ، غير المرخص له من وزارة الصحة فى حيازة المخدر ، ليس له أن يحتفظ بما يبقى لديه بعدم علاج من صرف المخدر باسمائهم لإستعماله فى معالجة غيرهم ، ولا أن يحتفظ بالمخدر نياية عن المريض الذى صرف باسمه . فهو إذا ضبط لديه مخدر كانت حيازته له غير شرعية معاقبا عليها . (طعن رقم ١٣٢٨ سنة ٨ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٢٨)

٢٩٦ - إفتراض القصد الجنائى بمجرد إخلال الطبيب بما يوجبه القانون من إمساك دفتر خاص للوارد والمنصرف من المواد المخدرة .
إن القصد الجنائى فى جريمة عدم إمساك الدفاتر الخاصة المشار إليها فى المادة ٢٥ يكفى فيه - كما هى الحال فى سائر الجرائم - العلم والإرادة . فمتى تعدد الجانى إرتكاب الفعل المكون للجريمة حق عليه العقاب حتى ولو كان لم يرم وراء فعلته إلى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون فى شأن المخدرات . فمتى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه لم يقم بواجب القيد فى الدفتر فلا مفر من عقابه ، ما دام أنه لم تحل بينه وبينه القيام به قوة قاهرة .
(طعن رقم ١٨٤٧ سنة ١٤ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٤)

٢٩٧ - خضوع الطبيب الذى يسمى إستعمال حقه فى وصف المخدرات لأحكام القانون العام بغض النظر عن مسئوليته الإدارية .
للطبيب أن يصف المخدر للمريض إذا كان ذلك لازما لعلاج . وهذه الأجازة مرجعها سبب الإباحة المبني على حق الطبيب فى مزاولة مهنته بوصف الدواء ، مهما كان نوعه ، ومباشرة إعطائه للمرضى . لكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بيزوال علته وإنعدام أساسه ، فالطبيب الذى يسمى إستعمال حقه فى وصف المخدر فلا يرمى من وراء ذلك إلى علاج طبى صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطى المخدرات للمدمنين عليها . يجرى عليه حكم القانون العام أسوة بسائر الناس .
(طعن رقم ١٠٢٢ سنة ١٥ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٤٥)

الفصل الخامس - إجراءات التفتيش في جرائم المخدرات

٣٩٨ - وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا في إدانة المتهم .
إن وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم لأن القاضى الجنائى حر فى تكوين إعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التى تعرض عليه فإذا أدان القاضى متهما لثبوت إتجاره بالمواد المخدرة من رسائل أرسلت منه وإليه تنفيذ ذلك فهذا وحده يكفى قانونا لتكوين إعتقاد المحكمة .
(طعن رقم ٣٨ سنة ٤ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٣٤)

٣٩٩ - إمساك المتهم (الشيشة) فى يده ولإنبعاث رائحة الحشيش منها - تحليل العينة المضبوطة وثبوت أن بها حشيشا - إعتبار الجريمة فى حالة تلبس .
يكفى لإعتبار الجريمة متلبسا بها أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذااتها عن وقوع الجريمة ، وعلى ذلك فإن إمساك المتهم بالشيشة فى يده ولإنبعاث رائحة الحشيش منها يعتبر مظهرا من تلك المظاهر ، فإذا ثبت من فحص هذه العينة أن بها حشيشا فإن جريمة إحراز المخدر يكون متلبسا بها .
(طعن رقم ٦٦٨ سنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٨١٩)

٤٠٠ - ضبط المخدر مع المتهم - إعتبار جريمة إحرازه فى حالة تلبس تبين للمأمور الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها القبض على كل من ساهم فيها .
التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ومن ثم فإن ضبط المخدر مع المتهم يجعل جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها .

(طعن رقم ٨٥٧ سنة ٦ ق جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١١٠٠)

٤.١ - تقديم المتهم المخدر إلى الكونستابل بمحض إختياره بعد
تظاهر الأخير بالشراء - ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب
الجريمة أو خلقها .

تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتهما في شراء قطعة الحشيش ليس
فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها ما دام المتهم قدم المخدر
إليهما بمحض إرادته وإختياره .

(طعن رقم ١٣٢٢ سنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١)

٤.٢ - مشاهدة الضابط جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما
إشتتم رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة - من حقه تفتيش
السيارة والقبض على كل متهم يرى أن له إتصالا بها .

متى كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما إشتتم
رائحة الحشيش تتصاعد من السيارة ، فإن من حقه أن يفتش السيارة ويقبض
على كل متهم يرى أن له إتصالا بها .

(طعن رقم ٤٧٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٧٣٧)

٤.٣ - ورود صور التلبس في القانون على سبيل الحصر - عدم
جواز القياس عليها - مثال لواقعة لا تتوافر فيها حالة التلبس .

إن صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ولا يجوز القياس
عليها ومن ثم فإذا أحرمت المحكمة عن عدم ثبوتها في قول المخبر أنه أشتتم رائحة
المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله في أنه لما رأى المتهم يحاول إلقاء
المنديل قبض عليه وأخذ منه المنديل وإشتتمه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في
القانون إذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة إلقاء المتهم المنديل
لا يؤدي إلى إعتبار الجريمة المسندة إليه متلبسا بها لأن ما حواه المنديل لم يكن
بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته .

(طعن رقم ٢٠١٦ سنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢١٣)

٤.٤ - إلقاء المخدر إختياريا أو إضطرابيا - أثره .

لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن إلقاء المخدر كان إختياريا أو إضطرابيا طالما أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفتيش تمت وفقا للإذن الصادر بالتفتيش وإستنادا إليه ، فإنه أيا كان الأمر فى شأن الإلقاء فإنه لا يقدر فى سلامة التفتيش الذى تم تنفيذا لأمر النيابة به .

(طعن رقم ٧٢١ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٤٣)

٤.٥ - وجود المخدر عاريا بجيب المتهم لا يلزم عنه بالضرورة

تخلف آثار منه بالجيب .

لما كان الحكم قد نقل عن تقرير التحليل أن ما ضبط مع الطاعة هو مادة الحشيش فإن ما أورده من ذلك يكفى لتبرير قضائه بإدانة الطاعة ، ولا يعيبه إغفاله الإشارة إلى ما ورد بالتقرير من خلوجيب الطاعة من آثار الحشيش ، ولا على الحكم أيضا إن هو لم يرد على ما إثارتها الطاعة فى هذا الشأن بأنه فضلا عما أورده الحكم من أن المخدر المضبوط مع الطاعة وجد مغلقا فإنه بفرض وجوده مجردا عن ذلك فإنه لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .

(طعن رقم ١٩٩٣ سنة ٣٥ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٢٥٨)

٤.٦ - تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها - مسألة

فنية لا يصلح فيها غير التحليل - خطأ مأمور الضبط القضائى فى التعرف على نوع المادة المخدرة - عدم كفايته بذاته للقول بأن المادة المضبوطة على ذمة القضية ليست هى التى أرسلت للتحليل .

إن تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها غير التحليل . ومن ثم فإن خطأ مأمور الضبط القضائى فى التعرف على نوع المادة المخدرة التى تحويها بعض اللقافات المضبوطة لا يكفى فى ذاته للقول بأن اللقافات التى ضبطت على ذمة القضية ليست هى التى أرسلت للتحليل .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٣٣٩)

٤.٧ - لمديرى مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والثاني صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها - لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون . ومن ثم فإن صح قول الطاعنين ببدء وقوع جريمة نقل الجواهر المخدرة بدائرة محافظة القاهرة فإن ذلك لا يخرج الواقعة عن إختصاص رئيس مكتب مكافحة المخدرات بسوهاج الذى أسهم فى التحريات التى بنى عليها صدور الإذن بمعاونة رئيس وحدة التحريات بالمكتب المذكور .

(طعن رقم ١٩١٩ سنة ٣٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١٢٧)

٤.٨ - أسياغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية لمن نصت عليهم المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها - عدم جنوى المنازعة فى إختصاص من نصت عليهم المادة المذكورة مكانيا بضبط جريمة إحراز مخدر .

إذا جعلت المادة ٤٩ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها لمديرى إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانيين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون المذكور ، فإنه يكون من غير المجد ما يثيره المتهم فى شأن عدم إختصاص الضابط مكانيا بضبط الواقعة

بدعى واقوعها فى دائرة إختصاص محافظة أخرى غير تلك التى يعمل فيها .
(طعن رقم ٢٢٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٢٧٢)

٤٠٩ - إلقاء المتهم للفاقة من حوزته وانتشار محتوياتها وظهور
أن ما بها مادة مخدرة - تحقق حالة التلبس .

إذا كان الحكم قد أثبت أن رئيس قسم المخدرات بشبرا الخيمة كان يتربص
فى الطريق مقدم شخص دلت التحريات على أنه يتجر فى المواد المخدرة
وتصادف أن أقبل المتهم راكباً دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بدت
عليه علامات الإضطراب وسقط من على الدرجة ثم أخرج من الجيب الأيمن
الخارجى لجلبابه لفاقة والقى بها بعيدا فانتشرت محتوياتها وبان أن ما بها
مادة مخدرة فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفى حالة التلبس بجريمة إحراز
مخدور .
(طعن رقم ٢٢٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٢٧٢)

٤١٠ - وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة
إحراز مخدر - يوفى حالة التلبس بإحرازها .

أن ما ينمى الطاعن على الحكم من مخالفته التثبت فى الأوراق فى شأن ما
أثبتته من إلقاء للفاقة وما نتج عن ذلك من إنتشار محتوياتها وظهور المادة
المخدرة ، مربوط بأنه يفرض صحة ما يذهب إليه الطاعن من أن اللفاقة قد
إنفجرت وبانت منها فقط أكياس الشيش فإن ذلك يوفى حالة التلبس لوجود
مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة إحراز مخدر .
(طعن رقم ٢٢٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٢٧٢)

٤١١ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه
بأنه قد يتعرض لعريته - عدم جواز إتخاذة ذريعة لإزالة الأثر
القانونى المترتب عن تخليه الصحيح عما معه من مخدر .
مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجلى الشرطة وتوهمه بأن أحدهما قد يقدم

على القبض عليه أو التعرض لحزته ، لا يصح إتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخبر ، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطان القبض والتفتيش قد أصاب صحيح القانون .

(طعن رقم ١٦٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٧٢٢)

٤١٢ - إستدلال الحكم على جدية التحريات بالعثور على المخدر بعد التفتيش - تزيد لا يؤثر فيه .

ما قاله الحكم إستدلالا على جدية التحريات من العثور على المخدر بعد التفتيش - تزيد لا يؤثر فيما أثبت الحكم من أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره .

(طعن رقم ١٢٣٦ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٤٧٩)

٤١٣ - إستعمال إذن التفتيش عبارة (بحثا عن المخدر) بمعنى ضبطه - لا عيب فيه - شروط صحة الإذن .

لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها إذن التفتيش ، وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه - ومن ثم لا يؤثر في سلامة الإذن أن يستعمل كلمة " بحثا عن المخدر " بمعنى ضبطه .

(طعن رقم ١٨٥٦ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٣٧)

٤١٤ - مثال على تلبس بإحراز مخدر - إهدار الدليل المستمد من تفتيش أثر حالة تلبس - خطأ في القانون .

إذا كان الضابط قد أدرك وقوع الجريمة من رؤيته المطعون ضده يمسك بيديه الجوزة ثم يقطع قطعة من مادة كان ممسكا بها ويضغط عليها بأصابع يده ثم يضعها على الدخان بالجوزة ، فإن القرار المطعون فيه إذ ما أهدر الدليل

المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لعدم قيام حالة التلبس على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يعنيه ويوجب نقضه .
(طعن رقم ١٨٤١ سنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٥٥)

٤١٥ - تبين المخدر - ليس شروطا في التلبس بإحرازه - كفاية وجود مظاهر تدل على إحرازه .
لا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس ، يستوى في ذلك أن تكون تلك الحاسة الشم أو حاسة النظر .

(طعن رقم ١٨٤١ سنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٢٥٥)

٤١٦ - تخلى المتهم إختيارا عن حيازة المخدر اثر إستيقاف صحيح يوفر حالة التلبس في حقه .
قيام رجل الشرطة بفض اللقافة التي تخلى عنها الطاعن طواعية وإختيارا بعد إستيقافه إستيقافا قانونيا ، ووجود المخدر بها يوفر حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر التي تبين لرجلى الضبطية القضائية القبض والتفتيش .
(طعن رقم ٥٢٧ سنة ٤١ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٦٣١)

٤١٧ - إطراح الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش تأسيسا على أن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر - سائغ - تتوافر به حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تدل على بذاتها عن وقوع جريمة .
إذا كان الحكم قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش وأطرحه تأسيسا على أن الواقعة واقعة إلقاء وإن الطاعن تخلى عما كان في يده من مخدر فإن ما إنتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغ وتتوافر به حالة التلبس بجريمة

إحراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة .
(طعن رقم ١١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٣٦٩)

٤١٨ - النعى على الحكم بعدم إرسال الصديري للتحليل - لا
يجدى - ما دام الحكم لم يعمل على وجود آثار للمخدر بجيب
الصديري - وجود المخدر مجردا لا يلزم تخلف آثار منه بالجيب .
إذا كان الحكم لم يعمل في قضائه على وجود آثار للمخدر في جيب صديري
الطاعن فإنه لا يجديه النعى بعدم إرسال الصديري للتحليل إذ أنه فضلا عما
أورده الحكم من أن المخدر المضبوط وجد مغلقا فإنه يفرض وجوده مجردا فإنه
لا يلزم بالضرورة تخلف آثار منه بالجيب .
(طعن رقم ١٣٩٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١٠٢)

٤١٩ - جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة - وقوعها
بدائرة محافظة وإستمرارها إلى المحافظة الأخرى التى أصدرت
نيابتها الإذن لا يخرج الواقعة من إختصاصها .
لما كانت جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة فإن وقوع الجريمة وإن
كان قد بدأ بدائرة محافظة كفر الشيخ إلا أن ذلك لا يخرج الواقعة من
إختصاص نيابة دمنهور التى أصدرت إذن التفتيش ما دام تنفيذ هذا الإذن كان
مغلقا على إستمرار تلك الجريمة إلى دائرة إختصاصها ، ولما كان الحكم
المطعون فيه قد إعتنق هذا النظر ، فإنه يكون بمنأى عن الخطأ فى تطبيق
القانون .
(طعن رقم ٢٣ سنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٣١٠)

٤٢٠ - قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب مخدر لا يتوقف على
صدور إذن مدير الجمارك ولو إقترنت بجريمة من جرائم التهريب
الجمركى - تأصيل ذلك .

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة

العامّة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وإن إختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع وإذ أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن بوصف أنه جلب مخدراً دون الحصول على ترخيص كتابي بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذي خلا من أى قيد على حرية النيابة في رفع الدعوى الجنائية على جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف عن صدور إذن من مدير الجمارك ولو إقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى . (طعن رقم ٢٢٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥٥٩)

٤٢١ - إطمئنان المحكمة إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر داخل جسم الطاعن وإلى شهادة الطبيب الذى إستخرج المخدر من جسمه - كفايته رداً على الدفاع بأن إخفاء القدر المضبوط من المخدر داخل جسم الطاعن لا يستساغ عقلاً .

متى كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن من أنه لا يستساغ عقلاً أن يخفى فى شرجه كمية المخدر المضبوطة ، بأنه يطمئن إلى سلامة إجراءات ضبط المخدر . الذى تم بواسطة طبيب المستشفى الذى شهد فى التحقيقات باستخراجه الخابورين المحتويين على مخدر الأفيون من شرج الطاعن ، لا يتنافى مع الإقتضاء العقلى وطبيعة الأمور ، فإن دفاع الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٢٠ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٩٥)

٤٢٢ - ضبط مكافحة المخدرات - من مأمورى الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام قانون المخدرات .

من المقرر أن يضبط مكافحة المخدرات من رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .
(طعن رقم ١٢٠ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٩٥)

٤٢٣ - إذن المحامي العام بتمتع المتهم حتى تمام ضبط المخدر المطلوب بمعرفتهم - مؤداه التصريح بمرور ذلك المخدر - تحت الإشراف والمراقبة لضبط من قاموا بجلبه - ليس في ذلك تصريحاً باستيراد المخدر أو تداوله .

لا محل لما ينهه الطاعن من أن إذن المحامي العام الأول كان يبيع جلب المضبوط مما لا يجوز معه معاقبته عن ذلك ، إذ أن ذلك الإذن إنما كان منصرفاً إلى التصريح بمرور ذلك المخدر تحت الإشراف والمراقبة لضبط من قاموا بجلبه خلافاً للوضع القانوني ولم يكن تصريحاً باستيراد وتداول الجوهر المخدر .
(طعن رقم ٩١٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٦٥٤)

٤٢٤ - قيام رجال مكافحة المخدرات بالتحري عن الجريمة وتتبع المتهمين فيها حتى تمام ضبطهم - القول بأن في ذلك خلق الجريمة أو تحريض عليها - لا محل له .

لا وجه لما ينهه الطاعن من أن الجريمة تعتبر تحريضية بالنسبة له طالما أن كل ما قام به رجال مكتب مكافحة المخدرات في شأنها أنهم أجروا تحرياتهم وتابعوا المتهمين حتى تمكنوا من ضبط الحقيقيين اللذين تحويلان المخدر عند تسليمهما للطاعن وإيس في ذلك خلق الجريمة أو تحريض عليها .
(طعن رقم ٩١٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٦٥٤)

٤٢٥ - بطلان إذن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المادة المخدرة - مؤدى ذلك .

متى كان الحكم قد أفصح عن عدم إطمئنانه إلى جدية التحريات للأسباب

التي أوردتها والتي رتب عليها بطلان إذن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المادة المخدرة وفئات تلك المادة التي عثر عليها بجيب السروال والمطواة باعتبار أن تفتيشا واحدا قد شملها جميعا وانتهى إلى أن الدعوى خلت من أى دليل آخر سوى ما نشأ عن التفتيش الباطل ، فإن هذا الذى أوردته الحكم وأقام عليه قضاءه بتبرئة المطعون ضده يدل على أنه أحاط بالدعوى وفطن إلى ما حملته أوراقها من أدلة وتنحصر به دعوى القصور فى التسبب .

(لمن رقم ١١٨ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٢٥٢)

٤٢٦ - ما يكفى لقيام حالة التلبس بإحراز مخدر .

لما كان الحكم قد إستظهر فى بيان واقعة الدعوى وفى رده على دفع الطاعة ببطلان إجراءات القبض والتفتيش ، وتتوافر حالة التلبس بجريمة إحراز المخدر فى حقها بما أفصح عنه من مشاهدة الضابطين لها فى صالة مسكن زوجها الذى صدر الإذن بتفتيشه للبحث فيه عن مخدرات ورؤية الضابطين لها وقتئذ وهى تخرج علبة من جيبها وتحاول التخلص منها بإلقائها على الأرض . فإنه لا يؤثر فى توافر هذه الحالة ما تثيره الطاعة من أن الضابطين لم يشاهدا ما بداخل العلبة ومحتوياتها قبل القبض عليها وتفتيشها ، ولما هو مقرر من أنه يكفى للقول بقيام حالة التلبس بإحراز المخدر أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ولا يشترط أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التى شاهدها . ومن جهة أخرى فإنه لما كان الحكم قد أثبت أن الضابطين المائون لهما بالتفتيش قد وجدا الطاعة بمسكن زوجها المائون بتفتيشه وما أن شاهدتها حتى أخرجت العلبة من جيبها ، وحاولت التخلص منها بإلقائها على الأرض فقام الضابط بضبط يدها اليمنى وبها العلبة المحتوية على المخدر فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن الطاعة إنما تخفى معها شيئا يفيد فى كشف الحقيقة مما يجيز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشها عملا بالمادة ٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية كما أن مؤدى ما تقدم يدل بذاته من ناحية أخرى ويقض النظر عما إذا كان إذن التفتيش يشمل الطاعة أم لا - على

قيام دلائل كافية على إتهامها بجريمة إحراز مخدر مما يسوغ لرجل الضبط القضائي القبض عليها وتفتيش العلبة المضبوطة في يدها طبقا لأحكام المادتين ٣٤(١) و ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن ضبط العلبة المحتوية على المخدر في يد الطاعة يكون بمنأى عن البطلان .
(طعن رقم ١٠٦٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٥٩٦)

٤٢٧ - الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الانثى -
بمعرفة طبيب - لا يعيب الإجراءات - أساس ذلك ؟
إن الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطاعة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، وذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما كان بوصفه خبيراً وما أجراه لا يعدو أن يكون تعرضاً للطاعة بالقدر الذي تستلزمه عملية التداخل الطبي اللازمة لإخراج المخدر من موضع إخفائه في جسم الطاعة .
(طعن رقم ١٤٧١ سنة ٤٥ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٩)

٤٢٨ - مواد مخدرة - الحالات التي يجوز فيها تفتيش من يتواجد مع المائلون بتفتيشه .

حتى يقتصر الإذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المائلون له بإجرائه أن يفتش الملعون ضده إلا إذا توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أو وجدت دلائل كافية على إتهامه في جنابة إحراز المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقاً للمادتين ٣٤ / ١ و ٤٦ / ١ من القانون المذكور ، أو قامت قرائن قوية على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة طبقاً للمادة ٤٩ من ذات القانون .
(طعن رقم ١٢٨٧ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٤١٦)

٤٢٩ - ضبط مخدر مع مائلون بتفتيشه - تلبس - جواز تفتيش منزله بدون إذن .

إن ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد إستئذان النيابة يجعل جريمة إحراز المخدر متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذى شاهده وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه بون حاجة لصنوبر إذن من النيابة العامة بذلك .

(طعن رقم ٢٠٩ سنة ٤٧ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٦٩١)

٤٣٠ - مخدر - ضبطه - عدم تحرير جيب المضبوط به المخدر

- جوازه .

عدم تحرير جيب سترة المطعون ضده الذى ضبط به مخدر الحشيش لا يؤدى فى الإستدلال السليم إلى إطراح أقوال الشاهد ، ذلك أن وجود مخدر غير مغلف داخل جيب سترة المطعون ضده لا يزال عنه بالضرورة تخلف آثار منه بهذا الجيب . (طعن رقم ٥٦٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٥٣)

٤٣١ - شهادة - إطراح محكمة الموضوع لها - إفصاح المحكمة

عن حلة ذلك - رقابة محكمة النقض .

من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذى تطمئن إليه بون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها لها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول عن أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها ، وإذا كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه أقوال شاهدى الإثبات فى الدعوى غير سائق وليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه ذلك بأن الخلاف بين شاهدى الإثبات فى تحديد ساعة ضبط المتهم فى حدود ربع الساعة ليس من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه من إطراح أقوال شاهدى الإثبات جملة إذ أن وقت الضبط - فى الدعوى المطروحة - لا أثر له على جوهر واقعة إحراز المخدر خاصة وإن الدفاع عن المطعون ضده لم يدفع بأن الضبط تم فى وقت سابق على الإذن به .

(طعن رقم ٥٦٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٨٥٣)

الفصل السادس - تسبيب الأحكام

٤٣٢ - الخطأ المادى البحث فى أسباب الحكم لا يعيبه .

السهر الواضح لا يغير من الحقائق الثابتة المعلومة لخصوم الدعوى فإذا كانت المادة المخدرة التى عوقب المتهم من أجل إحرازها هى " أففيون " كما تدل عليه بيانات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه وكان قد ورد فى ديباجة هذا الحكم خطأ أنها " حشيش " ثم بعد أن بين الحكم أن هذه المادة هى " أففيون " اعتماداً على ما أثبتته التحليل وكرر هذا البيان فى جملة مواضع بما لا شك معه فى أنها أففيون جاء فى خلاصته فنذكر أن تهمة إحراز " الحشيش " قد ثبتت على المتهم فلا يصح للمتهم أن يترك كل ما ذكر فى الحكم وكل ما دارت عليه المرافعة ويتمسك بأن ما ذكرته المحكمة الأولى سهواً وما ذكر سهواً فى ديباجة الحكم الإستئنافى من لفظ " حشيش " بدل لفظ " أففيون " هو أمر مفسد للحكم .

(طعن رقم ١١١٤ سنة ٣ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٣٣)

٤٣٣ - عدم الرد على دفاع المتهم الذى لو صح لترتب عليه

تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية بضرورة إحضار ملابس من السجن الذى حفظت به عند دخوله فيه على أثر التحقيق ليثبت أنه لم يكن يلبس صديرياً فى الوقت الذى قال الضابط أنه ضبط فيه المخدر معه بجيب الصديرى ، ومع ذلك فإن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه فى حكمها بإدانتته ، فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٢٨٨ سنة ١٩ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٤٩)

٤٣٤ - التناقض المعيب .

إذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى عرض لنفاع الطاعنين فقال " وقد أقر ذلك المتهم (الطاعن الثانى) أثر ضبط المخدرات بمنزله أنها له وادعى أنه

يحرزها بقصد التعاطى ، وقام الدليل على أن المتهمين معا إحرزا هذه الجواهر المخدرة (الحشيش والأفيون) بغير مسوغ شرعى بقصد التعاطى " . ثم قال الحكم بعد ذلك فى موضوع آخر منه . " وقد أسفرت التحقيقات عن صدق التحريات التى قام بها معاون المكتب من أن المتهمين يحرزان المخدرات بقصد الإبتجار " . وخلص من ذلك إلى عقاب الطاعنين بالعقوبة المغلظة المقررة للإحرارز بقصد الإبتجار ، فإن ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا يتسنى لمحكمه النقض أن تتعرف حقيقة الواقعة هل كان إحرارز الطاعنين بقصد التعاطى أو بقصد الإبتجار ، وهذا التناقض يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٩١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٥٤)

٤٢٥ - التناقض المعيب .

إذا كانت المحكمة قد أوردت فى صدر الحكم عند تحميلها للواقعة ما يفيد أن إحرارز المتهم المواد المخدرة كان للإبتجار ، إلا أنها دانت بجرمة أخف وهى جريمة الإحرارز بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى دون أن تبين الأسباب التى إنتهت منها إلى هذا الرأى وترفع التناقض بين المقدمة والنتيجة ، فإن الحكم يكون قد إنطوى على تناقض بين الأسباب والمنطوق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٠٦٨ سنة ٢٤ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٥٤)

٤٣٦ - العقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم

بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مجال تطبيقها بعد إنتهاء المحكمة إلى أن الإحرارز كان بقصد التعاطى - عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى - الإكتفاء فى ذلك بنفى قصد الإبتجار - خطأ فى تطبيق القانون وقصور .

أوجب القانون توقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحرارز أو جيازة المخدر ما لم

يثبت إنه إنما أحرز المخدر للتعاطى أو للإستعمال الشخصى أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها . وإن كان الحكم لم يؤسس ما إنتهى إليه من أن الإحراز كان بقصد التعاطى على أن ذلك ثابت له من عناصر الدعوى بل إقتصر على نفي قصد الإتجار مع أن هذا القصد ليس ركنا من أركان الجريمة التى تتحقق بمجرد الإحراز ، فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون وبالقصور فى الإستدلال بما يستوجب نقضه .
(طعن رقم ٢٠٠٨ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٧٧)

٤٢٧ - إثبات المحكمة أن الإحراز كان بقصد الإتجار -
إستدلها على ذلك بأقوال الشهود وسوابق المتهم دون بيان ماهية السوابق وكيفية الإستدلال منها على ذلك - قصور .
متى تعرضت المحكمة فى حكمها للقصد من الإحراز وقالت إنه بقصد الإتجار إستناداً إلى أقوال شهود الحادث وسوابق المتهم وهجم قطعة الأفيون المضبوطة دون أن تبين ماهية السوابق التى أشارت إليها ، وكيف إستدلّت منها على قصد المتهم خصوصاً مع ما سبق أن أثبتت من أن تلك القطعة تزن ١٩ جراماً ، فإن هذا الإستدلال على الصورة المبهمة التى ورد بها الحكم يعتبر قصوراً معيباً فى التسبيب .
(طعن رقم ٦٨٨ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٨٩٧)

٤٢٨ - قضاء الحكم بقبول الدفع ببطان التفتيش وبراءة المتهم -
إغفاله التعرض لإعتراف المتهم بجلسة المحاكمة بحيازته للعبة التى وجد بها المخدر - قصور .

متى كان الحكم حين قضى بقبول الدفع وبطان التفتيش وكل ما ترتب عليه من إجراءات وبراءة المتهم قد أغفل ما أعترف به المتهم بجلسة المحاكمة من حيازته للعبة التى وجد بها المخدر ولم يتعرض بشيء لهذا الدليل المستقل عن الإجراءات التى قضى ببطانها فإنه يكون قاصراً ولا يغير من الأمر ما ذهب

إليه الدفاع من القول بعدم علم المتهم بمحتويات هذه العلبة فإن ذلك مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقول كلمتها فيه .

(طعن رقم ١١٩٢ سنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٨ ص ١٣٤٧)

٤٣٩ - البيانات الواجبة في تسبيب الأحكام - بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - أمثلة لكفاية استظهار هذا البيان .

لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن علم المتهم بأن ما تحرزه مخدر بل يكفي أن يكون فيما أورده الحكم من وقائع ما يدل على ذلك .

(طعن رقم ٩٣٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٧٨٢)

٤٤٠ - جريمة إحراز جواهر مخدر - أركانها - الركن المادى والركن المعنوى : ماهية كل منهما - وجوب تدليل الحكم القاضى بالإدانة على توافر الركنين تدليلاً كافياً سائماً - مخالفة ذلك - تصور .

من المقرر قانوناً أنه يتعين لقيام الركن المادى لجريمة إحراز الجواهر المخدر أن يثبت إتصال المتهم به إتصلاً مادياً أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن في حيازته المادية ، كما يتعين لقيام الركن المعنوى في هذه الجريمة أن يثبت علم المتهم بأن ما يحزره إنما هو جواهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً .

فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر الركن المادى في حق المتهم إلا بقوله أن الجواهر كانت تحت مقعده ، وهو تدليل قاصر غير مانع من أن تكون هذه الجواهر في حيازة الراكب الذى يجلس بجواره - كما أنه لم يدل على توافر الركن المعنوى في حق المتهم إلا بقوله أن الجواهر المخدرة كانت تحت بصره ، وهو تدليل لا يفضل السابق ولا يكفي إذا لوحظ أنه كانت بالسيارة راكب آخر - فإن الحكم إذ دان المتهم بناء على ذلك يكون قد جاء مشوباً

بالقصور ويتمين نقضه .

(طعن رقم ٥٥٤ سنة ٣١ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ١٦٢)

٤٤١ - معاقبة المتهم عن جريمة إحراز مخدر بقصد الإتجار
عملا بنص المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - إغفال
الحكم إستظهار قصد الإتجار - قصور .

لما كانت المحكمة قد عاقبت الطاعن بمقتضى المادة ١/ ٣٤ من القانون رقم
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت جريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار المنصوص عليها
فى هذه المادة تستلزم إستظهار توافر قصد خاص هو قصد الإتجار ، الأمر
الذى فات الحكم المطعون فيه ، فإنه يكون مشويا بالقصور .

(طعن رقم ٢٠٦٤ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٨٦٩)

٤٤٢ - قانون - مكافحة المخدرات - جريمة - إحراز مخدرات
- قصد خاص - قصد الإتجار - حكم - تسببيه - تسبيب معيب -
حقوية .

جعل القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
إستعمالها والإتجار فيها - جريمة إحراز المخدرات من الجرائم ذات القصد
الخاصة حين إختط - عند الكلام على العقوبات - خطة تهدف إلى التدرج
فيها ، ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور
المختلفة لجريمة إحراز المخدرات ، وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها . ولما
كان لازم ذلك وجوب إستظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة لدى المتهم ،
حيث لا يكفى مجرد القول بتوافر العيازة المادية وعلم الجانى بأن ما يحزره
مخدرا ، وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد
الإتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وطبقت المادة ١/ ٣٤ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو " قصد
الإتجار " لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشويا بالقصور ويتمين نقضه .

(طعن رقم ١٠٧١ سنة ٣٢ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٦٣ س ١٤ من ٨٠٩)

٤٤٣ - مواد مخدرة - إيداع الجاني المصحة - مدة الإيداع - الإختصاص بتحديدھا .

أجاز القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للمحكمة أن تأمر بإيداع الجاني المصحة وأناط باللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصححات - والمشكلة وفقا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من القانون المذكور - تحديد مدة بقاء المودع بالمصحة بشرط ألا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز السنة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نص في منطوق الحكم على إيداع المطعون ضده المصحة لمدة سنة فإنه يتمين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بتطبيق القانون على وجهه الصحيح والقضاء بإيداع المتهم المصحة حتى تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصححات الأفراج عنهم .

(طعن رقم ١٧٢١ سنة ٣٤ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٠٢)

٤٤٤ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل ، وكذلك إحتمال إختلاط مضبوطات القضية مع مضبوطات قضايا أخرى - إقتضائه من قضاء الإحالة إجراء تحقيق في شأنه لإستجلاء حقيقة الأمر فيه قبل القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل .

الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل يقتضى من قضاء الإحالة أن يجرى في شأنه تحقيقا يستجلي حقيقة الأمر فيه قبل أن ينتهى إلى القول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل . وكذلك الأمر فيما ساقه القرار - من غير سند من الأوراق - من إحتمال إختلاط المضبوطات في القضايا الثلاث التي ضبطت يوم الحادث ، إذ ما كان له أن يستبق فيه الرأى قبل أن يستوثق من صحته عن طريق تحقيقه . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الإستدلال والقصور في التسييب بما يوجب نقضه وإحالة .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٣٩)

٤٤٥ - قعود الحكم عن إستظهار حالة الإدمان لدى المتهم وتقديمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسئولية - قصور .

مفاد نص الفقرة السادسة من المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - ألا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج . ولما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لإدارة مكافحة المخدرات لعلاجه من الإدمان وأحيل إلى الكشف الطبى فقرر إحالته للمصحة للعلاج وقيد بسجل المدمنين بالإدارة حتى خلا محل فى المصحة فأحيل إليها ونسب إليه إحراز المخدر وقت دخوله إليها . ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الإدمان لدى الطاعن وتقديمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسئولية فى حكم الفقرة السادسة من المادة ٣٦ المشار إليها ، مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة . (طعن رقم ١٣٧ سنة ٣٦ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٦٠٨)

٤٤٦ - توقيع الحكم على الطاعن العقوبة المفلطة رغم تخلف ظرف العود - معيب .

إذا كان البين من الإطلاع على مفردات الدعوى أن الحكم الصادر بمعاقبة المتهم كان عن جنائية إحرازه جواهر مخدرة بقصد التعاطى ولم يحدث أن إعترف المتهم المذكور - كما ذهب الحكم المطعون فيه - بسبق الحكم عليه لإحرازه جواهر مخدرة بقصد الإتجار ، فإن الحكم إذ أوقع عليه العقوبة المفلطة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٨٨ سنة ٣٧ ق جلسة ٩ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٤)

٤٤٧ - خلو الحكم من بيان ما إذا كان السائل المحتوى على

المورفين يشتمل على مادة فعالة أم غير فعالة . ونسبة المورفين إلى المادة الفعالة - قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير التحليل على نحو لا يقطع بكنه المادة المضبوطة ما دام أنه لم يشر إلى أن السائل المحتوى على المورفين يشتمل على مادة فعالة أو غير فعالة وعلى نسبته بالنسبة للمادة الفعالة ، ودان الطاعن لحيازته مخفف المورفين ، فإنه يكون قاصر البيان على نحو لا تمكن معه محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيبه بما يوجب نقضه . (طن رقم ١٧٣٦ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٧٠)

٤٤٨ - متى تحرم حيازة المورفين : إذا كان غير مختلط بغيره - أو مختلطاً بمادة غير فعالة أيا كانت نسبة تركيزه فى هذه المادة - إختلاط المورفين بمادة فعالة - وجوب زيادة نسبته فى الخلط على ٢٪ حتى يعد مخدراً - الكودايين - لا يعتبر مخدراً .

إن البين من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلّجار فيها والذى تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدرة ، أنه فى خصوص مادة المورفين ، أن المشرع قد جرم حيازة هذه المادة وكافة أملاحها وكذلك كافة مستحضرات المورفين المدرجة أو غير المدرجة فى دساتير الأدوية والتى تحتوى على أكثر من ٢٪ من المورفين وكذلك مخففات المورفين فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها ، هذا ولم يورد مادة الكودايين على أنها من المواد المعتبرة مخدرة ، وإذ كان مفاد ذلك أن مادة المورفين تعتبر مخدرة إذا كانت غير مختلطة بغيرها ، أما حيث تختلط بمادة أخرى ، فإنه يتعين التفرقة بين ما إذا كانت هذه المادة فعالة أم غير فعالة ، فإن كانت الأولى وجب أن تزيد نسبة المورفين فى الخليط على ٢٪ حتى تعتبر فى عداد المواد المخدرة ، أما إن كانت الثانية أى إختلطت بمادة غير فعالة فحيازتها أثم معاقب عليه قانوناً مهما كانت درجة تركيزها ، وإذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رد الواقعة إلى أن ما

ضبط لدى الطاعن هو سائل يحتوى على مادتي المورفين والكوداين وحصل مؤدى تقرير التحليل بما مفاده إحتواء هذا السائل على مادة المورفين ودون بيان ما إذا كانت المادة المضافة إليه فعالة أم غير فعالة ، وقعدت المحكمة عن تقصى هذا الامر عن طريق الخبير الفنى مع وجوب ذلك عليها حتى تقف على ما إذا كانت المادة المضبوطة تعتبر مخدرة من عدمه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان (طعن رقم ١٧٣٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٧٠)

٤٤٩ - القطع بعمامة المادة المضبوطة - لا يصلح فيه غير التحليل - عدم بيان الحكم للدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه - يعيبه .

إن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل فإذا خلا الحكم من الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاؤه فإنه يتعيب بما يوجب نقضه . (طعن رقم ١٧٣٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٧٠)

٤٥٠ - شراء المخدر جريمة مستقلة عن جريمة الإحراز - تمام هذه الجريمة بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري إصدار النيابة إذنها بالتفتيش بعد وقوع جريمة الشراء وقبل تسليم المخدر - قبول المحكمة الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية - خطأ فى القانون - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى أعطته النيابة للواقعة وهو إحراز المخدر .

من المقرر أن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الإحراز . وإذا كان لا يشترط قانونا لإنعقاد البيع والشراء أن يحصل التسليم ، فإن هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للمشتري ، إذ لو كان التسليم ملحوظا فى هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة إحراز ، ولما كان هناك من محل للنص على العقاب على الشراء مستقلا عن الإحراز . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم فى مدوناته عن

واقعة الدعوى أن جريمة شراء المخدر قد وقعت من المطعون ضده الأول فعلا حين أصدرت النيابة العامة إنذارها بالتفتيش وإن كان التسليم قد أرجىء إلى ما بعد ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي أعطته النيابة العامة للواقعة وهو إحراز المخدر ، بل من واجبيها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع وبرائة المطعون ضدها إستنادا إلى صدور الإذن عن جريمة مستقبلية ، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩٥٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ٤٩٠)

٤٥١ - إيراد الحكم في أسبابه أن الشهود أجمعوا على أن المتهمين قرروا لهم أن الطاعن كان سيتسلم حقايب الحشيش المضبوط - في حين أن أحد هؤلاء ثلث ما تقدم - خطأ في الإسناد - يعيب الحكم .

إذا كان يبين من مطالعة الأوراق والمفردات أن من بين الأدلة التي حصلها الحكم من أقوال رجال الجمارك وعول عليها في التدليل على صلة الطاعن بالمخدر المضبوط قوله " وشهد هؤلاء جميعا أربعتهم " بما قرره المتهمون الثلاثة الأول من أن اللبناني . . . هو مرسل هذه الحقايب ليقوم المتهمون بقوصيلها إلى القاهرة وأن الذي كان سيتسلمها منهم هو المتهم الرابع ، وكان ما أورده الحكم بشأن ما أسنده رجال الجمارك الأربعة لا يرتد إلى أصل ثابت في التحقيقات ذلك أن أحد الشهود المذكورين الذي تولى تفتيش حقايب المتهم الأول ، سئل عما قرره له هذا المتهم عند مواجهته بالمضبوطات فأجاب بأنه إستلم الحقيقة من شخص يدعى . . . لتوصيلها للقاهرة ، ثم أن هذا الشاهد سئل صراحة عما إذا كان المتهم قد ذكر له أن المتهم الرابع ، هو الذي يقوم بإرساله وسفره إلى لبنان لإحضار بضائع له فنفي ذلك " ، ومن ثم فإن الحكم ، إذ أورد في أسبابه أن شهود الجمارك الأربعة قد أجمعوا على أن المتهمين الثلاثة قرروا لهم أن الطاعن كان سيتسلم الحقايب التي ضبطت معهم ، يكون قد أخطأ في الإسناد فلم

يكن هناك إجماع على هذه الواقعة ، وإذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذي كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة أو فطنت إليه ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضماثم متساندة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، بالنسبة للطاعن الثاني والطاعن الأول الذي لم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . (طعن رقم ٦٢٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٧١٢)

٤٥٢ - إقامة الحكم قضاه بإدانة المتهم في جريمة إحراز مخدرات تأسيسا على سبق معرفة الشاهد له شخصيا - في حين أن الشاهد لم يقرر ذلك في شهادته - خطأ في الإسناد يعيب الحكم ويوجب نقضه .

متى كان يبين من الطلاع على المفردات المضمومة أن الضابط لم يشهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق بأنه يعرف الطاعن شخصيا ، وكل ما قرره في هذا الخصوص أن الطاعن من المعروفين له بالإتجار في المواد المخدرة ، وكان الحكم قد بنى قضاه بإدانة الطاعن تأسيسا على سبق معرفة الشاهد المذكور له شخصيا بما لا يستند على أصل ثابت في الأوراق ، فإنه يكون قد جاء معيبا بالخطأ في الإسناد بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٣١ سنة ٤٠ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٣٠)

٤٥٣ - إذا قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم في واقعة إحراز مخدر لاقتناؤه بشهادة شهود النفي وإطراحه لشهادة شهود الإثبات فيجب أن يدل في منطق سائق وبيان مقبول على صحة ما انتهى إليه من أن التهمة ملقاة على المطعون ضده وإذا كان الحكم معيبا بالفساد في الاستدلال مما يوجب نقضه .

متى كان الحكم المطعون فيه قد خلاص إلى براءة المطعون ضده من تهمتي إحراز المخدر والتعدي على ضابط قسم مكافحة المخدرات ، واستند ضمن ما استند إليه في قضائه إلى أن المطعون ضده لم يضبط في المكان الذي عينه

شاهدا الإثبات بل ضبط فى مقهى عينه هو وشهوده وإلى مجرد أن التعدى بالضرب لم يترك أثرا بالضابط . ورتب الحكم على ذلك عدم صحة التهمتين المذكورتين . وإذا كانت هاتان الدعامتان على فرض ثبوتها اليقيني ليس من شأنهما أن تؤديا إلى ما رتبته الحكم عليهما من إطراح أقوال شاهدى الإثبات جملة من عداد الأدلة والجزم بتلفيق التهمتين على المطعون ضده فى صورة الدعوى بحسبان أن مكان الضبط أيا كان شأنه لا أثر له على جوهر واقعة إحراز المخدر خصوصا أن الضابط مأثون له من النيابة العامة بالقبض على المتهم وتفتيشه فليس من وافع للضابط أن يغير مكان الضبط كما أن أحدا من شهود النفى لم يجزم بأن المخدر لم يضبط مع المتهم عند القبض عليه وتفتيشه بل إنصبت شهادتهم واقتصرت على تعيين مكان الضبط ليس إلا ، كما أنه ليس يلزم فى العقل والمنطق حتى تثبت واقعة التعدى فى حق المتهم أن يترك هذا التعدى على الضابط المجنى عليه أثرا . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدال فى منطق سائح وبيان مقبول على صحة ما إنتهى إليه وأقام عليه قضاءه من أن التهمتين المذكورتين ملفقتان على المطعون ضده ، فإنه يكون معيبا بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والإحالة .

(ملعن رقم ١٨٧٨ سنة ٤٠ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٧٨ ص ٢٢ من ٢١٣)

٤٥٤ - إقامة الحكم قضاءه إستنادا إلى ما لا أصل له فى الأوراق - يعيبه - إعتياد الشخص السفر من مكان إلى آخر - لا يتم عن إمتحانه حرفة أمين نقل - وبالتالي لا يبرر نفى علمه بما تحويه أمثته من مخدر .

إذا كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة ، أن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده يعمل امينا للنقل بين بيروت والاسكندرية ، وهو الأمر الذى إستندت إليه المحكمة فى نفى علمه بما تحويه الأمتعة - التى يحملها - من مخدر ، لا أصل له ولا دلائل عليه فى الأوراق ، بل أن الثابت من أقوال نفس المطعون ضده المذكور ، فى محضر تحقيق النيابة ، أنه يعمل

" عامل جزارة " وما قرره خلال التحقيق من أنه إعتاد السفر بين بيروت واسكندرية لا يدل بذاته على إمتهانه حرفة أمين النقل ، الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٩١٠ سنة ٤١ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٥٨٠)

٤٥٥ - تأسيس المحكمة قضاها فى توافر قصد الإتيار فى إحراز المادة المخدرة على ورقة أمرت بضمها بعد إقفال باب المرافعة - خطأ - مثال .

متى كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المذكرة فى قضية الجناية رقم ٤٢٩ سنة ١٩٦٦ بندر الفيوم لم تكن من بين أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة وإنها ضمت إلى أوراقها بعد إقفال باب المرافعة ويعد أن خلت المحكمة للمداولة ، وكان ما تضمنته هذه المذكرة من بين ما أسست المحكمة عليه قضاها بتوافر قصد الإتيار فى إحراز الطاعن للمادة المخدرة المضبوطة فإن ضم المذكرة المشار إليها للأوراق تم فى غير مواجهة الطاعن ومحاميه وتكون المحكمة قد بنت حكمها على أحد العناصر التى لم تكن مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه . (طعن رقم ١٠٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٨٥)

٤٥٦ - حق محكمة الموضوع فى إستخلاص قصد الإتيار من أدلة الدعوى وعناصرها - شرطه .

إن محكمة الموضوع وإن كان من حقها أن تستخلص قصد الإتيار من أدلة الدعوى وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الإستخلاص سائفا تؤولى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها وأن تكون قد ألت بها إلماما تاما . ولما كان الثابت على لسان الضابط فى التحقيقات - وهو ما أثبتته فى محضر ضبط الواقعة - أن مرشدا سريا أبلغه بأن الطاعن ضده الإول

سببهم كمية من المواد المخدرة وأنهما إتفقا على اللقاء فأعد كميناً لضبط الواقعة ، وفى الوقت المحدد شاهد سيارة أجرة تقف فى الطريق ويهبط منها المطعون ضده الأول حاملاً فى يده لفافة من الورق ويتجه نحو المرشد السرى فبأمر بضبطه وتفتيشه فعثر داخل لفافة على أربع طرب من الحشيش ، وأن المطعون ضده الأول قد إعترف له بأن إحرازه للمخدر كان بقصد الإتجار ، وكان الحكم المطعون فيه قد برر إطراره لقصد الإتجار بقالة أن التحقيقات لم تسفر عن هذا القصد نون أن يعرض لظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها ولأقوال الضابط وإعتراف المطعون ضده له فلن ذلك لما ينبىء عن أن المحكمة لم تلم بواقعة الدعوى إلماًما شاملاً بما لا يطمئن معه إلى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . (ملن رقم ١٢٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٢ م ٢٢ م ٦٠)

٤٥٧ - تناقض ما أورده الحكم وخسوفه وإبهامه وتهاتره ينبىء عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة التى إستخلص منها الإدانة مما يستوجب نقضه وإحالة .

إذا كان البين من مساق الحكم أنه وإن نفى عن الطاعن الأول صراحة قصد الإتجار أسوة بسائر الطاعنين وخلص إلى أنه إنما أحرز المخدر وزرع نباته بقصد التعاطى - غير أنه حين حدد الجرائم التى دانه بها أورده إحداها - وهى الجريمة الأخيرة منها - بوصف أنه حاز بقصد الإتجار بنور نباتات الحشيش ، كما أنه وإن أورده ضمن المواد التى عاقب هذا الطاعن بمقتضاها نص المادة ٣٧ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ التى تعاقب على إحراز أو حيازة الجواهر المخدرة أو زراعة النباتات الممنوع زراعتها بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى - إلا أنه حين أوقع عليه العقوبة مع تطبيقه للمادتين ١٧ ، ٢٢ من قانون العقوبات فى حقه - عاقبه بعقوبة السجن ، وهى العقوبة المقررة أصلاً لتلك الجرائم بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ سالفة الذكر - نون أعمال ما يقتضيه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات من النزول إلى عقوبة الحبس الذى لا يجوز أن تنقص مديته عن ستة أشهر وفقاً لنص

الفقرة الثانية من تلك المادة . فإن ما أورده الحكم على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر وينطوى فوق ذلك على غموض وإبهام وتهاتر ينبئ عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي إستخلص منها الإدانة مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ويعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح لإضطراب العناصر التى أوردها الحكم وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كوتت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه وإحالة . جالنسبة إلى الطاعن الأول وإلى باقى الطاعنين لحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٣ - سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٢٣٨)

٤٥٨ - إسناد تهمة إحران المخدر إلى الطاعنة - وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها - يتوافر به التعارض بين مصلحتيهما - وجوب إقامة محام لكل منهما - سماح المحكمة لمحام واحد بالدفاع عنهما - رغم قيام هذا التعارض - إخلال بحق الدفاع - يوجب نقض الحكم .

إن إسناد تهمة إحران جوهر المخدر المضبوط إلى الطاعنة وتهمة حيازة ذات المخدر إلى زوجها يقوم به التعارض فى الدفاع الذى قد يقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يترجم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معاً مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحامييه الحرية الكاملة فى الدفاع فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . ومتى كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك وسمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كليهما مع قيام هذا التعارض فإنها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٥٨١)

٤٥٩ - إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها - ثم ضبط كمية كبيرة من المخدرات مع المتهم - إنتهاء الحكم رغم ذلك إلى نفى قصد الإتجار إستنادا إلى خلو الأوراق من أية تحريات تساند توافره فساد في الإستدلال .

متى كان الثابت من منونات الحكم أن تحريات وكيل قسم مكافحة المخدرات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويروجها بدائرة شرق المدينة بالطرق والمحال العامة ، وإن الكمية المضبوطة مع المتهم هي ثلاث طرب كاملة من الحشيش وإثنى عشر لافافة من هذه المادة المخدرة ، فإن الحكم إذ دلل على نفى قصد الإتجار بقالة أنه لا يوجد ما يركى إتهام المتهم باعتباره متجرا لخلو الواقعة من أية تحريات تساند هذا النظر ، فإنه يكون قد إستند إلى ما يخالف الثابت بالأوراق مما كان له أثر في عقيدة المحكمة ، ويكون إستخلاصه لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا تظايره أقوال الضابط مما يعيبه بالفساد في الإستدلال .

(طعن رقم ٢٣٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ٧١٨)

٤٦. - قصد الإتجار في جريمة إحراز المواد المخدرة - واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها - شرط ذلك ؟ أن يكون إستخلاصه سائفا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها - مثال لتسبب معيب في نفى قصد الإتجار .

لئن كان من المقرر أن إحراز المخدر يقصد الإتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائفا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان البين حسب تقديرات الحكم أن تحريات ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يروج المخدرات ، وقد ضبطه وهو في الطريق العام ومعه سبع طرب من مادة الحشيش ولأنه سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية مخدرات ، مما كان من مقتضاه أن تقدر

محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الإتجار أو لا تصلح ، لا أن تقيم قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا . (طعن رقم ٣٣٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٣ ح ٧٢١)

٤٦١ - عدم بيان الحكم للغرض من إحراز المخدر لا يعيبه طالما قد دان الطاعن بالمادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ .
لما كان الشارع قد إستهدف بما نص عليه فى المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإتجار فيها - من معاقبة كل من حاز أو أحرز أو إشتري أو سلم أو إستخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى - أن يحيط بكافة الحالات التى يتصور أن تحدث عملا وقد يفلت منها حائز المادة المخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطى من العقاب ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين الغرض من الإحراز .
(طعن رقم ١٣٩٢ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ح ١٠٢)

٤٦٢ - كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخر يجلبان المواد المخدرة ويروجانها بالبلاد - مفاده تحقق وقوع الجريمة - إصدار الإذن بضبط المتهم حال تسلمه المخدر من آخر - صحيح - القضاء بالبراءة تأسيسا على صدور الإذن لضبط جريمة مستقبلية - خطأ فى تطبيق القانون .

مضى كان يبين أن التحريات قد أسفرت عن أن المظعون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة ويروجانها بها ، وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسلم مظهرا لنشاطه فى الجلب وترويج المواد المخدرة التى يحوزها ، بما مفهوه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفتها لا لضبط جريمة مستقبلية أو

محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن إذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى المطعون ضده . ولا كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .
(ملعن رقم ١٥٧٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٢٢٢)

٤٦٣ - التذليل غير القاطع على عدم علم المتهم بكنهه ما ضبط فى حوزته وأنه مخدر هو قصور فى التذليل على توافر القصد الجنائى - مثال لتسبيب معيب .

لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على إنعدام القصد الجنائى لديه وإطراحه فى قوله : (أما عن دفاع المتهم القائم على إنعدام القصد الجنائى قولاً بأنه كان يجهل وجود مخدر الإكتدرون ضمن الأنوية فمربود بما أسفرت عنه التحريات وما قرره شاهد الإثبات من أن المتهم يتجر فى الأنوية المخدرة المضبوطة هذا فضلاً عن تميز عبوة مخدر الإكتدرون عن جميع الأنوية الأخرى التى ضبطت من ناحية شحن العبوة إذ تبين أن هذا المخدر معبأ فى علب من الكرتون مستطيلة الشكل بداخل كل منها أنبوبة زجاجية تحوى عشرون قرصاً وهو أمر قد تميزت به هذه العبوات لونها غيرها من سائر عبوات الأنوية الأخرى التى كانت معها - هذا بالإضافة إلى وجود كلمة الإكتدرون على كل عبوة من الخارج والداخل " . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم لا يقطع فى الدلالة على أن الطاعن كان يعلم كنهه ما ضبط فى حوزته من أنه مخدر ذلك بأن شكل العبوة لا يدل بذاته على أن ما تحويه مخدر وأنه ليس بدواء كبقية الأنوية المضبوطة ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر ما إذا كان الطاعن على علم بالقراءة حتى يمكن الاستدلال عليه بوجود كلمة الإكتدرون على ظاهر العبوة ودخلها ، وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم فى التذليل على توافر القصد الجنائى فى حق الطاعن - وهو ركن من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها - قاصراً ، الأمر الذى يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

(ملعن رقم ١٦٤٣ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٢٥٢)

٤٦٤ - منازعة الطاعن في سلامة إستخلاص المحكمة لدلول لفظ (تعميرة) موضوعي - لا تجوز إثارته أمام النقض .

مضى كان ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما إستخلصته المحكمة من لفظ " تعميرة " لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها ، فإنه لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (طعن رقم ٩٢١ سنة ٤٤ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٨١٨)

٤٦٥ - تخلى المتهم عن كيس المخدر - أثر مناداة الضابط عليه لاستكناه أمره - بعد أن علم بأنه يحمل مخدرات - تخلى إختيارى - تتوافر به حالة التلبس - مخالفة هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون .

إن الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوفه إشتباه تبرره الظروف - وأن مناداة الضابط للمطعون ضده لاستكناه أمره بعد أن علم بأنه يحمل كمية من المخدر يعد إستيقافا لا قبضا ، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذى ظهر به المخدر ، قد تم طوعية وإختيارا بما يوفر قيام حالة التلبس التى تتبع القبض والتفتيش ، وإذ خالف الأمر المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٠٠ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٨٨٤)

٤٦٦ - مواد مخدرة - الكشف عن كنهها - الدليل القنى .

من المقرر أن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير الدليل القنى وإنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد ورد الواقعة إلى أن ما ضبط لدى الطاعن هو نبات الحشيش المبين بالبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إستنادا إلى

تقرير العمل الكيماوى فى حين أنه يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن ذلك التقرير قد وصف المادة المضبوطة بأنها أجزاء نباتية خضراء وجافة عبارة عن أجزاء من سيقان وأوراق وقمم زهرية ثبت أنها جميعا لنبات الحشيش . ونون أن يعرض لوصف القمم الزهرية المضبوطة ومدى نضجها وإحتوائها على العنصر المخدر وما قد يترتب على ذلك من إمكان دخولها فى نطاق تعريف الجواهر المخدرة مما كان من مقتضاه أن تجرى المحكمة تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر فإن حكمها يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٧٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٨١٥)

٤٦٧ - جريمة جلب الجوهر المخدر - حكم - تسبيبه - مثال لخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم .

من المقرر أن عقيدة المحكمة إنما تقوم على المقاصد والمعانى لا على الألفاظ والمباني . وإن الخطأ فى الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، وكان المعنى المشترك بين شهادة مأمور الجمرع بأن الطاعن كان يحمل فى يده الحقيبة التى ضبط بها المخدر وبين ما قرره العريف فى التحقيقات من أن هذه الحقيبة كانت مع الطاعن وكانت مثبتة بإقراره الجمرعى هو معنى واحد فى الدلالة على أن الطاعن هو صاحب الحقيبة التى ضبط بها المخدر - يستوى فى ذلك أن يكون محرزا بإيماها أو حائزا لها - وهو المعنى الذى يتحقق به جلبه جوهر المخدر مع تحقق سائر أركان هذه الجريمة التى لا يمارى فى توافرها ، فإنه لا يضير الحكم أن يكون قد أحال فى إيراد أقوال العريف السرى إلى مضمون ما حصله من شهادة مأمور الجمرع ، ولا يعيبه من بعد أن يكون قد أسند إلى هذا العريف تكديده بأن الطاعن كان يحمل بيده الحقيبة التى ضبط بالمخدر بقاعها ، ما دام الأمر الذى قصد الحكم إلى إثباته إنما هو نسبة هذه الحقيبة إلى الطاعن ، وهى الحقيقة التى أستقرت فى عقيدة المحكمة والتى

تتلاقى عندها أقوال كل من الشاهدين في جوهرها على حد سواء .

(ملن رقم ١٢١٢ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٣١)

٤٦٨ - متى يعيب الحكم - سكوتة عن التحدث عن قصد جلب

المواد المخدرة ؟

لا يعيب الحكم سكوتة عن التحدث عن قصد الطاعة من الجلب ، ذلك أنه غير مكلف بذلك أصلا ما دام ما أورده كافيا في حد ذاته في الدلالة على ثبوت الجلب في حقها ، لما هو مقرر من أن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها وإلتجار فيها ، إنما يصدق على كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج جمهورية مصر العربية وإدخالها إلى المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمي على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في القانون - يستوى ذلك أن يكون الجلب لحساب الجالب نفسه أو لحساب غيره - إلا إذا كان الجوهر المخدر لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصى أو دفع المتهم بقيام قصد التعامل لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له بذلك .

(ملن رقم ١٤٧١ سنة ٤٥ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩)

٤٦٩ - حق محكمة الموضوع في إستخلاص توافر قصد الإلتجار

في المخدر أو إنتفائه - حده ؟ نفى الحكم قصد الإلتجار - رغم تنوع المخدر المضبوط ووجوده داخل العديد من اللقافات ورغم ضبط كمية ملوثة بالمخدر وسنح وميزان - غير سائغ .

إستظهار القصد من إحراز الجواهر المخدرة لإستخلاص الواقع ، من توافر قصد الإلتجار فيها أو إنتفائه ، وإن كان من شئون محكمة الموضوع - تستقل بالفصل فيه بغير معقب - إلا أن حد ذلك أن يكون هذا الإستخلاص سائغا ، من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها أن يؤدى إليه ، وكان الحكم بعد أن

حصل واقعة الدعوى بما تضمنته من تعدد لفافات المخدر المضبوط مع المطعون ضده وفى مسكنه بحيث بلغت فى مجموعها مائة وأثنين وعشرين لفافة - ومن تنوع هذا المخدر وضبط مدية ملوثة بالحشيش وميزان وسنجة فى المسكن ، إستبعد قصد الإتجار فى حقه بقوله أن الأوراق خلت من الدليل اليقيني على قيامه - وهو مجرد قول مرسى ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها على النحو المتقدم أن يؤدى إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنهما بما يصلح لإقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها فى هذا الخصوص ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(ملعن رقم ٥٥٨ سنة ٤٦ ق جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٨٠٤)

٤٧. - إنتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة إحران المخدر بقصد الإتجار - وإيراده المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى تعاقب على هذه الجريمة ضمن مواد العقاب التى حكم بموجبها - ثم إيراده المادة ٢٨ من القانون المذكور والتى تعاقب على مجرد الإحران ومعاقبة المتهم بعقوبة تدخل فى الحدود المقررة بالمادة الأخيرة - دون الأولى - بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات - تناقض - يعيب الحكم .

لما كان الحكم قد خلص إلى إدانة المتهم بجريمة إحران مخدر بقصد الإتجار وإنتهى من ذلك إلى معاقبته وفقا للمواد ١ و ٢ و ٣٤/ أ و ٢٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبنء ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به وأعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وأنزل عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه وإن أورد فى بيان مواد العقاب التى حكم بموجبها المادة ٣٤ أ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها

والإتجار فيها التى تعاقب على جريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار - التى دان المَطعون ضده بها - بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ولا يجوز طبقاً لنص المادة ٣٦ منه النزول فى العقوبة المقيدة للحرية إلا إلى العقوبة التالية مباشرة إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند أعمالها ، إلا أن الحكم قد أورد أيضاً ضمن مواد العقاب التى طبقها المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر التى تعاقب على إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ منه وهى السجن والغرامة من خمسمائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه ، والتى لا يجوز - طبقاً للفقرة الثانية منها - أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر فى حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات - وإن أوقع الحكم المَطعون فيه بعد ذلك على المَطعون ضده عقوبتى الحبس والغرامة فى الحدود المقررة لهذه الجريمة ، فإن مؤدى ذلك أن المحكمة قد اعتبرت أن إحرازه للمخدر كان بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى ، على نقيض ما إنتهت إليه فى أسباب حكمها من إدانته بجريمة الإحراز بقصد الإتجار . لما كان ذلك ، فإن ما أوردته المحكمة فى منونات حكمها على الصورة المتقدم بيانها ما يناقض بعضها البعض الآخر بحيث لا يعرف أى الأمرين قد قصده وهو ما يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة كما صار إثباتها بالحكم فى خصوص القصد من الإحراز لإضطراب العناصر التى أورثتها عنه وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على الأساس الذى كوّنت عليه محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى خاصة وأن الحكم وإن كان فى تحصيله لواقعة الدعوى قد أشار إلى أن تحريات الشرطة دلت على أن المَطعون ضده يتجر فى المواد المخدرة وإلى أن كمية المخدر المضبوطة معه تزن ١١ جراماً ، فإن لم يعن باستظهار توافر قصد الإتجار أو بنفى توافره ، مما يعيب الحكم بالتناقض والقصور .

٤٧١ - مثال على خطأ مادی وقع فى الحكم - بقالة أن إحراز المخدر كان بقصد الإتجار - رغم سبق نفيه لهذا القصد بما إستقر فى شأنه يقين المحكمة - متى لا يعيب الحكم .

لما كان يبين من منونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد الأدلة السانفة على ثبوت إحراز المطعون ضده لمخدر العشيش المضبوط معه والبالغ وزنه ٣ ر ٤ جم ، عرض لقصد الإتجار ونفى توافره فى حقه إستنادا ، " لعدم توافر الدليل المحدد لما إذا كان الإحراز قد قصد به الإتجار أو التعاطى . . . " ثم أورد بيان مواد القانون التى عاقب المطعون ضده بموجبها وهى ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبنود ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به المنطبقة على جريمة إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى ثم أعمل فى حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات وفى حدود العقوبة المقررة بمقتضى المواد المذكورة إنتهى إلى معاقبته بالعبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتفرية خمسمائة جنيه مع مصادرة المواد المخدرة المضبوطة . لما كان ذلك ، وإذا كانت الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ومواد القانون التى حكم بموجبها والعقوبة التى أنزلها بالمطعون ضده على النحر المتقدم بيانه واضحة الدلالة - دون ما تناقض - على إستقرار عقيدة المحكمة على أن الجريمة التى ثبتت لديها فى حق المطعون ضده هى الإحراز بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى ، وكان الحكم - فوق ذلك - قد نفى صراحة توافر الإتجار فى حقه واستبعد تطبيق المادة ٣٤/١ من قانون المخدرات الواردة فى أمر الإحالة والتى تعاقب على الإحراز بقصد الإتجار ولم يوقع على المطعون ضده العقوبة المقررة له عند أعمال المادة ١٧ عقوبات ، بما يؤكد أن المحكمة قد كونت عقيدتها فى الدعوى على إستبعاد قصد الإتجار ، فإن الحكم إذ ما تنهاى بعد ذلك - فى معرض تحديد الجريمة التى دان المطعون ضده بها إلى القول بأن الإحراز كان بقصد الإتجار فإن ما ذكره الحكم من ذلك لا يعنى - فى صورة الدعوى - أن يكون خطأ ماديا لا أثر له فى النتيجة التى إنتهى إليها وليس تناقضا معينا مبطلا له لما هو مقرر من أن

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وهو ما سلم منه الحكم . (طعن رقم ٥٥٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٨٨١)

٤٧٢ - الدفع بأن ما ضبط من مخدر يفاير ما تم تحليله - ثبوت الفرق الملحوظ بين الوزنين - إعتبار الدفع جوهريا يشهد له الظاهر - أثر ذلك .

مضى كان مخدر الحشيش وزن عند ضبطه فبلغ وزنه خمسة جرامات بما فى ذلك ورق السلوفان المغلفة به ، وذلك بحسب الثابت فى تحقیقات النيابة وشهادة الوزن الصادرة فى صيدلية المحمودية بينما الثابت فى تقرير معامل التحليل أن زنته قائما عشرة جرامات وخمسون سنتجراما . وقد قام دفاع الطاعن على أن الخلاف يشهد لإنكاره حيازة المخدر . لما كان ذلك ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ، ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن فى دلائل هذا الفرق البين على الشك فى التهمة إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده فى ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - فى صورة الدعوى - بلوغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، إما وقد سكنت وأغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

(طعن رقم ٦٨١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٩٠٢)

٤٧٣ - مواد مخدرة - إستخلاص لقصد الإتجار فى المخدر - إستخلاص موضوعي .

لما كان الحكم قد عرض لقصد الإتجار فى المخدر فأطرحه بقوله " أن الأوراق خلت من دليل تظمنن إليه المحكمة على أن المتهمين قصدا بما كانا يحوزانه من مواد مخدرة الإتجار بها بل أن أقوال الشهود تؤكد أنهما ناقلين لها وبالتالي تستبعد المحكمة هذا الشك من وصف الإتهام " - لما كان ذلك ، وكان

يبين من المفردات المضمومة - تحقيقاً للظن - أن الرائد (. . . .) بقسم مكافحة المخدرات حرر محضراً مؤرخاً ١٥ / ٨ / ١٩٧٤ بئن التحريات السرية التي قام بها بالإشتراك مع الرائد (. . . .) دلت على أن تاجر المخدرات المسجل بالقسم إجرامياً " المطعون ضده الأول " يتجر بالمواد المخدرة ويروجها بدائرة بعض أقسام شرق الاسكندرية وأن المطعون ضده الثاني وهو لبناني الجنسية بصدد تسليم الأول كمية من المخدرات هي لديه حالياً وذلك بشرق الاسكندرية وإذا صدر إذن من النيابة بناء على محضر التحريات سالف الذكر بضبط المطعون ضدهما وتفتيشهما ، فقد إنتقلت مجموعة من رجال مكتب مكافحة المخدرات حيث تم ضبط المطعون ضدهما ، وحرر الرائد (. . . .) محضراً أثبت فيه إجراءات الضبط والتفتيش وأنه بمواجهة المطعون ضده الأول بالمخدر المضبوط اعترف له بئن المضبوطات تخص المطعون ضده الثاني الذي جلبها من لبنان وأنهما كانا قد سافرا سوياً إلى هناك وعادا معا إلى القاهرة وأن المناضد صنعت ببيروت وأن الثاني هو الذي أحضر المواد المخدرة داخل المناضد بوسائله الخاصة . وفي التحقيقات أكد رجلا مكتب مكافحة المخدرات ما نعى إلى عملهما من تحريات وما أسفرت عنه إجراءات الضبط والتفتيش . لما كان ذلك ، وكان قصد الإجتار المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن كان من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب إلا أن شرط ذلك أن يكون تقديرها سائفاً وتؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما أستخلصه الحكم من نفي قصد الإجتار لدى المطعون ضدهما لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا تظاهره التحريات وأقوال ضابطى مكتب مكافحة المخدرات ، كما أن ما ذهب إليه الحكم من أن أقوال الشهود تؤكد أن المطعون ضدهما ناقلين لها ليس له أصل في الأوراق وكان له أثره في منطق الحكم وإستدلالة مما يعيبه بالتصور والفساد في الإستدلال ويوجب نقضه .

(ظعن رقم ٨٤٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٦٧)

٤٧٤ - مواد مخدرة - إثبات - معاينة - دفاع - الإخلال بحق

الدفاع - ما لا يوقره - تسبيب الحكم .

لما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شاهدى الإثبات وصحة تصويرهما للواقعة من ضبط المواد المخدرة فى جيبى جلاب الطاعن وصديريه والتفتت عن طلب معاينة منزله وإطرحته بقالة أن الفرض منه هو مجرد التشكيك فى صحة ما شهد به شاهدى الإثبات لا لنفى الواقعة ذاتها ، فإن ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائفا فى الإلتفات عن طلب المعاينة ، لما لمحكمة الموضوع من أن ترفض هذا الطلب إذا لم ترى فيه إلا إثارة الشبهة حول أدلة الثبوت التى إقتنعت بها طبقا للتصور الذى أخذت به ، وأنها لا تتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات إستحالة حصول الواقعة على النحو الذى رواه شاهدا الإثبات ما دامت قد برزت وقضها بأسباب سائفة . كما أنه لا جدوى فيما يثيره الطاعن خاصا بطلب المعاينة طالما أن الحكم أثبت فى حقه أنه قد ضبط محرزا المخدر بحلبسه ولم يثر بخصموصه أى منازعة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(تلن رقم ١٠١٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٥٢)

٤٧٥ - ضبط مواد مخدرة - إغفال الحكم الرد على الدفاع فى

شان طبيعة مكان الضبط - لا يجب .

لا يعيب الحكم إغفاله الرد على دفاع الطاعن فى شان طبيعة مكان الضبط ، ذلك أنه من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة بالرد على كل شبهة يثيرها على إستقلال - إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التى أوردها الحكم .

(تلن رقم ١٨٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٦٥٤)

٤٧٦ - مواد مخدرة - قصد جنائى - تسبيب معيب .

لما كان يبين مما أثبتته الحكم من تحصيله للواقعة وما أورده من أقوال الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات ما يفيد أن تحريات الأخير دلت على أن

المطعون ضده الأول يتجر في المواد المخدرة ويقوم بجلبها من الصحراء الغربية لترويجها بين عملائه وهذا على خلاف ما إنتهى إليه الحكم من أن الواقعة خلت من دليل قاطع يساند قصد الإتجار فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من إحراز المخدر لإضطراب العناصر التي أوردتها وعدم إستقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى . ومن ناحية أخرى ، فإنه ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . ولما كان البين حسب تقديرات الحكم أن تحريات الضابط رئيس قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده الأول يروج المخدرات التي يجلبها من الصحراء الغربية وإن المطعون ضده الثانى كان برفقته وقت الضبط محرزا طريتين من العشيش كما ضبط في حوزته ٢٨ طرية حشيش مخبأة أسفل مقعد السيارة أعترف بملكيتها لها وبلغ زنة الحشيش المضبوط ٨٥٠ر ٨٤٠ره كيلو جراما مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحيشها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الإتجار أو لا تصلح لا أن تقيم قضاها على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(ملعن رقم ٢٠٥ سنة ١٧ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٧٧ من ٢٧ من ١٩٨٤)

٤٧٧ - شهادة - تقدير محكمة الموضوع لها - إطراحها
الإفصاح عن طلة ذلك - رقابة محكمة النقض .

من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذى تظمنن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب إطراحها ، إلا أنه متى أفصحت

المحكمة عن الأسباب إلى من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإنه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلت به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل والمنطق ، وإن لمحة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ولما كان ما أوردته الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراح أقوال شاهدي الإثبات في الدعوى غير سائغ من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه من الشك ذلك أن كون المطعون ضده موضوعا تحت مراقبة الشرطة لا يمنع من عمله المخدرات كما أن مجرد إثبات الضابط في محضره أنه يشتبه في تلوث بصل المطواة بالمخدر وثبت عكس ذلك من تقرير التحليل لا يؤدي في العقل والمنطق إلى الشك في أقواله ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد فسد إستدلالة بما يعيبه ويوجب نقضه . (لمن رقم ٥٦٥ سنة ٤٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٧٧ ب ٢٨ من ٨٥٧)

٤٧٨ - مواد مخدرة - محكمة الموضوع - سلطاتها في تقدير الدليل .

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما موجهه أن ضابطا بمكتب مخدرات القاهرة إستصدر أمرا بالتفتيش بناء على محضر أثبت به أسم المطعون ضده وشهرته ومحل إقامته بالتفصيل بغير ذكر أسم أبيه وجده وذكر فيه أن التحريات دلت على أنه يتجر بالمواد المخدرة ، وتنفيذا لذلك الأمر حذر محضرا بضبط قطعتين كبيرتين من الحشيش وكتلة من الأفيون مع المطعون ضده أمام دار للسينما وأبان فيه أنه كان قد تمكن بواسطة مرشد سرى من الاتفاق مع المطعون ضده في الصباح - قبل إستصدار الأمر بالتفتيش - على عقد صفقة وهمية خاصة بمواد مخدرة وانتظره مع المرشد في المساء بالمكان المتفق عليه إلى أن أقبل زكى يده كيس من الورق الأصفر وعندئذ قام بضبط الكيس وإذ تبين أنه يحوى الجوهريين سألنى الذكر فقد إستدعى القوة المرافقة له فحضرت لمنع المطعون ضده من الهرب ثم أقام الحكم قضاء ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز الجوهريين المخدريين بقصد الإتجار على نظر حاصله أنه

ليس من المستساغ أن يتفق المطعون ضده - الذى أثبت الضابط بمحض الضبط أنه شرطى سابق وحريص فى تجارته - على تسليم المخدرات لمشتري ، لم يكن قد عاينها بعد طالما أنه لم يدفع الثمن ، وكذلك فى المكان العام الذى ذكره الضابط وهو مكان غاص بالمارة . وإنه لو صح الإتفاق على عقد الصفقة الوهمية لما أغفل الضابط ذكره فى محضر التحريات ، هذا إلى ما تبين من أن الضابط لا يعرف حقيقة اسم المطعون ضده ، وإنه لم يذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له ولا اسم المرشد السرى - الذى صار معلوما بمشاركته فى عقد تلك الصفقة . وبذلك حجب غيره عن الشهادة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة - للشك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة - ولها فى سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الإثبات وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه ، إلا أن ذلك كله مشروطاً بأن تكون الأسباب التى أفضحت عنها ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة - من شأنها أن تزدى إلى ما رتبته عليها من غير تعسف فى الإستنتاج ولا تتنافر مع حكم العقل والمنطق ، وإذا كان ما أثبت الضابط من سابقة إشتغال المطعون ضده شرطياً وحرصه فى الإتجار بالمواد المخدرة لا ينتج عنه إستبعاد قيامه بتسليم كيس المخدرات لمشتري فى مكان هام غاص بالمارة ولو كان هذا المشتري لم يقم بمعاينتها ولم يدفع ثمنها بعد ، سيما إذا كان هذا التسليم حاصلاً فى المساء كما هى الحال فى الدعوى الماثلة - كما وأن إقتصار الضابط فى المحضر الذى تقدم به لإستصدار الأمر بالتفتيش على إثبات ما أفضت إليه تحرياته من إتهام المطعون ضده بالمواد المخدرة ، مع إرجاء إثبات تفصيل واقعة إتفاقه والمرشد السرى مع المطعون ضده على عقد صفقة وهمية خاصة بتلك المواد إلى ما بعد الضبط ، ليس من شأنه أن يشكك فى هذه الواقعة أو يوهن من شهادة الضابط . لما كان ذلك ، وكان جهل الضابط باسم والد المطعون ضده وجده ، وكذلك سكوتة عن ذكر أسماء أفراد القوة المرافقة له - التى أثبت أن دورها إقتصر على منع المطعون ضده من الهرب - لا ينال من سلامة شهادته وكفايتها كدليل ما دام الثابت من الحكم أنه كان يعلم اسم

المطعون ضده وشهرته ومحل إقامته بالتفصيل ، وطالما أن الحكم لم يثبت أنه طلب منه الإفصاح عن أسماء أفراد تلك القوة قايى . ولا حجة فى إستناد الحكم إلى أن الضابط لم يذكر اسم المرشد السرى وفى قوله أن هذا الأخير صار معلوما بمشاركته فى عقد الصفقة الموهومة . ذلك بأن ظهور شخصية المرشد السرى للمطعون ضده لا يلزم عنه بالضرورة إظهار شخصيته للغير ولا يمنع الضابط - الذى اختار هذا المرشد لمعاولته - من الحرص على إخفاء اسمه ، ومن ثم فإن كافة الأسباب التى ساقها الحكم المطعون فيه تبريرا لإطراحه شهادة الضابط ليس من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . لما كان ما تقدم . فإن الحكم يكون مشوبا بالفساد فى الإستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة . (طعن رقم ٩١٤ سنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٢٩)

٤٧٩ - مواد مخدرة - قصد جنائى - جريمة - أركانها - حكم -
- تسببيه - تسبيب غير معيب .

إن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلا عن العلم بالجوهر المخدر طالما كان ما أورده فى حكمها من وقائع وظروف يكفى للدلالة على توافره ، وكان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وظروفها كافيا فى الدلالة على أن الطامن كان يعلم بما يحويه المخبأين السريين فى الرداء والحذاء اللذين كان يرتديهما فإن الحكم يكون قد رد على دفاع الطامن فى هذا الشأن بما يحضه ما دام هذا الذى إستخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى . (طعن رقم ١٢٨٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٩٥٥)

٤٨٠ - إحران المخدر بقصد الإتجار - تقدير موضوعى -
إشتراط منطقية التقدير .

من المقرر أن إحران المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون إستخلاص الحكم لتوافر الواقعة أو نفيها سائفا تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ،

ولما كان البين حسب تقارير الحكم أن شهادة ضابط قسم مكافحة المخدرات قد دلت على أن المطعون ضده يتجر بالمخدرات وقد ضبطه وهو فى الطريق العام أمام منزله والجوهر المخدر والسكين الملوثة به والميزان والصنوج والورق السلوفان أمامه على منضدة مما كان من مقتضاه أن تقدر محكمة الموضوع هذه الظروف وتمحصها وتحدث عنها بما تراه فيما إذا كانت تصلح دليلا على توافر قصد الإتجار أو لا تصلح لا أن تقيم قضاء على مجرد قول مرسل بغير دليل تستند إليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

(طعن رقم ٩٩٩ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٨٣٤)

٤٨١ - مواد مخدرة - حكم - تسببيه - تشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم - كفايته للبرائة .

من المقرر أن حسب محكمة الموضوع أن تشكك فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى تقضى بالبرائة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التسبيب ، إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى مبلغ إطمئنانها فى تقدير الأدلة . وإذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد أحاطت بواقعة الدعوى وألت بدالة الثبوت فيها ، وأن الأسباب التى ساقها الحكم - على النحو المتقدم - من شأنها أن تكفى فى مجموعها إلى ما رتب عليها من شك فى صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان ما تعيبه الطاعة على الحكم من أنه لم يدل برأيه فى الدليل المستمد من فتات الحشيش دون الوزن التى وجهت عاقلة بجيب جلباب المطعون ضده ، مردودا بأن قضاء الحكم - على ما كشف عنه منطقا قد أقيم فى جملته على التذك فى صحة واقعة الضبط برمتها ، فلم تعد بالحكم حاجة - من يعد إلى مناقشة الدليل المستمد من الجوهر محل هذا الضبط - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٠٧٧ سنة ٤٩ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٨٨٨)

الفصل السابع - مسائل متنوعة

٤٨٧ - حمل المتهم للمخدر وهو عالم بماهيته كاف للإدانة ولو كان البوليس في سبيل إثبات التهمة عليه هو الذى باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله .

إن مجرد حمل المتهم للمخدر وهو عالم بماهيته يكفى للإدانة حتى ولو كان البوليس في سبيل إثبات التهمة عليه هو الذى باعه المخدر بواسطة مندوب من قبله . وذلك لأن قبول أخذ المخدر لنفسه مع علمه بحقيقتة تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة الإحراز بصرف النظر عن التبدير السابق ما دام الإحراز قد وقع منه برضائه وعن عمد منه .

(طعن رقم ٩٢ سنة ١١ ق جلسة ١٦ / ١٣ / ١٩٤٠)

٤٨٢ - تظاهر مرشد البوليس بأنه يريد شراء مخدر من المتهم وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة لا تعتبر تعريضاً عليها .
إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متصلاً بالمخدرات التى أتهم بالإتجار فيها وضالماً في إحرازها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شائنها مرشد البوليس ، فإنه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذى حرّضه على ارتكاب الجريمة وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم ، وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة - ذلك لا يمكن عده تعريضاً على ارتكابها ، ولا يصح إتخاذها سبباً لبطلان إجراءات التحقيق ، ما دام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظاً فيه صفة المرشد وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من غير رجال البوليس .

(طعن رقم ١٤٩٩ سنة ١٤ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٤٤)

٤٨٤ - تظاهر رجال البوليس بمعاونة المتهم على جلب المخدر لا تأثير له في ثبوت جريمة جلب المخدرات وإحرازها قبل المتهم .

متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن أن إنتقاله ومعه المخدرات من السفينة التي جلبها عليها من خارج القطر إلى القارب الذي أوصله بها إلى الشاطئ قد تم بإرادته وحسب الترتيب الذي كان قد أعدّه من قبل فإن ما إتخذه رجال البوليس من خدعة لكي ينزل في القارب الذي أعدوه بدلا من الذي كان ينتظره لا تأثير له في ثبوت جريمة جلب المخدرات وإحرازها قبله ، إذ أن ما فعله رجال البوليس إنما كان في سبيل كشف الجريمة وضبطها بون تدخل في خلقها ولا في تحويل إرادة مرتكبها عن إتمام ما قصد مقارفته .
(طعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٥٢)

٤٨٥ - جريمة إحراز نبات الخشخاش هي من الجرائم المستمرة .

لما كانت زراعة نبات الخشخاش وإحرازه في أى طور من أطوار نموه محرما بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومعاقبا عليه بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد ردّا صحيحا على ما أبداه الدفاع عن المتهم من أن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعه ، بأن هذه التفرقة لا سند لها من القانون الذي جاء خاليا من التخصيص ، وكان الثابت من الحكم أن نبات الخشخاش وجد مزروعا بكثرة في حقل المتهم وأنه هو الذى كان يباشر شؤون هذه الزراعة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ وأو أن زرعه كان قبل ذلك - لما كان ذلك وكانت جريمة إحراز نبات الخشخاش التي وجهتها المحكمة إلى المتهم هي من الجرائم المستمرة ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من إدانة المتهم بوصف أنه هو الذى زرع الخشخاش المضبوط وإنه ماله ومحرزه هو تطبيق صحيح للقانون لا خطأ فيه .
(طعن رقم ٥٧٠ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٤)

٤٨٦ - ضبط المخدر مع المتهم على مرحلتين هو واقعة واحدة وقعت في وقت واحد وإن إلتزقت في وقت الضبط .

إذا كان المتهم قد ضبط بالقاهرة فى مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ومعه مواد مخدرة وفى اليوم التالى فتش منزله بالاسكندرية وعثر به على مواد مخدرة فإن ما وقع من المتهم من إحراز المخدر سواء ما ضبط معه بالقاهرة أم بالاسكندرية إنما هو واقعة واحدة وقعت فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر على ذلك أن المخدر ضبط على مرحلتين إذ أن إحراز المتهم لما ضبط معه فى القاهرة فى يوم ٢٤ من يناير ١٩٥٣ ، وما ضبط فى الاسكندرية فى اليوم التالى قد وقعا فى وقت واحد ، وإن إفترقا فى وقت الضبط بسبب إختلاف المكان الذى ضبط فيه المخدر .

(طعن رقم ١١٥٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٥٥)

٤٨٧ - إحراز المخدر بقصد التعاطى - ضبط مقص وميزان لدى المتهم لا يقطعان فى ذاتهما بثبوت واقعة الإتيار فى المخدر .
وجود المقص والميزان لا يقطعان فى ذاتهما ولا يلزم عنهما حتما ثبوت واقعة الإتيار فى المخدر ، ما دامت المحكمة قد إقتنعت للأسباب التى بينتها - فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى - أن الإحراز كان بقصد التعاطى ، وفى إغفال المحكمة التحدث عنهما ما يفيد ضمنا أن المحكمة لم ترفيهما ما يدعو إلى تغيير وجه الرى فى الدعوى .

(طعن رقم ١٩٧٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٨٩)

٤٨٨ - كفاية تحليل جزء من مجموع ما ضبط .
ما أثبت تحليل العينات من أنها من الشيش والافنيون يكفى لحمل الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة إحراز مواد مخدرة ما دام المتهم لا ينازع فى أن تلك العينات هى جزء من مجموع ما ضبط .

(طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ١٠٢١)

٤٨٩ - مواد مخدرة - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا

يعرفه .

ما يثيره الطاعن من أنه كان في إمكانه إعدام جسم الجريمة بإلقاء المخدر في النيل ، هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، لما هو مقرر من أن قضائها بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها ما يفيد ضمنا أنها أطرحته . (طعن رقم ٢٨١٣ سنة ٢٢ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ٤٧٢)

٤٩٠ - جريمة إعدام المحل وتجهيته لتعاطي الجواهر المخدرة -

طبيعتها .

جريمة إعدام المحل وتجهيته لتعاطي الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي وتختلف كل منهما عن الأخرى في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار إحداها بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتما في قيام الثانية .

(طعن رقم ١٧٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٨٤)

٤٩١ - الإتجار في الجواهر المخدر - واقعة مادية - إستقلال

محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها - طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .

الإتجار في الجواهر المخدر هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها .

(طعن رقم ١٣٣٩ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٧٤)

٤٩٢ - مواد مخدرة - المصلحة في الطعن .

لما كان الحكم لم يعمل في قضائه على وجود آثار لمادة مخدرة بجيب صديري الطاعن ، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من إحتمال أن تكون تلك الآثار قد تخلفت بالجيب نتيجة التجربة التي أجراها المحقق .

(طعن رقم ١٨٢١ سنة ٣٧ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٢٤٧)

٤٩٣ - القطع بحقيقة المادة المخدرة لا يصلح فيه غير التحليل -
شم رائحة المخدر - صحة إتخاذة قرينة على علم محرزه بحقيقة ما
يحرزه .

لئن كان الكشف عن حقيقة المادة المخدرة والقطع بحقيقتها ، لا يصلح فيه
غير التحليل ، ولا يكتفى فيه بالرائحة ، إلا أن شمع الرائحة المميزة للمخدر ،
يصح إتخاذة قرينة على علم محرزه بكنهه ما يحرزه من ناحية الواقع ، وإذ كان
ذلك وكان إدراك وكيل نيابة المخدرات للرائحة المميزة للمخدر هو من الأمور التي
لا تخفى عليه بحاسته الطبيعية ومن ثم فإن النعى على الحكم - بقالة أنه أقام
علم الطاعن بأن الحقيبة تحتوى على مخدر على ما لاحظته المحقق من أن رائحة
الحشيش تنبعث منها ، مع أن الكشف عنها لا يصلح فيه غير التحليل - لا
يكون له من وجه كذلك ولا يعتد به .

(طعن رقم ٢٠١١ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٥٤)

٤٩٤ - الدفع بجهل المتهم لطبيعة المواد المخدرة أمر تقديرى
للمحكمة - أساس ذلك .

إذا كان ما ساقه الحكم من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها ، كافيا فى
الدلالة على أن الطاعن الرابع والخامس كلنا يعلمان بأن الصفائح المضبوطة
تحتوى مخدرا ، وكان هذا الذى إستخلصه الحكم لا يخرج عن موجب الإقتضاء
العقلى والمنطقى ، فإن ما يثيره الطاعنان فى شأن جهلها بكنهه المادة المضبوطة
يكون غير مفيد . (طعن رقم ١٦٧٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧١ ص ٢٢ ص ١٩٠)

٤٩٥ - إن مجال تطبيق الإتفاقية الدولية للمخدرات الموقعة فى
نيويورك فى ٣٠ / ٣ / ١٩٦١ يختلف عن مجال قانون المخدرات
المعمول به فى الجمهورية العربية المتحدة .

إن الإتفاقية الدولية للمخدرات - الموقعة فى نيويورك فى ٣٠ / ٣ / ١٩٦١
والتي صدر بشأنها القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ

٢ / ٥ / ١٩٦٦ والتي نشرت في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ / ٢ / ١٩٦٧ هي مجرد دعوة من الدول بصفتهم أشخاص القانون الدولي العام إلى القيام بعمل منسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات . ويبين من الإطلاع على نصوصها أنها لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول الموقعة عليها ، إذ نصت المادة ٣٦ منها على الأحوال التي تدعو الدول إلى تجريمها والعقاب عليها دون أن تتعرض إلى تعريف الجرائم وإجراءات المحاكمة وتوقيع العقاب وتركت ذلك كله إلى القوانين المحلية للدول المنضمة إليها يؤكد ذلك ما جرى به نص الفقرة الرابعة من تلك المادة من أنه " لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التي ينص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية " . ومن ثم فإن مجال تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يختلف عن مجال قانون المخدرات المعمول به في الجمهورية العربية المتحدة .

(طعن رقم ١٩٧٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧٦ من ٢٢ ص ٢٠٢)

٤٩٦ - إثارة الطامن أن جانبها كبيرا من المواد المضبوطة لم يرسل للتحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الإستناد إلى مقداره في تقدير العقوبة - عدم قبوله لأول مرة أمام محكمة النقض - طالما أن الطامن لا ينازع في أن العينات التي حلت هي جزء من مجموع ما ضبط .

إن ما يثيره الطامن من أن جانبها كبيرا من المواد المخدرة المضبوطة لم يرسل إلى التحليل وبالتالي لم يثبت أنه مادة مخدرة فلا يجوز الإستناد إلى مقداره في تقدير العقوبة ، إنما ينحل في الواقع إلى مناقشة موضوعية في كنه بقية المواد المضبوطة التي لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض لأول مرة ، ما دام أنه لم يثر أمام محكمة الموضوع ، وما دام هو لا ينازع في أن العينات التي حلت هي جزء من مجموع ما ضبط .

(طعن رقم ٧٨٦ سنة ٤١ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧٦ من ٢٢ ص ٦٢٩)

٤٩٧ - إقامة الحكم الدليل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر
بركنية المادى والمعنوى ونفيه قصد الإتجار عنه يكفى لحمل قضائه
بإدانة الطاعن بالمادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام الدليل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر
المضبوط بركنية المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الإتجار فى حقه واعتبره
ناقلا لذلك المخدر ودائه بموجب المادة ٢٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التى لا
تستلزم قصدا خاصا من الإحراز ، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة
على الوجه الذى إنتهى إليه ، ويكون ما يثيره الطاعن من أن التحريات وظروف
الضبط وأقوال الشاهد واعتراف الطاعن تثبت توافر قصد الإتجار ، مردود بأن
ذلك لا يعدو أن يكون جبلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى
وتجزئتها والأخذ بما تلمنن إليه منها وإطراح ما عداه مما لا تجوز المجادلة فيه
أمام محكمة النقض . (طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٨١١)

٤٩٨ - طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة - عدم إلزام المحكمة
بإجابتها ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة ما
دامت الواقعة قد وضحت لديها .

(طعن رقم ١٦٢٧ سنة ٤١ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٢٠١)

٤٩٩ - الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطق الحكم - لا
يعيبه - الخطأ فى تحديد الحجرة التى عثر بها على المخدرات
المضبوطة - لا يجدى .

من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ فى الإسناد الذى لا يؤثر فى منطقته
ومن ثم فلا يجدى الطاعنة ما تنسبه إلى الحكم من خطأ فى تحديد الحجرة
التي عثر بها على المخدرات المضبوطة .

(طعن رقم ١١٧ سنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٢٥٧)

موازنين ومكاييل

٥٠٠ - إعلان المتهم بورقة التكليف بالحضور بتهمة حيازة سنج غير مضبوطة - إدانته أمام محكمة أول درجة بتهمة حيازة ميزان غير مضبوط إستنادا إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم بضبط الميزان - إستثنائه يكون منصبا على حقيقة التهمة المسندة إليه .

متى كان الحكم الابتدائي قد إستند فى إدانة المتهم إلى ما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتقرير المعايرة وإقرار المتهم بضبط الميزان لديه الأمر الذى يفيد إدانته من حيازة الميزان وليس " السنج " كما ورد خطأ بورقة التكليف بالحضور وعارض المتهم فى هذا الحكم ثم إستأنفه ، فإنه يكون على علم بحقيقة التهمة المسندة إليه ويكون إستثنائه فى الواقع منصبا عليها .

(ملن رقم ٢٠٢٩ سنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٣٦٧)

٥٠١ - القيد الذى ترد على حق محكمة الموضوع فى تكيف الواقعة وأسباب الوصف القانونى الصحيح عليها ؟ مثال فى موازين .

إنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وإن من واجبها أن تحصى الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، إلا أنه يجب أن تلزم فى هذا النطاق بالأ تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئا . ولما كان الثابت من الحكم الملغى فيه أن الدعوى

رفعت على المطعون ضده بوصف أنه حاز موازين دون أن تكون صحيحة ومدموغة وقانونية ، وكان الفعل المادى المكون لهذه الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة إثبات أوزان مخالفة للحقيقة فى " علوم " الوزن التى يحررها - باعتباره قبانيا - وهى الجريمة المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٢ . ومن ثم فهى واقعة مغايرة للواقعة الواردة يطلب التكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببرائة المطعون ضده من جريمة حيازة موازين غير صحيحة وغير مدموغة وقانونية يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . (طعن رقم ٢٢٣٤ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٣٦٥)

مياه غازية

٥.٢ - غش - عدم صلاحية المياه الغازية للإستهلاك .

تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢ / ١٢ / ١٩٥٣ على أنه " تعتبر المياه الغازية غير صالحة للإستهلاك إذا احتوت على مواد متعفنة أو متخمرة أو كانت بها رواسب أو مواد غريبة أو لم تكن نقية بكتريولوجيا أو كيمياويا " - وهو نص صريح في أن المياه الغازية تعتبر غير صالحة للإستهلاك إذا احتوت على مواد متخمرة " وهي المخالفة لموضوع الدعوى المطروحة " .

(طعن رقم ٨٢٨ سنة ٣١ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ١٠١٤)

٥.٣ - مياه غازية - شروط إستعمالها - مثال .

صرحة نص المادتين الثانية والسابعة من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢ / ١٢ / ١٩٥٣ - في وجوب أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية نقية كيمياويا وبكتريولوجيا وأن تكون مطابقة لمعايير المياه النقية الواردة من الموارد العمومية في مناطق الإنتاج ولأ اعتبر المياه الغازية المنتجة غير صالحة للإستهلاك الأدمى . ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في التحضير وبأنها تخضع لعوامل طبيعية مختلفة أو القول بأن البكتريا لا ترى بالعين المجردة ، إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجعها تفاعلا طبيعيا أو ثلوثا بالمياه طالما قد ثبت من تحليلها كيمياويا وبكتريولوجيا عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

(طعن رقم ٨٥٤ سنة ٣٣ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ٨٧٩)

٥.٤ - مياه غازية - ما يشترط فيها - عدم جدوى الجدل في

مصدرها .

توجب المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم الصادر

فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - أن تكون المياه المستعملة فى تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيمياويا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية فى مناطق الإنتاج . ولأأعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للإستهلاك الأدمى - ولا يقبل الجدل فى مصدر المياه المستعملة فى الإنتاج ويأتها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من الرواسب والشوائب - إذ يستوى فى حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع عدم الصلاحية تفاعلا طبيعيا أو تلوثا بالمياه المستعملة فى التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كيمياويا أو بكتريولوجيا عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

(طعن رقم ٧ سنة ٢٥ فى جلسة ٣ / ٥ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٤٠٧)

٥.٥ - جريمة - غش - ما يكفى لإدانة المتهم - علمه بغشها - حكم - تسببيه - تسبیب معيب .

من المقرر أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه غازية مفشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت فى مصنع الشركة التى يعمل فيها المتهم ، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها .

(طعن رقم ٦٣ سنة ٤٨ فى جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٠٥)

نصب

- الفصل الأول - أركان الجريمة .
- الفرع الأول - الإحتيال .
- أولا - إستعمال طرق إحتيالية .
- ثانيا - إتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .
- ثالثا - التصرف فى مال ليس ملكا للمتصرف .
- الفرع الثانى - التسليم .
- الفرع الثالث - الضرر .
- الفرع الرابع - اللصд الجنائى .
- الفصل الثانى - تسبب الأحكام .
- الفصل الثالث - مسائل منوعة .

الفصل الأول

أركان جريمة النصب

الفرع الأول - الإحتيال

(أولا) إستعمال طرق إحتيالية

- ٥.٦ - عدم بلوغ الكذب مبلغ الطرق الإحتيالية إلا إذا إصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الإعتقاد بصحته .
- يبلغ الكذب مبلغ الطرق الإحتيالية إذا إصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الإعتقاد بصحته . فعسكرى البوليس الذى يستولى بعد تنفيذه حكما شرعيا على مبلغ من المال من شخص بإيهامه بضرورة دفع رسم تنفيذ لهذا الحكم يحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات " قديم " .
- (طن رقم ٢٤١٩ سنة ٢ ق جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٣٢)

٥.٧ - مجرد تقديم الشيك الذى لا يقابله رصيد قائم والإستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس فى ذاته نصبا بل يجب أن يكون مصحوبا بطرق إحتيالية .

مجرد تقديم الشيك الذى لا يقابله رصيد قائم ، والإستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس فى ذاته جريمة معاقبا عليها ، بل يجب أن يكون مصحوبا بطرق إحتيالية فالحكم الذى يعاقب على ذلك بمادة النصب نون أن يبين الطرق الإحتيالية التى إستعملها الجانى للوصول إلى غرضه هو حكم معيب متعين نقضه .

(طن رقم ١٩٥٩ سنة ٧ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٣٧)

٥.٨ - إستمانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية .

أن إستمانة المتهم الموظف بوظيفته العمومية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية فإذا كان الحكم فى إيرادها واقعة الدعوى قد قال أن المتهم ، وهو تمورجى فى المعزل الطبي الذى نزل فيه أخو المجنى عليها ، قد توصل بهذه الصفة إلى الإستيلاء منها على مبلغ ٥٠ قرشا على زعم أنه ثمن للحقن اللازمة لعلاج أخيها ، فهذا القول يكفى لبيان الطرق الإحتيالية .

(طن رقم ١٣٦٦ سنة ١٥ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٤٥)

٥.٩ - الطرق الإحتيالية التى تستعمل مع المجنى عليه يجب أن يكون قوامها الكذب .

يجب فى جريمة النصب أن تكون الطرق الإحتيالية التى إستعملت مع المجنى عليه قوامها الكذب . وإن إذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما وقع من المتهمين نصبا بناء على أنهما توصلا إلى الإستيلاء على المال من المجنى عليها

عن طريق إيهامها بإحتمال مهاجمة اللصوص لها وسلب أموالها ، والإستعانة
فى ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التى وقعت فى الجهة ، وكانت
قد قالت فى حكمها ما يفيد أن الحادث المشار إليه وقع فعلا وأن المجنى عليها
كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره لها المتهمان ، فذلك لا تتوافر به الطرق
الإحتيالية كما هى معرفة به فى القانون .

(طنن رقم ١٤٢٢ سنة ١٦ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٤٦)

٥١٠ - تحقق جريمة النصب باستيلاء المتهم على مبلغ من
النقد من المجنى عليه بتقديمه قطعة نحاسية مطلاة ببقشرة من
الذهب زعم أنها ذهبية ورهنتها إليه ضمانا للوفاء بمبلغ القرض .
إذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهمين إستولوا على مبلغ من المال من
المجنى عليه بأن قدما له قطعا نحاسية مطلاة ببقشرة من الذهب وأوهما بأنهما
قطع ذهبية ورهنتاهما إليه ضمانا للوفاء بالمبلغ سالف الذكر ، فهذه الواقعة يتوافر
فيها جميع العناصر القانونية لجريمتى النصب والغش ، وما دام القانون ينص
على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التى عقوبتها
أشد ، وما دام لا يوجد أى مبرر للقول باستثناء أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس من الحكم المتقدم المقرر فى القانون العام ،
فإنه يكون من الخطأ إعتبار هذه الواقعة غشا تجاريا فقط .

(طنن رقم ٤٠٩ سنة ١٨ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٤٨)

٥١١ - مجرد إستناد الموظف إلى وظيفته فى الحصول على
المال لا يعتبر فى ذاته كقاعدة عامة نصبا .

إذا كان إستخدام الموظف وظيفته فى الإستيلاء على مال الغير لا يصح
عده نصبا إلا على أساس أن سوء إستعماله الوظيفة على نحو ما وقع منه
يعتبر من الطرق الإحتيالية ، كما هى معرف بها فى باب النصب ، وإذن فإذا
كانت المحكمة فى إدانة المتهم فى جريمة النصب قد جرت على قاعدة عامة هى

أن مجرد إستناد الموظف إلى وظيفته فى الحصول على المال يعتبر فى ذاته نصبا ، فإنها تكون مخطئة ويكون حكمها واجبا نقضه .

(طن رقم ٢١٤٩ سنة ١٨ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٤٨)

٥١٢ - تأييد مزاعم المتهم بتدخل شخص آخر كاف لعدة من الطرق الإحتيالية التى تقوم عليها جريمة النصب .

إذا رهن المتهم تمثالا من النحاس على أنه من الذهب وحصل من المرتهن على مبلغ أعلى من قيمة التمثال بكثير ، فركن الطرق الإحتيالية لا يتوافر فى هذه الحالة إذا كان الأمر فى ذلك لم يتجاوز عرضا من المتهم الراهن وقبولا من المجنى عليه المرتهن . أما إذا كان العرض قد تعزز من جانب المتهم بتدخل شخص آخر أيد مدعاه فإن ذلك يكفى لعدة من الطرق الإحتيالية التى تكون ركن جريمة النصب . ولا يؤثر فى الأمر إذا كان الإثنان فاعلين فى الجريمة ما دام الأمر قد تم بتدبير سابق بينهما وإتفاق عليه .

(طن رقم ٩٨٠ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠)

٥١٣ - تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم وإستخدامهم فى أغراضه وإتخاذه لذلك عدته من كتابات ويخود يتوفر به ركن الإحتيال .

إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هى أن المتهم أوهم المجنى عليه وزوجته بقدرته على الإتصال بالجن وإمكانه شفاء الزوجة من العقم ، وأخذ يحدث أصواتا مختلفة يسميها بأسماء الجن فى غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ التعاويذ ، وتمكن بهذا من سلب خمسة جنيهاً على عدة دفعات ، فهذه الأفعال يتوافر بها ركن الطرق الإحتيالية المشار إليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وتكون بذلك جريمة النصب متوافرة الأركان فى حقه . ولا يعيب هذا الحكم عدم تحديده تاريخ كل واقعة من وقائع الإحتيال التى وقعت على المجنى عليه ما دام أنه قد أثبت حدوثها جميعا فى خلال فترة حددها ولم تمض عليها

المدة القانونية لسقوط الدعوى العمومية .

(طنن رقم ١٠٠٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٥٢)

٥١٤ - إستعمال الطرق الإحتيالية يجب أن يكون لغرض معين من الأغراض التي بينها م ٢٣٦ على سبيل الحصر .

أن القانون قد نص على أن الطرق الإحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات . فما دامت محكمة الموضوع قد إستخلصت فى حدود سلطتها أن المشروع الذى عرضه المتهم على المجنى عليه وحصل من أجله على المال هو مشروع حقيقى جدى فإن أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة .

(طنن رقم ١٣٦٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٥٣)

٥١٥ - إيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سندا مزورا بدلا من السند الصحيح - إنخداع المجنى عليه ودفعه مبلغ الدين - تحقق ركن الإحتيال فى جريمة النصب .

متى قام المتهم بإيهام المجنى عليه بوجود سند دين غير صحيح بأن قدم له سندا مزورا بدلا من سند صحيح كان يداينه به ويتفلس قيمة السند فانخدع المجنى عليه وسلمه مبلغ الدين بناء على ذلك فإن هذا مما يتحقق به ركن الإحتيال فى جريمة النصب .

(طنن رقم ٤٦٠ سنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٧٥٢)

٥١٦ - إيهام المجنى عليه بمشروع تجارى كاذب - تأييد هذا الإدعاء بأوراق تشهد باطلا باتجاره مع آخرين - تسليم المجنى عليه المتهم ما طلبه من نقود تائرا بذلك - تحقق ركن الإحتيال .

متى كان المتهم قد أوهم المجنى عليه بمشروع تجارى وهمى وأيد إدعاءه

بأوراق تشهد كذبا باتجاره مع آخرين فانخدع المجنى عليه بذلك وسلمه النقود التي طلبها ، فإن ما فعله تتحقق به طريقة الإحتيال كما عرفها القانون .
(لمن رقم ٤٢٠ سنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٥٨٦)

٥١٧ - إيهام المتهم المجنى عليه برغبته في الوفاء بالدين -
دفعه مبلغا وتوقيعه سندات بقيمة باقى الدين للحصول على مخالصة -
أخذ صورة فوتوغرافية لها للتمسك بها عندما تحين الفرص التي
أهد لها ما اتخذها للحصول على المخالصة توفر الطرق الإحتيالية .
إذا كان مؤدى ما إستخلصه الحكم أن المتهم لم يكن يبتغى السداد وإنما
أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييدا لأزمه مبلغا ووقع سندات بما يوازئ قيمة
باقى الدين وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الحجز
حتى إذا ما تم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لهذه
المخالصة ليتمسك بها عندما تحين الفرصة التي يعد لها ما اتخذها ليحصل على
المخالصة . فإن هذا يكفى بذاته لأن يعتبر من المظاهر الخارجية المؤيدة لمزاعمه
مما تتوفر به الطرق الإحتيالية .
(لمن رقم ١٨٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ من ٦٥١)

٥١٨ - تظاهر المتهم بالشراء - تسليمه المجنى عليه ورقة من
فئة العشرة جنيهات لصرفها لدفع ثمن ما إشتراه - إسترداد
الورقة بحجة صرفها بنفسه والمجنى عليه فيها جنيهين - هربه بها
- قيام جريمة النصب قانونا .
إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم في حق المتهم هي أنه تظاهر بالشراء
من المجنى عليها وسأومها على البيع ووصل إلى تحديد ثمن معين ، ثم إستعان
على تأييد هذه المزاعم المكثوبة بإعطائها ورقة ذات عشرة جنيهات وكلفها
بصرفها ثم عاد إليها وطلب منها الورقة بحجة صرفها بنفسه فانخدعت المجنى
عليها وسلمته الورقة - وهي تملك فيها جنيهين - فأخذها وهرب بها ، فإن هذه
الوقائع إذا ثبتت في حق المتهم وصحت نسبتها إليه تكون قانونا جريمة النصب

المختص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، ويكون قضاء المحكمة الإستئنافية ببراءة المتهم منطويا على خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يستوجب نقض الحكم ، ولما كان هذا الوصف لم يوجه إلى المتهم ولم يتسرن للدفاع أن يتناوله في مرافعته ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يضمن معه أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٩٥)

٥١٩ - جريمة النصب - لا قيام لها إلا على الغش والإحتيال بطرق موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه .

جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والإحتيال بطرق يجب أن تكون موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه وإلا فلا جريمة . ومن ثم فإذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الإحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه ، فإن الحكم إذ دانه بجريمة النصب على أساس أن التصرف في مال لا يملك التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق إحتيالية - يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها ، لأن ما قاله لا ينهض ردا سائغا على هذا الدفاع .

(طعن رقم ٧٢٨ سنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٣٦)

٥٢٠ - متى يتوافر ركن الإحتيال في جريمة النصب ؟

إذا كان ما أثبتته المحكمة في حق المتهم أنه توصل عن طريق المتهمين الأول والثاني إلى الإستيلاء على الجين المودع بالشركة لنسب المجنى عليه بواسطة إيصال مزور على هذا الأخير ، فإن ذلك يتوافر به ركن الإحتيال في جريمة النصب كما هو معرف به في القانون .

(طعن رقم ١٩٩٤ سنة ٣٨ ق جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١١٣٧)

٥٢١ - إحتيال - الزعم بالإختصاص - كيفيته .

يتوافر الزعم بالإختصاص وأو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به ، إذ يكفي إيداء الموظف إستعداداه للقيام بالعمل الذى لا يدخل فى نطاق إختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الإختصاص .

(طعن رقم ٢٠٠٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٣٢)

٥٢٢ - جريمة الإحتيال - إكتشافها قبل إكتمال النتيجة - الشروع فيها - اثره .

الأصل أن مباشرة وسيلة الإحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى وأو فطن المجنى عليه إلى إحتيال الجانى فكشفه وامتنع عن تسليمه المال أو سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر فى نفسه . ولما كان المجنى عليه فى هذه الدعوى حسبا وقت وقائعها عنده هو المرشد السرى الذى لم يكشف أن الشيك مزور إلا بعد ضبطه وقد كان الغرض من عمل الكمين أصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متلبسين بجريمة التعامل فى نقد أجنبى فلا تثريب على المحكمة أن هى لم تحدد شخصية المجنى عليه الذى كان مقصودا أصلا بهذا الإحتيال للتحقق من مدى تأثير الطرق الإحتيالية فيه وإنخداعه بها ما دام أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع وما دامت الطرق الإحتيالية التى إستعملها الجانى من شأنها أن تخدع الشخص المعتاد فى مثل ظروف المجنى عليه ، وما دام أن الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا تدخل لإرادة الجانى فيه .

(طعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٦٩)

٥٢٣ - إستعانة المتهم فى تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه وعن فتحه حساب فى أحد البنوك لإيداع قيمة الاموال التى يساهم بها الآخرون فى مشروعه ، وإسباغه أهمية كبيرة على الشركة التى انشأها ويديرها متخذاً لها مقرا فضا . مدعيا بتعدد مجالات نشاطها تتحقق به المظاهر الإحتيالية فى جريمة النصب .

أنه يعد من الطرق الحتيالية فى جريمة النصب ، أن يستعين المتهم فى

تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه ، ونشره عن فتح حساب في أحد البنوك تودع به الأموال التي يساهم بها في مشروعه ، وإسباغه أهمية ضخمة على الشركة التي أنشأها ويتولى إدارتها ، وذلك بتعدد أوجه نشاطها وإعداد مرقم فخم لها ، لأن مثل هذه المظاهر هي مما يؤثر في عقلية الجمهور .
(طعن رقم ١٦٢٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١٢١٢)

٥٢٤ - قدرة الجاني على تحقيق ما ادعاه - لا يؤثر في توافر جريمة النصب - ما دام أن نيته قد إتهجت إلى مجرد الإستيلاء على أموال المجنى عليهم .

أن جريمة النصب تتوافر ، ولو كان في مقدور الجاني أن يحقق ما ادعاه ، ما دامت نيته قد إنصرفت في الحقيقة إلى الإستيلاء على مال المجنى عليهم ، دون القيام بما وعد به .

(طعن رقم ١٦٢٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١٢١٢)

٥٢٥ - سوء إستعمال الموظف لوظيفته - يعتبر من الطرق الإحتيالية - بلوغ الكذب مرتبة الطرق الإحتيالية ، بتدخل الغير تأييداً له .

أن سوء إستعمال الموظف لوظيفته يعتبر من الطرق الإحتيالية التي ينخدع بها المجنى عليه ، كما أن إستعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله وادعائاته المكتوبة وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الإدعاءات ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الإحتيالية الواجب تحققها في جريمة النصب .
(طعن رقم ٤٦٥ سنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٤٨١)

٥٢٦ - مساهمة الطامع في الطرق الإحتيالية وهي عنصر أساسي في تكوين الركن المادي لجريمة النصب - إحتباره فاعلاً

أصلها في جريمة النصب - صحيح .

الطرق الإحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادى لجريمة النصب ، وإستعمال الجانى لها يعد عملا من الأعمال التنفيذية . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص أن الطاعن قام بدور منها لتأييد مزاعم المحكوم عليه الآخر ، وأدى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع المبلغ ، فإن الحكم إذا إعتبر الطاعن فاعلا أصليا في الجريمة ، يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما (طعن رقم ٤٦٥ سنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٤٨١)

٥٢٧ - الطرق الإحتيالية - من العناصر الأساسية المكونة للركن المادى لجريمة النصب - إستعمالها يعتبر من الأعمال التنفيذية .

من المقرر أن الطرق الإحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادى لجريمة النصب وأن إستعمال الجانى إياها يعد من الأعمال التنفيذية . (طعن رقم ٤٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨٤٨)

٥٢٨ - الشروع في جريمة النصب - تحققه بمجرد بدء الجانى في إستعمال وسيلة الإحتيال قبل المجنى عليه - لا يؤثر فيه - كشف المجنى عليه أو تشكيكه في أمره وإمتناعه عن تسليمه المال .
يتحقق الشروع في جريمة النصب بمجرد بدء الجانى في إستعمال وسيلة الإحتيال قبل المجنى عليه حتى ولو فطن الأخير إلى إحتيال الجانى فكشفه أو داخلته الريبة في صدق نواياه فامتنع عن تسليمه المال .
(طعن رقم ٤٣٦ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨٤٨)

٥٢٩ - الطرق الإحتيالية في جريمة النصب - ماهيتها - مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة - عدم كفايتها وحدها لتكوين الطرق الإحتيالية - إستناد الحكم في ثبوت تهمة النصب قبل الطاعن إلى

ما عزاه إلى المجنى عليه من أقوال تخالف الثابت في الأوراق - خطأ في الإسناد .

نص القانون على أن الطرق الإحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . كما أن مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى تأكيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الإحتيالية ، بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الإعتقاد بصحتها . ولما كان يبين من المفردات أنه لم يرد بأقوال المجنى عليه أن الطاعن ليس مالكا للمنزل الذى حذر له فقد إيجاز عن إحدى شقوقه ، وأنه إنما ذكر أن الطاعن قد مكن غيره من الشقة التى أجرها له بعد أن إستكمل بناها فى تاريخ لاحق على تحرير العقد والتى لم يكن قد إستكمل بناها فى تاريخ لاحق على تحرير العقد والتى لم يكن قد إستكمل بناها وقت تحرير العقد . وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده فى مدوناته بيانا لواقعة الدعوى وما إستدل به على ثبوت التهمة فى حق الطاعن قد إستند إلى ما عزاه إلى المجنى عليه من أقوال تخالف الثابت بالأوراق مما أدلى به هذا الأخير ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى الإسناد فضلا عما شابته من قصور فى إستظهار توافر أركان جريمة النصب التى دان الطاعن بها ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال وقابقتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم .

(لمن رقم ١٥٧٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٢ - ١٩٧٣ س ٢٤ من ٢٢٦)

٥٣. - إنتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها على موجب حكم المادة ١٥٥ عقوبات ما لم يقتربن بعمل يعد إفتئاتا عليها - توافره بالإحتيال والمظاهر الخارجية حتى يكون من شأنها تدعيم الإعتقاد فى صفة الجانى وكونه صاحب للوظيفة

التي إنتحلها ولو لم يتم بعمل من أعمالها .

من المقرر أن إنتحال الوظيفة دون القيام بعمل من أعمالها لا يعتبر تداخلا فيها إلا إذا إقترن بعمل يعد إفتئاتا عليها وهو يتحقق بالإحتيال والمظاهر الخارجية التي يكون من شأنها تدعيم الإعتقاد في صفة الجاني وكونه صاحب الوظيفة التي إنتحلها ولو لم يتم بعمل من أعمالها . وإذا كان ذلك - وكانت المادة ١٥٥ من قانون العقوبات لا تعاقب فقط على إجراء عمل من مقتضيات وظيفة عمومية بل تعاقب أيضا من تداخل في الوظيفة من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة . وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يكتفيا بمجرد إنتحال الوظيفة بل طلب الطاعن الأول من المتهم الرابع إبراز بطاقته الشخصية والإطلاع عليها فأخرجها له وتظاهر الطاعن المذكور مع الطاعن الثاني والمتهم الثالث بضبط المجنى عليه. ومن معه واصطحابهم إلى قسم الشرطة الأمر الذي حملة على الإعتقاد بأن الطاعنين من رجال الشرطة الذين لهم إتخاذ هذه الإجراءات قانونا وهو ما تتحقق به جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها بالمادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٢٨ سنة ٤٤ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٨٧)

٥٣١ - نصب - جريمة - أركانها - ما يكفى لتحقيق ركن

الإحتيال :

لئن كان من المقرر أن إستخدام الموظف وظيفته التي يشغلها حقيقة في الإستيلاء على مال الغير لا يكفى - بمجرده - لتوافر أركان جريمة النصب ، إلا أنه متى أساء إستخدامها مستعينا بها على تعزيز أقواله المكشوفة ، فإن ذلك من شأنه أن يخرج هذه الأقوال من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية وتتوافر به الطرق الإحتيالية التي تتحقق بها تلك الجريمة متى كان من شأن هذه الطرق إيهام الناس بأمر من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وتوصل الموظف بهذا الإحتيال إلى الإستيلاء على مال المجنى عليه ، كما وأن إستعانة المتهم بشخص أو متهم آخر على تأييد

إدعاءاته المكنوية وتدخل هذا الأخير لتدعيم مزاعمه يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الإدعاءات والإعتقاد بصحتها ، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتيالية الواجب تحققها فى جريمة النصب التى تقع باستعمال هذه الطرق . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - قد أثبت فى حق الطاعنين ، وكلا الأولين قياس للمساحة والثالث معاون أملاك ، أنهم قد أساءوا إستخدام وظائفهم مستعينين بها على تعزيز أقوالهم وإدعاءاتهم المكنوية بوجود مشروع كاذب - هو أنهم مكلفون من قبل الحكومة ببيع أراضى لمصلحة الأموال الأميرية مسلمة إليها من مصلحة السواحل - كما وأنهم إستعانوا ببعضهم على تأييد هذه المزاعم فتدخل هذا البعض لتدعيمها ، وذلك بكتابة الطلبات للمجنى عليهم وتحرير قسائم وهمية بالرسوم والانتقال لمعاينة الأراضى والإيهام بقياسها وتأمينها ثم القيام بتحديداتها ، وقد توصلوا - بهذا الإحتيال - إلى الإستيلاء على أموال المجنى عليهم ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة النصب التى دان بها الطاعنين ، كما هى معرفة به فى القانون .

(طعن رقم ١٧١ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٤١٨)

(ثانيا) إتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

٥٣٢ - إنتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل أتعاب يتقاضاها منهم لا يكفى لعدده مرتكباً جريمة النصب إلا إذا إستعمل طرقاً إحتيالية لحملهم على الإعتقاد بأنه طبيب .

أن القول بأن إنتحال شخص صفة الطبيب ليعالج المرضى مقابل أتعاب يتقاضاها منهم لا يكفى لعدده مرتكباً جريمة النصب على إعتبار أن ذلك لا يكون سوى جريمة مزاوله مهنة الطب بغير حق ليس صحيحاً على إطلاقه ، فإنه إذا إستعمل المتهم ، لكى يستولى على مال المرضى طرقاً إحتيالية لحملهم على

الإعتقاد بأنه طبيب بحيث لولا ذلك لما قصدوه ليتولى معالجتهم كانت العناصر القانونية لجريمة النصب متوافرة في حقه ولأن فان إدارة المتهم مستوصفا للعلاج وظهوره - وهو غير مرخص له بمزاولة مهنة الطب - أمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بمظهر طبيب وإنتحاله شخصية دكتور أجنبي وتكلمه بلهجة أجنبية للإيهام بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم إنتحاله اسم دكتور آخر وإرتداؤه معطفا أبيض كما يرتدى الأطباء ، وتوقيعه الكشف على المرضى بسماعة يحملها معه لإيهامهم بأنه يفحصهم ، واستعانتة بامرأة تستقبلهم وتقدمهم إليه على أنه هو الدكتور - كل ذلك يصح إعتباره من الطرق الإحتيالية ، إذ هو من شأنه أن يوهم المرضى فيدفعون إليه أتعابا ما كانوا ليدفعوها إلا لإعتقادهم بأنه حقيقة طبيب .

(طعن رقم ١٤٨٠ سنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٢)

٥٣٣ - إدعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد إتخاذا لصفة كاذبة

أن إدعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ، ثم إستيلائه على مال المجنى عليه لتوصيله إلى موكله المزعم ، يعد في القانون إتخاذا لصفة كاذبة بالمعنى الوارد في المادة ٣٣٦ ع ، ويكفى وحده في تكوين ركن الإحتيال ولو لم يكن فيه إستعمال لأساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الإحتيالية فإن النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق إحتيالية من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب إلخ يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرق إحتيالية .

(طعن رقم ٣٣٦ سنة ١٣ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٤٣)

٥٣٤ - التسمي باسم كاذب يستلزم أن تحف به ظروف وإعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم .

متى كانت الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتجاوز في فعلته إتخاذ اسم كاتب بون أن يعمل على تثبيت إعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه ، وأن المجنى عليه إقتنع بذلك لأول وهلة، فإن ذلك لا يكون من المتهم إلا

الإستيلاء لنفسه منهما على النقود سالفة الذكر . فإن ما أورده الحكم هو تقرير صحيح في القانون . (طعن رقم ١٨٥١ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٨٨)

٥٣٧ - نصب - زوال صفة الوكالة ليست كذلك .

لما كان الثابت من التحقيقات ومن المستندات المقدمة أن صفة الوكالة من شركة مصر للتجارة الخارجية كانت ثابتة للمدعى عليه الأول ولأخيه المرحوم وقت أن أبرما عقد بيع السيارة مع المدعية بالقمق المدنى وهو ما لم تجعده هذه الأخيرة . وكان مباشرة المدعى عليه الأول وورثة أخيه للإجراءات القضائية بعد زوال تلك الصفة لا يوفر بذاته جريمة وأن ترتب عليه قانونا عدم قبول تلك الإجراءات شكلا لرفعها من غير ذى صفة فإن جريمة النصب المدعى بها تكون منتفية . (طعن رقم ١٥٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٤١)

٥٣٨ - إنتحال صفة غير صحيحة - كفايته وحده لقيام ركن

الإحتيال فى جريمة النصب - مثال .

من المقرر أن من ادعى كذبا الوكالة عن شخص وإستولى بذلك على مال له يعد مرتكبا للعل المكون لجريمة النصب ، إذ أن إنتحال صفة غير صحيحة يكفى لقيام ركن الإحتيال ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن إتخاذه كذبا صفة الوكالة عن زوج المجنى عليها وتوصل بذلك إلى الإستيلاء على المبلغ موضوع الجريمة ، فإنه إذ دانه بجريمة النصب يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

(طعن رقم ١٨٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٢٨٢)

٥٣٩ - نصب - جريمة - أركانها .

أن جريمة النصب كما هى معرفة فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أنه يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله ليقع المجنى عليه ضحية الإحتيال الذى يتوافر

باستعمال طرق إحتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو إنتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى مال الغير ممن لا يملك التصرف فيه ، وقد نص القانون على أن الطرق الإحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور الميينة على سبيل الحصر فى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها . (طنن رقم ٢٠٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦١٤)

(ثالثا) التصرف فى مال ليس ملكا للمتصرف

٥٤٠ - تحلق جريمة النصب ببيع الإبن الذى يسرق متاعا لوالده لشخص حسن النية على أنه ملك لما باع .
الإبن الذى يسرق متاعا لوالده ثم يبيعه لشخص حسن النية على أنه نال له لما باع إذا كان ينجو من العقاب عن السرقة بحكم المادة ٢٦٩ عقوبات فإن فعلته الثانية وهى البيع للغير الحسن النية تعتبر نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ عقوبات باعتبار أنه باع ما لا يملك وتوصل بذلك إلى قبض مبلغ من المشتري الحسن النية على أنه ثمن المتاع المبيع له .
(طنن رقم ١٦٩٣ سنة ٢ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٣٢)

٥٤١ - متى يكون البيع الثانى مكوفا لجريمة النصب .
لأجل أن يكون البيع الثانى مكوفا لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلا مانعا من التصرف مرة أخرى إذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل . (طنن رقم ٢٠٦٣ سنة ٣ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٣٣)

٥٤٢ - وجوب وقف الدعوى العمومية التى رفعت على المتهم لتصرفه فى عقار للمرة الثانية حتى يتم الفصل نهائيا فى الدعوى

المدنية المرفوعة بشأن صحة البيع الأول .

أن الأحكام المقررة للحقوق العينية أو المنشئة لها التي أوجب القانون تسجيلها لكي تكون حجة قبل الغير هي الأحكام النهائية أى التي تكون حائزة لقوة الشيء المقضى به بحسب النص الفرنسى Jugement passé en force de chose jugée فتعويل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غيايى قابل للطعن (وفى هذه القضية مطعون فيه فعلا بطريق المعارضة) وصادر بإثبات صحة التعاقد بإثبات صحة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين بمقتضى عقد البيع الإبتدائى وعد ذلك الحكم كافيا فى نقل الملكية وفى منع البائع من التصرف مرة أخرى هو فى غير محله وسابق لأوانه . وطلة ذلك أنه كما يجوز أن يقضى فى النهاية بتليده ويكون مفعوله من وقت تسجيله يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن ويعتبر التصرف الثانى الحاصل منه تصرفا صحيحا لا غبار عليه وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ إذ هو لم يقترب ما يستحق عليه العقاب . فإذا رفعت الدعوى العمومية على شخص لإتهامه بالتصرف فى مال ثابت ليس ملكا له بأن باعه إلى شخص بعقد عرقى ورفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لإثبات صحة التعاقد وحكم له غايييا بذلك وسجل الحكم وبعد حصول التسجيل باع المتهم العين نفسها إلى شخص آخر بعقد مسجل فلا يجوز للمحكمة أن تعتبر التصرف الأول بيعا باتا ناقلا للملكية بالتسجيل وأن تحكم فى الدعوى الجنائية على هذا الأساس بل الواجب عليها ، فى مثل هذه الصورة ، أن تقف للحكم فى الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية التى هى أساس لها والتى هى مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية وعندئذ فقط يكون للمحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من المتهم على أساس صحيح ثابت . (طعن رقم ٢٠٦٣ سنة ٣ فى جلسة ١١ / ٢٠ / ١٩٣٣)

٥٤٣ - متى تتحقق جريمة النصب بالتصرف فى مال ثابت

ليس ملكا للمتصرف .

أن عدم النص فى وصف التهمة عن إستيفاء الشروط التى تقوم عليها

الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة . ف جريمة النصب بطريق الإحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تتحقق إلا بإجماع شرطين . (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف (والثاني) ألا يكون للمتصرف حق التصرف في ذلك العقار . فالإقتصار في وصف التهمة على القول بأن زيدا إرتكب نصبا بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه لا يجعل من التهمة جريمة معاقبا عليها قانونا .
(لمن رقم ٧٨٦ سنة ٤ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٣٤)

٥٤٤ - تسجيل تنبيه نزع الملكية لا يمنع المدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته .

أن قانون المرافعات الأملى لم ينص (كما نص قانون المرافعات المختلط في المادة ٦٠٨ منه) على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته . فحرية المدين في التصرف في العقار المنزوع ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . وعلى ذلك فمن باع لأخر أطيافا محجوزا عليها وتمت إجراءات نزع الملكية لا يمكن أن يواخذ على ذلك جنائيا وكل ما يمكن أن ينسب إليه هو أنه إرتكب تدليسا مدنيا لا يعاقب عليه إلا إذا أمكن أن تتوافر في فعله أركان جريمة أخرى من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات .
(لمن رقم ٧٨٦ سنة ٤ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٣٤)

٥٤٥ - تحقق جريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه ولو لم يكن المالك الحقيقي للمال معروفا يكفي لقيام جريمة النصب بطريقة التصرف في الأموال الثابتة و المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذي أجراه ، وأن يكون المال الذي تصرف فيه غير مملوك له ، فتصبح الإدانة ولو لم يكن المالك الحقيقي للمال الذي حصل فيه التصرف معروفا . فإذا كانت محكمة الموضوع قد عرضت إلى المستندات التي قدمها المتهم لإثبات ملكيته لما باع ، ومحصلتها واستخلصت منها ومن

ظروف تحريرها وغير ذلك مما أشارت إليه في حكمها إستخلاصا لا شائبة فيه أن الأرض التي باعها المتهم لم تكن ملكا له ولا داخلة في حياته ، وأن كل ما اعده من المستندات لإثبات ملكيته لها صوري لا حقيقة له ، واستخلصت أيضا أن المتهم كان يعلم عدم ملكيته لما باعه ، وأنه قصد من ذلك سلب مال من إشتري منه فذلك الذى أثبتته الحكم كاف في بيان جريمة النصب التي أدان المتهم فيها .
(طعن رقم ٢٣٢٤ سنة ٨ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٣٨)

٥٤٦ - رهن الشيء المنقول رهن حيازة لا يجيز للدائن المرتهن أن يرهنه باسمه ضمانا لدين عليه .

أن التصرف في الشيء المنقول برهنه رهن حيازة لا يجوز إلا من مالك هذا الشيء فليس إذن للدائن المرتهن لمنقول أن يرهنه باسمه ضمانا لدين عليه فإن فعل فلا يحتج بالعقد على المالك الحقيقي . غير أنه إذا كان هذا المرتهن الأخير حسن النية وقت العقد أى معتقدا صحة ملكية من تعاقد معه ، ففي هذه الحالة يكون على المالك الذى يطالب برد ملكه أن يوفى هذا المرتهن بكل المستحق له من الدين المضمون بالرهن وأما إذا كان سىء النية فإن الرهن لا يكسبه من الحقوق قبل مالك الشيء المرهون أكثر مما لمدينه الذى تعاقد فلا يلزم إلا بأن يؤدي له قيمة الدين المطلوب منه لدائنة هو والذى يدخل للمرتهن حبس المرهون حتى السداد . ولم يعين القانون طريقة خاصة لإثبات سوء نية المرتهن المتعاقد مع غير مالك بل ترك ذلك للقواعد العامة التي تبين في هذه الحالة الإثبات بكافة طرق الإثبات القانونية ، تلك هى الأحكام التي تملئها القواعد القانونية العامة بشأن رهن المرتهن الشيء المرهون لديه والتي تضمنتها المادة ١٢ من لائحة البيوت المالية للتسليف على رهونات .

(طعن رقم ٣٦٦ سنة ٩ ق جلسة ٣ / ٤ / ١٩٣٩)

٥٤٧ - عدم تحقق جريمة النصب بطريق التصرف في ملك ليس للمتصرف حق التصرف فيه إذا كان المشتري واقفا على الحقيقة .

أن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والإحتيال . والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٢٣٦ كوسائل للإحتيال يجب أن تكون موجهة إلى المجنى عليه لخدعه وغشه ، وإلا فلا جريمة وإن كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الإحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه . فإن الحكم إذا أدانته في جريمة النصب على أساس " أن التصرف في مال لا يملكه المتهم التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق إحتيالية " - هذا الحكم يكون قاصرا في بيان الأسباب التي أقيم عليها . إذ أن ما قاله لا ينهض ردا على الدفاع الذي تمسك به المتهم .

(طعن رقم ١٢٩١ سنة ١٤ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٤٤)

٥٤٨ - مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الإحتيال .
أن مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الإحتيال التي تتحقق بأي منها وهذه جريمة النصب المتضمن عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٢٧٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٤٩)

٥٤٩ - التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه - ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع -
شموله التصرفات الأخرى ومن بينها الرهن .

التصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه - في مجال تطبيق المادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات - ليس قاصرا على مجرد التصرف بالبيع وإنما يشمل أيضا التصرفات الأخرى . ولما كان الحكم قد إستخلص أن الطاعن لا يملك القدر الذي تصرف فيه للمدعية بالحقوق المدنية ، فإنه لا يجنيه القول بأن نيتها قد إنصرفت إلى إعتبار هذا العقد رهنا لدين .

لها عليه .

(ملن رقم ١١٩٦ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١١٣٦)

٥٥ - ركن الإحتيال فى جريمة النصب - مثال .

إذا كان يكفى لتكوين ركن الإحتيال فى جريمة النصب بطريق التصرف فى الأموال الثابتة أو المنقولة أن يكون المتصرف لا يملك التصرف الذى أجراه ، وأن يكون المال الذى تصرف فيه غير مملوك له ، إلا أنه لا تصبح إدانة غير المتصرف - والوسيط كذلك - إلا إذا كانت الجريمة قد وقعت نتيجة تواطؤ وتدبير سابق بينه وبين المتصرف مع علمه بأنه يتصرف فيما لا يملكه وليس له حق التصرف فيه حتى تصبح مسالطته سواء بصفتها فاعلا أو شريكا .

(ملن رقم ١٨٦٠ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ١٨٣)

٥٥٩ - شروط جريمة النصب بطريق الإحتيال .

لا تتحقق جريمة النصب بطريق الإحتيال القائمة على التصرف فى مال ثابت ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه إلا باجتماع شرطين (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للمتصرف و (الثانى) ألا يكون للمتصرف حق التصرف فى ذلك العقار . ومن ثم فإنه يجب أن يعنى حكم الإدانة فى هذه الحالة ببيان ملكية المتهم للعقار الذى تصرف فيه ، وما إذا كان له حق فى هذا التصرف من عدمه فإذا هو قصر فى هذا البيان - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كان فى ذلك تقويت على محكمة النقض لاجتها فى مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(ملن رقم ٨٧٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٧٩٦)

الفرع الثانى - التسليم

٥٥٢ - تسليم المجهنى عليه للمتهم المال تحت تأثير حاجته الملحة

إلى النقود وتهديد المتهم بشكواه لا تتحقق به جريمة النصب ما دام المتهم لم يستعن فى سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمله على الإعتقاد بصحتها .

أن جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة ولو كان قائلها قد بالغ فى توكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه ، بل يجب أن يكون الكذب قد إضطرب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الإعتقاد بصحته . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أقرض المجنى عليه مائتى قرش أعطاه منها مائة وخمسين وإحتجز الخمسين الباقية فائدة عن مبلغ المائتى قرش لمدة شهر واحد وتسلم من المجنى عليه شيكاً على بنك مصر بمائتى قرش مستحق الدفع فى تاريخ معين ، ولامر ما رأى المجنى عليه أن يوقف صرف الشيك ففعل ، فجاءه المتهم مهدداً متوعداً بإبلاغ الامر إلى النيابة ولم يزل به حتى ترضاه بكتابة شيك آخر بثلاثة جنيهات عوضاً عن الشيك الأول ، وعند محاولة قبضه حصل أيضاً التوقف عن الدفع ، فأعاد المتهم الكرة عليه وكان فى ظروف قاسية فخارت قواه تحت ضغط الحاجة الملحة وتأثير الوعيد والتهديد بالشكوى للنيابة فرفض بما أوعده به من أن يقرضه إثنتى عشر جنيهاً بفائدة ثلاثة جنيهات على أن يحتسب منها الثلاثة الجنيهات قيمة الشيك الأخير وعلى أن يكون المبلغ بضمان زوجته ، ورضى هو وزوجته أن يوقعا على كمبيالة باستلامهما مبلغ الخمسة عشر جنيهاً ، وقبل المجنى عليه أن يكتب للمتهم خمسة شيكات كل منها بثلاثة جنيهات وفاء للخمسة عشر جنيهاً ، وقبل الرجل وزوجته كل ما طلبه المتهم منهما رضوخاً لوعيده ويدافع الحاجة وإتقاء الغضبية ، وكان يلوح لهما بأنه سيعطيهما مبلغ القرض عقب التوقيع على الأوراق فوراً ، فلما وقعا على الأوراق ووضعها فى جيبه أفهمهما أن المبلغ موجود فى بيته ثم أخذ يراوغ ويماطل ولم يحصل منه المجنى عليه على هذا المبلغ ، فإن هذه الواقعة لا تعتبر نصبا إذ المجنى عليه قبل التوقيع على السندات والشيكات التى سلمها للمتهم تحت تأثير حاجته الملحة إلى النقود وتهديد المتهم له بشكواه للنيابة ولإعتقاده بأن النقود موجودة فى جيبه ، وليس فيما أورده الحكم ما يدل

على أن المتهم قد استعان فى سبيل تأييد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحملها على الاعتقاد بصحتها .

(طعن رقم ٤٢٢ سنة ١٤ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٤٤)

٥٥٣ - جريمة النصب - توافقها : وجوب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذى أراد الجانى الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا إستعمال الطرق الاحتيالية - مثال .

يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذى أراد الجانى الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا إستعمال الطرق الاحتيالية . ولما كان الحكم قد إستخلص من أقوال المجنى عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل أن يعدد الطاعنان إلى إستعمال الطرق الاحتيالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صداه من أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة فإن قضاءه ببرائة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع إدانتها عن جريمة التزوير .

(طعن رقم ٢٠٨١ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٢٠٦)

٥٥٤ - النصب بطريق الإستعانة بشخص آخر - متى يتم : إذا كان يبين مما سطره الحكم أنه ساق ما أسنده إلى الطاعن فى عبارة مرسله غير ظاهر منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستمد من أقوال المجنى عليه كانت ملمة بهذا الدليل إلماما شاملا حتى يهيم لها أن تمحصه التمهيص الكافى الذى يدل على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، ولم تستظهر فيها الصلة بين الطرق الاحتيالية التى إستخدمها الطاعن وبين تسليم المجنى عليه للمال ، هذا فضلا عن أنه يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الإستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والإدعاءات المكتوبة ، أن يكون الشخص الآخر قد تداخل بسعى الجانى وتديره وإرادته لا من تلقاء

نفسه بغير طلب أو إتفاق ، كما يشترط لذلك أن يكون تأييد الآخر فى الظاهر لإدعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه هو لا مجرد ترديد لاكائيب الفاعل ، ومن ثم فإنه يجب أن يعنى الحكم ببيان واقعة النصب وذكر ما صدر عن كل من المتهمين فيها من قول أو فعل فى حضرة المجنى عليه مما حمله على التسليم فى ماله ، فإذا هو قصر فى هذا البيان - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كان فى ذلك تقويت على محكمة النقض لحقتها فى مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .
(طعن رقم ١٨٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٤٨)

الفرع الثالث - الضرر

*** - عدم إستظهار الحكم وقوع الضرر لا يعيبه ما دام قد أثبت أن المتهم إستولى على نقود عن طريق التصرف فى مال ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه .

أن مجرد الإستيلاء على نقود عن طريق التصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه يعتبر نصبا معاقبا عليه بمقتضى المادة ٢٩٢ ع بغض النظر عما إذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلا على الطرف الآخر فى التعاقد أو على صاحب الشئ الواقع فيه التصرف فمن رهن منقول لا ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال إستولى عليه من المرتهن يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المرتهن ضرر فعلا بسبب إقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول .
(طعن رقم ١٤٢٨ سنة ٦ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٣٦)

٥٥٦ - إحتمال وقوع الضرر كاف لتحقيق جريمة النصب .
إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن أحد المتهمين ذهب ومعه كتب إلى المجنى عليه فى مقر عمله بالبنك وأوهمه بأنه موقد من قبل وزير الأوقاف لبيع

هذه الكتب آياه وقيمة له بطلاقة فيها ما يدل على أن له صلة بوزارة الأوقاف ، وعلى أنه ذلك ، خاطب المتهم الآخر المجنى عليه بالتطوع في شأن هذه الكتب لغيرها آياه بأنه وزير الأوقاف بنفسه الواقعة تتوافق فيها أن يكون جزئية بالنصب ، إلى أن المتهمين عملاً على الحصول على مال المجنى عليه بطرق إغتيالية أي بكل منهما الإيجاز في الأكاذيب المكتوبة لها ، ولا يغير من ذلك أن المتهم الذي تحدث تليفونيا لم يؤكد في حديثه أنه هو وزير الأوقاف ما دهم الثابت أنه تعينه أن يكون خفيته مع المجنى عليه على أميرة يفهم عنها أنه هو الوزير كما لا يغير منه أن يكون المتهم الذي جعل إلى الكتيبة لم يتصل به في بادئ الأمر بل إتصل ببعض الموظفين الذين يعملون معه ، إذ ما دام أن القصد كان توصيل الرسالة إلى المجنى عليه فلا يهم أن يكون ذلك مباشرة أو بالواسطة . وكذلك لا محل للقول بعدم توافق ركن الضرر بحجة أن الكتب تساوى الثمن الذي طلب عنها لأنه يكفي التكرين للجريمة إحتسالي لكونه ضرراً للمجنى عليه من جهة واحدة محاولة تخليل المجنى عليه وتخليطه على أن يشترط كونه مل كان يشترطها أولاً التأثير الذي وقع عليه . (من رقم ٢٠٦١ لسنة ٢٠٠٣/١٩٢٥)

الفرع الرابع :- القصد الجنائي .

٥٥٧ - توفر القصد الجنائي بإرتكاب المتهم الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه .
إذا جبر للحكم عن القصد الجنائي في الجريمة النصب بعبارة " بقصد النصب " فهو لتلخيص وإن كان يصح أن يكون موضع إقتناع إلا أنه لا يصلح وجهاً للظن على الحكم ما علم مراد الحكم ظاهراً وهو أن المتهم إرتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه . (من رقم ٢٠٦١ سنة ٢٠٠٣/١٩٢٥)

٥٥٨ - عدم توفر القصد الجنائي إذا كان إتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به سلب مال المجنى عليه .

أن المادة ٢٩٣ ع تعاقب من توصل إلى سلب مال الغير باتخاذ صفة غير صحيحة فهي لا تنطبق على من ينتحل صفة ليست له بقصد حمل بائع على قبول تقسيط ثمن مبيع دفع بعضه معجلاً ثم قام بسداد بعض الأقساط ولكنه عجز في النهاية عن دفع باقيها لأن إتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به في هذه الحالة سلب مال المجنى عليه وإنما قصد به أخذ رضا البائع بالمبيع بثمن بعضه مقسط وبعضه حال . وتكون العلاقة بين البائع والمشتري في هذه الحالة علاقة مدنية محضة وليس فيها عمل جنائي .

(طعن رقم ٧٩٩ سنة ٤ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٣٤)

الفصل الثاني - تسبيب الاحكام

٥٥٩ - ذكر الحكم ما يكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب - عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم - لا يجب .

متى أورد الحكم ما يكفى لبيان الواقعة بما يتضمن جميع العناصر القانونية لجريمة النصب التى عاقب المتهم من أجلها فإن عدم تحدث الحكم صراحة عن قصد المتهم لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية التى أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم لم يكن جاداً وقت التعاقد وأنه إنما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته . (طعن رقم ٦٦٤ سنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ من ٨١٦)

٥٦٠ - نصب - تلقى - أحوال الطعن بالنقض - مخالفة القانون - دعوى مدنية .

متى كانت المحكمة قد تبين أن عقد البيع يتضمن شرطاً بإخلاء الأرض المبيعة من المبنى القائم عليها ، وأن ثمة إتفاقاً بين طرفى العقد على جزاء معين عند الإخلال بشروط العقد ، ورأت فى حدود سلطتها التقديرية أن إستيلاء المطعون ضده الأول على المبلغ المدفوع قد حصل تنفيذاً لهذا العقد وأنه كان

يعتقد قدرته على الوفاء بالتزامه مما تقتضى به أركان جريمة النصب ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية . إذ ذهب إلى أن إتحال صفة الوكالة كذبا عن بعض ملاك العقار الذين لم ترد أسماؤهم فى وصف التهمة يعتبر بمثابة تهمة جديدة ما كان يسوغ لمحكمة أول درجة أن تعرض لها يكون قد خالف القانون - ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث فى توافر العناصر القانونية لجريمة النصب التى رفعت بها الدعوى ، فإن حكمها برفض الدعوى المدنية يكون مشويا بالقصور مما يوجب نقضه وإحالة .

(الطن رقم ٦٩٥ سنة ٢٢ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٦٢ س ٢٢ ص ٦١٢)

٥٦١ - إستخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الإستيلاء على مال الغير . متى يعد نصبا ؟ إذا تم على أساس أن سوء إستعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الإحتيالية التى يتخدع بها المجنى عليه .

أن إستخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الإستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا إلا على أساس أن سوء إستعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الإحتيالية التى يتخدع بها المجنى عليه . وإذا ما كان الحكم قد جرى على قاعدة عامة هى أن مجرد إستخدام صفة الطاعن - كموظف - وظروف الجوار - وهما حقيقتان معلومتان للمجنى عليهما - فى الحصول على المال موضوع الجريمة يعتبر نصبا وأن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى تحقيق مقصده فى التأثير على المجنى عليهما - حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية نون أن يلصح الحكم عن سنده فى ذلك ، فإنه يكون مخطئا واجبا نقضه وإحالة .

(الطن رقم ١١٥٤ سنة ٣٥ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٨١٢)

٥٦٢ - ما لا يكفى لتأثيم مسلك الوسيط (السمسار) :
لا يكفى لتأثيم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من إدعاء

الملك إذا كان هو فى الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للقدر الذى تصرف فيه . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن سمسار وله بهذه المثابة أن يجمع بين طرفى العقد ويقتضى أجر الوساطة بينهما ، ولا يكلف مؤونه التثبت من ملكية البائع أو بحث مستنداته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه نون أن يبين ما وقع منه مما يعد فى صحيح القانون إحتيالا ، يكون قاصرا عن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة طبقا لما إفتترضته المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(طنن رقم ١٨٦٠ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ١٨٣)

٥٦٣ - حكم الإدانة - بياناته ؟ وجوب تبيان الحكم الصادر بالإدانة فى جريمة النصب علاقة السببية بين إتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المجنى عليه النقود للمتهم - مجرد إنتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا فى الوظيفة - مثال لتسبيب معيب فى جريمتى تداخل فى وظيفة عمومية ونصب .

أوجب القانون أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى إستخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه إستدلالها بها وسلامة الملتخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ولما كان الحكم الابتدائى الذى إعتق أسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى شهادة المجنى عليهما وفحوى الإيصال المقدم من أحدهما ولم يستظهر الحكم فى جريمة التداخل فى وظيفة عمومية الأعمال الإيجابية التى صدرت من الطاعن والتى تعتبر إفتئاتا على الوظيفة إذ أن إنتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا فى الوظيفة ، كما لم يبين الحكم فى جريمة النصب علاقة السببية بين إتخاذ الصفة الصحيحة وبين تسليم المجنى عليهما النقود للطاعن الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى التى صار إثباتها فى الحكم

مما يعيبه بالقصور المستوجب لنقضه .

(ملن رقم ١٨٧٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤١٦)

٥٦٤ - للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت - شرط ذلك ؟ مثال لتسييب معيب في جريمتي تبتيد ونصب .

من المقرر أن محكمة الموضوع وأن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو بعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعنة لم توقع أى حجز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم في تهمة التبتيد وإنما الحجز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها أن المطعون ضدهم في تهمة النصب إستمروا في إتخاذ الإجراءات القانونية ضد الطاعنة بصفتهم مالكين للسيارة بعد صدور القرار بتأميم شركتهم في يولية سنة ١٩٦١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم في تهمة التبتيد على خلاف الثابت في الأوراق وقبل المطعون ضدهم في جريمة النصب تأسيسا على أن صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعنة للسيارة دون أن يتناول قرار تأميم الشركة المالكة الذي صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة مالئها السابقين وبما إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستمروا في التصرف كمالك وأن يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا جزأ من متأخر ثمنها ، فإن ذلك ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والإحاطة بظروفها وأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة .

(ملن رقم ٩٦٣ سنة ٤٠ ق . جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١١٦١)

٥٦٥ - وجوب إستظهار حكم الإدانة ، فى جريمة النصب -
الصلة بين الطرق الإحتيالية التى إستخدمها المتهم وبين إستلامه
المبلغ موضوع الجريمة - القضاء بالإدانة - دون إيراد هذا البيان
الجوهرى - قصور .

متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة النصب لم يعرض
لبیان العناصر المكونة لها ولم يستظهر الصلة بين الطرق الإحتيالية التى
إستخدمها الطاعن وبين تسليم النقود له وهل سلمها المجنى عليه له كرسوم دخول
أم تحت تأثير طرق إحتيالية قام بها . وهو بيان جوهرى يجب إيراده حتى
يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى
، فإن الحكم يكون مشويا بالقصور .

(طعن رقم ١٣٤٩ سنة ٤١ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٢٠)

٥٦٦ - جريمة النصب تقوم على الغش والإحتيال ، فإذا دان
الحكم الطاعنين بتلك الجريمة إعتادا على مجرد إستخدام لصفااتهم
الوظيفية وهى معلومة للمجنى عليه دون إستظهار عناصر جريمة
النصب فإنه يكون قاصر البيان .

من المقرر أن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش والإحتيال والطرق التى
بينها قانون العقوبات فى المادة ٣٣٦ كوسائل للإحتيال يجب أن تكون موجهة
إلى خدع المجنى عليه وغشه . فمتى كان إستخدام الموظف وظيفته التى يشغلها
حقيقة فى الإستيلاء على مال الغير لا يصح عده نصبا إلا على أساس أن سوء
إستعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الإحتيالية التى
ينخدع بها المجنى عليه . وكان الحكم المطعون فيه قد إعتد على أن مجرد
إستخدام الطاعنين صفاتهم ومراكزهم الوظيفية - وهى حقيقة معلومة للمجنى
عليه - فى الحصول على المال موضوع الجريمة يعد نصبا وأن ذلك من شأنه أن
يؤدى إلى تحقيق مقصدهم فى التأثير على المجنى عليه حتى يخرج ما وقع من
دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية - دون أن يعنى

الحكم ببيان تلك الصفات والمراكز الوظيفية وسنده في إتخاذها دليلا على توافر ركن الإحتيال ، فإنه يكون قاصر البيان عن إستظهار عناصر جريمة النصب التي دان الطاعنين بها . (ملن رقم ١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ٢٩٧٢ من ٢٣ من ٢٣٤)

٥٦٧ - نصب - خلو الحكم من بيان الأدلة التي إستندت إليها المحكمة يشويه بالقصور ويوجب نقضه والإحالة .

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي أستندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة . فمتى كان الحكم قد خلا من بيان أقوال الشهود الذين أيدوا شهادة المجنى عليه ومدى دلالتها على وقوع الفس والإحتيال من جانب الطاعنين فإنه يكون مشويا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .
(ملن رقم ١٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٢٣٤)

٥٦٨ - مثال لرد قاصر على دفاع المتهم في جريمة نصب .
متى كان الطاعن قد دفع التهمة عن نفسه بأنه حرر عقد الإيجار للمجنى عليه بناء على إلحاحه عليه ليحصل على ترخيص بالمبيت خارج وحدته إبان تجنيده وأنه حرر كذلك كميالة لزميل للمجنى عليه بقيمة المبلغ الذي يقول أنه تسلمه منه في مقابل باقى ثمن قطعة أرض كان قد إشتراها منه عندما تحررت لصالحه الكميالة وكان الحكم قد إلتفت عما أبداه الطاعن من دفاع يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا فيها مكتفيا بالقول بأنه لم يدفع التهمة بدفاع مقبول وهو ما لا يصلح ردا على ما أثاره الطاعن فإن الحكم يكون معيبا
(ملن رقم ١٥٧٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ٢٣٦)

٥٦٩ - الكذب يبلغ مبلغ الطرق الإحتيالية إذا إضطرب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الإعتقاد بصحته - إستعانة الجاني بأوراق أو مكاتيب مزورة يدخل في عداد هذه الأعمال - مثال .

من المقرر أن الكذب يبلغ مبلغ الطرق الإحتيالية المعاقب عليها إذا إصطحب بأعمال خارجية أو مادية تحمل على الإعتقاد بصحته ، ويدخل فى عداد هذه الأعمال إستعانة الجانى فى تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب مزورة . وإن كان الثابت مما أورده الحكم فى مدوناته أن وكيل المالك دفع بتزوير العقد المنسوب إليه صدوره منه والمقدم من المطعون ضدهما للمجنى عليه الذى قام بمقتضاه بدفع جزء من الثمن إليهما ، فإن المحكمة إذ خلصت إلى تبرئة المطعون ضدهما إستنادا إلى تغلف ركن الإحتيال نون أن تعنى بتحقيق ما أثاره وكيل المالك من تزوير عقد البيع حتى تصل إلى وجه الحق فى الأمر ، أو أن تدلى برأيها فيه بما يفيد على الأقل أنها قطعت إليه ، يكون حكمها معيبا .

(لمن رقم ١٦١١ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٣٦٩)

٥٧. - حكم جنائى - تحقيقات - سماع شهود - دفاع جوهرى

- عدم تعرض المحكمة له - قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع
الأصل أن الأحكام فى المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة فى الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الإفتئات على هذا الأصل الذى إلتزمه الشارع فى قواعد المحاكمة لأى علة مهما كانت إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن أشار فى مذكرتيه المقدمتين منه إلى محكمتي أول وثانى درجة إلى أن الدعوى خلت من أية تحقيقات لرفعها بطريق الإدعاء المباشر وأنه من أجل ذلك يطلب سماع شهادة المجنى عليه وشهود واقعة تسليمه المبالغ موضوع الإتهام وضم أمر تقدير ثابت به أن المجنى عليه أقر بوجود الوكالة الفعلية الصادرة منه للطاعن بما يتعارض وإدعائه بأنه إنتحل صفة كاذبة هى صفة الوكالة وتتفق به بالتالى أركان جريمة النصب المسندة إليه ، فإن هذا الدفاع يعد هاما لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص عناصره ، أما وقد أمسكت عنه فإن حكمها يكون مشويا بالقصور فى التسبيب

فضلا عن إخلاله بحق الدفاع .

(لمن رقم ٧٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ١٢٢٨)

٥٧١ - نصب - جريمة - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوافره - محكمة الموضوع - سيّلتها في تقدير الدليل - حكم - تسببه - تسبب غير معيب .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها - لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي إستقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤيدة إليها ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى إنتفاء الطرق الإحتيالية لأن المبالغ التي دفعها المجنى عليهم كانت مقابل دروس للتقوية تلقاها أبناؤهم بالفعل - لا يعدو أن يكون منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من واقع عناصر الدعوى ومن ثم فهو جدل موضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بغير معقب عليها من محكمة النقض . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله " أن المتهمين قاما بإيهاام أولياء أمور التلاميذ المجنى عليهم بأن أولادهم الحقوا بمدرسة الشعب المعتمدة من وزارة التربية والتعليم والمستفاد ذلك من الإيصالات المطبوعة التي أعطيت لهم من سداد الرسوم وقد أثبت بها اسم مدرسة الشعب الإبتدائية الخاصة بالباжور وهو أمر مخالف للحقيقة إذ أن تلك المدرسة كان قد إنقضى ترخيصها من قبل فاندعوا بذلك المشروع الكاذب ولذلك هرعوا إلى الشرطة عندما تبينوا حقيقة الأمر بعد أن اكتشفوا أن أولادهم التلاميذ لم يقيدوا ضمن التلاميذ المقيدين لأداء إمتحان القبول بالإعدادى وفي هذا ما يكذب دفاع المتهمين من أنهم ما أقاموا هذه الفصول إلا للتقوية إذ أن الإيصالات التي تقيد سداد الرسوم لم يذكر بها شيء من أنها مجرد فصول لتقوية التلاميذ وبهذا فإن المجنى عليهم لم يكونوا على بينة من حقيقة الأمر وإلا لما أقدموا على إلحاق أبناؤهم بتلك المدرسة

الوهمية التي لا تعترف بها مديرية التعليم والتي لم يخصص لها بمزاولة هذا العمل " . وما أورده الحكم سائغ ومن ثم فإن النعى عليه يدعى القصور في التسبب والفساد في الاستدلال لا يكون له محل .

(طعن رقم ٥٥٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٨ ص ٢٩ من ٨٩٦)

الفصل الثالث - مسائل متنوعة

٥٧٢ - رد المبلغ الذي إستولى عليه المتهم بطريق الإحتيال لا

يمحو الجريمة بعد تمامها .

رد المبلغ الذي إستولى عليه المتهم بطريق الإحتيال لا يمحو جريمة النصب بعد تمامها وإنما يصح أن يكون سببا لتخفيف العقاب فقط وهذا أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ولا يصح بحال أن يكون وجها للطعن في الحكم بطريق النقض .

(طعن رقم ٢١ سنة ٤ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٣٤)

٥٧٣ - عدم تحميل الوسيط أية مسئولية عن وساطته في إتمام

عمل مهما عاد عليه من وراء ذلك من الفائدة .

الوساطة بين متعاقدين ليست في حد ذاتها عملا محرما فلا يمكن تحميل الوسيط أية مسئولية عن وساطته في إتمام عمل مهما عاد عليه من وراء ذلك من الفائدة .

(طعن رقم ٢٢ سنة ٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٣٧)

٥٧٤ - إمتداد حكم الإعفاء الوارد في باب السرقة في م ٣١٢

عقوبات إلى جريمة النصب .

أنه لما كان الإعفاء من العقوبة الوارد ذكره في باب السرقة في المادة ٣١٢ عقوبات علة المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد حكم هذا الإعفاء إلى جميع الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على مال الغير بدون حق . وإذا فهو يتناول مرتكب الجريمة الواردة في

(طعن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٤١)

٥٧٥ - دفع المبلغ المحول به الطرد إلى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه إلى شخص المحول .

أن دفع المبلغ المحول به الطرد إلى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه إلى شخص المحول ، فيعتبر المحول أنه إستولى على هذا المبلغ ولو كان المحول إليه قد أوقع الحجز عليه تحت يد مصلحة البريد قبل أن يتسلمه المحول منها .

(طعن رقم ١٧٢٣ سنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٢)

٥٧٦ - تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يحو الجريمة ولا يحل المتهم من المسؤولية الجنائية .

أن تنازل المجنى عليه في جريمة النصب لا يحو تلك الجريمة ولا يحل المتهم من المسؤولية الجنائية .

(طعن رقم ١٥٢ سنة ١٤ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٤٤)

٥٧٧ - ثبوت عدم جدية المتهم وقت التعاقد المدعى به وأنه كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته تمنع من القول بأن الواقعة هي إخلال بعقد مدنى .

ما دامت المحكمة قد أثبتت أن المتهم لم يكن جادا وقت التعاقد المدعى وأنه إنما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته ، فلا وجه للقول بأن هذه الواقعة هي إخلال بعقد مدنى .

(طعن رقم ٦٦٥ سنة ١٩ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٤٩)

٥٧٨ - الإشتراك فى التزوير والتقليد - لا يتعارض مع إعتبار الشريك مجنيا عليه فى جريمة نصب .

أن إدانة الطاعن بالإشتراك مع متهم آخر فى التزوير والتقليد لا تتعارض

مع إعتباره مجنيا عليه فى جريمة النصب التى دين بها المتهم الآخر طالما أن وقوع هذه الجريمة على ما إستظهره الحكم كان لاحقا للإتفاق على التزوير والتقليد .

(ملعن رقم ١٩٨٥ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٩ / ٣ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٠٨)

٥٧٩ - ماهية كل من جريمتى النصب وخيانة الأمانة ؟

جريمتا النصب وخيانة الأمانة وأن كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الإعتداء على المال ، إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال فى جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجانى من طرق إحتيالية ، أما فى جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلما إلى الجانى على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجانى حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

(ملعن رقم ٦٩٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١١١)

٥٨٠ - جريمة الإحتيال - كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة

السريين .

أن كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة ما دام لم يثبت أنه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط الجانى المريب فى هذه الجريمة وأنه إستعان بهذه المعلومات لكى يقبض عليه فيها مما يعتبر مؤثرا فى تقدير معيار الإحتيال .

(ملعن رقم ١٦٣٠ سنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٦٩)

٥٨١ - مثال لتفسير فى تهمة نصب مما يقتضى لفت نظر

الدفاع .

يجب على المحكمة أن تلفت نظر الدفاع إلى تغير التهمة من جريمة النصب التى أقيمت بها الدعوى الجنائية إلى جريمة الشروع فيه متى كانت الواقعة

المادية التي رفعت بها الدعوى ، وهى الإستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر بطريق الإحتيال وهو خمسة قروش مختلفة عن واقعة الشروع فى الحصول على مبلغ العشرة جنيهات بطريق الإحتيال .

(طعن رقم ١٣٤٩ سنة ٤١ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٢٠)

٥٨٢ - نصب - جريمة - أركانها - حكم - تسببيه - تسبيب

غير معيب .

إيراد الحكم أن المتهم لم تقتصر على مجرد الأقوال فقط بوجود مشروعه التجارى الكاذب وما ستحققه للمجنى عليهم من ورائه من أرباح وهمية زعمتها بل عززت ذلك بمظاهر خارجية وأفعال مادية تمثلت فيما تحلت به من مصاغ زائف يضافى عليها مظهر ثراء كبار التجار فضلا عن عرضها أقمشة مستوردة على أنها عينات لبضاعة وفيرة لديها تتجر فيها عن طريق إستيرادها من لبنان مما يعتبر طرقا إحتيالية فى مفهوم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٣٣٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٨٧ س ٢٩ من ٩٢٧)

٥٨٣ - نصب - جريمة - شروطها .

إن الطرق الإحتيالية فى جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمى أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٣٣٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٩٢٧)

٥٨٤ - نصب - جريمة - أركانها .

من المقرر أن مجرد الأقوال والإدعاءات الكاذبة مهما بالغ قائلها فى تركيد صحتها لا تكفى وحدها لتكوين الطرق الإحتيالية بل يجب لتحقيق هذه الطرق فى جريمة النصب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الإعتقاد بصحتها .

(طعن رقم ١٣٣٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٩٢٧)

نقصد

٥٨٥ - عدم جواز الحكم بوقوع المقاصة إذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع .

لا يجوز للمحكمة إذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع أن تقر وقوع المقاصة ما دام هذا الدين لم يصف . ولها أن تحكم بالدين الخالي من النزاع وتحفظ الحق لطالب المقاصة في رفع دعوى بما يكون له على خصمه .
(طنن رقم ٩٦٦ سنة ١٢ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٤٢)

٥٨٦ - عدم اشتراط قصد خاص في جريمة أخذ المسافرين إلى الخارج معه مصروفات أو نقودا دون ترخيص .

أن جريمة أخذ المسافرين إلى الخارج معه مصروفات أو نقودا دون ترخيص تتحقق بأخذ المسافرين معه شيئا مما نص عليه الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي أمدت العمل به بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٥٢ الذي لم يستلزم ذلك الأمر لهذه الجريمة قصدا خاصا .
(طنن رقم ١٤١٤ سنة ٢٣ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٥٣)

٥٨٧ - قيام المتهم بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج - إلزامه باستيراد البضائع التي حوت عنها تلك العملة - عدم إعتبار إرتفاع الأسعار قوة قاهرة تعف من هذا الواجب .

مضى أورد الحكم أن المتهم قام بتحويل عملة أجنبية إلى الخارج وكان ينبغي عليه إستيراد البضائع التي حوت عنها تلك العملة ، وأن إرتفاع الأسعار لا يعتبر قوة قاهرة تعفى المتهم من الواجب الذي فرضه القانون عليه ، فإن ما قاله الحكم بذلك يكون سديدا .
(طنن رقم ٦٩١ سنة ٢٦ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٥٦ س ٨٨٤)

٥٨٨ - المقصود بتاريخ دفع القيمة في حكم المادة ١ / ٢ من

القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ .

أن المقصود بتاريخ دفع القيمة فى المادة ١ / ٢ من القرار الوزارى رقم ٧٥ سنة ١٩٤٨ هو تاريخ الدفع بالعملة الأجنبية المرفج عنها للمصدر الخارجى بغير طريق الإعتماد المفتوح ، لأنه فى هذا التاريخ - كما هو الحال بالنسبة لتاريخ إستعمال المستورد للإعتماد - ينقص رصيد الدولة من العملات الأجنبية فيتعين على المستورد إثبات إستيراده بضاعة تعادل قيمة ما نقص من الرصيد وذلك ضمانا لعدم التحايل على تهريب النقد الأجنبى ومن ثم فإذا كان المتهم قد حصل على إعتماد مفتوح من البنك واستعمله فى إستيراد البضائع فإن الميعاد يحتسب فى حقه من تاريخ هذا الإستعمال دون تاريخ قيامه بدفع قيمة الإعتماد للبنك أن لم يكن قد سدده من قبل .

(طنن رقم ١٦٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٥٨ من ٩ من ٢٤٥)

٥٨٩ - جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرك القيمة فى الميعاد المحدد - جريمة وقتية - قيامها من تاريخ إنتهاء الستة شهور محتسبة من تاريخ إستعمال الإعتماد أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة - بدء سريان مدة إنقضاء الدعوى الجنائية من هذه الجريمة من تاريخ إنتهاء الستة شهور المذكورة .

جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرك القيمة فى خلال الأجل المحدد هى بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التى يتم وجودها قانونا من أول يوم يتلو الستة الشهور التى حددها القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد أعتبر المشرع بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ إستعمال الإعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ إنتهاء الستة الشهور المذكورة .

(طنن رقم ١١٨٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٩ من ١٠ من ١٠٧٨)

٥٩٠ - جريمة الإخلال بواجب تقديم شهادة الجمرك القيمة فى

الميعاد المحدد - تنازل المتهم عن البضائع التي إستوردها لآخر - لا يعفيه من هذا الواجب .

تنازل المتهم عن البضائع التي إستوردها لآخر لا يعفيه من إلزامه بتقديم شهادة الجمرک القيمة بوصفه مستوردا .

(طنن رقم ١٣١٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٨٢)

٥٩١ - وجوب تقديم شهادة الجمرک القيمة - لا يغنى عنه مجرد تحويل القيمة .

مجرد تحويل القيمة لا يغنى عن وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة .

(طنن رقم ١٣٦٤ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ من ١١٦)

٥٩٢ - كفاية القصد الجنائي العام لتحقيق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالتقصد المصرى .

تتحقق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالتقصد المصرى متى قارب الجانى الفعل المؤثم عن عمد مع العلم بماهيته وكون هذا الفعل فى ذاته مخالفا للقانون ، فلا يشترط لتحقيقها قصد خاص ، لأنه لا إجتهد مع صراحة النص ولأن الأحكام تدور مع منطها لا مع الحكمة منها ما لم يصرح الشارع بخلافه ، ولأن القول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير مخصص .

(طنن رقم ٣٣١٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦١ س ١٩ من ٤٧٢)

٥٩٣ - من يقيم بمصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فهو غير مقيم فى معنى القرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

غير المقيم هو من يقيم فى مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة ، أما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة فى المادة ٢٤ من قرار وزير الإقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

(طنن رقم ٢٣١٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٧١)

٥٩٤ - المشروعية والإعتياد هما شرطا الإقامة المعتبرة وفق القانون ٨ لسنة ١٩٤٧ .

الإقامة فى الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية ، وإذ كان الشارع قد إعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فى حكم غير المقيم فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطا المشروعية والإعتياد ، ولما كان شرط الإعتياد يقبل التفاوت ويخضع للتفويل الذى لا تفسر به الذرائع وهو ما أراد الشارع تلفيه فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات .
(طعن رقم ٣٣١٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٧١)

٥٩٥ - المقصود بالتعامل بالنقد المصرى .

المقصود بالتعامل بالنقد المصرى كل عملية من أى نوع أيا كان الاسم الذى يصدق عليها فى القانون - يكون فيها دفع بالنقد المصرى إخلالا بواجب التجارة الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها فى حسابات غير التى فى أحد المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها ، واستيداع النقد المصرى وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .
(طعن رقم ٣٣١٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٧١)

٥٩٦ - متى ينحصر من الحكم عيب القصور فى التسبب ؟ -

مثال - جرائم النقد .

إذا كان ما جصله الحكم من إعتراف الطاعن له أصله الثابت فى الأوراق سواء فى محضر إستدلال الشرطة أو فى محضر تحقيق النيابة ، وكان هذا الإعتراف نصا صريحا فى إقتراف الجريمة المسندة إليه ، وكان المذكور يقر فى طعنه أن موكله المتهم الثانى عشر فى الدعوى سورى إنقطع عن الإقامة فى مصر بعد سنة ١٩٦١ وأقام فى لبنان عند مقارفة الجريمة ، وكان الحكم قد دلل على علمه اليقيني بعدم إقامة من ناب عنه فى التعامل بالنقد المصرى بأدلة

منتجة وعرض لدفاعه فى هذا الشأن وأقسمه حقه ورد عليه بما يقنده ، فإنه يكون بريئاً من عيب القصور .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٧٣)

٥٩٧ - تحقق جريمة التعامل بالنقد المصرى بالوكالة عن غير مقيم بتسليمه لغير المصارف المعتمدة .

تسليم النقد المصرى المتعامل به بالوكالة عن غير مقيم لغير المصارف المعتمدة يتحقق به التعامل المؤتمسواء كان التسليم حاصلًا لمقيم أو لغير مقيم ، ومن ثم فإن عدم تعيين أشخاص من تسلم النقد المصرى ليس بذى أثر فى قيام الجريمة .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٧٣)

٥٩٨ - جواز إثبات التعامل فى أوراق النقد المصرى من غير المقيم أو وكيله بجميع طرق الإثبات .

التعامل من غير المقيم أو وكيله فى أوراق النقد المصرى هو من قبيل التصرف المؤتم ، ومن ثم جاز إثباته بجميع طرق الإثبات بما فى ذلك البينة والقرائن إعتباراً بأن الوكالة عن غير المقيم فى التعامل لا تنفك عن التعامل المحظور وتكون معه واقعة إجرامية واحدة يجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية فى الإثبات .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٧٣)

٥٩٩ - تسليم النقد المصرى من الوكيل عن غير المقيم إلى أى شخص دون إيداعه وتجميده فى أحد المصارف المرخص لها قانوناً فى مزاولة عمليات النقد الأجنبى ، يتحقق به التعامل المجرم .

مضى كان ما أثبتته الحكم فى حق المتهم باعترافه يتحقق به معنى الوكالة عن غيرالمقيم فى التعامل بالنقد المصرى كما هى معرفة فى القانون ، إذ أنابه

فى بيع الساعات وتسليم ثمنها إلى من عينه من قبله ، فلا يصح إقتطاع واقعة التسليم وحدها من سياق التصرف القانونى الذى يشره المتهم لتصحيح القول بانتفاء الوكالة أو عدم تحقيق التعامل المؤتم ، ذلك أن تسليم النقد المصرى الذى حصله المتهم المذكور بالوكالة عن غير المقيم إلى أى شخص دون إيداعه وتجميده فى أحد المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد الأجنبى ، يتحقق به التعامل المجرم .

(طعن رقم ٢٣١٠ سنة ٢٧ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٧٣)

٦٠٠ - التعهد المقوم بعملة أجنبية - ماهيته .

ينصرف تعبير التعهد المقوم بعملة أجنبية إلى كل إلزام ينشأ فى مصر يتعهد به شخص بدفع مبلغ بالعملة الأجنبية سواء فى داخل البلاد أم خارجها وتقع الجريمة بمجرد التعهد سواء أعقبه الوفاء أو لم يعقبه . وقد يصدر التعهد المقوم بعملة أجنبية فى الخارج إلا أنه فى هذه الحالة لا يعد من الأفعال المحظورة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع بالعملة الأجنبية - تنفيذا لهذا الإلزام - فى مصر .

(طعن رقم ٢٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٠٢)

٦٠١ - مثال لتسبيب معيب فى جريمة تعامل فى أوراق نقد

أجنبى .

ما يقول به الطاعن من إشتراك المبلغ معه فى جريمة بيع النقد الأجنبى بدعى أنه كان قد إشتري هذا النقد من المبلغ ، وما تغياها الطاعن بهذا الدفاع من إنسحاب أثر التنازل عن إقامة الدعوى على المبلغ إليه هو أيضا ، مردود بأنه يفرض أن الطاعن كان قد أثار لدى المحكمة مدعاء فى هذا الشأن ، فإنه ما كان له أن يلزمها بمشاركته الرأى فيه ، وفى إلتفاتاتها عنه - وهى صاحبة الحق فى تقدير أدلة الدعوى - ما يدل على أنها أطرحته .

(طعن رقم ١٢١٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٥٤)

٦.٢ - جرائم النقد - تحريكها - طلب - أثره

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون ، وأن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، وأحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا إلى حكم الأصل فى الإطلاق وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانونا فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنهما وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب يشانه من أى جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدى إلى زوال القيد ويقاؤه معا مع وروده على محل واحد دائرا مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشتات القوانين المالية بما تتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة ولا تعلق له بشخص مرتكبيها وبالتالي فإن أى طلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها ويوفىها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العينى للطلب وقوة الأثر القانونى للإرتباط ما دام ما جرى تحقيقه من وقائع داخلا فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق منها عرضا فتخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم . والقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع

جنائى واحد . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التى صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد كشفت عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التى صدر الطلب بشأنها صحيحا .

(طعن رقم ٥٠ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٥٦٥)

٦.٣ - حظر تحويل النقد الأجنبى من مصر وإليها إلا بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار وزير الإقتصاد - مراد القانون من هذا الحظر ؟

يتحقق تحويل النقد الأجنبى بإصدار أمر من شخص مقيم فى مصر سواء أكان مصريا أم أجنبيا - إلى عميل فى الخارج بدفع مبلغ بالنقد الأجنبى إلى شخص ثالث يسمى المستفيد . ويتحقق تحويل النقد الأجنبى إلى مصر بإصدار شخص مقيم فى الخارج - سواء أكان مصريا أم أجنبيا - إلى عميل له فى مصر بدفع مبلغ النقد الأجنبى إلى المستفيد . ذلك أن مراد القانون من حظر تحويل الأجنبى من مصر وإليها هو حظر كل إتفاق على تحويل ما للمحيل عند المحال عليه إلى المحال له إذا إقتضى تنفيذه تسليم أى قدر من النقد الأجنبى ، إلا بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار وزير الإقتصاد ويستوى فى ذلك أن تكون الحوالة حالة أم لأجل أو تكون ممكنة التنفيذ أم متعذرة لأى إعتبار فعلى أو قانونى أو أن يكون إنعقادها فى مصر أم الخارج ما دامت تقتضى تحويل أى قدر من النقد من مصر أو إليها كما سلف .

(طعن رقم ٣٣٨ سنة ٣٨ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٠١)

٦.٤ - إرتباط جرائم التعامل فى النقد الأجنبى واستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبى وبين جريمة التهريب الجمركى - اثر الإرتباط - التصالح فى جريمة التهريب الجمركى - اثره على الإرتباط .

أن دعوى قيام الارتباط أيا ما كان وصفه بين جرائم التعامل فى النقد الأجنبى وإستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبى وهى ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركى ذات العقوبة الأخف ، لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعا للحكم بانقضائها فى جريمة التهريب الجمركى للتصالح ، ولا تقتضى براءة إنسحاب أثر الصلح فى الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم ، لما هو مقرر من أن مناط الارتباط فى الحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وإنضمامها بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتها ونفيها ، فلا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم أو سقوطها أو إنقضائها .

(ظمن رقم ١٧٤ سنة ٣٩ ق.جسلة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٨٥)

٦.٥ - إشتراط كون التعامل بالنقد الأجنبى محدد بواقعة معينة - غير لازم - جواز إنطواء هذا التعامل على عمليات متعددة .

لا يلزم أن يكون التعامل بالنقد الأجنبى محددًا بواقعة واحدة بل يجوز أن ينطوى هذا التعامل على عمليات متعددة .

(ظمن رقم ٧ سنة ٣٩ ق.جسلة ٤٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٦٥٩)

٦.٦ - إثبات الحكم تعامل المتهم فى النقد الأجنبى بطريق غير مشروع ويون أن يثبت فى الدفاتر المعدة لذلك أو يورده عليك - كفاية ذلك للرد على دفاع المتهم بأن تعامله مسموح به .
متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يتعامل فى النقد الأجنبى بطريق غير مشروع لحسابه دون أن يثبت فى الدفاتر المعدة لذلك أو يورده إلى البنك ،

فإن ذلك يتضمن الرد على دفاعه بأن تعامله فى هذا النقد الأجنبى هو تعامل مسموح به ، وأنه قام بمقتضى وظيفته وأنه غير مسئول عن قيد هذا النقد بالدفاتر وكان يسلم ما فى حوزته من نقد أجنبى إلى رئيس الخزينة .
(لمن رقم ٧ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٦٥٩)

٦.٧ - إقرار المتهم فى محضر الضبط وتحقيق النيابة باحتفاظه بالنقد الأجنبى وعدم توريده للبنك وتعامله فيه مقابل عمولة ~~من إخراج - تحقق به عناصر جرمية التعامل فى النقد الأجنبى~~ وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد .

إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد قرر فى محضر ضبط الواقعة وفى تحقيق النيابة أنه كان يحتفظ بالنقد الأجنبى الذى يستبدله له نزلاء الفندق ولم يورده إلى البنك وأنه تعامل فى هذا النقد مقابل عمولة حصل عليها بلغت مائة وستين جنيهاً ، فإن هذا يعد إقراراً من جانبه بارتكاب جريمة التعامل فى أوراق النقد الأجنبى بطريق غير قانونى وعدم عرض ما فى حوزته من نقد أجنبى على وزارة الاقتصاد وتتوافر به كافة العناصر القانونية لهاتين الجريمتين
(لمن رقم ٧ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٦٥٩)

٦.٨ - جريمة التعامل فى أوراق النقد الأجنبى وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد .

أن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة أحد المتهمين من جريمة التعامل فى أوراق النقد الأجنبى وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد لا أثر له على قيام هاتين الجريمتين فى حق الطاعن ما دام قد أثبت أنه ارتكبهما دون اشتراك أحد معه .

(لمن رقم ٧ سنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٦٥٩)

٦.٩ - التعامل بالشيكات السياحية (نقد أجنبى) - تأثيم .

من المقرر أن الشيك إذا إستوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع دائماً ويغنى عن إستعمال النقود فى المعاملات ويعتبر بالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها ، فإن التعامل به ما دام قوامه نقداً أجنبياً يقع تحت طائلة التائيم .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧١١)

٦١٠ - حمل الشيك السياحى توقيعين - لا فرق بينه وبين الشيك

العادى .

أن الشيك السياحى إذا حمل توقيعين لم يعد بينه وبين الشيك العادى فارق .

(طعن رقم ٢٩ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧١١)

٦١١ - مثال لجريمة مقاصة متطوية على تحويل نقد أجنبى .

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن الثانى باعترافه أنه دفع عشرة آلاف جنيه فى مصر نقداً مصورياً بعد أن تبين من الخطاب المحرر بالشفرة أن للطاعن الأول مقابله نقداً لبنانياً فى لبنان فإن ما وقع من الطاعنين يكون جريمة تامة لا شروهاً ولا محاولة ولا تحضيراً وذلك بانعقاد الإتفاق على المقاصة وتنفيذ موجبها من كل الطرفين .

(طعن رقم ٥٤٤ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٧٢)

٦١٢ - إنقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل عن طلب السير فيها

فى أى وقت قبل صدور حكم نهائى فيها - مخالفة ذلك - خطأ فى القانون - مثال فى نقد .

إذ أجازت المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية لمن خوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه فى أى وقت إلى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى ، وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل ، وكان الثابت من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن وكيل وزارة الإقتصاد والتجارة

الخارجية لشئون النقد والميزانية النقدية - قد أخطر النيابة العامة بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٦٨ بأنه رأى سحب الإذن الصادر باتخاذ الإجراءات ورفع الدعوى العمومية في القضية موضوع الطعن وعرض هذا التنازل على المحكمة قبل إصدارها حكمها المطعون فيه ، غير أن المحكمة إنتهت إلى تأييد الحكم الصادر بالإدانة ، فإن الحكم المطعون فيه قد يكون قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه والحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالتنازل .

(طعن رقم ١٨٧٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٥ / ٤ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٥٠٧)

٦١٢ - جريمة التعهد - أدلة الثبوت - إغفالها - أثر ذلك - رقابة محكمة النقض .

مضى كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات البضائع التي نسب إلى الطاعن تصديرها للخارج ولم يدلل - بسند من أوراق الدعوى - على أنه لم يسترد قيمتها في الميماذ القانوني ، كما أنه أغفل كلية التحدث عن أدلة الثبوت في جريمة التعهد المقوم بعمله أجنبية مكتفياً بالقول بأن الطاعن وقع على عقد شراء باخرة بمبلغ أربعين ألف جنيه إسترليني دون أن يورد مضمون العقد المذكور ودون أن يفصح في أسبابه عن أن هذا التعهد قد تم على خلاف الأوضاع القانونية وسنده في ذلك حتى يبين وجه إستدلالة على ما جهله ، كما أنه جاء قاصراً في جريمة عدم عرض العملة الأجنبية للبيع على وزارة الإقتصاد فإن الحكم يكون قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ومضمون كل دليل من أدلة الثبوت مما يصححه بالقصور ويعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما خاض فيه الطاعن في باقى أوجه طعنه من خطأ في تطبيق القانون وتويله .

(طعن رقم ٩٨١ سنة ٤٣ ق جلسة ٣ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١١٣١)

٦١٤ - قوانين النقد - غير المقيم - تعريفه .

لما كان غير المقيم هو من يقيم في مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة ، وأما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الإقتصاد الرقيم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ ، وكانت الإقامة في الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية ، وإذا اعتبر الشارع من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم ، فمعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطا المشروعية والإعتياد ، ولما كان شرطا الإعتياد يقبل التفاوت ويخضع للتأويل الذي لا تنسد به الذرائع وهو ما أراد الشارع تلافيه ، فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات تثبت للأجنبي بحمله بطاقة إقامة لهذه المدة أو إقامة لمدة متصلة يبلغ مجموعها خمس سنوات ميلادية ما لم يحتفظ بصفة غير المقيم بعد الحصول على موافقة اللجنة العليا للنقد على ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في معرض تبريره لقضائه ببراءة كل من المطعون ضدهم الرابع والسابع والتاسع ، . . . و . . . و . . . من جرائم الإشتراك في التعامل بالنقد المصري مع غير مقيم هو . . . أنهم لا يعلمون بتوافر تلك الصفة لديه دون أن يستظهر شرطى الإقامة المعتبرة قانونا من مشروعية وإعتياد فإن ذلك مما يصم الحكم بالتخاذل وبالقصور في إيراد ما تندفع به عنهم تلك الجريمة بعناصرها سائلة البيان .

(طعن رقم ٨٠٥ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٢٨)

٦١٥ - نقد - قانون أصلح - العقوبة الأخف - جريمة أركانها

أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ (١٨ من شعبان سنة ١٣٩٦) والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٦ والمعمول به إعتبارا من ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ - والذي ألغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المقدم للطاعن للمحكمة في ظل أحكامه - يعتبر قانونا أصلح للطاعن بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من تلك الواردة بالقانون الملغى وبإباحته الإحتفاظ بالنقد الأجنبي الناتج عن غير عمليات التصدير

السلمى والسياحة فهو الذى يتبع بون غيره ، ولما كان القانون المذكور قد نص فى مادته الأولى على أن " كل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية أو الهيئات العامة ووحداث وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى عن غير عمليات التصدير السلمى أو السياحة ، وللأشخاص الذين أجيى لهم الإحتفاظ بالنقد الأجنبى طبقا للفقرة السابقة الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الإجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية . . . " كما نص فى مادته العشرين على أن يصدر الوزير المختص القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به . ومؤدى نصوص القانون المذكور فى صريح الفاظها وواضح دلالتها أنها وأن أباحت لكل شخص طبيعى أو معنوى الإحتفاظ بكل ما يؤول إليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير السلمى والسياحة سواء خارج البلاد أم داخلها وأعفته بذلك من قيام إلزام باسترداده إلى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة أو بيعه لها ، إلا أن تلك النصوص حظرت القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا إلا عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الأجنبى والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لأحكام هذا القانون ، وينصرف هذا الحكم إلى كافة صور التعامل داخليا بما فى ذلك نقل الصيازة الشخصية للنقد الأجنبى فيما بين الأشخاص وإستخدام النقد الأجنبى فى تسوية قيمة معاملات ما لم تكن الجهة أو الشخص المسدد له من الجهات المرخص لها .

(طعن رقم ٥٣٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ ص ٢٨ ق ٢٩٢)

٦٦٦ - رقابة على عمليات النقد الأجنبى - ما تنص عليه .
من المقرر أن البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبى عموما

ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أي نوع أيا كان الاسم الذي يصدق عليها في القانون يكون موضوعها نقدا أجنبيا ما دام من شأنها أن تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعا من الحجز أو الإستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الإقتصاد القومى لا يباح لأى شخص أن يتصرف فى مبلغ منه إلا بإذنها وكل إخلال بالتجميد الذى فرضه الشارع فى هذا الشأن يقع حتما فى نطاق التأثيم والعقاب .

(طعن رقم ٥٢٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٩٢)

٦١٧ - جريمة التعامل فى النقد الأجنبى - النشاط المادى -

ماهيته .

من المقرر أن النشاط المادى فى كافة جرائم التعامل بالنقد الأجنبى يتمثل فى القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبى أيا كان نوعها سواء أكان تعاملًا أو تحويلًا أو تعهدًا أو مقاصة أو غير ذلك من العمليات التى بين الفعل ونوعها أو غيرها مما لم يتصل عليه ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبى وكان الشيك إذا ما إستوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع دائما ويفنى فى إستعمال النقود فى المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها فى التعامل به فإنه متى كان قوامه نقدا أجنبيا يقع تحت طائلة التأثيم والعقاب .

(طعن رقم ٥٢٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٩٢)

٦١٨ - نقد - جريمة - عقوبة - غرامة إضافية .

متى كان الثابت أن الطعن مرفوع من المتهم وحده ، وكان الحكم المطعون فيه وأن قضى بتغريمه ٥٠٠ ج والمصادرة التى إنصبت على النقد الأجنبى المضبوط لديه ، ألا أنه فاتته القضاء بغرامة إضافية تعادل قيمة النقد الأجنبى

موضوع التعامل الذى لم يضبط ، وهو من الحكم خطأ يستفيد منه المتهم ، وذلك حتى لا يضار المتهم بطعنه . وترى المحكمة من ظروف الدعوى الإكتفاء بتفريم المتهم ٢٠٠ مائتى جنيهها مع مصادرة النقد الأجنبى المضبوط لديه باعتباره فتمحصلا من الجريمة المسندة إليه .

(طنن رقم ٥٢٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٩٣)

٦١٩ - تصدير نقد إجنبى إلى الخارج - عناصر الجريمة .

وحيث أنه عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم وهى تصدير نقد أجنبى إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، فإنه قد ثبت من الأوراق أن الشيكات موضوع هذا التعامل مزورة على صاحبها مما هدى بالبنك بالخارج إلى ردّها إلى المتهم ، وبالتالي فليس لها أى قيمة مادية ، وليس من شأن التعامل بها أن تؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبى كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، ذلك الحق الذى تحميه قوانين النقد . ومن ثمّ تضخى هذه الجريمة مفتقدة لعنصر من عناصرها .

(طنن رقم ٥٢٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٩٣)

٦٢٠ - جريمة مالية - نيابة عامة - إجراءات - دعوى جنائية

متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تنصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأته من أى جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدى إلى زوال القيد ويقائه معا مع وروده على محل واحد دائرا مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع إشتبات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس إنتمان الدولة ولا تعلق

بجميع أوصافها وكيفية القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للإرتباط ما دام ما يجرى تحقيقه من الوقائع داخلا فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق عنها عرضا فتنحصر بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم والقول بغير ذلك يؤول إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا إذا ترافقت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد .

(لمن رقم ٢٢٢ سنة ٤٨ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٧٨ من ٢٩ من ٢٤٤)

٦٢١ - نقد - دعوى جنائية - قيد تحريكها - حكم - بياناته - بطلان .

أن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن الإجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ هو فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى - (وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى الذى ألقى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧) - وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يفنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الإختصاص . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من وزير المالية

- ٣٠٠ -

والإقتصاد أو من يندبه لذلك طبقا لما تقتضى به الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ سالفه الذكر ، فإنه يكون مشويا بالبطلان مما يتعين معه نقضه . (لمن رقم ١٢٥٠ سنة ٤٢ قى جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٥٠٦)

نقض

- الفصل الأول - الخصوم في الطعن
- الفرع الأول - من له حق الطعن
- الفرع الثاني - التوكيل في الطعن

- الفصل الثاني - إجراءات الطعن
- الفرع الأول - التقرير بالطعن
- الفرع الثاني - إيداع أسباب الطعن
- الفرع الثالث - ميعاد الطعن
- ١ - ميعاد التقرير
- ب - ميعاد إيداع الأسباب
- الفرع الرابع - رسوم الطعن
- الفرع الخامس - الكفالة

- الفصل الثالث - المصلحة في الطعن
- الفرع الأول - العقوبة المبررة
- الفرع الثاني - مسائل متنوعة

- الفصل الرابع - حالات الطعن
- الفرع الأول - مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله
- ١ - ما يعد كذلك
- ٢ - ما لا يعد كذلك
- الفرع الثاني - بطلان الحكم
- ١ - ما يعد كذلك
- ٢ - ما لا يعد كذلك

الفرع الثالث - بطلان الإجراءات

١ - ما يعد كذلك

٢ - ما لا يعد كذلك

الفصل الخامس - أسباب الطعن

الفرع الأول - أسباب واردة على الحكم الابتدائي

الفرع الثاني - الأسباب الجديدة

الفرع الثالث - الأسباب الموضوعية

الفرع الرابع - أسباب متعلقة بالنظام العام

الفرع الخامس - مسائل متنوعة

الفصل السادس - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الأول - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الثاني - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

الفرع الثالث - الطعن في الأحكام الفياضية

الفصل السابع - نظر الطعن أمام المحكمة

الفصل الثامن - سلطة محكمة النقض

الفرع الأول - في الطعن في الأحكام

الفرع الثاني - في أحوال تنازع الاختصاص

الفصل التاسع - أثر الحكم في الطعن

الفصل العاشر - سقوط الطعن

الفصل الحادى عشر - وقف التنفيذ

الفصل الثانى عشر - مسائل متنوعة

الفصل الأول

الخصوم فى الطعن

الفرع الأول - من له حق الطعن

٦٢٢ - لولى القاصر وهو وكيل جبرى عنه أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره .
الطعن فى الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله توكيلا خاصا لهذا الغرض ولكن لما كان ولى القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم القانون ينظر فى القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره .
(طعن رقم ٥٤ لسنة ٥ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٣٥)

٦٢٣ - حق المتهم فى الطعن فى الحكم الإستثنائى الذى قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى لم يكن قد إستأنفه .
فى المواد الجنائية لا يعتبر المحكوم عليه قد قبل الحكم إلا بانقضاء مواعيد الطعن فيه بالنسبة له وبالنسبة للنيابة ، فإذا إستأنفت النيابة وحدها صح إعتبار هذا الإستئناف مرفوعا من المحكوم عليه أيضا ، ويكون له فى هذه الحالة أن يطلب الحكم ببراعته دون أن يحتج عليه بأنه لم يستأنف . وإذا لم يستأنف المتهم الحكم الصادر ضده وإستأنفته النيابة وقضى بتأييده فهذا المتهم الحق فى الطعن بطريق النقض فى الحكم الإستثنائى ولو أنه مؤيد للحكم الابتدائى الذى لم يكن قد إستأنفه .

(طعن رقم ٩٥٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٣٧)

٦٢٤ - حق النيابة في الطعن في جميع الأحكام حتى ما كان منها صادرا بالعقوبة .

يجوز للنيابة العمومية أن تطعن في جميع الأحكام حتى ما كان منها صادرا بالعقوبة ، إذ أن من وظائفها أن تحافظ أيضا على الضمانات التي فرضها القانون لمصلحة المتهمين وإذن فإذا هي رأت وقوع أى بطلان في الإجراءات فإنه ينبغي عليها أن تتقدم به إلى المحكمة وتطلب نقض الحكم .

(طعن رقم ٥٤٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٤٠)

٦٢٥ - قصر حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المجنى عليه دون ورثته .
متى كان الطعن بطريق النقض مقدما من والدة المجنى عليه في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها من قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل ولدها إستنادا إلى أن المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الاستئناف في هذه الحالة على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية - متى كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٢ من ذلك القانون ، إذ أجازت هي الأخرى للمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام قد قصرت هذا الحق على المجنى عليه ، فلا ينتقل يوفاته إلى ورثته . فإن هذا الطعن ، المقدم من والدة المجنى عليه ، دون أن يسبق لها الإدعاء في التحقيق بحقوق مدنية ، يكون غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له فيه .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٥٤)

٦٢٦ - عدم إدعاء المجنى عليه بحقوق مدنية قبل المتهم وصودر الحكم ببراءته - إنعدام صفة المجنى عليه في الطعن في هذا الحكم - م ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

متى كان المجنى عليه لم يدع بحقوق مدنية قبل المتهم فلا تكون له صفة في

الطعن في الحكم الصادر ببرائة المتهم وفقا لحكم المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية . (طعن رقم ٦٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ من ٨٦٨)

٦٢٧ - الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى - توكيل النائب العام أو المحامي العام رئيس النيابة بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب في هذا الأمر - وجوب قيام النائب العام أو المحامي العام بوضع أسباب الطعن بنفسه أو التوقيع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها - م ١٩٣ ١ ج .

لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلا للنائب العمومي بنفسه أو للمحامي العام في دائرة إختصاصه أو من وكيل خاص عنه ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بالتقرير بالطعن بقلم الكتاب فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها .

(طعن رقم ٨٥٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ من ١١٠٢)

٦٢٨ - الطعن في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن .

أراد الشارع بما نص عليه في المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء أن يصدر الطعن - في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة - من النائب العام أو المحامي العام ، فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها . ومن ثم فإذا كان الثابت أن الذي قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامي

العام للموافقة عليه واعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب بواسطة من وكله ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير نى صفة .

(طعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ من ٩ ص ٧٦)

٦٢٩ - القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٢١٠ . ج -

تحريمه إستئناف القرار بالإلا وجه لإقامة الدعوى الصادر ضد موظف أو مستخدم أو رجل ضبط عن جريمة ارتكبها أثناء أو بسبب تادية الوظيفة - إمتداد هذا المنع إلى الطعن بطريق النقض .

حرم الشارع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الذى عدل المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فيما حرمه من إتخاذ إجراءات الدعوى ضد الموظفين أو المستخدمين أو رجال الضبط لجرائم وقعت منهم أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها ، حق إستئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، كما عطل حق رفع الدعوى بالطريق المباشر كذلك ولا يلتم مع هذا المنع أن يظل حق الطعن بالنقض باقيا على أصل جوازه بالنسبة للأوامر الصادرة من غرفة الإتهام والمتعلقة بالقرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، بل أن هذا المنع يجب أن يعتد لنفس العلة التى أفصح عنها الشارع فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - وهى " أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم " - إلى الطعن بطريق النقض أيضا ما دام الشارع قد قصد إلى سد سبيل الاعتراض على الأوامر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بالنسبة للموظفين العامين وفى نطاق الجرائم المشار إليها فى النص وما دام الطعن بالطريق العادى وبالاتريق غير العادى يلتقيان عند الرد إلى تلك العلة التى توخاها الشارع بهذا التعديل تحصينا للموظفين العامين من شطط الخاصمة .

(طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٨ من ٩ ص ٧١٠)

٦٣٠ - مناط توافر صفة المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن

على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية - تجاوز طلباته النصاب الذى يفصل فيه القاضى الجزئى نهائيا ومساس العيب الذى شاب الحكم بحقوقه المدنية .

لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة فى الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا وإنطوى العيب الذى شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية فإذا كان إستئناف المتهم للحكم الصادر فى الدعوى المدنية قد بنى على أن التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، فلا صفة للمدعى بالحقوق المدنية فيما يثيره فى طعنه بشأن عدم جواز إستئناف الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٥٩ م ١٠ من ٨٢٤)

٦٣١ - عدم جواز الطعن من المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية المتدخل فى الدعوى الجنائية .

المادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية - وإن أجازت للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه فى الدعوى الجنائية فى أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه إليه إدعاء مدنى فيها - إلا أن هذا التدخل الانضمامى لا يعطى المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية وحدها الذى لا يمس به الحكم فيها ، إذ دل الشارع بما نصت عليه المادتان ٤٢٠ فى فقرتها الأولى ، ٤٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فى وضوح وصراحة - على أن الطعن بطريق النقض وهو طعن غير عادى لا يكون إلا لمن مسه الحكم المطعون فيه - وفيما يختص بحقوقه فقط ، ولا يعتبر الشخص طرفا فى الحكم إلا إذا قضى له أو عليه فيما فصل فيه - فطعن المسئول عن الحقوق المدنية لا يجوز إلا فيما يختص بالدعوى المدنية بالتظلم مما إنتهت إليه المحكمة فى قضائها ضده - فإذا كان الثابت من الحكم أنه صدر فى الدعوى الجنائية التى أقامت النيابة

العامه ضد المتهمين - ولم يتعرض الحكم لستوى الوزارة ولم يلزمها بشيء ما -
فإن طعنها على الحكم بإلجاء متعلقه بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٢٧٣)

(والطعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٦٠ لم ينشر)

٦٣٢ - الصفة مناط الحق في الطعن - لا صفة النيابة العامة

في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها - مثال .

الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وأن النيابة العامة - سواء
إنصبحت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم - لا صفة لها في التحدث
إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . ولما كان ما تنعاه النيابة العامة
الطاعة على الحكم المطعون فيه من أنه ما كان يجوز إعتبار قيمة المبلغ المختلس
عنصرا في التعويض بعد القضاء برده بالتطبيق لحكم المادة ١١٨ من قانون
العقوبات - إنما ينصرف إلى قضاء الحكم في الدعوى المدنية بالتعويض ،
وكانت الطاعة لا تتنازع في العقوبات المقررة بها على المحكوم عليه ومنها عقوبة
الرد ، فإن النعي بهذه الصورة إنما يرد على القضاء في الدعوى المدنية وحدها .
ومن ثم يكون الطعن غير مقبول .

(طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ م ٢ ص ٧٠٣)

٦٣٣ - حق النيابة العامة في الطعن بطريق النقض لمصلحة

المحكوم عليه .

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي
خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في
تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية وإذ ذلك كان لها أن تطعن بطريق
النقض في الأحكام وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل
كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة
إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا

بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت المصلحة فلا دعوى . (طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٧٧)

٦٢٤ - تقييد النيابة العامة في الطعن لمصلحة المتهم بذات القيود التي يتقيد بها .

أن النيابة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تتوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده . لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يحرم من إبداء دفاعه في شكل الإستئناف وكان مسلكه في هذا الدفاع يفيد أنه ليس هناك ما يعيب به إجراءات المحاكمة وأنه لم يدع بأنه لم يعلن بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو أنه لم يعلم به بوجه رسمي حتى يؤذن له هذا العيب بمجاوزة الميعاد المقرر في القانون لإستئناف هذا الحكم ، بل هو قد إتخذ لنفسه دفاعا محددا ، حتى إذا ما حقلت المحكمة وبأن فساد وريدت على دفاعه لتأخره في التقرير بالإستئناف قبل الحكم وسكت عن الطعن عليه بطريق النقض بما يبرح بانتفاء مصلحته فيه ، فإن طعن النيابة العامة على الحكم يكون قد قام على غير أساس .

(طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٧٧ ، ٩٧٨)

٦٢٥ - طعن بالنقض - نطاقه من حيث أشخاص الطعن .

إذا كان قد سبق التعرض لموقف أحد الطاعنين ، وقضت المحكمة بقبول طعنه شكلا وقبول عرض النيابة للقضية بالنسبة له ورفض الطعن وإقرار الحكم المطعون فيه الصادر بإعدامه ، فإنه لا محل للتعرض لموقف هذا الطاعن عند نظر الطعن المرفوع من الطاعن الآخر .

(طعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٩)

٦٢٦ - الطعن بالنقض في المواد الجنائية - طبيعته : حق

شخصي لمن صدر ضده الحكم - ليس لأحد أن يتنوب عنه في مباشرته إلا بأذنه .

الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن يتنوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بأذنه .

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٠ م ٢١ ص ٥٠١)

٦٢٧ - وجود صفة للطاعن شرط لقبول طعنه - مناط توافر تلك الصفة له - أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه .

يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناط توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . ولما كان الثابت من الأوراق أن محكمة الجنايات قررت فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية وأمرت بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة لعدم إستيفائها إجراءاتها الشكلية ومنعاً من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ثم قضت في الدعوى الجنائية ببراءة الطعون ضدهم . فقرر المدعى المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصار على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني طرفا فيه ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة . (طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٧٠ م ٢١ ص ١١٨)

٦٢٨ - حق النيابة العامة في الطعن بالنقض في الحكم الإستئنائي - ولو كان الإستئناف مرفوعاً من المتهم وحده - ما دام الحكم الإستئنائي قد ألقى حكم محكمة أول درجة أو عدله - على ذلك أنه وإن كان من المقرر أنه إذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق إستئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المقضي وينغلق أمامها طريق الطعن بطريق النقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على إستئناف المتهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة

بحيث يمكن القول أن الحكيم الابتدائي والإستئنافي قد إندمجا وكونا قضاء واحدا . أما إذا ألقى الحكم الابتدائي في الإستئناف أو عدل فإن الحكم الصادر في الإستئناف يكون قضاء جديدا منفصلا تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوية لمركز المتهم .

(طعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٢ س ٣٣ من ٢٥)

٦٣٩ - الطعن بالنقض - يتحدد بصفة رافعة .

من المقرر أن الطعن يتحدد بصفة رافعة . ولما كان الحكم صادرا - في تهمة إعطاء شيك لا يقالبه رصيد قائم وقابل للسحب - بالبراءة وعدم جواز الإستئناف المرفوع من المدعى بالعقوق المدنية وكان الطعن مرفوعا من النيابة العامة دون غيرها من الخصوم فإنه يتعين أن يكون النقض والإحالة مقصورا على الدعوى الجنائية وحدها .

(طعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ١٠٨٣)

٦٤٠ - إقتصار الطعن في الأحكام على المحكوم عليهم فحسب -

أساس ذلك ؟ مجرد إختلاف اسم المطعون ضده ليس دليلا على أن المطعون ضده شخص آخر - على المحكمة تحقيق ذلك - بلوقا إلى نهاية الأمر فيه .

من المقرر أن الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم ، وأن المادة ٣١١ من قانون المرافعات وهي من كليات القانون - لا تجيز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى ، إلا أنه لما كان البين في خصوص هذه الدعوى أن ما كان مطروحا على المحكمة هو تحقيق شخصية المطعون ضده وهل هو مرتكب الجريمة من

عدمه فقد كان لزاما عليها أن تمنع النظر في هذا الموقف وتستجلى غامضه لتبين حقيقة الأمر فيه ، أما وقد تعدت عن ذلك متخذة من مجرد إختلاف الأسم دليلا على أن المظنون ضده هو شخص آخر غير مرتكب الفعل فإن ذلك يحول دون تبين محكمة النقض صحة الحكم من نسأده مما يعيبه ويوجب نقضه .

(ملن رقم ١٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦ / ٢ / ٢٧ ص ١٨٧)

٦٤١ - قبول الطعن - ومن يتوافر صفة للطاعن في رفعه -
إقتصار الحكم على الفصل في الدعوى الجنائية - مقتضاه عدم قبول
الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية - لإنتفاء صفته -
أساس ذلك .

لما كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت المظنون ضده لمحاكمته بجريمة القتل الخطأ وإدعى المدعون بالحقوق المدنية مدنيا ضده والطاعن المسئول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين . وقد قضت محكمة أول درجة بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبعدم إختصاصها بنظر الدعوى الموجهة إلى شركة التأمين ، وبإحالة الدعوى المدنية المقامة قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة - فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم وقضت المحكمة الإستئنافية برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فقرر المتهم الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المظنون فيه والإحالة ثم قضت محكمة الإعادة بتعديل الحكم المستأنف وتبريم المتهم مائة جنيه - فقرر المسئول عن الحقوق المدنية - بواسطة وكيله - بالطعن في الحكم الأخير بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناط توافق هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المظنون فيه ولما كان الحكم المظنون فيه قد إقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية ، وليس المسئول عن الحقوق المدنية طرفا فيه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

(ملن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ٢ / ٢٨ ص ٣٩٠)

٦٤٢ - الطعن بالنقض - المدعى بالحقوق المدنية - حدود أسباب الطعن المرفوع منه .

من المقرر أنه ليس للطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية إلا إذا إنطوى العيب الذي شاب الحكم على أساس الدعوى المدنية .

(طعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧٩ من ٣٠ ص ٨٨٢)

الفرع الثاني - التوكيل في الطعن

٦٤٣ - لا عبرة بالتوكيل العام الذي يصدره المحامي الموكل في الطعن لكاتبه ليقرر بالطعن .

لا يقبل الطعن شكلاً إذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلاً من كاتب المحامي بناء على توكيل عام صادر له من المحامي الموكل في هذا الطعن يخول له فيه الطعن في جميع الأحكام الجنائية الصادرة في القضايا الموكل فيها هذا المحامي ، لأن هذا التوكيل العام باطل قانوناً لما في أعماله من أسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي بحث هو فحص الأحكام والطعن فيما يرى الطعن فيه منها مما لا يملك المحامي أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به . (طعن رقم ٢٤٥٠ لسنة ٦ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٢٧)

٦٤٤ - لا عبرة بتقرير الطعن الذي يتولاه محام غير مفوض في ذلك بتوكيل خاص إذ يكون صادراً ممن لا يملكه ولا تصححه الإجازة اللاحقة .

إذا تولى التقرير بالطعن محام وكان التوكيل الذي بيده مبدواً بصيغة التعميم في التقاضي Adlitem ولكنه بعد ذلك خصص بنص صريح أمراً معينة إجازة للتوكيل القيام بها بالنيابة عن الموكل ولم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فإن مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص

يكون خارجا عن حدود الوكالة ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن شكلا .
(طعن رقم ٧٦ لسنة ٤ في جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٣٤)

٦٤٥ - التوكيل بالطعن - لا عبء بالتوكيل الذي يصدره المحامي لكاتبه ليقرر بالطعن بالنقض .

لا يقبل الطعن شكلا إذا كان التقرير به في قلم الكتاب حاصلا من كاتب المحامي بناء على توكيل صادر له من المحامي الموكل أصلا في هذا الطعن يخول له فيه الطعن في الحكم الصادر ضد الموكل ، ومثل هذا التوكيل باطل لما فيه من أسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي بحث هو الطعن في الحكم مما لا يملك المحامي أن ينيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به . (طعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٠ في جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٢٨٠)

٦٤٦ - التقرير بالطعن بالنقض - حق شخصي - التوكيل فيه - يلزم أن يكون توكيلا خاصا - لا يفنى عن ذلك التوكيل الصادر بالحضور والمرافعة .

الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم أو القرار ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه - ولما كان ذلك وكان الموكل لم يخول وكيله إستعمال هذا الحق نيابة عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة ، ولا يغير من ذلك أن يكون التوكيل صادرا بالحضور والمرافعة نيابة عن الموكل لأن الطعن بالنقض لا يدخل في حدود هذه الوكالة .

(طعن رقم ٩ لسنة ٣٠ في جلسة ٤ / ٤ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٤٠١)

٦٤٧ - الطعن بالنقض - حق شخصي للطامن - التوكيل فيه - عدم إيداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه - أثره - عدم قبول الطعن شكلا - علة ذلك .

الطعن بالنقض حق شخصي للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب ما يتراضى له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه ، ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة منه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الإستثنائي .

فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يودعا التوكيل الذي حصل التقرير بالطعن بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لحكمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحا فيه للتوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٦٢ ص ١٢ من ٤٨٧)

٦٤٨ - إستناد محكمة النقض في القضاء بعدم قبول الطعن شكلا إلى توقيع الأسباب التي بنى عليها من محام غير مقبول أمامها - ثبوت أن الذي وقع الأسباب من المحامين المقبولين - وجوب الرجوع في الحكم السابق ونظر الطعن من جديد .

متى كانت المحكمة قد إستندت في قضائها السابق بعدم قبول الطعن شكلا إلى أن المحامي الذي قرر بالطعن هو الذي وقع الأسباب التي بنى عليها الطعن بتوقيع غير مقروء وأنه غير مقبول أمام محكمة النقض ، ثم تبين فيما بعد أن الذي وقع هذه الأسباب من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة ، فإنه يتعين الرجوع في هذا الحكم والنظر في الطعن من جديد .

(طعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦٨ ص ١٩ من ٢٨٨ ، ٢٨٩)

٦٤٩ - التوكيل في الطعن بالنقض - مثال لخطأ مادي .

لئن كان الطعن قد قرر به من محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب توكيل خاص إقتصرت عبارته على التقرير بالإستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٤ من فبراير

سنة ١٩٦٩ . وكان التوكيل المذكور قد أجرى في ٥ من مارس سنة ١٩٦٩ أى في تاريخ لاحق لصدور الحكم ، وقد أشير إليه فيه وإلى أنه صادر من المحكمة الإستئنافية ، وقد أصبح نهائيا ، فإن ذلك يدل بجلاء على إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الإستئنافية ويكون التخصيص على التقرير بالإستئناف خطأ ماديا فحسب ، ومن ثم يكون الطعن قد إستوفى الشكل المقرر في القانون .

(طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٢٣٥)

٦٥ - الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو عام وجوب أن يكون التوكيل ثابتا وقت التقرير بالطعن .

الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام - ولا يجوز التقرير بالطعن من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطعن . ولما كان المحامى الذى قرر بالطعن لم يكن يحمل توكيلا ثابتا يبيح له التقرير بالطعن عن المحكوم عليه وقت أن قرر به ثم قدم يوم الجلسة توكيلا لاحقا في التاريخ لتاريخ التقرير به ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٥٠١)

٦٥١ - التوكيل بالطعن بالنقض - ما يشترط فيه .

لما كان يبين من الإطلاع على التوكيل أساس الطعن أنه قد تم التوقيع عليه من المحكوم عليه في ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٤ واقتصر طلبه على أنه يوكل الأستاذ المحامى بالطعن بالنقض في الدعوى المرفوعة ضده أمام محكمة قليوب الجزئية وإذ بات التوكيل على هذا النحو مجهلا بالقضية وبالحكم الصادر فيها المراد الطعن عليه بطريق النقض فإنه لا يخول المحامى الموكل حق التقرير بالطعن نيابة عن المحكوم عليه في الدعوى المطروحة مما يتعين معه عدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٨٠٥)

٦٥٢ - التقرير بالنقض - تقديمه - محام مقبول أمام النقض -
مخالفة ذلك - جزاؤه .

إذا كان المحامي الذى قرر بالطعن فى الحكم بطريق النقض نيابة عن المحكوم عليه وعن المسئول عن الحقوق المدنية وأودعت أسباب الطعن موقعه منه من غير المقبولين أمام محكمة النقض . وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحامى موقع أسباب الطعن - ليس من المقبولين أمام محكمة النقض فإن الأسباب تكون موقعة من غير ذى صفة . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وإيداع الأسباب التى بني عليها الطعن هو شرط لقبوله ومما يكونان وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ، وإذا كان الثابت أن الأسباب قد صدرت من غير ذى صفة فيتعين القضاء بعدم قبول كل من الطعنين شكلا ، ومصادرة الكفالة المودعة من كل من الطاعنين عملا بحكم المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر ، مع إلزام الطاعن المسئول عن الحقوق المدنية بالمصروفات .

(طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٥ س ٣٦ من ٨٨٤)

٦٥٣ - يستوفى الطعن شكله إذا إنصرفت إرادة الطاعن إلى
تركيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض ما دام التوكيل سابق
للتقرير بالطعن .

أنه وإن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذى إقتصرته عبارته على التقرير بالمعارضة وبالإستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد

صدر في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦ ، وكان هذا التوكيل قد أجرى في ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ أى في تاريخ لاحق لصدر الحكم وسابق بيومين على - ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٦ - تاريخ التقرير بالطعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على إنصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الإستئنافي ، ومن ثم يكون الطعن قد إستوفى الشكل المقرر في القانون .
(طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ١٢)

٦٥٤ - جزاء عدم التوقيع على الطعون من محام مقبول أمام محكمة النقض - عدم قبول الطعن شكلا .

المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج غير مستمد منها ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط إتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ، وكان الحكم صدر في ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٥ فقرر الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي الطعن عليه بالنقض في ٨ من فبراير

سنة ١٩٧٨ بموجب توكيل يخوله ذلك عن المحكوم عليه وقدمت في اليوم عينه مذكرة بالأسباب تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ
... المحامي إلا أنه لم يوقع عليها في أصلها أو في صورها حتى قوات ميعاد الطعن ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٩٤)

الفصل الثاني

إجراءات الطعن

الفرع الأول - التقرير بالطعن

٦٥٥ - إغفال إدارة السجن أمر التقرير بالطعن لا يضار به الطاعن .

إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن أحد أقارب الطاعن أعد له أسباب الطعن والتمس من النيابة إحالتها على السجن للتوقيع عليها من الطاعن مع الحصول منه في آن واحد على تقرير طعنه ولكن إدارة السجن أعادت الأسباب موقعا عليها من الطاعن وأغلقت أمر التقرير فلم تذكر عنه شيئا فهذا الإغفال من قبل إدارة السجن يجب ألا يضار به الطاعن بل يتعين إعتبار الطاعن كأنه قرر فعلا بالطعن وإعتبار طعنه مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٥ ق جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٣٥)

٦٥٦ - عدم إعتبار العريضة المقدمة إلى لجنة المساعدة القضائية تقريراً بالطعن ولا بيانا لأسبابه .

التقرير بالطعن يجب أن يحصل باشهاد رسمي في قلم الكتاب ، ولا يغنى عن ذلك إجراء آخر . فالطالب الذي يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يمكن إعتباره تقريراً بالطعن ولا بيانا لأسبابه .

(طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٧ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٣٧)

٦٥٧ - إيداء المحكوم عليه رغبته لكاتب السجن في رفع نقض عن الحكم وإثبات ذلك كتابة على الأوراق يعد قانوناً تقريراً بالطعن إذا كان الثابت من أوراق تنفيذ الحكم أن المحكوم عليه تقدم في يوم صدور الحكم إلى كاتب السجن وأبدى رغبته في رفع نقض عن الحكم ، وأثبت ذلك كتابة على الأوراق ، ووقع المحكوم عليه على ما أثبت من ذلك ، فإن هذا الذي حصل من الطاعن لدى كاتب السجن وهو من المختصين بتحرير تقارير الطعن في الأحكام ، يعد قانوناً تقريراً بالطعن ولو أنه لم يحرر على النموذج المخصص لذلك حسب التعليمات . (طعن رقم ١٨٠٠ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٤٢)

٦٥٨ - إرسال المحكوم عليه إشارة تلغرافية إلى رئيس النيابة يقول فيها أنه يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر عليه لا يعتبر تقريراً منه بالطعن .

يجب لقبول الطعن أن يقرر به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته . فإذا كان المحكوم عليه قد أرسل برقية إلى رئيس نيابة المحكمة التي أصدرت الحكم طالباً إعتبارها تقريراً بالطعن لرضه ، فإنه يكون من المتعين التقرير بعدم قبول هذا الطعن شكلاً . (طعن رقم ٤١٢ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٤٨)

٦٥٩ - إعتبار تقرير الطعن وارداً على الحكمين الصادر أحدهما باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن والحكم الغيابي المعارض فيه الصادر في الموضوع متى كان التقرير قد تناولهما .

إذا كان تقرير الطعن بطريق النقض قد تناول الحكمين الصادر أحدهما باعتبار معارضة الطاعن كان لم تكن ، والحكم الغيابي المعارض فيه الصادر في الموضوع فإنه يكون وارداً على كلا الحكمين سواء أكان ذلك حسبما سبق القضاء به من محكمة النقض قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية من جواز ورود الطعن بالنقض على حكم إعتبار المعارضة كان لم تكن وحده ، أم عليه وعلى الحكم الغيابي المعارض فيه ، أم حسبما نص عليه هذا القانون في المادة ٤٢٢

من أن الطعن بطريق النقض لا يقبل ما دام الطعن بطريق المعارضة جائزا ، وفي المادة ٤٢٤ من أن ميعاد الطعن هو ثمانية عشرة يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو الصادر فى المعارضة أو من تاريخ إنقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن . (طعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣/٢/١٠)

٦٦٠ - لا عبرة بتقرير الطعن الذى يحرره مأمور السجن بناء على مكالمة تليفونية بينه وبين محام قال أنه وكيل المحكوم عليه . يجب لقبول الطعن بالنقض وفقا للمادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن يقرر به المحكوم عليه فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مفضى منه بذلك ، أو أن يقرر به بنفسه أمام مأمور السجن إذا كان معتقلا ، ولا تتصل محكمة النقض بالطعن إلا عن طريق هذا التقرير . وإن لمضى كان تقرير الطعن قد حرره مأمور السجن بنفسه بناء على مكالمة تليفونية جرت بينه وبين محام قال أنه وكيل عن المحكوم عليه ، فإن الطعن يكون قد وقع مخالفا للقانون ويتمين عدم قبوله شكلا .

(طعن رقم ٨٥٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣ / ٦ / ٢٢)

٦٦١ - التوكيل فى التقرير بالطعن يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالطعن - عدم مراعاة ذلك - عدم قبول الطعن شكلا . التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل إلا إذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطعن وإن فإذا لم يكن المحامى الذى قرر بالطعن يحمل توكيلا ثابتا - يبيع له التقرير بالطعن عن الطاعة ، بل قدم تقريراً عرفيا ، ثم قدم يوم الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا لتاريخ التقرير فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ١ / ٢٤ س ٧ من ٦٦)

٦٦٢ - عدم تمكن الطاعن من إتباع الإجراءات التى رسمها القانون للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحريمى - إيداعه

رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن - تقديمه
الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه - قبول الطعن شكلا .

إذا كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد أبدى كتابة في الميعاد أثناء وجوده
بالسجن يوحدته ما يفيد أنه يطعن في الحكم بطريق النقض وقدم الأسباب
بواسطة محاميه في الميعاد وكانت إدارة الجيش لم تبعث بالسجين الطاعن إلى
قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف
المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن
، فإن هذا الأخير يكون في حالة عذر قهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض
بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

(طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٥٦ م ٧ ص ١١٣)

٦٦٣ - تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة النقض ليس شرطا
لازما لإتصال المحكمة بالطعن - كفاية التقرير في ذلك .

لا يلزم لإعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة لنقض تكليف الطاعن بالحضور
أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة إستثنائية تعيد عمل قاضى
الموضوع وإنما هي درجة إستثنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم
مخالفة القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصبح به
محكمة النقض متصلة بالطعن إتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير في
الميعاد . (طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٢٠)

٦٦٤ - التقرير بالطعن بالنقض - مناط إتصاله بالمحكمة -
شروط قبوله .

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو
مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد
الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان
معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهم مقام الآخر ولا يفنى عنه . ولما كان

الطاعن وإن كان قد قرر بالطعن فى الميعاد القانونى إلا أنه لم يقدم أسباب طعنه إلا بعد إنتهاء هذا الميعاد ، ولم يقم به عذر يبرر تجاوزه . ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٨٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٩١)

٦٦٥ - التقرير بالطعن بالنقض - دون تقديم الأسباب - أثره - عدم قبول الطعن شكلا .

مضى كان الطاعن وأن كان قد قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٦٦٨)

٦٦٦ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه - يكونان وحدة إجرائية - لا يفنى أحدهما عن الآخر .

من المقرر أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب الى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يفنى أحدهما عن الآخر ، فإذا كان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٤١٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٥٣٩)

٦٦٧ - الطعن بطريق النقض - كيف يتم .

الأصل أن الطعن بطريق النقض أن هو إلا عمل إجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته فى الإعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المراد الطعن عليه فى خلال الميعاد الذى حدده وتقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا والتى هى شرط لقبول الطعن وتعد لاحقة بتقرير الطعن

ويكونان معا وحدة إجرائية لا يغنى أحدهما عن الآخر .

(طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ١٠٨)

٦٦٨ - توقيع تقرير الأسباب من محام لم يقبل أمام محكمة النقض إلا في تاريخ لاحق لفوات ميعاد الطعن - أثره - بطلان ذلك التقرير - أساس ذلك ؟ .

لما كان الحكم المطعون فيه القاضى باعتبار المعارضة كان لم تكن صدر في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ فقرر المحكوم عليه الطعن عليه بالنقض في العاشر من يناير سنة ١٩٧٦ وكان الأستاذ المحامى الموقع على الأسباب قد تم قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض في السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٧ أى في تاريخ لاحق على مذكرة الأسباب ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجبت في فقرها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب ، يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد إستقر على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب أو على توقيعها من محام غير مقبول أمام محكمة النقض ، بتقرير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعها عليها من صاحب الشأن فيها - من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض - وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، ولما كان البين من كتاب سكرتير لجنة قيد المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أن المحامى الموقع على مذكرة الأسباب لم يكن من المقبولين أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الطعن . فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٦)

٦٦٩ - التقرير بالطنع بالنقض - ورقة شكلية - وجوب حملها
مقوماتها الأساسية - تكملتها بأى دليل خارج عنها - غير جائز -
أساس ذلك ٩ .

من المقرر أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب
أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد
بصدور العمل الإجرائى ممن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، فلا يجوز
تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه ، لما كان ذلك ، وكان
الثابت بتقرير الطعن أن نيابة كفر الشيخ الكلية هى الطاعنة وخلا التقرير من
اسم ووظيفة وتوقيع المقرر ومن ثم فقد إستحال التثبت من أن الذى قرر بالطعن
إنما هو من أعضاء النيابة . ولا يغنى فى هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به
من ذى صفة فعلا ما دام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة . لما كان
ذلك ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض - كما رسمه القانون - هو
الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة وإتصالها به بناء على إفصاح
ذى الشأن عن رغبته فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ، فلا تتصل
به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له . وإذ كان الثابت أن هذا الطعن
وإن أودعت أسبابه فى الميعاد موقعة من رئيس نيابة - إلا أن التقرير به قد
جاء غفلا من اسم ووظيفة وتوقيع المقرر فهو والعلم سواء فيتعين القضاء بعدم
قبوله شكلا . (طنع رقم ٧٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٧١)

الفرع الثانى - إيداع أسباب الطعن

٦٧٠ - تقرير أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون
لغوا لا قيمة له .

كل ورقة من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم يجب أن يكون موقعا
عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة . فتقرير
أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لغوا لا قيمة له ويتعين عدم قبوله

شكلا .

(طعن رقم ٥١ لسنة ٦ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٣٦)

٦٧١ - عدم جواز الإحالة في الأسباب إلى طعن سبق تقديمه من متهم آخر .

لا يجوز في بيان وجه الطعن الإحالة إلى طعن آخر من متهم حوكم من قبل وأو عن ذات الدعوى ، فإن محكمة النقض وهي تفصل في طعن لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب نقض مقدمة في طعن آخر .

(طعن رقم ١٥٤٥ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٤٤)

٦٧٢ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب أن تكون واضحة ومحددة .

يجب لقبول أسباب الطعن بالنقض أن تكون واضحة محددة .

(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٥٧٠)

٦٧٣ - ذكر الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام - وجوب الأمر بمحوها - المادة ١٢٧ مرافعات .

متى أورد الطاعن في أسباب طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام فإنه يتعين طبقا للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات الأمر بمحوها .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٩٢٧)

٦٧٤ - حصول الطاعن على شهادة بعدم ختم الحكم في مدى ثمانية أيام التالية لصدوره ثم إعلانه بإيداعه في الميعاد - عدم تقديمه الأسباب القانونية للطعن عن الحكم في موضوعه واكتفاؤه أصليا بطلب بطلان الحكم واحتياطيا بإعطائه مهلة ليقدم تلك الأسباب - عدم كفاية ذلك لنقض الحكم .

متى كان الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم فى مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ، ولما أعلن بإيداعه فى الميعاد لم يقدم الأسباب القانونية للطعن على الحكم فى موضوعه بل طلب أصليا بطلان الحكم وإحتياطيا إعطائه مهلة ليقدم تلك الأسباب بالنظر إلى عدم ختم الحكم فى خلال الثمانية الأيام المقررة فى المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا السبب وحده لا يكفى لنقض الحكم على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

(طعن رقم ٨٣٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٠٦٩)

٦٧٥ - جواز إيداع الأسباب قلم كتاب محكمة النقض مباشرة
يجوز إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن قلم كتاب محكمة النقض مباشرة .
(طعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٩٨)

٦٧٦ - عدم اشتراط القانون طريقا معينا لإثبات تقديم أسباب الطعن فى الميعاد - ما يجرى عليه العمل من أعداد سجل خاص بقلم الكتاب ترصد فيه أسباب الطعون حال تقديمها - مسايرته مراد الشارع من إثبات حصول الإجراء بالأوضاع التى رسمها لذلك .
القانون وإن لم يشترط طريقا معينا لإثبات تقديم أسباب الطعن فى قلم الكتاب فى الميعاد القانونى إلا أن ما يجرى عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفى القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها فى السجل المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها إيصالا من واقع السجل مثبتا للإيداع إصطيانا لهذه العملية الإجرائية من كل عبث ، يساير مرامى الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التى رسمها لذلك .
(طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ١٢١)

٦٧٧ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب تفصيلها إبتداء - علة

ذلك .

دل الشارح بما نص عليه في المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن تفصيل الأسباب إبتداء مطلوب على جهة الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ إفتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذي وقع عليه .

(طعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ٣١ / ٥ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٥٢١)

٦٧٨ - أسباب الطعن - التوقيع عليها - نيابة عامة .

إستلزم القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ في الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ منه في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل . . ومن ثم فإن الطعن إذ وقع أسبابه وكيل أول النيابة الكلية يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٧٤١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٦٧ م ١٨ ص ١١٨٦)

٦٧٩ - الممول عليه في خصوص إثبات إيداع أسباب للطعن قلم

الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص .

من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا إجرائيا شكلا معينا فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه . ولما كان الممول عليه في خصوص إثبات إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص ، فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان أية تأشيرة من خارج هذا القلم - ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة لإنعدام ولايتهم في هذا الخصوص . وإن ما كانت النيابة العامة وإن قررت بالطعن في الميعاد القانوني ، إلا أنها لم تراع في تقديم

أسباب طعنها الأصول المقررة لإثبات حصول الإيداع قلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع بحصوله في التاريخ الذي قالت به ، فإن الأسباب تكون قد خلت من مقومات قبولها ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٥٩)

٦٨ - التقرير بالطعن في الحكم - هو مناط إتصال المحكمة به

تقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون - شرط لقبوله .

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله . وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفنى عنه .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٧٥٩)

٦٨١ - إعتبار ورقة الأسباب لغوا عديم الأثر ولو كانت تحمل ما

يشير إلى صدورها من مكتب محام وعليها طابع دمغة يحمل اسمه

- ما دام لم يوقع على الورقة ذاتها .

جرى قضاء محكمة النقض سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا

للمادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود في

المادة ٤٢٤ منه التي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

سالف البيان ، على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير

أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن

يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في

الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وإن حملت ما يشير

إلى صدورها من مكتب الاستاذ وأصق عليها طوابع دمغة

عليها اسم هذا المحامي إلا أنها بقيت غفلا من توقيعه عليها حتى فوات ميعاد

الطعن . ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨٢)

٦٨٢ - إيداع أسباب الطعن بالنقض أو وصولها إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد - شرط لقبول الطعن شكلا .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لقبول الطعن بالنقض أن تودع أو تصل أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني الذي حددته المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أى في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى أو من تاريخ إنقضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم الصادر فيها .

(طعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩ / ١ / ٢٠ من ٢٠ ص ١٦١)

٦٨٣ - التقرير بالطعن دون تقديم الأسباب - أثره - عدم قبول الطعن شكلا .

جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا تغنى عنه . ولما كان البعض من الطاعنين وإن قرروا بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم فإنه يكون غير مقبول شكلا . (طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢٠ من ٢٤ ص ٧٢٢)

٦٨٤ - تفصيل أسباب الطعن بالنقض إبتداء - واجب - تحديد الطعن - وتعريفا بوجهه - وتيسيرا لإدراك ما شاب الحكم من عوار - أثر تخلف ذلك في سبب من أسباب الطعن - عدم قبول هذا السبب .

من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن إبتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ إفتتاح الخصومة ، بحيث يتيسر للمطلع عليه

أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون وخطئه في تطبيقه ، أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه ، أو موطن بطلان الإجراءات الذي يكون أثر فيه . وإذا كان ذلك ، وكانت عبارة الوجه الثاني من أوجه الطعن مبينة المدلول لا يدري معها أى من أسباب الحكم هو غير الصحيح ، ولا من أية جهة هو غير صحيح ، فإن هذا الوجه لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٧٦)

٦٨٥ - التقرير بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه - من شأن الطاعن لا المحامى عنه - مرض المحامى عن الطاعن - لا يوفر لدى الطاعن هذا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب فى الميعاد . من المقرر أن مرض المحامى عن الطاعن لا تأثير له فى الميعاد المحدد فى القانون للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامى عنه ، فإذا لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الإعتذار عن التأخير بمرض المحامى . وإذا كان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن فى الميعاد إلا أنه قدم أسبابه متجاوزا ذلك الميعاد المقرر فى القانون ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . ولا يشفع للطاعن فى تجاوزه الأجل المعين قانونا لتقديم أسباب الطعن ما تعلل به المحامى مقدم الأسباب من مرض زميله الذى كان الطاعن قد وكل إليه تقديمها مدة طويلة لم يتيسر له خلالها تحرير أسباب الطعن ، لأن ذلك - بفرض صحته - لا يوفر لدى الطاعن هذا قهريا يحول بينه وبين تقديم الأسباب فى الميعاد . (طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢ س ٢٣ ص ٥٩٠)

٦٨٦ - وجوب توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض - تقرير المحامى الذى تحمل ورقة الأسباب توقيعها باسمه بأن التوقيع لم يصدر منه - أثره - خلوها من توقيع محام مقبول - وجوب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى

شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجبت بالنسبة للطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكان المحكوم عليه وأن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه قدم مذكرة بأسباب طعنه تحمل توقيعاً باسم الأستاذ المحامي الذي حضر بالجلسة وقرر أن هذا التوقيع لم يصدر منه ، وبذا تكون ورقة الأسباب قد خلت من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً . (طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٠٤١)

٦٨٧ - شروط قبول الطعن .

من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة ويكون منتجاً فيها مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصديق له إيراداً له ورداً عليه . ولما كانت الطاعة لم تفصح في طعنها عن أوجه التناقض (في أقوال الشهود) التي لم يعن الحكم برفعها فإن ما تنثيره في هذا الصدد يكون مرسلًا مجهلاً حرياً بالرفض . (طعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ١٣٠٩)

٦٨٨ - نقض - إيداع الأسباب - إثبات ذلك .

على من قرر بالطعن (بالنقض) أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقوير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلاً . ولما كان القانون وإن لم يشترط طريقاً معيناً لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجرى عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لإستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل المذكور بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على الأسباب المقيمة ذاتها وتسليم مقدمها إيصالاً من واقع السجل مثبتاً للإيداع إصطلياناً لهذه العملية الإجرائية من عبث يساير مرامي الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها . لذلك ، وكان

المعمل عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تلميح من خارج هذا القلم . ولما كان الطاعن وأن قرر بالطعن في الميعاد القانوني بأشهاد رسمي من قلم الكتاب ، إلا أنه لم يراع في تقديم أسباب طعنه الأصول المعتادة المثبتة لحصول الإيداع من قلم الكتاب (إذ أرفق بالملف تقرير بأسباب الطعن موقع عليه من محامي الطاعن وهو غير مؤرخ ولا يحمل ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه في السجل المعد لهذا الغرض من قلم الكتاب - ويبين من مذكرة المفتش الإداري أن أسباب هذا الطعن لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ الخاص بالطعن بالنقض) ولم يقدم ما يدل على سبيل القطع باليقين بحصوله في الميعاد القانوني ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا . (طعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٠٨)

٦٨٩ - ورقة الأسباب - ورقة شكلية من أوراق الإجراءات -
لزم حملها معقومات وجودها - التوقيع على الأسباب - هو السند الوحيد على صدورها ممن وقعها - عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها .

لأن كانت مذكرة أسباب الطعن تحمل ما يشير إلى صدوره من مكتب الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه إلا أنه لم يوقع عليها في أصلها أو في صورها حتى فوات ميعاد الطعن - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التصميم على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها معقومات وجودها وأن يكون موقعها عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة

هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط إتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شاب من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . (طعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٣٥٩)

٦٩٠ - وجوب تفصيل أسباب الطعن بالنقض بذكر الأسباب في الميعاد - عدم جواز إبداء أسباب بالجلسة أو بذكرات لاحقة - أساس ذلك ٩ - المادتان ٢٤ ، ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . من المقرر أن الشارع دل بما نص عليه في المادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن تفصيل الأسباب إبتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ إفتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذي وقع فيه فإنه من غير الجائز قبول أية أسباب بالجلسة أو بالمذكرات .

(طعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٢٧ من ٢١٨)

٦٩١ - التزير بالطعن وإيداع الأسباب - شرط توقيع محام مقبول أمام النقض - الإنابة بين المحامين .

لما كان المحكوم عليه قرر بالطعن في الحكم بطريق النقض وأودعت أسباب الطعن موقعة من الأستاذ . . . المحامي في حين أنه من غير المقبولين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على

وجوب التقرير بالظعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، أوجب فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الظعون المرفوعة من غير النيابة العامة أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التخصيص على الوجوب يكون قد دل على أن ورقة الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها . وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحامى موقع أسباب الظعن ليس من المقبولين أمام محكمة النقض ، فإن الأسباب تكون موقعة من غير ذى صفة . ولا يغير من ذلك أن يكون المحامى غير المقبول أمام محكمة النقض قد وقع ورقة أسباب الظعن - نيابة عن محام آخر مقبول أمام هذه المحكمة - كما هو الحال فى الدعوى - ذلك أن المشرع حين أوجب فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ السالفة الذكر أن تكون أسباب الظعون المرفوعة من المحكوم عليهم موقعة من محام مقبول أمام محكمة نقض إنما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الظعن ، فإن كلف أحد أعوانه من المحامين غير المقبولين أمام محكمة النقض بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها ، ذلك لأن الأسباب هى فى الواقع جوهر الظعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه . فإذا لم تكن ورقة الأسباب موقعا عليها من صاحب الشأن فيها عدت ورقة عديمة الأثر فى الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له - ولما كان الثابت أن ورقة الأسباب قد صدرت من غير ذى صفة ، وبقيت غفلا من توقيع محاميه المقبول أمام محكمة النقض حتى فوات ميعاد الظعن ، فإن الظعن يكون غير مقبول شكلا .

(ظعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٥٢)

٦٩٢ - التقرير بالظعن وعدم إيداع الأسباب - أثره .

متى كان الطاعن الخامس وإن قرر بالظعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لظعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (ظعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٨٣٩)

الفرع الثالث - ميعاد الطعن (١) ميعاد التقرير

٦٩٣ - عدم وقوف سريان ميعاد الطعن بطلب الإعفاء من
المصاريف القضائية .

تقديم طلب الإعفاء من المصاريف القضائية إلى لجنة المساعدة القضائية
بمحكمة النقض لا يوقف سريان ميعاد الطعن .
(طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٧ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٣٧)

٦٩٤ - بداية ميعاد الطعن في التهم المؤسسة على واقعة واحدة
والمحكوم غيابيا في بعضها بالبراءة أو بعدم قبول الدعوى .
إذا كانت التهم المقدم بها المتهم للمحاكمة أساسها كلها واقعة واحدة ، وكان
الحكم الغيابي قد قضى في بعضها بالبراءة أو بعدم قبول الدعوى فإن الموعول
عليه في ابتداء ميعاد الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بالتهم جميعا ، سواء
بالنسبة للنيابة عما قضى فيه بالبراءة أو بعدم القبول أو بالنسبة للمتهم عما حكم
عليه فيه يكون هو التاريخ الذي يصبح فيه الحكم الغيابي غير جائز المعارضة فيه
من المتهم ولو أن هذه المعارضة لا يتعدى أثرها التهم - المحكوم فيها بالإدانة -
وذلك لما بين جميع التهم من الارتباط لوحدة الواقعة .

(طعن رقم ١٠٦٦ لسنة ١١ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٤١)

٦٩٥ - قبول طعن المدعى المدني المرفوع منه بعد الميعاد متى
قرر به بمجرد علمه بالحكم غيابيا برفض دعواه ويغير إعلانه
بالجلسة .

إذا كان الثابت أن المحكمة قضت برفض الدعوى المدنية في غيبة المدعى
بالحقوق المدنية ويغير إعلانه بالحضور للجلسة أمام المحكمة ، فإن طعن هذا
المدعى بطريق النقض في الحكم بعد مضي أكثر من سنتين على صدوره يكون

مقبولا شكلا ما دام يدعى أنه رفع الطعن على أثر علمه بالحكم ولم يثبت كذب دعواه .
(طعن رقم ١٥٠١ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٤٦)

٦٩٦ - إنتهاء ميعاد الطعن في حق المحكوم عليه يستتبع إنتهاؤه في حق من يعملون لمصلحته .

الطعن في الحكم بأى طريق من الطرق المقررة له يجب لقبوله أن يرفع في الميعاد المقرر بالقانون ، سواء أكان من المحكوم عليه نفسه أم كان من غيره ممن خولهم القانون رفعه لمصلحته بالثنيابة عنه ، إذ الميزة في حساب الميعاد هي دائما بما هو مقرر بالنسبة إلى المحكوم عليه ، بحيث إذا إنتهى في حقه إنتهى أيضا في حق سواء ممن يعملون لمصلحته على أساس أن لهم تمثيله في الإجراء
(طعن رقم ٤٨٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٤٧)

٦٩٧ - بداية ميعاد الطعن في الحكم الإستثنائي الذي لا يقبل المعارضة .

متى كان الحكم الإستثنائي غير قابل للمعارضة وأن صدر في غيبة المتهم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض يحسب من يوم صدوره لا من يوم إعلانه .
(طعن رقم ٤٩٣ لسنة ١٩ ق جلسة ١٨ / ٤ / ١٩٤٩)

٦٩٨ - تنقيذ حرية الطاعن لا يصلح سببا لتجاوز ميعاد الطعن لا يجنى الطاعن في تقريره الطعن بعد الميعاد أنه كان مقيد الحرية وأن محاميه قدم طلبا في الميعاد بإرسال الأوراق إلى الطاعن كي يقرر بالطعن قبل فوات الميعاد وذلك لأنه كان في وسعه أن يقرر بالطعن أمام كاتب السجن في الدفتر المعد لذلك في الميعاد القانوني .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥١)

٦٩٩ - ميعاد الطعن وإيداع الاسباب في الحكم الحضورى .

أن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يحصل الطعن في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الحضورى وتوجب إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه . فمتى كان الحكم قد صدر حضوريا للطاعن فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ فقرر بالطعن فى أول يناير سنة ١٩٥٢ ولم يقدم أسباب طعنه إلا فى اليوم العاشر منه فإنه يكون قد أودع الأسباب بعد إنقضاء الثمانية عشر يوما التالية لصدر الحكم ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٢)

٧٠٠ - ميعاد الطعن من النيابة فى الحكم الصادر بعدم جواز إستئنافها .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز إستئناف النيابة فإنه لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له أن يعارض فيه . ويتربط على ذلك أن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم .

(طعن رقم ١٠٤١ لسنة ٢٢ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٥٢)

٧٠١ - ميعاد الطعن فى الحكم الذى لم تودع أسبابه فى الميعاد أن قضاء محكمة النقض مستقر على أنه لما كان القانون يعطى صاحب الشأن الحق فى الحصول على صورة من الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به فإن الشهادة التى يحصل عليها فى اليوم الثامن من هذه الأيام تكون دليلا على تعذر ذلك مما يعطيه الحق فى التقرير بطعنه وتقديم أسبابه فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب طبقا لما تقضى به المادة ٤٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وإن كان الطاعن قد حصل على الشهادة المشار إليها ثم لم تعلنه النيابة بإيداع الحكم فإن طعنه يكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٩٠٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٢)

٧.٢ - شرط إمتداد ميعاد الطعن هو الحصول على شهادة بعدم ختم الحكم فى الثمانية أيام التالية لصنوده .

أن المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية تشترط لإمتداد ميعاد الطعن بعد الثمانية عشر يوما أن يكون الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم فى الثمانية الأيام التالية لصنوده ، وإن فتحى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٢ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٣ من الشهر المذكور ، وقدم شهادة من قلم الكتاب تثبت عدم إيداع الحكم مختوما فى ٢ فبراير سنة ١٩٥٢ ، أى بعد إنتهاء الثمانية عشر يوما المحددة بالقانون للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب - فإن هذه الشهادة لا تكون مجدية فى إمتداد الميعاد ويكون الطعن غير مقبول شكلا ولا يلتفت إلى الأسباب المقدمة بعد الميعاد (طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٥٢)

٧.٣ - إبداء الطاعن " عسكري بالجيش " كتابة فى الميعاد رغبته فى الطعن بإقرار منه موقع عليه من قائد الكتبية وقدم الأسباب بواسطة محاميه فى الميعاد وكانت إدارة الجيش لم تبعث السجن الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة ليقرر بالطعن فإنه يكون فى حالة عذر قهرى .

إذ كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد أبدى كتابه فى الميعاد أثناء وجوده بالسجن بوجده ما يفيد أنه يطعن فى الحكم بطريق النقض وذلك بإقرار منه موقع عليه من قائد الكتبية بالإعتماد ، وقدم الأسباب بواسطة محاميه فى الميعاد ، وكانت إدارة الجيش لم تبعث بالسجين الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الإنتقال إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن ، فإن هذا الأخير كان فى حالة عذر قهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ، ويكون الطعن بالصورة التى قدم بها مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٥)

٧.٤ - الميعاد الذى يمتد إليه ميعاد الطعن بسبب عدم ختم الحكم هو أربعون يوما وسقوط الحق بعده فى جميع الأحوال .

أن إمتداد الإجراءات المنصوص عليه فى المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق فى الطعن ، وذلك أن عدم ختم الحكم فى ظرف الثلاثين يوما التالية لصبوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكفى وحده سببا لنقض الحكم ، ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم فى قلم الكتاب فى الثمانية الأيام إن كان حريصا على الطعن أن يبادر بالإستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد إنقضاء الثلاثين يوما التالية لصبوره فإذا لم يجده فقد إنفتح أمامه السبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم إنقضاء الثلاثين يوما ، فإذا هو أهمل فى ذلك وترك مدة العشرة الأيام التى قدر القانون كفايتها تمضى بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتعين معه إعتباره نازلا عنه ولا يجوز فى هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون المشار إليه فى المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن فى العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فإن هذا الإعلان لا يكون له محل إلا فى خلال الثلاثين يوما أما بعد إنقضائها فلا محل له ما دام الحكم أما أنه قد أودع قلم الكتاب وأن شاء أن يطلع عليه ولما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده .

(طعن رقم ٧٨٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٥)

٧.٥ - بداية ميعاد الطعن فى الحكم المؤسس على إعلان باطل الأصل فى إعلان ورقة التكليف بالحضور أن يكون لشخص المعلن إليه أو فى محل إقامته وفقا للمادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يجوز الإعلان للنيابة إلا إذا تبين بعد البحث فى محل الإقامة الذى عينه المتهم أنه لا يقيم فيه ولم يهتد إلى معرفة محل إقامة له وإذن فإذا كانت المحكمة حين قضت

بتأييد الحكم الغيابي الإستثنائي المعارض فيه ، لم تلتزم ما أوجبه القانون من وجوب التثبت من حصول الإعلان على الوجه المتقدم ، واكتفت بوجوده . إعلان له فى مواجهة النيابة رغم وجود محل إقامة له ثابت فى الأوراق فإن الحكم إذ بنى على هذا الإعلان الباطل يكون حكما باطلا ولا يبدأ ميعاد الطعن فى مثل هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الطعن بالحكم أو علمه به رسميا .

(طعن رقم ٦٣٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٥)

٧.٦ - صدور الحكم على المتهم باعتبار معارضته كان لم تكن وهو مقيد الحرية - عدم إنفتاح ميعاد الطعن إلا من يوم علمه رسميا بصنوبر ذلك الحكم .

متى كان المتهم مقيد الحرية فى اليوم الذى صدر الحكم فيه باعتبار معارضته كان لم تكن ، وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم رسميا بصنوبر ذلك الحكم ، فإنه يتعين إحساب ميعاد الطعن من تاريخ تقدم المتهم للتنفيذ .

(طعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٨ من ٩ من ٨٢)

٧.٧ - إعتبار العنوان الثلاثى على بور سعيد من حالات القوة القاهرة - إمتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها .

أن الظروف التى مرت بها بورسعيد أثناء العنوان الثلاثى من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التى يترتب عليها إمتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب إلى حين زوالها الذى لم يتم إلا فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

(طعن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٨ من ٩ من ٨٨)

٧.٨ - بدء ميعاد الطعن بالنقض من النيابة فى الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز إستئنافها من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات المعارضة بالنسبة للمتهم .

أن ميعة الطعن بطريق النقض من النيابة في الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز إستئنافها يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ قوات المعارضة فيه بالنسبة للمتهم .
(طنن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٨٠)

٧٠٩ - عدم إيداء المتهم أو وكيله الرسمي رغبته في الميعاد القانوني في التقرير بالطعن - تقديم طلب من محامي المتهم إلى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن - عدم قبول الطعن شكلا .

مضى كان المتهم قد قرر بالطعن في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ مع أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢ من فبراير سنة ١٩٥٧، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، ولا يغير من هذه النتيجة مجرد تقديم طلب من محامي المتهم إلى مأمور السجن يطلب فيه قبول التقرير بالطعن في الحكم من المتهم ، ما دام لم يثبت أن المتهم نفسه أو وكيله الرسمي قد أبدى رغبته في الميعاد القانوني في التقرير بالطعن وحال دون تحقيق هذه الرغبة مانع لا دخل لإرادته فيه .

(طنن رقم ٥١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٧٠)

٧١٠ - علة إحتساب ميعة الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة من يوم صدوره - إفتراض علم الطاعن به يوم صدوره - إنتفاء هذه العلة لبطلان الإعلان - عدم بدء الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .

علة إحتساب ميعة الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له ، هي إفتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما إنتفتت هذه العلة لبطلان الإعلان الخاص بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .

(طنن رقم ١٥٥٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٣٦٢)

٧١١ - التقرير بالطعن بالنقض - عدم مراعاة مواعيده -
شهادة مرضية - أثرها .

لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض إلا بعد إنتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واعتذر عن تأخيره في هذا التقرير بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضية - ولما كانت هذه المحكمة لا تطلعن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى تلك الشهادة ، إذ هي لم تحرر إلا في اليوم السابق للتقرير بالطعن ولم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه إستمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٢١ في جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ من ١٣ من ١٥٠)

٧١٢ - التقرير بالطعن - طبيعته - عمل مادي - وجوب القيام
به فور زوال المانع .

مجرد التقرير بالطعن بالنقض لا يعدو أن يكون عملاً مادياً يتعين القيام به أثر زوال المانع . فإذا كانت الطاعنة بعد أن حلت بالحكم المطعون فيه قد قام بها العذر المانع دون التقرير بالطعن فيه في الميعاد القانوني ، ثم بادرت فور زواله إلى الطعن فيه وتقديم أسبابه موقفاً عليها من محام مقبول أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون مقبولا شكلاً .

(طعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٤ في جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٦٤ من ١٥ من ٢٩٨)

٧١٣ - الطعن في الأحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم
تدخل الحاميين عنهم في ذلك لا يكون إلا بناء على إرادتهم - عدم
إظهار الطاعن رغبته شخصياً في الطعن في الحكم الصادر عليه -
لا حق له في التعلل بتأخر إدارة السجون في دفعه لهذا الغرض -
مثال .

الأصل أن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم

وتدخل المحامين عنهم لا يكون إلا بناء على إرادتهم الطعن في الحكم ورغبتهم في السير فيه ، وما دام الطاعن لم يظهر رغبته شخصيا في الطعن في الحكم الصادر عليه فلا حق له في التعلل بتأخر إدارة السجن في دعوته لهذا الغرض . ومن ثم فلا يجدى الطاعن إرسال محاميه برفقية إلى مدير السجن في يوم تقديمه أسباب الطعن - يطلب تحرير تقرير طعن للطاعن - تلك البرقية التي تبين أنها وصلت السجن في اليوم التالي لإرسالها ثم حوات في اليوم نفسه إلى الليمان الذي نقل إليه الطاعن فوصلت بعد الميعاد ، ذلك لأنه كان في وسع الطاعن أن يقرر بالطعن أمام قلم الكتاب أو بالسجن في الميعاد القانوني ولم يدع هو أو المدافع عنه أنه قد حيل بينه وبين ذلك .

(طعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٥٤)

٧١٤ - شرط قبول الطعن : أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني الذي حسبته الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن تقديم تقرير الأسباب في الميعاد إلى قلم كتاب محكمة أخرى وهي غير مختصة ، أو إلى المحامي العام لدى محكمة النقض وهو لا يمثل قلم كتاب محكمة النقض - لا ينتج أثره القانوني .

(طعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٦٧١)

٧١٥ - طلب الطاعن الطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني أثناء وجوده بالسجن بوحده وإيداع محاميه أسباب الطعن في الميعاد - تعود إدارة الجيش عن إرساله إلى قلم كتاب المحكمة

التي أصدرت الحكم للتقرير بالطعن أمام الموظف المختص أو طلب
إنتقال هذا الموظف إلى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن - قبول
الطعن شكلا - علة ذلك ؟ . . .

أنه وإن كان التقرير بالنقض لم يحرر حسب الأوضاع المقررة قانونا ، إلا
أنه ما دام الطاعن قد طلب في الميعاد القانوني أثناء وجوده بالسجون بوجده
الطعن في الحكم بطريق النقض كما أودع محاميه أسباب الطعن في الميعاد .
وكانت إدارة الجيش لم ترسل السجين الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التي
أصدرت الحكم ليقدر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو تطلب من ذلك
الموظف الإنتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته في ذلك ، فإن
الطاعن كان في حالة عنر قهرى حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق
المرسوم بالقانون ، ويكون الطعن بالصورة التي قام بها مقبولا شكلا .
(طعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٦ ص ١٧ من ١٠٤٤)

٧١٦ - تحرى حقيقة تاريخ التقرير بالطعن - مناطه .
المبرة في تحرى حقيقة تاريخ التقرير بالطعن عند فقد أصل الورقة المثبتة
له هي بحقيقة الواقع .

(طعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣ / ١١ / ١٩٦٧ ص ١٨ من ١٠٩٧)

٧١٧ - صدور الحكم بعدم الإختصاص في غيبة المتهم - ميعاد
الطعن فيه بالنقض .

إذا صدر الحكم في غيبة المتهم بعدم إختصاص محكمة الجنايات بنظر
الدعوى - لكن الواقعة جنحة لا جناية ، فإنه لا يعتبر أنه أضرب به حتى يصح
له أن يعارض فيه ، ولهذا فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة
يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى هذا
المتهم .
(طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ ص ١٩ من ٣٣)

٧١٨ - إتصال محكمة النقض بالطعن إتصالا قانونيا صحيحا

بمجرد التقرير به في الميعاد - على الطاعن متابعة طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه .

أن مجرد التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن إتصالاً قانونياً صحيحاً متى قدم التقرير في ميعاده القانوني . ويتعين على الطاعن أن يتابع طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه .
(طعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٧٨)

٧١٩ - مأمور السجن جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن أو إرسالها - تقديم تقرير الطعن بالنقض له في الميعاد - عدم وصول هذا التقرير إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد - أثره - عدم قبول الطعن شكلاً .

تقديم تقرير الأسباب بالطعن بالنقض إلى مأمور السجن في الميعاد - وهو جهة غير مختصة بتلقى تقارير أسباب الطعن بالنقض من المحكوم عليهم أو إرسالها - لا ينتج أثره القانوني إذ العبرة هي بتاريخ وصول تقرير الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض ، وإذا كان ما تقدم وكان تقرير الأسباب قد وصل إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد فوات الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الطعن يكون - بالتطبيق لأحكام المادة ٢٩ / ١ من هذا القانون - غير مقبول شكلاً . (طعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١ / ٢٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٦١)

٧٢٠ - ميعاد الطعن بالنقض - المانع القهري - أثره .

توجب المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم الحضورى وعلة احتساب بدء ميعاد الطعن في الحكم الحضورى بيوم صدوره هي إفتراض

علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصنود الحكم وهو فى هذه الحالة ميعاد كامل ما دام العذر قد حال دون العلم بصنود الحكم المراد الطعن عليه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المحكمة الإستئنافية كانت قد حددت يوم ٤ يونيه سنة ١٩٧٣ وأمرت بإعلان الخصوم بهذا التعجيل إلا أن الأوراق خلت مما يدل على حصول هذا الإعلان فإن ذلك مما يقوم به المانع القهرى الذى حال بين الطاعنين وبين تقريرهم بالطعن بالنقض وتقديم أسبابه فى ظرف أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم ، ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات أن الطاعنين لم يعلنوا بالحكم المطعون فيه ولم يثبت علمهم رسميا بصنوده قبل اليوم الذى جرى فيه التقرير بالطعن وإيداع الأسباب فإن الطعن يكون مقبولا شكلا . (طعن رقم ٤٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٥ من ٣٦ ص ١٧٩)

٧٢١ - ميعاد الطعن بالنقض - إمتداده - ما لا يصلح سببا لذلك .

عدم إيداع الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذرا ينشأ عنه إمتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب إذ كان يسعه التمسك بهذا السبب وحده لإبطال الحكم بشرط أن يتقدم به فى الميعاد الذى ضربه القانون وهو أربعون يوما وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التى لا تبطل لهذه العلة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية ، ذلك بأن التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ وللذى استثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر فى حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية فى خلال ثلاثين يوما من التظلم بها لا ينصرف البتة إلى ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية إذ أن مؤدى علة التعديل - وهى على ما أقصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ألا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا تدخل لإرادته فيه - هو أن مراد الشارع

قد إتجه إلى حرمان النيابة العامة وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البرائة بالبطلان إذا لم توقع أسبابه في الميعاد المحدد قانونا ، أما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في إنحسار ذلك الإستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه - لما كان ما تقدم - فإنه كان من المتعين على الطاعن - وهو المدعى بالحقوق المدنية - وقد إستحصل - على ما يبين من الأوراق - على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم في الميعاد المذكور أن يبادر بالطعن وتقديم الأسباب تأسيسا على هذه الشهادة في الأجل المحدد . أما وهو قد تجاوز هذا الأجل في الأمرين جميعا - في الطعن وتقديم الأسباب - ولم يقم به عنر يبرر تجاوزه له فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٥ م ٣٦ من ٤٠١)

٧٧٢ - ميعاد التقرير بالطعن بالنقض - العذر - ما ليس كذلك

أن السفر بإرادة المعارض ويغير ضرورة ملحة إليه ودون عذر مانع من عودته لحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يعتبر سببا خارجا عن إرادة المعارض يعذر معه في التخلف عن الحضور . لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض قد تم التقرير به بعد الميعاد ، واعتذر الطاعن بأن تخلفه عن حضور جلسة المعارضة الإستئنافية كان بسبب سفره إلى الجمهورية العربية الليبية طبقا للشهادة المقدمة من وكيله وقد تبين من الإطلاع عليها أنها شهادة من الإتحاد الإشتراكي مؤرخة ٦ مارس سنة ١٩٧٣ تفيد أن المعارض غادر جمهورية مصر العربية إلى الجمهورية العربية الليبية لأجل الزيارة مدة عشرين يوما ، وكان ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره طالما أن عدم حضور المعارض بالجلسة التى حددت لنظر المعارضة لم يكن لسبب لا دخل لإرادته فيه - فإنه يتعين الحكم بعدم قبول

الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٧٥ من ٢٦ من ٤١٤)

٧٢٣ - نقض - وجود الطاعن تحت التحفظ بوجده العسكرية -

عذر قهرى يحول بينه وبين التقرير بالطعن .

من حيث أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد صدر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٧٥ فى حضور الطاعن إلا أنه لم يقرر بالطعن بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٥ وقدم الأسباب فى أول يوليو سنة ١٩٧٥ بعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض معتبرا فى أسباب طعنه . بأنه كان مجتدا وصار التحفظ عليه بوجده العسكرية فور صدور الحكم المطعون فيه ولم يتمكن من الحصول على تصريح بالتوجه إلى نيابة وسط القاهرة إلا فى ٢١ يونيو سنة ١٩٧٥ فبادر بالتقرير بالطعن فى اليوم التالى وقدم مذكرة الأسباب فى يوم أول يوليه سنة ١٩٧٥ ، مرفقا بها كتاب من وجده العسكرية يؤيد صحة دفاعه ، لما كان ذلك ، وكان وجود الطاعن تحت التحفظ بوجده العسكرية يعتبر عذرا قهرىا يحول بينه وبين التقرير فى الميعاد القانونى وقد بادر فى اليوم التالى للتصريح له بالخروج بالتقرير بالطعن على إعتبار أن ذلك الإجراء منه لا يعدو أن يكون عملا ماديا يتعين القيام به على أثر زوال المانع .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٢٥٧)

٧٢٤ - ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة -

ينقضى .

لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بعد إنتهاء الميعاد المحدد فى القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم فى المعارضة دون عذر مقبول فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٩ من ٣٠ من ٣٢١)

٧٢٥ - إمتداد ميعاد التقرير بالظعن بالنقض وإيداع الأسباب
- فى حالة ظعن النيابة فى حكم البرائة - شرطه - الحصول على
شهادة سلبية - ماهيتها .

مضى كان الحكم المطعون فيه صدر حضوريا فى ٢٥ إبريل سنة ١٩٧٦
ببراءة المطعون ضده - من تهمة الحصول على كسب غير مشروع - فقررت
النيابة العامة بالظعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٦ ،
وأودعت الأسباب التى بنى عليها الظعن بتاريخ ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٦
مرفقة بها شهادة سلبية - صادرة من قلم كتاب نيابة جنوب القاهرة بتاريخ ٢٥
من مايو سنة ١٩٧٦ - تليد أن الحكم لم يرد حتى ذلك التاريخ ، وشهادة أخرى
صادرة من القلم ذاته فى يوم ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تتضمن أن الحكم ورد
فى ذلك اليوم . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة وأن قررت بالظعن فى الميعاد ، إلا
أنها لم تودع الأسباب إلا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك فى الفقرة الأولى من
المادة ٢٤ من قانون حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن الظعن يكون غير مقبول شكلا .

(ظعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٣١٣)

٧٢٦ - ميعاد التقرير بالظعن بالنقض وإيداع الأسباب -
أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - عدم إضافة ميعاد مسافة
لهذا الاجل - أساس ذلك .

نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض . على أن ميعاد الظعن وإيداع الأسباب
الى بنى عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى . وهذا الميعاد لا
يضاف إليه ميعاد مسافة ، ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى قانون المرافعات إلا
لسد نقض أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات
الجنائية وقد نص قانون الإجراءات الجنائية على احتساب ميعاد المسافة فى
المادة ٣٩٨ منه فى شأن المعارضة فى الأحكام الجنائية فقال أنها تقبل فى

ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلان المحكوم عليه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق - وقد إشتعل قانون تحقيق الجنايات الملقى على نص بالمادة ١٥٤ منه يقضى بأنه لا تزداد على ميعاد عشرة الأيام المقررة للإستئناف مواعيد مسافة ولم ير المشرع ضرورة للنص على ذلك فى قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن الأصل فى ميعاد المسافة ألا يمنع إلا حيث يوجب القانون حصول إعلان كما هو الحال فى المعارضة . لما كان ما تقدم ، وكان التقرير بالطعن يبدأ منه تاريخ سريان ميعاد الطعن ، وإذ لا يوجب قانون الإجراءات الجنائية إعلان الأحكام الضرورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها ، فإنه لم ينص على ميعاد المسافة إلا عند وجوب الإعلان لسريان ميعاد الطعن ، كما هو الحال فى المعارضة . لما كان ما تقدم ، وكان التقرير بالطعن بالتقض فى الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى ينى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يقضى عنه بما يستوجب إيداع التقرير بأسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن ، ولما كان الثابت أن الطاعنين وإن قرروا بالطعن بالتقض فى الحكم فى الميعاد القانونى إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩ / ٤ / ٥ ص ٢٠ من ١٢٠)

٧٧٧ - بداية ميعاد الطعن بالتقض فى الحكم الصادر فى المعارضة .

من المقرر أن ميعاد الطعن بالتقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم المصنوع من يوم صدوره إلا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسة التى عينت لتنظر معارضته راجعا لأسباب إirانت دخل فيها فإذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن له فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه إلا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة التى أصدرت الحكم على العذر القهرى ليرتضى لها تقديره والتحقق من

صحته لأن المتهم وقد إستحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض وإتخاذها وجها لنقض الحكم . ---- (طنن رقم ١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٥ / ٧ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٥٢)

٧٢٨ - ميعاد التقرير بالطعن في الحكم الحضورى - إيداع الاسباب - عذر - أثره -

توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إيداع الاسباب التى بنى عليها الطعن فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، ولما كان الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان العذر الذى إحتج به لتبرير ذلك ليس من شأنه أن يقعه من تقديم أسباب الطعن أو الإتصال بمحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التى يراها قبل إنتضاء هذا الميعاد وفضلا عما تقدم جرى قضاء محكمة النقض على أنه يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن أثر زوال المانع باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا أما إعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى فسحة من الوقت لا تمتد بعد زوال المانع إلا لعشرة أيام . لما كان ذلك ، وكان تقرر أن طاعن الإتصال بذويه أخذا بالشهادة المقدمة منه قد زال فى ٢١ ماي سنة ١٩٧٧ ، وكان الطاعن لم يقدم أسباب طعنه إلا فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧ وكان تقديم الأسباب خلال الميعاد الذى حدده القانون شيطلا لقبول الطعن ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا .
(طنن رقم ١٣٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٧٥)

(ب) ميعاد إيداع الاسباب

٧٢٩ - إعتبار تقديم الاسباب بعد الميعاد بسبب خارج عن إزادة الطاعن حاصلا فى الميعاد .

تقرير أسباب الطعن الذى يقدم لمأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقررة للطعن فى الأحكام ليوقع عليه من محكوم عليه ثم يرسله إلى قلم كتاب

المحكمة أو يرده إلى مقدمه ليتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة يعتبر أنه مقدم في الميعاد القانوني ولو طرأ بعد ذلك ما تسبب عنه تأخير توقيع المسجون على التقرير أو تأخير إرساله من السجن إلى قلم الكتاب حتى فاتت المواعيد القانونية (طعن رقم ٩١ لسنة ٥ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٣٥)

٧٣ - ميعاد الثمانية أيام المحدد لإعطاء صاحب الشأن صورة من الحكم المطعون فيه هو ميعاد غير كامل .

أن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات إذ أوجبت على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه ، صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره لم تنص على أن هذا الميعاد كامل . فهو إذن ، وفقا للمبادئ العامة ، ميعاد غير كامل . فإذا قدم الطاعن لمحكمة النقض شهادة من قلم الكتاب مؤرخة في ٢٢ يونية الساعة الواحدة والربع مساء بأن الحكم الصادر ضده في يوم ١٤ يونية لم يختم ، ليحصل على مهلة لتقديم أسباب جديدة لطعنه غير السبب الذي قدمه وهو عدم ختم الحكم في الميعاد كان الطاعن على حق في طلبه هذا . ولا يحول دون حقه في المهلة تقديم خصمه شهادة من قلم الكتاب نفسه مؤرخة بعد يوم ٢٢ يونية المذكور بأن الحكم ختم في ٢٢ يونية فإن هذه الشهادة ، فضلا عن أنها لا قيمة لها لعدم تحريرها في يوم حصول الواقعة الواردة فيها مما يجعلها مجرد رواية ممن حررها عن واقعة سابقة ، تدل بعبارتها على أن الحكم ختم بعد تحرير الشهادة الأولى في الساعة الواحدة والربع أى وقت إنتهاء العمل وبعد إقفال الخزنة مما لم يتسنى معه البتة قيام الطاعن مقدم تلك الشهادة الأولى بتوريد الرسم والحصول على صورة الحكم المطلوبة في نفس اليوم . (طعن رقم ٩٧ لسنة ٨ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٣٨)

٧٣١ - عدم إعتبار مرض المحامي عذرا لتجاوز ميعاد تقديم الأسباب .

أن مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون

للطعن لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامي عنه ، فإذا لم تقدم أسباب الطعن إلا بعد الميعاد فلا يقبل الإعتذار عن التأخير بمرض المحامي . (طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٩ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٤٠)

٧٢٢ - العبرة في إعتبار الأسباب مقدمة في الميعاد هي بتسليمها فعلا لقلم الكتاب .

أن الموعول عليه في حساب ميعاد تقديم أسباب النقض هو تاريخ وصول هذه الأسباب بالفعل إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض . ولا عبرة بتاريخ تسليم تلك الأسباب إلى مصلحة البريد أو إلى أية جهة أخرى لتتولى توصيلها إلى قلم الكتاب .

(طعن رقم ٧٢٧ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٤٢)

٧٢٣ - الإمهال لتقديم أسباب الطعن - الجهل بهذا الإمهال - أثره .

إذا كان الطاعن قد أمهل بسبب عدم ختم الحكم في الميعاد لتقديم ما لديه من أسباب للطعن ، ولكنه نظروا ف أحاطت به لم يعلم بهذه المهلة إلا بعد إنقضائها ، فإنه يجب عليه أن يبادر ، من وقت علمه إلى تقديم الأسباب في مدى المهلة محسوبة مدتها من هذا الوقت ولا يجوز له بعد ذلك أن يطلب إلى المحكمة إمهاله مدة أخرى . (طعن رقم ٥٢٥ لسنة ١٢ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٤٣)

٧٢٤ - عدم جواز التراخي في تقديم أسباب الطعن إلى ما بعد إنقضاء الميعاد المحدد إعتماذا على شهادة قلم الكتاب بعدم التمكن من الحصول على صورة الحكم في ميعاد الثمانية أيام .

أن حكم المادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات واجب إتباعه في جميع الأحوال حتى في حالة عدم ختم الحكم في الميعاد القانوني ، وفي وسع الطاعن حينئذ أن يقصر أسباب طعنه على أن الحكم لم يختم في الميعاد المقرر فيحافظ بذلك على الإجراءات الشكلية الجوهرية التي حتم المشرع مراعاتها . أما إذا

أهمل حتى قوت الميعاد القانوني دون أن يقدم لطلعته أسبابا ما فإن طلعه يكون غير مقبول شكلا .
(لمن رقم ٤٢٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٤)

٧٣٥ - الجهل بيوم صدور الحكم - أثره .

على الطاعن ، بفرض أنه لم يكن يعلم بصنور الحكم في يوم صدوره ، أن يقدم أسباب طلعه في هذا الحكم في الميعاد محسوبا من اليوم الذي ثبت فيه رسميا علمه بصنوره فإذا كان هو يقرر في طلعه أنه لم يعلم بصنور الحكم عليه إلا في يوم كذا ، ثم تأخر في تقديم أسباب الطعن عن الميعاد محسوبا من ذلك اليوم ، فإن طلعه يكون غير مقبول شكلا .

(لمن رقم ١٠٦٨ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٤٤)

٧٣٦ - تقديم الأسباب في الميعاد مع عدم التقرير بالطلعن .

إذا كان المحكوم عليه قد قدم أسباب طلعه على الحكم في الميعاد ، ولكنه لم يكن قرر بالطلعن فيه بقلم الكتاب لطلعه لا يكون مقبولا . ولا يجديهِ إعتذاره بأنه ، لكونه قد مرض وحمل إلى المستشفى بعد صدور الحكم عليه بيومين ، قد نقل رغبته في التقرير بالنقض إلى مأمور السجن بخطاب مسجل ، قدم الوصل الذي أخذه عنه من مصلحة البريد ، ولكن رغبته لم تتلذذ ، إذ هذا العذر كان يصح له التمسك به لو أنه على أثر شفائه من مرضه وتبينه أن رغبته تلك لم تتلذذ ، كان قد بادر إلى التقرير بالطلعن وفقا للقانون . وذلك فقط لتبرير تجاوزه الميعاد المذكور محسوبا من يوم صدور الحكم . أما مع عدم حصول تقرير بالطلعن على الرغم من سnoch الفرصة لذلك فلا جدوى من هذا الإعتذار إذ الطعن لا تقوم له قائمة إلا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب أو بالسجن ، وقدمت له أسباب في الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٢٢١ تحقيق .

(لمن رقم ١٣٦٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٦ / ١١ / ١٩٤٤)

٧٣٧ - وجود القضية بمكتب النائب العام لا يشفع للطاعن في

عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد .

أن قول المتهم في طعنه أنه لم يجد الحكم مودعا قلم الكتاب بسبب إرسال القضية إلى النائب العمومي وتقديمه شهادة من قلم الكتاب مثبتة لذلك - هذا لا يصلح سببا لإعطائه مهلة لتقديم أسباب الطعن ، ما دام أنه لم يثبت إستحالة إمكانه الحصول على صورة من الحكم في الوقت المناسب ولم يحاول في طلبه الحصول على هذه الصورة بل إكتفى بطلب شهادة بأن الحكم لم يختم في حين أنه كان مختوما بالفعل . (طعن رقم ٢٢٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦ / ٢ / ٤)

٧٣٨ - عدم إعتبار إعتقال الطاعن سببا في تأخير تقديم الأسباب .

إذا كان الطاعن لم يقدم أسبابا لطعنه إلا بعد إنتضاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب الطعن فطعنه لا يكون مقبولا شكلا . ولا يمنع من ذلك أن يكون معتقلا في السجن ، فإن هذا - على حسب النظام الموضوع في القانون - لا يحول دون تحرير أسباب الطعن وتقديمها وفقا للقانون . (طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧ / ١ / ٦)

٧٣٩ - عدم قبول الطعن إذا لم يثبت الطاعن أن أسبابه قدمت في الميعاد ولو عثر على تلك الأسباب بمكتب أحد كتبة قلم الكتاب أثناء غيابه .

إذا كان الطاعن قد قرر بالطعن وقدم أسبابا لطعنه ولكنه لم يستطع إثبات أن هذه الأسباب قدمت في الميعاد المقرر في القانون فطعنه لا يكون مقبولا ولا يغير من ذلك أن تكون تلك الأسباب قد عثر عليها بقلم الكتاب في مكتب أحد الكتبة أثناء غيابه فإن هذا لا يدل بذاته على حصول تقديمها في الميعاد سيما إذا كانت خالية من التاريخ ومن أية إشارة أخرى ولم تراعى في تقديمها الأرضاع المتبعة في هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٣٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧ / ١ / ٢٧)

٧٤٠ - وجوب تقديم أسباب الطعن التي لم تقدم في الميعاد بمجرد زوال المانع .

إذا كان الطاعن يتدبر فيما طلبه بالجلسة من إمهاله عشرة أيام أخرى عدا المهلة التي أعطيها لتقديم أسباب الطعن بأن وياء الكرايرا منعه من تقديم الأسباب في المهلة الأولى ، فهذا لا يقبل منه ما دامت حالة الوفاء التي يشير إليها قد زالت ، وما دام هو لم يقدم أسبابه على أثر زوال هذا المانع كما هو الواجب قانونا .

(طعن رقم ٢١١١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢ / ٢٢ / ١٩٤٧)

٧٤١ - تقرير أسباب الطعن - ميعاده - عذر .

إذا كان تقرير أسباب الطعن قد ورد قلم الكتاب بعد إنتضاء الميعاد المقرر بالقانون فلا يشفع في تجاوز هذا الميعاد قول الطاعن أن تأخيرته إنما يرجع إلى عدم إستطاعته دخول دار المحكمة بسبب الإجراءات التي كانت تتخذ فيها ، يقصد بذلك محاصرة البوابيس إياها ومنع الناس من دخولها ، ما دام هو لم يقدم دليلا على أن أحدا منعه ، وخصوصا إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أنه قد رد بالطعن في ذات التاريخ الموضوع على تقرير الأسباب المرسل منه بالبريد ، مما مفاده عدم صحة عذره .

(طعن رقم ٥٣٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٤٩)

٧٤٢ - عدم تأثير إغفال ختم الحكم في ميعاد الثمانية أيام على صحته وأثره فقط في إمتداد ميعاد تقديم الأسباب .

أن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوما كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن يعد فيها طعنه أن أراد الطعن . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم ، وأن صاحب الشئ إن

لم يجده مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك ، وكان له إستنادا إليها أن يحصل من محكمة النقض على ميعاد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه . ولما كان القانون على ما فسرته به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضى والمتقاضى على هذا النحو فلا محل للإحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها فى المواد الجنائية ذلك أن الأصل ألا يرجع إلى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات أما وقد نص القانون على ما يتبع فى هذا الشأن فإنه هو وحده الذى يجرى حكمه .

(طنن رقم ١١٢٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠)

٧٤٣ - وجود الحكم مختوما ومودعا بملف الدعوى فى اليوم الذى ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب لتحضير أوجه الطعن يوجب تقديم أسباب الطعن فى الميعاد وعدم الاحقية فى المطالبة بمدة أخرى لتقديم الأسباب فيها ولو كان الحكم لم يختم إلا بعد مضى ميعاد الثمانية أيام .

إذا كان الطاعن قد قرر الطعن فى الميعاد وكان مؤشرا على الحكم بإخطار محاميه ب ورود الحكم فى اليوم السادس من شهر مارس سنة ١٩٥٢ فقدم أسباب طعنه فى السادس عشر منه بعد مرور أكثر من ثمانية عشر يوما على تاريخ صدور الحكم ، وفى هذه الحالة يشترط لقبول الأسباب أن يحصل الطاعن على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم فى ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدوره . ذلك أنه يجب - لكى يترتب على تأخير التوقيع على الحكم وقف سريان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وتقديم أسباب هذا الطعن إلى تاريخ إعلان المحكوم عليه إعلانا رسميا إيداع الحكم قلم الكتاب - أن يثبت عدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور بشهادة من قلم كتاب المحكمة بذلك .

(طنن رقم ٥١٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٢)

٥١

٧٤٤ - ميعاد إيداع الأسباب - عذر - أثره .

أن المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية توجب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم الضروري وإلا سقط الحق فيه . فإذا كان الطاعن ، وإن ادعى أنه لم يستطع أن يقرر بالطعن في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري خارج عن إرادته وأنه باذر فقر بالطعن في اليوم التالي لإنقضاء عذره ، ولم يقم بإيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن أثر زوال هذا المانع أيضا بل أنه لم يودعها إلا بعد مدة قاربت العشرين يوما ، ولم يعتذر عن هذا التأخير إلا بدعوى المرض وحده ولم يشر إلى عيب في الإجراءات ولم يدع في طعنه أنه حال بينه وبين إيداع هذه الأسباب مانع قهري كذلك - فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(طن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٦ / ٢)

٧٤٥ - الإخطار بإيداع الحكم - ما يشترط فيه .

إذا كان الثابت على هامش الحكم أن وكيل مكتب محامى الطاعن هو الذى أخطر بإيداع الحكم فإن هذا الإخطار لا يصح الإعتماد به ما دام أن الطاعن أو محاميه لم يعلن بإيداع الحكم حسب القانون عملا بالمادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طن رقم ٢٥١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٦ / ١٠)

٧٤٦ - عدم تأثير إغفال ختم الحكم في ميعاد الثمانية أيام على

صحته وأثره فقط في إمتداد ميعاد تقديم الأسباب .

أن المرجع في صحة الأحكام الجنائية وبطلانها هو قانون الإجراءات الجنائية الذى نظم مواعيد ختمها وإيداعها وطرق الطعن فيها ، وقد نص القانون في المادة ٤٢٦ منه على قبول الطعن من صاحب الشأن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب إذا كان قد حصل من هذا القلم على شهادة دالة على عدم وجود الحكم مكتوما به في الثمانية الأيام التالية لصدوره . وإن فإذا كان الطاعن مع حصوله على شهادة بعدم وجود الحكم في تلك المدة لم

يسلك الطريق الذى فتحه له قانون الإجراءات الجنائية للطعن على الحكم بعد إيداعه ، بل طلب نقضه لبطالانه إستنادا إلى المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات ، فإن طعنه لا يكون مقبولا ويتعين لذلك رفضه موضوعا .
(طعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٣)

٧٤٧ - عدم جدوى الشهادة المأخوذة قبل مضى الثمانية أيام
فى إمتداد ميعاد تقديم الأسباب .

أن المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا تعذر على صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، فيقبل الطعن فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم قلم الكتاب ، فقد أوجبت عليه فى الفقرة الثانية منها أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور ، فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محررة قبل إنقضاء ميعاد الثمانية الأيام التالية لصدور الحكم ، فإنها لا تحقق الغرض الذى قصده القانون منها وإذا يسقط حق الطاعن فى الطعن بانقضاء الثمانية عشر يوما التى حددها القانون للتقرير به وتقديم أسبابه ، ولا يكون له الحق فى إمتداد الميعاد ، ولا تكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد هذا الميعاد ، ويتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلا
(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٥٣)

٧٤٨ - إعلان الطاعن فى قلم الكتاب بإيداع الحكم - الحكمة

منه .

أن إعلان الطاعن فى قلم الكتاب بإيداع الحكم إنما رخص به القانون للتيسير على النيابة فى الحالات التى لا يعين صاحب الشأن فيها محلا مختارا فى الجهة التى بها مقر المحكمة . وإذن فمتى كانت النيابة لم تستعمل هذه الرخصة التى خولها لها القانون وأعلنت صاحب الشأن وهو المحامى الذى حصل على الشهادة من قلم الكتاب ، فى مكتبه ، فليس للطاعن ولا للمحامى الذى حصل

على الشهادة أن يتضرر من ذلك بمقولة أنه كان يتعين إعلانه فى قلم الكتاب .
(طنن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٥٣)

٧٤٩ - قيام إقرار وكيل الطاعن بعلمه بالإيداع مقام إعلانه
بهذا الإيداع .

أن المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية توجب فى حالة ما إذا حصل صاحب الشأن على شهادة بعدم إيداع الحكم فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، أن يكون التقرير بالطعن وإيداع أسبابه فى ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم فى قلم الكتاب ، ولما كان إقرار وكيل الطاعن بعلمه بإيداع الحكم يقوم مقام إعلانه بإيداعه ، فإنه متى كان الحكم المظنون فيه قد صدر حضوريا فى أول يناير سنة ١٩٥٣ فقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض فى ١٧ منه وفى ١٨ منه حصل على شهادة بعدم ختم الحكم وإيداعه فى قلم الكتاب ، ثم قرر محاميه فى ١٦ من مارس بعلمه بإيداع الحكم ولم يقدم بعد ذلك أسبابا لطعنه ، متى كان ذلك فإن هذا الطعن يكون غير مقبول شكلا .
(طنن رقم ١٤٣٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٥٣)

٧٥٠ - قلم الكتاب المشار إليه فى المادة ٤٢٦ أ . ج - ماهيته .
أن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن قلم الكتاب المشار إليه فى المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى أصدرت الحكم ، فهو الذى يجب أن يحصل فيه التقرير بالطعن ، وهو وحده الذى يستعلم منه صاحب الشأن عن الحكم ليطلع أو يحصل على شهادة بعدم وجوده مودعا به ، وإن فالشهادة التى يستخرجها الطاعن من قلم كتاب محكمة الإستئناف بدلا من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التى تتعقد بها محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم لا يترتب عليها إمتداد الميعاد الذى نصت عليه المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طنن رقم ١١١٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٥)

٧٥١ - عدم تقديم الطاعن شهادة دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد - وعدم تقديم أسباب الطعن في الميعاد - طلبه إمتداد الميعاد - لا وجه له .
لا يقوم للطعن قائمة إلا إذا حصل بتقرير في قلم الكتاب وقدمت أسبابه في الأجل الذي ضربه القانون في المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - فلا يكون للطاعن وجه في طلب إمتداد الميعاد ما دام لم يقدم شهادة على السلب أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم كتاب المحكمة موقعا عليه في الميعاد القانوني وقت صدورهما كما تقتضى بذلك المادة ٤٢٦ من ذلك القانون .
(طعن رقم ٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ من ٧ من ٤٦١)

٧٥٢ - عدم إضافة ميعاد مسافة للميعاد المحدد لإيداع الأسباب الأصل في ميعاد المسافة أنه يمنع حيث يجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن وفى قانون المرافعات لا تبدأ مواعيد الطعن في الأحكام وفقا للمادة ٣٧٩ إلا من تاريخ إعلانها ولو كانت حضورية بخلاف الحال في قانون الإجراءات الجنائية حيث لا يجب القانون إعلان الأحكام الحضورية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها - ولذلك لم ينص على ميعاد مسافة إلا حيث يجب الإعلان لسريان الطعن كما هو الحال في المعارضة ، ومن ثم فإن ميعاد إيداع أسباب الطعن بالنقض لا يضاف إليه ميعاد مسافة .
(طعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ١٩٨)

٧٥٣ - تقديم الطاعن شهادة بعدم إيداع الحكم محررة قبل إنقضاء الثمانية أيام التالية لصدوره - تقديمه شهادة ثانية بعد إنقضاء الثمانية عشر يوما المحددة للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه - عدم أحقيته في إمتداد الميعاد .
متى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن بعدم وجود الحكم محررة قبل إنقضاء ميعاد الثمانية أيام التالية لصدور الحكم ، فإنها لا تحقق الغرض الذي

قصده القانون منها ، ولا يكون الطاعن الحق في إمتداد الميعاد ، ولا يكون ثمة قيمة لشهادة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد إنقضاء الثمانية عشر يوما التي حددها القانون للتقرير بالطعن وتقديم أسبابه .

(طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ٢٤٢)

٧٥٤ - حصول الطاعن على شهادة تثبت عدم إيداع الحكم مختوما بعد إنقضاء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب عدم جدواها في إمتداد الميعاد .

إذا كان الحكم قد صدر بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وقرر المتهم الطعن فيه بطريق النقض في ١٦ من نفس الشهر وحصل على شهادة من قلم كتاب نيابة شمال القاهرة مؤرخة في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ (أي بعد إنتهاء الثمانية عشر يوما المحددة بالقانون) تثبت عدم إيداع الحكم مختوما ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ولا يلتفت إلى الأسباب المقدمة بعد الميعاد ، ذلك أن الشهادة المقدمة من المتهم بعد إنقضاء ميعاد الطعن وتقديم الأسباب لا تكون مجدية في إمتداد الميعاد .

(طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ٩٦١)

٧٥٥ - الشهادة التي يعتمد عليها للإنتفاع بالمهلة هي التي ترد على السلب .

متى كانت الشهادة التي يستند إليها المتهم في طعنه والمستخرجة من قلم الكتاب صريحة في أن الحكم كان مودعا في ذلك اليوم الذي ذهب فيه وكيله إلى القلم المذكور ، فإنها لا تصلح أساسا يعتمد عليه للإنتفاع بالمهلة المنصوص عليها في القانون لإمتداد ميعاد تقديم الأسباب ، لأنها لم ترد على السلب .

(طعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٨٦)

٧٥٦ - مناط قبول تقرير الأسباب التي تودع بعد مضي أكثر

من أربعين يوما . م ٤٢٦ أ . ج .

متى كان الحكم قد صدر بتاريخ ١١ من إبريل سنة ١٩٥٧ وقرر المتهم الطعن فيه بتاريخ ١٦ من نفس الشهر وحصل على أربع شهادات سلبية آخرها فى ٢٢ / ٥ / ١٩٥٧ وكلها تدل على أن الحكم لم يختم حتى تاريخ تحرير الشهادة الأخيرة ثم أودع تقريراً بالأسباب فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٧ وبنى التقرير على بطلان الحكم لعدم ختمه فى الميعاد ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلا - إذا لم يتيسر الحصول على صورة من الحكم ذلك أن إمتداد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية والذي غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به محله أن يوجد الحكم فعلا حتى تثبت المحكمة بطريقة يقينية من تاريخ صدوره وإحتساب ميعاد الأربعين يوما التالية لصدوره .

(طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ٤ / ٩ من ٩ ص ٤٠٧)

٧٥٧ - منح الطاعن مهلة لتقديم أسباب الطعن بعد ميعاد الأربعين يوما - مثال .

متى كان الحكم قد صدر حضوريا فى ٢٥ من يونية سنة ١٩٥٧ فقرر المتهم بالطعن فيه بطريق النقض فى ٢ من يولية سنة ١٩٥٧ وحصل على شهادة بعدم ختم الحكم فى مدى الثمانية أيام التالية لصدوره ، وحصل على شهادة أخرى بعدم إيداعه تاريخها ١ / ٨ / ١٩٥٧ ثم قدم أسباب طعنه فى يوم ٤ / ٨ / ١٩٥٧ طالبا بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه غير أنه فى مساء اليوم نفسه أعلن مرة أخرى بأن الحكم مودع بالملف فى تاريخ إعطاء الشهادة المؤرخة ١ / ٨ / ١٩٥٧ ولم يكن فى وسع المتهم أن يقدم أسبابا جديدة لطحنه بعد هذا الإعلان الأخير حيث كان ميعاد الأربعين يوما المقررة كحد أقصى للتقرير بالطعن وتقديم الأسباب قد إنقضى بانقضاء هذا اليوم (٤ / ٨ / ١٩٥٧) وذلك بسبب خطأ قلم الكتاب فى تحرير الشهادة الأولى ، فإن لمحكمة النقض إفساح مجال الطعن للمتهم ومنحه أجلا يقدم فيه أسباب طعنه .

(طعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨ / ٤ / ٢٨ من ٩ ص ٤١١)

٧٥٨ - تقرير الأسباب - تقديمه إلى مكتب النائب العام لا ينتج أثره القانوني - العبرة بتاريخ وصوله إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم .

لم يخل القانون لمكتب النائب العام حق تلقى التقارير التي يتقدم بها المحكوم عليهم ، أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص - فتقديم عريضة أسباب الطعن إليه لا ينتج أثره القانوني ، ويكون وصول تلك العريضة إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم بعد إنقضاء ميعاد الثمانية عشر يوما المشار إليها بنص المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية - الذي رفع الطعن في ظله والذي تسرى أحكامه على إجراءات تطبيقا للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مما يسقط الحق في الطعن ويتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا . (طعن رقم ١٠٣١ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٦٦٥) .

٧٥٩ - بدء ميعاد إيداع الأسباب من تاريخ العلم بإيداع الحكم والإطلاع على أسبابه .

يتعين على الطاعن أن يقرر بالطعن أثر زوال المانع باعتبار أن هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملا ماديا أما إعداد أسباب الطعن وتقديمها فيقتضى فسحة من الوقت قدرها القانون بعشرة أيام تمضى على تاريخ العلم بإيداع الحكم والإطلاع على أسبابه - أخذا بحكم المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان الطاعن قد باشر بالتقرير بالطعن فور زوال المرض ، وقدم الأسباب بعد يومين من هذا التاريخ فإن طعنه يكون مقبولا شكلا .

(طعن رقم ٩٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٨٥)

٧٦٠ - نقض - إيداع الأسباب - ميعاده - ما لا يعتبر عذرا

لتجاوز الميعاد .

توجب المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩. إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى . فإذا كان

الطاعن قد تجاوز هذا الميعاد وكان المرض الذى إحتج به لتبرير ذلك - وهو إصابته بنزلة شعبية حادة كما يؤخذ من الشهادة المرضية المقدمة منه - ليس من شأنه أن يقعده عن تقديم أسباب الطعن أو الإتصال بمحاميه لهذا الغرض بالوسيلة التى يراها قبل إنتقضاء هذا الميعاد ، فإن هذا المرض لا يعتبر عذرا ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٨٢٥)

٧٦١ - تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى الخصومة - وجوب التوقيع عليها ممن صدرت عنه خلال ميعاد الطعن ولا كانت باطلة .

المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه فى أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض . وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى الخصومة والتى يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وأن يكون موقعها عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصحتها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها . (طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٦٣٩)

٧٦٢ - أسباب الطعن - إيداعها - ميعاد - أثر إنتقضاء هذا الميعاد - عدم جواز إيداع أسباب جديدة .

الأصل ، طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، هو أنه لا يجوز إيداع أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو من أى خصم غير

الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون أما نقض محكمة النقض للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥ سالف الذكر على خلاف هذا الأصل فهو رخصة إستثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان خلو الحكم المطعون فيه من بيان مواد القانون التي قضى بموجبها لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل تحت حالات البطلان التي تفتح سبيل الطعن عملا بالبند ثانيا من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه دون أن ينعطف عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله المشار إليه في البند أولا من المادة المذكورة والذي لا ينعطف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعي سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية . ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن بالجلسة وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٤٢)

٧٦٣ - التقرير بالطعن - إعتباره مبدءا للعلم الرسمي - وجوب

إيداع أسبابه خلال أربعين يوما من هذا العلم - مثال .

إذا كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن في الحكم المطعون فيه الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن بتاريخ ٣ / ٦ / ١٩٦٩ ثم قدم تقريراً بأسباب طعنه بتاريخ ١٤ / ١٠ / ١٩٦٩ . وبني طعنه على أنه كان مقيد الحرية في اليوم الذي صدر فيه الحكم ، فإنه يكون قد علم بالحكم رسميا منذ تاريخ تقرير الطعن فيه ، وكان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بنى عليها الطعن في ظرف أربعين يوما من علمه رسميا بالحكم . وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم بإيداع أسباب الطعن إلا في ١٤ / ١٠ / ١٩٦٩ أى بعد الميعاد المحدد قانونا بذلك

الإجراء ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٧٠ من ٢١ ص ١٥٥)

٧٦٤ - الطعن بالنقض - هو مناط إتصال المحكمة به - إيداع الأسباب في الميعاد - شرط لقبول الطعن - هما يكونان - معا - وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر - وجوب إستيفاء هذا العمل الإجرائي - بذاته - شروط صحته - دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه - أسباب الطعن - يجب أن تكون واضحة محددة من المقرر أن الطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأنهما يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم أحدهما مقام الآخر أو يغني عنه ، مما يستوجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه ، وأن تكون أسباب الطعن واضحة محددة . ولما كان الطاعن لم يثر في أسباب طعنه بالنقض إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير في الحكم ، إلا على سبيل الإحتمال ، فيكون هذا السبب مشوبا بالإبهام وعدم التحديد ، ولا يقبل منه - وهو يدعى بشئ هذا السبب منذ الحكم - سعيه يوم نظر طعنه ومن بعد مضي الأجل المضروب لإيداع الأسباب ، إلى رفع هذه الشائبة أو تقديم دليل على طعنه وبإجراء خارج عنه ، بسلوك طريق الطعن بالتزوير .

(طعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٥١٨)

٧٦٥ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب إيداعها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم العضوي .

توجب المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إيداع الأسباب التي بنى عليها الطعن بالنقض في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم العضوي .

(طعن رقم ٢٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٦٣٠)

٧٦٦ - خلو تقرير الأسباب التكميلي من التاريخ وثبوت عدم قيده في السجل المعد لذلك - وجوب الإلتفات عنه .
مضى كان تقرير الأسباب التكميلي الذي قدمه الطاعن لا يحمل تاريخاً ولا ما يدل على إثبات تاريخ إيداعه بالسجل المعد لذلك في قلم الكتاب ، وكان يبين أيضاً من كتاب نيابة بنها الكلية أن أسباب هذا التقرير لم تثبت في دفتر إثبات التاريخ ، فلا يلتفت إلى سبب الطعن الوارد بهذا التقرير .
(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٥١٩)

٧٦٧ - إحتساب بدء ميعة الطعن بالنقض - أثره .
مضى كان علم الطاعن رسمياً بصدور الحكم المطعون فيه لم يثبت قبل طعنه عليه في يوم ٩ من يوليو سنة ١٩٧٤ وهو ذات اليوم الذي أودعت فيه أسباب الطعن ، فإن ميعة الطعن بالنقض وإيداع الأسباب التي بنى عليها المنصوص عليه في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا يفتح إلا من ذلك اليوم . ومن ثم يكون التقرير بالطعن بالنقض في الحكم وإيداع الأسباب التي بنى عليها قد تم في الميعاد القانوني ، الأمر الذي يضمن معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة .
(طعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٣٦٥)

٧٦٨ - نقض - تقديم مذكرة الأسباب خلال العشرة أيام التالية للتقرير محسوبة من تاريخ زوال المانع - قبول الطعن شكلاً .
لما كان الطاعن قد قام بتقديم مذكرة الأسباب في العشرة أيام التالية للتقرير وقد جرى قضاء محكمة النقض على قبول الأسباب التي تقدم في خلال هذه المدة محسوبة من تاريخ زوال المانع . فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً .
(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٢٥٧)

٧٦٩ - التراخي في إيداع حكم الإدانة بعد ثلاثين يوماً من

صدره - ليس عذرا - عدم إمتداد أجل الطعن فى الحكم .

أن عدم إيداع الحكم الصادر بالإدانة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدره لا يعتبر عذرا ينشأ عنه إمتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب ومن ثم فإنه كان من المتعين على النيابة الطاعنة ، وقد إستحصلت من قلم الكتاب على الشهادة المثبتة لعدم حصول إيداع الحكم فى الميعاد المذكور أن تبادر بالتقرير بالطعن وتقديم أسبابه تأسيسا على الأجل المحدد . (طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٣٤)

٧٧٠ - نقض - ميعاد التقرير بالطعن وإيداع الأسباب - تجاوز

الميعاد - عدم قبول الطعن .

من المقرر أنه يجب التقرير بالطعن وتقديم أسبابه ، تأسيسا عليها فى الأجل المحدد . وأن عدم المبادرة بذلك والتجاوز فى التقرير بالطعن وتقديم الأسباب فى الأجل المحدد فى القانون . يترتب عليه أن يكون غير مقبول شكلا . (طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٧٣٤)

٧٧١ - عدم إطمئنان محكمة النقض إلى صحة العذر الذى يتعلل

به الطاعن فى تجاوز الميعاد المقرر قانونا للتقرير بالطعن وإيداع الأسباب - أثره - إحتساب الميعاد من تاريخ الحكم .

مضى كانت هذه المحكمة (محكمة النقض) لا تطمئن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية المرفقة بأسباب الطعن والتي ورد بها أن الطاعن " كان يعالج ويتريد للعلاج فى المدة من ٢٢ / ٦ / ١٩٧٦ إلى ١١ / ١٠ / ١٩٧٦ من إلتهاب بحوض الكليتين وإلتهاب مثنائى ونصح له بالراحة التامة وملازمة الفراش مع العلاج خلال هذه المدة " لأنها حررت فى فترة لاحقة على المرض المدعى به فلم تكن عن واقع وإنما أخبار عن أمر غير مقطوع به ، يؤكد ذلك أن الثابت من محضر التوثيق على التوكيل رقم المرفق بپوراق الطعن رقم الخاص بذات الطاعن والمتطور مع هذا الطعن أن الطاعن إنتقل يوم

١٠ / ٧ / ١٩٧٦ - وهو يقع في فترة إدعائه المرض - إلى مكتب التوثيق ووقع بإمضائه أمام الموثق مما مفاده أنه لم يلازم الفراش خلال الفترة المنصوص عليها في الشهادة الطبية ، فضلاً عن أن تخلف الطاعن عن حضور جميع جلسات المحاكمة منذ الجلسة الأولى التي حددت لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة يتم عن عدم جدية تلك الشهادة . لما كان ذلك وكان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض وقدم أسبابه بعد إنتضاء الميعاد المحدد في القانون ، محسوباً من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .
(طعن رقم ٧٣٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٥ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٩ ص ٦٧٤)

الفرع الرابع - رسوم الطعن

٧٧٢ - إستبعاد الطعن من الجلسة لعدم سداد الرسم المقرر - إعادة عرضه مرهون بسداد الرسوم لا بمجرد صدور القائمة بالإلزام وصيرورتها نهائية .

مضى كان الطعن مقاماً من المدعى بالحقوق المدنية فعليه أن يؤدي للخرانة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض ، فإذا لم يتم بسداده قررت المحكمة إستبعاد الطعن من الجلسة ، وإعادة عرض الطعن إلى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالإلزام وصيرورتها نهائية .
(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٥٨)

٧٧٣ - إستبعاد الطعن لعدم سداد الرسم - بقاء ذمة الطاعن مشغولة بأدائه .

أن ذمة الطاعن لا تبرا من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالإستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بأدائه ، فإن لم يوف به قامت المحكمة بتقديره وإعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها .

(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٥٨)

٧٧٤ - نقض - خسارته - الإلزام بالمصروفات .

أن مجال أعمال نص المادة ١٨٩ من قانون المرافعات هو عندما يصدر الحكم بالمصاريف دون تقدير ، فيتعين لتقديرها إستصدار أمر على عريضة يقدمها المحكوم له لرئيس الهيئة التي أصدرت الحكم ، وإذ كان ذلك ، وكانت المحكمة عندما أصدرت حكمها في الطعن قد أغفلت الفصل في المصاريف ، وكانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات تنص على أنه " إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه " وكانت المادة ١٨٤ من قانون المرافعات توجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الدعوى أن تحكم في مصاريف الدعوى بما فيها مقابل أتعاب المحاماة على الخصم المحكوم عليه فيها ، لما كان ذلك . وكان المطعون ضدهما قد خسر الطعن ، فإنه يتعين الحكم بإلزامها بالمصاريف المدنية .

(طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٧٥ س ٣٦ من ٤٩٠)

الفرع الخامس - الكفالة .

٧٧٥ - التنازل عن الطعن قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى

حكم فى الطعن يوجب رد الكفالة .

أن المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تجيز مصادرة الكفالة إلا فى حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه فما دام التنازل عن الطعن مقبولا وواقعا قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم فى الطعن فمن المتعين رد الكفالة ولا محل للبحث فيما إذا كان الطعن الوارد عليه التنازل هو طعنا من شأنه فى ذاته أن يقبل أو لا يقبل ولا للقول بأن رد الكفالة لا يصح إذا كان الطعن فى ذاته غير مقبول بل كل بحث من هذا القبيل يكون من جهته إفتئاتا على ما يوجب التنازل من عدم إمكان نظر شئ فى الدعوى ومن جهة ثانية إفتئاتا على ما يقتضيه النص من عدم إمكان المصادرة إلا فى حالة الحكم بعدم القبول أو

الرفض .

(طنن رقم ٩٨١ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣ / ٢ / ٦)

٧٧٦ - أثر عدم إيداع الكفالة عند التقرير بالظعن لكل من لم يكن محكوماً عليه بعقوبة ، مقيدة للحرية .

إذا كان الطاعن الذى حكم عليه بعقوبة مالية لم يودع الكفالة المقررة فى القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الظعن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية . (طنن رقم ٧٧٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٣٣ / ١٢ / ١٢)

٧٧٧ - عدم إيداع الطاعن المحكوم عليه بعقوبة الغرامة الكفالة - عدم قبول طعنه شكلاً .

متى كان الطاعن المحكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع الكفالة ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً . (طنن رقم ٤١٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٣٣ / ٦ / ٣ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٧٧)
(والظعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٣٣ / ٢ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٢٢)

٧٧٨ - دفع الكفالة وقت التقرير بالظعن - غير لازمة .
لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالظعن إنما له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة .

(طنن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٣٣ / ٤ / ٨ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٥٨)

٧٧٩ - عدم إيداع الطاعن الكفالة - الحكم بعدم قبول الظعن - حكم نهائى لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك - إختلاف الجزاء المقرر لعدم سداد الرسم وعدم سداد الكفالة .
إستقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الظعن ممن لم يجعل

بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، والحكم فى هذه الحالة نهائى لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك على عكس الحال بشأن الرسوم إذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لا حجية له ويمكن إعادة الدعوى إلى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

(طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٥٨)

٧٨٠ - عدم إيداع الكفالة بالكامل - عدم قبول الطعن ومصادرة

ما سدد منها .

أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية إيداع الكفالة المبينة فى المادة ٣٦ منه - ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التى أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التى نص عليها القانون ، فإن طعنه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

(طعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨١٧)

٧٨١ - عدم إيداع الكفالة من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة

للحرية حتى تاريخ نظر الطعن ، أو عدم حصوله على قرار بالإعفاء منها - أثر ذلك .

أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أوجب لقبول الطعن بالنقض من المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية ، إيداع الكفالة المبينة فى المادة ٣٦ منه . وإذا كان ذلك وكان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الغرامة لم يودع خزينة المحكمة التى أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة فى القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

(طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٢٥)

٧٨٢ - نقض - كفالة - تعددها - إتحاد مصلحة الطاعنين -

أثره .

متى كان الطاعنان - وأحدهما محكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية والثاني مسئول عن الحقوق المدنية - وإن لم يودعا سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيها على سبيل الكفالة عنهما معا - إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تتعدد الكفالة الواجب إيداعها عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، أما إذا جمعتهم مصلحة واحدة . كما هو واقع الحال في الدعوى . فلا تودع سوى كفالة واحدة .
(ملعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ٧٥٥)

الفصل الثالث

المصلحة في الطعن

الفرع الأول - العقوبة المبررة

٧٨٣ - نزول المحكمة بالعقوبة إلى أقصى حد - مفاده - قيام الشك في وجود ^{المعنى} الخطأ في تقدير العقوبة عند الخطأ في الوصف - مصلحة .

أن محكمة الموضوع إنما تقدر ظروف الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تثبت لديها قبل المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به . فإذا وصفت المحكمة المتهم في جنائية قتل عمد إقترن بظرف قانوني مشدد بأنه فاعل أصلي فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فلوقت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة قانونا لهذه الجنائية ، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائي الذي وقع منه هو مجرد الإشتراك في هذه الجنائية المعاقب عليه قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب نقض هذا الحكم بمقولة أن المحكمة ، إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي إرتكته ، وأن ذلك يستدعي إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح . ذلك لأن المحكمة كان في وسعها

- لو كانت قد أرادت أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه - أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي تثبت لديها بصرف النظر عن وصفها القانوني أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بالنزول إليه ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - يصح القول بإمكان قيام الشك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة ، ويتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي قارنها .

(طعن رقم ٢١١٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٣٩)

٧٨٤ - عقوبة - رافة - الخطأ في الوصف - مصلحة .

إذا كان الظاهر من الواقعة الثابتة بالحكم أن أحد المتهمين إرتكب وحده الفعل المكون للجريمة بإطلاقه عيارين ناريتين على المجنى عليه أوديا بحياته ، وأن الآخر إنما صحبه وقت إرتكاب هذا الفعل لشد أزره ومساعدته دون أن يرتكب أى فعل من الأفعال الداخلة في الجريمة ، فإن كلا من المتهمين يعتبر شريكا للآخر في جناية القتل ، وذلك لتعذر معرفة من منهما الذى باشر القتل . ولكن إذا أخطأت المحكمة فاعتبرت المتهمين الإثنين فاعلين أصليين وحكمت عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض حكمها ، لأن العقوبة التي وقعتها على كل منهما مقررة لجناية الإشتراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت المتهمين بالرافة ، وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة . وذلك لأن المحكمة إنما تقدر ظروف الرافة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تتبين وقوعها لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تعطيه الواقعة . فلو أنها كانت رأت أن تلك الظروف تقتضى النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعتها من ذلك الوصف الذي وصفته بها . أما وهي لم تنزل إلى الحد الأدنى ، فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها

بصرف النظر عن وصفها القانونى .

(طنن رقم ١٠٩٨ لسنة ٩ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٢٩)

٧٨٥ - إنعدام مصلحة الطاعن متى كانت العقوبة المحكوم بها تدخل فى نطاق المادة التى يقول بإنطباقها عليه دون المادة التى طبقتها المحكمة .

إذا أدانت المحكمة المتهم على أساس أنه شريك فى جناية القتل ولم تورد فى حكمها الأدلة المثبتة لتوافر نية القتل لديه فإن حكمها يكون معيبا . ولكن إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه داخلة فى نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لجناية الضرب المفوضى إلى الموت التى يتعين فى هذه الحالة حمل الحكم عليها لعدم لزوم تعمد القتل فيها فإن هذا الحكم لا يجوز نقضه لإنتفاء مصلحة المتهم من وراء ذلك .

(طنن رقم ١١٧٩ لسنة ١٠ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٤٥)

٧٨٦ - خطأ الحكم فى صدد سبق الإصرار فى جريمة الضرب - مصلحة فى الطعن - العقوبة المبررة .

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين فى جريمة الضرب على أساس أنه وقع عن سبق إصرار دون أن يبين الأدلة على ذلك ، ولكن كانت العقوبة المقضى بها عليهم مقررة أيضا لجريمة الضرب الذى لم يصدر عن سبق إصرار ، فإنه لا يكون لهم مصلحة فى التمسك بما وقع فيه الحكم من خطأ فى صدد سبق الإصرار .

(طنن رقم ١٢٩٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٤٧)

٧٨٧ - جريمة الفعل الفاضح - جريمة هتك العرض - عقوبة مبررة .

إذا كانت الواقعة ، كما هى ثابتة بالحكم المطعون فيه تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الفعل الفاضح المنصوص عليها فى المادة ٢٧٨ من

قانون العقوبات ، وكانت العقوبة التى قضى بها على المتهم تدخل فى نطاق العقوبة الواردة فى هذه المادة ، فإن مصلحته من الطعن على الحكم الصادر عليه بإدائته فى جريمة هناك عرض المجنى عليه بالقوة بمقولة أنه لم يبين عنصر القوة بيانا كافيا تكون منتقية . (طعن رقم ٤٢٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٤٨)

٧٨٨ - القتل والشروع فيه - عقوبة مبررة - إنعدام المصلحة فى الطعن .

إذا أدانت المحكمة المتهمين بالشروع فى القتل العمد المقترب بجناية القبض المصحوب بالتهديد بالقتل ، وكانت العقوبة التى قضت بها داخله فى نطاق العقوبة المقررة فى القانون لجناية الشروع فى القتل العمد غير المقترب بظرف مشدد فكل ما ينعونه على الحكم من جهة هذا الظرف المشدد لا يجديهم ، وكذلك ما دام التعويض المقضى به عليهم إنما كان عن الواقعة الثابتة بالحكم فلا يجديهم ما يثيرونه حول وصفها القانونى فيما عدا كونها من الأفعال المستوجبة للتعويض . (طعن رقم ٤٧٩ لسنة ١٩ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٤٩)

٧٨٩ - جرائم الضرب - العقوبة المبررة - إنعدام المصلحة فى الطعن .

إذا كانت المحكمة قد طبقت على المتهمين بالضرب المادة ٢٤١ / ١ من قانون العقوبات دون أن تعين من منهم الذى أحدث الإصابات التى تتطلب علاجها مدة أكثر من عشرين يوما ولكنها أوردت الأدلة التى إستخلصت منها مسطرة كل منهم عن فعل الضرب وكانت العقوبة التى أوقعتها داخله فى حدود العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٢ / ١ لجريمة الضرب البسيط ، فلا مصلحة لهم فى نعيمهم على الحكم أنه لم يبين أى الإصابات هى التى أعجزت المجنى عليه تلك المدة ولم يعين من منهم الذى أحدثها . (طعن رقم ١٣٦٧ لسنة ١٩ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٤٩)

٧٩٠ - تزوير - عقوبة مبررة - مصلحة فى الطعن .

ما دامت العقوبة التى قضى بها الحكم المطعون فيه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات للتزوير فى المحررات العرفية فلا مصلحة للطاعن من نعيه على الحكم أنه أعتبر الورقة المزورة رسمية حالة كونه عرفية .

(طعن رقم ٤٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ٢ / ٧)

٧٩١ - متى تنعدم مصلحة الطاعن فى إثارة وجوب إعتباره شريكا لا فاعلا فى جريمة القتل .

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى صدد وجوب إعتباره شريكا لا فاعلا فى جريمة القتل ما دامت العقوبة التى وقعت عليه هى الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة لجناية الإشتراك فى القتل . ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرأفة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذى أعطته للواقعة إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التى قارنها الجانى وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانونى الذى تعطيه المحكمة لها ، والوصف الذى طبقته المحكمة لم يكن ليمنعها لو أرادت من أن تنزل إلى ما دون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التى أوقعتها عليه ، وهى إذ لم تفعل تكون قد رأت أنها هى التى تناسب واقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانونى .

(طعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٦ / ٥)

٧٩٢ - شريك فى السرقة - فاعل أصلى - عقوبة مبررة .

إذا كانت المحكمة قد إنتهت فى حكمها إلى إعتبار الطاعن الثانى فاعلا مع الطاعن الأول فى جريمة السرقة ، مع أن الأدلة التى أوردها إستنادا إلى شهادة شهود الإثبات وإلى قبول الطاعن الثانى نصيبه فى ثمن الإسطوانات المسروقة ، إنما تؤدى إلى إعتبار الطاعن المذكور شريكا فى السرقة مع الطاعن الأول بطريق الإتيافاق ، فإنه لا جدوى للطاعن مما يثيره من ذلك ، لأن العقوبة

المقررة للشريك في السرقة هي ذات العقوبة المقررة للفاعل .

(ملن رقم ١٠٥٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٥٢)

٧٩٢ - تعدد الأوصاف القانونية للفعل الجنائي الواحد - مفاده
إذا كان الفعل الذي وقع من المتهم كون جريمتي البلاغ الكاذب والقذف
التي رفعت بهما الدعوى عليه وكان تعدد الأوصاف القانونية للفعل الجنائي
الواحد يقتضى إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها
طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة
لكلتي الجريمتين التي رفعت بهما الدعوى واحدة فلا جدوى للمتهم من النعى على
الحكم إغفاله التحدث عن جريمة القذف ما دامت أسبابه وافية لا قصور فيها
بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب التي عوقب المتهم من أجلها .

(ملن رقم ١٠٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٥٥)

٧٩٤ - إنعدام المصلحة في إثارة عدم توافر القصد الجنائي في
إحدى التهمتين المستندتين إليه متى كانت المحكمة قد قضت بالعقوبة
الأشد المقررة للتهمة الأخرى .

لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن عدم توافر القصد الجنائي في إحدى
التهمتين المستندتين إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون
العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للتهمة الأخرى .

(ملن رقم ٨١٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٥)

٧٩٥ - نقض - المصلحة في الطعن - القبض والتفتيش بناء
على إذن النيابة - المجادلة في عدم توفر حالة التلبس لا جدوى منه .
لا مصلحة للطاعن في الجدل فيما إذا كان تخليه عن قطعة المخدر التي
ألقيها على الأرض قد تم باختياره بحيث تقوم حالة التلبس التي تجيز القبض
عليه وتفتيشه . أو أن إلقاها كان وليد إجراء هذا القبض والتفتيش بناء على

الإذن بذلك الذى ثبت صدوره من النيابة فعلا .

(طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٧٧٤)

٧٩٦ - حكم بفرامة - طعن - مصلحة .

متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية معا ، وهذه العقوبة هى هى العقوبة المقررة للتهمة الثانية فى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، فإنه لا مصلحة للطاعن فى التشكى من إدانته فى التهمة الأولى قبل نفاذ القانون الذى يعاقب عليها .

(طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٧١)

٧٩٧ - المصلحة فى الطعن - الخطأ فى تطبيق العقوبة - اثر

ذلك .

لا جدوى مما يثيره الطاعن من خلو التحقيقات من أى دليل على أنه زعم أن له إختصاصا بالعمل الذى طلب الرشوة من أجله ، ذلك بأن ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به عناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات ، ولئن أخطأ الحكم فى تطبيقه للمادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، إلا أن العقوبة التى قضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى هذا الشأن .

(طعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٩)

٧٩٨ - للنيابة أن تطعن بطريق نقض فى الأحكام ما دام أنه لا

يبنى على طعنها فى حالة عدم إستثنائها حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم .

من المقرر أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسمى فى

تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية . ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه من المتهمين وما دام أنه لا يبنى على طعنها في حالة عدم إستئنافها حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم .
(طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٢٤٢)

٧٩٩ - الأصل ألا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه - معاقبة الطاعة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي لا تنمى عليها شيء - تنتفي به مصلحتها في الطعن .

الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه - لما كان ذلك - فإن ماتتعاه الطاعة من قعود المحكمة عن الإطلاع على القانون الليبي في شأن الأعمال المخالفة للأداب والمعاقب عليها هناك واكتفائها في ذلك بما ورد بخطاب السفارة المصرية في مرفؤيا وهو ما يتصل بما أسند إلى باقى المحكوم عليهم من ممارستهم الدعاية بتلك الدولة ولا تأثير له في ثبوت الجرائم التي دبت بها لا يكون مقبولا . كما أنه لا مصلحة للطاعة فيما تنعاه على الحكم المطعون فيه من قصور وتناقض في التدليل على ثبوت جريمة الشروع في تحريضها للفتيات على مغادرة البلاد للإشتغال بالدعاية التي دانها الحكم طالما كان ذلك الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إليها جميعها مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة وأوقع عليها عقوبة واحدة إعمالا لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ١٦٩)

٨٠٠ - عقوبة الجرائم المرتبطة - العقوبة المبررة .

لئن كان ما أورده الحكم في مودناته ليس فيه ما يتحقق به توافر أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود - من الحصول على المبلغ بغير

حق وأن يكون التهديد هو الوسيلة إليه والقصد الجنائي الذي يتمثل في أن يكون الجاني وهو يقارن فعلته عالمًا بأنه يقتصب ما لا حق له فيه إلا أنه وقد أعمل الحكم في حق الطاعن المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات لما بين الجريمتين المسندتين إليه من إرتباط ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة ، وكانت العقوبة المقررة لكل من الجريمتين واحدة ، وإذا كانت العقوبة المقررة بها - وهي الحبس مع الشغل لمدة سنة - تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونًا لجريمة السرقة مع آخرين المنطبقة على المادة ٣١٧ / ٥ من قانون العقوبات التي أثبت الحكم توافرها في حقه ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في صدد الجريمة الأخرى المرتبطة .
(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٤ في جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ٤٢٥)

٨.١ - قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه - مؤداها - عدم جواز تعدى الحد الأقصى للعقوبة المحكوم بها - تغيير الوصف القانوني للواقعة - جوازه .

أن قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا يصح إعمالها إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز تعديه ومن ثم فلا يعتبر إسباغ الوصف القانوني الصحيح على الواقعة منطوقاً على الإساءة لمركز الطاعن ومن ثم فلا مصلحة له في منعه بعدم توافر أركان جريمة التزوير في جواز سفر التي دانه بها الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ في جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٣٦٦)

٨.٢ - عدم جواز النemy على حكم البراءة إلا من النيابة العامة .

لما كان لا صفة للطاعن في النemy على قضاء الحكم بالنسبة للمتهم المحكوم ببراءته ، إذ أن الحق في الطعن على هذا القضاء مقصور على النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يكون منعه بالخطأ في الإسناد غير مقبول . لما كان ذلك وكان باقى ما يعيبه الطاعن على الحكم قد سبق الرد عليه لدى بحث أوجه الطعن

المقدم من الطاعن الرابع ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعيّنا رفضه موضوعا .
(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٧٦)

٨.٢ - لا يضار الطاعن بطعنه - مثال .

من المقرر عدم جواز الحكم على الطاعن بعقوبة أشد من العقوبة المقررة بها عليه بموجب الحكم المنقوض بناء على طعن المتهم فيه بالنقض حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك ، فإن هذه المحكمة لا تستطيع توقيع عقوبة الغلق النهائي أو عقوبة المصادرة المنصوص عليهما فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول . ما دام الحكم المنقوض لم يقض بالمصادرة وجعل الغلق موقوتا لسنة أشهر .

(طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٤)

الفرع الثانى - مسائل متنوعة

٨.٤ - ذكر الحكم واقعة غير صحيحة لا يعيبه ما دامت القرينة

المستفادة منها ثانوية بحيث لو إستبعدت لبقى الحكم سليما .
إذا بنت المحكمة حكمها على وقائع تبين أن إحداها غير صحيحة وكان ذكر هذه الواقعة غير الصحيحة فى الحكم ثانويا بحيث لو إستبعدت القرينة المستفادة منها لبقى الحكم فى ذلك مستقيما لا شائبة فيه ، فذكر هذه الواقعة فى الحكم لا يعيبه .
(طعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٢ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٣٢)

٨.٥ - لا مصلحة للمتهم فى الطعن ببطالان الإجراءات لدخول

رجل البوليس منزله بالهيلة ما دام هو الذى قدم إليهم المادة المخدرة

بنفسه ويمحض إرادته .

إذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم بالحيلة ولكن المتهم هو الذى قدم المادة المخدرة إليهم بنفسه ويمحض إرادته فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطلان الإجراءات إرتكانا على دخول رجال الضبطية القضائية مسكنه فى غير الأحوال التى نص عليها القانون .

(طعن رقم ٨٦ لسنة ٥ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٣٤)

٨.٦ - إنعدام مصلحة مالك الأشياء المحجوزة فى الطعن على الحكم بمعاقبته بتهمة إشتراكه مع الحارس فى التبيد بالطعن على صحة قيام الحراسة ما دام مسئولاً باعتبار الواقعة إختلاساً .

إذا عوقب مالك الأشياء المحجوزة بتهمة إشتراكه مع الحارس فى تبديد هذه الأشياء وكان ثمة طعن على صحة قيام الحراسة فلا مصلحة للمالك فى إثارة هذا الطعن لأن الذى له مصلحة فى إثارته هو الحارس وحده على أنه حتى مع الإفتراض الجدلى بأن هناك محلاً للشك فى مسئولية المالك طبقاً للمواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع فهو مسئول على كل حال وفقاً للمادة ٢٨٠ ع ولا مصلحة له فى الطعن .

(طعن رقم ٧٨ لسنة ٥ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٣٤)

٨.٧ - لا عبرة بقول الطاعن أن المحكمة أخطأت فى التدليل على أن الجريمة التى شرع فيها خابت بسبب خارج عن إرادته ما دام الحكم قد أثبت أن عدم تمام الجريمة لا يرجع إلى إرادته .

لا يفيد المحكوم عليه فى طلب نقض الحكم إستناذه إلى أن المحكمة أخطأت فى التدليل على أن الجريمة التى شرع فيها خابت لسبب خارج عن إرادته ما دام الحكم قد أثبت أنه إنتوى إرتكاب الجريمة وبدأ فى تنفيذها وأن عدم تمامها لا يرجع إلى إرادته .

(طعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٣٨)

٨.٨ - إنتفاء مصلحة المتهم من التمسك بأن المحكمة أخذته

بالشدة بناء على صحيفة سوابق ليست له ما دامت لم تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة .

ما دامت المحكمة لم تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة المنطبقة على فعله المتهم فلا يجدي التمسك بأن المحكمة أخذته بالشدة بناء على صحيفة سوابق ليست له . (ملن رقم ١٩٢٥ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٢)

٨٠٩ - إنعدام مصلحة المتهم في التمسك بأنه غير مكلف بنقل المحجوزات إلى السوق ما دام الحكم قد أقام إدانة المتهم على أساس أنه تصرف في الأشياء المحجوزة .

ما دام الحكم قد أقام إدانة للمتهم على أساس أنه تصرف في القطن المحجوز فلا يجدي هذا المتهم تمسكه بأنه غير مكلف بنقل الأشياء المحجوزة إلى السوق ، لأن هذا الدفع محله أن يكون الشيء المحجوز موجوداً ولكنه لم يقدم للمحضر في اليوم المحدد لبيعه . (ملن رقم ١٣٤٧ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٤٣)

٨١٠ - لا مصلحة للمتهم من النemy على الحكم بأنه دانه خطأ باعتباره عائداً ما دامت المحكمة لم تضاعف عليه العقوبة بسبب العود الذي قالت به .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم وأشارت في حكمها إلى سابقة له ، ثم قسم هو إلى المحكمة الإستئنافية حكماً قضى ببرأته من التهمة التي عدتها محكمة الدرجة الأولى سابقة ، ومع ذلك فإنها أيدت الحكم الابتدائي لكون أن تتعرض لحكم البراءة أو تشير إليه ، فالطعن بهذا لا يجدي المتهم ما دامت المحكمة لم تضاعف عليه العقوبة بسبب العود الذي قالت به .

(ملن رقم ١٠ لسنة ١٨ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٤٨)

٨١١ - إنتفاء المصلحة من النemy على الحكم بأنه إكتفى في تعيين مكان الجريمة بذكر المركز التابعة له القرية التي وقعت فيها

الجريمة ما دام لا يدعى أن ضحوا أصابه من ذلك .
لا محل للنعي على حكم بأنه إكتفى في تعيين مكان الجريمة بذكر المركز
التابعة له القرية التي وقعت فيها الجريمة دون القرية ذاتها ما دام الطاعن لا
يدعى أن ضحوا أصابه من ذلك . (ملن رقم ٤٠٠ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٤٨)

٨١٢ - إنعدام مصلحة المتهم من النعي على الحكم بأنه لم ينص
على أنه كان في حالة دفاع شرعى متى عامله بالرافة طبقا للمادة
١٧ ع باعتباره متجاوزا حدود الدفاع الشرعى .
إذا كان الحكم لم ينص على أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى إلا أنه
عامله بالرافة تطبيقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات وكان الاستفادة من عبارة
الحكم أن المحكمة في الواقع إنما عاملته بالرافة باعتباره متجاوزا حدود الدفاع
الشرعى لذات الأسباب التى إستند إليها في دفاعه وطعنه وأوقعت عليه عقوبة
تدخل في حدود المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فلا تكون للطاعن مصلحة في
طعنه . (ملن رقم ١٨٩٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٥٠)

٨١٣ - إنتفاء مصلحة المتهم من النعي على الحكم بأنه إستند
إلى إستعرااف الكلب البوليسى في حين أنه لم يعرض عليه ما دام
معترفا بملكيتة للحداء المضبوط .
ما دام المتهم معترفا بملكيتة للحداء المضبوط فلا يجديه ما يدعيه من أن
الحكم إستند في هذا إلى إستعرااف الكلب البوليسى عليه في حين أنه لم يعرض
عليه . (ملن رقم ١١٠٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠)

٨١٤ - إنتفاء مصلحة المتهم من التمسك بأن سنة تقل عن ١٧
سنة ما دامت تزيد على خمس عشرة سنة وكانت العقوبة المقررة
بها عليه هي السجن .
إذا رفعت الدعوى العمومية على المتهم لأنه هناك بالقوة عرض لطفل لم يبلغ

من العمر ست عشرة سنة كاملة وقضت المحكمة بإدانته فى هذه التهمة وطلبت فى حقه المادتين ٣٦٨ و ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الأشغال الشاقة المقررة أصلا للجريمة إلى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات فلا تكون للمتهم جدوى من التمسك بأن سنه تقل عن سبع عشرة سنة ما دامت تزيد عن خمس عشرة سنة . ذلك بأن قانون العقوبات فى المادة ٧٢ منه لا يقضى بتخفيف العقوبة لمن كان فى تلك السن إلا إذا كانت العقوبة التى رأت المحكمة توقيعها عليه بعد تقدير موجبات الرأفة أن وجدت هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
(طعن رقم ٥٧٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ٥ / ٢٤)

٨١٥ - لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم فى بيان أسباب تخفيض التعويض ما دام هو الذى إستفاد من تخفيضه
لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم فى بيان أسباب تخفيض التعويض ما دام أنه هو الذى إستفاد من تخفيضه .
(طعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ١١ / ١٦)

٨١٦ - إنعدام مصلحة المتهم فى المنازعة فى توافر حالة التلبس ما دام الضابط الذى قام بالتفتيش كانت لديه من الدلائل الكافية ما يجهز له قانونا إجراء القبض والتفتيش .
إذا تبين أن الضابط الذى قام بتفتيش المتهم وضبط المخدر معه كانت لديه من الدلائل الكافية ما يجهز له قانونا إجراء القبض والتفتيش وفقا لما تخوله المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية فلا جدوى للمتهم من المنازعة فى توافر حالة التلبس .

(طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ١٢ / ١٥)

٨١٧ - إنتفاء مصلحة الطاعن من النemy على المحكمة بأنها أسندت إليه دفاعا لم يقتله ما دامت لم تعول على هذا الدفاع فى

إدانته .

لا عبرة بما يقوله الطاعن من أن المحكمة قد أسندت إليه دفاعا لم يقله ما دامت المحكمة لم تعول على هذا الدفاع فى إدانته .
(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٥٥)

٨١٨ - إنتفاء مصلحة المتهم فيما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذى إنتهى بصنود الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بالتفتيش مسبقا بتحقيق مفتوح .
لا جدوى للمتهم مما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذى إنتهى بصنود الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بتفتيش المتهم مسبقا بتحقيق مفتوح .
(طعن رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٥٧)

٨١٩ - إنعدام مصلحة الطاعن فى الدفع ببطان التفتيش -
إستناد الحكم إلى إعتراف المتهم فى تحقيقات البوليس والنيابة بإحرازه للمادة المخدرة - كدليل مستقل .
لا جدوى للمتهم من الطعن ببطان التفتيش إذا كان الحكم قد إستند ضمن ما إستند إليه - كدليل مستقل خلاف الدليل الذى أسفر عنه التفتيش - إلى إعتراف المتهم فى تحقيقات البوليس والنيابة بإحرازه للمادة المخدرة .
(طعن رقم ٩٢٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١)

٨٢٠ - إنعدام المصلحة فى الطعن بأن المخبر الذى قبض على الطاعن ليست له صفة مأمور الضبط القضائى طالما أن الواقعة كانت فى حالة تلبس .

لا جدوى مما يثيره المتهم من أن المخبر الذى قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائى طالما أن الواقعة كانت فى حالة تلبس تجيز لرجال

السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه إلى أقرب مأمر من مأمرى الضبط القضائي .

(طعن رقم ٩٣٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤)

٨٢٩ - إنعدام مصلحة الطاعن في الدفع ببطلان التفتيش مع إقراره بأن مسكنه لم يفتش - ليس لغير صاحب المسكن أن يثير بطلان التفتيش ولو كان يستفيد منه .

لا جدوى للطاعن من إثارة الدفع ببطلان التفتيش مع إقراره بأن مسكنه لم يفتش لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فإذا لم يثره من وقع عليه التفتيش فليس لغيره أن يثيره ولو كان يستفيد منه .

(طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٩ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٦)

٨٢٢ - المنازعة في وزن قطعة الأنيون التي وجدت مع المتهم - إنتهاء الحكم إلى إحراز المتهم لجوهر المشيش مما يصح به قانوناً حمل العقوبة المحكوم بها على إحرازه - إنعدام المصلحة في الطعن . لا جدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأنيون التي وجدت بداخل العلبة التي ضبطت معه ما دام الحكم أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوي عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المكبرات وأنها حللت جميعاً وثبت أنها من المشيش مما يصح به قانوناً حمل العقوبة المحكوم بها على إحرار هذا المشيش (طعن رقم ١٣٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٦٠)

٨٢٣ - الحكم على الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد - إنعدام مصلحته في التمسك بعدم توافر هذين الشرطين .

لا جدوى للطاعن من التمسك بعدم توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في جريمة القتل المنسوبة إليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة

المؤيدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

(طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠٠٦ / ٣ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٣٠٧)

٨٢٤ - النعى على الحكم القصور فى إستظهار ركن القصد الجنائى فى جريمة إستعمال السند المزور - كفاية الأسباب بالنسبة لجريمة الإشتراك فى التزوير التى عوقب من أجلها - إنعدام المصلحة فى الطعن .

لا مصلحة للمتهم من النعى على الحكم بأنه جاء قاصر البيان فى إستظهار ركن القصد الجنائى فى جريمة إستعمال السند المزور ما دامت أسبابه واقية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة الإشتراك فى التزوير التى عوقب من أجلها .

(طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠٠٦ / ٣ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٢٢٠)

٨٢٥ - الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التى بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان .

الطعن بالنقض لبطلان الإجراءات التى بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان .

(طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠٠٦ / ٤ / ١٩٥٦ من ٧ ص ١٢٠)

٨٢٦ - التمسك بأن الواقعة المسندة للمتهم تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة لا سرقة - كون العقوبة المحكوم بها عليه مقررة لجريمة إخفاء الأشياء المسروقة - إنعدام المصلحة فى الطعن .

لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة المسندة إليه تكون جريمة إخفاء أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها - لا سرقة - ما دامت العقوبة المقضى بها وهى الحبس مع الشغل لمدة ستة شهور - تدخل أيضا فى الحدود المقررة قانونا لعقوبة جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنطبقة على المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠٠٦ / ٤ / ١٩٥٦ من ٧ ص ١٧٧)

٨٢٧ - توقيع عقوبة الضرب المفضى إلى الموت على المتهم بالقتل العمد - لا مصلحة له من إثارة قصور الحكم فى بيان نية القتل .

مضى كانت العقوبة المفضى بها تدخل فى الحدود المقررة لجريمة الضرب المفضى إلى الموت المتصوص عليها فى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات ، فلا جدوى للمتهم بالقتل العمد مما يثيره من قصور الحكم فى بيان نية القتل .
(طنن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٢١٢)

٨٢٨ - إنعدام المصلحة فى النعى على الحكم متى كان متعلقا بغير الطاعن .

لا مصلحة للمتهم فيما ينعاه على الحكم متى كان ذلك متعلقا بغيره من المتهمين ولا يمس حقا له .

(طنن رقم ١٣٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٧)

٨٢٩ - معاقبة المتهم من تهمة القتل العمد دون السرقة للإرتباط - النعى على الحكم بالقصور فى واقعة السرقة - إنعدام المصلحة فيه .

لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم فى بيان واقعة السرقة وذكر مؤدى الدليل عنها ما دامت المحكمة لم تعاقبه إلا عن تهمة القتل العمد مع سبق الإصرار للإرتباط بين التهمتين عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .
(طنن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٧ ص ٨ من ١٤٤)

٨٣٠ - إعتناء المحكمة بصفة أصلية فى إدانة المتهم على إقراره - مجادلته فى صحة التفتيش - لا مصلحة .

مضى كان الحكم قد إعتد بصفة أصلية فى إدانة المتهم على إقراره فى محضر البوليس وتحقيق النيابة وإتخذ من هذا الإقراراف دليلا قاشما بذاته

مستقلا عن التفتيش المدعى ببطالانه فإن مصلحة المتهم فيما يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون منتفية .

(طعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ من ٤٢٨)

٨٣١ - إنزال عقوبة واحدة على المتهم عن جريمتي الشروع في قتل الأم وولدها - مجادلته في الوصف القانوني للفعل الإعتداء الذي وقع منه على المجنى عليه الثاني - لا مصلحة .

لا جدوى للمتهم في جريمتي الشروع في قتل المجنى عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لفعل الإعتداء الذي وقع منه على الطفل المجنى عليه الثاني ما دامت المحكمة قد أنزلت به عقوبة واحدة عن جنايتي الشروع في القتل العمد المسندتين إليه وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى وذلك تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . (طعن رقم ٤١٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ من ٥٥٠)

٨٣٢ - إدانة المتهم بالضرب بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإصابات خطأ - طلبه تطبيق المادة ٢٤٤ عقوبات - لا مصلحة .

متى كانت العقوبة المقضى بها على المتهم وهي الحبس مع الشغل لمدة شهر واحد من تهمتي الضرب ومزاولة مهنة الطب بدون ترخيص ، تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الإصابات خطأ المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من طلب تطبيق هذه المادة .

(طعن رقم ٥٥٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٧٨٦)

٨٣٣ - رشوة - إنعدام مصلحة المتهم في التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه - المادة ١٠٣ عقوبات ساوت بين طلب الموظف الرشوة لنفسه أو لغيره .

ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب

الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطفية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

(ملن رقم ١٦٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٧)

٨٣٤ - قصر المتهم دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى على تهمة
الجنة - تطبيق الحكم المادة ٢٢ عقوبات وتوقيعه العقوبة الأشد
وهى المقررة لجناية الشروع فى القتل - النعى على الحكم لعدم
التعرض لحالة الدفاع الشرعى - إنعدام المصلحة .

متى كان المتهم قد قصر دفعه بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس على
تهمة الجنة التى نسبت إليه ، وكان الحكم قد طيق المادة ٢٢ عقوبات وأوقع
عليه العقوبة الأشد وهى المقررة لجناية الشروع فى القتل ، فإنه لا جدوى له من
التمسك أمام محكمة النقض بعدم تعرض الحكم لما دفع به من أنه كان فى حالة
دفاع شرعى عن النفس ولم يرد عليه .

(ملن رقم ١٥٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٣٧)

٨٣٥ - إتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود
ثانيهما فى مسرح الجريمة وقت ارتكابها - لا مصلحة للأخير فى
التمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التى أصابت عصاه .
إذا أثبت الحكم إتفاق المتهمين على القتل العمد مع سبق الإصرار ووجود
ثانيهما فى مسرح الجريمة وقت ارتكابها ، فإنه لا جدوى لهذا الأخير مما يثيره
خاصا بأن الشاهدين ذكرا أنه لم يضرب المجنى عليه إلا الضربة التى أصابت
عصاه .
(ملن رقم ٩٣٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٨٧٩)

٨٣٦ - إنتفاء مصلحة المتهم فى التحدى بعدم توافر مبدأ
الثبوت بالكتابة عند قيام مانع أدبى .

تبج المادة ٤٠٣ من القانون المدنى بالإثبات بالبينة فى حالة وجود مانع

أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابى ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل فى نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضى الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملاساتها ، ومتى أقام قضاءه بذلك - كما هو الحال فى الدعوى - على أسباب مؤيدة إليه فلا تجوز المناقشة فى ذلك أمام محكمة النقض ، ولا مصلحة للمتهم بعد ذلك فيما يثيره حول عدم توافق مبدأ الثبوت بالكتابة ، لأن فى قيام المانع الأدبى وحده ما يكفى لجواز الإثبات بالبينة .

(طعن رقم ٧٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٥١)

٨٣٧ - العبرة فى قيام المصلحة فى الطعن هى بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بإنعدامها بعد ذلك .

يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه نهائيا طبقا لنص المادة ٣٣٢ من قانون المرافعات التى أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضى قبل ذلك باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لإعتبارات تتصل بالإطمئنان إلى توزيع العدالة ، ولا يفنى عن ذلك كون طلب الرد قضى فيه إستئنافيا بالرفض إذ العبرة فى قيام المصلحة فى الطعن هى بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فلا يعتد بإنعدامها بعد ذلك .

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٦٢)

٨٣٨ - لا مصلحة للمتهم فى إثارة ما قاله الحكم فى جزئيات الدعوى المستقاة من الدلالات المادية للدعوى طلبا للصورة الصحيحة للحادث عند إقراره بإرتكابه والإلتفات من دفاعه من أنه كان وقت حصوله يدافع عن نفسه .

لا يجنى المتهم إثارة ما قاله الحكم فى جزئيات الدعوى ، ما دام هو معترف بإقراره صريحا بإعتدائه على المجنى عليها بولم تسايده المحكمة فيما صوره من أنه كان مدافعا عن نفسه ، ولأنه واضح من الحكم أن حديثه فى هذه

الجزئيات لم يخرج فيه عن الدلالات التي أرجعها إلى الماديات الثابتة من المعاينة ومن الظروف التي لا يستلزمها الحادث وثقلته ، ولم يكن معالجة الحكم لها إلا إنبعاثا منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث .

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٩٦)

٨٣٩ - التمسك بعدم قبول دعوى الزنا - إدانة المتهم بها
وبجريمة الإشتراك في تزوير المحرر الرسمي - تطبيق المادة ٢٢
عقوبات ومعاقبته عن الثانية بوصفها الجريمة الأشد - لا مصلحة
في الطعن .

لا مصلحة للمتهم من التمسك بعدم قبول دعوى الزنا - يفرض عدم تقديم
شكوى المجنى عليه في شأنها - ما دامت المحكمة قد دانته بجريمة الإشتراك
في تزوير المحرر الرسمي وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٢٢ من قانون
العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

(طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ١٩٢)

٨٤٠ - إنتفاء مصلحة المتهم في التمسك بعدم إعلانه إذا كان
مأل دعواه حتما هو القضاء بعدم جواز سماعها .

إذا كان مأل دعوى المتهم حتما هو القضاء بعدم جواز سماعها فإن ما
يثيره في شأن عدم إعلانه وما ينسبه من خطأ إلى المحكمة في ذلك لم يكن يغير
من تلك النتيجة إذ أن المحكمة قد إتصلت بالدعوى بصبور الأمر بإحالتها إليها .
(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٣٨٠)

٨٤١ - توافر المصلحة في الطعن بالنسبة للنيابة العامة ولو
كانت المصلحة للمحكوم عليه .

من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق
موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عام تختص بمركز

قانونى خاص يجيز لها أن تطعن فى الحكم - وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن - بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه من المتهمين ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالان ، وكان المتهم يرمى من وراء دعواه أن تقتضى له محكمة الجنائيات ببطالان الحكم - وهو أمر يتجاوز حدود سلطتها فضلا عن مساسه بقوة الشيء المقضى - فإن مصلحة النيابة فى الطعن تكون قائمة بكل صفاتها ومميزاتها - ولو أن الحكم قد قضى برفض الدعوى موضوعا (طعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٢٨٠)

٨٤٢ - إنعدام المصلحة فى الطعن على الحكم الصادر بعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة العسكرية المختصة ما دامت المحكمة العسكرية قد قضت ببراءة المتهمين وصودق على هذا الحكم من الحاكم العسكرى .

صنود الحكم بعدم إختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى وإحالتها إلى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التزويل الصحيح للقانون من أن المحاكم العادية هى صاحبة إختصاص أصيل فى نظر الجرائم التى تخول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها أن تتخلى عن ولايتها هذه وتقتضى بعدم إختصاصها دون الفصل فى موضوع الدعوى التى أحيلت إليها من النيابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائى من المحكمة العسكرية - إلا أن محكمة النقض لا تستطيع أن تنقض الحكم لهذا الخطأ طبقا لنص المادة ٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية - ذلك بأن تطبيق هذه الفقرة مشروط بقيام مصلحة للمتهم ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية ببراءة المتهمين وقد صودق على هذا الحكم من الحاكم العسكرى ، فلا مصلحة فى نقض الحكم ويصبح الطعن بذلك غير لى موضوع . (طعن رقم ٢٤٠٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٥٠٢)

٨٤٣ - نقض - المصلحة في الطعن - لا جدوى من النعى على الحكم أنه اعتبر المتهم فاعلا لا شريكا .

لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في إعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة السرقة التي دانه بها ما دامت عقوبة الحبس التي قضى بها عليه مقررة في القانون للإشتراك في الجريمة المذكورة .

(طعن رقم ٥٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٧٨٨)

٨٤٤ - نقض - المصلحة في الطعن - لا جدوى من النعى بعدم توافر أركان الجريمة التي لم يحكم بمقويتها .

إذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنايتي السرقة بإكراه وتعريض وسائل النقل العامة البرية للخطر عمدا وتعطيل سيرها وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأشد ، فلا جدوى له من النعى على الحكم في صدد توافر الجريمة الأخرى . (طعن رقم ٣٢٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٨٠٧)

٨٤٥ - إنعدام مصلحة المتهم في الطعن بالنقض إذا أغفل الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده .

المصلحة شرط لازم في كل طعن - فإذا إنتفت لا يكون الطعن مقبولا . ولا مصلحة للمتهم فيما يثيره من إغفال الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده ، إذ أن مثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحقوق المدنية وحده .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ٤٦٧)

٨٤٦ - نقض - إنتفاء المصلحة في الطعن تحتم عدم قبوله .

الأصل في القانون أن المصلحة هي مناط الطعن فإذا كان ما ينعاه الطاعن على الحكم الملعون فيه من خطأ في تطبيق القانون إذ أوقع عليه الحد الأدنى لعقوبة الجريمة التي دانه بها مع أنه كان يتعين مضاعفة العقوبة المقضى بها -

وفقا للقانون المطبق - ما دام قد تحقق في جانيه وصف العود ، فإن ذلك مما ينتفى به مصلحته في النعى على الحكم ويكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول . (طنن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ٣٩)

٨٤٧ - الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن - أثر ذلك الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وليس للخصم صفة في التحدث إلا فيما يتصل بشخصه في خصوص ما حكم عليه به مما له مصلحة فيه . وإذا كان ذلك ، وكان إغفال الحكم المطعون فيه ذكر إسم المستول عن الحقوق المدنية وصفته بفرض وقوعه إنما يتصل بغيره من الخصوم ، فلا صفة له في التحدث عنه ولا مصلحة لتعلق الأمر بمسئولية غيره ممن لا يضار بمساпته . (طنن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٩ من ٢٠ ص ٨١٧)

٨٤٨ - مصلحة النيابة العامة في الطعن في الأحكام بطريق النقض - مناطها ؟ .

من المقرر أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل وتختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه وطالما أنه لا يبنى على طعنها - في حالة عدم إستئنافها لحكم محكمة أول درجة - تسوية لمركز المتهم .

(طنن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٣٧٧)

٨٤٩ - لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم في قضائه ببراءة متهم آخر - قصر حق الطعن في هذه الحالة على النيابة وحدها .

من المقرر أن لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم - على فرض

حصوله - فى قضائه ببراءة المتهم الآخر بل ذلك للنيابة العامة وحدها ما دام الحكم قد برئ من عيوب التسبب فيما قضى به من إدانته .
(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٧٤٦)

٨٥٠ - إنتفاء مصلحة الطاعن فى التمسك ببطلان إجراءات تفتيشه بالمستشفى - ما دام لم يكن للمخدر المستخرج من جسمه أثر فى وصف التهمة التى دين بها وما دام الحكم قد أثبت مسئولية ذلك عن جلب المخدر المضبوط فى حقيقته .

لا مصلحة للطاعن فى التمسك ببطلان إجراءات التفتيش الذى تم فى المستشفى لأنه لم يكن لإحراز المخدر المستخرج فيه أثر فى وصف التهمة التى دين بها الطاعن ويبقى الوصف سليما حتى مع التسليم بأنه لم يكن محرزا له لما أثبتته الحكم من مسئولية الطاعن عن جلب المخدر المضبوط فى حقيقته .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٩٥)

٨٥١ - المصلحة الشخصية - شرط لقبول وجه الطعن - مثال الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم ، إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان إجراءات المحاكمة لعدم إشعار المسئول عن الحقوق المدنية لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٧٩٢)

٨٥٢ - طعن - مصلحة نظرية - لا تكفى لقبول الطعن .
مضى كان الحكم المطعون فيه قد دان المظنون ضده بجرائم مغايرة أراضى الجمهورية دون أن يكون حاصلا على إذن خاص - ودون أن يكون حاملا لجواز سفر قانونى - وأنه اجتاز الحدود المصرية الليبية خارج نطاق بوابة السلوم - المعاقب عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٧ وقرار وزير الداخلية المنفذ له ، والأمر

العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح بشأن مكافحة التسلل - وكانت الجريمة الثالثة ، طبقا للمادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٧٢ مطروح ، هي ذات العقوبة الأشد التي قضى الحكم بالعقوبة المقررة لها عملا بالمادة ٢٢ / ٢ من قانون العقوبات نظرا لوقوع هذه الجرائم لغرض واحد وإرتباطها ببعضها إرتباطا لا يقبل التجزئة على ما أثبتته الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه - في الإدانة - الحكم المطعون فيه - فإنه لا تعدو ثمة حاجة إلى الخوض في بحث أثر صدور قرار وزير الداخلية رقم ٨٦٤ - المنشور في ٩ مايو سنة ١٩٧٤ بالعدد رقم ١٠٣ من الوقائع - بإلغاء الحصول على تأشيرة عند المغادرة بالنسبة إلى المواطنين والأجانب - على الفعل موضوع الجريمة .

(طنن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٥ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٠)

٨٥٣ - المصلحة في الطعن - مناطها .

الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن - لما كان ذلك ، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم في شأن قضائه بعقوبة أشد من المقررة قانونا على المتهم الثاني لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بل هو يختص بالمحكوم عليه الآخر وحده الذي لم يطعن على الحكم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الصدد .

(طنن رقم ١٨٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٩٤)

٨٥٤ - تقضى - قبول وجه الطعن - ومن باتصاله بشخص

الطاعن وتوافر مصلحة له فيه .

لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم - بحسب الأصل - إلا ما كان منها متصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ، ومن ثم فإنه يكون غير مقبول ما يثيره الطاعن بشأن رقم المادة التي أنزل الحكم المطعون فيه بموجبها العقاب على المحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم .

(طنن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ٣٠ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٥٩)

٨٥٥ - طعن - نيابة عامة - حكم باطل .

لما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تنبئ الأحكام فيها على تطبيق قانون صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فإن مصلحة النيابة العامة فى هذا الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بمعاقبة المطعون ضده .

(طعن رقم ١١١٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٢٦١)

٨٥٦ - المصلحة فى الطعن - المسئول عن الحقوق المدنية .

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجرح فى الأحوال المنصوص عليها فيها ، فقد أفادت أن مناط الحق فى ذلك الطعن هو أن يكون الطاعن طرفاً فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فإذا تخلف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة أو فوت على نفسه إستئنافه فى ميعاده ، ولم يختصم أمام محكمة ثانى درجة فلم تقض ضده بشىء ما - فإن طعنه فى الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز ، لما كان ذلك ، وكان الثابت مما تقدم بيانه أن المسئولة عن الحقوق المدنية لم تستأنف الحكم الابتدائى القاضى بإلزامها مع الطاعن الأول بالتضامن بالتعويض وإنما إستأنف الطاعن الأول وحده الحكم الصادر فى معارضته فلم تتصل المحكمة الإستئنافية بغير إستئنافه ، وهو ليس خصماً للمسئولة عن الحقوق المدنية بل هو محكوم عليه معها بالتضامن بذلك التعويض ، وخصمه - فى الدعوى الجنائية - هى النيابة العامة ، وفى الدعوى المدنية هو المدعى بالحقوق المدنية - دون سواء - وبالتالي فلم تكن المسئولة عن الحقوق المدنية مختصة البتة أمام محكمة ثانى درجة ، ومن ثم لم يلزمها حكمها المطعون فيه بشىء إذ إقتصر قضاؤه على تأييد الحكم الغيابى الإستئنافى

الصادر ضد الطاعن الأول بتأييد الحكم المستأنف القاضى بعدم قبول معارضة
فى الحكم الابتدائى ، فإنه يتعين - والحال هذه - القضاء بعدم جواز الطعن
المقدم من المستنولة عن الحقوق المدنية ومصادرة الكفالة وإلزامها المصاريف .
(طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١٧٥)

٨٥٧ - لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا
مها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .
الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها
بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن
إثبات الحكم - دون سند من واقع - حضور المدعى بالعق المدنى فى جلسة
المعارضة الإستئنافية وطلبه تأييد الحكم المعارض فيه ، لا يكون مقبولا .
(طعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٢١)

الفصل الرابع

حالات الطعن

الفرع الأول - مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه أو تأويله

١ - ما يعد كذلك

٨٥٨ - إحتراف المرأة الدعارة - إتهامها بالتشرد - دفعها
بوجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش - إلتفات المحكمة من تحقيق
ذلك - خطأ فى تطبيق القانون ولى تأويله .
المستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
أن المرأة تعاقب بجريمة التشرد إذا إلتخت الجريمة مرتزقتها الوحيد ، فإذا ما
ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب
بعقوبة الجريمة التى قارفتها وإذن فإذا كانت المحكمة قد إعتبرت المتهمة فى
حالة تشرد ودانتها بهذه الجريمة لمجرد إحترافها الدعارة دون بحث لما قالت به

من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله وتكون بهذا الخطأ حجبت نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهم . (ظن رقم ١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١١)

٨٥٩ - مواد مخدرة - العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ مجال تطبيقها - إنتهاء المحكمة إلى أن الإحراز كان بقصد التعاطي - عدم تأسيس ذلك على ما ثبت من عناصر الدعوى - الإكتفاء في ذلك بنفي قصد الإتجار - خطأ في تطبيق القانون .

أوجب القانون توقيع العقوبة الملقطة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحراز أو حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه إنما أحرز المخدر للتعاطي أو للإستعمال الشخصي أو ثبت ذلك القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة أمامها . وإذن فإذا كان الحكم لم يؤسس ما إنتهى إليه من أن الإحراز كان بقصد التعاطي على أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصرت على نفي قصد الإتجار مع أن هذا القصد ليس ركنا من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الإحراز ، فإن الحكم يكون مشويا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(ظن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٣٧)

٨٦٠ - تطبيق المحكمة المادة ١٧ من قانون العقوبات في جريمة إحراز السلاح المعاقب عليها قانونا بالسجن - نزلها بعقوبة الحبس إلى أسبوع - خطأ في تطبيق القانون .

متى كانت عقوبة جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص التي أنشئ بها المتهم هي السجن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وكانت المحكمة الإستئنافية قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بعقوبة الحبس إلى أسبوع واحد - فإنها تكون قد جاوزت الحد الأدنى المقرر

قانوننا بهذه المادة والتي لا تجيز أن تنقص عقوبة الحبس عن ثلاثة شهور ، مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بما يطابق القانون .

(طنن رقم ٧٣٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٦٩)

٨٦١ - المقصود بحالة الخطأ في القانون المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ ١ . ج - إغفال الحكم الابتدائي الإشارة لنص القانون الذي حكم بموجبه - قضاء المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الاستئناف - خطأ في تطبيق القانون .

لم يقصد الشارع من نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون الاستئناف مقصوراً فقط على الحالة الأولى من حالات الطعن بطريق النقض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ من ذلك القانون وإنما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعنى الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار إليها في تلك المادة . فإذا كان ما ينهه المتهم على الحكم المستأنف هو بطلانه لعدم إشارته لنص القانون الذي حكم بموجبه فإن الحكم المطعون فيه الذي قضى بعدم جواز إستئنافه يكون قد أخطأ في القانون . (طنن رقم ٨١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠ / ٢٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٦٦)

٨٦٢ - إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة يدعى أنها لم تسمع دفاع المتهم - خطأ في تطبيق القانون . إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم وأسست قضاها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمع دفاع المتهم فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم يتعين نقض الحكم .

(طنن رقم ٩٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ من ١١٤٤)

٨٦٣ - إختلاس - المادة ١١٨ عقوبات - إغفال الحكم بالعزل -
خطأ في تطبيق القانون .

مضى قضت المحكمة على المتهم بالإختلاس بعقوبة السجن وتغريمه مبلغا
يساوى ما اختلسه وأغلقت الحكم بالعزل فإن قضاها يكون مخالفا لنص المادة
١١٨ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ الذى ربط الحد الأدنى
للغرامة بخمسمائة جنيه كما أوجب الحكم بالعزل .

(طعن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ من ٧ من ١٢٠٣)

٨٦٤ - مواد مخدرة - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى
بها - المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - خطأ
في تطبيق القانون .

أن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات
وتنظيم إستعمالها - تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه
بعقوبة الجثة فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون - ومن ثم فإن
الحكم إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها يكون قد أخطأ فى
القانون .

(طعن رقم ٤٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ٢٢٢)

٨٦٥ - تشرد وإشتباه - تعدد الجرائم - تطبيق المادة ٣٢ ع
على جريمة الإشتباه أو العود إليه مع الجريمة الأخرى التى يرتكبها
المشتبه فيه - خطأ فى تطبيق القانون وتوليده .

إستقر قضاء هذه المحكمة على أن حالة الإشتباه أو العود لتلك الحالة
تستوجب دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التى يرتكبها المشتبه
فيه ، يستوى فى ذلك أن تقام عليه الدعوى الجنائية عن الجريمتين معا أو عن كل
جريمة منهما على حدة ، ولا وجه لتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى هذه
الحالة .

(طعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٧ من ٨ من ٦١٩)

٨٦٦ - الحكم بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة - خطأ في تطبيق

القانون .

أن المصادرة عقوبة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠ من قانون العقوبات إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه ، ومتى كان ذلك مقروا وكان القول بوقف تنفيذ المصادرة يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه ، وهذا ما لا يمكن التسليم به أو تصوره إجازته ، ومن ثم يكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قضاء مخالفا للقانون .

(ظمن رقم ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٩١٧)

٨٦٧ - إحالة غرفة الإتهام الجنائية المقترنة بطرؤف مخلفة لا

يجوز معها النزول عن حد السجن إلى محكمة الجنح - مخالفة للقانون .

لا يجوز عملا بالمادتين ١٥٨ و ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يصدر من غرفة الإتهام أمر بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إلا إذا رأت أن الجنائية قد إقترنت بأحد الأعدار القانونية أو بطرؤف مخلفة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ، فإذا كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقررة للجنائية المنسوبة للمتهم لا يمكن النزول بها تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات عن حد السجن إذا إقترنت الواقعة بطرؤف مخلفة فإن الأمر إذ قضى بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون . (ظمن رقم ١٨١٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ من ٣١٥)

٨٦٨ - خطف - م ٢٨٨ / ١ عقوبات - معاقبة المتهم بالاشغال

الشاقة بدلا من السجن - خطأ في تطبيق القانون .

أن قضاء المحكمة بمعاقبة المتهمين بجريمة الخطف بالاشغال الشاقة

تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون لا على مجرد خطأ مادى فى الحكم بالمعنى المقصود بالمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية فلا تملك المحكمة تعديله أو تصحيحه لئزال ولايتها فى الدعوى بإصدار الحكم فيها ، ولا يسوغ قانونا تدارك هذا الخطأ إلا عن طريق الطعن فى الحكم بطريق النقض .

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٥٥٠)

٨٦٩ - إحراز سلاح بقصد إرتكاب جريمة قتل - وقوع الجريمة الأخيرة - قيام الإرتباط بين الجريمتين - عدم إعمال المحكمة حكم المادة ٣٢ عقوبات وإعتبارها جريمة واحدة - خطأ فى تطبيق القانون .

إن تقدير توافر الشروط المقررة فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التى تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد إرتكاب جريمة القتل فإن الإرتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى إعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٥٩٠)

٨٧٠ - إلتزام المحكمة الحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مع قيام الظروف المشدد دون تمحيص توافر هذا الظرف - خطأ فى القانون .

إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلتزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظروف المشدد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت

عنده ولم تستطيع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأدنى الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإن تقدير العقوبة بالقدر الذي قضت به المحكمة وبدون تمحيص توافر الظروف المشددة للجريمة لا يكون سليما من ناحية القانون .

(طعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢٠ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٨١٢)

٨٧١ - جريمة عدم تخفيف المتهم من سير مركبة ذات المحرك حال سيرها في مكان حرج وعدم وقوفه بها تفاديا من أخطار الإصطدام - الحكم ببراءة المتهم إستنادا إلى أن القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإعمال - خطأ في القانون .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه " وهو قائد مركبة ذات محرك لم يخفف من سيرها في مكان حرج ولم يقف عند الإقتضاء تفاديا من أخطار الإصطدام بالصندل الملوك لآخر وأحدث به التلفيات الميينة بالمحضر " فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة إستنادا إلى القول بأن " القانون الجنائي لا يعرف جريمة إتلاف المنقول بإعمال " يكون قد أغفل الواقعة المؤثمة بمقتضى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٤١ الخاص بالملاحمة الداخلية وقرار وزير المواصلات في ١٢ من يونيه سنة ١٩٤١ تنفيذا له مكتفيا بالنظر إلى الإتلاف الذي لم يكن في حقيقة الأمر موضوع الإتهام ، بل كان مجرد أثر من أثاره أشير إليه في النصف ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

(طعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢ / ٢٠ / ١٩٥٨ ص ٩ من ١٠٣١)

٨٧٢ - حجز إداري - إنقضاء الستة أشهر المحددة بالمادة ٢٠ من القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ : إعتبار الحجز كأن لم يكن - إدانة المتهم عن تهديد المحجوزات - خطأ في القانون .

جري نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ على إعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه -

فإذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذى حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد إنقضاء الفترة المحددة بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذى توقع كائن لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبييد يكون مخطئاً فى القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(طعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٢٧)

٨٧٣ - إنتهاء الحكم إلى إعتبار الواقعة شروفاً فى جنحة قبض غير معاقب عليه بعد إستبعاد الظرف المشدد بدعى أن التعذيب البدنى لم يكن على درجة من الخطورة - على الرغم من أن مدونات الحكم تؤولى إلى توافر جنحة القبض بدون أمر الجهات المختصة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ ع - خطأ فى القانون .

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيولها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية التى إتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً ، بل نزلت بها من جنائية إلى جنحة بعد إستنزال الظرف المشدد المفظ للعقوبة - فإذا كانت الواقعة أن المتهمين إتهام بجنائية الشروع فى القبض على المجنى عليه بدون وجه حق المصحوب بتعذيبات بدنية ، وكانت الواقعة كما أوردها الحكم فى مدوناته وكما دارت عليها المحاكمة تتوافر بها أركان جنحة القبض على الأشخاص بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على نوى الشبهة - وهى الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات - فإن الحكم إذ إنتقص من الواقعة الظرف المشدد المستمد من

التعذبات البدنية - بدعى أنها لم تكن على درجة من الخطورة لتكوين ذلك الظرف وتقليط العقوبة - وخلص إلى إعتبار الواقعة شروعا فى جنحة قبض غير معاقب عليها طبقا للمادة ٤٧ من قانون العقوبات لعدم النص على عقاب الشروع فيها يكون مخطئا فى القانون مما يقتضى تصحيحه .

(لمن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٤٨٢)

٨٧٤ - سرقة موقف عمومى التيار الكهربائى الذى تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والغاز - جنابة بالمادة ١١٢ عقوبات - إعتبار الواقعة جنحة - خطأ فى القانون .

إذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم موقف عمومى بسلاح الصيانة ، وأن السرقة وقعت على مال مملوك للدولة - وهو التيار الكهربائى الذى تنتجه وتوزعه إدارة الكهرباء والغاز - وكانت النية العامة قد إستأنفت الحكم الغيابى الإبتدائى بإدانتته والحكم الصادر فى المعارضة ببراءته من التهمة المسندة به ، فإن القضاء من المحكمة الإستئنافية باعتبار الواقعة جنحة ومعاقبة المتهم على هذا الأساس يعد خطأ فى القانون يستوجب نقض الحكم مع إحالة الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية لتعيد نظرها مستهدية بالقواعد المنصوص عليها فى المادتين ٤١٤ ، ٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، على إعتبار أن الواقعة جنابة تنطبق عليها المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٣ .

(لمن رقم ٥٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٦١٦)

٨٧٥ - المادة ٢١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية - سريانها على الأحكام التى تصدر من درجتى التقاضى - قضاء المحكمة الإستئنافية بقبول المعارضة - خطأ فى القانون .

يبين من الإطلاع على المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ - بشأن المحال الصناعية والتجارية ، وعلى المذكرة الإيضاحية المرافقة لهذا القانون

أن الشارع قد تعلق مراده بإغلاق سبيل المعارضة بالنسبة إلى الأحكام التي تصدر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، أو القرارات المنفذة له منعا من إطالة إجراءات المحاكمة ، وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الأحكام التي تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة ، وذلك أخذا بعموم النص وتمشيا مع حكمة التشريع ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة قد جاء على خلاف القانون ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

(طعن رقم ٧٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ١٢٥)

٨٧٦ - كون المتهم هو منشئ التقسيم بدون موافقة سابقة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون أو عدم قيام المقسم أو المشتري أو المستاجر أو المنتفع بالهكر بالإلتزامات التي فرضها القانون في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ عدم نسبة شيء من ذلك إلى المتهم - الحكم بالإزالة - خطأ في تطبيق القانون .

يشترط لصحة الحكم بالإزالة طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : الأول أن تكون هي التي أنشأت التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني عدم قيامها بالأعمال والإلتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ / ١٣ منه ، وهى المتعلقة بالإلتزامات والأعمال التي يلزم بها المقسم والمشتري والمستاجر والمنتفع بالهكر - فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك إلى المتهم ، بل بنى حكمه بالإزالة على مجرد أنها أقامت البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ، فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون ، مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الإزالة .

(طعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ١٣٤)

٨٧٧ - خدمة عسكرية - جريمة المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - تطلب الحكم المطعون فيه حصول إعلان من أتم الحادية والعشرين من عمره بالحضور إلى مكتب التجنيد المختص - خطأ في القانون .

قضت المادة ٦٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بمعاقبة من خالف أحكام المادة ٥٥ بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٦٨ ، ولم تشترط العقاب حصول الإعلان - خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك ، وكانت الحاجة قد دعت إلى سن هذا الحكم - كما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون " لما لوحظ من كثرة عدد المتخلفين عن أداء الخدمة الإلزامية وبغالبيتهم من ذوي المهن الذين ينتشرون في البلاد دون أن تربطهم المهنة بمكان أو بلد معين " ، مما يتمتع معه القبول بموجب الإعلان في خصوص هذه الحالة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوجب للعقاب شرطا لم يتطلبه القانون ، وقضى بالبراءة إستنادا إلى تخطئه - والحال أنه غير لازم - فإنه يكون قد أخطأ في توليد القانون بما يجب نقضه .

(ظمن رقم ٤٦٥ لسنة ٢٩ في جلسة ١ / ٦ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٦٣٦)

٨٧٨ - تحدث الحكم المطعون فيه عن أن قصد المتهم من الإعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه والحيولة بين المجنى عليه وهو من رجال الضبط وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته - إعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط في أثناء تأديته وظيفته وبسببها - خطأ في توليد القانون .

إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الإعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة إثنين من أفراد البوليس ، والحيولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما إنتهت إليه محكمة الموضوع من إعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط في أثناء تأديته وظيفته

ويسببها هو وصف خاطيء لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .

(لمن رقم ٦٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٧٢٢)

٨٧٩ - تقرير الحكم عدم جواز الإعتماد على حاسة الشم للإستدلال على قيام حالة التلبس بجريمة - خطأ في تأويل القانون .
أورد الشارع في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظ " الرؤية " في مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيراً عن الأغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم يورد الرؤية وإنما عنى ببيان الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جناية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أيهما ببرهنة يسيرة ، ومفاد ذلك وطبقاً لما جرى عليه القضاء - حتى في ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هي الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه تستوى في ذلك حاسة البصر ، أو السمع ، أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً فيكون ما إنتهى إليه الحكم ، من أن الإعتماد على حاسة الشم للإستدلال على قيام حالة تلبس هو إستدلال غير جائز لما فيه من إعتداء على الحرية الشخصية - منطوياً على تأويل خاطيء للقانون بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٦٨٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٧٩٣)

٨٨٠ - إلغاء عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون ٢١ لسنة ١٩٥٧ لحصول المتهم على ترخيص بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام - خطأ في تأويل القانون .

لا يؤثر في تجريم فعل حيازة الكسب بقصد البيع بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ أن يكون المتهم قد قدم طلباً للحصول على الرخصة من قبل تاريخ الواقعة المسندة إليه ، أو أن يكون حصوله على هذه

الرخصة قد تم بعد وقوع الجريمة ببضعة أيام ما دام الثابت أنه فى يوم حصول الواقعة لم يكن مرخصا له بالإتجار ، فيكون الحكم المطعون فيه إذ ألقى عقوبة المصادرة لما ضبط - للأسباب التى أوردتها - قد أخطأ فى توليل القانون وفى تطبيقه ويتعين تصحيح هذا الخطأ بإضافة عقوبة المصادرة إلى عقوبة الغرامة المقرضى بها .

(طعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨١٤)

٨٨١ - الحكم بعدم الإختصاص بنظر الدعوى المدنية رغم القضاء بالإبراء فى الدعوى الجنائية - مخالف للقانون .

الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فى الدعوى الجنائية ، إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية - فالفعل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية وإستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذى تنتسب إليه وفاة المجنى عليه ، فإنه كان متعيئا على المحكمة أن تفصل فى الدعوى المدنية فى الحكم الذى أصدرته ، أما وقد قضت بعدم إختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه .

(طعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٨٤٩)

٨٨٢ - تناوب المتهمين شرب المشيى - جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى - تمام الفعل فى منزل أحدهما - القول بقيام جريمة تسهيل تعاطى المادة المخدرة التى كانت مع الآخر قبل دخوله المنزل - خطأ فى القانون .

إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذى ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذى كان يحمل " الجوزة " وقت دخول رجال البوليس مما يستفاد

منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن وليس من دليل على أنه إستعان بالطاعن في الإحراز أو التعاطى أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تتم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعدا لتحقيق رغبته في تعاطى المادة المخدرة ، فإن هذا الذى أثبتته الحكم لا يوفر فى حق الطاعن جريمة تسهيل للمتهم تعاطى المخدر .

(لمن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٦٠ من ١ ص ٨٩)

٨٨٢ - وجوب تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية قبل نظر الإستئناف
- إشتراط تنفيذ الحكم فعلا قبل الجلسة - خطأ فى القانون -
العبرة بصيرورة التنفيذ أمرا واقعا بمثل المتهم أمام المحكمة الإستئنافية قبل نظر إستئنافه .

المادة ٤١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه : " يسقط الإستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة " قد جعلت سقوط الإستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ، فإفادت بذلك ألا يسقط إستئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيتة فى يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الإستئناف ، ولما كان لا يشترط فى تنفيذ الحكم تحرير أمر التنفيذ تمهيدا لإيداع المتهم السجن طبقا للمادة ٤٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفى أن يكون المتهم قد وضع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة بون أعتداد بما إذا كانت هذه السلطة قد إتخذت قبله إجراءات التنفيذ قبل الجلسة أو بعدها ، فإن المتهم إذ مثل أمام المحكمة الإستئنافية للفصل فى موضوع إستئنافه عن حكم مشمول بالنفاذ ، يكون التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الإستئناف ، ويكون الحكم إذ قضى بسقوط إستئناف المتهم رغم تقدمه فى يوم الجلسة ومثوله أمام المحكمة قبل نظر إستئنافه - مخطئا فى القانون ويتمين لذلك نقضه .

(لمن رقم ١٧٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٠ من ١١ ص ١٣٩)

٨٨٤ - أمين شونة بنك التسليف المختص بتحرير إيصالات
توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة وإثبات بيانها بدفتر الشونة
ليس موظفا عموميا - إعتبار تزوير الإيصالات والدفتر جنائية تزوير
فى أوراق رسمية - خطأ فى تطبيق القانون .

لا جدال فى أن أمين الشونة المختص بتحرير إيصالات توريد كميات القمح
المطلوبة للحكومة وإثبات بيان هذه الإيصالات بدفتر الشونة ليس موظفا عموميا
لأنه يتبع بنك التسليف الزراعى وهو ليس هيئة حكومية - فإذا كان الحكم قد
إعتبر تزوير هذه الإيصالات وهذا الدفتر جنائية تزوير فى أوراق رسمية ، فإنه
يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

(طنن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٣١)

٨٨٥ - إدانة المتهم من جريمة إختلاس أشياء محجوزة رقم
زوال قيد الحجز بإقالة المتهم من الغرامة المنفذ بها قبل حصول
التبديد - خطأ فى القانون .

لا تقوم جريمة إختلاس الأشياء المحجوز عليها إذا زال قيد الحجز عن
المحجوز عليه قبل حصول التبديد ، ولما كانت إقالة المتهم من الغرامة السابق
الحكم بها عليه هى تصرف قانونى تم به إبراء ذمته من الإلتزام بالوفاء بمبلغ
الغرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ، فإن المال المحجوز عليه يصبح خالصا
لمالكه يتصرف فيه كيف شاء ، ويكون الحكم حين دان المتهم بجريمة تبديد
الأشياء المحجوز عليها قضائيا قد خالف التطبيق السليم للقانون وذلك لإنتفاء
المسئولية الجنائية .

(طنن رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٣٣)

٨٨٦ - إعتبار الحكم مكان الوفاء بقيمة الشيك هو الذى يحدد
الإختصاص - خطأ فى القانون .

تمت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى

المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب - إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبقها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة بإعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات - أما الأفعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية - ما دام الشيك لم يسلم بعد إلى المستفيد - فإذا كانت الجريمة قد وقعت بدائرة قسم بولاق التابع لمحكمتها ، ولم يكن للمتهم محل إقامة بدائرة قسم السيدة زينب ، ولم يقبض عليه في دائرتها ، فإن الاختصاص ينعقد لمحكمة بولاق ، ويكون ما ذهب إليه الحكم من جعل الاختصاص لمحكمة السيدة زينب الجزئية بدعوى وجود البنك المسحوب عليه بدائرتها قد بنى على خطأ في توليد القانون إمتد أثره إلى الدفع وإلى الموضوع - حين تناولته المحكمة ، ومن ثم يتعين نقض الحكم والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص محكمة السيدة زينب الجزئية بنظر الدعوى .

(لمن رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٨١١)

٨٨٧ - حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية - تأييده إستئنافيا - نقض ذلك الحكم - قضاء محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - خطأ في القانون .

إذا كان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص كان مقصورا على تهمة الجنائية المسندة إلى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى المجنى عليه عافة مستديمة ، ولم يشمل هذا الحكم الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم إلا بحكم إرتباطها بواقعة الجنائية وكان هذا الإرتباط قد زال وقت إعادة عرض هذه الجنب على المحكمة الجزئية منفصلة عن الجنائية المذكورة بعد صدور قرار محكمة الجنايات بقصر نظرها للجنائية ، فإن لم يكن هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم من محكمة الجنب بعد أن زال أثر الحكم الصادر بعدم الاختصاص بزوال الإرتباط بين واقعة الجنائية التي قضت فيها محكمة الجنايات وبين الجنب المسندة إلى المطعون ضدهم ،

ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها مخطئا في القانون مما يتعين معه نقض وإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(طنن رقم ١٤٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٠ ص ١١ من ١٢٨)

٢ - ما لا يعد لذلك

٨٨٨ - قرار غرفة الإتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى - الذي عليه بالقصور وتخاذل الأسباب - لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

القصور والتخاذل في أسباب قرار غرفة الإتهام الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها الذي يجيز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض في الأمر المذكور .

(طنن رقم ١٤٠٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٢٨٣)

٨٨٩ - قصور أسباب الأمر الصادر من غرفة الإتهام وتباليه في تقدير أدلة الدعوى - لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها .

ما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من القول ببطلان أمر غرفة الإتهام - المطعون فيه - لتفاليه في تقدير أدلة الدعوى وقصور في أسباب هذا الأمر ، لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها طبقا للمادتين ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من غرفة الإتهام ، ما دامت قد محصت الأدلة ووازنت بينها وانتهت في حدود سلطتها إلى تأييد تصرف النيابة على أساس أن الدلائل على واقعة التزوير لا تكفي للإدانة .

(طنن رقم ٢٠٠١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٥٩ ص ١٠ من ٥٤٥)

٨٩. - الشروع فى قتل عمد وإحراز سلاح نارى من الأسلحة الواردة فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ - أعمال حكم المادة ٣٢ / ٢ عقوبات - القضاء بالعقوبة المقررة لإحراز السلاح - لا خطأ فى القانون - عقوبة إحراز هذا السلاح أشد من عقوبة الشروع فى القتل العمد .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم فى الجرائم الثلاث المنسوبة إليه وهى جريمة إحراز السلاح النارى الوارد ذكره فى القسم الثانى من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، وجريمة إحراز الذخيرة ، وجريمة الشروع فى القتل العمد ، وطلب المادّة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات وقضى بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة المقررة لجريمة إحراز السلاح المستندة إلى المتهم طبقا للمادّة ٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، - وهى عقوبة مفردة ليس للقاضى أن يستبدل بها غيرها إلا فى حالة المادّة ١٧ من قانون العقوبات - ولم تر المحكمة تطبيقها - وهو إذ أوقعها فى حدّها الأقصى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، وتكون هذه العقوبة هى العقوبة الأشد بإعتبار الرخصة التى خولها القانون للمحكمة عند ثبوت جريمة الشروع فى القتل العمد من إمكان النزول بعقوبتها إلى نصف الحد الأقصى أو النزول منها إلى العقوبة التالية وهى السجن - عملا بالمادّة ٤٦ من قانون العقوبات . (طعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩)

٨٩١ - الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم جواز إستئناف الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لرفعه من غير المجنى عليه فى الدعوى الذى لم يدع بحقوق مدنية بصفته وارثا - لا خطأ فى تطبيق القانون .

يبين من إستعراض نصوص المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ والمادّة ٢١٢ من القانون المذكور أن حق الطعن بالإستئناف فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو

من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى منوط بالمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ، كما أن حق الطعن بالنقض فى أوامر غرفة الإتهام التى تصدر برفض الإستئناف المرفوع إليها عملا بالمادة ٢١٠ من القانون سالف الذكر مقصور عليهما وعلى النائب العام - فإذا كان الثابت أن الطاعة ليست المجنى عليها فى الدعوى ولم تقم بالإدعاء بحقوقها المدنية - بوصفها أرملة المجنى عليه طبقا للأوضاع التى نظمها القانون ولم تدع فى طعنها أن لها هذه الصفة ، فيكون ما إنتهى إليه أمر غرفة الإتهام من عدم قبول إستئناف الطاعة صحيحا فى القانون .

(طعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٦٠ من ١١ ص ١٤٢)

٨٩٢ - تقرير الحكم أن تحرير تراخيص الإستيراد على نموذج خاص بالبثك وخلوه مما يفيد رسميته أو تداخل موظف عمومى فى تحريره أو إعتماده يجعل التزوير المدعى به واقعا فى محرم عرلى - ليس فيه مخالفة القانون .

لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومى إلا أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر فى المادتين ٢١١ ، ٢١٣ أن يكون محرر الورقة الرسمية موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل فى هذا التحرير - فإذا كان يبين من الإطلاع على ترخيص الإستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ببثك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان " بثك الجمهورية - المركز الرئيسى " بإمضائين وعليه ثلاثة أختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته أو تداخل موظف عمومى فى تحريره أو إعتماده ، فيكون الترخيص موضوع الإتهام ورقة عرقية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٦٠ من ١١ ص ١٦٨)

٨٩٣ - إصدار الأحكام الإستئنافية بإلغاء البراءة أو تشديد

العقوبة المحكوم بها تطبيقاً للقانون على وجهه الصحيح دون النص على توافر شرط الإجماع - لا خطأ في تطبيق القانون .

يستبين من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية ، ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتسيق بين مشروعى قانونى الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص على وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الإستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة فى تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كامنة فى تقرير مسئولية المتهم وإستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة - وكل ذلك فى حدود القانون إيثارا من الشارع لمصلحة المتهم - يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالإستئناف دون الطعن بالنقض الذى يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه - وأن المذكرة الإيضاحية قد أوضحت فى بيانها لعل التشريع عن أن ترجيح رأى قاضى محكمة أول درجة فى حالة عدم توافر الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذى أجرى التحقيق فى الدعوى وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحى بأن إشتراط إجماع القضاة مقصور على حالة الخلاف فى تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة - أما النظر فى إستواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف ، والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه ذريعة إلى تجاوز حدوده .

(لمن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٠١)

٨٩٤ - الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بصدر حكم بات من المجلس العسكرى - لا خطأ فى تطبيق القانون قصد الشارع بنص المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إلتماس إعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية - تبيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان

ملحوظا من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبارة التي إختارها الشارع عنوانا لهذا القانون ، ولا بعدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشرك المحاكم العادية في الإختصاص - لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين - أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطوق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن إختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو إختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد ، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجردا من هذه الصفة ، وينبنى على ذلك أن يكون إختصاص المحاكم العادية هو إختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق القانوني - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائيا ، فإن هذا الحكم الضال من هيئة مختصة قانونا بإصداره يحوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة ، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الإنزواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون ويتأذى به العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح بابا لتناقض الأحكام ، فضلا عن تجدد الخصومة مما ينزع عن الأحكام ما ينبغي لها من الثبات والإستقرار .

(ملعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٦٧)

الفرع الثاني - بطلان الحكم

١ - ما يعد كذلك

٨٩٥ - عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المعروضة عليها من

أحد الخصوم .

من الخطأ الميطل للحكم عدم فصل المحكمة فى أحد الطلبات المعروضة عليها من أحد الخصوم ، لأنها تعتبر قد فصلت فى الدعوى بدون أن تكون ملزمة بجميع أطرافها مستعرضة لجميع نواحي النزاع فيها ولا سبيل فى المواد الجنائية لإصلاح هذا الخطأ إلا الطعن بطريق النقض ولأن إلتماس إعادة النظر غير مقرر فيها كما هو الحال فى المواد المدنية .

فإذا قضى الحكم الإبتدائى فى الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم من المجنى عليه ثم عرضت هذه الدعوى على المحكمة الإستئنافية مع الدعوى الجنائية بناء على إستئناف المتهم ، برأت المتهم مما نسب إليه ، وأغلقت التحدث عن الدعوى المدنية إغفالاً تاماً فلم تشر إليها ، لا فى منطوق حكمها ولا فى أسبابه ، فهذا الحكم خاطئ والطعن فيه بطريق النقض جائز ومقبول .

(طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٧ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٣٧)

٨٩٦ - فصل المحكمة فى واقعة لم تكن معروضة عليها .

إذا كان المدعى بالحق المدنى قد طلب الحكم له بدينه ولم يطلب تعويضاً ما ، فلم تحكم له المحكمة بالدين ، وحكمت له بتعويض عن العيب بالدفتر الثابت فيه الدين فإنها تكون قد حكمت بما لم يطلبه الخصم وذلك يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ١٢ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٤١)

٨٩٧ - ماهية الشهادة التى يبنى عليها بطلان الحكم .

أن قضاء محكمة النقض قد إستقر على أن الشهادة التى يبنى عليها بطلان الحكم هى التى تصدر بعد إنقضاء الثلاثين يوماً المقررة فى القانون . وإن فالشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين ، حتى فى نهاية ساعات العمل لا تنفى إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد للعمل فى أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يتمتع عليها أن تؤدى عملاً عند إنتهاء الميعاد .

(طعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٥٤)

٨٩٨ - حكم غير ظاهر منه أن المحكمة كانت ملزمة بالدليل في الدعوى عند إستعراضه إلاما شاملا يهيء لها تحميمه تحميمنا كافيا - نقض .

متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين إستعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل إلاما شاملا حتى يهيء لها أن تحميمه التميمم الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساده . فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ من ٥٨٥)

٨٩٩ - نسبة الحكم ما ليس له أصل في الأوراق إلى الشاهد - قصور .

متى كان ما أثبتته الحكم ونسبه إلى الشاهد ليس له أصل في الأوراق ، فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاها بالإدانة على دليل لا سند له من أوراق الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٤٩٠)

٩٠٠ - عدم تجانس الحكم وتهاتر أسبابه - مثال .

إذا كان ما استخلصه الحكم من القول بثبوت الواقعة - حسب تحميمه لها من أقوال الشاهدين - لا يفيد إلا وجود الطاعنين في مكان الحادث وإعتدائهما بالضرب على الشاهدين المذكورين ، وكان مجرد الوجود في مكان الحادث - حسب منطق الحكم - لا يكفي للإدانة ، إذ أنه قضى بتبرئة المصابين من فريق المتهمين مع أن هذه الإصابات تحمل دليل وجودهم بمكان الحادث ، فإن هذا الإستخلاص فيه من التعارض ما يعيب الحكم بعدم التجانس والتهاتر في الأسباب مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٩ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٩٦)

٩.١ - إضطراب الحكم فى إيراد عناصر الواقعة وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة - عيب فى الحكم - مثال .

إذا كان يبين مما أثبتته الحكم - عند تحصيله للواقعة - ما يفيد أن المتهم أطلق على المجنى عليه عيارا واحدا أرداه قتيلا ، وهذا على خلاف ما أثبتته التقرير الطبى من أن المجنى عليه أصيب من أكثر من عيار واحد ساهمت جميعا فى إحداث الوفاة فإن ما أورثته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة لإضطراب العناصر التى أوردها الحكم عنها وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى ، ويكون الحكم معيبا متعيينا نقضه .

(لمن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩ / ٣ / ١٠ من ٢٩٧)

٩.٢ - شرط صحة الحكم بالإدانة - إستناد الحكم المطعون فيه فى رفض الدفوع والطلبات المقدمة من المتهم إلى أسباب حكم صادر فى دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها - قصور .

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التى إعتد عليها ، ولا يجوز أن يستند إلى أسباب حكم آخر إلا إذا كان صادرا فى ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا فى الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كانه مدون فعلا فى حكمها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى رفض الدفوع والطلبات المقدمة من المتهم إلى أسباب حكم صادر فى دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(لمن رقم ١٤٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩ / ٣ / ١٦ من ٣١٢)

٩.٣ - قصور بيان حكم البرائة - مثال فى جريمة نصب .

إذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهمين من جريمة النصب - مع تسليمه بتواجد المتهمين معا ويتداخل المتهم الثانى على الصورة التى ذكرها - قد خلا من بيان الوقت والظروف التى تدخل فيها المتهم الثانى ، وهل كان تدخله بسعى من المتهم الاول ويتدبيره ، وهل كان ذلك قبل شراء التمثال الزائف ، أو بعده - هذا القصور فى بيان الواقعة يحول دون قيام محكمة النقض بوظيفتها من الرقابة على صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة فى الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم . (طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦١٩)

٩.٤ - فهم الدعوى على غير حقيقتها وعدم معرفة من هو الفاعل ومن هو الشريك فى الجريمة ومن المقصود بإدائته من المتهمين ليس خطأ ماديا - الحكم الصادر فى الدعوى حكم معيب بالتناقض والتخاذل .

إذا كان ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها يناقض بعضه بعضا ، مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطربا بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك فى الجريمة ولا ما قصدت إليه من إدانة أى المتهمين ، وكأن الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادى لا يؤثر فى سلامة الحكم ، بل تجاوزه إلى عدم فهم الواقعة على حقيقتها ، فإن الحكم يكون معيبا بالتناقض والتخاذل ويتعين نقضه .

(طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٦٦)

٩.٥ - عيوب التسبيب - قصور البيان - مثال فى إهدار قيمة شهادة مرضية .

الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التى من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن محكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تقود إلى النتيجة التى رتبها

الحكم عليها - فإذا كانت المحكمة - وهى فى سبيل تبيان وجه عدم إطمئنانها إلى الشهادة المرضية - قد إقتصرت على القول بأن مثل المرض الذى ورد بها ما كان يحول بين المتهم والمثول أمامها دون أن تستظهر درجة جسامته مرضه ، وهل هو من الشدة بحيث تمنعه من المثول أمام المحكمة ، فقول المحكمة على النحو المشار إليه أنفاً يجعل حكمها قاصر البيان لعدم إبداء الأسباب التى عولت عليها مقدمة لما إنتهت إليه من أن المتهم رغم مرضه الثابت بالشهادة كان يستطيع حضور المحاكمة .

(طنن رقم ١٠٩١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٨١٧)

٩٠٦ - إغفال الحكم الإشارة إلى مخالصة قدمها المتهم تتضمن إستلام المجنى عليه المبلغ موضوع إحصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد الشيء يعيب الحكم بالقصور الذى يبطله .

حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار فى مذكرته المقدمة إلى المحكمة الإستئنافية إلى مخالصة قدمها موقع عليها من المجنى عليه تفيد إستلامه المبلغ موضوع إحصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى إلا أنها لم تشر إليها فى حكمها ، فإن المحكمة الإستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون الحكم معيباً بالقصور الذى يبطله .

(طنن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٦٠ من ١١ ص ١٩٧)

٩٠٧ - حكم - بيانات التسبيب - بيان نص القانون الذى حكم بموجبه - أثر إغفال البيان - بطلان الحكم .

نصت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب إشارة الحكم إلى نص القانون الذى حكم بموجبه - وهو بيان جوهرى إقتضته قاعدة شرعية

الجرائم والعقوبات - فإذا خلا الحكم الإستثنائي - الذى قضى بإلغاء حكم البراءة - من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم فإنه يكون مشويا بالبطلان ، ولا يعصم الحكم من هذا العيب أنه أشار إلى رقم القانون المطبق وما لحقه من تعديلات ما دام لم يفصح عن مواد القانون التى أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب .

(طنن رقم ١٨٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٣٥١)

(والطنن رقم ١٥٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢ / ١ / ١٩٦١)

٢ - ما لا يعد كذلك

٩.٨ - تعويل الحكم على واقعة غير صحيحة متى كان مشتتلا على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها .

ليس مما يطعن على الحكم أن يكون قد عول على واقعة غير صحيحة متى كان مشتتلا على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها ولو أسقطت منه العبارة غير الصحيحة .
(طنن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٣٣)

٩.٩ - عدم تلاوة أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم بأسبابه فى ملف الدعوى إلى ما بعد فوات ميعاد الطعن فيه .

أن عدم تلاوة أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم بأسبابه فى ملف الدعوى إلى ما بعد فوات مواعيد الطعن فيه لا يصلح سببا لبطلان الحكم إذ قد تدعو الضرورة فى بعض القضايا إلى زيادة التريث والتدقيق وهذا لا يصح أن يكون محلا للطعن .
(طنن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٤ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٣٥)

٩.١٠ - إشتمال منطوق الحكم على عيب فى تعيين المتهم المحكوم عليه متى كانت أسباب هذا الحكم تكشف عن حقيقة المتهم المقصود إذا لحق منطوق الحكم عيب فى تعيين المتهم المحكوم عليه ، وكان فى

أسباب هذا الحكم ما يكشف عن حقيقة المتهم المقصود ، فإن هذا العيب لا يعد من العيوب الجوهرية التي تستوجب نقض الحكم .
(طعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٦ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٣٧)

٩١١ - خطأ الحكم في تأويل القانون إذا كان لم يذكره إلا من باب التزيد وعلى سبيل الفرض الجدلى .
إذا ذكر الحكم أسبابا صحيحة وكافية للإدانة ثم ذكر سببا آخر تضمن خطأ في تأويل القانون ، فإن هذا السبب لا يستوجب نقضه إذا كان لم يذكره إلا من باب التزيد وعلى سبيل الفرض الجدلى .
(طعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٨ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٣٨)

٩١٢ - وقوع تناقض في بعض أسباب الحكم القانونية ما دام منطوقه سليما ومتقفا مع القانون .
لا ينقض الحكم إذا ما وقع في بعض أسبابه القانونية تناقض ما دام منطوقه سليما ومتقفا مع القانون .
(طعن رقم ١٣ لسنة ٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٣٨)

٩١٣ - عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجددا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها .
أن عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجددا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها لا يعيب الحكم ما دامت هي قد جرت بالفعل مجرى إعادة المحاكمة ، ولا يغير من هذا ما قد يقال من أن الحكم لو إشتمل على هذا البيان لكفى ذلك ليكون الفصل في موضوع الدعوى من إختصاص محكمة النقض إذا هي قضت بنقض الحكم لثاني مرة ، لأن هذا الإختصاص إنما يترتب على حقيقة ما يقع بالفعل بغض النظر عن التنبؤ به عنه في الحكم .
(طعن رقم ٥٤ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٤)

٩١٤ - خلو الحكم الابتدائي من الأسباب - تسبیب الحكم
الإستثنائي - كفاية ذلك .

أن وظيفة المحكمة الإستئنافية هي نظر الدعوى برمتها والفصل فيها من جديد ، فيدخل في ذلك تصحيح ما يكون قد وقع في الحكم الابتدائي من خطأ وإستكمال ما قد يكون فيه من نقص . وإن كان الحكم الابتدائي قد صدر دون أن توضع له أسباب أصلا وكانت المحكمة الإستئنافية قد وضعت لحكمها أسباب فليس يدرج في صحة حكمها كون الحكم الابتدائي لم توضع له أسباب .
(طعن رقم ٢٨٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٤٥)

٩١٥ - إيداع الحكم قلم الكتاب موقعا عليه في اليوم الثلاثين
بعد إنتهاء الموظفين من عملهم .

متى كان الحكم قد أودع قلم الكتاب موقعا عليه قبل إنتضاء الثلاثين يوما على النطق به فلا يصبح طلب إبطاله بمقولة أن هذا الإيداع إنما كان بعد إنتهاء الموظفين من عملهم وإنصرفهم من المحكمة في اليوم الثلاثين . فإن ذلك لا تأثير له ، إذ إقتال قلم الكتاب أو عدم إقتاله لا يهم البحث فيه إلا إذا كان الإجراء المطلوب عمله في قلم الكتاب لم يتم . أما إذا كان قد تم بالفعل فلا يهم إذا كان تمامه حصل في الوقت المقرر لعمل الموظفين في مكاتبهم أو بعده ، لأن نظام تقرير أوقات لعمل الموظفين ليس معناه بالبداية منعهم من العمل في غير الأوقات المقررة بل معناه فقط عدم إلزامهم بأن يعملوا في غير تلك الأوقات .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ١٥ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٤٥)

٩١٦ - دعم القاضى قضائه بالمعلومات العامة المرفوعة في
الناس كافة أن يعلموا بها .

إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة التي عاقبه من أجلها بيانا كافيا ، ونكر الأدلة التي إستخلص منها في منطق سليم ثبتت هذه الواقعة ، وذكر ضمن ذلك ملاحظة عامة عن كثرة حوادث الترام وعدم

إهتمام بعض عماله بحياة الجمهور ، فإن مثل هذه الملاحظة لا يصح أن يبنى عليها طلب نقض الحكم ، إذ لا حرج على القاضى فى أن يدعم قضاءه بالمعلومات العامة المفروض فى الناس كافة أن يلموا بها وإذا ما فعل ذلك فلا يصح أن ينعى عليه أنه قضى فى الدعوى بعلمه .
(طعن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٦ فى جلسة ١١ / ١١ / ١٩٤٦)

٩١٧ - الخطأ فى تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة فى الحكم .

الخطأ فى تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة بالحكم لا يستوجب بطلان الحكم ، ولحكمة النقض أن تطبق المادة الصحيحة على الواقعة كما هى ثابتة به .
(طعن رقم ١٦٦١ لسنة ١٧ فى جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٧)

٩١٨ - عدم ختم الحكم فى الثمانية أيام المحددة بالقانون . أن عدم ختم الحكم فى الثمانية الأيام المحددة بالقانون لا يكتفى وحده لنقض الحكم .

(طعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٠ فى جلسة ٧ / ١١ / ١٩٥٠)

٩١٩ - عدم بيان الحكم أسباب الرافعة .

لا يصح الطعن فى حكم بعدم بيانه أسباب الرافعة بمقولة إحتمال تحقق المصلحة من ذلك إذا ما كانت أسباب الرافعة تؤدى إلى البراءة ، فإن هذا يكون ترتيباً للنتيجة على توقع الخطأ فى أمر لم يفرضه القانون على القاضى .
(طعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢١ فى جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٥١)

٩٢٠ - تزيد المحكمة بعد إستيفاء دليل الحكم - لا يعيبه .

ما تزايدت فيه المحكمة - بعد إستيفائها دليل الحكم - واستطرد فيه من قبيل الفرض الجدلى ولا تعلق له بجوهر الأسباب ولا تأثير له بالحكم . لا يصح

أن يتخذ سبيلا للظعن في سلامة الحكم .

(ظعن رقم ١٧٤٦ لسنة ٢٥ في جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٨٩)

٩٢١ - عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة تأييده
إستثنائيا - عدم أخذ الحكم الإستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي -
إنشائه أسبابا جديدة كاملة لقضائه - صدور هذا الحكم الأخير
متوجها باسم الأمة - لا بطلان .

إذا كان الحكم الإستثنائي إذ أيد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم
الأمة - لم يأخذ بأسباب وإنشاء لقضائه أسبابا جديدة كاملة وصدر متوجها
باسم الأمة مصححا بذلك البطلان في الإجراءات الذي شاب حكم محكمة أول
درجة على مقتضى ما تقتضى به المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية -
فإن النقص على الحكم الإستثنائي بالبطلان لا يكون له محل .

(ظعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٥ في جلسة ٦ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٠٢)

٩٢٢ - تناقض أقوال الشهود - إستخلاص الحكم الإدانة من
أقوالهم إستخلاصا سائفا لا تناقض فيه - لا عيب .

أن التناقض في أقوال الشهود يفرض قيامه لا يعيب الحكم ما دام قد
استخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه ، إذ مرجع
ذلك إلى عقيدة المحكمة وإطمئنانها إلى صحة الدليل الذي تأخذ به .

(ظعن رقم ٨٤ لسنة ٢٦ في جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٧٤)

٩٢٣ - عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو
إغفاله - لا عيب .

عدم توصل المحكمة إلى معرفة وقت وقوع الحادث أو إغفاله لا يستوجب
نقض الحكم ما دام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .

(ظعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ في جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٣٦)

١٢٤ - عدم ذكر الحكم الإستثنائى مادة العقاب - بيان مواد الإتهام فى الحكم الابتدائى - تأييد الحكم الإستثنائى له دون ذكرها - لا عيب .

إذا كان الحكم خاليا حليه من ذكر المواد التى طبقتها المحكمة ولكنه قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه وللأسباب الأخرى التى أوردها . وكان الحكم الابتدائى قد سجل فى صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التى طلبتها النيابة . فلا يصبح نقضه إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائى - فيه ما يتضمن بذاته المواد التى عوقب المتهم بها .

(ملعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ من ٨٠٦)

١٢٥ - الخطأ المادى بديباجة الحكم فى بيان تاريخ الواقعة لا

يعيبه .

إذا كان الثابت من سياق الحكم ومن تسلسل الوقائع الثابتة به وتواريخها أن ما ورد بوصف التهمة فى ديباجة الحكم من أن تاريخ الواقعة هو ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ ليس إلا خطأ ماديا فى بيان رقم السنة وصحته " ١٩٥٤ " لا " ١٩٥٥ " ، فإنه لا يؤثر فى صحة الحكم ولا يقدر فى سلامته طالما أن المتهم لا يدعى فى طعنه أن التواريخ التى أثبتتها المحكمة فى أسباب حكمها مسايرة للواقع .

(ملعن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ من ٧٨٦)

١٢٦ - إثبات الحكم بدالة سائفة علم المتهم وقت إصداره

الشيك بأنه ليس له . وفاء قابل للسحب - مثال لنفى القصور عن الحكم .

لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك فى تاريخ سداؤه بل تتحقق الجريمة ولو تقدم به المستفيد فى تاريخ لاحق ما دام الشيك قد إستوفى الشكل الذى تطلبه القانون لكى يجرى مجرى التقود ويكون مستحق الأداء بمجرد

الإطلاع دائما - فإذا كان الثابت بالحكم أن الشيك حرر في تاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدمه المستفيد للبنك في ديسمبر سنة ١٩٥٤ لصرف قيمته فلم يجد له رصيدا قائما قابلا للسحب وكان الحكم قد أثبت على المتهم بأدلة سائغة مقبولة علمه وقت إصدار الشيك بأنه ليس له مقابل وفاء وقابل للسحب مما يتحقق به سوء النية فإن عناصر الجريمة تكون متوافرة ويكون النemy على الحكم بالقصور على غير أساس .

(لمن رقم ٩٤٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ من ٧٨٦)

٩٢٧ - عدم توفيق الحكم إلى ذكر السبب الصحيح للواقعة لا يعيبه ما دام قد إشتمل على البيان الكافى لها ودلل على الإدانة تدليلا سليما .

سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب إثباتها فى الحكم ، فلا يضره ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان المتهم بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

(لمن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٣٢)

٩٢٨ - الإشارة خطأ إلى وجود أحد المتهمين فى مكان الحادث رغم تقرير براءته - لا يعيب تسببيه ولا يبطل الحكم .

إذا كان الحكم بعد أن جزم بإدانة الطاعن فى الجرائم المنسوبة إليه - اعتمادا على ما أورده من أدلة سائغة عاد - وهو فى صدد سياق إثبات الإتفاق بين الطاعنين جميعا - وأخطأ بذكر اسم المتهم الخامس - وأشار إلى وجوده فى محل الحادث باعتباره فاعلا فى الجريمة - مع أنه قضى ببراءته - ولم يكن لهذه الواقعة غير الصحيحة أى أثر فى منطق الحكم ، ولم يدع الطاعن أن ضررا لحق به من جراء ذلك ، فإن ذلك لا يضرير الحكم ولا يعيبه .

(لمن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٤٢)

٩٢٩ - بيانات التسبيب - عدم تحديد القانون شكلا خاصا لهذا البيان - إيراد الحكم ما يفيد تفهم الواقعة من مجموع ما أورده عنها - لا قصور .

لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها - فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصتها المحكمة - كان ذلك محققا لحكم القانون .

(ملن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٣١٦)

٩٣٠ - عدم بيان كمية المخدر - عدم إثارة المتهم قصد التعاطي وعدم ثبوت هذا القصد للمحكمة - لا قصور .

لا يكون بيان كمية المخدر جوهريا ما دام المتهم لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن قصده التعاطي ولم يثبت هذا القصد للمحكمة .

(ملن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٣٤٣)

٩٣١ - بيانات التسبيب - الخطأ المادى فى إثبات ساعة حصول الواقعة لا يعيب الحكم .

خطأ الحكم فى إثبات حصول الواقعة لا يؤثر على سلامته ما دام الأمر لا يتجاوز الخطأ المادى .

(ملن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٩٣)

الفرع الثالث - بطلان الإجراءات

١ - ما يعد كذلك

٩٣٢ - إعتبار المحكمة إعلان المتهم صحيحا مع مخالفة ذلك

لأحكام المواد ٦ و ٧ و ٢٢ من قانون المرافعات .

أنه طبقا للمواد ٦ ، ٧ ، ٢٢ من قانون المرافعات يشترط لصحة الإعلان أن يكون قد حصل لنفس الشخص المراد إعلانه أو في محله . وفي حالة إمتناعه هو أو خادمه أو أحد أقاربه الساكنين معه عن تسليم الصورة يجب على من تولى الإعلان أن يسلمها لحاكم البلدة الكائن فيها محله أو لشيخها ، وأن يدون جميع الإجراءات التي يتخذها في الأصل والصورة وإلا كان العمل باطلا . فإذا كان كل ما أجراه المحضر هو أنه حرر محضرا بأنه إنتقل إلى المحافظة وأعلن المتهم مخاطبا مع الضابط النوبتي بها وأنه كتب في أسفل المحضر عبارة " بعرض الصورة على تابعه المذكور إمتنعت عن الإستلام " فإن هذه العبارة لا تغني لقصورها عن بيان الظروف والملابسات التي حصل فيها الإمتناع . وقد كان الواجب أن يحرق المحضر قبل تسليم الإعلان إلى المحافظة محضرا يثبت فيه إنتقاله إلى محل المطلوب إعلانه ومخاطبته لخادمت وإمتناع هذه عن تسليم الصورة ، والتاريخ الذي حصل فيه ذلك . أما وهو لم يفعل فإن الإعلان يكون باطلا . ولا يجوز التعويل عليه . وإذا عدته المحكمة إعلانا صحيحا ، وبناء عليه إعتبرت المتهم متخلفا عن الحضور ، فإن حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

(لمن رقم ٩٤١ لسنة ١٠ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٤٠)

٩٣٣ - صدر الحكم ضد المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسمع

دفاعه في الدعوى ودون إعلانه بالحضور أمام المحكمة .

الحكم الذي يصدر ضد المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسمع دفاعه في الدعوى ودون إعلانه بالحضور أمام المحكمة يكون باطلا متعينا نقضه لإبتثائه على مخالفة إجراء مهم من إجراءات المحاكمة .

(لمن رقم ١٥٠١ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٤٦)

٩٣٤ - إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات بجناية الإختلاس

المنطبقة على المادة ١١٢ ع - إستبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم

تولى أركانها القانونية وإسنادها جنحة السرقة إلى المتهم - وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التغيير - عدم مراعاة ذلك - بطلان الإجراءات إذا كانت التهمة التى أحيل المتهم بها إلى محكمة الجنايات هى جنابة الإختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وأسندت إليه جريمة أخرى هى جنحة السرقة وأدخلت بذلك عنصرا جديدا فى التهمة ، فإنه يكون من حق المتهم أن يحاط به علما ليبدى رأيه فيه قبل أن يدان بمقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد للمرافعة على أساسه طبقا لما تقتضى به المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

(لمن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ٩ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٤)

٩٣٥ - دفع المتهم بإحراز سلاح بآئه مرخص له به - تقديمه شهادة بذلك - إدانته بون تحقيق دفاعه أو الرد عليه حكم معيب .
إذا دفع المتهم بأن البندقية التى إتهم بإحرازها بغير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فادانته المحكمة بون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٨)

٩٣٦ - تعارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر - تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين - إخلال بحق الدفاع یرتب بطلان إجراءات المحاكمة - مثال فى قضية تزوير .

إذا نسب لعدة متهمين الإشتراك مع موظف عمومى حسن النية - مأتون - فى إرتكاب تزوير فى وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من أخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التى تقدمت للمأتون هى بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع

متهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي إنعقد عليها الزواج فإن دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنايات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه فى نطاق مصلحته الخاصة بون غيرها - فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين فى مثل هذه الحالة فلإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر فى الحكم بما يستوجب نقضه .
(طنن رقم ١١٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٤)

٩٣٧ - عدم إعلان المعارض بمعرفة النيابة بالجلسة المحددة لنظر معارضته - تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بالجلسة وتعمده بإخطاره لا يفنى عن الإعلان .
لا يفنى عن إعلان المعارض بمعرفة النيابة العامة بالجلسة المحددة لنظر المعارضة ، تأشير وكيله على تقرير المعارضة بعلمه بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وتعمده بإخطار المعارض .
(طنن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٦٥٧)
(والطنن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٥ ق ينلس الجلسة)

٩٣٨ - الحكم بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية بون إعلان المدعى المدنى للحضور أمام المحكمة الإستئنافية - بطلان الحكم - م ٤٠٨ . ج .
متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدنى وقضى بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدنى للحضور أمام المحكمة الإستئنافية ومن غير أن يسمع دفاعه فى الدعوى إعمالا لنص المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم يكون قد بنى على مخالفة إجراء مهم من إجراءات المحاكمة مما يبطله .
(طنن رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٨٣)

٩٣٩ - إستناد المحكمة فى إدانة المتهم إلى إقراره فى محضر ضبط الواقعة دون سماع هذا الإقرار أو سماع شاهد الإثبات فى الدعوى . . . بطلان الإجراءات .

مى كان الحكم قد إستند فى القضاء بإدانة المتهم إلى إقراره فى محضر ضبط الواقعة بالتصرف فى القمع المحجوز عليه دون أن تسمع هذا الإقرار سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الإستئنافية أو تحقق شفوية المرافعة بسماع شاهد الإثبات فى الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً ببطلان فى الإجراءات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طن رقم ٤١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٧٩)

٩٤٠ - عدم إشتراك أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة فى الهيئة التى نطقت بالحكم - عدم توقيعه على مسودته أو على قائمة الحكم - بطلانه م ٢٤٢ مرافعات .

مضى كان أحد قضاة الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى لم يشترك فى الهيئة التى نطقت بالحكم ومع ذلك لم يوقع على مسودته أو على قائمة الحكم كما توجب ذلك المادة ٢٤٢ من قانون المرافعات فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان .
(طن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٩٠)

٩٤١ - تعارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل متهم عن الآخر - إكتفاء المحكمة بمدافع واحد عنهم جميعاً يعيب إجراءات المحاكمة .

إذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أنهم شرعوا فى قتل المجنى عليه مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الميئتين بالتقرير الطبى ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعاً محام واحد أقام دفاعه على أن المجنى عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق الذى أجرته المحكمة أن الطاعن هو الذى أطلق

العيار الذى أصاب المجنى عليه ، وأن الأعيرة التى أطلقها الباكون إنما أطلقوها للإرهاب وجاء التقرير الطبى الشرعى مؤيدا لهذا النظر ، فثبت أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، واستبعد الحكم ظرفى سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشرع فى القتل ، وقضى ببراءة الباقيين ، فإنه يبين مما تقدم أن مصلحة المتهمين فى الدفاع متعارضة فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهم معا ، مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل متهم محام خاص به ، فإذا كانت المحكمة قد إكتفت بمدافع واحد عنهم جميعا ، فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ٨٥٩)

٩٤٢ - عدم سماع المحكمة للشاهد الذى إعتمدت شهادته دون أن تبين السبب الذى حال دون سماعه قبل العمل بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يبطل الحكم لإبتنائه على إجراءات باطلة .

أن الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، فإذا كان الثابت أن إجراءات المحاكمة قد تمت قبل العمل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩ من مايو سنة ١٩٥٧ الذى عدل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجيز للمحكمة ثلاثة أقوال للشهود الغائبين كلما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن المحكمة المطعون فى حكمها إذ لم تسمع الشاهد الذى إعتمدت على شهادته دون أن تبين السبب الذى حال دون سماعه يكون حكمها مشوباً بالبطلان فى الإجراءات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٨٨٢)

٩٤٣ - المرافعة عن المتهم أمام محكمة الجنايات من محام غير

مقرر للمرافعة أمام المحكمة الابتدائية - بطلان إجراءات المحاكمة -
م ٢٧٧ . ج .

تنص المادة ٢٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين بوزن غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات - فإذا كان الثابت أن المحامي الذي باشر الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقرر للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة .

(لمن رقم ١٩٠٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٢٦)

٩٤٤ - إعادة المحاكمة - جريانها على أساس أمر الإحالة
الأصيل - توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها
الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون - بطلان إجراءات
المحاكمة عنها .

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك أن تجري المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الإحالة الأصيل - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة إلى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت إليهم تهما جديدة لم ترد في أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة إليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان مما يعيبه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى يعد تعديل الوصف ولم يحصل منه إعتراض على توجيه التهم الجديدة إلى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفاً للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لإتصافه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية التي أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(لمن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٩٢)

٩٤٥ - محاكمة غير من إتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده - بطلان إجراءات المحاكمة .

الأصل فى المحاكمة أن تجرى فى مواجهة المتهم الحقيقى الذى إتخذت الإجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى بمقتضى أحكام المادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية - فإذا كان الثابت من التحقيق الذى أجرته النيابة أثناء التنفيذ أن المتهم الذى حوكم هو غير من إتخذت إجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى ضده ، فإن ذلك يبطل إجراءات المحاكمة التى تمت ويبطل معها الحكم الذى بنى عليها ، ويتمين نقض الحكم وإعادة المحاكمة .
(طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٤١٦)

٩٤٦ - توقف تحريك الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجمركى أو إتخاذ إجراءات فيها على طلب كتابى - أثر مخالفة الحظر المقرر بنس المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بطلان الإجراءات .

مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجمركى - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا إتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وإصحة إتصال المحكمة بالواقعة ويتمين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أطرحت الدفع ببطلان التفتيش المانعون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو فى معرض رفضه ذلك الدفع أسبابا تصلح لتبرير ما إنتهى إليه ، وأقام الحكم قضاءه بالإدانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الإنن المذكور ودون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم

المطعون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشويا بالبطلان ، مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة نظرها من جديد .
(طعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٦٠ س ١١ من ٧٧٨)

٩٤٧ - حكم - بطلان في الإجراءات - أثره .

أوجبت المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف - المطعون ضده - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . ولما كانت مصلحة الجمارك - المدعية بالحق المدني خصما في الدعوى المطروحة ولها ما للخصوم الآخرين من حق الطعن في الحكم الصادر فيها على ما جرى به قضاء محكمة النقض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر دون إعلان مصلحة الجمارك " الطاعنة " يكون قد بنى على بطلان في إجراءات المحاكمة مما يعيبه بما يبطئه ويوجب نقضه وإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية .
(طعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ من ١٠٢)

٢ - ما لا يعد كذلك

٩٤٨ - نقص الإجراءات التي تمت أمام المحكمة الابتدائية إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما نقص منها .
لا عبرة بما يقع من نقص في الإجراءات التي تمت أمام المحكمة الابتدائية إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما نقص منها إذ الممول عليه أمام محكمة النقض إنما هو الحكم الاستئنافي النهائي وما قام عليه ذلك الحكم من إجراءات .

(طعن رقم ٧٣ لسنة ٥ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٣٤)

٩٤٩ - ضياع محضر الجلسة بعد تمام الإجراءات وصودر الحكم .

ضياح محضر الجلسة بعد تمام الإجراءات وصور الحكم لا يصلح سببا لنقض الحكم ، لأن الأصل في الأحكام إعتبار أن الإجراءات القانونية قد روعيت أثناء الدعوى . وإذى الشأن - فى حالة عدم ذكر إجراء من الإجراءات فى المحضر أو الحكم - أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أهملت أو خولفت . وضياح المحضر يعتبر بمثابة عدم ذكر بعض تلك الإجراءات القانونية فى المحضر ، فحكمه أن تعتبر الإجراءات قد وقعت صحيحة ، والمحكم عليه أن يثبت ما يدعيه فيها من نقص أو بطلان بكافة طرق الإثبات ، فلا يقبل الطعن فى الإجراءات بناء على مجرد ضياح المحضر ، أو بدعى وجود عيوب إحتمالية تذكر من غير تحديد ويفترض وقوعها إفتراضا ، لأن العيوب الإحتمالية لا تصلح لأن تتخذ وجها للطعن بل يجب أن يكون الطعن مؤسسا على عيوب معينة محددة . (طنن رقم ٨٨٠ لسنة ٧ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٣٧)

٩٥ - النعى يجعل الجلسة سرية مراعاة " للأمن العام " متى كان لا يعدو التجوز فى التعبير مرادا به مراعاة النظام العام .
أن كلمة " الآداب " فى مقام سرية الجلسات ، عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف ، فكل الإعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فى مدلولها وإذن فسواء أكان الشارع قد ذكر فى هذا المقام عبارتى " الآداب " و " النظام العمومى " معا من باب التوسع فى التعبير ، كما فى المواد ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الاملية و ٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية و ١٢٩ من الدستور ، أم كان قد إقتصر على لفظة " الآداب " كما فى المادة ٢٢٥ من قانون تحقيق الجنايات فإنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام . وإذا كان ما جاء فى محضر جلسة المحاكمة هو أن الجلسة جعلت سرية مراعاة " للأمن العام " فهذا لا يقتضى نقض الحكم إذ هو لا يعدو أن يكون من قبيل التجوز فى التعبير مرادا به مراعاة النظام العام .

(طنن رقم ٢٢٤٨ لسنة ١٢ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٤٢)

٩٥١ - تعذر قراءة محضر الجلسة - عدم تعيين المتهم مطعنا على الإجراءات - عدم قبول الطعن .
إذا كان الطاعن يبنى طعنه على أن المحاكمة وقعت باطلاً إذ أن محضر الجلسة تتعذر قراءته فلا تمكن معرفة ما تم أمام المحكمة ، ولم يكن قد عين مطعنا واحداً على ذات الإجراءات التي تمت في مواجهته والمفروض قانوناً أنها وقعت صحيحة فهذا الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه ، وخصوصاً إذا كان محضر الجلسة ميسورة قراءته .

(طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ١٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٨)

٩٥٢ - خلو محاضر الجلسات من توقيع رئيس الجلسة - لا يعيب الحكم ما دام موقعا من رئيس الهيئة التي أصدرته هو ومحضر الجلسة الأخير .

ما دام الطاعنون لا يدعون أن إجراءات المحاكمة قد تمت على غير ما هو ثابت في محاضر الجلسات التي يتولون أنها خالية من توقيع رئيس الجلسة وما دام الحكم - وهو ما ينبغي أن يوجه إليه الطعن - موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته هو ومحضر الجلسة الأخير، فالطعن في الحكم إستناداً إلى عدم توقيع محاضر الجلسات لا يقبل .

(طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٥٢)

٩٥٣ - قيام محكمة أول درجة بسماع من حضر من شهود الإثبات عدم طلب المتهم إستدعاء المجنى عليه لسماع أقواله - النفي أمام المحكمة الإستئنافية بعدم سماع المجنى عليه - لا محل له ما دامت هذه المحكمة لم تر ما يدعو إلى ذلك .

تحكم المحكمة الإستئنافية - بحسب الأصل - على مقتضى الأوراق في الدعوى دون أن تجرى أى تحقيق فيها إلا ما ترى من لزوم التحقيق أو ما تستكمل به النقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإذا كان

الثابت من محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة وسمعت من حضر من شهود الإثبات ولم يطلب منها المتهم إستدعاء المجنى عليه لسماع أقواله ، فليس له أن ينعى على المحكمة الإستئنافية عدم سماع المجنى عليه ما دامت هي لم ترمأ يدعى إلى ذلك .

(طعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ٢٠ س ٧ ص ٦٧٧)

٩٥٤ - عدم تمسك المتهم بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وقيامه بالمرافعة فيها - النعى على المحكمة بإخلالها بحقه في الدفاع - لا محل له .

مضى كان المتهم لم يتمسك بدفاعه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أخيراً وتخلّف المجنى عليه عن حضورها وترافع المتهم في الدعوى دون إشارة منه إلى طلب سماع المجنى عليه أو الإطلاع على الأوراق التي تثبت دفاعه مما يفيد تنازله الضمى عن هذا الدفاع فإنه لا يحق له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع إذ أنها لم تقم بإجراء سكت هو عن المطالبة بتنفيذه .

(طعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٥ / ٢١ س ٧ ص ٨٢٧)

٩٥٥ - عدم إعلان المتهم للحضور أمام غرفة الإتهام - عدم تمسك محامى المتهم أمام محكمة الجنائيات بذلك وعدم طلبه أجلا لتحضير دفاعه - لا إخلال بحق الدفاع .

مضى تبين أنه حضر مع المتهم أمام محكمة الجنائيات محاميان أحدهما موكل والآخر منتدب وأبدى المحاميان دفاعهما دون أن يشير أحدهما في مرافعته إلى عدم إعلان المتهم بالحضور أمام غرفة الإتهام ولا أمام محكمة الجنائيات ودون أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه - فإن دعوى المتهم بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون لها أساس عملا بالمادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١١ / ٢٧ س ٧ ص ١٢١٧)

٩٥٦ - سكوت المتهم أو محاميه عن المرافعة أمام المحكمة - لا
إخلال بحق الدفاع .

لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم أو محاميه عن المرافعة الطعن على
الحكم بدعى الإخلال بحق الدفاع ما دام المتهم لا يدعى أن المحكمة منعت من
المرافعة الشفوية . (طعن رقم ٥١٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٧ / ١٩٥٧ ص ٨ ص ٧٥١)

٩٥٧ - عدم تدوين دفاع المتهم تفصيلا في محضر الجلسة لا
يعيب الحكم .

الأصل في إجراءات المحاكمة إعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم أن
يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان المتهم
يهمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذى عليه أن يطلب
صراحة إثباته به ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٨ ص ٩ ص ١٠٨١)

٩٥٨ - تصحيح بطلان إجراءات المحاكمة بسقوط الحق في
التمسك به إذا تم الإجراء بحضور محامى المتهم ودون إعتراض منه
ما ينعاه المتهم على الحكم من سماعه أقوال الطبيب الشرعى والمترجم الذى
تولى ترجمة أقوال الشاهدة دون تحليفها اليمين القانونية مبرود بأن هذا الإجراء
قد تم بحضور محامى المتهم فى جلسة المحاكمة دون إعتراض منه عليه مما
يسقط الحق فى الدفع ببطلانه .

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ١١ / ١٩٥٩ ص ١٠ ص ٨٩٦)

٩٥٩ - عدم التمسك بسماع شاهد النفى فى مطالبة جازمة -
عدم إستدعاء المحكمة للشاهد لأنها لم تر محلا لسماعه - لا إخلال
بحق الدفاع .

إذا كان الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بسماع شاهد النفى بل إقتصر على

قوله :

" أنه لم تسمع شهادة شاهد نفى المتهم ولا تكفى شهادة شهود الإثبات - وكانت المحكمة قد تناولت ما شهد به هذا الشاهد فى التحقيقات ولم تعول عليها مطمئنة لشهادة شاهدى الإثبات والأسباب ، التى ذكرتها فى حكمها ولم تر بعد ذلك محلا لإستدعائه لسماعه ، فيكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من إخلال بحق الدفاع على غير أساس .

(لمن رقم ١٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٦٧٤)

٩٦ - تنازل المتهم أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات - إنتفاء حاجة محكمة ثانى درجة إلى إتخاذ هذا الإجراء - لا إخلال بشفوية المرافعة فى ظل المادة ٢٨٩ أ. ج المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

إذا كانت المحاكمة بدرجةيتها قد جرت فى ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ ، وقد تنازل الدفاع أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الإثبات ، وكانت محكمة ثانى درجة إنما تقتضى على مقتضى الأوراق - وهى لا تسمع شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم ، فإنه لا يحق للمتهم أن ينعى ببطالان إجراءات المحاكمة .

(لمن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٩٥٤)

الفصل الخامس

أسباب الطعن

الفرع الاول - أسباب واردة على الحكم الابتدائى

٩٦١ - عدم الإصرار على طلب التحقيق الذى رفضته محكمة أول درجة أمام محكمة الدرجة الثانية لا يصلح وجها للطعن بالنقض .

طلبات التحقيق التي يترتب على عدم إجابتها أو الرد عليها بطلان الحكم هي التي تقدم إلى المحكمة الإستئنافية . فالتمسك بطلب من هذا القبيل لدى محكمة الدرجة الأولى وعدم إجابة المحكمة إليه ، وعدم الإصرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة الثانية - ذلك لا يصلح وجهاً للطعن على حكم محكمة الدرجة الثانية .
(طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٧ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٣٧)

٩٦٢ - أوجه البطلان في الإجراءات التي يجوز التمسك بها أمام محكمة النقض - ماهيتها .

أن أوجه البطلان في الإجراءات التي يجوز أن يتمسك بها أمام محكمة النقض هي التي تقع أو التي يحصل التمسك بها أمام محكمة آخر درجة . فإذا لم يكن الطاعن قد أثار وجه البطلان أمام هذه المحكمة ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ١٣١٦ لسنة ٨ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٣٨)

٩٦٣ - ما لا يكلّي لنقض الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية لخطأ في إجراءات المحاكمة الابتدائية .

لا يكلّي في نقض الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية لخطأ في إجراءات المحاكمة الابتدائية أن يكون المتهم قد تمسك بوجود الخطأ أمام محكمة الدرجة الأولى ، بل يجب عليه أن يتمسك به أمام المحكمة الإستئنافية أما إذا سكت فإن للمحكمة الإستئنافية أن تعتبره راضياً عما حصل ولا تعير دفاعه الأول إلتفاتاً .
(طعن رقم ١٧ لسنة ١٣ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٤٢)

٩٦٤ - وجوب أن يوجه الطعن بطريق النقض إلى الحكم النهائي الصادر في الدعوى .

أن الطعن بالنقض يجب أن يوجه إلى الحكم النهائي الصادر في الدعوى . فإذا كان الطعن موجهاً إلى الحكم الابتدائي لا إلى الحكم الإستئنافي الذي أورد الواقعة على الوجه الصحيح وأدان الطاعن فيها بناء على الأدلة التي أورها دون .

أن يحيل إلى شيء مما جاء في الحكم الابتدائي فلا يقبل هذا الطعن .
(طعن رقم ٦٣ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٤٣)

٩٦٥ - عدم الاعتراض أمام محكمة الدرجة الثانية على ما
أضافته محكمة أول درجة إلى الخطأ المنسوب إلى المتهم بالقتل
الخطأ مما جاء بالمعينة والتجربة لا يجوز إثارتها أمام محكمة
النقض .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ
بوصفها المرفوعة به الدعوى وذكرت في أسباب حكمها أن خطأه من طريق
الإهمال وعدم مراعاته للوائح لم يكن فقط بعدم التنبيه بالزحامة وبقيادته سيارة
تالفا جهاز فراملها ، كما ذكر بالوصف ، بل أنه كذلك قاد تلك السيارة بسرعة
تزيد على الحد المقرر في اللوائح مستتدة في ذلك إلى المعينة وإلى تجربة
أجرتها في مواجهة المتهم والخصوم وكان المتهم قد تناول هذا الدليل في مرافسته
أمام محكمة الدرجة الثانية دون أن يعترض على هذه الإضافة فلا يكون له أن
يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٥٠)

٩٦٦ - تاريخ صدور الحكم الابتدائي - النعي المقتبس عليه -
عدم قبوله أمام محكمة النقض .

أن تاريخ صدور الحكم هو من البيانات التي يجب - بحسب الأصل -
إعتبار الحكم ومحضر الجلسة حجة بما جاء فيهما بالنسبة إليها . فإذا كان
الحكم المطعون فيه قد أخذ في تحديد تاريخ صدور الحكم المستأنف بالثابت
بنسخة الحكم الأصلية ومحضر الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن لم يثر
أمام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لحقيقة الواقع ، فإنه لا يكون له
أن يطعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٥٢)

٩٦٧ - بطلان الحكم المستأنف - وجوب التمسك به أمام المحكمة الإستئنافية .

إذا لم يكن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الإستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع أسبابه والتوقيع عليه في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره بل ترفع في موضوع الدعوى فلا يقبل منه أن يثير هذا الطعن أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ١٥٩١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢ / ١ / ٧)

٩٦٨ - النemy على الحكم الابتدائي - عدم قبوله أمام محكمة النقض .

أن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وإن فمعى كان الطاعن لا يوجه طعنه إلى الحكم الإستئنافية ، الذى قضى بعدم قبول إستئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد ، ولكنه يرمى به إلى الطعن فى الحكم الابتدائى الذى قضى فى موضوع الدعوى بالغرامة والإزالة ، والذى أصبح نهائيا ، وحاز قوة الشىء المحكوم فيه بسبب تراخي المتهم فى إستئنافه فى الميعاد الذى حدده القانون - فإنه يكون من المتعين رفض طعنه موضوعا .

(طعن رقم ٢٣٩٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٤ / ٢ / ١)

٩٦٩ - عدم جواز النemy ببطلان الحكم الابتدائي إذا كان الحكم الإستئنافية قد تدارك سبب البطلان .

لا محل للطعن بظور الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام إذا كان الحكم الإستئنافية الذى قضى بتأييده قد إستوفاهما .

(طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ١٠ / ٤)

٩٧٠ - لا يجوز إثارة الطاعن على إجراءات محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض .

إذا كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الإستئنافية طعنا ما على إجراءات محكمة أول درجة فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٥٥)

الفرع الثاني - الأسباب الجديدة

٩٧١ - الدفع لأول مرة بأن أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم كان من قبل دخوله القضاء محاميا وكان وكيلا عن المجنى عليه في الدعوى الطعون في حكمها .
الطعن في الحكم بمقولة أن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء محاميا ، وكان وكيلا عن المجنى عليه في الدعوى الطعون في حكمها هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد ، فلا يمكن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض بل الواجب إيداعه في الميعاد القانوني وبالطرق المقررة لرد القضاة .
(طعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٣٢)

٩٧٢ - الدفع لأول مرة بعدم وجود إرتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر في إرتكاب فعل واحد يعينه في إرتكاب فعل واحد يعينه ليس دفعا قانونيا بل هو دفع موضوعي يجب على من يتمسك به أن يبيده أمام محكمة الموضوع فإذا فاته إيداعه أمامها فلا يحق له أن يثيره أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ١٦١٢ لسنة ٤ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٣٤)

٩٧٣ - الإعتراض لأول مرة على طريقة تعيين الخبير أو على كفايته الفنية .

الإعتراض على طريقة تعيين الخبير أو على كفايته الفنية من الإعتراضات الواجب إيداعها لدى محكمة الموضوع فإذا فات المتهم إيداعها فليس له أن

يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٤٦ لسنة ٥ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٣٥)

٩٧٤ - الإعتراض لأول مرة على تحقيق النيابة.

إذا لم يعترض الطاعن على تحقيق النيابة أمام محكمة الموضوع بل ترفع على أساسه فلا يقبل منه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٧ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٣٧)

٩٧٥ - إدعاء المتهم بأن المحكمة أحدثت تغييرا في وصف

التهمة عند توجيهها إليه دون إعتراض منه .

إذا لم يعترض المتهم على توجيه التهمة إليه من المحكمة ودافع في جميع أنوار المحاكمة على أساسها فليس له بعد ذلك أن يدعى لأول مرة لدى محكمة النقض بأن المحكمة أحدثت تغييرا في وصف التهمة عند توجيهها إليه .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٣٨)

٩٧٦ - طلب الطاعن لأول مرة وقف الدعوى إلى أن يفصل في

مسألة فرعية .

أن الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب الإيقاف إلى حين الفصل فيها من طرق الدفاع الواجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . ويشترط في هذا الدفع أن يكون جديا غير مقصود به مجرد المطالبة والتسويق ، وأن تكون المسؤولية الجنائية متوقفة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها . فإذا كان المتهم لم يطلب إلى المحكمة أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في مسألة فرعية بل سكت حتى فصلت المحكمة في الدعوى فليس له أن يتمسك بهذه المسألة لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا كان قد طلب ورأت المحكمة أن طلبه غير جدى أو أن المسؤولية الجنائية قائمة على كل حال فلا محل للإيقاف .

(طعن رقم ٤٢٢ لسنة ١٠ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٤٠)

٩٧٧ - الدفع لأول مرة ببطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية

في غيبة الخصوم .

الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية في غيبة الخصوم لا يجوز إيدأه لأول مرة لدى محكمة النقض . على أنه في الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخبير في مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم باطلا إذا كانت السلطة القضائية التي نذبت لم توجب عليه حضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل . وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانونا لصحتها أن تكون قد بوشرت حتما في حضور الخصوم كما هي الحال في إجراءات المحاكمة في جلسات المحاكم بل أن القانون صريح في إجازة منع الخصوم عن الحضور أثناء مباشرة عمل أو أكثر من هذه الأعمال لسبب من الأسباب التي يقتضيها حسن سير التحقيق أو يوجبها الحرص على ظهور الحقيقة .

(طنن رقم ١٥٩ لسنة ١١ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٠)

٩٧٨ - الإعتراض لأول مرة على إجراءات الإحالة .

متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم قد وافق على نظر القضية بعد إعادتها من قاضى الإحالة بإحالة حضوريا إلى محكمة الجنايات دون أن يعترض على إجراءات الإحالة فلا يكون له أن يثير أمام محكمة النقض جدالا حولها .

(طنن رقم ٢٩٢ لسنة ١٥ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٤٥)

٩٧٩ - الدفع لأول مرة بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة

العمومية في الدعوى لا يزال قائما .

إذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة العمومية في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائما إذ لم تظهر بعد أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه ، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٢١٧ لسنة ١٦ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٤٦)

٩٨ - الدفع لأول مرة بأن المتهم غير مسئول عن عمله لأن به ضعفا في قواه العقلية .

إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن المتهم غير مسئول عن عمله لأن به ضعفا في قواه العقلية . غير قابل للشفاء كان سببا في صدور قرار من المجلس الحسبي بالحجر عليه ، وكان ما انتهت إليه المحكمة من إدانته يفيد بذاته أنها قدرت أنه لم يكن في حالة من الحالات التي ترفع المسؤولية الجنائية عنه أو تمنع من عقابه فلا يكون هناك محل لإثارة هذا الكلام أمام محكمة النقض . (طنن رقم ٨٧٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٤٦)

٩٨١ - تمسك المتهم لأول مرة بأن المادة التي ضبطت عنده ليست من الحشيش كما هو معرف به في القانون .

إذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى إدانة المتهم في إحراز حشيش وكانت قد ذكرت الأدلة التي إعتمدت عليها في قضائها بذلك فلا يحق للمتهم أن يتمسك أمام محكمة النقض بأن المادة التي ضبطت عنده ليست من الحشيش كما هو معرف به في القانون إذا كان لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع .

(طنن رقم ١٤١٩ لسنة ١٦ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٤٦)

٩٨٢ - التمسك لأول مرة بوقوع بطلان في صحيفة الدعوى .

إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يدعى وقوعه في صحيفة الدعوى من بطلان فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٧٠٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٤٨)

٩٨٣ - الدفع لأول مرة ببطلان المعاينة التي أجرتها النيابة في غير حضور المتهم .

الدفع ببطلان معاينة أجرتها النيابة في غير حضور المتهم هو دفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، فطبقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون

تحقيق الجنايات يجب لقبوله أن يتمسك به المتهم أمام محكمة الموضوع قبل سماع شهادة الشهود وإلا سقط حقه فيه .

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٥٠)

٩٨٤ - الدفع الأول مرة بأن المتهم غير مسئول عما وقع منه من إعتداء على المجنى عليه طبقا للمادة ٦٣ عقوبات .

مضى كان وجه الطعن يتطلب تحقيقا موضوعيا فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض . فإذا كان رجل البوليس المتهم بإحداث عاهة بأخر قد بنى طعنه على أنه إنما قد إستعمل سوطه فى الضرب وهو بسبيل تنفيذ أمر صادر إليه من وكيل النيابة وهو رئيس تجب عليه طاعته أثناء تحقيق جنائية بمحل الحادث للمحافظة على النظام وعلى معالم الجريمة ، وأنه لذلك فهو معنى من العقاب بحكم المادة ٦٣ عقوبات ، وكان هذا المتهم لم يبد هذا الدفاع بالجلسة بل أقام دفاعه على أنه لم يستعمل السوط - فإنه لا يجوز له التمسك به أمام محكمة النقض للمرة الأولى .

(طعن رقم ١١٠٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٠)

٩٨٥ - دفع المتهم لأول مرة بضبطه فى منطقة غير خاضعة لأحكام القانون العام .

إذا حاكت المحكمة متهمين عن جريمة جلب مخدر من الخارج وقضت عليهما بالعقوبة ثم طعن أحدهما فى الحكم بأنه لم يتحدث عن سبب قضائه عليه بالإدانة مع أن ما وقع منه إنما وقع فى أراضى شبه جزيرة سيناء وهذه لها قانون خاص ومحاكم خاصة وعقوبات مختلفة عن العقوبات المقررة لما يقع من الجرائم فى سائر البلاد المصرية ، ولم يكن هذا المتهم قد دفع أمام محكمة الموضوع بضبطه فى منطقة غير خاضعة لأحكام القانون العام فلا يقبل منه هذا الطعن أمام محكمة النقض ، إذ ذلك كان يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(طعن رقم ١٧٣٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٥١)

٩٨٦ - الدفع الأول مرة بعدم قبول الدعوى المباشرة .

إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد وصف الواقعة بأنها إصابة خطأ ، وهي جنحة مما يخوله القانون تحريكها بطريق الدعوى المباشرة ، ولم تجد المحكمة فيها شبهة الجنائية حتى كانت تتخلى عن نظرها أما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها وكانت مريضة الدعوى والحكم المطعون فيه لا يبين منهما أن المتهمة قد قصت إسقاط المجنى عليه في الطريق مما لا تكون معه محكمة الجنح مختصة بنظر الدعوى ولا يجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر - فإنه لا يقبل الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٣٢٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١ / ٣ / ٢٠)

٩٨٧ - التمسك الأول مرة بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما

أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين .

ما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين ، فإنه لا يسمع منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٠١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢ / ٣ / ١١)

٩٨٨ - طلب إستدعاء الطبيب لمناقشته .

ما دام الدفاع عن المتهم لم يطلب إستدعاء الطبيب لمناقشته في نوع الآلة المستعملة في الضرب ، وما دام الحكم قد إستخلص في منطق سائغ أن الآلة المستعملة كانت عصا ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة (طعن رقم ٨٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ١٠ / ٢١)

٩٨٩ - الاعتراض لأول مرة على صفة المدعى بالحق المدني .

إذا كان قد قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره وإيا طبيعيا له ، في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر ، عند المحاكمة ، إثنتين وعشرين سنة

، فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية وكان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني - فلا يقبل منه أن يثير هذا الإعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض . على أن الطاعن لا يضار بالقضاء بالتعويض لو ألد المجنى عليه بصفته وليا طبيعيا له ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد ما دام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي .

(طعن رقم ١٠٠١ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ١٢ / ١)

٩٩٠ - التمسك لأول مرة باعتبار المدعى بالحق المدني تاركا

لدعواه لعدم حضوره بغير عذر بعد إعلانه لشخصه .

لما كانت المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية قد إشتطرت لإعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه أن يكون غيابه بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، وكان ترك الدعوى على هذه الصورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، وكان المتهم لم يتمسك بترك المدعى لدعواه أمام محكمة الموضوع فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ٦ / ٣٠)

٩٩١ - إدعاء المتهم بأن محكمة أول درجة عدلت وصف التهمة

دون إثارة شيء بخصوصها أمام المحكمة الإستئنافية .

إذا كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الإستئنافية فلا يجوز له أن يبيديه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ١١ / ٢٢)

٩٩٢ - قول المتهم لأول مرة أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم

في المعارضة .

إذا كان المتهم لم يبيد للمحكمة الإستئنافية ما يقوله في طعنه من أنه كان

مسجوناً عند صدور الحكم في المعارضة ، فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن هذا الدفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً .

(طنن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٩٥٤)

٩٩٣ - القول بأن محكمة الموضوع إستبقت الأمور وأبدت رأيها

في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم أن المحكمة إستبقت الأمور وأبدت رأيها في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع فإن ما يقوله الطاعن من ذلك مريبود بأن القانون قد رسم للمتهم طريقاً معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإذا هو لم يفعل فليس له أن يشكو من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ١١٩٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٥٥)

٩٩٤ - الدفع بعدم الإختصاص المحلي .

إذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الإختصاص المحلي أمام محكمة الموضوع ، وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقاً موضوعياً ، فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٤٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٥٥)

٩٩٥ - إثارة أساس طلب التعويض لأول مرة .

إذا كان أساس طلب التعويض ألمشار إليه في وجه الطعن لم يثره الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

(طنن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٥ / ٤ / ١٩٥٥)

٩٩٦ - قول المتهم لأول مرة أن الإعتراف المنسوب إليه صدر عن

إكراه .

إذا كانت التهمة لم تثر أمام محكمة الموضوع أن الإعتراف المنسوب إليها

صدر عن إكراه فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(ملن رقم ١٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٥٥)

٩٩٧ - التمسك لأول مرة بعدم أهلية المدعى بالحق المدني .
إذا كان الطاعنان بم يتسكا بالدفع بعدم أهلية المدعية بالحق المدني أمام
محكمة الموضوع فلا يحق لهما إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .
(ملن رقم ٤١٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٥٥)

٩٩٨ - الدفع بعدم علم المتهم بتيم البيع .
إذا كان المتهم باختلاس أشياء محجوزة لم يدفع أمام محكمة الموضوع
بعدم علمه بالنوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة
النقض .
(ملن رقم ٦٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١ / ١٢ / ١٩٥٥)

٩٩٩ - دفع المتهم لأول مرة بأنه غير مسئول عن الأموال
الأميرية المحجوزة من أجلها .
ما يقوله المتهم من أنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوزة من أجلها
لا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا .
(ملن رقم ٨٣١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٥)

١٠٠٠ - الإحتجاج بالمرض كعذر مانع من رفع الإستئناف في
الميعاد - إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تجوز .
لا يصح الإحتجاج لأول مرة أمام محكمة النقض بالمرض كعذر مانع من
رفع الإستئناف في الميعاد . (ملن رقم ٦٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٤٥٧)

١٠٠١ - النعى بوقوع خطأ في اسم أحد شهود الإثبات أدى
إلى عدم إعلانه - عدم وجود أثر لذلك في الأوراق وعدم إثارته أمام

محكمة الموضوع - التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض - لا يقبل .

متى كان ما ينهائ المتهم من وقوع خطأ فى اسم أحد شهود الإثبات أدى إلى عدم إعلانه لا أثر له فى الأوراق ولم يثره المتهم أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ظن رقم ٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٩٨)

١٠٠٢ - إدعاء الطاعن لأول مرة أمام محكمة النقض بمعرضه فى اليوم الذى كان محمدا لنظر معارضته أمام محكمة الدرجة الأولى - لا يقبل .

لا يكون مقبولا من الطاعن الإدعاء فى طعنه لأول مرة بمعرضه فى اليوم الذى كان محمدا لنظر المعارضة أمام محكمة الدرجة الأولى .

(ظن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٨١)

١٠٠٣ - عدم تمسك المتهم أمام المحكمة بضبط أجزاء من اللعوم يعرف منها سن الذبيحة ونوعها - يحظر سببا جديدا .

إذا لم يثر المتهم أمام المحكمة أنه لم تضبط لديه أجزاء من اللعوم يعرف منها سن الذبيحة ونوعها ، فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالموضوع . (ظن رقم ٧١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٣٦)

١٠٠٤ - إثارة المتهم أن محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه فى قضية أخرى هى السبب المباشر للحادث - هو سبب جديد لتعلقه بمعنصر واقعى لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه فى قضية جنائية أخرى هى السبب المباشر للحادث والدافع للمتهم على ارتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام ، لتعلقه

بعنصر واقعى ولم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ١٢٦١)

١٠٠٥ - الدفع ببطان قرار غرفة الإتهام بالإحالة إلى محكمة الجنائيات لخلوه من بيان الهيئة التى أصدرته - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدفع ببطان الإحالة إلى محكمة الجنائيات لخلوه من بيان الهيئة التى أصدرته هو دفع ببطان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٥٧ م ٨ من ٢٩)

١٠٠٦ - رد القضاة - قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية - إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية ، فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيناً يسلكه فى مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٥٧ م ٨ من ٨٧٢)
(والطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٦٠ م ١١ من ٤٧٧)

١٠٠٧ - بطلان تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنائيات - الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض - غير مقبول .

أن تكليف المتهم بالحضور أمام محكمة الجنائيات هو من الإجراءات السابقة على المحاكمة ولا يقبل من المتهم إثارة الدفع ببطان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٨ م ٩ من ٩٤)

١٠٠٨ - حضور محامى الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية

جميع جلسات المحاكمة الابتدائية والإستئنافية دون أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة - إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - غير جائز.

متى كان الثابت أن الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية حضر عنها من يمثلها أمام محكمة أول درجة وأمام المحكمة الإستئنافية من غير أن يذكر شيئاً عن تغيير صفة مدير الشركة ، فلا يجوز لها أن تثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(لمن رقم ١٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٥٦)

١٠٠٩ - إثارة الدفع ببطلان التفتيش أمام غرفة الإتهام دون محكمة الموضوع - إثارته بعد ذلك أمام محكمة النقض - غير جائز .
متى كان المتهم لم يثر دفعه ببطلان التحقيق الذي بنى عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع وإكتفى بكتابة مذكرة لغرفة الإتهام ولم يشر إليها أمام المحكمة ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(لمن رقم ٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٤٢٩)

١٠١٠ - تصحيح البطلان بحضور المتهم جلسة المحاكمة - م ٣٣٤ أ ج - عدم جواز إثارة هذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .
لا يقبل من المتهم أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان إجراء إعلانه الذي صححه حضوره جلسة المحاكمة .
(لمن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٨٣٢)

١٠١١ - محكمة النقض لا تنتظر إلا في صحة الإجراءات أمام محكمة الدرجة الثانية وفي عدم صحتها - المنازعة في صفة المدعى المدني في المطالبة بالتعويض - وجوب إثارة تلك المنازعة أمام محكمة الموضوع .

الطعن بطريق النقض لا يمكن إعتباره إمتداد الخصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع - ومتى كان على محكمة النقض ألا تنتظر القضية إلا بالحالة التى كانت عليها أمام محكمة الموضوع ، وكان المتهمان لم ينازعا فى صفة المدعى بالحق المدنى فى الحكم له بالتعويض ، فلن يقبل منهما لأول مرة أمام محكمة النقض المنازعة فى صفة المدعى بالحق المدنى .

(طعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٨)

١٠١٢ - الدفع ببطلان الحجز - عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

إذا كان يبين من محضر الجلسة أن المتهم لم يدفع ببطلان الحجز أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦ / ١٠ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٥٨)

١٠١٣ - إختلاس أشياء محجوزة - المغايرة بين مكان الحجز ومكان البيع - عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام محكمة ثانى درجة بأن المحجوزات حدد لبيعها مكان آخر غير مكان الحجز فلا يقبل منه أن ينعى على الحكم عدم رده على دفاع لم يطرحه هو أمامها ، ولا يجوز له أن يثير هذا الطعن لأول مرة أمام محكمة النقض . (طعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٠٦)

١٠١٤ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية - عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الدفع بوقف الدعوى الجنائية إنتظارا للفصل فى مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طريقا من طرق الدفاع - فإذا كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر

هذا الدفع أمام محكمة الموضوع : فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . (ملن رقم ١٢٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٥٥٧)

١٠١٥ - النعى على الحكم السير فى دعوى التزوير لقيام دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ما ينهأ المتهمون على الحكم من سير فى دعوى تزوير عقد بيع على الرغم من قيام دعوى صحة ونفاذ هذا العقد أمام القضاء المدنى مرئود بأنه فضلاً عن أن المتهمين أو المدافع عنهم لم يثيروا هذا الدفع - فلا يقبل منهم طرحه لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإنه من المقرر أن القاضى الجنائى غير مكلف بوقف الدعوى الجنائية فى هذه الحالة لخروجها عن نطاق المسائل الفرعية التى عنهاها الشارع بالإيقاف فى المادة ٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولعدم إتصالها بأركان الجريمة المرفوعة بها النوضى الجنائية ، أو بشرط تحقيق وجوبها . (ملن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٦٠٠)

١٠١٦ - الدفع ببطلان الاعتراف بالحصول عليه بطريق التعذيب أو الإكراه - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن إعتراؤه بالتهمة كان وايد إكراه أو تعذيب .

(ملن رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٧ / ١١ / ١٩٦٠ ص ١١ من ٧٥٦)

١٠١٧ - التمسك بقيام حالة الإكراه المعنوى أو الضرورة لأول مرة أمام محكمة النقض أمر غير جائز ما داميت الواقعة الثابتة لا أثر للإكراه فيها .

التمسك بحالة الإكراه المعنوى أو حالة الضرورة أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام الثابت أن المتهم لم يتمسك بذلك أمام محكمة

الموضوع وأن الواقعة كما أثبتتها الحكم لا أثر للإكراه فيها .

(طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١ / ٧ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٧٧٤)

١.١٨ - الفرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته - الدفع ببطلان إجراءات التفتيش أمر لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

فرق بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته ، وإن كان المتهم لم يدفع ببطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة ، فإنه لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها ، وما دامت قد إطمأنت إلى أن التفتيش قد أسفر عن العثور عن المخدر المملوك للمتهم ، فإن النعى على هذا الإجراء باحتمال دس المخدر في جيبه لا يقبل أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١ / ٢٨ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٨)

١.١٩ - نقض - أسباب الطعن - ما لا يقبل منها .
ليس للطاعن إثارة أسباب في طعنه تنطوي على تعييب للإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة ولم يطلب إلى المحكمة تحقيقا معينا في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٥١٨)

١.٢٠ - نقض - حالات النقض ما لا يقبل منها .
لا يقبل من الطاعن أن يطالب محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، ولا يجوز له أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٩٧)

١.٢١ - نقض - أسباب الطعن - ما لا يقبل منها .

لا يجوز للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض (طعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٧ من ١٨ من ١٠٥٩)

١٠٢٢ - الطعن بالنقض لا يوجه إلا إلى الحكم الإنتهاى الصادر من محكمة آخر درجة - ليس للطاعن إثارة شيء عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض - مثال .

لا يجوز أن يوجه الطعن بطريق النقض إلا إلى الحكم الإنتهاى الصادر من محكمة آخر درجة ، وليس للمتهم أن يثير شيئاً عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض . ولما كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يتقدم بما يثبت عذر المرض المدعى به الذى حال بينه وبين حضور جلسة المعارضة أمام محكمة ثانى درجة والذى لم يتمكن بسببه كما يزعم من التقرير بالإستئناف فى الميعاد القانونى ، وكان الثابت من الأوراق أيضاً أن الحكم الغيابى الإستئنافى المعارض فيه قد صدر بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، وأن هذا الحكم الأخير والحكم المطعون فيه القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يتنمى معه سوى الحكم الغيابى الإستئنافى المعارض فيه وكان لكل أسبابه المستقلة عن الحكم الابتدائى . ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن فى هذا الطعن متعلقاً بالحكم الغيابى الذى أصدرته محكمة أول درجة يكون غير مقبول . (طعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١١٥٤)

١٠٢٣ - لا يجوز للمتهم أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة وقائع كان فى مقدوره إبدائها أمام محكمة ثانى درجة ولم يفعل .

متى كانت محكمة ثانى درجة قد سمعت الدعوى فى حضور المتهم - الطاعن - ومكنته من إبداء دفاعه ولكنه لم يثر شيئاً فى خصوص مرضه الذى حال بينه وبين تتبع جلسات معارضته ، فإنه لا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . (طعن رقم ٢٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ من ٢٤٦)

١٠٢٤ - الدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد لا تقبل إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام لم يدفع به أمام محكمة ثاني درجة .

إذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعنة لم تدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانوناً ، فإنه لا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعاً .

(طعن رقم ١٩٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢ / ٤ / ١٩٧٢ ص ٢٢ من ٥٥٢)

١٠٢٥ - نقض - أسباب الطعن - عدم إعلان الطاعن بجلسته المعارضة الابتدائية - عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام النقض .
لما كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة الإستئنافية شيئاً من شأن بطلان الإجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منه إثارة عدم إعلانه بجلسته المعارضة الابتدائية لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ١٠ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٥٢)

١٠٢٦ - إثارة التناقض بين الدلييل القولى والفنى - غير جائزة لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان الواضح من محضر جلسة التى تناولت فيها المرافعة واختتمت بصور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئاً عما أورده بوجه الطعن بشأن حالة التناقض بين حالة وبين الدليل الفنى المستمد من التقارير الطبية الشرعية ومن ثم فلا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك لأنه دفاع موضوعى ولا يقبل منه ألنعى على المحكمة بإغفال الرد عليه ما دام لم يتمسك به أمامها .

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧ / ٤ / ٢٥ / ١٩٧٧ ص ٢٨ من ٥٢٠)

١٠٢٧ - عدم جواز إثارة مرض الطاعن في جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة لأول مرة أمام محكمة النقض .
لا يقبل من الطاعن الإدعاء في طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرضه في اليوم الذي كان محددا لنظر المعارضة أمام محكمة أول درجة ، فإن منعه في هذا الشأن يكون بدوره غير سديد .
(طنن رقم ١٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٥٨)

١٠٢٨ - عدم جواز النemy على الحكم لأسباب تالية لصنوده غير موجهة لقضائه خارجة عن الخصومة .
أن منعي الطاعن بحبس النيابة الكلية الحكم فور صنوده وعدم تمكنه من الإطلاع عليه أمر خارج عن الخصومة تال لصنود الحكم غير موجه لقضائه قد يطوع له عند ثبوته أن يكون سببا لإفتتاح ميحاد الطعن عليه طيلة قيامه ، أما والثابت أن الطعن قد إنعقد مستكملا شروطه وأوضاعه القانونية في الميعاد المحدد وحث مذكرة أسباب الطعن من الوجهة في المناهي المتعددة وبما لا يأتى صرف أثره إلا باعتبارها محصلة لبحث متعمق في دراسة الحكم وأسبابه فإن ما يشهده الطاعن بهذا النemy لا يكون مقبولا .
(طنن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٧١٢)

١٠٢٩ - لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب طالما أن الحكم الإستئنائي قد قضى بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .
لما كان باقى ما أثاره الطاعن في طعنه واردا على الحكم الابتدائي الذي إقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الإستئنائي الغيابي الذي قضى بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد وقضاؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب سواء ما تعلق ببيانات الحكم أو لاية أسباب أخرى لأنه حاز قوة الأمر

المقضى ويات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

(طعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١٧١)

١٠٣٠ - التمسك ببطلاق إجراءات المحاكمة الابتدائية أمام

محكمة النقض لأول مرة - لا يجوز .

متى كانت الطاعة قد أمسكت عن إثارة أى بطلان على إجراءات المحاكمة الابتدائية لدى محكمة ثانى درجة - وما كان لها أن تثيره بعد أن سلمت بوقوع الخطأ - فإنه لا يقبل إثارة النعى على إجراءات محكمة أول درجة لدى محكمة النقض .
(طعن رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١٣٦)

الفرع الثالث - الأسباب الموضوعية

١٠٣١ - السببية فى القانون الجنائى مسألة موضوعية .

أن السببية فى القانون الجنائى مسألة موضوعية بجهة لقاضى الموضوع تقديرها بما يكون لديه من الدلائل ومتى فصل فى شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا من حيث الفصل فى أن أمرا معينا يصلح قانونا لأن يكون سببا لنتيجة معينة أو لا يصلح فإذا قرر قاضى الإحالة إستنادا إلى ما أوضحه الطبيب الشرعى فى تقريره عن الحادثة أن الضرب الذى وقع من المتهم على المجنى عليه ليس له علاقة بالوفاة إطلاقا فليس لمحكمة النقض أن تتعرض لقرارها هذا .
(طعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٤ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٣٤)

١٠٣٢ - حسن النية أو سوءها مسألة موضوعية .

أن مسألة حسن النية أو سوءها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فصلا نهائيا ، فمتى قالت هذه المحكمة أن التهمة ثابتة على المتهم فمعنى ذلك أنها رجحت جانب سوء القصد عنده وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فيما قررته بهذا الشأن .

(طعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٤ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٣٥)

١٠٣٣ - إستنباط المحكمة وقوع الإكراه فى جريمة السرقة من التحقيقات - موضوعى .

إذا إستنبطت محكمة الموضوع وقوع الإكراه من التحقيقات الأولى التى حصلت فى الحادثة ومن التحقيقات التى أجرتها بنفسها فى الجلسة وبينت فى حكمها ظروف هذا الإكراه بيانا كافيا فلا يسوغ الجدل بعد ذلك أمام محكمة النقض فى وقوع الإكراه أو عدم وقوعه .

(طنن رقم ١٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٣٥)

١٠٣٤ - إستخلاص المحكمة حقيقة العقود المبرمة بين المقرض والمقرضين وإستبانتها أن هذه للعقد لم تكن إلا ستارا لريا فاحش - موضوعى .

إذا تحرت محكمة الموضوع حقيقة عقود إجارة الأعيان التى إرتبتها المقرض إلى المقرضين فاستبانت أن هذه العقود لم تكن إلا ستارا لريا فاحش تقاضاه المقرض من مدينه فذلك مما يدخل فى سلطانها ولا معقب لمحكمة النقض على رأيها فى ذلك .

(طنن رقم ٦٨٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٣٦)

١٠٣٥ - إستخلاص المحكمة من وقائع دعوى النصب التى أوردتها فى حكمها أن المتهم لم يقصد بفعله إلا الوالد الذى دفع من ماله المبلغ المحول به الطرد لا ولده الذى كانت محررة بأسمه البوايصه - موضوعى .

إذا كانت المحكمة قد إستخلصت من وقائع دعوى النصب التى أوردتها فى حكمها أن المتهم لم يقصد بفعله إلا الوالد الذى دفع من ماله المبلغ المحول به الطرد ، لا ولده الذى كانت محررة بأسمه البوايصه ، فذلك من سلطتها ، ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ١٧٢٢ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٢)

١٠٣٦ - إنتهاء المحكمة إلى القول بأن جناية القتل التي أدين فيها المتهمون كانت نتيجة محتملة لإتفاقهم مع آخرين على السرقة - موضوعي .

إذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى القول بأن جناية القتل التي أدين فيها المتهمون كانت نتيجة محتملة لإتفاقهم مع آخرين على السرقة فلا تجوز إثارة الجدل حول ذلك أمام محكمة النقض متى كانت الأدلة التي إعتمدت عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إليه . (طعن رقم ٢٣٧ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٢)

١٠٣٧ - جواز التقدم إلى محكمة النقض بالدليل القاطع على سن المتهم التي لا تقل عن ١٥ سنة متى إعتبرته المحكمة من الأحداث دون تنبيهه إلى ذلك إذ لا يجوز بمقتضى المواد ٦٤ ع وما بعدها إرساله إلى الإصلاحية .

أنه وإن كان مقرراً أن تقدير سن المتهم متعلق بموضوع الدعوى بيت فيه القاضى على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية ، أو ما يبيديه له أهل الفن أو ما يراه هو بنفسه ، وأنه لا يجوز للمتهم بعد أن تقررت سنه على هذا النحو أن يثير الجدل بشأن ذلك أمام محكمة النقض ، إلا أن هذا محله - إذا كان المتهم من المجرمين الأحداث - أن تكون المحكمة قد تناولت سنه بالبحث والتقدير وأتاحت له وللنيابة فرصة إبداء ملاحظاتها على ذلك . أما إذا كانت المحكمة لم تشر إلى سن المتهم إلا في الحكم الصابر منها باعتباره من الأحداث دون سبق التنبيه إلى ذلك في الجلسة فإن المتهم إذا ما كان لديه الدليل القاطع المستند من الأوراق الرسمية على أن سنه لا تقل عن خمس عشرة سنة كاملة فلا يجوز بمقتضى المواد ٦٤ وما بعدها من المواد الواردة في عقاب المجرمين الأحداث الحكم بإرساله إلى مدرسة إصلاحية - فإنه يكون له في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، أن يتقدم بهذا الدليل إلى محكمة النقض ويستند إليه في نقض الحكم .

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٤٢)

١.٢٨ - إنتهاء المحكمة إلى أن الواقعة سرقة - موضوعى .

أن وجود المسروقات لدى المتهم من شأنه أن يبرر القول بأنه سارق أو مخف للأشياء المسروقة تبعاً لظروف كل دعوى . فإذا قالت المحكمة أنه سارق كان معنى ذلك أنها رأت من وقائع الدعوى وظروفها التى سردتها فى حكمها أن الواقعة سرقة ، ولا يصح فى هذه الحالة مطالبتها بالتحدث صراحة عن الإعتبارات التى إعتمدت عليها فى رأيها ، فإن المناقشة فى ذلك مما يتعلق بصميم الموضوع . (طنن رقم ١٣٧٨ لسنة ١٢ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٤٣)

١.٣٩ - تقدير كفاية العذر فى عدم رفع الإستئناف فى الميعاد - موضوعى .

أن تقدير كفاية العذر الذى يستند إليه المستأنف فى عدم رفع إستئنافه فى الميعاد القانونى من سلطة محكمة الموضوع . فإذا كان ما أورده الحكم فى هذا الصدد من شأنه أن يقضى إلى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة فإن الجدل فيه أماناً محكمة النقض لا يقبل . (طنن رقم ٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٤٣)

١.٤٠ - بيان الحكم أن المتهم كان يعذب المجنى عليه بالتعذيبات البدنية التى ذكرها - موضوعى .

حتى يبين الحكم فى مواضع متعددة منه ، بناء على ما إستخلصه من أقوال الشهود والكشوف الطبية ، أن المتهم كان يعذب المجنى عليه بالتعذيبات البدنية التى ذكرها ، وكانت الأسباب التى إعتمد عليها من شأنها أن تقضى إلى النتيجة التى إستخلصها منها . فلا معقب عليه فى ذلك لمحكمة النقض . لأن تقدير التعذيبات البدنية من المسائل الموضوعية .

(طنن رقم ١٠٠٩ لسنة ١٤ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٤٤)

١.٤١ - إستخلاص المحكمة أن شجيرات العشيخ التى ضبطت كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة العشيخ - موضوعى .

إذا كان الحكم قد أثبت أن شجيرات الحشيش التي ضبطت كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش ، كما هو معروف في القانون ، وبناء على ذلك يرى المتهم من تهمة إحراز الحشيش ، فإن المجادلة في ذلك تكون متعلقة بوقائع الدعوى التي لا شأن بها لمحكمة النقض .
(طنن رقم ٤٠٥ لسنة ١٥ في جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٤٥)

١٠٤٢ - تقدير ما إذا كانت العبارات التي تضمنتها مذكرة المتهم مما يقتضيها مقام الدفاع عن حقه أم لا - موضوعي .
يشترط للإنتفاع بحكم المادة ٢٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب أو القذف التي أسندتها أحد الخصوم إلى خصمه في أثناء الدفاع عن حقه أمام المحاكم مما يستلزمه الدفاع عن هذا الحق . الفصل في ذلك متروك للقاضي الموضوع يقدره على حسب ما يراه من لحوى العبارات التي قيلت والغرض الذي قصد منها ، فإذا كانت المحكمة قد رأت أن العبارات التي تضمنتها مذكرة المتهم ما كان ليقضيها مقام الدفاع عن حقه في المعارضة المرفوعة منه في أمر تقدير أتعاب الخبير المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه لا يكون للمتهم وجه أن ينعى عليها أنها أخطأت فيما إرتكته من ذلك .
(طنن رقم ٢١٨ لسنة ١٥ في جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٤٥)

١٠٤٣ - دفاع المتهم بحصول المحاسبة بينه وبين شريك المجنى عليه عن مدة إدارته وتسلم هذا الأخير نصيبه في الغلة - موضوعي
أن دفاع المتهم بحصول المحاسبة بينه وبين شريك المجنى عليه عن مدة إدارته وتسلم هذا الأخير نصيبه في الغلة هو دفاع موضوعي ، فإذا هو سكت عن إبدائه أمام محكمة الموضوع فلا يكون له أن يبيد له لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طنن رقم ١٢٠٥ لسنة ١٩ في جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٤٩)

١٠٤٤ - إستفلاحن المحكمة أن عدول المجنى عليه عن أقواله

التي أبداها بالتحقيقات كان سببه حصول صلح بينه وبين المتهم -
موضوعي .

إذا كانت المحكمة حين إستخلصت أن عدول المجنى عليه عن أقواله التي
أبداها بالتحقيقات كان سببه حصول صلح بينه وبين المتهم قد بررت هذا
الإستخلاص باعتبارات سائفة من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة فلا تقبل
المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(طن رقم ١٩٥١ لسنة ١٩ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٥٠)

١٠٤٥ - إستظهار المحكمة أن العلاقة بين المتهم وبين المجنى
عليه هي علاقة وكيل بموكل - موضوعي .

إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في الإختلاس على أساس أن العلاقة
بينه وبين المجنى عليه هي علاقة وكيل بموكل مستظهره هذه العلاقة من الإتلاق
المبرم بينهما بما أحاطه من ملايسات وموردة أدلة سائفة على حصول الإختلاس
لها أصلها في الأيداع فإن المجادلة في ذلك لا تكون سوى مناقشة في موضوع
الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

(طن رقم ١٨٩٦ لسنة ١٩ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٥٠)

١٠٤٦ - إستخلاص المحكمة أن المتهم هو الذي ضرب المجنى
عليه بالصورة الواردة في حكمها - موضوعي .

متى كانت المحكمة قد إستخلصت من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب
المجنى عليه بالصورة الواردة بحكمها ، وكان لهذه الصورة سند من أقوال
الشهود في التحقيقات فالطعن في حكمها من هذه الناحية يكون على غير أساس
لتعلقه بمناقشة أدلة الدعوى . (طن رقم ٤١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٥٠)

١٠٤٧ - إثبات المحكمة سبب الإهتايات التي وجدت بالمجنى
عليه - موضوعي .

الطعن فى الحكم من جهة ما أثبتته من سبب الإصابات التى وجدت بالمجنى عليه هو جدل موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به . وما دام الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع مناقشة الطبيب الشرعى فى سبب هذه الإصابات فلا يكون له أن يعنى عليها أنها لم تناقشه .

(طعن رقم ٤١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٥٠)

١٠٤٨ - الجدل فى أركان جريمة القتل الخطأ .

متى كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة القتل خطأ قد بين الخطأ الواقع منه ، ثم بين رابطة السببية بين ذلك الخطأ وولادة المجنى عليه ، فالجدل فى ذلك مما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ١١١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٥٠)

١٠٤٩ - إستظهار المحكمة أن ذكر إسم غير إسم المتهم فى

بلاغ الحادث إنما كان بسبب خطأ مادى وقع فيه المبلغ - موضوعى إذا كانت المحكمة قد إستظهرت أن ذكر إسم غير إسم المتهم فى بلاغ الحادث إنما كان بسبب خطأ مادى وقع فيه المبلغ وأن الاسم الذى ورد فى البلاغ لا وجود له فى البلدة وبينت العداوة التى كانت الباعث للمتهم على مقارفة الجريمة مودة فى منطق سليم الأدلة والإعتبارات التى إعتمدت عليها فى ذلك - فإن مناقشتها فى ذلك لدى محكمة النقض لا تكون إلا مجادلة حول موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(طعن رقم ١١٣٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥١)

١٠٥٠ - إستخلاص المحكمة علم المتهم بالسرقة - موضوعى .

أن علم المتهم بالسرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى فإذا كانت المحكمة قد إعتمدت أن المتهم الذى يقول أنه لم يكن له علم بما يفعل باقى المتهمين الذين إستعداه أحدهم إلى

مكان الحادث كان على علم بالسرقه مستخلصة ذلك من وجوده مع السارقين
بمحل الحادث ومن مشاهدته الحفرة التي إنتزعت منها المواسير المسروقة ووجود
أدوات السرقه إلخ - فلا يقبل منه الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض لكونه جدلا
موضوعيا لا شأن لها به .

(طنن رقم ١٩١٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١ / ٤ / ٢)

١٠٥١ - إستظهار الحكم تعدد المتهم التهرب من أداء الضريبة
المستحقة عليه - موضوعى .

أن إستظهار الحكم تعدد المتهم التهرب من أداء الضريبة المستحقة عليه
من ظروف الدعوى وملابساتها - ذلك مما تختص به محكمة الموضوع ولا يقبل
الجدل فيه أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٨٩٨ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٢ / ١ / ١)

١٠٥٢ - إستخلاص المحكمة بأن المتهم ليس هو المقصود بالإذن
الصادر من النيابة بالتفتيش - موضوعى .

إذا كانت المحكمة قد برأت المتهم مستندة إلى القول بأنه ليس هو المقصود
بالإذن الصادر من النيابة بالتفتيش فإن الطعن من النيابة بأنه هو بذاته الذى
كان مقصودا بالإذن المذكور وأن الضلأ فى اسمه لا يؤثر فى صحة الإجراءات
، هذا الطعن لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الأدلة التى لم تر محكمة
الموضوع فيها ما يكفى لإقناعها بأن الإذن قد قصد به فى الواقع تفتيش
شخص الطاعن ولا منزله مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٣٧٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٥ / ٧)

١٠٥٣ - الإدعاء بحصول تزوير فى أمر التفتيش الصادر من
النيابة - موضوعى .

الإدعاء بحصول تزوير فى أمر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل

الموضوعية التي يحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٥٤)

١.٥٤ - خيانة الأمانة - قاعدة عدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبيئة - وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع .
القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد ، فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبيئة يجب على من يريد التمسك به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئاً من ذلك أمامها فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٩٥)

١.٥٥ - فصل الجثة عن الجناية - عدم الاعتراض على ذلك أمام محكمة الموضوع - إثارة الاعتراض على ذلك أمام محكمة النقض - غير جائزة .

ما دام المتهم في الجناية لم يعترض على فصل الجثة منها ولم يطلب إلى المحكمة ضم أوراق للإطلاع عليها ولم تره من جانبها ما يدعو إلى ذلك فلا يجوز له أن يثير أمام محكمة النقض اعتراضه على هذا الفصل خصوصاً إذا لم يفوت هذا الفصل عليه أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع فهو غير ممنوع من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيه واقعة الجثة التي فصلت .

(طعن رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٦٦٢)

(والطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٠٦)

١.٥٦ - المجادلة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً أمام محكمة النقض - لا يقبل .

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق

بموضوع الدعوى - فتمت إستظهرت المحكمة بأدلة سائفة أن المتهم أخطأ بأن سار بسيارته رغم عدم إلمامه بالقيادة فوقع منه الحادث الذى نشأ عنه إصابة المجنى عليه بالإصابات التى أوردتها التقرير الطبى الشرعى - فلا يقبل منه أن يجادل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٦٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٨٢٧)

١٠٥٧ - تقدير السرعة التى تصلح أساسا للمسئولية الجنائية
عن جريمة القتل الخطأ - موضوعى .

السرعة التى تصلح أساسا للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر موضوعى بحث تقدره محكمة الموضوع فى حدود سلطتها دون معقب .

(لمن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١٧٦)

(اللمن رقم ٢٢١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٧٠)

١٠٥٨ - تعدد الجرائم - تقدير تولد الشروط المقررة فى المادة
ع ٢٢ - موضوعى - متى يجوز لمحكمة النقض التدخل - مثال .

أن تقدير تولد الشروط المقررة فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات أو عدم تولدها من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التى تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائما مما يقتضى إعتبارهما جريمة واحدة عملا بالمادة ٢٢ / ٢ من قانون العقوبات .

(لمن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٩٠)

١٠٥٩ - قبول إثارة اللع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام

محكمة النقض - شرطه - مثال .

أن الأحكام التي صرحت فيها هذه المحكمة بأن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمامها لا يقصد بها على وجه التحقيق إستبعاد التفتيش وجميع أحكامه من حظيرة المسائل المتعلقة بالنظام العام ، بل لهذا القول علة أخرى هي أن مثل هذا الطلب يستدعى تحقيقاً وبحثاً في الواقع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض ، فإذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالاً بذاته على وقوع البطلان جازت إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

(طنن رقم ٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٦٠٩)

١٠٦٠ - سلطة قاضي الموضوع في إستبعاد عبارة أثبتها

الكاتب بمحضر الجلسة خطأ عن تنازل المدعية بالحق المدني من دعواها بناء على أسباب مؤدية - عدم قبول الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

المبرة في إثبات طلبات الخصوم هي بحقيقة الواقع لا بما أثبت الكاتب سهواً - فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق - قد ذكرت الأدلة والإعتبارات التي إعتمدت عليها في قضائها باستبعاد عبارة " تنازل المدعية بالحق المدني عن دعواها " ، وكانت هذه الأدلة والإعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - خصوصاً إذا كانت المدعية بالحق المدني قد حضرت في الجلسة التالية لهذا التنازل المدعى به وأثبت طلباتها دون إعتراض من الطاعن فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ م ١٠ ص ٦٩٤)

١٠٦١ - البحث في حصول الضرر من عدمه في جريمة خيانة

الامانة - مسألة موضوعية .

يكفي لتكوين جريمة التبديد إحتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في

حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع ، ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ م ١٠ من ١٩٤)

١٠٦٢ - التحدى بنص المادة ٦٢ عقوبات يقتضى تحقيق محكمة الموضوع لصلة الرئيس بالمرحوس - وجوب إثارة هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .

ما يقوله الطاعن خاصا بعدم مسئوليته عن جريمة إختلاس أموال أميرية طبقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات لأنه إنصاع لرغبة رئيسه المتهم الأول - هذا القول مردود بأن فعل الإختلاس الذى أسند إليه ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة بما لا يشفع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسئوليته - بل أن إقدامه على ارتكاب هذا الفعل يجعله أسوة بالمتهم الأول فى الجريمة ، فضلا عن ذلك فالذى يبين من الإطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع حتى تستطيع التثبت من حقيقة الصلة التى تربطه بالمتهم الأول بصفة هذا الأخير رئيسا له .

(طعن رقم ١٧٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٦٠ م ١١ من ٣٣٧)

١٦٠٣ - إرتباط القتل بجنحة - الفصل فى قيام الإرتباط السببى المشار إليه فى المادة ٢٣٤ / ٣ عقوبات أو عدم قيامه - أمر موضوعى .

قيام علاقة السببية أو عدم قيامها وكذلك قيام الإرتباط السببى المشار إليه فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات فى فقرتها الثالثة هو فصل فى مسألة موضوعية يستقل به قاضى الدعوى عند نظرها أمام محكمة الموضوع بلا معقب عليه فيه من محكمة النقض - فإذا كان الحكم بحسب ما إستظهرته المحكمة لم ير قيام إرتباط بين جناية الشروع فى القتل وبين جناية السرقة بإكراه ، فإن ما يثيره المتهمون بشأن الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠ / ٥ / ١٩٦٠ م ١١ من ٤٢٤)

١٠٦٤ - المنازعة فى صلاحية السلاح للإستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى - منازعة موضوعية لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

ما يثيره الطاعن من منازعة فى صلاحية السلاح للإستعمال وعدم عرضه على الطبيب الشرعى هو دفاع يتعلق بموضوع الدعوى - فإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى هذا الدفع أو طالب بفحص السلاح فلا يقبل منه التقدم بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(لمن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٦٥٢)

١٠٦٥ - ما يثيره المتهم بشأن مسلك الشاهد فى التحقيق وإتصاله بالشهود وجدارته للشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة - عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
ما يثيره المتهم فيما يمس مسلك الشاهد فى التحقيق وإتصاله بالشهود حينذاك وجدارته بالشهادة أمر يتصل بالإجراءات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه طرحه لأول مرة على محكمة النقض .
(لمن رقم ١٣٠٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٧٩٦)

١٠٦٦ - جرح عمد - علاقة السببية - الفصل فى شأنها إثباتا أو نفيًا - الأدلة مؤدية - مسألة موضوعية .

العلاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما إرتآه عمداً أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحتة - لقاضى الموضوع تقديرها ، ومتى فصل فى شأنها إثباتا أو نفيًا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما إنتهى إليه فإذا كان الحكم قد دلل بإدلة مؤدية على إتصال فعل

المتهم بحصول الجرح بالمجنى عليه إتصال السبب بالسبب ، فإنه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٦٠ من ١١ من ١٠٤)

(والطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ من ١٠ من ١١)

١٠٦٧ - الجدل الموضوعي - لا تقبل إثارته أمام النقض .

الجدل الموضوعي حول واقعة الدعوى ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٦٣ من ٢٢ من ٨٢٣)

١٠٦٨ - الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض - عدم قبوله .

لا يقبل إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ من ١٨ من ١٨٩)

الفرع الرابع - أسباب متعلقة بالنظام العام

١٠٦٩ - إثارة المتهم أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان

محاميا عن المجنى عليه في قضية أخرى هي سبب الحادث - عدم قبوله ولو كان متعلقا بالنظام العام لتعلقه بعنصر واقعي .

لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أن محاميه الموكل كان محاميا عن المجنى عليه في قضية أخرى هي السبب المباشر للحادث والدافع المتهم على إرتكابه ولو كان هذا السبب متعلقا بالنظام العام لتعلقه بعنصر واقعي لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٦ من ٧ من ٣٤٩)

١٠٧٠ - عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية

عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة - من النظام العام - جواز الدفع به ولو أمام محكمة النقض .

عدم إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

(لمن رقم ٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ من ٢٨٨)

١٠٧١ - الدفع بإنقضاء الدعوى العمومية بالتقادم متعلق بالنظام العام - شرط إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام ، إلا أنه يشترط أن يكون فى الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .

(لمن رقم ١٠٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٤٧٥)

١٠٧٢ - الإختصاص المكاني - تعلقه بالنظام العام - شرط التمسك بعدم الإختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض -
هذه عدم إستلزامه تحقيقا موضوعيا .

إختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة -
وأن كان من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى - إلا أن الدفع بعدم الإختصاص المحلى لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

(لمن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٣٤)

١٠٧٣ - قوة الأمر المقضى - سموها على قواعد النظام العام -

شروط قبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض - عدم إكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم به .

نظم قانون الإجراءات الجنائية أحوال البطلان فى قواعد عامة أوردها فى الفصل الثانى عشر من الباب الثانى من الكتاب الثانى - ودل الشارع بما نص عليه فى المائتين ٢٢٢ و ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فى عبارة صريحة - على أن التمسك بالدفع بالبطلان إنما يكون أثناء نظر الدعوى التى وقع البطلان فى إجراءاتها - وهذا الإجراء الباطل - أيا كان سبب البطلان يصححه عدم الطعن به فى الميعاد القانونى - ولهذا إشتراط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يكون الحكم المطعون فيه قد إكتسب قوة الشيء المحكوم به ، وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع وألا يخالفها أى عنصر واقع لم يسبق عرضه عليها - وذلك تقييما لأصل إكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٨٠)

١٠٧٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها -
تعلقه بالنظام العام - جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض -
شروط قبوله .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وأن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

(طعن رقم ١٧٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٤ س ١٥ من ١٨٥)

١٠٧٥ - نقض - أسباب الطعن - نظام عام .
لا تتصل محكمة النقض بالحكم المطعون فيه إلا من الوجوه التى بنى عليها

الطعن التى حصل تقديمها فى الميعاد ما لم تثر أسباب متعلقة بالنظام العام حددتها الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فيجوز عندئذ للطاعن أن يتمسك بها لأول مرة أمامها بل أنه يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها لصالح المتهم ، غير أنه يشترط لذلك أن تكون مقوماتها واضحة فى مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبولها بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفتها .

(طعن رقم ١٨٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٧ ص ١٨ من ٢٦٠)

١٠٧٦ - الطعن بالنقض فى الحكم لخلوه من النص على صدور طلب بإقامة الدعوى - إثارتها بعد الميعاد كسبب جديد - لا تجوز - أساس ذلك - الأسباب المتعلقة بالنظام العام - التى تجيز لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم - حصرتها المادة ٣٥ / ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

أن خلو الحكم من البيان الخاص بالإذن برفع الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب لا يندرج تحت إحدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بل أنه يدخل ضمن حالات البطلان التى تفتح سبيل الطعن فيه عملاً بالبند " ثانياً " من المادة ٣٠ من القانون المشار إليه ، دون أن يعطى عليه وصف مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله المشار إليه فى البند " أولاً " من المادة المذكورة ، والذى لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعى سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكمل له أو قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنته من قواعد موضوعية ، ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن بعد فوات الميعاد القانونى للطعن خاصة وأن المشرع قد أثر بما نص عليه فى المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر تعديد الأسباب التى تمس النظام العام تجيز للمحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها فى نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده فإن

ذلك يؤدي إلى التوسع أكثر مما يجب .

(طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٧٤)

١٠٧٧ - أسباب النقض - نظام عام - الدفع بسبق الفصل في الدعوى - شرط جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .

أنه وإن كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلقًا بالنظام العام وجائزًا إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . إلا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وتطبيقه - فإن ما أثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بالجلسة وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٥٢)

الفرع الخامس - مسائل منوعة

١٠٧٨ وجوب توقيع محام مقرر أمام محكمة النقض على أسباب الطعن المرفوع من غير النية - عدم وضوح الإمضاء وعدم ثبوت أنها لمحام مقبول أمام محكمة النقض - مقتضاء .

إذا كانت الإمضاء الموقع بها على مذكرة الأسباب غير واضحة بحيث يتمكن قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ، وقد سئل الطاعن عن اسم صاحب الإمضاء فادعى أن محاميه قد وكل عنه محامياً آخر في توقيع أسباب الطعن ولم يصانقه هذا الأخير على ذلك وقد أنه لا يعرف صاحب التوقيع الوارد على مذكرة الأسباب - فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٦١ س ١٢ من ٤٠٨)

١٠٧٩ - الطعن بطريق النقض - عمل إجرائي له شروط صحته

الشكلية - إيداع أسباب الطعن قبل توقيعتها من المختص وقبل الإنتهاء إلى رأى فى التقرير بالطعن - أثره .

إيداع أسباب الطعن بالنقض قبل توقيعتها من المختص وقبل الإنتهاء إلى رأى فى التقرير بالطعن ، لا تكتمل معه لهذه الأسباب مقوماتها ، مما يعتبر معه الطعن خاليا من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٢ من ١٦٩)

١٠٨٠ - أسباب الطعن بالنقض - المقدم من النيابة العامة -

وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل .

إستلزمت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى حالة رفع الطعن بالنقض من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل فإذا كان الثابت بالأوراق أن الذى وقع أسباب الطعن هو وكيل أول نيابة جنوب القاهرة فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٢٤٣٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١ / ٦ / ١٩٦٢ س ١٢ من ٥٣٠)

١٠٨١ - النعى على حكم محكمة الإحالة بمجرد مخالفته إتجاها

ورد فى حكم محكمة النقض فى شأن تقدير وقائع الدعوى - غير صحيح .

لا يصح النعى على حكم محكمة الإحالة بمجرد مخالفته إتجاها ورد فى حكم محكمة النقض فى شأن تقدير وقائع الدعوى ، إلا إذا كان محل المخالفة صالحا بذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم .

(طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١١٩)

١٠٨٢ - نقض - أسباب الطعن - ما لا يقبل منها - المصلحة

فى الطعن .

الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها

بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

(طعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٦٧ ص ١٨ من ١١٠٥)

١٠٨٢ - عدم جواز تكملة تقرير الأسباب بدلائل خارج عنها غير

مستمد منها .

جرى قضاء محكمة النقض سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيراً للمادة ٢٣١ منه أو طبقاً لقانون الإجراءات الجنائية بياناً لحقيقة المقصود من المادة ٤٢٤ منه - والتي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له . ولما كانت ورقة الأسباب وإن حملت ما يشير إلى صدورهما من إدارة قضايا الحكومة إلا أنها بقيت غفلا من توقيع محاميهما عليها حتى فوات ميعاد الطعن ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط إتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه ، ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٦٨ ص ١٩ من ٦٣٩ ، ٦٤٠)

١٠٨٤ - شروط قبول الطعن .

من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا حتى تتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها مما تلتزم المحكمة بالتصدي له إيرادا له وردا عليه . (طعن رقم ٥٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ ص ٢٠ من ٥٦٥)

١٠٨٥ - نقض - إغفال التوقيع على أسبابه - أثر ذلك .

جرى قضاء محكمة النقض على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب التي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت

عديمة الأثر في الخصومة .

(طنن رقم ١٨٢٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ من ١٢)

١٠٨٦ - حجب الخطأ القانوني محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف - وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

متى كان الثابت أن الخطأ القانوني الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه وإنتهى به إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع الاستئناف من حيث صحة إسناد التهم ماديا إلى المتهم وتحقيق ما لديه من دفاع ، فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

(طنن رقم ١٣٧١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٨ / ١١ / ١٩٧٠ س ٤١ من ١٠٧٦)

١٠٨٧ - يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا حتى تتضح مدى أهميته في الدعوى وكونه منتجا فيها وإلا يكون مجهلا غير مقبول .

من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا ، حتى تتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها ، مما تلتزم المحكمة بالتصدي له إيرادا له وردا عليه . وإذا كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم " من قصور في التسبيب مرجعه سوء إستخلاصه للوقائع وفهمه لإقامة الدعوى " هو قول جاء مرسلا لم يحدد الطاعن فيه وجه ذلك القصور ، ومن ثم فإنه يكون على هذه الصورة مجهلا غير مقبول .

(طنن رقم ٥٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٣١٨)

١٠٨٨ - نقض - إجراءاته - التوقيع على التقرير - الجزاء على إغفال ذلك .

بعد أن نصت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات

وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به أوجب في فقرتها الثالثة في حالة رفع الطعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأمل ، وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا تجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها . (طعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٢ س ٢١ من ٦٣)

١.٨٩ - تعيب الحكم - محله - الدعامات المنتجة .

لما كان الثابت من مراجعة الأوراق والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها للطعن أنه لما قدمت المدعية بالحقوق المدنية عقد الوكالة - متضمنا إسمها بين المشتريين من البائعة موكلة الطاعن في إجراءات تسجيل عقود البيع الصادرة منها - طعن عليه الطاعن بالتزوير وإنتهت في مذكرتها المؤرخة ١٥ من أغسطس سنة ١٩٧٢ إلى أنه لا محل ولا وجه للطعن المقدم من الطاعن لعدم جديته إذ أنه لا مصلحة له في التمسك بهذا الطعن لأنه قدم طلبا للمساحة تضمن اسم المطعون ضدها (المدعية بالحقوق المدنية) بصفتها مشتري . ومع ذلك ظل الطاعن متمسكا بتعيب التوكيل . ثم راح ينعى على الحكم المطعون فيه إلتفاتة عن دفاعه بهذا الشأن - لما كان ذلك - وكان كل ما تفياه الطاعن بهذا الدفاع هو إهدار التوكيل حتى لا يقوم سندا في ثبوت التهمة عليه بتبديد عقد البيع وكان الحكم المطعون فيه لم يتسائد إلى هذا التوكيل في ثبوت الواقعة بل قام إقتناعه بها على أقوال الشهود فقط - فلا عليه أن هو إلتفت عن كل ما يتصل به لأنه بات غير منتج في الدعوى وخارج عن نطاق إستدلال المحكمة على إدانة الطاعن . (طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٤٦)

١.٩٠ - عدم تعرض أسباب الطعن لأسباب الحكم المطعون فيه

- يبنى عليه عدم تعلق أسباب الطعن بهذا الحكم والاتصال به -
إنعدام أساس الطعن في هذه الحالة .

وحيث أن ما تنعاه المدعية بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ
قضى بعدم قبول دعواها المدنية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن عقد الوكالة
هو عقد رضائي فلا يجوز للمحكمة أن تتصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا
أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله وبالتالي لا يصح قانوناً أن يبنى قضاءه بعدم
قبول الدعوى المدنية على عدم تقديم المحامي التوكيل الذي يخوله إقامة هذه
الدعوى .

وحيث أن البين من مطالعة الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية وعدم قبول دعوى
الطاعة المدنية إستناداً إلى أن الشيك موضوع الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧١
السيدة زينب ، التي قضى فيها بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٧٣ بتبرئة المطعون
ضدها وأيدت المحكمة الإستئنافية هذا الحكم إلا أنها لم تبين قضاها على عدم
تقديم محامي الطاعة التوكيل الذي يخوله إقامة الدعوى المدنية بل إعتقت
أسباب حكم محكمة أول درجة التي لم تعرض لها الطاعة في طعنها فإن
أسباب الطعن لا تكون متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ومن ثم فلا
محل للبحث فيها ولا في الحكم .

(طعن رقم ١٤٤٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٣٠٢)

١٠٩١ - عدم قبول أسباب الطعن التي لا تتصل بشخص
الطاعن .

الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً بشخص
الطاعن ، فإن ما يدعيه الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولاً .

(طعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٩٥١)

١٠٩٢ - إقتصار الطاعن في بيان أسباب طعنه على الإحالة

إلى أسباب طعن آخر - إعتبار الطعن خلوا من الأسباب - أساس ذلك .

لما كان الحكم المظنون فيه صدر حضوريا بتاريخ ١١ من أغسطس سنة ١٩٧٦ - فقرر المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ، ثم قدم بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ مذكرة بأسباب طعنه إقتصر فيها على بيان أرقام قضايا حكم فيها على الطاعن فى جرائم سرقة وقرر فيها بالطعن بطريق النقض ، وإختتم المذكرة بقوله أنه يستند فى طعنه إلى ذات الأسباب التى أوردها فى تقرير الطعن بالنقض المودع قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩ من سبتمبر ١٩٧٦ برقم ١١٥ سنة ٤٦ ق ، دون أن يورد بيان هذه الأسباب . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إيداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، وكان الأصل أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا إجرائيا شكلا معيناً فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائى بذاته شروط صحته دون تكملة بوقائع أخرى خارجة عنه . وإذ كان الطعن قد خلا من الأسباب التى بنى عليها فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان الإحالة إلى أسباب مودعة فى طعن آخر ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان الثابت مما تقدم أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطحنه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ١٤٥٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٩٠)

الفصل السادس

ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام
الفرع الأول - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

١٠٩٣ - أداء مبلغ التعويض إلى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبولاً يمتعه من الطعن فيه .

أن مجرد أداء مبلغ التعويض إلى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبولاً يمتعه من الطعن فيه بطريق النقض وعلى الأخص إذا كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن في الحكم قبل ذلك . (طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٩ / ٤ / ٢)

١٠٩٤ - العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها .

العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي - طبقاً للقواعد العامة - بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها ، إذ لا يقبل أن يكون الحكم المقصود التظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم بني عليها مخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى ، فإذا كانت الدعوى ، كما رفعت وكما قضى فيها ابتدائياً وكما قبل الاستئناف فيها ، عن مادة جنحة ، فإن الطعن في الحكم الذي يصدر في هذا الاستئناف يجوز الطعن فيه بطريق النقض ولو كانت محكمة الاستئناف قد وصفت الواقعة في حكمها بأنها مخالفة . (طعن رقم ١٢٨١ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦ / ١٠ / ٢)

١٠٩٥ - جواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة الجنيح بعدم اختصاصها على أساس أن المتهم غائب - أساس ذلك .

أنه يجب بالبداية أن تكون السوابق التي بني عليها العود عن جرائم سابقة الواقعة محل المحاكمة وإن فيكون مخطئاً الحكم الذي يقضى بعدم اختصاص محكمة الجنيح بنظر الدعوى على أساس أن المتهم غائب في حكم المادتين

٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه مرتين إذ كان هذان الحكمان قد صدرا بعد إرتكابه الواقعة محل المحاكمة . ولا يمنع من قبول الطعن في هذا الحكم كونه غير منه للخصومة في موضوع الدعوى إذ الأمر في هذه الصورة لا بد منه إلى محكمة النقض . ذلك بأنه ما دامت محكمة الجناح هي المختصة بنظر الدعوى وقد صدر منها حكم بعدم الإختصاص . وما دامت الواقعة لا يصح وصفها بأنها تستحق أن يحكم فيها بعقوبة الجناية مما تنتجته الحتمية - على مقتضى القانون - أن تحكم محكمة الجنايات بعدم إختصاصها في أيضا فإنه لا يكون عندئذ من معدى عن أن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الإختصاص ، ولهذا يجوز أن يقبل الطعن من الآن .

(طعن رقم ٦٤٢ لسنة ١٩ ق جلسة من ٢ / ٥ / ١٩٤٩)

١٠٩٦ - الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد إذا كانت المحكمة الجزئية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد خطأ منها على ظن أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كائنها لم تكن ، في حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم القيايى - هذا الحكم على خلاف ظاهره هو حكم منه للخصومة ، إذ أن المحكمة الجزئية تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فالطعن في هذا الحكم يتعين قبوله شكلا وموضوعا ، ونقضه وإعادة القضية للمحكمة الإستئنافية لتفصل فيها من جديد .

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٥٠)

١٠٩٧ - الحكم الصادر في جنحة عرض أغذية فاسدة للبيع -

الطعن فيه بالنقض .

العبارة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي وضعها قانون الإجراءات الجنائية في الفقرة الثانية من المادة ٤٧٠ لتحديد جواز الطعن في الأحكام بطريق النقض هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على الطاعن على أساس أنها جنحة عرض أغذية فاسدة للبيع المعاقب عليها طبقا للمواد ٢ ، ٥ ، ٨ من قانون تمع الفش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فقضت المحكمة باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٢ ، ٧ من ذلك القانون فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا . (طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٥٢ / ١٢ / ٢)

١٠٩٨ - الحكم الصادر حضوريا ونهائيا بالنسبة للطاعن دون إنتظار للفصل في المعارضة التي يرفعها المتهم الآخر المحكوم عليه في جريمة أخرى غير التي دين بها الطاعن .

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة إلى الطاعن . فإن مركزه في الدعوى يكون قد تحدد بصفة نهائية بصور ذلك الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها المتهم الآخر المحكوم عليه غيابيا في جريمة أخرى غير تلك إلى دين الطاعن بها . (طعن رقم ٣٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ٢ / ٢)

١٠٩٩ - الحكم الصادر في مخالفة مرتبطة تمام الارتباط بجنحة بحيث لا تقبل التجزئة - جواز الطعن فيه بطريق النقض .

النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة محله الطعن الموجه إلى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها ، أما إذا كون الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وجنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محلا للطعن

الذى يرفع عنها وعن الجنحة معا .

(طعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٢٥٠)

١١٠٠ - الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة

الدعوى - الطعن فيه بطريق النقض جائز من المدعى المدنى لخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله .

القانون لا يجيز للمدعى بالحق المدنى أن يطعن فى أوامر غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا، لخطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله مما يخرج عن نطاقه الطعن بفساد الإستدلال .

(طعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٣٢٧)

(والطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٧ م ٨ من ٧٩٥)

١١٠١ - رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة عرض

لبن للبيع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك - الحكم باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ - جواز الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

المبرة فى قبول الطعن ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذى تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك فقضت المحكمة الإستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .
(طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٤١٢)

١١٠٢ - الطعن بالنقض فى الأوامر الصادرة عن غرفة الإتهام

- مناطه أن يكون لخطأ فى تطبيق القانون أو تأويله بون البطلان

في الإجراءات .

الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام لا يكون إلا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو الإجراءات (طعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٦٢٥)

١١.٣ - المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض - الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية .

المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي الأحكام التي من شأنها أن تمنع السير في الدعوى الأصلية . (الطعن رقم ١٤ ، ٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٢٠٢)

١١.٤ - الحكم الإستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة القانون - جواز الطعن فيه بطريق النقض إذا كان باب إستئناف الحكم الصادر في الموضوع قد إنفتح أمام المتهم لإعلانه به لشخصه وإنقضاء ميعاد الإستئناف .

متى كان الحكم بالنقض قد إنصب على الحكم الإستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الصادر في موضوع الدعوى في غيبة المتهم والمعتبر حضوريا بقوة القانون طبقا لنص المادة ٢٣٩ - من قانون الإجراءات وكان باب إستئناف الحكم الصادر في الموضوع قد إنفتح أمام المتهم لإعلانه به لشخصه وإنقضاء ميعاد الإستئناف - فإن مثل هذا الحكم وإن لم ينفه الخصومة يمنع من السير في الدعوى ، والطعن فيه بطريق النقض جائز طبقا لنص المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات .

(طعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥ / ٦ / ١٩٥٧ ص ٨ من ٧٠٩)

١١.٥ - مناط جواز الطعن وصف الواقعة كما رفعت بها
الدعوى أصلاً لا حسيماً إنتهت إليه المحكمة .
العبرة في قبول الطعن - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - هي
بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به
المحكمة . (طعن رقم ١٨١٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ من ١١ من ٣٧٥)

١١.٦ - نقض - الطعن بالنقض - ما يجوز الطعن فيه من
الاحكام .

أنه وإن كان القانون قد أجاز في المادة ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في
شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - النيابة العامة والمدعى
بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في
الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية . إلا أن المادة ٣٩٥
من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه : " إذا حضر المحكوم عليه في
غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكماً الحكم السابق
صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام
المحكمة . وإذا كان الحكم السابق بالتضمينات قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ
المتحصلة كلها أو بعضها " . ومؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر
في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن . ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم
القياسي الصادر من محكمة الجنايات في الجناية المنسوبة إلى المظنون ضده فيه
معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . ومن ثم فإن
الطعن المقدم من النيابة العامة فيه يعتبر ساقطاً بسقوطه .
(طعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٦٧ من ١٨ من ٦٨٧)

١١.٧ - نقض - الطعن بالنقض - ما يجوز الطعن فيه من
الاحكام - الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع - مستشار
الإحالة .

قضاء الحكم المظنون فيه خطأ بعدم قبول الدعوى الجنائية بحالتها الراهنة ،

يعد في الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى - منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتماً - على مقتضى أحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٦١ - من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بعدم جواز نظرها لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته القضائية ، ومن ثم يصح الطعن بالنقض في الحكم المذكور .

(طعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ١١٤٧)

١١.٨ - جواز الطعن بالنقض في الحكم غير الفاصل في موضوع الدعوى متى كان منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره .

متى كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات وإن قضى خاطئاً بعدم قبول الدعوى بحالتها لإحالتها إليها من النيابة العامة مباشرة دون عرضها على مستشار الإحالة ، فإنه يعد في الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى - منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتماً - على مقتضى ما تقدم - من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته القضائية . ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحاً لورده الطعن عليه بالنقض .

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ٦)

١١.٩ - جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الإختصاص .

إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم إختصاصها يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ، لأن محكمة الجنح سوف تقضى حتماً بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لو رفعت إليها ، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزاً .

(طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٦٨ من ١٩ ص ٣٤)

١١١. - الطعن قاصر على الأحكام النهائية الصادرة في مواد

الجنايات والجنح دون المخالفات - إلا ما كان منها مرتبطا بهذه
الجنايات والجنح .

استقر قضاء محكمة النقض على أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق
الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجنح دون المخالفات
إلا ما كان منها مرتبطا بها .

(طعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨٧٩)

١١١١ - متى يعد الحكم بعدم إختصاص محكمة الجنايات منهيًا
للخصومة - الطعن فيه بطريق النقض - جوازه .

أن الحكم بعدم الإختصاص الصادر من محكمة الجنايات يعد منهيًا
للخصومة على خلاف ظاهره ، إذا كانت محكمة الجنح سوف تقضى حتما بعدم
إختصاصها بنظر الدعوى إذا رفعت إليها ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض فى هذا
الحكم يكون جائزا ، ويكون إذ قضى بعدم الإختصاص على خلاف القانون
معيبا بما يجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٥٣٩)

١١١٢ - متى يجوز الطعن فى الحكم بعدم الإختصاص .

أن الحكم بعدم الإختصاص الصادر من محكمة الجنح يعد منهيًا للخصومة
على خلاف ظاهره إذا كان سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بعدم
إختصاصها ، فيما لو رفعت إليها الدعوى ، ومن ثم فإن الطعن فى هذا الحكم
يكون جائزا . (طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٣ / ١١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١١٨)

١١١٣ - قضاء المحكمة الإستئنافية حضوريا بإلغاء الحكم
الإبتدائى الصادر فى المعارضة وعدم قبولها للتقرير بها من غير
ذى صلة - الطعن بالنقض فيه جائز .

متى كانت محكمة أول درجة قد قضت بغيايبا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . ولا عارض ، قضت بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف وقضت المحكمة الإستئنافية حضوريا بإلغاء الحكم الابتدائى الصادر فى المعارضة وعدم قبولها للتقرير بها من غير ذى صفة . فإن هذا الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية على الرقم من أنه غير فاصل فى موضوع الدعوى فإنه يعتبر منهيًا للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية إذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لإستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها فى موضوع المعارضة . ويكون الطعن بالنقض فيه جائزا .

(طنن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٩٣)

١١١٤ - حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - حق

المدعى بالحق المدني فى النقض .

القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك وأنه لا محل للإجتihad إزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه " لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستأنف عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح - ولا يجوز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا إنبئى عليها منع السير فى الدعوى " والمادة ٣٢ على أنه " لا يقبل الطعن بطريق النقض فى الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا " . كما نصت المادة ٣٣ على أنه " للنيابة والمدعى بالمقوق المدنية والمستأنف عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض

فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى غيبة المتهم بجناية * ومؤدى هذه النصوص مجتمعة أن المشرع حدد فى صراحة ووضوح لا لبس فيه ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام الصادرة فى الطعوى المدنية من محاكم الجنايات وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحا ومطلقا وقاطعا فى الدلالة على إجازة الطعن بالنقض فى الأحكام النهائية الصادرة فى موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنايات دون التقيد بتصايب معين ، ومن ثم فلا يقبل تقيد حق المدعى بالحقوق المدنية فى الطعن بطريق النقض فى تلك الأحكام بأى قيد أو تخصيص عموم النص بغير مخصص . لما كان ما تقدم ، فإن ما أثارته النيابة العامة - من عدم جواز الطعن أخذا بالقاعدة السارية بالنسبة للطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة الجنج ، إذ التعويض المطلوب لا يجاوز التصايب النهائى للقاضى الجزئى - لا يساير - هذا النظر- التطبيق الصحيح لأحكام القانون .

(طعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٢ فى جلسة ٢٢ / ٤ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥٣١)

١١١٥ - قصر الطعن بالنقض على الأحكام النهائية فى الجنايات والجنج - دون غيرها .

قصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض من النيابة والمحكم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنج دون غيرها .

(طعن رقم ٦٢٠ لسنة ٤٦ فى جلسة ١ / ١١ / ١٩٧٤ س ٢٧ ص ٨٣٠)

١١١٦ - الحكم الصادر فى مخالفة - الطعن عليه بطريق النقض - جوازه - الملة فى ذلك .

وإن كان الحكم الملعون فيه قد صدر فى مخالفة إلا أن الطعن فيه بطريق النقض جائز . ذلك أن العبرة فى قبول الطعن - كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هى بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذى

تقضى به المحكمة .

(طعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٥٧٨)

١١١٧ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الأشكال -

سريان ذات القواعد الخاصة بالطعن على الحكم موضوع الأشكال .

من المقرر أن الحكم الصادر في الأشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صادرا في أشكال في تنفيذ حكم نهائي صادر في جنحة إدارة مسكن للدعارة مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض عملا بنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر في الأشكال يكون جائزا ، ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت ، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . وأنه وإن كان من المقرر أن الممول عليه في إثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد إنقضاء هذه المدة متضمنة أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه ، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دلائل إثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي إستلزمه القانون وإعتبره شرطا لقيام الحكم ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

(طعن رقم ٧٦١ لسنة ٤ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٧٧٣)

١١١٨ - الطعن بالنقض في الحكم باعتبار معارضة الطاعن

الإستئنافية كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي الإستئنافية المعارض فيه .

الطعن بالنقض في الحكم باعتبار معارضة الطاعن الإستئنافية كان لم تكن

- في الحكم المعارض فيه الذي قضى غيابيا بعدم قبول الإستئناف شكلا

للتقرير به بعد الميعاد - يشمل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الحكم الغيابي الإستثنائي المعارض فيه لأن كلا الحكمين متداخلان متدمجان أحدهما فى الآخر لما كان ذلك - وكان يبين من الحكم الغيابي الإستثنائي أنه أسس قضائه بعدم قبول إستئناف الطاعن شكلا لرقعه بعد الميعاد على قوله " وأن المحكوم عليه قرر بالإستئناف بعد ميعاد العشرة أيام المنصوص عليها قانونا وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر بتاريخ ١٦ / ١ / ١٩٧٦ وكان اليوم العاشر لميعاد الإستئناف وهو يوم ١٦ / ١ / ١٩٧٦ يوافق يوم جمعة وهو يوم عطلة رسمية فإن المحكوم عليه - الطاعن - إذ إستأنف الحكم فى ١٧ / ١ / ١٩٧٦ أى فى اليوم التالى لعطلة يوم الجمعة فإن إستئنافه يكون قد صادف الميعاد القانونى الذى حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلا قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بقبول الإستئناف شكلا ولما كان هذا الخطأ القانونى قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها فى موضوع الإستئناف فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

(طنن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٧٩ ص ٣٠ من ٨٢٦)

الفرع الثانى

ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

١١١٩ - الأحكام الصادرة فى مسائل الإختصاص إلا إذا كانت مؤسسة على عدم ولاية المحاكم الأهلية .

أن الأحكام الصادرة فى مسائل الإختصاص التى يجوز الطعن فيها إستقلالا بطريق النقض هى الأحكام الصادرة نهائيا فى الدعاوى التى يكون القول فيها بعدم الإختصاص مؤسسا على عدم ولاية المحاكم الأهلية فقط أما ما عدا ذلك من الأحكام التى تفصل فى مسائل الإختصاص فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل الواجب رفع مثل هذا الطعن مقترنا بالطعن على

الحكم الصادر فى الموضوع . وإنّ فالحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الإختصاص لأن الواقعة جنائية لا يجوز الطعن فيها قبل صدور الحكم النهائى فى الموضوع . (طعن رقم ٢٩ لسنة ٥ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٣٤)

١١٢ - الحكم القاضى بجواز قبول البينة على كذب اليمين .
الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى أحكام آخر درجة التى تفصل نهائيا فى الموضوع أو التى تنهى الخصومة بالنسبة للطعن . أما الأحكام التى تفصل فى دفع فرع بغير أن تنهى النزاع فلا يجوز الطعن فيها مستقلة وقبل الفصل فى الموضوع . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التى أضيفت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ إذ أجازت أيضا الطعن بطريق النقض فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الإختصاص لعدم ولاية المحاكم الأصلية بدون إنتظار صدور الحكم فى الموضوع . وهذا الإستثناء الذى جاء به تشريع خاص يؤيد القاعدة الأصلية المتقنم ببيانها . وإنّ فالحكم القاضى بجواز قبول البينة على كذب اليمين لا يصح الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ١١٣٠ لسنة ٥ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٣٥)

١١٣ - طلب تصحيح خطأ مادى بالحكم هو وجه للإلتماس لا النقض .

أن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتقديرها وإنما وظيفتها الإشراف على مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتزويله على الوجه الصحيح . فإذا وقع فى الحكم مجرد خطأ مادى فتصحيحه من سلطة محكمة الموضوع ، وسيله الطعن فى الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية ، ما دام ذلك ميسورا وإلا فترفع عنه دعوى تصحيح إلى ذات المحكمة التى أصدرته للفصل فيها بالطرق المعتادة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق الجائزة . ولا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح مثل هذا الخطأ

المادى لأن طريق الطعن لديها غير إعتيادى لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع إلى تصحيح ما وقع من خطأ ، فإذا كان الواضح مما أوردته الحكم الإستئنافى أن المحكمة أثبتت جريمة مخالفة مقتضى إنذار الإشتباه على المتهم الأول الذى قدم إليها متهما وحده بهذه الجريمة دون الثانى ، ولكنها عند إصدار حكمها على مقتضى ذلك نطقت باسم المتهم الثانى الذى لم تقصد الحكم عليه ، فطريق إصلاح هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم فى رفع دعوى تصحيح إلى محكمة الموضوع لا الطعن بطريق النقض .

(طنن رقم ٦٩١ لسنة ٩ ق جلسة ١٩٣٦ / ٤ / ٣)

١١٢٢ - عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأمر الصادر بالإحالة لخطأ مادى وقع فيه وجواز الطعن فى الحكم الصادر من محكمة الموضوع إذا لم تستدرك الخطأ من نفسها .

أن قضايا الجنايات لا تحال إلى محاكم الجنايات بناء على إعلان من النيابة العامة مبين فيه وصف التهمة ، وإنما تحال بناء على أمر يصدر من قاضى الإحالة يبين فيه الأفعال المسندة لكل متهم والوصف القانونى لهذه الأفعال . وليس للمتهم طريق للطعن فى ذلك الأمر وإنما إذا وقع فيه خطأ مادى أو سهو فى عبارة الإتهام جاز لمحكمة الجنايات ، إلى حين النطق بالحكم ، تدارك ما وقع من خطأ أو سهو . فإذا كانت محكمة الجنايات قد بينت فى حكمها الضربة التى أخذت بها المتهم ونوع الآلة التى إستعملت فى الضرب فلا يقبل الطعن فى هذا الحكم بمقولة أن وصف التهمة التى وجهتها النيابة للمتهم مقتضب إذ هى إكتفت فيه بأن المتهم ضرب المجنى عليه على رأسه دون أن تبين أداة الضرب ولا عدد الضربات التى أوقعها المتهم بالمجنى عليه .

(طنن رقم ٢١٠٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦ / ١٢ / ٢١)

١١٢٣ - الحكم الذى تصدره المحكمة قبل فصلها فى موضوع تهمة الاختلاس الموجهة إلى ناظر وقف بأنه يعتبر مسئولاً جنائياً عن

تبييد أموال الوقف .

الحكم الذى لا يفصل فى الخصومة والذى ليس إلا أدلاء برأى نظرى لا يجوز قانونا الطعن فيه إستقلالاً بطريق النقض .

فالحكم الذى تصدره المحكمة ، قبل فصلها فى موضوع تهمة الإختلاس الموجهة إلى ناظر وقف ، بأن ناظر الوقف يعتبر مسئولاً جنائياً عن تبييد أموال الوقف ، كالوكيل سواء بسواء ، لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه لا تأثير له فى مجرى الدعوى ، إذ هو لا يكف المحكمة عن الفصل فيما هو مطروح لديها متعلقاً بالدعوى العمومية أو الدعوى المدنية .

(طن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٦ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٣٧)

١١٢٤ - تصحيح الأحكام - محكمة النقض .

لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح ما يقع فى الأحكام من أخطاء مادية لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتصحيحها ، وإنما وظيفتها مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأييله على الوجه الصحيح ، ولأن طريق الطعن لديها غير إعتيادى لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ . فإذا قضت المحكمة - بناء على ما قررت النيابة من حصول وفاة المتهم - بسقوط الدعوى العمومية لهذا السبب ، ثم تبين أن هذا الأساس الذى أقيم عليه الحكم غير صحيح ، كان ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادى من سلطة محكمة الموضوع إصلاحه ، أما بالطعن فيه لديها بأية طريقة من طرق الطعن العادية إذا كان ذلك ميسوراً ، وأما الرجوع إلى ذات المحكمة التى أصدرته لتستدرك هى خطأها (طن رقم ٩٩٤ لسنة ٩ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٣٩)

١١٢٥ - شرط جواز الطعن فى الحكم بالنقض .

لا يجوز الطعن بطريق النقض إلا إذا كان الحكم صادراً فى جنائية أو جنحة ومنهيا للخصومة بالنسبة لمن يريد الطعن . فالحكم التمهيدى أو الصادر فى دفع

فرعى لا يجوز الطعن فيه مستقلا عن الحكم الصادر فى موضوع الدعوى .
(طعن رقم ١٩ لسنة ١١ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٤٠)

١١٢٦ - الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الإختصاص لأن الواقعة جنائية إذ كان ينطلق به باب الفصل فى موضوع الدعوى .
الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الإختصاص لأن الواقعة جنائية إذا كان لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لما ذلك إلا على إعتبار أنه غير منه الخصومة كما هى الحال فى غالب الصور. أما إذا كان ينطلق به باب الفصل فى موضوع الدعوى فلا يكون ثمة وجه لعدم إجازة الطعن فيه . وإن كان فإذا كانت القضية قد أحييت على محكمة الجنح بقرار من قاضى الإحالة وفقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإنه يكون من واجب هذه المحكمة أن تقضى فى موضوع الدعوى فإذا هى قضت إستئنافا بعدم الإختصاص فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا لما يترتب على قيامه من عدم إمكان محاكمة المتهم .
(طعن رقم ٢٩٢ لسنة ١١ ق جلسة ٦ / ١ / ١٩٤١)

١١٢٧ - ما يشترط فى الحكم الجائز الطعن فيه بالنقض .
الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا فى أحكام آخر درجة المنهية للدعوى فى مواد الجنائيات والجنح . وإن كان فالحكم التمهيدى أو الصادر فى دفع فرعى لا يجوز الطعن فيه إستقلا عن الموضوع لأن الخصومة أمام المحكمة لم تنته به .
(طعن رقم ٤٩٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٤٢)

١١٢٨ - الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلسة للمرافعة .
الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلسة للمرافعة فى موضوع الدعوى ليس من الأحكام المنهية للخصومة . إذ الدعوى ، بعد صدوره ، تبقى قائمة أمام المحكمة ، ولا مانع قانونا من أن يقضى فى موضوعها لمصلحة المتهم فتنتفى بذلك كل مصلحة فى التمسك ببطان التفتيش . وإن كان فالطعن بطريق النقض

فى هذا الحكم غير جائز .

(طنن رقم ١٨٩٧ لسنة ١٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٤٢)

١١٢٩ - الحكم الصادر بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة لم تسقط بمضى المدة دون أن يتعرض للفصل فى موضوعها .

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة لم تسقط بمضى المدة ، وذلك دون أن يتعرض للفصل فى موضوعها ، فإنه لا يكون منها للخصومة وإذن فلا يجوز أن يطنن فيه بطريق النقض . (طنن رقم ٥٠٦ لسنة ١٢ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٤٢)

١١٣٠ - الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم إختصاصها لأن الواقعة جنائية - عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية ، فإن هذا الحكم لا تنتهى به الخصومة أمام جهة القضاء بل كل أثره هو تقديم القضية إلى المحكمة المختصة بنظرها لتفصل فى موضوعها .

(طنن رقم ٩٩٢ لسنة ١٢ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٤٢)

١١٣١ - الأخطاء الواقعة فى أوامر الإحالة .

أن الطعن بطريق النقض لا يكون إلا فى الحكم النهائى وبناء على الإجراءات التى قام عليها . أما الأخطاء التى تقع فى أوامر الإحالة فلا يصح عرضها على محكمة النقض ، بل هى تعرض على المحكمة المحالة إليها الدعوى لتتصل فيها . فإذا هى لم تتداركها ، من نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، صح رفعها إلى محكمة النقض ، ولكن على أساس أنها أخطاء وقعت فى ذات الحكم لا فى أمر الإحالة فإذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة

أنه شرع في قتل فلان عمدا إلخ . ، ووافقت المحكمة على ما دفع به من أن التهمة ليست في حقيقة وصفها إلا جنحة ضرب من غير سبق إصرار ولا ترصد وقضت بعقابه على هذا الأساس فلا يصح له أن يتظلم إلى محكمة النقض بناء على الخطأ الذي وقع فيه قاضى الإحالة .

(طعن رقم ١٤٩١ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٣)

١١٣٢ - قضاء المحكمة باستبعاد القضية من الرول .

ما دامت المحكمة الإستئنافية لم تفصل في الإستئناف المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية بل إستبعدته من الرول حتى يدفع الرسم فإنها متى يثبت لها أن الرسم دفع فعلا ، يكون عليها أن تفصل في الإستئناف . وإذن فإن قضاها بهذا ليس فصلا في موضوع الدعوى المدنية ولا هو منه للخصومة .

(طعن رقم ٨٨٦ لسنة ١٥ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٤٥)

١١٣٣ - الحكم القاضى بقبول دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها .

الحكم القاضى بقبول دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها هو حكم غير فاصل في الدعوى ولا منه للخصومة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٤٧٩ لسنة ١٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٤٧)

١١٣٤ - الحكم برفض الدفع بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى .

الحكم برفض الدفع بعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى هو حكم غير منه للنزاع بين الخصوم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ١٨ ق جلسة ٦ / ١٢ / ١٩٤٨)

١١٣٥ - الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية - عدم جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض - علة ذلك .

أن المادتين ٨ ، ٨ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تنصان في صراحة على أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما السلطة المختصة قانونا بالقيام بوظيفة محكمة النقض في القضاء المادى من مراقبة صحة إجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة التهمة وإذن فلا يجوز بآلية حالة ولا لى سبب من الأسباب الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة عسكرية سواء من جهة قضائه فى الإختصاص أو فى الموضوع .

(طعن رقم ١٥٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٠)

١١٣٦ - الحكم الصادر من محكمة المخالفات الإستثنائية بعدم إختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب العمومى لإجراء شؤونه فيها .

الحكم الصادر من محكمة المخالفات الإستثنائية بعدم إختصاص محكمة المخالفات بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب العمومى لإجراء شؤونه فيها هو حكم غير منه للخصومة ، إذ أن المتهم سيقدم بقاء عليه بالطريق القانونى للمحاكمة من جديد أمام محكمة غير التى أصدرت الحكم المطعون فيه فلا يجوز إذن الطعن فيه بطريق النقض ما دامت المحاكمة لم تنته بعد فإذا ما إنتهت بحكم جديد فعندئذ يكون ذلك الحكم هو وحده الذى يجوز الطعن فيه أما قبل ذلك فجميع الأحكام التى تصدر فى الدعوى لا تكون قابلة للطعن لإحتمال زوال أوجه التظلم من الأخطاء التى تقع فيها لما يجرى أو يتم بعدها من إجراءات أو أحكام .

(طعن رقم ١٩٢٣ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٥٠)

١١٣٧ - الحكم الصادر برفض الدفع ببطلان الحكم الغيابى

وتحديد جلسة لنظر الموضوع .

إذا كان الحكم المطعون فيه إنما صدر برفض الدفع ببطالان الحكم النيابي وتحديد جلسة لنظر الموضوع ، كان الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .
(طعن رقم ١٧٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٥١)

١١٣٨ - الطعن في أوامر غرفة الإتهام - نطاقه .

أن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الإتهام قد جعلتا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة فإذا كان الأمر المطعون فيه صادراً من غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .
(طعن رقم ٨١٣ لسنة ٢٣ ق جلسة ٩ / ٧ / ١٩٥٣)

١١٣٩ - عدم جواز النقض مع قيام حق الاستئناف .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم أنه جاء باطلاً للإخلال بحقه في الدفاع ، فإن إستئنافه كان جائزاً لإستئنافه إلى مخالفة الحكم للقانون ، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز .
(طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٢٤ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٥٤)

١١٤٠ - الحكم الصادر في جريمة خلط القطن .

أن الوصف القانوني لجريمة خلط القطن هو أنها مخالفة ، وإذن فالطعن بالنقض في الحكم الصادر على المتهم في هذه المخالفة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ غير جائز لأن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في

مواد الجنايات والجنح ونون المخالفات .

(طنن رقم ١٠٣٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ١١ / ٢٠)

١١٤١ - أحكام المحاكم الجزئية .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتفريمه مائتى قرش ، أنه أخطأ فى تطبيق القانون فإن إستثنائه كان جائزا طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى تجيز إستئناف الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية لخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها ، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق النقض غير جائز ، لأن التقرير بالطعن وفقا للمادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا يجوز إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة .

(طنن رقم ١٩٥٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥ / ١ / ١١)

١١٤٢ - الحكم الصادر فى أشكال فى تنفيذ حكم صدر فى جريمة مخالفة - عدم جواز الطعن فيه .

الحكم الصادر فى الأشكال يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . فإذا كان الحكم صادرا فى أشكال فى تنفيذ حكم صادر فى جريمة مخالفة ، فإن الطعن بالنقض فى هذا الحكم لا يكون جائزا .

(طنن رقم ٨٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١٠ / ٢٩ من ٧ إلى ١٠٨١)

١١٤٣ - الطعن بطريق النقض مباشرة فى الحكم الجزئى

القاضى بتسليم المتهم إلى والده أو ولى أمره - غير جائز .
من المقرر أنه حيث ينسد طريق الإستئناف وهو طريق عادى من طرق الطعن ينسد من باب أولى الطعن بطريق النقض ومن ثم فإن الطعن على الحكم الجزئى القاضى بتسليم المتهم إلى والده أو ولى أمره بطريق النقض مباشرة لا

يكون جائزاً .

(طعن رقم ٩١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٧٢)

١١٤٤ - الحكم الصادر في مخالفة إدارة آلة بخارية بدون ترخيص - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .
متى كان الحكم قد صدر في مخالفة بالتطبيق للمادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات البخارية والمادتين ٧ و ٨ من هذا الأمر والمادة ١٤ من اللائحة الصادرة في ٩ من نوفمبر سنة ١٩٠٠ وكان المتهم قد قدم للمحكمة بتهمة أنه أدار آلة بخارية بدون ترخيص ، فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً عملاً بنص المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها .

(طعن رقم ١٣٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٤٧)

١١٤٥ - الحكم الغيابي الذي لم يعلن للمتهم ولم يبدأ ميعاد المعارضة فيه - لا يجوز الطعن فيه بالنقض .
متى كان الحكم في حقيقته حكماً غيابياً لم يعلن للمتهم ولم يبدأ بعد ميعاد المعارضة فيه ، فإن الطعن بالنقض فيه يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ١١٨)

١١٤٦ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية - عدم جواز الطعن فيها إستقلالاً .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى . (طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٥ / ٣ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٠٢)
(والطعن رقم ٥٠ لسنة ٢٧ بنفس الجلسة)

١١٤٧ - الحكم الصادر من محكمة الجنايات والموصوف خطأ بأنه حضوري - الطعن فيه بطريق النقض - غير جائز.

متى كان الحكم الصادر من محكمة الجنايات بإدانة المتهم في جناية قد وصفت بأنه حضوري وهو في حقيقة الأمر حكم غيابي على الرغم مما وصفت المحكمة ، فإن الطعن في هذا الحكم لا يكون جائزا .

(طعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ من ٥٥٨)

١١٤٨ - اللجوء في الدعوى الجنائية وإرجاء الفصل في الدعوى المدنية - عدم جواز الطعن بالنسبة للدعوى المدنية .

متى كان الحكم قد قضى في الدعوى الجنائية وأرجأ الفصل في الدعوى المدنية فلم يصدر فيها حكم ، فإن الطعن بالنسبة للدعوى المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم فيها قابل للنقض طبقا للمادة ٤٢٠ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٦٠٦)

١١٤٩ - الحكم الصادر بوقف الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية - الطعن فيه بطريق النقض - غير جائز .

أن الطعن بالنقض طريق غير عادي لا ينفذ بابه ، إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه الخصومة أما ما يسبق ذلك من ضروب الخطأ ووجوه الظلم فلا يصح الطعن فيها إلا مع الحكم الصادر في الموضوع ، وقد لا يجد الخصم عندئذ وجها للتظلم فإن هو وجد وجها لذلك فقد أجاز له القانون الطعن في الحكم من يوم صدوره لإصلاح ما عسى أن يكون قد وقع من خطأ سواء في ذلك ما وقع في الحكم الموضوعي ذاته أو ما بني عليه أو إتصل به ، ومن ثم فإن الحكم الصادر بوقف الفصل في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية التي أصبح الحكم فيها نهائيا هو من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وليس من شأن هذا الحكم أن ينبنى عليه منع السير في الدعوى أمام

المحكمة المرفوعة إليها ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز قانونا .
(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٧ س ٨ من ٨٠٠)

١١٥ - طعن النيابة العامة في الحكم الغيابي قبل رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها - غير جائز .
متى كان الحكم قد صدر غيابيا وكان إعلان هذا الحكم الغيابي لم يحصل لشخص المحكوم عليه ولم يعلم به علما يقينيا ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون قائما ، ومن ثم لا يجوز للنسبة العامة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة والفصل فيها أو فوات ميعادها .
(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ من ٥٦١)

١١٥١ - حكم " حضوري إعتباري " - الطعن فيه بطريق النقض من النيابة قبل رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها - غير جائز .
متى كان الحكم قد صدر حضوريا إعتباريا وكان لا يبين من الأوراق أن المتهم قد أعلن بهذا الحكم ، فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يكون ما زال قائما ومن ثم لا يجوز للنسبة أن تطعن في الحكم إلا بعد رفع المعارضة من المحكوم عليه أو فوات ميعادها . (طعن رقم ١٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ من ٦٠٧)

١١٥٢ - الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد غير منه للخصومة - عدم جواز الطعن فيه بالنقض .
الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد لا يعد حكما منهيًا للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى ، فالطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .
(طعن رقم ١٦٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٠٨)

١١٥٣ - الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية - عدم جوازه إذا كان الحكم قابلا للطعن فيه بالمعارضة بالنسبة إلى المتهم - العلة في ذلك .

الأصل أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة إلى الطاعن فإن مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصور ذلك الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي قد يرفعها متهم آخر معه في الدعوى محكوم عليه غيابيا - إلا أن هذا المبدأ لا يعمل به على إطلاقه في حالات من بينها ما إذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة إلى المتهم وحضوريا بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها ، فإنه لكون ذلك الحكم قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة إلى المتهم - وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث - وقد يؤدي ذلك إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت إليه ، وهو ما يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التي في أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما كان يقتضى إنتظار إستنفاد هذا السبيل قبل الإلتجاء إلى طريق الطعن بالنقض الذي هو طريق غير عادى للطعن في الأحكام - ومتى كان ذلك فإن طعن المستول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون جائزا .

(طعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٢٩٣)

١١٥٤ - الطعن بالنقض - في حكم حضوري إعتباري - لم يعلن بعد - لا يجوز - علة ذلك .

الحكم الحضوري الإعتباري يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وبيدأ ميعاد المعارضة من تاريخ إعلانه به .

(طعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٥٠٦)

١١٥٥ - إستئناف المتهم الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل فى الموضوع بندب خبير حسابى فى الدعوى - قضاء المحكمة الإستئنافية بعدم قبول الإستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد - عدم جواز الطعن بالنقض فى هذا الحكم - علة ذلك : هو حكم غير منه للخصومة على خلاف ظاهره .

لما كان الحكم المطعون فيه إنما فصل فى شكل الإستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل فى الموضوع بندب خبير حسابى فى الدعوى وقضى بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فهو على خلاف ظاهره لم ينف الخصومة أمام محكمة الموضوع ولم يبين عليه منع السير فى الدعوى إذ ما زال أمرها معروضا على محكمة أول درجة ولم يصدر فيها حكم نهائى بعد ولهذا لا يجوز الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . . (طعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٦ س ١٧ س ٢٠١)

١١٥٦ - إستئناف الحكم من المتهم وحده - تدخل المسئول عن الحقوق المدنية أمام المحكمة الإستئنافية منضمًا طبقًا للمادة ٢٤٥ إجراءات - قضاء المحكمة الإستئنافية بإنقاص مبلغ التعويض المحكوم به - عدم جواز الطعن بالنقض فى هذا الحكم من المسئول عن الحقوق المدنية - علة ذلك ؟

الأصل فى الطعون بعمامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنتظر فى طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تتجاوز موضوع الطعن فى النظر ، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، ولا يتعدى أثره إلى غيره ، وذلك كله طبقًا لقاعدتى إستقلال الطعون والأثر النسبى للطعن . فإذا كان المتهم قد إستأنف وحده فإن المحكمة الإستئنافية لم تتصل بغير إستئنافه . ولم يختصم المسئول عن الحقوق المدنية فى الإستئناف الذى رفعه المتهم لأنه ليس خصمًا للمسئول عنه المتضامن معه فى المسئولية المدنية وإنما خصمه النيابة العامة وكذلك المدعى بالحقوق المدنية

دون المسئول عنها ، والتدخل الإنضمامي من قبل المسئول أمام المحكمة الإستئنافية طبقا للمادة ٢٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يسبغ عليه صفة الخصم مما هو شرط لقبول الإدعاء أو الطعن . وإستئناف المتهم على إستقلال إذا كان يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية والزرع ، لا ينشئ. لهذا الأخير حقا في الطعن بطريق النقض على حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى ، والحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية لم يضره بل أفاده تناقص مبلغ التعويض المحكوم به فليس له أن يشتكى منه لأن تقصيره في سلوك طريق الإستئناف سد عليه طريق النقض . ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية يكون غير جائز .

(طعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٦٦ من ١٧ ص ٢٦٨)

١١٥٧ - إنغلاق باب الإستئناف - أثره : إمتناع الطعن في الحكم بطريق النقض .

متى إنغلاق باب الإستئناف إمتنع الطعن في الحكم بطريق النقض . وإذا كان لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يبرئ على انصاف الإنتهائي للقاضي الجزئي عملا بنص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فإنه لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٦٦ من ١٧ ص ٨١٢)

١١٥٨ - ماهية الأحكام الصادرة نهائيا في مسائل الإختصاص التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض إستقلالاً .

الأحكام الصادرة نهائيا في مسائل الإختصاص التي يجوز الطعن فيها إستقلالاً بطريق النقض هي تلك التي يتعلق الإختصاص فيها بولاية المحكمة ، أو تلك التي تصدر بعدم الإختصاص بنظر الدعوى حيث يكون الحكم - في هذه الحالة - مانعا من السير في الدعوى ، أما عدا ذلك من الأحكام التي تصدر

باختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض
بل يلزم أن يقترن الطعن فيها بالطعن على الحكم الصادر فى الموضوع .
(طعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦ س ١٧ من ١٢٦٧)

١١٥٩ - نقض - الطعن بالنقض - قوة الأمر المقضى - ما لا
يجوز الطعن فيه من الأحكام .

قصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
ولإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - حق الطعن بطريق النقض من النيابة
العامة والمحكوم عليه والمستأنف عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام
النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنىح دون غيرها . ومتى
كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار إنتهائيا بقبوله ممن صدر
عليه أو بتقويته على نفسه إستئنافه فى ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم
يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٥٢٧)

١١٦٠ - نقض - الطعن بالنقض - ما لا يجوز الطعن فيه من
الأحكام - معارضة - حكم غيابى .

تنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
ولإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بأنه لا يقبل الطعن بالنقض فى الحكم ما
دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . ولما كان الثابت من المفردات أن الحكم
المطعون فيه صدر فى حقيقته غيابيا وأن وصف بأنه حضورى على خلاف الواقع
والم يعلن بعد اللطاعن ، وكان الإعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به
سريان الميعاد المحدد لها فى القانون ، فإن باب المعارضة فى هذا الحكم لما يزل
مفتوحا ، ويكون الطعن فيه بالنقض سواء من المحكوم عليه أو النيابة العامة غير
جائز .

(طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٥٣١)

١١٦١ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الأشكال بعد
سيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا غير جائز ..
يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات أن الإشكال لا يرد إلا على
تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع
إذا كان باب الطعن ما زال مفتوحا ، وإذ كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن
الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل في تنفيذه فمن ثم
يكون الطعن المقدم من الطاعن غير جائز ما دام الثابت أن طعنه قد ورد على
الحكم الصادر في الإشكال وهو حكم وقتي إنتضى أثره بصيرورة الحكم
المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن
(طعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٦٨ من ١٩ من ١٥٠٢)

١١٦٢ - طعن بالنقض - حكم صادر يرفض الدفع بعدم
قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها - عدم جواز - أساس
ذلك .

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض إلا بإلغاء ما قضى به الحكم المستأنف
من عدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها بعد التحقيق الذي أجرته النيابة
ويرفض هذا الدفع ، فإنه لا يجوز الطعن فيه إستقلا ، لأنه حكم مقصور على
مسألة فرعية ولم يمهّد الخصومة في الدعوى ، عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم
٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولا
محل للقول بأن هذا الحكم سوف يقابل من محكمة أول درجة ، بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها ، باعتبار أنها قد إستنفدت ولايتها ، ذلك أن الفقرة
الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، نصت على أنه إذا حكمت
المحكمة الإستئنافية برفض الدفع الفرعي بنظر الدعوى الذي قبلته محكمة
الدرجة الأولى ، وجب عليها أن تعيد القضية لها للحكم في موضوعها ، مما لا
يتسنى لها معه أن تحكم بعدم جواز نظرها .

(طعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١٤١)

١١٦٣ - لا يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام الوقتية .

متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل الفصل فى موضوع الدعوى ولم يثبت عليه منع السير فيها إذ هو لم يثبت الخصومة كلها أو بعضها ، فإنه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض وفقا للمادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٢٥)

١١٦٤ - لا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من محكمة

أول درجة متى صار إنتهائيا .

أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنايات والجرح دون غيرها . وإذن فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار إنتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه إستثنائه فى ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٧٨)

١١٦٥ - ليس للطاعن الذى رفض طعنه موضوعا أن يرفع طعنا

آخر عن ذات الحكم لأى سبب ما - الحكم الصادر فى الإشكال يتبع الحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

لا تجيز المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للطاعن الذى رفض طعنه موضوعا أن يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم لأى سبب ما - ومن ثم يكون هذا الحكم الصادر فى الموضوع قد أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه . ولما كان من

المقرر أن الحكم الصادر في الإشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في إشكال في تنفيذ حكم من محكمة الجنايات سبق أن رفض الطعن بالنقض فيه موضوعا ، فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا ويتمين القضاء بعدم جواز الطعن .

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٧١ ص ٢٢ من ٥٥٧)

١١٦٦ - عدم طعن النيابة العامة بالإستئناف في الحكم الصادر من محكمة أول درجة يمنعها من الطعن بالنقض - علة ذلك ؟ النقض طريق إستثنائي للطعن في الأحكام لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون - ليس للخصم الطعن بالنقض بعد ما أوصد على نفسه باب الإستئناف .

قصرت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون غيرها ، ومعنى كون الحكم قد صدر إنتهائيا أنه صدر غير مقبول الطعن فيه بطريق عادي من طرق الطعن ، ومن ثم فمتى كان الحكم الصادر من مكة أول درجة قد صار إنتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتقويته على نفسه إستئنافه في مياده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز من بعد الطعن فيه بطريق النقض والعلّة في ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام وإنما هو طريق إستثنائي لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسعى إستدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون لم يجوز له من بعد أن ينهج سبيل الطعن بالنقض . وإذا كان الثابت أن النيابة العامة لم تستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة فلا يجوز لها أن تنهج سبيل

الطعن بالنقض .

(لمن رقم ١٣٧٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦٩)

١١٦٧ - الطعن بالنقض في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا - وجوب قصره على ما قضى به الحكم من عدم قبول الاستئناف شكلا - أساس ذلك .

مضى كان الطعن واردا على الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا فإنه لا يجوز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا ولا إنعطف الطعن على الحكم الابتدائي والإجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أنه قدم للمحكمة دليل السداد غير مقبول . (لمن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٨٢١)

١١٦٨ - باب الطعن بالنقض ينفذ بعد صدور حكم في موضوع الدعوى منه الخصومة - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وإحالة الأوراق للنيابة لإجراء شئونها فيها - لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعا للسير في الدعوى - عدم جواز الطعن فيه .

لا ينفذ باب الطعن بطريق النقض إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه الخصومة، وإذا كان الحكم المطعون فيه - والقاضي بقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وإحالة الأوراق للنيابة لإجراء شئونها فيها - لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعا للسير في الدعوى ذلك أن الحكم المستأنف كان باطلا بطلانا أصليا وإذا إتصلت محكمة أول درجة بعد ذلك بالدعوى إتصالا صحيحا فلها أن تفصل فيها وتكون إجراءات المحاكمة مبتدأة - فإن الطعن بالنقض لا يكون جائزا ويتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(لمن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ٣٦)

١١٦٩ - الطعن في حكم محكمة أول درجة أمام النقض - غير جائز .

متى كان الحكم الإستثنائي لم يفصل إلا في شكل الإستئناف بعدم قبوله وكانت بقية الأوجه التي يثيرها الطاعن خاصة بالموضوع ، فإن هذه الأوجه لا تكون موجبة إلا إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض . (طعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٠١٩)

١١٧٠ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة إلا من النائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة إختصاصه أو من وكيل خاص عنهما - إغفال مستشار الإحالة ما ورد بالتقرير الطبي الشرعي من ثبوت تخلف عامة مستديمة بالمجنى عليه وتقديره - خطأ - إحالة المظنون ضده إلى محكمة الجنح الجزئية - خطأ في الاستدلال وفي تطبيق القانون - هذا القرار وأن يكن في ظاهره غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتما بحكم من المحكمة الجزئية بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية - إعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبوله على أساس وقوع تنازع سلبي بين مستشار الإحالة ومحكمة الجنح الجزئية وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .

من المقرر طبقا للمادتين ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - و٢٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أنه لا يجوز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة إلا من النائب العام بنفسه أو المحامي العام في دائرة إختصاصه أو من وكيل خاص عنهما . ولما كان الثابت من الأوراق أن الذي قرر بالطعن بقلم

الكتاب هو رئيس النيابة دون أن يكون معه توكيل خاص صادر إليه من النائب العام أو المحامي العام ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة . غير أنه لما كانت النيابة العامة تنعى على القرار الصادر من مستشار الإحالة أنه قضى بإحالة المطعون ضده إلى محكمة الجنح باعتبار الواقعة المسندة إليه جنحة تندرج تحت المادة ٢٤١ من قانون العقوبات إستنادا إلى أنه لم يتخلف لدى المجنى عليه من جراء إصابته عاهة مستديمة على خلاف ما ثبت من أحد التقارير الطبية الشرعية من تخلف عاهة مستديمة لديه ، قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وكان يبين من الإطلاع على مفردات الجناية المضمومة تحقيقا للطعن أن من بينها تقريراً طبياً شرعياً أثبت تخلف عاهة مستديمة بالمجنى عليه من جراء إصابته القطعية أمام صبيان الأذن اليسرى ، هى شلل العصب الوضعى أدى إلى عدم غلق العين اليسرى وضعف عضلات الوجه اليسرى تقلل من قدرته وكفايته عن العمل بنحو عشرة فى المائة ، مما تكون معه الواقعة منطبقة على الجناية المنصوص عليها فى المادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات ، فإن قرار مستشار الإحالة إذ أغفل التقرير الطبى الشرعى المذكور - وهو ورقة رسمية كانت معروضة بالدعوى - دون أن يعرض لما جاء به يكون قد أخطأ فى الإستدلال وفى تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان قرار مستشار الإحالة - خطأ - إحالة المطعون ضده إلى محكمة الجنح الجزئية ، وأن يكن فى ظاهره قراراً غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من المحكمة الجزئية بعدم إختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية ، ومن ثم وجب - حرصاً - على العدالة أن يتعطل سيرها - إعتبار الطعن المقدم من النيابة طلباً بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الإحالة (كجهة تحقيق) وبين محكمة الجنح الجزئية (كجهة قضاء) وتعيين محكمة الجنائيات المختصة للفصل فى الدعوى .

(طعن رقم ١٨٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ١٩)

١١٧٩ - الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض - تفويت طريق

الطعن بالإستئناف - أثره .

قصرت المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض حق الطعن بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح دون غيرها ، ومعنى كون الحكم قد صدر إنتهائيا ، أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن . وإذن فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار إنتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه إستئنافا فى ميعاده ، فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض ، والعلة فى ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام ، وإنما هو طريق إستثنائى لم يجزه الشارع إلا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون . فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الإستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسهل إستدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو القانون ، لم يجز من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٦٥٢)

١١٧٢ - الطعن بالنقض فى قرارات محكمة الجنح المستأنفة

منعقدة فى غرفة المشورة - مناهة .

مناط الطعن بالنقض فى القرار الصادر من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة ، والذى خولته المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية للنائب العام والمدعى بالحقوق المدنية - هو أن يكون القرار صادرا برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية فى الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فى مواد الجنح والمخالفات أما إذا قررت المحكمة إلغاء الأمر المذكور - على ما هو حاصل فى واقعة الطعن العالى - فإنه لا يجوز للطاعنين - وهم المتهمون فى الواقعة - الطعن فى هذا القرار لدى محكمة النقض لأن حسبهم أن يدفعا أمام محكمة الموضوع التى تنظر الدعوى بما يرويه ، ومن ثم

فقد بات متعيناً القضاء بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . (طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٨٣)

١١٧٣ - عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى المخالفات - إلا ما كان مرتبطاً منها بجناية أو جنحة .

من المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أن المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجنح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بها . ولما كانت عقوبة جريمة عدم إشتراك صاحب العمل فى هيئة التأمينات الإجتماعية عن أى عمالة هى الغرامة التى لا تزيد على مائة قرش ، وأن هذه الجريمة لا تجمع وحدة الغرض بينها وبين جريمة عدم الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات التى يوجب القانون إمساكها وجريمة عدم إنشاء ملف لكل عامل ، وهى أيضاً ليست مرتبطة بهما إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون صادراً بالنسبة للمتهم الرابعة فى مخالفة غير جائز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٦٦ س ٢٧ ص ٢٧٣)

١١٧٤ - وتوف الحكم المطعون فيه عند حد تأييد الحكم المعارض فيه - عدم جواز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الإستئناف شكلاً - حلة ذلك .

متى كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تأييد الحكم المعارض فيه فإنه لا يجوز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الإستئناف شكلاً وإلا إنعطف الطعن على الحكم الابتدائى والإجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى به . (طعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢ / ٥ / ١٩٧٧ س ١٨ ص ٢٢٨)

١١٧٥ - الحكم بعدم قبول تدخل المدعى بالحق المدني - غير منه للخصومة - عدم جواز الطعن فيه بالنقض - أساس ذلك .

من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، ولما كان الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني - لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعًا من السير في الدعوى المدنية إذا اتصلت بالمحكمة المختصة إتصالًا صحيحًا . ذلك بأنه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها حتى لا يترتب على الفصل في موضوعها إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فإن منعى الطاعنين على هذا الحكم يكون مبرورًا بعدم جوازه لأن ما قضى به في دعواهما المدنية غير منه للخصومة .

(طعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧١٥)

١١٧٦ - الطعن بطريق النقض - محله - الحكم النهائي الصادر من آخر درجة - الأحكام الابتدائية - عدم قبول الطعن فيها .

من المقرر أن الطعن بطريق النقض - طبقًا للمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه (القاضي باعتبار المعارضة الإستئنافية كان لم تكن) لم يؤيد الحكم الابتدائي - خلافا لما يقول به الطاعن - إذ أن الحكم الغيابي الإستئنافي لم يفصل إلا في شكل الإستئناف ، بقضائه بعدم قبول الإستئناف للتقرير به بعد الميعاد ، فإن ، النعمي بأن كلا الحكمتين - الابتدائي والمطعون فيه المؤيد له - قد خلا من بيان نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، لا يكون مقبولًا لأنه ليس موجهاً إلا إلى حكم محكمة أول درجة الذي أنزل العقاب على الطاعن - وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(طعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧٨٧)

الفرع الثالث - الطعن في الأحكام الغيابية

١١٧٧ - عدم جواز الطعن في الحكم القابل للمعارضة لعدم إعلانه إلى المحكوم عليه أو لعدم مضي ميعاد المعارضة فيه بعد الإعلان .

الطعن بطريق النقض والإبرام هو من طرق الطعن غير الإعتيادية التي شرعت لإصلاح ما يقع في الأحكام من الأخطاء المتعلقة بالقانون . ولا يجوز سلوك هذا الطريق إلى حين تكون قد إستنفدت كل طرق الطعن العادية التي سنها القانون لإستدراك ما يشوب الأحكام من الأخطاء ما تعلق منها بالوقائع أو بالقانون ولذلك فقد نص قانون تحقيق الجنايات في المادة ٢٢٩ منه على جواز الطعن بطريق النقض في غير الأحكام الصادرة من آخر درجة مما يستتبع حتما أن تكون هذه الأحكام نهائية بالنسبة لجميع خصوم الدعوى ، فإذا كان الحكم قابلا للمعارضة لعدم إعلانه إلى المحكوم عليه أو لعدم مضي ميعاد المعارضة فيه بعد الإعلان فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض والإبرام . وإن فلا يقبل شكلا الطعن الموجه إلى حكم لم يصدر بعد نهائيا لعدم إنتضاء مدة الثلاثة الأيام التالية ليوم إعلانه وهي المدة المقررة قانونا لمعارضة المحكوم عليه فيه . ولو كان هذا الحكم قد صار نهائيا بعد التقرير بالطعن فيه لعدم حصول المعارضة فيه من المتهم بعد إعلانه به .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٩ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٣٩)

١١٧٨ - عدم جواز تأسيس الطعن بالنقض على تعيب الحكم الغيابي .

إذا حكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولكنها مع ذلك أشارت في حكمها إلى أنها تأخذ بأسباب الحكم الغيابي المعارض فيه فهذه الإشارة لا تؤثر في حكمها لأن هذا الحكم لا يلزم لتسبيبه سوى ما جاء به من أن المعارض لم يحضر جلسة المعارضة رغم إعلانه . فإذا طعن المعارض في هذا الحكم بطريق النقض وكان تقرير الطعن موجه إليها ذاته وكانت أوجه الطعن منصبة على أسباب الحكم الغيابي ولا تتناول ما قضى به حكم إعتبار المعارضة

كانها لم تكن فلا يجوز النظر في هذه الأوجه .

(طن رقم رقم ١٢١١ لسنة ٩ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٣٩)

١١٧٩ - عدم جواز طعن المدعى بالحق المدني بطريق النقض في الحكم الغيابي ولو كان هذا الحكم صادرا لمصلحة المتهم في الدعوى المدنية .

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا إذا كان الحكم نهائيا لا بالنسبة لمن يريد أن يطعن فيه فقط بل بالنسبة لكل الخصوم في الدعوى . وإن كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة لأحد المتهمين فإنه يكون قابلا للطعن فيه منه بطريق المعارضة لا يجوز للمدعى بالحق المدني أن يطعن فيه بطريق النقض ، ولا يؤثر في ذلك كون هذا الحكم صادرا لمصلحة هذا المتهم في الدعوى المدنية ، لأن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث قد يؤدي إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية المسندة إليه . وهذا يبنى عليه بطريق التبعية تغيير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع .

(طن رقم رقم ١٩٤٩ لسنة ١١ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٤٢)

١١٨٠ - عدم جواز الطعن في الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإنذار المتهم في جريمة إشتباه ما دام لم يصبح نهائيا بعد .
أنه لما كان المتهم يستفيد من إستئناف النيابة للحكم الصادر عليه بالعقوبة ولو لم يستأنفه هو ، فإنه متى صدر حكم غيابي بعدم جواز الإستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإنذار المتهم في جريمة إشتباه - فإن حق المتهم في المعارضة يكون قائما ويكون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير جائز لأنه لم يصبح نهائيا بعد .

(طن رقم رقم ١٦٥٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ٨ / ١ / ١٩٥١)

١١٨١ - عدم جواز طعن النيابة في الحكم الصادر غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وتفرير المتهم خمسمائة قرش دون أن تقدم ما يدل على أن المعارضة فيه أصبحت غير جائزة .

أن المادة ٤٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على ألا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . وإن فإذا كانت النيابة قد طعنت بطريق النقض في الحكم الصادر غيابيا بتعديل الحكم المستأنف وتفرير المتهم خمسمائة قرش ، دون أن تقدم ما يدل على أن المعارضة فيه أصبحت غير جائزة ، فإن طعنها لا يكون جائزا .

(طعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٣ / ٢ / ٩)

١١٨٢ - حكم غيابي - الطعن فيه بالنقض من النيابة قبل إعلانه إلى المتهم - غير جائز .

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح كما هو مقرر بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - فإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا ضد المتهم وقررت النيابة العامة الطعن فيه ثم تبين أن هذا الحكم لم يعلن إلى المتهم إلا بعد التقرير بالطعن ، فإن هذا الطعن لا يكون جائزا .

(طعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ١٩٧٨)

١١٨٣ - طعن النيابة بالنقض في الحكم الغيابي الصادر بعدم جواز الاستئناف المرفوع منها - جوازه .

أنه وأن كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز إستئناف النيابة بالنسبة إلى متهم وبانتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة إلى متهم آخر فإن ما قضى به في شقه الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، كما أن ما قضى به في شقه الثاني يعد بمثابة حكم بالبراءة

ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم يشقيه من تاريخ صدوره
(طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٣١) .

١١٨٤ - الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية - حالاته .

خول الشارع في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - حق الطعن بطريق النقض في
الأحكام الصادرة في غيبة المتهم بجناية لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى .
(طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٧)

١١٨٥ - نقض - عدم قبوله مع قيام فرصة المعارضة .

تقضى المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأن لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم
ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . فإذا كان الثابت أن الحكم
الحضوري الإعتباري المطعون فيه لم يعلن بعد للطاعن الأول (المتهم) وكان
الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في
القانون فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه
بالنقض غير جائز .

(طعن رقم ٤٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ٢٥٢)

١١٨٦ - الحكم الاستثنائي الغيابي الصادر بالبراءة - حق

النيابة العامة في الطعن فيه بالنقض منذ صدوره - علة ذلك ؟

متى كان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد
قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر قد أضر به حتى
يصح له أن يعارض فيه ومن ثم فإن طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم من
تاريخ صدوره جائز .

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٧٦٩)

١١٨٧ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية
الصادرة في الجنيح - قابلية الحكم للمعارضة بالنسبة للمحكوم ضده
- تستوجب عدم قبول طعن النياية المقدم عن هذا الحكم .
لما كان الحكم الحضورى الإعتبارى يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت
المحكوم عليه قيام عذر منعه عن الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفقا
للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الثابت من الإطلاع على
الأوراق أن المحكوم عليه قرر بالطعن بالمعارضة في هذا الحكم وقضى في
معارضته في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ - أى بعد تقرير النياية العامة بالطعن
بالنقض في الحكم المعارض فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يكن نهائيا
بالنسبة للمحكوم عليه وقت أن بادرت النياية العامة إلى الطعن فيه بطريق النقض
، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا في الأحكام
النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنيح ، وكانت المادة ٣٢
منه تنص على عدم قبول الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه
بطريق المعارضة جائزا فإن طعن النياية العامة في الحكم الحضورى الإعتبارى
سألف الذكر يكون غير مقبول ويتمين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن المقدم منها .
(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ من ٢٧ ص ٧٤٦)

١١٨٨ - طعن النياية بالنقض في الحكم الغيابى الصادر بتأييد
الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - جواز .
لما كان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على المطعون ضده على أساس
أنها جنحة سلوك طريق تحظر تعليمات المرور السير فيه الأمر المنطبق على المادة
٧٤ / ٩ من قانون المرور فقضت المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة مخالفة
منطبقة على المادة ٧٧ من هذا القانون وبانقضاء الدعوى الجنائية عنها بمضى
المدة ولما استأنفت النياية العامة هذا الحكم قضت المحكمة الإستئنافية غيابيا
بتأييده ، وكان الحكم المطعون فيه وأن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه وقد

تقضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قبله لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه فإن الطعن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .
(طعن رقم ١٤٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٧٨)

١١٨٩ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات .

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا وكانت المادة ٣٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات فإن الطعن يكون غير جائز .

(طعن رقم ١١٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ١٣٩)

الفصل السابع - نظر الطعن أمام المحكمة

١١٩٠ - وفاة الطاعن قبل الفصل في طعنه يوجب الحكم بانقضاء الدعوى العمومية لوفااته من غير بحث أوجه الطعن التي قدمت منه .

إذا كان الطعن بطريق النقض لم يقصد به سوى تعيب الحكم الصادر بالإدانة وترقيع العقاب فإنه إذا توفى المتهم الطاعن قبل الفصل في طعنه يتعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية لوفااته من غير بحث في أوجه الطعن التي قدمت منه .
(طعن رقم ٣١ لسنة ٩ ق جلسة ٥ / ١٢ / ١٩٣٨)

١١٩١ - وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم نهائيا بعدم تقريره فيه بالطعن في الميعاد لا يقتضى الحكم بانقضاء الدعوى العمومية ولا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه ، بعدم تقريره فيه بالطعن في الميعاد القانوني ، أو عدم تقديمه

أسباب الطعن في الميعاد لا تقتضى الحكم بانقضاء الدعوى العمومة ، ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية ، لأن حجية الحكم الذى صار نهائيا فى حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك .
(طعن رقم ٩٨ لسنة ٩ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٨)

١١٩٢ - المحكمة التى تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها هى المحكمة التى أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين - إستثناء جنح الجلسة التى صدر حكمها من محكمة إستئنافية أو من محكمة الجنايات .

إحالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها على مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن تكون فى الأصل إلى ذات المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين ، إلا إذا كان الحكم قد صدر من محكمة إستئنافية أو من محكمة الجنايات فى جنحة وقعت فى جلستها وفى هذه الصورة وحدها تعاد الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة أصلا بنظرها - لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها إستثناء من قواعد الإختصاص - على أساس أن المتهم قد قارف جريمته أمامها بالجلسة ، أما عبارة "مع ذلك يجوز عند الإقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى " التى أضيفت إلى عجز الفقرة الثانية ، خلافا لهذا الأصل فمحله على ما يظهر من روح التشريع ألا يكون هناك قضاة آخرون يمكن قانونا أن ينظروا الدعوى عند إحالتها .

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢١٤)

١١٩٣ - إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى على أساس أمر الإحالة الاصيل عند نقض الحكم .

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتعود الدعوى إلى حالتها الأولى وتجرى المحاكمة فيها على

أساس أمر الإحالة الأصيل .

(طنن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٦٠٢)

١١٩٤ - نقض - أثره - سلطة محكمة الإحالة بعد نقض الحكم -
عدم تقييدها بالحكم الأول ولا بحكم النقض في إعادة تقدير الوقائع .
أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى سيرتها الأولى قبل
صدور الحكم المنقوض وتجرى فيها المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصيل فلا
تتقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيدها
حكم النقض في إعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الوقائع ، ومن ثم
فإن القول بالتزام محكمة الإحالة بتصحيح العيب الذي نقض الحكم الأول من أجله
والإقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .

(طنن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٩٤)

١١٩٥ - دفع الكفالة وقت التقرير بالطعن - غير لازم .
لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن إنما له أن
يتقدم بها عند نظره بالجلسة .

(طنن رقم ٨٣٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٣٥٨)

١١٩٦ - التقرير بالطعن هو مناط إتصال محكمة النقض
بالطعن تكليف الطاعن بالحضور أمام محكمة النقض ليس شرطاً
لازماً لإتصال المحكمة بالطعن .

لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعاً لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور
أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة إستئنافية تعيد عمل قاضى
الموضوع وإنما هي درجة إستئنافية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم
مخالفة القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصبح به
محكمة النقض متصلة بالطعن إتصالاً قانونياً صحيحاً متى قدم التقرير في

الميعاد .

(طنن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١٠ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٢٠)

١١٩٧ - نقض الحكم والإحالة - إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى وجريان المحاكمة على أساس أمر الإحالة الاصيل - عدم جواز توجيه تهم جديدة لم ترد في أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذي رسمه القانون .

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك أن تجرى المحاكمة في الدعوى على أساس أمر الإحالة الاصيل - فإذا كانت النياية العامة حين عدلت التهم المسندة إلى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت إليهم تهما جديدة لم ترد في أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وانتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة إليهم في أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالبطان مما يعيبه ويوجب نقضه بولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة في الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه إعتراض على توجيه التهم الجديدة إلى المتهمين بالجلسة ، لأن هذا التعديل وقع مخالفا للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لإتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(طنن رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٩٢)

١١٩٨ - إتصال محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فصلها فيها لتستبين عيوب الحكم سواء قدمت النياية مذكرة أو لم تقدم .

تتصل محكمة النقض بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة

النقض وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم - وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده ، وذلك دوماً للشبهة بين حق النيابة وواجبها - حقها في الطعن بطريق النقض في الحكم بوصف أنها خصم عام - وواجبها في أن تعرض القضية طبقاً للمادة ٤٩ المذكورة .

(طعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٣٦٥)

الفصل الثامن

سلطة محكمة النقض

الفرع الأول - في الطعن في الأحكام

١١٩٩ - سلطة محكمة النقض بالنسبة لما يشتمل على حالات التكييف القانوني .

أن التكييف القانوني للعقود المصطلح على تسميتها في فرنسا باسم Location Vente لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء . فإذا اعتبر قاضي الموضوع عقداً من هذا القبيل عقد بيع مستهدياً في ذلك بنصوص العقد - مستظهراً منها حقيقة قصد المتعاقد بحيث لم يقع منه تحريف لأي نص من نصوصه ولا مسخ لحكم من أحكامه بل كان كل ما فعل إنما هو تغليب لمعنى من المعاني الواردة به على معنى آخر فإن محكمة النقض لا تستطيع سوى إقرار ما ذهب إليه . . .

(طعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٤ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٣٤)

١٢٠٠ - سلطة محكمة النقض في تخفيف العقوبة .

إذا رأت محكمة النقض في قضية سب أن الواقعة مما تعاقب عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ دون الفقرة الثالثة منها جاز لها متى نقضت الحكم أن تخفف العقوبة المحكوم بها وإن كانت تدخل في حدود العقوبة المقررة الواجبة التطبيق .

(طعن رقم ٢٢ لسنة ٥ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٣٤)

١٢.١ - سلطة محكمة النقض فى إستبعاد ظرف سبق الإصرار .

أن ظرف سبق الإصرار وإن كان مما تفصل فيه محكمة الموضوع إلا أن محكمة النقض حق الاعتراض عليها إذا خرجت فى حكمها عما يقتضيه التعريف الوارد فى القانون لسبق الإصرار أو إذا إستنتجت قيامه من وقائع لا تؤدى إلى ذلك .
(طنن رقم ١٣١١ لسنة ٧ ق جلسة ٢١ / ٦ / ١٩٣٧)

١٢.٢ - رقابة محكمة النقض على تفسير العقود والإقرارات .

أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تفسر العقود والإقرارات وتؤولها إلا أنه عليها مع ذلك ألا تخرج فى تفسيرها عما تحتمه عبارتها مع ما أحاط بها من ملاسبات ، ولحكمة النقض مراقبة ذلك . فإذا كان المجنى عليه قد تنازل يوم الحادثة فى محضر التحقيق عن حقه قبل المتهم الذى أحدث بأصبعه جرحا ، ثم تضاعف الجرح بعد ذلك وخلف عامة مستديمة بالأصبع فهذا التنازل لا يشمل التعويض عن العامة لأن المجنى عليه لم يقدر عند تنازله بحوثها . فإذا رفضت المحكمة - إعتقادا على هذا التنازل - الدعوى المدنية التى أقامها المجنى عليه فإنها تكون قد أخطأت فى تأويل التنازل ، ويكون حكمها متعينا نقضه .
(طنن رقم ٢٥ لسنة ٨ ق جلسة ٢ / ٧ / ١٩٣٨)

١٢.٣ - القضاء بإدانة متهمين فى جناية شروع فى قتل وإدانة شاهد فى جريمة شهادة الزور لصالح هؤلاء المتهمين وطعنهم جميعا فى الحكم الصادر ضدهم وقبول طعن المحكوم عليهم فى جناية الشروع فى القتل وعدم تقديم المحكوم عليه فى جريمة شهادة الزور أسبابا لطعنه بوجوب نقض الحكم بالنسبة له أيضا .

إذا قضى حكم بإدانة متهمين فى جناية شروع فى قتل وإدانة شاهد فى جريمة شهادة الزور لصالح هؤلاء المتهمين ، مستندا فى إدانة الأولين إلى أقوال هذا الشاهد فى التحقيقات الأولية أمام البوليس والنيابة من أنه إبصرهم يعتون

على المجنى عليه وأنه تحقق منهم ، ومطرحا ما تمسك به الدفاع عنهم من أن أقوال هذا الشاهد فى التحقيقات كانت وليدة الإكراه ثم طعن المحكم عليهم فى جناية الشروع فى القتل فى هذا الحكم وقبل طعنهم فيه ، وطعن فيه المحكم عليه فى جريمة شهادة الزور ولم يقدم أسبابا لطلعه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له هو أيضا ، لأن نقضه بالنسبة للطاعنين الآخرين يستلزم بالضرورة بحث الوقائع التى بنيت عليها إدانته وتقديرها من جديد عند إعادة نظر القضية (طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٣٩)

١٢.٤ - حق محكمة النقض فى تصحيح خطأ الحكم المطعون فيه من جهة تكيف حالة العود ومن جهة التطبيق .
إذا أثبت الحكم الإستئنافى على خلاف الحقيقة وجود سابقة للمتهم واعتبره بمقتضاها عائدا وشدد عليه العقوبة فلمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ من جهة التكيف ومن جهة التطبيق فتقضى بنقض هذا الحكم ويتأيد الحكم بالإبتدائى . (طعن رقم ١٧١٨ لسنة ٩ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٣٩)

١٢.٥ - حق محكمة النقض فى مراجعة محكمة الموضوع إذا إستنتجت نتيجة من مقدمات لا تؤدي إلى ما إنتهت إليه .
أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقدر وقائع دعوى القذف والسب المطروحة عليها وتتعرف توافق العلانية فيها أو عدم توافرها إلا أنها إذا إستنتجت نتيجة من مقدمات لا تؤدي إلى ما إنتهت إليه فيكون لمحكمة النقض أن تراجعها فى ذلك . (طعن رقم ٥٠١ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٤٢)

١٢.٦ - حق محكمة النقض فى تصحيح مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به إبتدائيا إذا كانت المحكمة الإستئنافية قد رفعتها مع أن الإستئناف إنما كان مرفوعا من النيابة وحدها .
إذا كان الحكم الإستئنافى قد قضى برفع التعويض المقضى به إبتدائيا

مع أن الإستئناف إنما كان مرفوعاً من النيابة وحدها فذلك منه خطأ يتعين تصحيحه بإرجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به إبتدائياً .

(طنن رقم ١٢٥٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٤٤)

١٢.٧ - محكمة النقض - حقها في تطبيق مادة السرقة على

المتهم بالإخفاء .

إذا كانت المحكمة قد نفت عن أخى المتهم بالإخفاء سرقة الشيء معتبرة أن نقله إيائه إلى داره هو عمل برئ ومع ذلك عاقبت هذا المتهم على إخفائه ذلك الشيء فإنها تكون قد أخطأت وكان يمكن في هذه الحالة أن تطبق محكمة النقض مادة السرقة على المتهم بالإخفاء لولا أن المحكمة لم تصرح بتعديلها التهمة ولم تفصح في غير ما غموض عن حقيقة موقف المتهم والأدلة القائمة في الدعوى .

(طنن رقم ٢ لسنة ١٥ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٤٤)

١٢.٨ - حق محكمة النقض في الرجوع عن حكمها الصادر

بنقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع متى عينت محكمة الإحالة سهواً بأنها المحكمة الإبتدائية. بدلا من المحكمة الجزئية المختصة .

إذا كانت محكمة النقض حين قضت بنقض الحكم المطعون فيه قد قالت بإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها ثانية وعينت محكمة الموضوع هذه سهواً بأنها المحكمة الإبتدائية فلا يوجد في القانون ما يمنع من أن ترجع محكمة النقض في حكمها هذا - بناء على طلب يقدم إليها من النيابة ويعلن به الخصوم - وتقضى - وضعا للأمور في نصابها - بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة للفصل فيها .

(طنن رقم ٩٩ لسنة ١٦ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٤٦)

١٢.٩ - حق محكمة النقض في تدب أحد أعضائها لإجراء

معاينة والإطلاع على الأوراق إذا رأت ذلك لازماً .

يجوز لمحكمة النقض ، وهى تنتظر موضوع الدعوى فى الأحوال التى يجيز لها القانون فيها ذلك ، أن تتدب أحد أعضائها لإجراء معاينة والإطلاع على أوراق إذا رأت ذلك لازما . ولا ضرورة لأن تقوم المحكمة بذلك بكامل هيئتها ما دام التحقيق المطلوب مقصورا على معاينة ماديات والمحضر المحرر عنها سيطرح على بساط البحث بالجلسة . (ملن رقم ٧٣٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٤٦)

١٢١٠ - حق محكمة النقض فى تصديق الطاعن فى قوله بأنه وهو مجند لم يرخص له فى إجازة لحضور الجلسة ما دامت الجهة الإدارية المفروض أن فى وسعها الإفادة عن الحقيقة لم تبادر إلى الإدلاء بها .

إذا كان وجه الطعن أن الطاعن كان فى اليوم المحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه أمام محكمة الاستئناف مجندا بأمر عسكري لمطاردة الجراد وأن المركز لم يرخص له فى إجازة ليحضر الجلسة ، فأرسل تليفونيا بهذا المعنى إلى المحكمة طالبا تأجيل نظر الدعوى فلم تستجب له وقضت بتأييد الحكم المعارض فيه ، وكانت محكمة النقض قد أجلت الدعوى عدة مرات لتجيب جهة الإدارة عن حقيقة ما ادعى به الطاعن فلم تجب فإنه لا يكون فى وسع هذه المحكمة إلا أن تصدقه بقوله وتقبل طعنه ما دامت الجهة المفروض أن فى وسعها الإفادة عن الحقيقة لم تبادر إلى الإدلاء بها مما يرجع معه عدم الدقة لديها فى تحرير الأعمال الحكومية فى الأوراق الرسمية ، الأمر الذى لا يمكن أن يضار به الطاعن .

(ملن رقم ١٤٧٧ لسنة ١٥ ق جلسة ١٨ / ٦ / ١٩٤٦)

١٢١١ - حق محكمة النقض فى الرجوع فى الحكم الصادر برفض الطعن إذا تبين لها أن الطاعن لم يعلم بالجلسة التى عجل إليها ولم تسمع مرافعته .

إذا تبين أن الطاعن لم يعلم بالجلسة التى عجل إليها نظر الطعن ولم تسمع

مرافعتها فيها فيتعين الرجوع في الحكم الصادر برفض الطعن بالنسبة إليه .
(طعن رقم ٢١٣٦ لسنة ١٧ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٤٨)

١٢١٢ - حق محكمة النقض في إستظهار مرامي العبارات كما هي ثابتة بالحكم لتتعرف ما إذا كانت تكون جريمة من جرائم النشر أم لا .

أنه لما كان لمحكمة النقض تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم ، كان لها في جرائم النشر أن تستظهر مرامي العبارات - كما هي ثابتة بالحكم - لتتعرف ما إذا كانت هذه العبارات تكون جريمة أم لا .
(طعن رقم ١١٦٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١ / ١٦ / ١٩٥٠)

١٢١٣ - حق محكمة النقض في الرجوع عن حكمها السابق بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد إذا تبين لها أن الطعن قرر في الميعاد .

إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن شكلا بناء على أن تقرير الطعن حصل بعد إنتضاء الميعاد القانوني ثم تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد قرر الطعن في الميعاد ، كان من المتعين عليها أن ترجع في حكمها السابق وتحكم بقبول الطعن شكلا .
(طعن رقم ١٧١٤ لسنة ١٩ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٥٠)

١٢١٤ - إلزام محكمة النقض بإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع عند وجود خطأ قانوني في الحكم متى كان مجملا في بعض الوقائع التي يلزم الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون .

إذا كانت الأخطاء القانونية التي وقعت فيها محكمة الموضوع قد طفت على حكمها فجاء مجملا فيما أثبتته أو نفاه من بعض الوقائع التي لا محيص من الوقوف على حقيقتها لتطبيق القانون على الوجه الصحيح فإنه لا يكون لمحكمة النقض معدى من أن تحيل الدعوى إلى محكمة الموضوع لإعادة المحاكمة

من جديد .

(طعن رقم ٢ لسنة ٢ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٥٠)

١٢١٥ - صدور حكمين نهائيين على المتهم فى دعوى واحدة
يوجب على محكمة النقض تطبيق القانون على واقعة الدعوى .
إذا كان قد صدر من المحكمة الإستئنافية حكمان نهائيان على المتهم فى
دعوى واحدة بسبب تجزئة المحكمة للدعوى بالفصل مرة فى إستئناف النيابة
وأخرى فى إستئناف المتهم فإن هذين الحكمين يجب نقضهما ولحكمة النقض
أن تطبق القانون على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ١٢٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٥١)

١٢١٦ - حق محكمة النقض فى تصحيح خطأ محكمة الموضوع
- التى طبقت المادة ٣٢ ع على المتهم ثم أوقعت عليه عقوبات متعددة
بتعدد الجرائم التى دأته بجعلها عقوبة واحدة .
إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه مع تطبيقه المادة ٣٢ من قانون
العقوبات قد جرى منطوقه بما يفيد أن العقوبات التى أوقعتها متعددة بتعدد
الجرائم التى دان كل طاعن من الطاعنين بها ، فلمحكمة النقض طبقاً لنص المادة
٤٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم لمصلحة المتهمين فيما قضى
به من تعدد العقوبة المحكوم بها وتصحح الخطأ بجعلها عقوبة واحدة بالنسبة إلى
كل طاعن عن الجريمتين اللتين دينا بهما .

(طعن رقم ٤٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٥٢)

١٢١٧ - حق محكمة النقض فى محو العبارات الواردة فى
الطعن متى كانت جارحة مخالفة للنظام العام .
إذا كان الطاعن قد أورد فى طعنه عبارات جارحة مخالفة للنظام العام
فلمحكمة النقض أن تأمر بمحوها طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٤)

١٢١٨ - نقض - سبق الإصرار - خطأ محكمة الموضوع -

سلطة محكمة النقض .

إذا رأت محكمة النقض أن ما أورده محكمة الموضوع للتدليل على سبق الإصرار لا يتحقق به هذا الظرف وأن الدعوى ليس فيها ما يقتضى إحالتها إلى التحقيق ، فإن لها أن تستبعد ظرف سبق الإصرار وتطبق القانون على الواقعة كما هي مثبتة بالحكم . (طعن رقم ٦٠٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ٥ / ٤)

١٢١٩ - : محكمة النقض رقابة محكمة الموضوع في رفضها

الشهادة المرضية التي يقدمها المستأنف لتبرير عدم تقريره بالإستئناف في الميعاد .

أن الشهادة المرضية (التي يقدمها المستأنف لتبرير عدم تقريره بالإستئناف في الميعاد) ، وأن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها أم لا . (طعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥ / ٥ / ٢)

١٢٢٠ - تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع - إثبات

الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيقها - عدم تطبيقها يقتضى تدخل محكمة النقض .

أنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها لها أن تقر فيه ما تراه إستناداً إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما تنتهي إليه ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم توجب تطبيق المادة المذكورة فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . (طعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٢ / ٢١ س ٧ من ٢٥٠)

١٢٢١ - نقض الحكم بالنسبة لجناية الشروع فى القتل يقتضى

نقضه بالنسبة لما قضى به فى الجثة المرتبطة المنسوبة للمتهم .

نقض الحكم بالنسبة لجناية الشروع فى القتل يقتضى نقضه بالنسبة لما قضى به فى الجثة المنسوبة للمتهم وذلك بسبب ما بين الجريمتين من الارتباط لوقوع إحداها فى أعقاب الأخرى ونتيجة لها مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون الإعادة بالنسبة إليهما معا .

(طن رقم ٧٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٥٦)

١٢٢٢ - وجود المتهم فى حالة دفاع شرعى - إستخلاص الحكم

ما يخالف هذه الحقيقة - حق محكمة النقض فى تصحيح هذا الإستخلاص .

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع - إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى - كما أثبتتها الحكم - تدل بغير شك على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ، ولكنها إستخلصت ما يخالف هذه الحقيقة ، فإنه يكون من حق محكمة النقض أن تتدخل وتصحح هذا الإستخلاص بما يقضى به المنطق والقانون .

(طن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٥٦ ص ٨ من ١١١٢)

(والطن رقم ١١٢٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ ص ٧ من ٦٥)

١٢٢٣ - حق محكمة النقض فى تطبيق النصوص التى تدخل

الواقعة فى متناولها - تقدير العقوبة اللازمة - حقها فى الأخذ بالمادة ١٧ عقوبات .

يخول القانون لمحكمة النقض أن تطبق النصوص التى تدخل الواقعة فى متناولها ، وما دام هذا التطبيق يقتضى حتماً أن تقدر محكمة النقض العقوبة اللازمة ، فإن ذلك يستتبع أن يكون لها عندئذ حق الأخذ بالمادة ١٧ من قانون العقوبات .

(طن رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ ص ٧ من ١٢٠٣)

١٢٢٤ - خطأ الحكم بعدم إيقاعه العقوبة التبعية على المتهم -
عدم إستناد النيابة فى طعنها إلى ذلك - تعارض مصلحة المتهم مع
تطبيقه - عدم جواز تصحيح محكمة النقض للحكم .
مضى كان الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون بالتفاتة عن إيقاع العقوبة
التبعية وكانت النيابة العامة لم تستند إليه فى طعنها ، فإنه لا يمكن تصحيحه
لتعارض هذا التصحيح مع مصلحة المتهم " المطعون ضده " طبقا لنص المادة
٤٢٥ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
(طعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩ من ١٨٨)

١٢٢٥ - الطعن فى الحكم الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلا
- قصر الطعن عليه وحده - إعتبار الحكم الإبتدائى حائزا لقوة
الشيء المحكوم فيه إذا تبين أن الإستئناف رفع بعد الميعاد - عدم
جواز التعرض لما يشوبه من عيب أو نقص لصدور تشريع لاحق
يجعل الواقعة غير معاقب عليها .
مضى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابى بعدم قبول
الإستئناف شكلا - فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنته
الحكم الإبتدائى الذى يحوز قوة الشيء المحكوم فيه - إذا ما تبين أن
الإستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض
أن تعرض لما يشوبه من عيب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة
غير معاقب عليها . (طعن رقم ١١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ ص ٩ من ٢٧٨)

١٢٢٦ - سلطة محكمة النقض فى تحديد الحكم المطعون عليه .
إذا كان الطعن المقدم من النيابة العامة - وأن إنصب على الحكم الصادر
فى معارضة المتهم باعتبارها كئن لم تكن - إلا أن الظاهر من عبارة التقرير
بالطعن ومن الأسباب المقدمة منها أنها تطعن فى الحكم الغيابى الإستئنافى
الذى ما كانت تستطيع الطعن فيه قبل أن يفصل فى المعارضة ، فإن الطعن

يكون مقبولا شكلا .

(ملعن رقم ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ٣٥)

١٢٢٧ - الخروج عن مبدأ التقليد بأسباب الطعن ونسبية أثره -
وجوب نقض الحكم عند صدور قانون أصح واستفادة من لم يقدم
أسبابا لطعنه من ذلك .

المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول محكمة النقض أن تنقض
الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسبى على واقعة
الدعوى - فإذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم تنه أن الطامن وزميلة كانا
يتجران فى المواد المخدرة المضبوطة ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو
القانون الأصح بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف - وهو الواجب التطبيق
عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا
جزئيا وتطبيق المادة ٢٤ من القانون الجديد فى خصوص العقوبة المقيدة للحرية ،
ولما كان هذا الوجه يتصل بالمتهم الثانى الذى لم يقدم أسبابا لطعنه ، فإن ذلك
يقتضى أن يكون نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا .
(ملعن رقم ٢٣٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ٢٧١)

١٢٢٨ - الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التى
تبدى خارج الميعاد القانونى - عدم جواز أعمالها إلا إذا تعلق الأمر
بمصلحة المتهم ، المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
الرخصة المخولة لمحكمة النقض لقبول الأسباب التى تبدى خارج الميعاد
القانونى لا يجوز أعمالها طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى
شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا إذا تعلق الأمر بمصلحة
المتهم .
(ملعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٢٤٢)

١٢٢٩ - لمحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر

بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مثال .

لمحكمة النقض طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . وإذا كان القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك الذي حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - هو الأصلح بما جاء في نصومه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين تطبيق هذا القانون .

(طنن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ في جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٦٤ من ١٥ من ٢٩٢)

١٢٣٠ - تتناول العيب الذي شاب الحكم مركز المسئول عن الحقوق المدنية - وجوب نقض الحكم بالنسبة إليه أيضا ولو لم يعطن فيه .

مضى كان العيب الذي شاب الحكم يتناول مركز المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يعطن فيه لقيام مسئولية على ثبوت الواقعة ذاتها المسندة إلى الطاعن . فإنه يتعين نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية أيضا عملا بنص المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . (طنن رقم ١٧٠٤ لسنة ٢٤ في جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٤ من ١٥ من ٨٧٧)

١٢٣١ - الدفع ببطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة - عدم إندراج تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في توليه الذي يعطى محكمة النقض سلطة التصدي له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم .

الدفع ببطلان الحكم بدعوى صدوره بغير مداولة لا يندرج تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في توليه الذي يعطى محكمة النقض سلطة التصدي له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لتعلقه بالشروط الإجرائية لصحة الأحكام وإجراءات المحاكمة .
(طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ من ١٧ ص ٤٨٣)

١٢٣٢ - سلطة محكمة النقض إزاء تقدير العقوبة .
لمحكمة النقض وهى تقدر العقوبة التى توقعها طبقا للقانون أن تراعى ظروف الواقعة وتعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات - كما تأمر بإيقاف التنفيذ وفقا للمادة ٥٥ من القانون المذكور .
(طعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٧١٧)

١٢٣٣ - نقض - الطعن لثانى مرة - سلطة محكمة النقض .
تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : " إذا طعن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة المحال عليها الدعوى تحكم محكمة النقض فى الموضوع ، وفى هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت " . غير أنه إذا كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فلن ذلك يقتضى حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٢٥ من القانون المشار إليها أن تصحح محكمة النقض ذلك الخطأ وتحكم فى الطعن طبقا للقانون بغير حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام تصحيح الخطأ المشار إليه لا يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه .
(طعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ١٩٤)

١٢٣٤ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام - أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية مفاد نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات

وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . ولما كان البطلان الذي لحق الحكم المطعون فيه لخلوه من تاريخ إصداره يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإحالة .

(طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٤٦٠)

١٢٣٥ - متى يتمتع أن يكون مع النقض الإحالة ؟

إذا كانت محكمة الموضوع لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يشئ له تقديم دفاعه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة .

(طعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٩٩٢)

١٢٣٦ - عدم قبول التعرض في الطعن لغير الحكم المطعون فيه .
متى كان الطعن وارداً على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها دون الحكم الحضورى الإعتبارى الذى لم يقر المتهم الطعن فيه فلا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم .

(طعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٥٧٠)

١٢٣٧ - القصور الذى يحجب المحكمة عن إنزال العقوبة

الصحيحة يقتضى أن يكون مع النقض الإحالة .

إذا كان العوار الذى شاب الحكم فى قصوره فى البيان فوق خطئه فى تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن إنزال العقوبة الصحيحة فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(طنن رقم ١٢٤٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٨١٨)

١٢٣٨ - لا تنظر محكمة النقض الدعوى إلا بالحالة التى كانت

عليها أمام محكمة الموضوع .

الأصل أن الطعن بالنقض لا يعتبر إمتداداً للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام من قبيل أخذها بحكم القانون فيما يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية إلا بالحالة التى كانت عليها أمام محكمة الموضوع .

(طنن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ١٦٨)

١٢٣٩ - إتصال وجه الطعن بغير الطاعن من المحكوم عليهم -

وجوب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين - الذين لم يطعنوا فى الحكم بطريق النقض .

أن إتصال وجه الطعن بالمحكوم عليهما الآخرين يستوجب نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن وكذلك إليهما - ولو أن كليهما لم يقدم طعناً - وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طنن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٢ من ٦٠٦)

١٢٤٠ - عدم جواز إضرار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه -

كون المتهم وحده هو المستأنف - وجوب قصر الحكم على تأييد حكم محكمة أول درجة .

متى كان المظنون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن

يضار المتهم بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التى قضت بها محكمة أول درجة .

(طن رقم ١٨١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٠٢٢)

١٢٤١ - إتصال وجه الطعن الذى بنى عليه النقض بمتهمه أخرى لم تقرر بالطعن - وجوب نقض الحكم بالنسبة لها - المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

لما كان الوجه الذى بنى عليه النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنة يتصل بالمتهمة الأخرى التى لم تقرر بالطعن ، فإنه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليها وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ .

(طن رقم ٧٤٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٩٥٤)

١٢٤٢ - حجب الخطأ القانونى محكمة الموضوع عن مناقشة عناصر الدعوى وأدلتها - يوجب الإحالة .

متى كان الخطأ القانونى الذى تردى فيه الحكم المطعون فيه قد حجب المحكمة عن مناقشة عناصر الدعوى والإدلة القائمة فيها فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

(طن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٣٠٧)

١٢٤٣ - حق محكمة النقض الرجوع عن قضائها بعدم قبول الطعن شكلا إستنادا إلى عدم تقديم أسباب الطعن - إذا تبين بعدئذ أن أسبابه قدمت ولم تعرض عليها .

إذا كانت محكمة النقض سبق أن قضت بعدم قبول الطعن شكلا إستنادا إلى أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطلعه ، غير أنه تبين بعدئذ أن أسباب هذا الطعن كانت قد قدمت ولم تعرض على المحكمة قبل صدور الحكم بعدم قبول

الطعن ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق .

(طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٥٢٧)

١٢٤٤ - لمحكمة النقض أن تتصدى من تلقاء نفسها لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون لمصلحة المتهم .

لما كان الحكم المطعون فيه وأن أخطأ في تطبيق القانون حين لم يصادر جهاز التليفزيون الذي كانت بداخله المادة المخدرة إلا أن الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدى لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقاً للمادة ٣٥ / ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم الأمر المنتقى في هذه الدعوى .

(طعن رقم ٢٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣ / ٤ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٣٣١)

١٢٤٥ - عدم قبول طعن بعض المتهمين شكلاً - أثر ذلك على طعون المتهمين الآخرين .

لما كان الوجه الذي بنى عليه النقض بالنسبة إلى هذا الطاعن يتصل بالطاعنين الأول والرابع اللذين لم يقبل طعنهما شكلاً ، فيتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليهما عملاً بحكم المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وكذلك نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الثالث والخامس لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٧٥ س ٢٦ من ٧٢٦)

١٢٤٦ - سلطة محكمة النقض في نظر الطعن والحكم فيه -
نقض الحكم من تلقاء نفس المحكمة لمصلحة المتهم - رخصة مخولة في حالات على سبيل العسر .

نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة

الثانية من المادة ٣٥ سألته الذكر على خلاف هذا الأصل هو رخصة إستثنائية خولها القانون المحكمة فى حالات معينة على سبيل الحصر إذ تبين لها مما هو ثابت فى الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو أن المحكمة التى أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل فى الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانونا يسرى على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٧ من ٢٨ ص ٥٢)

١٢٤٧ - قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطاعن - لا تسرى على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات فى مواد الجنايات - أساس ذلك .

أن ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتعويض يزيد عن المحكوم به وقت صدور الحكم الغيابي مربوط بأن قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطاعن لا تنطبق على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات فى مواد الجنايات ذلك بأن الحكم الصادر منها فى هذه الحال يبطل حتما إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضى المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة إعمالا لنص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، فضلا عن ذلك فقد نصت المادة ٣٩٦ من ذلك القانون على أنه فى حالة تنفيذ الحكم السابق بالتعويض تأمر المحكمة - فى حالة إعادة نظر الدعوى برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها كما أنه إذا تولى المحكوم عليه فى غيبته يعاد الحكم فى التعويضات فى مواجهة الورثة .

(طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٧٧ من ٢٨ ص ٢٤٠)

١٢٤٨ - وجوب عرض الحكم المفضى الصادر بالإعدام على محكمة النقض - سلطة محكمة النقض - نطاقها .

أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه : " مع عدم

الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة بآراءها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ - ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

(طعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٤٢)

١٢٤٩ - الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا - نقضه - وجوب أن يكون مع النقض الإحالة .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلا لرفعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر في ١٩ / ٦ / ١٩٧٥ ولم يستأنفه إلا في ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٥ ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر في ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٥ لا في ١٩ / ٦ / ١٩٧٥ واستأنفه المحكوم عليه في ذات تاريخ صدوره ، مما مفاده أنه قرر بالإستئناف خلال الأجل القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن الحكم المستأنف صدر في ١٩ / ٦ / ١٩٧٥ ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول إستئناف المحكوم عليه شكلا للتقرير به بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في الإسناد وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الإستئناف شكلا ، ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع.

الإستئناف فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .

(طنن رقم ٦٠٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٩٤)

١٢٥٠ - حق محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من

تلقاء نفسها - شرط جواز ذلك .

تجيز الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بنى على خطأ فى تطبيق القانون . (طنن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٣١ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٩٧)

١٢٥١ - الطعن بالنقض للخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة

الثابتة فى الحكم - واجب محكمة النقض .

إذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فإنه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون . (طنن رقم ١٠٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٧٧)

الفرع الثانى - فى أحوال تنازع الاختصاص

١٢٥٢ - إنعقاد الاختصاص لمحكمة النقض بالفصل فى طلب

تعيين المحكمة المختصة عند قيام نزاع بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنح المستأنفة .

مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب

تعيين المحكمة المختصة يرفع إلى الجهة التى يرفع إليها الطعن فى أحكام .

قرارات الجهتين المتنازعتين - وإذا كانت غرفة الإتهام أن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة لإبتدائية ولا يطعن في قراراتها أمام دائرة الجنب المستأنفة التي هي إحدى دوائر هذه المحكمة فإن الإختصاص بالفصل في طلب تعيين المحكمة المختصة ينقذ لمحكمة النقض باعتبارها صاحبة الولاية العامة وعلى أساس أنها الدرجة التي يطعن في قرارات غرفة الإتهام أمامها - وهي إحدى الجهتين المنازعتين - عندما يصح الطعن قانونا .

(طعن رقم ١٢١٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٥٨ م ٩ ص ٩٩٢)

١٢٥٢ - محكمة النقض - سلطتها في الفصل في طلب التنازع - مستشار الإحالة .

مؤدى المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن طلب تعيين المحكمة المختصة يقدم إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وأوامر الجهتين المتنازعتين أو إحداهما ، وبالتالي فإن محكمة النقض هي صاحبة الولاية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة الجنب وبين مستشار الإحالة باعتبارها الجهة التي يطعن أمامها في أوامر مستشار الإحالة .

(طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦٧ م ١٨ ص ٩٣١)

الفصل التاسع - أثر الحكم في الطعن

١٢٥٤ - إستنادة المحكوم عليه من الطعن المرفوع من النيابة ولو لم يطعن في الحكم .

للمحكوم عليه الذى لم يطعن بطريق النقض في الحكم الصائر ضده أن يستفيد قانونا من الطعن المرفوع من النيابة العامة ، فإذا قضت محكمة الموضوع بالإدانة في تهمة إحراز مفرقات وإحراز سلاح نارى بدون رخصة وأوقعت عقوبة واحدة على الجريمتين ثم طعنّت النيابة العمومية في الحكم طالبة

تشديد العقوبة تطبيقاً للقانون ، ورأت محكمة النقض عدم توافر أركان جريمة إحراز المفرقات كان على هذه المحكمة أن تنقض الحكم وتقضى بالبراءة وجاز لها أن تعدل العقوبة المقضى بها إلى ما يناسب فى تقديرها جريمة إحراز السلاح ولو كانت العقوبة التى أوقعتها محكمة الموضوع فى التهمتين مما يدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح .

(طنن رقم ٤٧ لسنة ٥ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٣٤)

١٢٥٥ - إقتصار الطعن على إحدى الجريمتين المرتكبتين لغرض واحد يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية .
إذا كانت الجريمتان المسندتان إلى المتهم قد ارتكبتا لغرض واحد وكل منهما مرتبطة بالأخرى إرتباطاً لا يقبل التجزئة وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد فالطعن فى هذا الحكم - وإن إقتصر على إحدى الجريمتين - يتناول حتما ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية ، حتى يمكن تنفيذ حكم القانون فى هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ ع .

(طنن رقم ٨١٦ لسنة ٥ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٣٥)

١٢٥٦ - إختصاص محكمة النقض بالحكم فى أصل الدعوى متى طعن فى القضية للمرة الثانية ولو كان الطعن فى المرة الأولى من المتهم وفى الثانية من المدعى المدنى .

إذا كان الطعن الذى قبل قد حصل فى القضية فى المرة الثانية فمحكمة النقض هى التى تحكم فى أصل الدعوى ، ولو كان الطعن فى المرة الأولى من المتهم وفى الثانية من المدعى بالحق المدنى .

(طنن رقم ٣٥ لسنة ٨ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٣٨)

١٢٥٧ - شرط إعادة محاكمة المتهم المحكوم عليه من محكمة

الجنايات فى جريمة شهادة الزور بعد نقض الحكم بالنسبة له أمام محكمة الجنايات .

أن إعادة محاكمة المتهم المحكوم عليه من محكمة الجنايات فى جريمة شهادة الزور بعد نقض الحكم بالنسبة له يجب - بحسب الأصل أن تكون أمام محكمة الجنح الجزئية المختصة لتفصل فى الجريمة المسندة إليه بالطريق العادى ما دامت قد زالت حالة التلبس التى إستلزمت محاكمته أولا أمام محكمة الجنايات لوقوع الجريمة منه أمامها بالجلسة ، إلا أنه نظرا للإرتباط بين هذه الجريمة وبين الجناية المسندة إلى الآخرين الذين نقض الحكم بالنسبة لهم أيضا ، يكون من المصلحة تحقيقا لسير العدالة - أن تنتظر الدعوى بالنسبة للجميع أمام محكمة واحدة وهى محكمة الجنايات دون أن يكون فى ذلك أى تقليل من الضمانات القانونية بالنسبة للمتهم المذكور .

(طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٣٩)

١٢٥٨ - قبول الطعن بالنسبة للجناية التى إرتبطت بجرائم أخرى وطبقت المحكمة العقوبة المقررة للجناية وفقا للمادة ٣٢ ع يشمل كل عقوبة يظهر من الحكم أن المحكمة كانت وقت توقيعها فى حرج بسبب وجود الجناية .

إذا أدين متهم فى جناية وفى جرائم أخرى ووقعت عليه العقوبات المقررة للجناية فقط وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لإرتباط الجناية بالجرائم الأخرى فإنه ما دامت الجرائم الأخرى قد ثبت أيضا إدانة المتهم فيها يجب عند نقض الحكم فى الجناية وحدها إعتبار تلك العقوبات محكوما بها فى الجرائم الأخرى متى كانت داخلة فى نطاق العقوبات المقررة فى القانون لهذه الجرائم . أما إذا كان منها ما ليس داخلا فإنه يجب نقض الحكم بالنسبة له تبعا للجناية . وكذلك الحال بالنسبة لكل عقوبة يظهر من الحكم أن المحكمة كانت وقت توقيعها فى حرج بسبب وجود الجناية .

(طعن رقم ٩٩١ لسنة ١٠ ق جلسة ١٣ / ٥ / ١٩٤٠)

١٢٥٩ - إعتبار الحكم بعد نقضه ملفى عديم الأثر .

أن نقض الحكم لمخالفة إجراء جوهري يعيد الدعوى العمومية إلى ما كانت عليه قبل المحاكمة ، فتتظر الهيئة الثانية الدعوى بون أن تكون مقيدة بأى إجراء من الإجراءات السابقة ، ويكون لها كامل الحرية فى تقدير الوقائع المرفوعة بها الدعوى وإعطائها الوصف القانونى الذى ترى إنطباقه عليها . فإذا كانت المحكمة التى أحيل عليها المتهم لمحاكمته من أجل تهمة الشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار قد إستبعدت فى حكمها ظروف سبق الإصرار ، ثم لما طعن فى هذا الحكم قضى بنقضه وأعيدت المحاكمة فهذه المحاكمة تكون على أساس أمر الإحالة السابق صدوره لا على أساس أمر الإحالة معدلا على وفق ما قضى به الحكم المنقوض ، إذ هذا الحكم بعد نقضه يكون ملفى عديم الأثر .

(طعن رقم ٩٧٠ لسنة ١٤ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٤٤)

١٢٦٠ - شرط إعمال المبدأ القاضى بأن المحكوم عليه لا يجوز

أن يضار من تظلمه فى الطعن بالنقض .

أن المبدأ القاضى بأن المحكوم عليه لا يجوز أن يضار بتظلمه إذا صح الأخذ به فى الطعن بطريق النقض والإبرام فلا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذى يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يصح أن يتناول النواحي الأخرى مثل تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحادث وصفه الصحيح . فإذا كانت الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لم تخالف الهيئة الأولى التى نقض حكمها ، لا فى تقدير وقائع الدعوى ولا فى الوصف القانونى الذى أعطته لها ، وكانت العقوبة التى أوقعها الحكم المطعون فيه لم تتعد العقوبة التى قضى بها الحكم السابق نقضه ، فلا يمكن القول بأن الحكم المطعون فيه قد ساء مركز الطاعن .

(طعن رقم ٩٧٠ لسنة ١٤ ق جلسة ٨ / ٥ / ١٩٤٤)

١٢٦١ - نقض الحكم لعدم بيانه مادة القانون التى عاقب أحد

المتهمين بموجبها يستفيد منه المتهم الآخر الذي لم يقدم طعنه
أسبابا ما دام ثمة إرتباط وثيق بين ما وقع من كل منهما .

إذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التي عاقب المتهم بموجبها فإنه يكون
باطلا متعينا نقضه وإذا كان مع هذا المتهم متهم آخر لم يستند في طعنه على
هذا الحكم إلى هذا الوجه ، بل لم يفعل أكثر من أنه قرر بالطعن فيه دون أن
يقدم طعنه أسبابا ، فإنه يجب أن يستفيد من الوجه المذكور ما دام ثمة إرتباط
وثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول ، فإن ذلك مقتضاه - تحقيقا
للعدالة - أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الإثنين معا .

(طعن رقم ٦٩١ لسنة ١٥ في جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٤٥)

١٢٦٢ - نقض الحكم في مسألة معينة لا يكون ملزما لمحكمة
الموضوع التي تحال إليها الدعوى بعد هذا الحكم لإعادة الفصل فيها
الحكم الذي يصدر من محكمة النقض والإبرام في المواد الجنائية في مسألة
معينة لا يكون ملزما لمحكمة الموضوع التي تحال إليها الدعوى بعد هذا الحكم
إعادة الفصل فيها ، إذ المحكمة يجب دائما أن تنظر الدعوى وتفصل فيها من
جميع نواحيها بكامل حريتها غير مقيدة في هذا حتى بما قالت محكمة النقض
في تلك المسألة ، فإذا كان لها فيها رأي مخالف فرائها يكون دون سواء هو
الواجب عليها أن تسير على موجه في قضائها .

(طعن رقم ٨٨٥ لسنة ١٦ في جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٤٦)

١٢٦٣ - الحكم في جرائم الجلسات - نقضه والإحالة - تجديد
محكمة الإحالة المختصة .

أنه وإن كانت إحالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون
إلى ذات المحكمة التي أصدرته مشكلة من قضاة غير الذين حكموا فيها أول
مرة ، إلا أنه لا مناص من أن يستثنى من ذلك الدعاوى التي تكون الطعون فيها
مرفوعة عن أحكام صدرت في جرائم الجلسات من محكمة أخرى غير المحكمة

صاحبة الإختصاص الأصل بالفضل فى الجريمة ففى هذه الصورة يجب أن تكون الإحالة إلى المحكمة المختصة أصلا بالفضل فى الدعوى . لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها إستثناء من قواعد الإختصاص العامة على أساس أن المتهم قد قارف جريمة أمامها بالجلسة فلم يكن ثمة موجب لأن تتبع فى شأنه الإجراءات المعتادة ، أما بعد نقض الحكم ويزال حالة التلبس التى إستلزمت عقاب الجانى فور ارتكاب جريمته ، فإنه يجب الرجوع إلى القواعد العامة .
(طنن رقم ٩٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٦ / ٦ / ٣)

١٢٦٤ - عدم جواز تشديد العقوبة عند النقض والإحالة - إعتبارات الرأفة - حكمها .

لا يجوز للمحكمة التى أعيدت إليها الدعوى أن تقضى على المتهم بعقوبة أزيد أو أشد من العقوبة التى قضى عليه بها الحكم الذى نقض بناء على طعنه . ولا يغير من ذلك أن تكون قد قضت بوقف تنفيذ هذه العقوبة ، فإن وقف التنفيذ وخفض مدة العقوبة وإن كانا من دلائل الرأفة بالمتهم إلا أن لكل منهما فى واقع الأمر إعتباراته وظروفه على مقتضى أحكام القانون . ولحكمة النقض فى سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها أن تخفف العقوبة إلى الحد الذى كان مقضيا به فى الحكم المنقوض مع مراعاة وقف التنفيذ المقضى به فى الحكم الثانى .
(طنن رقم ١٤٩١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧ / ١٢ / ١)

١٢٦٥ - عدم جواز تدخل المدعى المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها .

أن طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى بالحق المدنى لأول مرة فى الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم . وإذن فمن الخطأ أن يقبل الحكم الدعوى المدنية عند إعادة نظر الدعوى الجنائية .
(طنن رقم ٣٩٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨ / ٦ / ١٤)

١٢٦٦ - إنتفاع الطاعن الذي لم يقبل طعنه شكلا من طعن الآخر متى كان الموضوع واحدا غير قابل للتجزئة .
أن نقض الحكم بالنسبة إلى أحد المتهمين يقتضى نقضه بالنسبة للمتهم الآخر الذي لم يقرر الطعن ولكنه قدم تقريراً بأسباب طعنه على الحكم متى كانت وحدة الواقعة التي اتهمتا فيها تقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجنائية الواحدة المتهمين هم فيها .
(طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥١ / ٢ / ٢٠)

١٢٦٧ - نقض الحكم بالنسبة لطاعن لا يستوجب نقضه بالنسبة إلى الآخر متى كانت التهمة المسندة إلى أحدهما هي عن واقعة مستقلة عن التهمة الأخرى التي أسندت إلى الثاني .
متى كانت التهمة المسندة إلى أحد الطاعنين هي عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت إلى الطاعن الثاني فإن نقض الحكم بالنسبة إلى أحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة إلى الآخر .
(طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ١٢ / ١)

١٢٦٨ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين عند تحقق قيام التعارض بين مصلحتهما - نقض الحكم بالنسبة للمتهمين معا .
إذا إستند الحكم فيما استند إليه في إدانة الطاعن إلى أقوال المتهم الأول فقد تحقق قيام التعارض بين مصلحتهما في الدعوى ومن ثم فإن تولى محام واحد الدفاع عنهما يعيب الحكم ويوجب نقضه ونظراً للإرتباط وتحقيقاً لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا .
(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١١ / ٥ ص ٧ من ١٩٢٨)

١٢٦٩ - إدانة الشاهد في الحكم المنقوض بشهادة الزور -
إستفادته من نقض الحكم ونقضه بالنسبة له أيضا .

متى كان الحكم المنقوض قد دان الشاهد بشهادة الزور ومن الجائز عند إعادة المحاكمة أن يعدل هذا الشاهد عما سبق له إبدائه من أقوال كما أن من الجائز أن يختلف تقدير شهادته لدى الهيئة الجديدة عن تقدير الهيئة الأولى لها ، فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعين يستفيد منه حتما المحكوم عليه بشهادة الزور للإرتباط الوثيق القائم بين الجريمةين ويقتضى نقض الحكم بالنسبة له أيضا . (طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٨٣)

١٢٧٠ - رفض الطعن في الدعوى المدنية - إعتبار طلب وقف التنفيذ غير ذي موضوع .

متى قضى برفض الطعن المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع . (طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ / ٥ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٦٧)

١٢٧١ - نقض الحكم يعيد الدعوى إلى سيرتها الأولى - حق محكمة الإحالة في تقدير وقائع الدعوى دون التقيد بما ورد في حكمها الأول .

أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتجرى فيها المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصلي فلا تنقيد المحكمة بما ورد في حكمها الأول حول تقدير وقائع الدعوى ولا يقيدها حكم النقض في إعادة تقديرها لأن مداره هو القانون وليس الواقع ، ومن ثم فإن القول بالالتزام محكمة الإحالة تصحيح العيب الذي نقض الحكم الأول من أجله والإقتصار على التصحيح يكون على غير أساس من القانون .

(طعن رقم ١٨٧٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٩٤)

١٢٧٢ - عدم إستفادة المدعى المدني من طعن النيابة في الدعوى الجنائية .

لا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن النيابة العامة ، إذ أن نقض الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية ، وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة ثانى درجة دون الدعوى المدنية - فإذا كان الثابت أن المدعى بالحق المدني قد قبل الحكم السابق صدوره من المحكمة الإستئنافية برفض دعواه ولم يطعن عليه بطريق النقض فصارت له بذلك حجية الشيء المقضى به بالنسبة للدعوى المدنية ولا يكون له حق التدخل أمام هذه المحكمة مرة أخرى عند إعادة الدعوى إليها بموجب الحكم الذى أصدرته محكمة النقض بناء على طعن النيابة العامة وحدها ، فإنه ما كان يجوز للمحكمة الإستئنافية عند إعادة نظر الدعوى قبول تدخل المدعى بالحق المدني والحكم بطلباته ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى المدنية فيتمتع بإلغائه بالنسبة لها والقضاء برفضها .

(طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ٢٢ / ١٩٥٨ س ١٠ من ١٢ لـ)

١٢٧٣ - نقض الحكم - إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى -
جريان المحاكمة على أساس أمر الإحالة الأصيل عدم جواز توجيه تهم جديدة لم ترد فى أمر الإحالة ولم ترفع عنها الدعوى الجنائية بالطريق الذى رسمه القانون .

نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإحالة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، ويتقضى ذلك أن تجرى المحاكمة فى الدعوى على أساس أمر الإحالة الأصيل - فإذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهم المسندة إلى المتهمين أمام محكمة الإحالة قد أسندت إليهم تهما جديدة لم ترد فى أمر الإحالة وتمت المحاكمة على هذا الأساس وإنتهت بإدانة المتهمين عن تهم لم تكن مسندة فى أمر الإحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذى رسمه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان مما يعيبه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن الدفاع عن المتهمين قبل المرافعة فى الدعوى بعد تعديل الوصف ولم يحصل منه إعتراض على توجيه التهم الجديدة إلى المتهمين

بالجلسة . لأن هذا التعديل وقع مخالفا للقانون وفي أمر يتعلق بالنظام العام لإتصاله بأصل من أصول المحاكمات الجنائية أرسى الشارع قواعدها على أساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(طعن رقم ٧٢-لمجلس ٢٩ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٩٢)

١٢٧٤ - نقض الحكم - وإعادة الدعوى للحكم فيها من جديد -
لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبديت في المحاكمة الأولى .

نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد ، لا يترتب عليه إهدار الأقوال والشهادات التي أبديت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، والمحكمة أن تستند إليها في قضائها .

(طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ٦٨٨)

١٢٧٥ - نقض الحكم المطعون فيه - عدم شموله المحكوم عليه الذي لم يكن طرفا فيه .
لا يشمل نقض الحكم المطعون فيه المحكوم عليه الذي لم يكن طرفا فيه لعدم إستئنافه الحكم بالإبتدائي .

(طعن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٧ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٠٠)

١٢٧٦ - ليس لمحكمة الإعادة أن تتعدى العقوبة المقررة بها بموجب الحكم المتقوض بناء على طعن المتهم - حتى لا يضار بطلانه متى كانت محكمة الإعادة قد أوردت في حكمها المطعون عليه بيانا لواقعة الدعوى ما يشير إلى أن جريمة القتل التي إرتكبها المحكوم عليه قد إقترنت بجناية شروع في سرقة مع حمل سلاح - وهي تعد عنصرا مشددا لجناية القتل يعاقب عليها القانون بالإعدام طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من

قانون العقوبات - وأوقعت على المحكوم عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من القانون المشار إليه ، ملتقطة عن أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة على الواقعة كما إستقرت فى وجدانها على الوجه سالف البيان . ولما كانت محكمة إعادة لا تملك توقيع عقوبة الإعدام المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات إذا رأت تعديل التهمة وفقاً لنص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية لأنها أشد من العقوبة المقضى بها بموجب الحكم المنقوض للمرة الأولى بناء على طعن المحكوم عليه ولا تستطيع أن تتعدها حتى لا يضار بطعنه . وإذا كانت محكمة إعادة المحاكمة قد قدرت العقوبة بالقدر الذى إرتلته مدخلة فى إعتبارها ظروف الدعوى على الواقعة التى ثبتت لديها فى حق المحكوم عليه وهى الظروف نفسها التى إعتنتها الحكم المنقوض فى المرة الأولى عند تقديره العقوبة التى أنزلها فى حق ذلك المحكوم عليه ، فإنه لا يكون للنيابة العامة مصلحة من النعى على الحكم فى ذلك التقدير الذى هو من إطلاقات محكمة الموضوع . ومن ثم يكون ما تثيره النيابة الطاعنة من خطأ الحكم فى تطبيق القانون غير سديد .

(طنن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩١٦ ، ٩١٧)

١٢٧٧ - متى يحكم بنقض الحكم بالنسبة للمستول بالحقوق المدنية و المتهم الذى لم يقر بالظعن .

أن نقض الحكم بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم - وأن لم يقر بالظعن - إذا ما إتصل وجه الظعن به وذلك إعمالاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الظعن أمام النقض .

(طنن رقم ١٢٨٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٢٤٨)

١٢٧٨ - صدور الحكم غيابياً بالنسبة إلى أحد المتهمين - عدم إمتداد أثر النقض إليه .

متى كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة إلى المتهم الثاني فلا يمتد إليه أثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده .

(طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٠ من ٢١ من ١٩٢٨)

١٢٧٩ - نقض الحكم بناء على طعن النيابة وحدها - نطاقه -
الدعوى الجنائية .

أن نقض الحكم بناء على طعن النيابة العامة وحدها يكون قاصرا على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٥٨)

١٢٨٠ - نقض الحكم بالنسبة للمتهم - يوجب نقضه بالنسبة
للمسئول عن الحقوق المدنية - أساس ذلك - أن ثبوت الواقعة
الجنائية هو أساس مسئوليته عن التعويض .

أن حسن سير العدالة يوجب عند نقض الحكم بالنسبة للمتهم نقضه
بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية ، وإو أنه لم يقرر بالطعن طالما أن مسئوليته
عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى ضد المتهم .
(طعن رقم ٢٧١ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٧١ من ٢٢ من ٥٦٥)

١٢٨١ - قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة في تهمة وبالإدانة
في أخرى - نقض الحكم للمرة الثانية - قصر نظر الموضوع على
التهمة المحكوم فيها بالإدانة .

متى كانت محكمة الدرجة الثانية قضت ببراءة المتهم من التهمة الأولى
وهي إنتاج خبزا للمدارس بغير ترخيص من مراقبة التموين وبحبسه ستة
أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وشهر ملخص الحكم على واجهة مخبره لمدة
ستة أشهر عن التهمة الثانية هي توقفه عن إنتاج الخبز البلدى قبل الحصول
على ترخيص من وزارة التموين ، وطعن المتهم بطريق النقض في هذا الحكم ،

وقضت بتقضى الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع - لكونه طعنا
لثانى مرة - فإن لازمه قانونا قصر نظر الموضوع على التهمة الثانية .

(طعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٣)

١٢٨٢ - خلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على
إمتداد النقض إلى غير الطاعن - مفاده - إقتصار نظر الدعوى فى
مرحلة الإعادة على هذا الطاعن وحده - قضاء محكمة الإعادة بعدم
جواز نظر الدعوى بالنسبة لغير الطاعن من المحكوم عليهم لسابقة
الفصل فيها - صحيح .

مضى كان الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها على أن محكمة النقض قد قضت بتقضى الحكم بالنسبة إلى أحد
المتهمين ، فلا يستفيد الطاعن فى الطعن العالى من نقض الحكم المشار إليه ،
ولا يجوز للمحكمة الإستئنافية معاودة نظر الدعوى ثانية بعد صدور حكم نهائى
فيها . ما دام الثابت من الإطلاع على حكم النقض أنه خلا من إمتداد أثره إلى
غير الطاعن فيه .

(طعن رقم ١٦٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٥٦٨)

١٢٨٣ - حكم - نقضه بالنسبة للطاعن الأول - ينقض بالنسبة
للثانى ولو كان نقضه بعد الميعاد .

مضى كان الوجه الذى بنى عليه النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الأول
يتصل بالطاعن الثانى الذى قرر بالطعن بعد الميعاد القانونى . فإنه يتمين كذلك
نقض الحكم والإحالة بالنسبة إليه وذلك عملا بالمادة ٤٢ من قانون حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٧٣ من ٢٤ ص ٨٢٩)

١٢٨٤ - نقض - جرائم مرتبطة - أثر نقض الحكم بالنسبة

إحداها .

لما كان يبين من إستقراء الجرائم التي دين بها كل من الطاعنين
و بالنسبة للتهمة الأولى المسندة لهذا الأخير - أن تلك الجرائم تلتقي
جميعا في صعيد واحد يدور في فلك المقاصة غير المشروعة مع الطاعن السابق
- فإن نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضى نقضه أيضا للطاعنين المشار
إليهم ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة له ، وما تجر إليه أو تنتهي عنده تقتضى
لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة بالنسبة لهم جميعا ، من
جميع نواحيها ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن المقدمة من كل من هؤلاء
الأخرين - الطاعنين - ومن النياية العامة بالنسبة إلى كل منهم .

(طعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٢٨)

١٢٨٥ - نقض الحكم بالنسبة للمتهم - يقتضى نقضه بالنسبة
للمسئول المدني - أساس ذلك .

لما كان نقض الحكم بالنسبة إلى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول
عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التعويض على ثبوت الواقعة ذاتها التي
دين بها الطاعن فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليهما معا ، وإلزام المطعون
ضدهم المدعين بالحقوق المدنية المصروفات المدنية .

(طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٨٨)

١٢٨٦ - تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه - بطلان الحكم
الابتدائي - أثر ذلك - بطلان الحكم الاستئنائي - أثر نقض الحكم
الأخير - إمتداده إلى الحكم الأول .

جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية
التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات
وجودها قانونا لأنها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه
الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته

. ولما كان الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بإدانة الطاعن قد خلا من بيان تاريخ إصداره ، ثم صدر الحكم في معارضة الطاعن الابتدائية بتأييده فيما قضى به لأسبابه كما أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه - ومن ثم فإن الحكم الغيابي الابتدائي يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الصادر في معارضة الطاعن أمام محكمة أول درجة صدر باطلا لأنه أيد الحكم الغيابي الابتدائي في منطوقه وأخذ بأسبابه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد بدوره في منطوقه الحكم الأخير الباطل واعتنق أسبابه ولم ينشئ لقضائه أسبابا فإنه كذلك يكون قد صدر باطلا ، ومن ثم يتعين نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي لم يقر بالظعن ما دام أن العيب الذي شاب الحكم يتصل به وكان طرفا في الخصومة الإستئنافية . (ظمن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨ / ٦ / ٥ س ٢٩ ص ٥٧٠)

١٢٨٧ - نقض الحكم - أثره - النقض للمرة الثانية - أثره .

من المقرر أن الدعوى المنقوض حكمها تعود إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من النقطة التي وقفت عندها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المعارض سبق له الحضور في الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الإستئنافية وفي بعض الجلسات التي تأجلت لها المعارضة قبل نقض الحكم المطعون فيه ، الأمر الذي كان يمتنع معه الحكم باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن الذي هو جزاء على عدم حضور المعارض في الجلسة الأولى لإنتفاء موجهه بعد سابقة حضوره وإستئناف الدعوى لسيرها من النقطة التي وقفت عندها قبل نقض الحكم المطعون فيه فإنه كان يتعين على محكمة الإعادة أن تفصل في موضوع المعارضة المرفوعة من الطاعن عن الحكم الغيابي الإستئنافية الصادر بإدانتته أما وأنها لم تغفل وقضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ حجبها عن نظر موضوع الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ، ولما كان الطعن مقدما لثاني مرة فإنه يتعين

تحديد جلسة لنظر الموضوع إعمالاً لنص المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٥١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٥١)

١٢٨٨ - إذا لم تكن النيابة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل إرتضته وحصل الطعن عليه من غيرها من الخصوم فإن نقض الحكم لا يترتب عليه سوى إعادة نظر الدعوى في حدود مصلحة رافعى الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الإعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تقليلها عما قضى به الحكم السابق .

أن المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، قد أفادت بأنه لا يجوز لمحكمة الإعادة تشديد أو تخفيف العقوبة التى قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن منسب الطعن إلا إذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناء على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الإتهام فى الدعوى الجنائية فإذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالعقوبة بل إرتضته فصار بذلك نهائياً فى مواجهتها وحصل طعن عليه من غيرها من الخصوم ، فإن نقض الحكم فى هذه الحالة لا يترتب عليه سوى إعادة نظر الدعوى فى حدود مصلحة رافعى الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الإعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تقليلها عما قضى به الحكم السابق . ولا سند للفرقة عند إعادة المحاكمة بين من قبل طعنه وبغيره ممن إمتد إليه أثر الطعن إستثناء عملاً بالمادة ٤٢ من قانون النقض سالف الذكر ذلك أنه إذا كان المشرع لم يتوخ بهذا الإستثناء سوى تحقيق العدالة التى تأبى التفرقة بين مراكز الخصوم المتعاقلة عند وحدة الواقعة ، فإنه يتعين الإلتزام بهذه القاعدة بالنسبة لكافة المتهمين فى الدعوى ممن قضى بنقض الحكم لمصلحتهم ولم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم قبلهم كما هو الحال فى واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم

المطعون فيه قد خالف هذا النظر في قضائه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم المطعون نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة عشر سنوات وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون النقض المشار إليه آنفاً دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من القانون المذكور بتحديد جلسة لنظر الموضوع - باعتبار أن الطعن للمرة الثانية - ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعى . (طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ١١٨)

الفصل العاشر - سقوط الطعن

١٢٨٩ - حكم غيابي - نقض - الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات - سقوط الطعن - محكمة الجنايات .

أنه وإن كان القانون قد أجاز في المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية . وكانت المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية تجرى على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حكماً الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعى أمام المحكمة . وإذا كان الحكم السابق قد نفذ تأمر المحكمة برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها " ، فإن مؤدى هذا النص هو تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم وإعتباره كأن لم يكن . ولما كان هذا البطلان الذي أصاب الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في الجناية المنسوبة إلى المطعون ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . ومن ثم فإن الطعن

المقدم من النيابة العامة عنه يعتبر ساقطا بسقوطه .

(ملعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٦٣ ص ٢٢ من ٩١٧)

١٢٩٠ - إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية فى حالة مرض المحكوم عليه ؟ يعود الطاعن عن سلوك طريق تأجيل تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه لمرضه - قضاء محكمة النقض بسقوط طعنه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل يوم الجلسة التى حددت لنظره - ليس له الإستناد إلى ذلك العذر كسبب لرجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن وإعادة نظره من جديد .

نظم القانون فى المادتين ٤٨٦ ، ٤٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - إجراءات تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية فى حالة مرض المحكوم عليه ، فإن للنياحة العامة - وهى المنوط بها وحدها تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعوى الجنائية عملاً بالمادة ٤٦١ من هذا القانون وفقاً لما هو مقرر به أن تؤجل التنفيذ إذا أصيب المحكوم عليه بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر . ولما كان الطاعن قد هرب من تنفيذ العقوبة الصادرة فى حقه واستمر هارباً حتى تاريخ نظر الطعن والفصل فيه دون أن يخطر النياحة العامة بمرضه حتى تؤجل التنفيذ أن تحققت من جدية هذا المرض وأنه من الأمراض التى تجيز هذا التأجيل فليس له - من بعد - أن يستند إلى ذلك العذر كسبب فى رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن وإعادة نظره من جديد .

(ملعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٦ / ٣ / ١٩٦٨ ص ١٩ من ٣٧٨)

١٢٩١ - إلغاء الحكم المطعون فيه فى المعارضة - إعتبار الطعن بالنقض المرفوع عنه من النيابة غير ذى موضوع - سقوطه .
أن مؤدى القضاء فى المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بالإلغاء ، هو سقوط الحكم الغيابى المطعون فيه بالنقض ، مما يجعل الطعن فيه غير ذى موضوع ، وإذا كان ذلك فإن الطعن المقدم من النيابة العامة فى الحكم المذكور

يعتبر ساقطا بسقوطه .

(طعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٥٢٠)

١٢٩٢ - عدم تقدم الطاعن - قبل يوم الجلسة - لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه - سقوط طعنه .

متى كان الطاعن الثاني لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ، فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن بالنسبة له عملا بالمادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٠١٥)

١٢٩٣ - سقوط الطعن بالنقض - إذا كان الطاعن محكوما عليه بعقوبة مقيدة للحرية ولم يتقدم لتنفيذها قبل يوم الجلسة - المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

تنص المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه " يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة " ولما كان الطاعنان الأول والثاني لم يتقدما للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليهما من العقوبات المقيدة للحرية ، فإنه يتعين الحكم بسقوط الطعن المقدم منهما .

(طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨ / ١٢ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ١٤١٠)

١٢٩٤ - محكمة النقض - جواز رجوعها عن حكمها بسقوط الطعن .

لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر

طعنه ، غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد إستشكل فى تنفيذ تلك العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٥ بإيقاف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل فى الأشكال الذى رفعه الطاعن والذى لم يفصل فيه حتى نظر الطعن ، مما مؤداه أن إلزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع فى ذلك الحكم السابق صدوره بجلسته ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ .

(طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٧ من ٢٨ ص ٢٨٦)

الفصل الحادى عشر - وقف التنفيذ

١٢٩٥ - إنعدام الجدى من الإشكال بطلب وقف التنفيذ إذا كان قد تم تنفيذ الحكم .

إذا كان المتهم قد حكم عليه إبتدائيا بالعبس سنة ، فاستأنف ونظر الإستئناف على أساس أن العقوبة المقضى بها عليه إبتدائيا هى ستة شهور ، وقضت المحكمة الإستئنافية غاييبا بالتأييد . ثم عارض المحكوم عليه فقضى باهتبار معارضته كأنها لم تكن ونفذت العقوبة عليه على الإعتبار الثابت بالحكم الإستئنافى ، ثم رجعت النيابة فأمرت بإعادة التنفيذ رغم ما هو ثابت بجدول النيابة من أن الحكم سبق تنفيذه ، فرفع المحكوم عليه إشكالا طلب فيه وقف التنفيذ ، وحكم برفضه ، فطعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وكان الظاهر مما أورده فى طعنه أن الحكم بالسنة قد تم تنفيذه عليه ، فهذا الطعن لا يكون ثمة وجه لنظره لعدم الجدى منه .

(طعن رقم ١٦٧٧ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٨)

١٢٩٦ - عدم جواز طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بإلزام المسئول عن الحقوق المدنية بتعويض لورثة المجنى عليه حتى تفصل

محكمة النقض فى الطعن المرفوع عنه .

أنه لما كانت نصوص قانون تحقيق الجنايات هى الواجبة التطبيق على الإجراءات فى المواد الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية إلا لسد نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات وكان هذا القانون قد نص فى المادة ٢٣١ منه على أنه لا يترتب على الطعن فى الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بالإعدام وفى المادة ٢٣٢ منه على إيقاف التنفيذ فى حالة تناقض الأحكام على الوجه المبين بها مما مفاده أن الأصل فى الأحكام الصادرة فى المواد الجنائية وجوب تنفيذها إلا ما إستثنى منها بنص صريح فى القانون ، ثم لما كانت الدعاوى المدنية التى ترفع بالتبعية للدعاوى الجنائية تخضع فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك كله كذلك كان لا يصح طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بالزام المسؤول عن الحقوق المدنية بتعويض لورثة المجنى عليه حتى تفصل محكمة النقض فى الطعن المرفوع عنه ، إذ هو طلب لا أساس له من القانون .

(طعن رقم ٤٤٧ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ٥ / ٨)

الفصل الثانى عشر - مسائل متنوعة

١٢٩٧ - عدم قبول طعن النيابة إذا لم يكن لها كسلطة إتهام

ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن - مثال .

الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصلة فى الطعن هى خصم عادل وتختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، ولها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام من جهة الدعوى الجنائية وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين ، فتتوب عنهم فى الطعن لمصلحتهم وتبقيده فى ذلك بقبول طعنهم ، بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ.

العامّة المتفق عليها في أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فلا دعوى ، وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بقبول معارضة المتهم شكلا وقال في أسبابه أنها حازت شكلها القانوني وذلك على الرغم من عدم إثبات المتهم قيام عذر منعه من حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى المعارض فيه - دون أن يقضى بعدم قبول المعارضة عملا بالمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك في أسبابه وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق هذا القانون وخطأ في التسييب - إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الإستئنافية المعارض فيه الذى كان قد نص بوجهه على تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المتهم وكانت سلطة الإتهام قد أحييت إلى طلباتها بهذا القضاء كله وكان المتهم لم يبد طلبات ما سواء أكان ذلك فيما يتعلق بشكل المعارضة أو بموضوعها فلم يتصل الطعن تبعا لذلك بطلب من طلباته ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مجد (طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٨٧١ ، ٨٧٢)

١٢٩٨ - نقض الحكم بالنسبة لمن لم يطعن فيه من الخصوم ،
مشروط بإستئناف الحكم الابتدائى وإتصال المحكمة الإستئنافية
بموضوع الدعوى .

لئن كان العيب الذى شاب الحكم يتصل بالطاعن ومتهمة أخرى لم تقرر بالطعن - إلا أنه لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لأن هذه المتهمة وإن إستأنفت الحكم الابتدائى الصادر ضدها إلا أن إستئنافها كان بعد الميعاد القانونى وقضت المحكمة بعدم قبوله شكلا ، والمحكمة الإستئنافية لا تتصل بموضوع الدعوى إلا إذا كان الإستئناف مقبولا شكلا .

(طعن رقم ١٤١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٨ س ١٩ من ١١٢٢)

١٢٩٩ - التنازل عن الطعن بالنقض - جواز الإقرار به للأمور

السجن .

مضى كان الطاعن قد تقدم بإقرار لمعور السجن يقر فيه بتنازله عن الطعن فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

(طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ٢٣٥)

١٣٠٠ - العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت

بها الدعوى أصلا .

جرى قضاء محكمة النقض على أن العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة .

(طعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ٦٧٠)

١٣٠١ - عدم قبول الطعن بالنقض شكلا - أثر ذلك .

أن قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالطعن ، فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شاب من عيب الخطأ في القانون ، ما دام الطعن غير مقبول شكلا .

(طعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٧٠ م ٢١ ص ٦٣)

١٣٠٢ - طعن بالنقض - إعتناء رئيس النيابة لأسباب الطعن

الموقعة من وكيل أول النيابة - كاف لقبول طعن النيابة - م ٢٤ / ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

مضى كانت مذكرة الأسباب الموقعة من وكيل أول النيابة قد توقع عليها بالإعتناء من رئيس النيابة ، وكانت هذه المذكرة بذاتها هي التي قدمت لقم الكتاب ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، قد أوجبت لقبول الطعن أن تكون أسبابه موقعة من رئيس نيابة على الأقل ، فإن مراد الشارع من إستيجاب ضرورة توقيع رئيس النيابة ، يكون قد تحقق ، طالما أنه هو الذي

إعتمد التقرير المقدم لقلم الكتاب .

(طن رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٨٧)

١٢.٢ - التقرير بالطعن بالنقض - أثره : دخول الطعن في حوزة محكمة النقض وإتصالها به - تقديم أسباب الطعن في الميعاد - لا يغنى عن وجوب التقرير بالطعن .

أن التقرير بالطعن ، كما رسمه القانون ، هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض وإتصالها به بناء على إعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، ومن ثم فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم الطاعن الأسباب إلى قلم الكتاب في الميعاد ، ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(طن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٧٢ س ٢٢ ص ٦٠)

١٢.٤ - الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل أيضا الحكم الغيابي الأول لإندماجه فيه جرى قضاء هذه المحكمة على أن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يشمل أيضا الحكم الغيابي الأول لإندماجه فيه .

(طن رقم ١٢٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢ / ٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٠١)

١٢.٥ - إقتصار الحكم المطعون فيه على مسألة الإختصاص - نقض الحكم - وجوب إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

إذ كان الحكم قد قصر بحثه على الإختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو دعم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من إنزال صحيح القانون عليها ، فإنه يتعين نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين .

(طن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٨٤٦)

١٣.٦ - حق محكمة النقض في الرجوع عن أحكامها متى تبين لها وجه الخطأ فيها - مثال .

لما كان قد سبق لهذه المحكمة أن قضت بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ بعدم قبول الطعن شكلاً إستناداً إلى أن الأستاذ المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن الطاعن لم يقدم سند وكالته الذي يخوله ذلك وقرر بالطعن بمقتضاه . وإذا تبين بعدئذ أن هذا التوكيل كان مرفقاً بالمفردات وظل بها ، دون أن يعرض على هذه المحكمة ضمن مرفقات ملف الطعن فإنه يتعين الرجوع في ذلك الحكم ونظر الطعن من جديد .

(طعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٣٩٦)

١٣.٧ - التنازل عن الطعن - ترك الخصومة - يترتب عليه - ما تضمنته المادة ١٤٣ مرافعات من آثار .

لما كان المدعيان بالحقوق المدنية - تنازلاً عن طعنهما بمقتضى إقرار موقع عليه من كليهما بموجب توكيلين يخلوانه هذا الحق ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ مرافعات إلغاء جميع إجراءات الخصومة ، بما في ذلك التقرير بالطعن ، فإنه يتعين إثبات نزول الطاعنين عن طعنهما .

(طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٩٨)

١٣.٨ - متى يجوز الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث لأول مرة أمام محكمة النقض ؟

لما كان شقيق الطاعنة قدم بتاريخ ٦ / ٨ / ١٩٧٧ مذكرة مذيلة بتوقيعه لقلم كتاب محكمة النقض بعد فوات الميعاد القانوني ضمنها سبباً جديداً للطعن يقوم على أن الطاعنة كانت وقت الحادث حدثاً فلا تختص محكمة الجنايات بمحاكمتها وإنما تختص بذلك محكمة الأحداث فيكون الحكم قد خالف القانون لصدوره من محكمة غير مختصة وأرفق بها صورة شمسية من شهادة ميلاد باسم الطاعنة تفيد أنها من مواليد ٢٠ / ٣ / ١٩٥٧ . ولما كان من المقرر أنه

فضلا عن أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأن الطعن في الأحكام منوط بالخصوم أنفسهم ومن شأن المحكوم عليهم دون غيرهم فإن المادة ٢٤ سالفة الذكر بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة للطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة رسمية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن يراعى في وضعها أن يكون محررها على درجة معينة من الثقافة القانونية وأن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا غدت ورقة عديمة الأثر وكانت لغوا لا قيمة له ، ولما كان السبب الجديد قد تضمنته مذكرة مقدمة من شقيق الطاعة ومثلية بتوقيعه ولم يوقع عليها محام مقبول ، ومن ثم فلا يلتفت إلى ما أثاره شقيق الطاعة في هذا الشأن بعد الميعاد القانوني للطعن ويجب قصر الطعن على الأسباب المحددة ، ولا يغير من ذلك القول بأن عدم إختصاص محكمة الجنايات بمحاكمة الحدث هو مما يتصل بالولاية وأنه متعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة تكون عليها للدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بغير طلب وتتقضى الحكم لمصلحة المتهم طبقا للحق المقرر لها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - إذ أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة مثبتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، ولما كانت مدونات الحكم فضلا عن أنها خالية مما ينتفى به موجب إختصاص محكمة الجنايات قانونا بمحاكمة الطاعة وليس فيها ما يظاهر ما يدعيه شقيقها من أنها كانت حدثا وقت مقارفتها الجريمة المسندة إليها ، فإن الثابت بمدونات الحكم ومحاضر جلسات

المحاكمة يفيد على العكس من ذلك أن الطاعة من مواليد ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٤ وأن عمرها بلغ من واقع شهادة ميلادها الرسمية خمسة وعشرون سنة وقت ارتكابها الجريمة التى دينت بها ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون الحكم قد صدر من المحكمة المختصة بمحاكمتها ويصبح الطعن على الحكم من هذه الناحية فضلا عن عدم قبوله غير سديد .

(طعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٢٢)

١٢٠٩ - طعن المتهم فى الحكم القاضى بالحبس مع وقف التنفيذ - نقض هذا الحكم والإحالة - قضاء محكمة الإحالة .

أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر يتعلق بتقدير العقوبة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتعد العقوبة التى قضى بها الحكم الذى سبق نقضه بناء على طعن المتهم وحده وأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدوره ، فإنه لا يعتبر قد ساء مركز الطاعن .

(طعن رقم ٨٣٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٠٨٥)

١٣١٠ - مدة إيقاف تنفيذ العقوبة - بدايتها - صيرورة الحكم نهائيا - نقض الحكم والإحالة - اثره .

الأصل طبقا لنص المادة ٥٦ من قانون العقوبات أن مدة إيقاف تنفيذ العقوبة لا تبدأ إلا من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا ، وكان من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الإعادة إلى حالتها الأولى قبل صدوره فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له ويضفى الحكم الصادر بالعقوبة غير نهائى ، ولما كان مناط إعتبار الحكم الصادر بالعقوبة كأن لم يكن وفقا لنص المادة ٥٩ من قانون العقوبات مشروطا بأن يكون الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا وأن تكون مدة الإيقاف قد إنتقضت ولم يصدر من خلالها حكم بإلغاء الإيقاف ، وكان الشرط الأول متخلفا فى خصوص الدعوى ، ذلك بأن الحكم الإستئنافى المنقوض صار معدوما من بعد نقضه ولم يصبح الحكم الصادر بالعقوبة نهائيا إلا بصدر

الحكم المطعون فيه بتأييده من محكمة الإعادة ، ومن ثم فإن الحكم الأخير إذ جعل بداية مدة إيقاف تنفيذ العقوبة من تاريخ صدوره يكون قد إلتزم صحيح القانون . (طنن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٧ ص ٢٨ ص ١٠٨٥)

١٣١١ - حق محكمة النقض في عدم الإطمئنان إلى الشهادة المرضية .

لما كان الطاعن قد أرفق بأسباب طعنه شهادة طبية مؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ورد بها أنه " وجد مصابا باشتباه إنزلاق غضروفي مع آلام عرق نسا أيمن ويحتاج لراحة تامة مع العلاج لمدة خمسة وسبعين يوما " ولما كانت هذه المحكمة لا تلمتن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة ، إذ أن الشهادة لم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدأ مرضه وأنه إستمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها مما ينم عن عدم جدية تلك الشهادة . وإذا كان الطاعن قد قرر بالطنن بالنقض وقدم أسبابه بعد إنقضاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(طنن رقم ١٨٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٩ ص ٣٠ ص ٢٠٨)

١٣١٢ - قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه - شرط تطبيقها .

إذ كانت المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أنه إذا كان نقض الحكم حاصل بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطعنه ، وكان البين من الأوراق أن الحكم قد نقض بناء على طلب النيابة العامة والمحكوم عليه ، ومن ثم فلا محل لما ينص الطاعن من أنه هو وحده الذي طعن بالنقض في الحكم فلا يضار بطعنه ، ويكون حكم محكمة الإعادة قد إلتزم صحيح القانون . (طنن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٧٩ ص ٣٠ ص ٨٥٨)

١٣١٣ - نيابة عامة - طعن - مناط قبوله - المصلحة .

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن في خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى - لما كان ذلك ، وكانت الطاعة - النيابة العامة - لا تذهب في أسباب طعنها إلى أن هناك ثمة خلاف بين ما سطرته أصل التحقيقات وصورتها المنسوجة بصفة عامة ، ولا يبين ما حصله منها الحكم وعول عليه بصفة خاصة ، كما خلا منعاً من رمي إستدلالات الحكم لقضائه ببراءة المطعون ضده بما يشوبه فإن مما تثبته الطاعة فيما سلف - وقد إنحسر عن الحكم خطأ التحصيل وخطأ التدليل - لا يعدو أن يكون قائماً وقاصراً على مصلحة نظرية بحتة لا جدوى منها فلا يؤيده بها ويكون الطعن غير مقبول لإنعدام المصلحة فيه .

(طعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ١٥٩)

نيابة عامة

الفصل الأول - إختصاص النيابة العامة بأعمال التحقيق .

الفصل الثانى - سلطة النيابة العامة فى إجراء التحقيق .

الفرع الأول - محضر التحقيق .

الفرع الثانى - التفتيش .

الفرع الثالث - تحرير المضبوطات .

الفرع الرابع - عملية العرض .

الفرع الخامس - المعاينة .

الفصل الثالث - التصرف فى التحقيق .

الفصل الرابع - الطعن فى إجراءات التحقيق .

الفصل الخامس - قرارات النيابة العامة فى المنازعات المدنية

والإدارية .

الفصل السادس - سلطة النيابة العامة فى الطعن فى الأحكام .

الفصل السابع - مسائل متنوعة .

الفصل الأول - إختصاص النيابة العامة بأعمال التحقيق

١٣١٤ - إستقلال النيابة إستقلالًا تامًا عن السلطة القضائية .

النيابة سلطة مستقلة لها بحكم وظيفتها وأمانة الدعوى التى فى عهدها حرمة ، فليس للمحاكم عليها أية سلطة تبعية لها لومها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها فى أداء وظيفتها . بل إن كان القضاء يرى عليها شبهة فى هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه فى ذلك إلى المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحفانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة لها من أن لا يقض من كرامتها

أمام الجمهور . فليس لمحكمة الجنايات أن ترمى النيابة في حكمها بأنها " أسرفت في الإتهام " وأنها " أسرفت أيضا في حشد التهم وكيلاها للمتهمين جزاءا " .
(طعن رقم ١٦٩١ لسنة ٢ ق جلسة ١٦ / ٥ / ١٩٣٢)

١٣١٥ - عدم خضوع أعضاء النيابة العمومية في حضورهم جلسات المحاكم الجنائية لأحكام الرد والتنحي .

إن أعضاء النيابة العمومية في حضورهم جلسات المحاكم الجنائية ليسوا خاضعين - كالقضاة - لأحكام الرد والتنحي لأنهم في موقفهم . وهم يمثلون سلطة الإتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها ، بل هم بمثابة الخصم فقط ، وإن فالتنحي غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم . فإذا تنحي القاضي عن نظر الدعوى ، ثم عين وكيلا للنياية ، ثم حضر في نفس الدعوى وترافع فيها ، فلا بطلان .
(طعن رقم ١٧٠٠ لسنة ٩ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٣٩)

١٣١٦ - إعتبار النيابة وحدة لا تتجزأ لا يصدق عليها إلا بصفتها سلطة إتهام .

إن كون النيابة العمومية وحدة لا تتجزأ ، وكل عضو من أعضائها يمثل النائب العمومي . والعمل الذي يصدر من كل عضو يعتبر كأنه صادر منه ، ذلك لا يصدق إلا على النيابة العمومية بصفتها سلطة إتهام ، أما النيابة بصفتها سلطة تحقيق فلا يصدق ذلك عليها ، لأنها خوات هذه السلطة إستثناء وحلت فيها محل قاضي التحقيق لإعتبارات قدرها الشارع واذك فإنه يجب أن يعمل كل عضو في حدود تلك السلطة مستعدا حقه لا من النائب العمومي بل من القانون نفسه هذا هو المستفاد من نصوص القانون في جملتها ، وهو الذي تمليه طبيعة إجراءات التحقيق بإعتبارها من الأعمال القضائية البحت التي لا يتصور أن يصدر فيها أى قرار أو أمر بناء على توكيل أو إنبابة ، بل يجب - كما هي الحال في الأحكام - أن يكون مصدرها قد أصدرها من عنده هو شخصيا ومن تلقاء نفسه واذك ولأن القانون قد نص فيه على أن أعضاء النيابة العمومية يعين

لكل منهم مقر لعمله فإنه يجب فيما يتعلق بإجراءات التحقيق ألا يعمل العضو خارج الدائرة التي بها مقره وإلا عد متجاوزاً إختصاصه . وإذن فإن الإذن الذي يصدر من وكيل نيابة بتفتيش منزل المتهم الواقع في غير دائرة عمله في جريمة وقعت في غير دائرة إختصاصه يكون باطلا .

(ملن رقم ١٤٦٦ لسنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٢)

١٣١٧ - للنيابة التي وقع في دائرة إختصاصها إستعمال العقد المزور أن تباشر تحقيقه .

النيابة التي وقع في دائرة إختصاصها إستعمال العقد المزور أن تباشر تحقيقه ، فإذا ما ثبت من التحقيق أن التزوير وقع في إختصاص آخر فهذا لا يغير من الأمر شيئا . (ملن رقم ١٨٦٠ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٤٧)

١٣١٨ - قرار المحامي العام بإلغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له يكون صحيحا .

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء وقد جرى العمل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ - تنص على أن يكون لدى كل محكمة إستئناف محام عام له - تحت إشراف النائب العام - جميع حقوقه وإختصاصاته المنصوص عليها في القوانين . وإذن فقرار المحامي العام بإلغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له يكون صحيحا .

(ملن رقم ٤١٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥١)

١٣١٩ - سلطة رئيس النيابة في ندب أحد وكلاء النيابة التابعين له لإصدار أمر بالتفتيش في جريمة وقعت خارج دائرة إختصاصه .

إن مرجع الأمر في الضرورة المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون إستقلال القضاء متروك إلى تقدير رئيس النيابة حسبما يراه من مقتضيات

العمل فإذا كان رئيس نيابة بنى سوف قد إنتدب وكيل نيابة مركز بنى سوف لإصدار أمر التفتيش فى جريمة وقعت بدائرة مركز بيا . فإن هذا الذنب هو فى حقيقته نذب جزئى يملكه رئيس النيابة .

(طعن رقم ٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٤)

١٣٢٠ - التحقيق الذى يجريه معاون النيابة فى ذات إختصاصه المكاني - عدم إمكان الطعن على محضره بالبطلان .

معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعا من مأمورى الضبط القضائى فإذا أجرى التحقيق فى ذات إختصاصه المكاني فلا يمكن أن يطعن على محضره بالبطلان وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف فى القانون .

(طعن رقم ٢٤١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٥ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٦٨٨)

١٣٢١ - إتمام المحقق - وكيل النيابة - ما بداه من إجراءات التحقيق قبل إنتقاله إلى مقر عمله الجديد وشروعه فيه وهو مختص بإجرائه قانونا - لا بطلان .

لا تبطل إجراءات التحقيق إذا كان المحقق (وكيل النيابة) قد أتم ما بداه منها قبل إنتقاله إلى مقر عمله الجديد وما دام قد شرع فى هذا التحقيق وهو مختص بإجرائه قانونا .

(طعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٦ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٥٧٧)

١٣٢٢ - تولى النيابة التحقيق بنفسها - عدم جواز قيام مأمور الضبط القضائى بإجراء أى عمل من أعمال التحقيق إلا بأمر منها .

متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائى أن يجرى فيها عملا من أعمال التحقيق إلا بأمر منها وإلا كان عمله باطلا . ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر

من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تباشر التحقيق في الحادث فإن
التفتيش يكون باطلا . (طعن رقم ٩٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٣٤٥)

١٣٢٢ - إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا
يسلبه إختصاصه بعمله الاصلى ما لم يخصص في أمر الندب
بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه إختصاصه بعمله
الذى له أن يباشره دائما ما لم يمنع من ذلك منعا صريحا ولم يخصص في أمر
الندب الصادر إليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

(طعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٢٩٢)

١٣٢٤ - بيانات أمر ندب أحد أعضاء النيابة لتحقيق حادث -
عدم لزوم النص صراحة على درجة من ندب لتحقيق .

إذا كان الواضح من أمر الندب المكتوب على ذات إشارة الحادث المبلغة
للنيابة العامة أن المندوب لتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة ، فإنه لا يلزم
النص صراحة على درجته ، طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأمورى الضبط
القضائى .

(طعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٠٨)

١٣٢٥ - شروط ندب مأمور الضبط القضائى للتحقيق - بيانات
أمر الندب .

ما يشترطه القانون في ندب مأمور الضبط القضائى للتحقيق هو أن يكون
المحقق مختصا بإجراء العمل ، وأن يكون المندوب لتحقيق من مأمورى الضبط
القضائى ، وأن يبين في أمر الندب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب
إتخاذها فيما عدا إستجوب المتهم .

(طعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٣٠ / ٥ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٥٠٨)

١٣٢٦ - كتابة أمر النذب على إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على إنصرافه إلى تحقيق الحادث .
كتابة أمر النذب على ذات إشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على إنصرافه إلى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن والمنسوب إليه فى تهمة إحراز المخدر .
(طعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٥٠٨)

١٣٢٧ - بدء إجراءات التحقيق بدائرة الإختصاص المكانى تقتضى متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .

من المقرر فى صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى إجراءات التحقيق بدائرة إختصاصه ثم إستوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التى بدأت على يد سلطة مختصة بكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق فى أى مكان آخر غير الذى بدأ فيه - ولو تجاوز دائرة الإختصاص المكانى . (طعن رقم ١٢١٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ من ١١ ص ٧٠٦)

١٣٢٨ - النيابة جزء من السلطة القضائية والتحقيق الذى يباشره أعضاؤها هو عمل قضائى - لا يصح إعتبار المحقق كالشاهد بالمعنى الخاص المتعارف عليه .

النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية خول أشرار أعضائها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفتها فى الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ، والتحقيق الذى يباشره إنما يجره بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائى ، ولا يصح إعتبارهم فى قيامهم بهذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين . (طعن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦ / ١ / ١٩٦١ من ١٢ ص ٥٨)

١٣٢٩ - الإختصاص بالتحقيق - نيابة عامة - نيابة إدارية .

إذ كان القانون التأديبي مستقلاً عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ عنه خطأ تأديبي يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم قانوناً في الوقت نفسه ، والرشوة بوصفها إخلالاً بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازيها الإداري والقضائي لمكافحة تلك الجريمة ولا يستقل أحدهما بالإختصاص دون الآخر - وقد أفصح الشارع بما نص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن إمكان بلوغ الخطأ التأديبي مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإن تحرى أمر هذا الخطأ يدخل في إختصاص النيابة الإدارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق حتى إذا إسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحوالت الأوراق إلى النيابة العامة التي تتولى إستيفاء التحقيق والتصرف فيه - ولما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن من بطلان الإجراءات لأنها إنصبت على جريمة من جرائم القانون العام مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الإدارية لا يكون له وجه . (طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٦٧ ص ١٢ من ٦٠٠)

١٣٣٠ - سلطة التحقيق - جهاتها - إختصاصاتها - ضبط

الخطابات والرسائل - ومراقبة المكالمات التليفونية .

أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها - وهي قاضى التحقيق ، وغرفة الإتهام فى أحوال التصدى للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية ، والنيابة العامة فى التحقيق الذى تجريه بعد إستئذان القاضى الجزئى - سلطة ضبط الخطابات والرسائل بما فى ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة ، وذلك ، فيما عدا الحكم الخاص الوارد فى المادة ٩٥ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ .

(طعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ ص ١٣ من ١٣٥)

١٣٣١ - جرائم الآداب بمدينة القاهرة - قرار وزير العدل بإنشاء نيابة مختصة - أثره .

قرار وزير العدل الصادر فى ١٤ يناير سنة ١٩٦٤ بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية يختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة فضلا عن أنه قرار تنظيمى لا يسلب المحاكم العادية إختصاصها العام - فإنه قد شرط لإختصاص هذه المحكمة بنظر الجنع والمخالفات التى نص عليها وقوعها فى دائرة إختصاص محافظة القاهرة . ولما كانت الجريمتان اللتان دين الطاعن بهما - علاوة على أنهما وقعتا خارج دائرة الإختصاص - قد قام الارتباط بينهما ، فكان متعينا أن تفصل فيهما محكمة واحدة هى التى تملك الحكم فى الجريمة التى عقوبتها أشد . (طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٠ / ٤ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٩٣)

١٣٣٢ - النائب العام - ولايته .

النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الإجتماعية فى مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ويمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائى وولايته فى ذلك عامة تشتمل على سلطتى التحقيق والإتهام وتتيسر على إقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر إختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيها عدا الإختصاصات التى نيظت به على سبيل الأفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته أمر مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه فى الواقع جسما واحدا لا انفصام بين خلاياه .

(طعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٦٥)

١٣٣٣ - إختصاص وكلاء النائب العام من حيث المكان .

يؤخذ من نصوص المادتين ١٣٦ ، ١٢٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذى يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن

تحديد محال إقامة كل منهم مما يفيد أن وكالتهم فى الأصل عامة تبعا لوكالة النائب العام بما يجيز عند الضرورة إستخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التى حددت لإقامته . وأن القانون قد منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق فى نذب أحد أعضاء النيابة العامة . ممن يعملون فى أية نيابة ، سواء كانت متخصصة فى نوع معين من الجرائم ، أم جزئية ، أو كلية ، أو بإحدى نيابات الإستئناف ، لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائى مما يدخل فى ولايته - ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوى أو الجغرافى فى إختصاص ذلك العضو - ومن ثم يكون النعى على قرار النائب العام الصادر بنذب وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة إلى الطاعن بتجاوزه الإختصاص المعقود لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بإنشائها غير سديد .

(طعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٦٥)

١٣٣٤ - وزير العدل - رئاسته لأعضاء النيابة - طبيعتها .
رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة إدارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائى .

(طعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٦٥)

١٣٣٥ - إختصاص وكلاء النيابة - التفويض .
إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ، تفويضا أصبح على هذا النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح . وإذا كان ذلك ، وكان لم يتم فى الأوراق ما يشير إلى توافر هذا النهى فى حق وكيل النيابة الكلية الذى باشر تحقيق الواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من النعى ببطلان الإجراءات وخطأ الحكم فى تطبيق القانون بصدد

إطراحه الدفع لا يكون سديدا .

(طعن رقم ٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٥٠٩)

١٣٣٦ - إختصاص وكلاء النيابة الكلية - أساسه .

جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وهذا الإختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ، تفويضا أصبح على النحو الذي إستقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه . (طعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٦٧٣)

١٣٣٧ - حق النيابة في إتخاذ ما تراه من الإجراءات في

الجريمة - ولو أبلغت إليها من أحاد الناس .

إنه متى كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بإرتكابها لأى قيد من القيود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية ، فإن ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت إحالة الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلتزم في شأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه وذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من أحاد الناس .

(طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٨٦٢)

١٣٣٨ - للنياية العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية

برمتها - التحقيق الذى يجريه له صفة التحقيق القضائى ولا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة .

أجاز الشارع بمقتضى القانونين رقمى ٦٣ لسنة ١٩٥٦ و ٤٣ لسنة ١٩٦٥ للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة فى حدود إختصاصهم .

(طعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٩٨)

١٣٣٩ - قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام بواجباتهم المفروضة عليهم بمقتضى المادة ٢٤ إجراءات .

قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أداها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكل ما فى الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما يصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ويكون للمحكمة أن تستند فى حكمها إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(طعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ١٣٣٩)

١٣٤٠ - إختصاص النيابة العامة - دون غيرها - برافع الدعوى ومباشرتها - تقييد حقا فى ذلك - لا يكون إلا بنص - عدم تقييد قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل حرية النيابة العامة - تميز جرائم المخدرات عن جرائم التهريب الجمركى .

الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن إختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا باستثناء من نص الشارع . ولما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من أى قيد على حرية النيابة فى رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب وغيرها من الجرائم الواردة به ، وهى جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة جلب مواد مخدرة ، فإن النعى على الحكم بالبطالن فى الإجراءات لخلو الأوراق من إذن مدير عام الجمارك برفع الدعوى إصلاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون على غير سند من القانون . ولا يؤثر فى ذلك أن الإتهام الذى أسند إلى الطاعن تضمن وصفاً لتهمة ثانية هى الشروع فى التهريب الجمركى ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يتناول هذه التهمة ، وإنتهى إلى إدانة الطاعن عن تهمة جلب المواد المخدرة وحدها مما مفاده أنه قد أغفل الفصل فى التهمة الثانية . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن يوجه مطلباً فيما لم تفصل فيه محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٥٠٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١٩٢)

١٣٤١ - النيابة العامة هى السلطة الأصلية صاحبة الإختصاص

العام بالتحقيق الابتدائى - عدم إتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور - بقاء سلطة التحقيق الابتدائى لها حتى لو كانت الدعوى قد أحيلت إلى مستشار الإحالة - مفاد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ إجراءات جنائية .

لما كان الشارع قد قضى فى المواد ٢١٤ ، ١٩٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية بأن ترفع الدعوى فى مواد الجنائيات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام مستشار الإحالة وبأن تعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر من المستشار بالإحالة إلى محكمة

الجنايات أمام المحكمة ويأن تكلف المتهم بالحضور - كما جمل - بمقتضى المادة ٦٤ من هذا القانون كتب قاضى التحقيق رهنا بطلب النيابة العامة كما حظر عليه بمقتضى المادة ٦٧ مباشرة التحقيق إلا بناء على طلبها كما أولاهما هى بمقتضى المادة ١٩٩ مباشرة التحقيق فى مواد الجنع والجنايات فيما عدا ما يختص به قاضى التحقيق ، كما قضى بالمادة ١٩٢ بأنه إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب تحقيقات تكميلية فعلى النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقدم المحضر للمحكمة ، فقد دل بهذا على أن النيابة العامة هى السلطة الأصلية صاحبة الإختصاص العام بالتحقيق الابتدائى ، لما كان ذلك فإن عدم إتصال سلطة الحكم نفسها بالدعوى بتكليف المتهم بالحضور يبقى على التحقيق الابتدائى للنيابة العامة صاحبة السلطة الأصلية فيه - لما كان ذلك - فإن قول الطاعن بإختصاص مستشار الإحالة بإعادة التحقيق ما دامت القضية قد أحيلت إليه وسلمت له يكون قولاً عقيماً لا جدوى منه ما دام الطاعن لم يجادل فى عدم إتصال سلطة الحكم بالدعوى فيبقى الإختصاص بإعادة التحقيق فيها للنيابة العامة - صاحبة السلطة الأصلية فى التحقيق الابتدائى ، وغنى عن البيان أن ما لمستشار الإحالة بمقتضى المادة ١٧٥ من حق فى إجراء تحقيق تكميلى فنحسب أن نذبه للنيابة العامة لإجرائه دون إجراء تحقيق أصلى لاية بينة على أن إتصال المستشار بالدعوى لا يرفع إختصاص النيابة العامة بل يؤكد ما أوجبته عليها المادة ١٩٢ من إجراء التحقيق التكميلى عند الإقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالإحالة إلى المحكمة وتقديم المحضر إليها مباشرة ومن ثم يكون هذا النعى غير سديد .

(طعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٧٤ - س ٢٥ ص ٦٦٥)

١٣٤٢ - لرئيس النيابة - عند الضرورة - ندب أى من أعضاء النيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر - كفاية حصول هذا الندب فى أوراق الدعوى - خلو دفتر الإنتدابات من هذا الندب - لا ينغى حصوله .

ندب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل آخر بتلك الدائرة جانزا عند الضرورة عملا بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢١ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذي كانت المادة ١٢٧ منه تتضمن ذات الحكم - وهذا الندب يكفي حصوله في أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة عندما أصدر الإذن قد وقع بإعتباره منتدبا - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - فإن مفاد ذلك أنه كان منتدبا ممن يملك ندبه قانونا ولو لم يشر إليه صراحة ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لإعتبار الإذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليما فيما إنتهى إليه من رفض الدفع ببطالان إذن التفتيش دون ضم دفتر الإنتدابات لأن خلو هذا الدفتر مما يفيد الندب لا ينفي حصوله كما لا ينفي حالة الضرورة التي إقتضت ما دام الندب ثابتا في إذن التفتيش حسبما حصله الحكم منه إذ الأصل في الإجراءات الصحة . (طعن رقم ١١٩٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧ / ٣ / ٦ س ٢٨ ص ٣٢٤)

الفصل الثاني - سلطة النيابة العامة في إجراء التحقيق

الذرع الأول - محضر التحقيق

١٣٤٣ - قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة لا يعتبر تحقيقا .
إن مجرد قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات لاستيفاء أمور في الدعوى ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله إلى المحكمة لا يعتبر تحقيقا مما يمتنع عليها إجراؤه في أثناء المحاكمة إذ هي في هذه الحالة لم تقم إلا بتنفيذ قرار المحكمة بإعتبارها الهيئة المكلفة بذلك قانونا .
(طعن رقم ١٥٥٨ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١ / ٦ / ٢)

١٣٤٤ - إحالة القضية إلى المحكمة تمنع النيابة من إجراء

تحقيق فيها بنفسها أو بواسطة البوليس .

ليس للنيابة بعد إحالة القضية إلى المحكمة أن تجرى تحقيقا فيها سواء بنفسها أو بواسطة البوليس بل أن التحقيق بعد ذلك لا يكون إلا للمحكمة وحدها تجريه بنفسها أو بواسطة من تتدبه من أعضائها أو من الخبراء .
(طعن رقم ١٢١٧ سنة ١٢ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٤٢)

١٣٤٥ - حق النيابة في إجراء التحقيق في غيبة وكلاء الخصوم

ليس مطلقا .

للنيابة أن تمنع محامى المتهم من حضور التحقيق في حدود الرخصة القانونية الممنوحة لها طبقا للفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات .
(طعن رقم ٢٣٨١ سنة ١٧ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٤٨)

١٣٤٦ - إجراء التحقيق الابتدائى في غير جلسة علنية لا يترتب

عليه أى بطلان .

إن إجراء التحقيق الابتدائى في غير جلسة علنية لا يترتب عليه أى بطلان .
(طعن رقم ١٦٠٦ سنة ١٨ ق جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٨)

١٣٤٧ - جواز إثبات وكيل النيابة ما يرى الحال داعية لإثباته

بنفسه .

إن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذى يباشر التحقيق يوقع معه على المحاضر ومن تحليف الشهود يمينا بأن شهدوا بالحق ولا يقولون إلا الحق ، وإن كان هو الأصل الواجب الإتياع إلا أنه لا يترتب على عدم إتياعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من إجراءات في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق ، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الإختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٢٦ من قانون الإجراءات

الجنائية من إثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق بل أن هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء أكان أحد مرؤوسيه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .

(طعن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ١١ / ١٩٥٢)

١٣٤٨ - سلطة النيابة في نذب أحد مأموري الضبط لتحقيق أمور أيدأها أحد مرؤوسيه .

ليس في القانون ما يمنع النيابة من نذب أحد مأموري الضبط لتحقيق أمور أيدأها أحد مرؤوسيه فإذا كانت النيابة قد نذبت في حدود السلطة التي خولها لها القانون واحدا من مأموري الضبط القضائي لتحقيق مدى جدية التحريرات التي قدمها أحد الكونستبلات وبعد أن إطلعت على هذا التحقيق أمرت بالتفتيش ، وكانت محكمة الموضوع قد أقرت النيابة على ما رأته من قيام المبرر لإتخاذ إجراء التفتيش فلا يقبل من الطاعن ما يثيره من بطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه من إجراءات لتعلق ذلك بأمر تخضع لتقدير سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .

(طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٥٤)

١٣٤٩ - العبرة في إثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبته كاتب التحقيق سهواً .

إن العبرة في إثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبت كاتب التحقيق سهواً .

(طعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٥)

١٣٥٠ - إجراء تحقيق إبتدائي في مواد الجنع - غير لازم لرفع الدعوى العمومية في هذه المواد .

لا يستوجب القانون إجراء تحقيق إبتدائي في مواد الجنع ، بل يجوز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

(طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ٨٦٢)

١٣٥١ - خلو محضر تحقيق النيابة من بيان الظروف الداعية إلى نذب غير الكاتب المختص لا ينفى قيام الضرورة إلى نذب غيره .
خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة إلى نذب غير الكاتب المختص لا ينفى قيام الضرورة إلى نذب غيره ، ولا يغير من الوضع شيئا
عدم إشارة المحقق صراحة في محضره إلى العذر الذي دعاه إلى هذا النذب .
(الملن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٥٣٥)

١٣٥٢ - إجراء التحقيق من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها طبقا لنص م ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية .
مقتضى نص المادة ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق من الأسرار التي لا يجوز لمن أشار إليهم النص إفشاؤها .
(الملن رقم ٩٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٩ / ١١ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٨٥٧)

١٣٥٣ - تحقيق - تدوينه بمعرفة غير كاتب التحقيق بالمحكمة - جوازها للضرورة - عدم بيان ظرف الضرورة غير مؤثر .
تكليف وكيل النيابة عند إنتقاله للتحقيق لشخص غير كاتب التحقيق وبعد تحليف اليمين إستثناء من حكم المادة ٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، أمر جائز قانونا ما دام ما إتخذه وكيل النيابة من نذب وتحليف اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لنذب كاتب غير كاتب التحقيق ، ولا يغير من الأمر شيئا عدم بيان ظرف الضرورة الذي حدا بالمحقق إلى نذب كاتب آخر غير كاتب المحكمة .
(الملن رقم ٢٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٦١ س ١٢ من ٦٢٢)

١٣٥٤ - رقابة المكالمات التليفونية - الجهة المختصة بممارستها لا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الإستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع فى ذلك إلى النيابة

العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى . ويصدر إذن القاضى الجزئى بإقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها فى مباشرة الرقابة على النحو الذى ترتئيه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ١٣٥)

١٣٥٥ - إستصدار إذن القاضى الجزئى بمراقبة التليفون - ضرورة ندب النيابة العامة ضابط التحريات للمراقبة - مخالفة ذلك . إذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد إستصدر إذنًا من القاضى الجزئى بمراقبة تليفونى المتهمين بناء على ما إرتآه من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسويغ إستصدار الإذن بذلك ، فلما صدر هذا الإذن قام الضابط الذى أجرى التحريات التى بنى عليها بتفليذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة ، فإن ما قام به الضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلا لحصولهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منهما .

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ س ١٢ ص ١٣٥)

١٣٥٦ - إصدار الأمر بإجراء من إجراءات التحقيق - ضرورة صدوره ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين من أعمال التحقيق وأن يكون ثابتا بالكتابة .

ما تنص عليه المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه " لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه " - هو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانونى بشرط أن يصدر صريحا ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير إستجواب المتهم - دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتا

بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانيا ونوعيا .
(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٢ من ١٤ ص ١٣٥)

١٣٥٧ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة - العبرة فيها بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها - مثال .
العبرة في الأوامر التي تصدرها النيابة العامة - هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها . ولما كان يبين من الأوراق أن قرار النيابة العامة بالحفظ قد أصدرته بعد تحقيق أجرته بنفسها فهو في حقيقته أمر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أيما ما كان سببه ، صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري .
(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ٧١)

١٣٥٨ - على المحقق إثبات ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المستندة إليه - عدم إلزامه بالكشف عن شخصيته هو للمتهم .
توجب المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية على المحقق أن يثبت ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة إليه ، وليس عليه أن يكشف عن شخصيته للمتهم .
(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ٤٢٠)

١٣٥٩ - القرار الوزاري بإنشاء نيابة المخدرات - أثره - لم يحد من السلطات المخولة لقانونا للنائب العام أو يقتصر من إختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم .

القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأي قيد يحد من السلطات المخولة لقانونا للنائب العام أو يقتصر من إختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم وليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من

الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بنفسه أو بمن يندب
لذلك من باقى أعضاء النيابة على إختلاف درجاتهم . خاصة أن تقييد ولاية
أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح فى أصالة إختصاص النائب العام
بها ولا ينفى أنهم إنما يباشرون الدعوى بإسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم
القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو يعنأى عن
رئاسته وإشرافه .

(الطن رقم ١٧٣٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٦٥)

١٣٦٠ - إختيار مكان التحقيق - متروك لتقدير المحقق .

متى كان الثابت أن وكيل النيابة المختص هو الذى أجرى التحقيق فلا يهم بعد
ذلك المكان الذى إختاره المحقق لإجراء التحقيق والذى يترك لتقديره حتى إختياره
حرصا على صالح التحقيق وسرعة إجراءاته .

(الطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٥٨)

١٣٦١ - قيام النيابة العامة بإجراءات التحقيق - قيام مأمورى

الضبط القضائى بإجباتهم بعد إجراءات التحقيق - أثره .

قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط
عن القيام بإجباتهم ومتابعته ، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية
إجراءات الرقابة الإدارية لا يكون له محل ، ولا يغير من ذلك حجج المتهمين فى
مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ، ذلك بأنه - على فرض
سلامة هذه الواقعة - لا يترتب عليها غير مؤاخذه إدارية ممن صدرت عنه .

(الطن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ ص ٢٧٧)

١٣٦٢ - حضور المحامى التحقيق - لا ينل حصول وقائع

التعذيب .

إن حضور محامين فى تحقيق تجربة النيابة العامة فى التكتلات التى

شهدت وقائع التعذيب ، لا ينفي أنها وقعت .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٣ / ١٠ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٠٥٦)

١٣٦٣ - التحقيق بمعرفة النيابة - إجراءاته - سلطة جهة

التحقيق في تقدير قيام الضرورة تحت إشراف محكمة الموضوع .
يجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الإجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٤٧٩)

١٣٦٤ - يجوز للنيابة إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا لم

يتيسر حضوره - ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله .

يجوز للنيابة العامة إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا لم يتيسر حضوره ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما يراه من عيب فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف أن تحقيق النيابة دلائل من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديرها ، ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله . (الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٧ / ٣ / ١٩٧١ م ٢٢ ص ١٩٤)

١٣٦٥ - الأمر الصادر من وكيل النيابة بتكليف أى من مأموري

الضبط القضائي بتنفيذ إذن القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات التليفونية - عدم تطلب القانون شكلا معيناً له أو تعيين اسم المأمور المكلف بتنفيذه .

تجيز المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة

العامه فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلا معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الإذن الصادر من القاضى الجزئى ، بمراقبة المحادثات التليفونية ، كما أنه لا يلزم أن يعين فى هذا الأمر أسم مأمور الضبط القضائى الذى يقوم بتنفيذ الإذن . وكل ما يشترطه القانون أن يكون من أصدر الأمر مختصاً بإصداره وأن يكون المنوب للتنفيذ من مأمورى الضبط القضائى المختصين . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن أحد ضباط مكتب حماية الآداب حرز محضراً ضمنه ما دلت عليه التحريات عن نشاط الطاعة فى تسهيل دعارة الأخريات وأنها تستعين بذلك بالتليفون الموجود بمسكنها ، وقد عرض هذا المحضر على وكيل النيابة المختص لاستئذان القاضى الجزئى فى مراقبة ذلك التليفون وتسجيل ما يدور عليه من محادثات بالمخالفات للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فأمر وكيل النيابة بعرض المحضر على القاضى الجزئى المختص لإصدار الإذن بمراقبة تليفون الطاعة فأتى بذلك فأشرف وكيل النيابة بذات المحضر بتنفيذ الإذن الصادر من القاضى ، وتلا ذلك قيام أحد ضباط مكتب حماية الآداب - وهو من مأمورى الضبط القضائى المختصين - بمراقبة تليفون الطاعة وتسجيل لمحادثات التليفون الصادرة منه أعقبه الحصول على إذن من النيابة العامة بضبط وتفقيش الطاعة ومسكنها . وإذا كانت تأشيرة وكيل النيابة المشار إليها تنصب على تنفيذ الإذن الصادر من القاضى الجزئى وتنصرف عباراتها إلى أن يقوم بهذا الإجراء أى من مأمورى الضبط القضائى المختصين ، فإنه لا يعيب الأمر الصادر من وكيل النيابة على هذا النحو عدم تعيينه أسم المأمور المنوب لإجراء المراقبة ولا يقدح فى صحة الإجراء أن ينفذه أى واحد من هؤلاء المأمورين ما دام الأمر لم يعين أسماً بعينه . ومن ثم يكون الحكم إذا أطرحت الدفع المبدئى من الطاعة قد أصاب صحيح القانون .

١٣٦٦ - تحقيق - إختيار مكانه - متروك لتقدير المحقق .

إختيار مكان التحقيق أمر متروك لتقدير المحقق حرصا على صالح التحقيق وسرعة إنجازه .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٣٩٣)

١٣٦٧ - حضور ضابط الشرطة التحقيق لا يعيب إجراءاته -

حالة ذلك .

من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته ، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبقه على صاحبه من إختصاصات وسلطات لا يعد إكراهًا ما دام لم يستطيل إلى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد من الإكراه المبطل للإعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى بإعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد إستخلصت سلامة إعراف الطاعن بتحقيق النيابة وترديده هذا الإعتراف لدى سماع أقواله أمام القاضى الجزئى فإن ما يدعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٦ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٧١٣)

١٣٦٨ - حق النيابة العامة في إجراء التحقيق في غيبة المتهم -

حقوق المتهم في هذه الحالة .

الأصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذى تجريه النيابة في تهمة موجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى النيابة إستثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا فإذا أجرت النيابة تحقيقا ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقا ولا بطلان فيه . وكل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على بينة من أمرها .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٦٨٥)

الفروع الثاني - التفتيش

١٣٦٩ - تفتيش الأشخاص المعتبر عملا من أعمال التحقيق هو الذى تجريه سلطة التحقيق .

تفتيش الأشخاص الذى تباشره سلطات التحقيق بالشروط وفى الحدود التى رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذى رخص الشارع فيه التعرض لحرية الشخص لمناسبة جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه تغليبا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول - رعاية لهذه المصلحة العامة - سلطة التحقيق إجراء التفتيش لإحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد فى كشف الحقيقة .

(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ من ٢١)

١٣٧٠ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق - استقلاله عن القبض الباطل السابق عليه .

التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعا لبطلان القبض ، والمحكمة أن تعتمد فى إدانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٢٣٨)

١٣٧١ - إختصاص وكيل النيابة الكلية بإصدار إذن التفتيش فى أى جهة تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها .

صدور إذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه فى أى جهة تقع فى دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذى أصدر الإذن بإعتباره مختصا بالتحقيق فى الحوادث التى تقع فى هذه الدائرة وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض بحيث لا يستطيع نفيه إلا بنهى صريح .

(الطعن رقم ١١٤٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٢٨٢)

(والطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٥ / ٥ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٥٧٠)

١٣٧٢ - السهر عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه في التحقيق المفتوح - لا عيب - م ١٩١ . ج .

لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ إجراءات أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الإثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ومن ثم فلا يعيبه السهر عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه ما دام المتهم لم يدع أن التفتيش تم في غير المكان الذي أراحه الإذن .

(الطن رقم ١٣٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٢١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٢)

١٣٧٣ - ماهية التحقيق المفتوح المنصوص عليه في م ١٩١ . ج - إصدار وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن المتهم بعد إطلاعه على ما أثبتته ضابط البوليس بمحضره من أن المتهمه تدير مسكنها للدعارة السرية - صحيح .

يشترط للإلتجاء إلى تفتيش مسكن المتهم إعصا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق قد فتح أو بدىء به فعلا أو في حالة فتح أو بدىء وتحقق هذه الصورة كلما رأت سلطة التحقيق بعد إطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه يتضمن وقوع جنائية أو جنحة ووجود أدلة أو قرائن تسمح بتوجيه الإتهام إلى شخص معين بوصفه فاعلا أو شريكا وقدرت تلك السلطة صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح تحقيق ، إذ يصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها مخولا له إتخاذ كافة الإجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ويرخص القانون في إتخاذها كمحصر من عناصر تحقيق الدعوى ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على إتخاذ إجراء آخر شكلى كان أو غير شكلى . ومن ثم فإن إصدار وكيل النيابة أمرا بتفتيش مسكن المتهمه بعد إطلاعه على ما أثبتته ضابط البوليس في محضره من أن المتهمه تدير مسكنها للدعارة السرية وأنه تحقق من ذلك يكون صحيحا في القانون .

(الطن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٠٢)

١٣٧٤ - إستهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم -
جائز .

ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، وينبغى على ذلك جواز إستهلال التحقيق أو البدء فيه بتفتيش مسكن المتهم ومباشرة هذا الإجراء أما بواسطة سلطة التحقيق نفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .

(الملن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨ / ٦ / ٢ من ٩ ص ٦٠٢)

١٣٧٥ - إقتصار إعفاء النيابة العامة حال مباشرتها إجراء تحقيق القضايا التي تدخل في إختصاص المحاكم العسكرية على قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى من التفتيش بنفسها أو بطريق ندب أحد مأموري الضبط دون غيره من قيود .

إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من الأمر العسكري رقم ٩٩ بالإجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم إلى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن " يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية إجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في إختصاص تلك المحاكم طبقاً للمائتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيّدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤ و ٩١ و ٩٢ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية " إذ نص على ذلك ولم ينص على الإعفاء من القيود الواردة في المواد ٣٤ و ٤٦ و ٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم إنما أراد أن يعفى النيابة من قيد إجراء التحقيق قبل أن تجرى من التفتيش بنفسها أو تائن لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجرائه دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تسبغ على التفتيش صفته كإجراء من إجراءات التحقيق .

(الملن رقم ١٠٣٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ١٠ / ٢٦ من ٩ ص ٨٤٣)

١٣٧٦ - لا يلزم تدب غير الضابط الذي أجرى التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة موضوع الإذن .
لا يستلزم القانون تدب غير الضابط الذي أجرى التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها .
(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٧٢)

١٣٧٧ - دخول المنازل لغير التفتيش عمل مادي إقتضت حالة الضرورة - التفتيش بإعتباره إجراء من إجراءات التحقيق هو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر .
دخول المنازل لغير التفتيش لا يعد تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادي إقتضت حالة الضرورة ، أما التفتيش فهو البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر فيها ، وهو إجراء من إجراءات التحقيق .
(الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٩١)

١٣٧٨ - جواز صدور أمر النيابة بتفتيش مسكن المتهم بعد إطلاعها على محضر الاستدلال متى رأت كفايته لإصداره .
لا يشترط لتفتيش مسكن المتهم إعمالا لنص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تحقيق مفتوح سابق صدور أمر التفتيش ، فيجوز للنياية أن تصدر أمرها بالتفتيش بعد إطلاعها على محضر الاستدلالات متى رأت كفايته لإصدار الأمر الذي يعد فتحا للتحقيق .
(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٣٥)

١٣٧٩ - مشاركة الزوجة لزوجها في حيازة المنزل الذي تساكنت فيه - صحة الإذن الصادر من النيابة بتفتيشه وصحة تنفيذه في هذا المنزل - صحة الاستدلال بالدليل الذي أسفر عنه هذا التفتيش .
للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصيلة في الإقامة في منزله لأنه في

حيازتها ، وهي تمتلئ في هذه الحيازة وتتوب عنه ، بل تشارك فيه ، وبهذا يكون الإذن بالتفتيش قد صدر سليما من ناحية القانون وجرى تنفيذه على الوجه الصحيح ، مما يجعل ما أسفر عنه هذا التفتيش دليلا يصح الإستناد إليه في الإدانة . (الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٦٤٤)

١٣٨٠ - صحة تكليف رئيس النيابة لأحد وكلاء ، النيابة الكلية بأى عمل من أعمال التحقيق - تفتيش - المختص بإصدار الإذن به . إشارة رئيس النيابة بإحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية بدلا من إصدار الإذن بنفسه إنما هي إحالة صحيحة ما دام لرئيس النيابة أن يكلف وكلاء من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق ، كما له أن يقوم به ، وهو لا يلتزم في ذلك ببيان المبرر الذى يقتضى إحالة طلب التفتيش إلى من أحاله إليه ما دام ذلك يدخل فى سلطته . (الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١ / ٩ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٥١)

١٣٨١ - تحقيق - المختص بإصدار الإذن بالتفتيش - نيابة عامة - إختصاص وكلاء النيابة الكلية .

إختصاص وكلاء النيابة الكلية بالقيام بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها إنما أساسه تفويض من رئيس النيابة إقتضاه نظام العمل فأصبح فى حكم المفروض - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه - أما ما ورد فى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون إستقلال القضاء المقابلة للمادة ١٢٨ من قانون السلطة القضائية فى فقرتها الأخيرة - فمقصود به قاعدة أخرى تتمثل بتنظيم العمل عندما يحيل رئيس النيابة أعمال نيابة جزئية على وكيل نيابة جزئية أخرى وذلك عند الضرورة ليقابل هذا الحق حق النائب العام المخول له فى الفقرة الثانية من المادة ٧٥ فى الأحوال العادية ، ومتى تقرر ذلك فإن الحق المخول لوكلاء النيابة الكلية فى مباشرة التحقيق فى جميع الحوادث

التي تقع في دائرة المحكمة - سواء أكان ذلك تحقيقاً كاملاً لتلك الحوادث أم القيام بإجراء أو أكثر من هذا التحقيق - هذا الحق لا يتعارض مع النطاق الذي يجرى فيه تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ .
(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦١ من ١٢ من ١٤٢)

١٣٨٢ - الإذن بالتفتيش - عمل من أعمال التحقيق - وجوب إثباته بالكتابة .

الإذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب إثباتها بالكتابة ، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى .
(الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٣١ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦١ من ١٢ من ٧٧٤)

١٣٨٣ - فقد إذن التفتيش - إجراء المحكمة تحقيقاً إنتهت منه إلى سبق صدور الإذن فعلاً - إستنادها إلى الدليل المستمد منه - كل ذلك صحيح .

العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن قد صدر فعلاً من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها البوليس وأنه إختفى بعد ذلك من ملف الدعوى أما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فإن ما إستظهرته المحكمة من سبق صدور الإذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها في هذا الخصوص ، هو من صميم سلطتها التقديرية وتكون قد أصابت فيما إنتهت إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش وبالتالي في إستنادها إلى الدليل المستمد منه .
(الطن رقم ٥٥٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٩ / ١٠ / ١٩٦١ من ١٢ من ٧٧٤)

١٣٨٤ - نيابة عامة - معارن النيابة - تحقيق - تفتيش .
أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء المعدل بالقانون المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ - للنيابة العامة أن تكلف أحد

معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود إختصاصهم ، وأزالت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه . ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة بتدب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذي قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة إحراز المخدر المنسوبة إلى المطعون ضده - وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من إختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتخب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٦٣ س ٢٢ من ٢١٩)

١٣٨٥ - وكيل نيابة المخدرات - تفتيش - مأموري الضبط

القضائي - مخدر - محكمة الموضوع .

لوكيل نيابة مخدرات القاهرة في حدود إختصاصه العام ويوصفه رئيسا للضبطية القضائية بها ، الحق في أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من مرفوضيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت إشرافه . ومتى كان الثابت أن ضابط مصر الجديدة سواء بوصفه من مأموري الضبط القضائي أو من رجال السلطة العامة قد قام بتفتيش منزل الطاعن الكائن بدائرة قسم المطرية وعثر على العلبة التي تحوى المخدر بناء على أمر وكيل النيابة وعلى رأى ومسمع منه وفى حضوره وتحت إشرافه ، وهو ما أثبتت وكيل النيابة في محضره وإطمأنت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية بما لا معقب عليها فيه ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا

للقانون . أما ما قاله الطاعن من أن وكيل النيابة كان واقفا خلف الضابط وقت عثوره على العلبة فإنه لا ينتفى به تحقق إشراف وكيل النيابة على هذا التفتيش بل تتوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجة وصحة الدليل الذى يسفر عنه .

(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٦٣ من ٢٢ ص ٤٦٠)

١٣٨٦ - فقد أوراق التحقيق قبل صدور قرار فيه - أثره .

تنص المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هى إجراء ما تراه من التحقيق . مما مفاده أن شرط الحظر على النيابة العامة هو إتصال الحكم بالقضية أما والقضية لم ترفع بعد إلى المحكمة المختصة فإن النيابة سلطة إجراء التحقيق الذى تراه . لما كان الثابت أن الدعوى لم تحل على المحكمة إلا بناء على قرار مستشار الإحالة وبعد أن أجرت النيابة العامة تحقيقاتها اللاحقة على فقد أوراق التحقيق الأولى و طبقا لقرارها بتقديمها له ، فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه إذا ما عول فى قضائه بإدانة الطاعن على ما أجرته النيابة من تحقيقات تكميلية قبل صدور قرار مستشار الإحالة بإحالة الدعوى على محكمة الجنايات . ذلك أن الذى يحرم على النيابة إجراء التحقيق هو إحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم وما قضاء الإحالة إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزء من قضاء الحكم وشأنه فى ذلك كشأن النيابة العامة وقاضى التحقيق وغرفة الإتهام قبل حله محلها وعمله جزء من التحقيق وليس جزء من المحكمة وما يباشره من سلطات إنما بإعتباره سلطة تحقيق . فإتصال مستشار الإحالة بالدعوى لا ينهى إختصاص النيابة العامة أو قاضى التحقيق .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٨ / ٦ / ١٩٦٥ من ١٦ ص ٦٣٢)

١٣٨٧ - النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية الذى يقضى

يلزم حضور مندوب من البوليس الحرى عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذى تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش لا يخاطب النيابة العامة ولا يقيد حقها فى مباشرة سلطاتها .

إن النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ والذى يقضى بأنه يلزم عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذى تباشره السلطات المدنية مع رجال الجيش حضور مندوب من البوليس الحرى فى جميع الأحوال - لا يخاطب النيابة ولا يضمن أى قيد على حقها فى مباشرة سلطاتها التى لا يحكمها إلا قانون الإجراءات الجنائية - وهو لا يعدو أن يكون إجراء لتنظيم كيفية التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية فى حالات التحقيق التى تباشرها السلطات المدنية مع رجال الجيش .

(الملحق رقم ٨.٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٩ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٦)

١٣٨٨ - تحقيق - إجراءات التحقيق - مقوماتها - تفتيش - الإذن بالتفتيش - ماهيته - تحريره والتوقيع عليه - إثبات - أوراق رسمية .

إن النيابة لمامورى الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوباً موقعاً عليه بإمضاء من أصدره ، لأنه وفقاً للقواعد العامة يجب إثبات إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لى تبقى حجة يعامل الموظفون - الآمرون منهم والمقتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساساً صالحاً لما يبنى عليها من نتائج . ولا يكفى فيه الترخيص الشفوى بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره إقراراً بما حصل منه - وإلا فإنه لا يعتبر موجوداً ويضفى عارياً مما يفصح عن شخص مصدره . ذلك أن ورقة الإذن وهى ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعاً عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانوناً . ولا يجوز تكلمة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من

ورقة الإذن أو بأى طريق من طرق الإثبات ومن ثم فإنه لا يغنى عن التوقيع على إذن التفتيش أن تكون ورقة الإذن محررة بخط الأذن أو معنونة بإسمه أو أن يشهد أو يقر بصورها منه دون التوقيع عليها ما دام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور الإذن بإسم مصدره بل بالشكل الذى أفرغ فيه بالتوقيع عليه بخط مصدره . (الطن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ١١ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١١٠١)

١٢٨٩ - النيابة العامة - ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه أو تأذن بإجرائه .

من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه ، هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته وإستدلالاته أن جريمة معينة (جنائية أو جنحة) قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية أو لحرمة مسكنه فى سبيل كشف مبلغ إتصاله بتلك الجريمة . (الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٧٢ س ٢٤ ص ٨٥٠)

١٢٩٠ - تقدير جدية التحريات - منوط بسلطة التحقيق - تحت إشراف محكمة الموضوع .

تقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى أقرتها عليه فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٨٨)

١٢٩١ - الأصل فى الإجراءات الصحة .

الأصل فى الإجراءات الصحة . ومن ثم فإن خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التى دعت النيابة إلى نذب غير الكاتب المختص لا ينفى قيام الضرورة إلى نذب غيره . (الطن رقم ١٢٢٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ ص ١٤٧٩)

الفرع الثالث - تحريز المضبوطات

١٣٩٢ - خلو محضر التحريز من توقيع المتهم لا يعيب الإجراءات ما دام قد تم في حضوره .

متى كان يبين من دفاع المتهم أمام المحكمة الإستئنائية أنه إقتصر على الدفع ببطلان التحريز دون أن يوضح وجه هذا البطلان ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يدفع بأن التحريز تم في غيبته وإنما تمسك فقط بأن المحضر خلا من توقيعه وأن التوقيع ليس مقصوداً لذاته بل المقصود أن يتم التحريز في حضور المتهم ، وكان ما يزعمه الطاعن من أنه حدد سبب البطلان في دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن التحريز تم في غيبته لا سند له مما هو ثابت بمحضر الجلسة فإن طعنه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١ سنة ٢٢ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٢)

١٣٩٣ - عدم مراعاة إجراءات التحريز لا يرتب البطلان .

إن قانون الإجراءات الجنائية لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها (في خصوص المضبوطات المتصلة بالجريمة) مما يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي إتخذها مأمور الضبطية القضائية .

(الطعن رقم ٦١٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٥٢)

١٣٩٤ - ضبط الأشياء وتحريزها - إغفال الإجراءات الواردة

بهذا الشأن في قانون الإجراءات الجنائية - إطمئنان المحكمة إلى سلامة الإجراءات التي إتخذها مأمور الضبطية القضائية - لا بطلان - م. ٥٥ . ج وما بعدها .

لم يرتب قانون الإجراءات الجنائية البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها في خصوص تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة ، مما

يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي إتخذها مأمور الضبطية القضائية .

(الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠ / ٤ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٥٤٢)

الفرع الرابع - عملية العرض

١٣٩٥ - الخطأ في عملية العرض لا أثر له في صحة إجراءات المحاكمة .

إن خطأ المحقق أثناء التحقيق الابتدائي بتمكنه المجنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين للإبتيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته - ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة لكونه مما يتعلق بالتحقيق في الناحية الفنية ، أى من حيث طريقة السير فيه ومباشرة أعماله وتتبع خطواته من الناحية العملية البحث لا من الناحية القانونية . وإذا كانت المحكمة مع ذلك قد أخذت بأقوال المجنى عليه فلا يجوز مطالبتها ببيان سبب أخذها بها لأنه معروف ومعلوم وهو إطمئنانها إلى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف التي أحاطت به ، ومنها كون المواجهة قد أجريت على غير أصولها الفنية .

(الطعن رقم ١٠٣٣ سنة ١٥ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٤٥)

١٣٩٦ - تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق .
إن تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فإذا كان وجه الطعن يرمى إلى القول بأن عملية التعرف لم تجر على وجه فنى فإنه لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٨٧ سنة ١٨ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٤٨)

١٣٩٧ - عملية عرض المتهم على الشهود للتعرف عليه - عدم

رسم القانون طريقا خاصا لها يجب مراعاته .
عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقررة في القانون
تجب مراعاتها وإلا كان العمل باطلا بل هي مسألة متعلقة بالتحقيق كفن متروك
التقدير فيها للمحكمة .

(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٨ / ٢ / ٥ س ١٩ ص ١٥٨)

الفرع الخامس - المعاينة

١٣٩٨ - تقدير مدلول معاينة النيابة - تقدير موضوعي .
إن تقدير المحكمة لمدلول المعاينة التي أجرتها النيابة هو تقدير موضوعي لا
يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١١٣ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦ / ١١ / ٩)

١٣٩٩ - المعاينة من إجراءات التحقيق - لزوم القيام بها متروك
إلى السلطة التي تباشر التحقيق .
إن المعاينة من إجراءات التحقيق التي يترك أمر لزوم القيام بها إلى السلطة
التي تباشره .

(الطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ٦ / ١٦ س ٩ ص ٦٧٦)

١٤٠٠ - معاينة - جواز إجرائها في غيبة المتهم إذا لم يتيسر
حضوره - إقتصار حق المتهم على التمسك بنقص المعاينة أو عيبها .
المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في
غيبة المتهم إذا لم يتيسر حضوره - وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى
المحكمة بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب ، فيقع تقدير ذلك في سلطة
المحكمة بوصف المعاينة دليلا من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديره ،
ومجرد غياب المتهم عند إجراء المعاينة ليس من شأنه أن يبطلها .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩ / ١٢ / ٧ س ١٠ ص ١٧٧)

١٤.١ - لا يبطل المعاينة إجراءاتها في غيبة المتهم . ما يملكه المتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما شاب المعاينة التي تمت في غيبته من نقص أو عيب - سلطة المحكمة في تقدير هذه المعاينة .

المعاينة ليست إلا إجراء من إجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم إذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطلها غياب المتهم وقت إجراءاتها ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها - كما هو الشأن في سائر الأوراق .

(الطعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٩٤٧)

(والطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٥٢ س ٣ ص ١٠٥٢)

(والطعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٦٨)

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ٧ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٩٧٧) .

الفرع الثالث - التصرف في التحقيق

١٤.٢ - أمر الحفظ الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة أو تندب إليه أحد رجال الضبط القضائي يتمتع به العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة .

المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنع من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على إنتداب منها . وإذن فمتى كان الثابت إن وكيل النيابة وإن كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه إمتنع عن إبداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى

دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إداريا ، فإن هذا الأمر الذى لم يسبقه تحقيق إطلاقا لا يكون ملزما لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٢٤٠)

١٤.٣ - أمر الحفظ الصادر من النيابة - الأمر الصادر منها بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية - الفرق بينهما - الأخير وحده الذى يمنع من رفع الدعوى الجنائية .

الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إدارى صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التى تهيم على جميع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العُدول عنه فى أى وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة ، ولا يقبل تظلما أو إستئنافا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى وكل ما لهما هو الإلتجاء إلى طريق الإدعاء المباشرة فى مواد الجنع والمخالفات ، دون غيرها ، إذا توافرت له شروطه ، وهذا الأمر الإدارى يقترب عن الأمر القضائى بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على إنتداب منها على ما تقتضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات ، فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا أجيئ للمجنى عليه والمدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة الإتهام . (الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٣٦٩)

١٤.٤ - الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فى مواد الجنائيات يجب أن يكون صريحا ومدونا - وجود مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى - لا يغنى .

يجب فى الأمر الصادر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى فى مواد الجنائيات

أن يكون صريحا ومدونا ولا يفنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة إصدار الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى إكتفاء بالجزاء الإدارى .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١ / ٧ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٧)

١٤.٥ - صدر منشور من النائب العام بإرجاء تقديم قضايا معينة إلى المحكمة - عدم إعتباره فى قوة القانون .

إن التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدورى رقم ٦٩ سنة ١٩٥٧ فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على أرجاء تقديم قضايا الجنع التى يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات إنتاج الدقيق وصناعة الخبز إلى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم إلى أجل غير مسمى ، ولا يرقى إلى مرتبة القانون أو يلغيه .

(الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٩٥٢)

١٤.٦ - سلطة ممثل النيابة العامة فى أن يبدئ لفرقة الإتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم .

من المقرر أن للنياية العامة حق إبداء ما يعن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة إتهام مختصة بمباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهى فى ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن يبدئ لفرقة الإتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم والذى يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى إلى المحكمة .

(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧١)

١٤.٧ - تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضى عن بعض المخالفات التموينية - عدم إلزام النيابة العامة بها .

أن تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضي عن بعض المخالفات - بغرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهي الهيئة التي تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية في الأخذ بها ولا تؤثر في صحة رفع الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٣١٨)

١٤.٨ - وقف النيابة سير التحقيق الذي لم تكد تبداه نزولا على حكم القانون وإصدارها أمرا بالحفظ - عدم اعتباره أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق .

متى كانت النيابة قد أفهمت الشاكي بإتباع الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقولها منها عند هذا الحد الذي إقتصرت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لإتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه ، فإن مثل هذا الحفظ ليس إلا إيداعا من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكد تبداه نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة وترجح أن القضية بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لأن تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

(الطعن رقم ١٥٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٧٥)

١٤.٩ - عدم قابلية تصرف المحامي العام بدائرة عمله في الإختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام للإلغاء أو التعديل من النائب العام بخلاف تصرفه في الإختصاصات العامة إذ يخضع فيها لإشراف النائب العام من الناحيتين القضائية والإدارية - سلطة النائب العام في إلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة بالرغم من موافقة المحامي العام .

المحامى العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فى شأن القضاء حق مباشرة الإختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام فى دائرة محكمة الإستئناف التى يعمل بها وتصرفه فيها غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الإختصاصات الإستثنائية التى خص القانون بها النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالآ وجه لإقامة الدعوى ، فيكون شأن المحامى العام فى هذا النوع من الإختصاص شأن باقى أعضاء النيابة خاضع لإشراف النائب العام وهو لا يتحقق إلا إذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء كما تفصّل عنه نصوص القانون والمنكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامى العام على أمر الحفظ . (الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩٤٣)

١٤١٠ - إجراءات المحاكمة - نيابة عامة - إرتباط - غرفة إتهام - محكمة الجنائيات - إختصاص .

إن التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما خول النيابة العامة حق رفع الدعوى فى الجنائيات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الإتهام حقها الأصيل فى التصرف فى الجنائيات التى تحال إليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة وبغاية ما فى الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم فإن لم تستعمل هذه الرخصة وأحالت جناية مما ذكر إلى غرفة الإتهام وجب عليها التصرف فيها أما بإحالتها إلى محكمة الجنائيات أو إلى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنّيع أو لأنها ترى أن الواقعة جنحة أو مخالفة وأما أن تأمر فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى . ومن ثم فإن غرفة الإتهام إذ قررت عدم إختصاصها بنظر الدعوى المحالة إليها تكون قد أخطأت .

(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٦٣ س ١٤ من ١١٢)

١٤١١ - نيابة عامة - أمر حفظ - أمر بالآ وجه - العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة - مثال .

من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به . فإذا صدر من النيابة أمر بمجرد الإطلاع على محضر الاستدلالات الذي تلقته من مأمور الضبط القضائي دون أن يستدعى الخال إجراء أى تحقيق بمعرفتها فهو أمر بحفظ الدعوى أما إذا قامت النيابة بأى إجراء من إجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قراراً بالآ وجه لإقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجته الخاصة ولو جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإدارى . وعلى المحكمة إذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه رداً سائفاً . (الطعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٢ / ٢٢ / ١٩٦٢ ص ٢٢ من ٩٧٢)

١٤١٢ - الأمر بمنع التعرض الذى تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إدارياً - طبيعته .

الأمر بمنع التعرض الذى تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى إدارياً لا يعد أن يكون إجراء تصدره النيابة في غير خصومة جنائية ولا يقصد به سوى معاونة رجال الضبطية الإدارية على حفظ الأمن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية والتي يجوز إستئنافها أمام غرفة الإتهام عملاً بالمادة ٢١٠ من القانون المذكور .

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٠ / ٢٠ / ١٩٦٤ ص ١٥ من ٧١) .

١٤١٣ - قيد وكيل النيابة الواقعة جنائية إحراز مخدر ضد مجهول وتأشيريه في الوقت نفسه بإرسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الإتهام وقائمة بأسماء شهود الإثبات - تأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير

الإتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادي - فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف فى الجنايات لا يعدو أن يكون إقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده .

إذا كان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن وكيل النيابة بعد أن إنتهى من التحقيقات أمر بقيد الواقعة جناية إحراز مخدر ضد مجهول وفى الوقت نفسه أشر بإرسال الأوراق إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير الإتهام وقائمة بأسماء شهود الإثبات وأشر رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على المتهم " الطاعن " بتقرير الإتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه . فإن البين من تصرف وكيل النيابة بقيد الواقعة ضد مجهول وإرساله القضية إلى الرئاسة مشفوعة بتقرير إتهام وقائمة بأدلة الثبوت قبل الطاعن ، أن قيد الواقعة ضد مجهول كان مجرد خطأ مادي ، هذا إلى أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف فى الجنايات لا يعدو أن يكون إقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده أو من يقوم مقامه - بإصدار الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى مواد الجنايات وفقا لما تقتضى به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة إطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به وإذا أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية على الطاعن فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها لا يكون له محل ، ولا على الحكم أن لم يناقش هذا الدفع ويرد عليه لأن الثابت من الرجوع إلى محاضر الجلسات أن الطاعن لم يشره . (الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٧٢ من ٣٣ من ١٣٠٧)

١٤١٤ - القيد على حرية النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية -
إقتصاره على الجريمة المعنية دون سواها ولو إرتبطت بها - عدم
توقف تحريك الدعوى الجنائية فى جريمة البلاغ الكاذب على شكوى
المنجنى عليه أو وكيله - القضاء بعدم قبول هذه الدعوى - ولو كانت

مرتبطة بدعوى قذف - خطأ في القانون .

لما كان من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية إنما هو إستثناء ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها ، وكانت جريمة البلاغ الكاذب المعاقب عليها بنص المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات ليست إحدى الجرائم التي عدت حصرا في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى المجنى عليه أو من وكيله الخاص . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق قضاءه بعدم قبول الدعيين الجنائية والمدنية عن تهمة القذف - وهي إحدى تلك الجرائم - وعن تهمة البلاغ الكاذب معا ، فإنه إذ تطلب الشكوى بالنسبة للجريمة الأخيرة يكون قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ١٥٧٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٣٦ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٢٤)

١٤١٥ - قيود تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظفين العموميين .

تنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ في فقرتها الثالثة على أنه : " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه إثناء تادية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢١ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا من منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن يأمر بالتعقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به " . والغرض من هذا النص المستحدث - كما يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون - هو وضع حماية خاصة للموظفين تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم ، فلوجب المشرع عرض موضوع الدعوى قبل تقديمها للقضاء على جهة عليا تستطيع بخبرتها تقدير الأمر ويحثه بمزيد من العناية والتحوط قبل رفع الدعوى الجنائية ، فإن

أذنت بإقامتها ضد الموظف العمومي ، فلا تثريب على وكيل النيابة المختصة إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأتين له برفع الدعوى . ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن رئيس النيابة إذن برفع الدعوى الجنائية ضد المتهم فأمر وكيل النيابة بتحديد جلسة لنظرها بعد صدور الإذن فإن هذه الدعوى تعتبر مرفوعة من رئيس النيابة ويكون الحكم إذ قضى ببطلان الحكم المستأنف لرفع الدعوى ممن لا يملك رفعها قانونا قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه نقضه .
(الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٦٥ س ١٦٠ ص ٣٦٨)

الفصل الرابع - الطعن في إجراءات التحقيق

١٤١٦ - الطعن في إجراءات التحقيق الحاصل بواسطة ضابط البوليس المحقق للجنائية يجب إبدائه أمام محكمة الموضوع .
الطعن في إجراءات التحقيق الحاصل بواسطة ضابط البوليس المحقق للجنائية يجب إبدائه لدى محكمة الموضوع حتى تقدر هذا التحقيق بنا يستحقه .
فإذا لم يبد لديها فلا يجوز إبدائه لدى محكمة النقض .
(الطعن رقم ٢٤٦٠ سنة ٦ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٣٧)

١٤١٧ - متى يصح التمسك ببطلان الدليل المستند من التحقيقات الأولية .

إنه وإن كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في التهمة الموجهة إليه إلا أن القانون قد أعطى النيابة - إستثناء من هذه القاعدة - حق إجراء التحقيق في غيبة المتهم إذا رأت لذلك موجبا فإذا ما أجرت النيابة تحقيقا في غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه . على أن الأصل أن العبرة

عند المحاكمة هي بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها ، ولا يرجع إلى التحقيقات الابتدائية إلا إذا تعذر على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها . وفى هذه الحالة يجب ألا يكون الدليل مخالف للقانون . وهذه الصورة وحدها هي التى يصح فيها التمسك ببطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية .
(الطعن رقم ٨٦٩ سنة ١٠ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٤٠)

١٤١٨ - بطلان التحقيق الذى يتأثر به الحكم هو الذى يلحق التحقيق الحاصل أمام المحكمة .

متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى فى حضور المتهم وسمعت الشهود الذين حضروا الجلسة وأمرت بقلوة أقوال من لم يحضر منهم بون أن يبدى الدفاع أى إعتراض على عدم حضورهم أو يتمسك بضرورة سماعهم أو غيرهم أمام المحكمة ، فإنه إذا طعن على حكم المحكمة بمقولة أن أمر الإحالة قد صدر غيابيا لأنه بعد التحقيق أخذ البرايس فى البحث عن المتهم الذى وجهت إليه التهمة فلم يهتد إليه فقدمت الأوراق لقاضى الإحالة فى غيبته ثم بعد أن صدر أمر الإحالة بزمان طويل ضبط المتهم وقدم لمحكمة الجنايات مباشرة فدرت الأوراق إلى النيابة لإعادة الإجراءات فى مواجهته ولكن النيابة لم تنفذ ذلك ولم تعد التحقيق وبذلك حالت بينه وبين إبداء دفاعه ومناقشة شهود الإثبات فى التحقيقات الابتدائية - إذ طعن بهذا فلا يكون لهذا الطعن من وجه يبرره ، إذ العبرة فى صحة المحاكمات هي بما يجرى أمام المحاكم بالجلسات ونقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يصح أن يكون سببا للبطلان .
(الطعن رقم ١٣٩٠ سنة ١٥ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٤٥)

١٤١٩ - عدم جواز بحث المحكمة فى صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا لمناسبة بحث الدليل المقدم إليها .

ليس للمحاكم أن تبحث فى صحة إجراءات التحقيقات الأولية أو عدم صحتها إلا لمناسبة بحث الدليل المقدم إليها والنظر فى قبوله فى الإثبات

أمامها . فإذا كان الحكم لم يستند فى إدانة المتهم إلى دليل مستمد من إستجواب المتهم فى التحقيقات - ذلك الإستجواب الذى يعيبه الدفاع ، فلا محل للتعرض لهذا الإستجواب من حيث صحته أو عدمها .
(الطعن رقم ١٣٦٥ سنة ١٧ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٤٧)

١٤٢٠ - التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق -
إستقلاله عن القبض الباطل السابق عليه .
التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو إجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعاً لبطلان القبض ، والمحكمة أن تعتمد فى إدانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش . (الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٤ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٣٨)

١٤٢١ - حضور محام مع المتهم فى التحقيق الذى تولاه معاون النيابة - عدم إعتراضه على ذلك - يسقط حق المتهم فى الدفع ببطلانه م ٣٢٣ أ . ج .

متى كان معاون النيابة الذى تولى التحقيق قد تلقى إنتداباً بإجرائه من وكيل النيابة وحصل التحقيق بحضور محامى المتهم بدون إعتراض منه سقط حقه فى الدفع ببطلان التحقيق كما تنص على ذلك المادة ٣٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية . (الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٥٢)

١٤٢٢ - وجوب عيب فى تحقيق النيابة - لا تأثير له على سلامة الحكم .

تعيب التحقيق الذى أجراه وكيل النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم .
(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ٩ / ٤ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٣٩١)

١٤٢٣ - دخول رجال البوليس منزل المتهم لتنفيذ إذن التفتيش

- إقراره بعد ذلك أمام وكيل النيابة بعد إنتهاء التفتيش ببضع ساعات - الإعتراض على الإقرار بمقولة أنه تولد عن إكراه - غير صحيح .

متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة إلى منزل المتهم مشروعا ، وكانت قد أدلت بإقرارها أمام وكيل النيابة المحقق بعد إنتهاء الضبط والتفتيش ببضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فإنه لا يصح الإعتراض على الإقرار بمقولة أنه تولد عنه نوع إكراه يتمثل فيما تملك المتهمه من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .
(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ١٥١)

١٤٢٤ - بطلان محضر جمع الإستدلالات إذا حرر بعد أن تولت النيابة التحقيق .

متى كانت المحكمة قد إعتمدت في إدانة المتهم على شهادة مفتش المباحث التي أدلى بها أمامها في جلسة المحاكمة مع سائر أدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها في حكمها ومن بينها إقرار المتهمين في تحقيق النيابة وإقرار المتهم الآخر بتلك الجلسة على نفسه وعلى ذلك المتهم ، فإنه لا جدوى له من التمسك ببطلان محضر جمع إستدلالات حرره مفتش المباحث المذكور بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق في القضية وبأن يصدر من وكيل النيابة المحقق أمرا بنديه لإجراء تحقيق معين .

(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٣٨١)

١٤٢٥ - إتصاف تحقيق معاون النيابة المندوب لإجرائه بصفة التحقيق القضائي عملا بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٦ .
إنتفاء القول ببطلان التحقيق عند صدور هذا القانون قبل نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات .

إن الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٥٦ - الذي صدر قبل نظر

القضية أمام محكمة الجنايات - قد أجاز للنياية العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود إختصاصهم ، والقول ببطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الإلزام بإعادته ممن يملكه ، فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على إختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، ويعد أن زال التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وبزوال هذا التفريق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي أراده الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنايات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضا فيها التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون - فإذا كان الثابت من الأوراق أن معاون النيابة الذي أجرى التحقيق قد أثبت في صدر محضره أنه ندب لإجرائه فإن النص ببطلان محضر التحقيق الذي أجراه معاون النيابة لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩٨٦)

١٤٢٦ - نيابة عامة - بطلان - البطلان المتعلق بالنظام العام .

يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة - بناء على ندب المحكمة إياها في أثناء سير المحاكمة - باطلا وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالنظام القضائي ولا يصححه رضاء المتهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء . (الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ من ٧٩١)

١٤٢٧ - تحقيق - نيابة عامة - أسباب الطعن - ما لا يقبل

منها - نقض .

لما كان ما يثيره الطاعن من تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة بدعوى أن معاون النيابة قد باشر التحقيق بغير إنتداب كتابي إنما ينصب على الإجراءات

السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٦٧ س ١٨ من ١٩٥٩)

١٤٢٨ - طلب التحقيق - عدم الإصرار عليه - أثر ذلك .

الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه ، فإذا كان الدفاع عن المتهم لم يتمسك في مرافعته بطلبات التحقيق التي أبدأها في مستهل المحاكمة مما يفيد تنازله عنها ، فلا يحق - من بعد - أن ينمى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق تنازل عنه .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ من ٥٢)

١٤٢٩ - قيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة

الكلية - لا بطلان .

مؤدى نص المادة ١٥٤ من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية أن توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة لا يعدو أن يكون تنظيما داخليا ناطة الشارع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية فى دائرة إختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية لكل منهما . ولما كانت دائرة نيابة بندر دمياط ودائرة نيابة مركز دمياط - ككتاهما - من النيابات الجزئية التابعة لرئاسة النيابة الكلية بمحكمة دمياط ، وكان يصدق فى حق كل كاتب من كتبة هاتين النيابتين أنه كاتب بنياية دمياط ، وكان الشارع لم يرتب جزاء البطلان على قيام كاتب النيابة بعمل آخر فى ذات النيابة الكلية ، وكان مفاد المادتين ٧٣ ، و ١٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وجوب إستصحاب كاتب من كتاب المحكمة أو النيابة فحسب ، مطلقا بغير تخصيص أو إشتراط ضرورة ، فإن التحدى ببطلان التحقيق الذى أجراه وكيل نيابة بندر دمياط

بمقولة أنه إستصحب كاتب نيابة مركز دمياط دون كاتب نيابة البندر لا يكون له محل . (الطن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٤٢٨)

١٤٢٠ - قيام المحقق فى جناية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون إتباع الضمانات المنصوص عليها فى المادتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات - أثره .

إن القانون لا يرتب البطلان إلا على قيام المحقق فى جناية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمانات المنصوص عليها فى المادتين ١٢٤ و ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدعوة محامى المتهم للحضور إن وجد والسماح له بالإطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر المحقق غير ذلك .

(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٥٧٨)

١٤٣١ - خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود - لا يبطله - للمتهم - فى هذه الحالة - أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون فى التحقيق من أوجه النقص .

من المقرر أن خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهى على بينة من أمره . ومتى كان الطاعن قد إقتصر على الدفع ببطلان التحقيق دون أن يطلب من المحكمة مواجهته بالشاهد وكان ما إنتهى إليه الحكم الطعون فيه من رفض الدفع سديدا فى القانون . فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون له محل . (الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٥٧٨)

١٤٣٢ - الطلبات - تعيب تحقيقات النيابة - ما يلزم المحكمة الرد عليه - شرط ذلك .

الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الصريح الذى يقرع سماع المحكمة ويصر عليه مقدمه ، أما مجرد تعييب الطاعن لتحقيقات النيابة بما يراه من نقص فيها دون أن يتمسك بطلب إستكمال فلا يصح أن يكون محل طعن .

(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧٠ م ٢٢ م ٢٩)

١٤٣٣ - ما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى فإن ما يثيره الطاعن من دعوى بطلان الحكم يكون غير سديد إذ لا يوجب القانون أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق إبتدائى فى الجرح والمخالفات .

لا يوجب القانون فى مواد الجرح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق إبتدائى فهو ليس بشرط لازم لصحة المحاكمة إلا فى مواد الجنائيات . كما أن الأصل فى المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة ، فإنه ما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى وإستمعت إلى أقوال الشهود فيها وبتت قضاها على روايتهم إلى جانب حقها فى إستنباط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ومن بينها التحقيقات الإدارية فإن ما يثيره الطاعن من دعوى البطلان يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧١ م ٢٢ م ٣١٤)

١٤٣٤ - ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحقيق لم يطلب منها .

من المقرر أنه ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . ومتى كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما - على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة - إجراء تحقيق عن مدى سلامة أبصار الشاهد لبيان قدرته على التمييز بين العصا والسبخ وإقتصر على القول بإستبعاد شهادته للشك فيها وكان هذا الشاهد قد أكد

بمحضر الجلسة أن الطاعن وحده هو الذى إعتدى على المجنى عليه وإقتصر عدم تمييزه على نوع الآلة المستعملة فى الإعتداء لسقوط نظارته الطبية - فإن نعيه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٣٣٤)

١٤٣٥ - النعى على تصرف النيابة بسؤالها الشاهد فى غيبة المتهم وإلتفاتاتها من سؤال آخرين تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة - لا يصح سببا للطعن .

منعى الطاعن على تصرف النيابة العامة من سؤالها الضابط الشاهد فى غيبته وإلتفاتاتها عن سؤال الشرطيين السريين لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة ، لا يصح أن يكون سببا للطعن فى الحكم .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ٣٦٩)

١٤٣٦ - خلو التحقيق الإبتدائى من مواجهة المتهم بالشهود وبقاى المتهمين - لا يبطله - للمتهم فى هذه الحالة التمسك لدى محكمة الموضوع بما فى التحقيق الإبتدائى من نقص .

إن خلو التحقيق الإبتدائى من مواجهة الطاعنة بالشاهد وبقاى المتهمات لا يترتب عليه بطلانه ، بل يكون لها أن تتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فى هذا التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهى على بينة من أمره ، كما هو الشأن فى سائر أدلة الدعوى . ولما كانت الطاعنة قد إقتصرت على الدفع ببطلان التحقيق الإبتدائى دون أن تطلب من المحكمة مواجهتها ببقاى المتهمات أو بشاهد الإثبات وكان ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع سديدا فى القانون . فإن ما تثيره فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٢ س ٢٣ من ١٣٦٧)

١٤٣٧ - تعيب إجراءات تحقيق الشرطة لا يصح سببا للطعن

على الحكم بالنقض ما دام قد جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة .
لا يصح أن يكون ما ينعاه الطاعن بشأن إجراءات تحقيق الشرطة سببا
للطعن على الحكم بالنقض ما دام أن هذا التحقيق جرى في مرحلة سابقة على
المحاكمة . (الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ١٠٢)

١٤٣٨ - صحة قيام المحقق ببعض إجراءات التحقيق في غيبة
الخصوم - ما دام قد سمح لهم بالإطلاع عليها - عدم إلزام المحكمة
بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

لما كان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة
الخصوم مع السماح لهؤلاء بالإطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات وكانت
الطاعنة لم تدع أمام محكمة الموضوع بانها منعت من الإطلاع على أقوال
الضابط التي تقول أنه أدلى بها في غيبتها في تحقیقات النيابة ، فإن ما أثارته
في هذا الصدد أمامها لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على
المحكمة إن هي إلتفتت عنه ولم ترد عليه .

(الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٩)

١٤٣٩ - تعيب التحقيق السابق على المحاكمة - لا يصلح سببا
للنقض على الحكم .

لما كان يبين من مطالعة محضر ٦ / ٢ / ١٩٧٥ ، أن من بين ما أبداه
الدفاع عن الطاعنين أن جيريهم قد لا تتسع لكمية المخدر الكبيرة المضبوطة مع
كل منهم ، ونعى على النيابة قعودها عن تحقيق ذلك وخلص منه إلى أنه نقص
يفيد منه المتهمون ، دون أن يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معين في هذا
الخصوص ، فإن ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق
الذي أجرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا
للطعن على الحكم .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٣ / ١ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٨٣)

١٤٤٠ - نيابة عامة - نقض - ميعاده - إجراءات .

لئن كانت النيابة العامة قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم ، عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادرة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم ، إلا أن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام الحكم صادراً فيها حضورياً بالإعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو عيوب - يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .

(الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ١١٦)

١٤٤١ - الدفع ببطلان التحقيق الابتدائي - عدم جواز إثارته

لأول مرة أمام النقض .

متى كان البين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن حضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة كما حضر بجلسته ٣ / ٣ / ١٩٧٧ أمام محكمة ثاني درجة ، وحضر معه في هذه الجلسات مدافع عنه ، ولم يثر هو ولا المدافع عنه شيئاً عن صحة أو بطلان إجراءات التحقيق ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٨٥١)

الفصل الخامس

قرارات النيابة العامة في المنازعات الفنية والإدارية .

١٤٤٢ - إستئناف قرارات النيابة التي تصدر في المنازعات

المدينة أو التي تتعلق بإتخاذ إجراءات إدارية - غير جائز .

الطعن بالإستئناف أمام غرفة الإتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون إلا في الأمر الصادر من النيابة بالتصرف في التحقيق والقاضي بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، ومن ثم فإن الإستئناف يكون غير جائز بالنسبة لقرارات النيابة التي تصدر في المنازعة المدنية أو التي تتعلق بإتخاذ إجراءات إدارية . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٣٠٩) .

الفصل السادس - سلطة النيابة العامة في الطعن في الأحكام

١٤٤٣ - حق المحامي العام الأول عند غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه في التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه الصادر من مستشار الإحالة وتوقيع إسمائه - فيما عدا الحالات الثلاث المتقدمة لا يباشر المحامي العام حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام - خلو الأوراق من هذا التوكيل - عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

مؤدى نص المادتين ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية . أن المحامي العام الأول لا يملك التقرير بالطعن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الإحالة ، أو التوقيع على أسباب الطعن إلا في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث ، فإن المحامي العام الأول لا يباشر حق الطعن إلا بتوكيل خاص من النائب العام ، وإذا كان ما تقدم وكانت النيابة العامة لم تثر في مذكرتها المقدمة منها رداً على الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة بما يشير إلى أن النائب العام قد قام لديه سبب من الأسباب الثلاثة المار ذكرها حتى يمكن أن يقوم ذلك سنداً كاشفاً عن أن توقيع المحامي العام الأول على أسباب الطعن إنما جرى بوصفه قائماً بأعمال النائب العام ، وكان

الثابت من مذكرة أسباب الطعن أن المحامي العام الأول قد وقعها " عن النائب العام " ، وهو ما يشير إلى أنه لم يكن قائما بأعمال النائب العام وإنه إنما وقع عليه بوصفه وكيلًا عنه وكانت الأوراق قد خلت من صدور توكيل خاص من النائب العام بهذا الإجراء ، فإن التقرير بالطعن من رئيس نيابة شرق الاسكندرية بالتوكيل عن المحامي العام الأول ، وتقرير أسباب الطعن الذي وقعته هذا الأخير ، يكونان قد صدرا من غير ذي صفة ، مما يتعين معه قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٦٩ من ٢٢ ص ٣١٦)

١٤٤٤ - إستئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يسقط إذا أُلغى

هذا الحكم أو عدل في المعارضة .

من المقرر أن إستئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يسقط إذا أُلغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة لأنه بإلغاء الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث إنتماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر في الدعوى والذي يصح قانونًا أن يكون محلًا للطعن بالإستئناف . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف النيابة للحكم الابتدائي الغيابي شكلا على الرغم من تعديله يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧١ من ٢٢ ص ٢٧٨)

١٤٤٥ - تقيد النيابة العامة بتقيد المصلحة في الطعن - لا يقبل

طعنها إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن - حلة ذلك - المصلحة أساس الدعوى - نعى النيابة العامة على الحكم بعدم تكرار الحكم بالمصادرة - لسلاح واحد موضوع جريمتي سلاح - في حق كل متهم - لا يكون مقبولا لقيامه على مصلحة نظرية صرفة .

إن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي

خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون إلا أنها تنقيد فى ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا إنعدمت فلا دعوى وإذا كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أجاب سلطة الإتهام إلى طلبها بمصادرة السلاح موضوع الجريمتين المسندتين إلى المطعون ضدهما عند قضائه بالعقوبة على المطعون ضده الأول (عن حيازته سلاح مششخن بغير ترخيص) وكان مما لا مراء فيه إنحسار المصلحة عن المطعون ضده الثانى فى هذا الطعن (والمسطة إليه تسليم السلاح أنف الذكر إلى المطعون ضده الأول حالة كونه غير مرخص له بإحرازه أو حيازته) . فإن ما تتعاه النيابة العامة فى شأن عدم تكرار الحكم بالمصادرة لا يعدو أن يكون قائماً على مصلحة نظرية صرفة لا يؤيها لها ، ومن ثم فإن منعها لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٧٢ من ٢٣ ص ٨٧٢)

١٤٤٦ - نيابة عامة - مذكرتها لمحكمة النقض - تقديمها بعد

الميعاد - أثره .

إنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملاً بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوماً المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة طبقاً لما جرى عليه قضاء محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٩ / ١٢ / ١٩٧٢ من ٢٤ ص ١١٧٦)

١٤٤٧ - إنتفاء مصلحة النيابة العامة كسلطة إتهام - والمحكوم

عليهم من المتهمين فى الطعن - أثره - عدم قبول الطعن - طعن
النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون - غير جائز - علة ذلك -

المصلحة النظرية الصرف لا يؤيها - مثال .

الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون ولها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض في الأحكام - من جهة الدعوى الجنائية - وأن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين فتتوب عنهم في الطعن لمصلحتهم - تقيده في ذلك بقيود طعنهم - بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فلا دعوى . لما كان ذلك ، فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها - وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صرف لا يؤيها - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه وإن قضى بقبول إستئناف المطعون ضده شكلاً وقال في أسبابه أنه قدم في الميعاد القانوني وذلك على الرغم من عدم إثبات المتهم قيام عذر منه من التقرير بالإستئناف في الميعاد - بون أن يقضى بعدم قبول الإستئناف عملاً بالمادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية أو يفصح عن ذلك في أسبابه وهو ما يعتبر خطأ في تطبيق القانون وخطأ في التسيب . إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بإدانة المطعون ضده ، وكانت سلطة الإتهام قد أجيبت إلى طلباتها بهذا القضاء كله ، وكان المتهم لم يبد طلبات ، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بشكل الإستئناف أو بموضوعه ، فلم يتصل الطعن تبعاً لذلك بطلب من طلباته فإنه لا تكون هناك مصلحة للطاعة كسلطة إتهام أو للمحكوم عليه من الطعن على الحكم لقضائه بقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً بون القضاء بعدم قبوله ، طالما أنه لا جدوى منه ما دام كل من الحكمين فيما يتعلق بالفصل في شكل الإستئناف بقبوله أو بعدم قبوله في خصوصية هذه الدعوى ، يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بإدانة المتهم ، قضاء لا مطعن عليه منه أو من النيابة العامة - لما كان ما تقدم فإن الطعن لا يكون مقبولاً لإنعدام

المصلحة فيه ويتعين رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٣٢)

١٤٤٨ - إستئناف النيابة العامة - عدم تقييده بأى قيد - ما لم ينص فى التقرير على أنه عن واقعة دون أخرى .

لا يصح فى القانون القول بتقييد الإستئناف المرفوع من النيابة العامة بأى قيد إلا إذا نص فى التقرير على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة . (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٨٥)

١٤٤٩ - إستئناف النيابة العامة - لا يتخصص بسببه - نكث الدعوى الجنائية برمتها أمام محكمة ثانى درجة لمصلحة الأطراف جميعا بحيث تفصل المحكمة فيها بما يؤولها النظر فيها من جميع نواحيها - عدم التقيد بما تطلبه النيابة بتقرير الإستئناف أو بما تبديه فى الجلسة من طلبات .

إستئناف النيابة لا يتخصص بسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة ثانى درجة لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتفصل فيها بما يؤولها النظر من جميع نواحيها غير مقيدة فى ذلك بما تضعه النيابة فى تقرير إستئنافها أو تبديه فى الجلسة من الطلبات .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٧٨٥)

١٤٥٠ - نيابة عامة - تقديم مذكرة النيابة بعد الميعاد .

إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من هذا القانون ، إلا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك لأن الشارع إنما أراد بتحديده مجرد

وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالإعدام على محكمة النقض في كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، على أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفة الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده .

(الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧ / ٢ / ١٩٧٨ م ٢٩ ص ٢٠٧)

١٤٥١ - إستئناف النيابة العامة - نطاقه - الدعوى الجنائية -

تناول المحكمة الدعوى المدنية - خطأ .

لما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن محكمة الدرجة الأولى قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم دون المدعية بالحقوق المدنية - التى كانت قد أدعت بقرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وما كان لها أن تستأنف . ولما كان من المقرر أن نطاق الإستئناف يتحدد بصفة رافعه ، فإن إستئناف النيابة العامة - وهى لا صفة لها فى التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية لا ينقل النزاع أمام المحكمة الإستئنافية إلا فى خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبى للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد إنقسم الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ممن يملكه وهى المدعية بالحقوق المدنية وحدها فإن تصدى المحكمة الإستئنافية للدعوى المدنية والقضاء للمدعية بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه وفصلا فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وتصحيحه بإلغاء ما قضى

به في الدعوى المدنية ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٣٢٨)

١٤٥٢ - إستئناف النيابة للحكم القيايى - سقوطه فى حالة إلغاء الحكم أو تعديله فى المعارضة - مخالفة ذلك - خطأ فى تطبيق القانون .

من المقرر أن إستئناف النيابة العامة للحكم القيايى يسقط إذا ألقى هذا الحكم أو عدل فى المعارضة ، لأنه بإلغاء الحكم القيايى أو تعديله بالحكم الصادر فى المعارضة لا يحدث إندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده - الصادر فى الدعوى - الذى يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالإستئناف . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول إستئناف النيابة للحكم القيايى شكلا على الرغم من تعديله فى المعارضة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٨ س ٢٩ من ٧٦١)

١٤٥٣ - الطعن بالنقض - نيابة عامة - مصلحة عامة .

من المقرر أن النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص ، يجيز لها أن تطعن فى الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان ، فإن مصلحة النيابة العامة فى هذا الطعن تكون قائمة .

(الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣ / ١٢ / ١٩٧٩ س ٢٠ من ٩٢٤)

١٤٥٤ - النيابة العامة - حدود سلطتها فى الطعن .

الأصل أن النياية العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل، تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، إلا أن شرط ذلك أن يكون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكون لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة فى الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا إنعدمت فلا دعوى . ولما كان خطأ الحكم المطعون فيه بعدم إيقاع غرامة التزوير المدنية على المتهم بفرض توافر شرطى توقيعها ليس متصلاً بالدعوى الجنائية أو النياية العامة كسلطة إتهام أو يطلب من طلباتها ولا مصلحة لها أول للمتهم فى الطعن عليه على أساس إنطوائه على هذا الخطأ .

(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٩٢)

الفصل السابع - مسائل متنوعة

١٤٥٥ - سلطة الرؤساء الإداريين فى أية مصلحة من المصالح فى إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم فى المخالفات أو التصويرات فى عملهم .

: إنه لا يوجد فى القانون ما يمنع الرؤساء الإداريين فى أية مصلحة من المصالح من إجراء التحقيق فيما ينسب إلى موظفيهم من المخالفات أو التصويرات فى عملهم ، ولو كان هؤلاء الرؤساء من غير رجال الضبطية القضائية . فإذا طرأ فى أثناء التحقيق ما يقتضى التعرض لحرية الفرد الشخصية أو حرمة مسكنه كان عليهم - متى كان فى الواقعة جريمة - أن يلجأوا إلى المختصين لإستصدار إذن من النياية فى إجراء التفتيش ، إلا إذا هم شاهدوا الجريمة فى حالة تلبس أو رضى صاحب الشأن بالتعرض لحرية الشخصية أو لحرمة مسكنه رضاء صحيحاً ، ففي الأولى يكون لهم ككل فرد من

أفراد المجتمع أن يضبطوا الجاني وكل ما يجدونه مما له علاقة بالجريمة طبقاً للقانون ، وفي الحالة الثانية يكون الإجراء صحيحاً لوضاء المتهم .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٦ ق جلسة ١٩٠٦ / ١ / ٢١)

١٤٥٦ - التأخير في تبليغ حوادث الجنايات ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجرّيه النيابة من تحقيق لتلك الحوادث .

إن مجرد التأخير في تبليغ حوادث الجنايات إلى سلطة التحقيق ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجرّيه من تحقيق تلك الحوادث .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٤ / ١٢ / ١٥)

١٤٥٧ - وجوب مبادرة النيابة إلى تنفيذ الأحكام - صدور أمر كتابي بذلك غير لازم - م ٤٦٢ ج .

أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على النيابة أن تبادر إلى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ . ولم يرسم لذلك شكلاً خاصاً كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .

(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧ / ١١ / ١١ س ٨ ص ٨٨٤)

١٤٥٨ - فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمام المحكمة - إلزام المحكمة تولى التحقيق بنفسها .

دلت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الفصل بين سلطتي الإتهام والمحكمة يقتضي حرصاً على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية. أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها في أن تتولى هي - دون غيرها - ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها . والعبرة تكون بالتحقيق الذي تجرّيه المحكمة بنفسها ، ومن ثم فإذا إعتدت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم - على أقوال الشاهد الغائب - من واقع صبورة الإطلاع المحررة

بالقلم الرصاص وهى ليست أوراق التحقيق أو صورة رسمية منه فإنها تكون قد دخلت بحق المتهم فى الدفاع ، ولا يؤثر فى ذلك إكتفاء المتهم بثلاثة أقوال الشاهد مما يعد تسليمًا منه بصحة صورة الإطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٥٨ س ٩ من ٣٩٤)

١٤٥٩ - كفاية الإذن من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد الموظف ومن فى حكمة عند ارتكابه جريمة إنشاء أو سبب تادية الوظيفة دون إستلزام مباشرتها من أحد هؤلاء .

رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت أثناء تادية الوظيفة أو بسببها - على ما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ فى فقرتها الثالثة - لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة بنفسه ، بل يكفى أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأتى له برفع الدعوى فإن أذن بإقامتها ضد الموظف العمومى فلا تثريب على وكيل النيابة المختص إن هو أمر بعد ذلك بتحديد الجلسة التى يطرح أمامها النزاع .

(الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ١٠٧٨)

(والطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٧٣)

١٤٦٠ - تأشير وكيل النيابة بإحالة الشكوى إلى البوليس

لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائى ليس ندبا للتحقيق .
أمر الحفظ المانع من العود إلى إقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على إنتداب منها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى إعتبار إشارة وكيل النيابة " بإحالة الشكوى إلى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائى " ندبا للتحقيق ، وإعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى إداريا بمثابة أمر

بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية يمنع من إقامة الدعوى ما دام لم يبلغ قانونا ، وانتهى من ذلك إلى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٧٩٧)

١٤٦١ - حالات تعلق تحريك النيابة الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص - قصرها على شخص المتهم بالنسبة للجرائم التي خصها القانون بالذكر دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلتزم فيها الشكوى - الرأي العكسي الذي جرى عليه قضاء النقض في بعض الأحكام تعلقه بحالات التعدد الصوري دون المادى .

تيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر إستثنائى ينبغى عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها ، أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلتزم فيها الشكوى - ولما كانت جريمة الإشتراك في تزوير عقد الزواج - التي دين المتهم بها مستقلة في ركنها المادى عن جريمة الزنا التي إتهم بها ، فلا ضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانونى في الإتهام وقامت بتحريات الدعوى الجنائية ورفعها تحقيقا لرسالتها ، ولا محل لقياس هذه الحالة بما سبق أن جرى عليه قضاء محكمة النقض في بعض أحكامها في شأن التعدد الصوري للجرائم - كما هو الحال بالنسبة إلى جريمة دخول البيت بقصد إرتكاب جريمة الزنا فيه .

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٩٩٢)

١٤٦٢ - سلطة النيابة في رفع الجنابة إلى محكمة الجنابات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة بالنسبة للجنابات المنصوص عنها في المادة ٢١٤ / ٣ . ج أو الجرائم الأخرى

المرتبطة بها طبقا لنص المادة ٣٢ ع .

إستحدث الشارع فيما أوردته فى الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ لإعتبارات تتعلق بالأمن والنظام العام إستثناء من الأصل العام المبين فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة حكما آخر - فأجاز للنيابة العامة رفع الجنايات المنصوص عليها فى هذه المادة وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى شملها التحقيق بأمر تكليف واحد أمام محكمة الجنايات رأسا .

(الطنن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ ص ١٤٢)

١٤٦٣ - السائق لدى إحدى الشركات التى لا تعد من المصالح

الحكومية أو الهيئات العامة - لا يعد فى حكم الموظف العمومى -
رفع الدعوى الجنائية ضده .

مرفق سكك حديد وجه بحرى تديره شركة وضعت تحت الحراسة حتى ينتهى عقد إمتيازها فى ٢٠ / ٦ / ١٩٦٤ ومن ثم فهى ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة . فإذا كان يبين من الأوراق أن الطاعن ، وقت ارتكابه جريمة القتل الخطأ المسندة إليه ، كان يعمل سائقا عموميا لدى هذه الشركة ، فإنه حينئذ لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . ويكون النعمى على الإجراءات بالبطلان ، لأن الدعوى رفعت على المتهم من وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٦٣ / ٢ إجراءات ، فى غير محله .

(الطنن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٦٥١)

١٤٦٤ - محاكمة - إجراءاتها - تحقيق - نقض - ما لا يقبل

من الأسباب .

ما يثيره الطاعن فى خصوص عدم قيام المحقق بإرسال العصى المضبوطة للتحليل . مردود بأن ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة ، بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، إذ

العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة تحليل تلك العصى فلا وجه له في النعي عليها ألتفتاتها عن هذا الأمر الذي لم يطلبه .

(الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٦٣ من ٢٢ ص ٤٧)

١٤٦٥ - نيابة عامة - إستجواب - إجراءات جنائية .

لا ينال من سلامة الحكم إستناده إلى أقوال أدلى بها أحد المتهمين أمام النيابة التي ضبطت في دائرة إختصاصها ولو كانت الجريمة قد ارتكبت في مكان خارج عن دائرة هذا الإختصاص . ذلك لأن ضبط المتهم في دائرة إختصاص هذه النيابة يسبغ عليها ولاية إستجوابه ويجعل من إختصاصها سماع أقواله عملاً بنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٣ من ٢٢ ص ١٠٠٣)

١٤٦٦ - عدم خضوع أعضاء النيابة العامة في حضورهم

جلسات المحاكمة الجنائية لأحكام الرد والتتبع .

من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمة الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتتبع لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الإتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هم بمثابة الخصم فقط فالتتبع غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم . ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . ولما كان الطاعن لا يدعى سفار كرسى الإتهام في أي وقت أثناء نظر الدعوى لتأنيده الشهادة فيها ، فإن ما يدعى من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الإبتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يكون غير سديد . (الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٦٦ من ١٧ ص ١١٢)

١٤٦٧ - تعيب تحقيق النيابة دون التمسك بطلب إستكمالها - لا

يصح أن يكون محل طعن
تعيب الطاعة لتحقيق النيابة بما تراه فيه من نقص دون أن تنسك بطلب
إستكمال لا يصح أن يكون محل طعن
(المطن رقم ١٩٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٦٦)

١٤٦٨ - عرض النيابة القضية المفضى فيها حضوريا بالإعدام
على محكمة النقض - مقبول - سواء قدم في الميعاد المقرر أو بعده
- أساس ذلك .

إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض
مشفوعة بمذكرة يراها في الحكم - عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات
وأجزاء الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ،
بعد ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٢٤ من ذلك القانون وطلبت إقرار الحكم ،
إلا أن تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب
عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى - ما دام
الحكم صادراً فيها حضورياً بقوة الإعدام - بمجرد عرضها عليها وتقتصر فيها
لتستبين - من ثلثاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من أخطاء أو
عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ،
ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية .
(المطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٠١)

١٤٦٩ - تحقيق - مستشار الإحالة - دفاع .
إن وجود نقص في بعض نقاط التحقيق - بغرض وجوده - لا يعنى أن يكون
تعميياً لتحقيق النيابة ما دامت الطاعة قد تنازلت ضمنياً عن طلبها في هذا
الشان وكان مستشار الإحالة لم ير من جانبه محل لإجراء تحقيق تكميلي إكتفاء
بما هو معروض عليه وهو أمر من إطلاقاته موكل لتقديره وخاضع لسلطانه دون

معقب فإنه لا يقبل من الطاعة النعى على الأمر في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٩٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ٦ / ٣ / ١٩٧٨ م ٢٩ م ٢٢٨)

١٤٧. - نيابة عامة - إختصاص - تنازع الإختصاص - طلب

تعيين المحكمة المختصة - أمر جنائي .

لما كانت النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في الإعتراض على الأمر الجنائي حالة أنها قد إستنفدت ولايتها في القضاء في موضوع الدعوى ، مما كان يتعين معه على المحكمة الإستئنافية أن تحكم في الدعوى عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان الحكم المطعون فيه وإن يكن في ظاهره غير منه للخصومة إلا أنه سيقابل حتماً بحكم من محكمة الجنب الجزئية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ومن ثم فإنه يجب - حرصاً على العدالة وتجنب تعطيل سيرها - إعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين محكمة الجنب المستأنفة ومحكمة الجنب الجزئية ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الجنب المستأنفة - وقد إستبانت ببطلان حكم محكمة أول درجة لقضائه بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه حالة أن المطروح على المحكمة هو إعتراض من المتهم على الأمر الجنائي بتفريمه - بما كان يتعين عليها معه عملاً للفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هي البطلان وتحكم في الدعوى ، أما وأنها لم تفعل وقضت بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر الإعتراض على الأمر الجنائي على الرغم من إستنفاد ولايتها بسبق قضائها في موضوع المعارضه برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه - فإن محكمة الجنب المستأنفة بقضائها - بذلك تكون قد خالفت القانون وتجلت عن إختصاصها بنظر الدعوى . لما كان ما تقدم فإنه يتعين إحالة الدعوى إلى محكمة الجنب المستأنف للفصل فيها .

(الطعن رقم ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٨ م ٢٩ م ٨٩٢)

هتك العرض

الفصل الأول - جريمة هتك العرض .

الفرع الأول - الركن المادى .

الفرع الثانى - الركن المعنوى .

الفصل الثانى - الشروع فى جريمة هتك العرض .

الفصل الثالث - الظروف المشددة .

الفرع الأول - القوة .

الفرع الثانى - سن المجنى عليه .

الفرع الثالث - صفة الجانى .

الفصل الرابع - تسبیب الاحكام .

الفصل الخامس - مسائل متنوعة .

الفصل الأول - جريمة هتك العرض

الفرع الأول - الركن المادى

١٤٧١ - إدخال المتهم المجنى عليه إلى غرفة مغلقة الأبواب والنوافذ وتقبيله على غرة منه فى قفاه وحضه فى موضع التقبيل لا يتوفر به الركن المادى .

لا يعتبر هتك عرض إلا المسامس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفاً فى حكم العورات وكذلك الأفعال الأخرى التى تصيب جسمه فتخدش حياته العرضى لمبلغ ما يصاحبها من فحش . فإذا قاذ المجنى عليه شخصان إلى غرفة مغلقة الأبواب والنوافذ وقبله أحدهما فى وجهه وقبله الثانى على غرة منه

فى قفاه وعضه فى موضع التقبيل فهذا الفعل لا يعتبر هناك عرض ولا شروعاً فيه كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من جرائم أفساد الأخلاق .

(الظمن رقم ١٥١٨ سنة ٤ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٣٤)

١٤٧٢ - إمساك المتهم . ثدى المجنى عليها بالرغم منها وبغير إرادتها .

أن كل مستاس بما فى جسم المجنى عليها من عوارات يعد هناك عرض لما يترتب عليه من الإخلال بالحياء العرضى . وثدى المرأة هو من العوارات التى تحرص دائماً على عدم المساس بها فإمساكه بالرغم منها وبغير إرادتها يعتبر هناك عرض .

(الظمن رقم ١٣٣٦ سنة ٥ ق جلسة ٣ / ٦ / ١٩٣٥)

١٤٧٣ - أى فعل مناف للأداب يقع مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل إيلاج أو إحتكاك يتخلف عنه أى أثر كان .
إن جريمة هناك العرض تتم بوقوع فعل مناف للأداب مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل إيلاج أو إحتكاك يتخلف عنه أى أثر كان .

(الظمن رقم ١٠ سنة ٦ ق جلسة ٢ / ١٢ / ١٩٣٥)

١٤٧٤ - ملامسة المتهم بعضو تناسله دبـر المجنى عليها ولو كان هينئنا .

ملامسة المتهم بعضو تناسله دبـر المجنى عليها تعتبر هناك عرض ، ولو كان هينئناً ، لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والخذش بالحياء العرضى ما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة .

(الظمن رقم ٢٠٩٨ سنة ٦ ق جلسة ٢ / ١١ / ١٩٣٦)

١٤٧٥ - فخذ المرأة وقرصه على سبيل المغازلة .

إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقرصها فى فخذها فهذا الفعل المخـل بالحياء إلى حد الفحش الذى فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر

عورة من عورتها هو هناك عرض بالقوة .

(الطعن رقم ١٤٤٢ سنة ٦ ق جلسة ١١ / ٥ / ١٩٣٦)

١٤٧٦ - تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ٢٦٧ / ١ ع إذا
توصل المتهم إلى واقعة المجنى عليها بالخدعة وظنت أنه زوجها
وسكنت تحت هذا الظن .

متى كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم إنما توصل إلى واقعة المجنى عليها
بالخدعة بأن دخل سريره على صورة ظنته معها أنه زوجها فإنها إذا كانت قد
سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها
في المادة ٢٦٧ / ١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٥١)

١٤٧٧ - صورة واقعة يتوارر فيها ثبوت الركن المادي لجناية
هناك العرض .

متى كان الفعل المادي الذي قارفه المتهم هو مباغته المجنى عليها بوضع
يدها الممدودة على قبله من خارج الملابس ، فإن هذا الفعل هو مما يחדش حياء
المجنى عليها العرضي وقد إستطال إلى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر
بها الركن المادي لجناية هناك العرض .

(الطعن رقم ١٥٥٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ من ٢٩٨)

١٤٧٨ - تمزيق لباس المجنى عليها وكشف جزءا من جسمها هو
من العورات على غير إرادتها يوقر جنائية هناك العرض .

تمزيق لباس المجنى عليها الذي كان يستترها وكشف جزء من جسمها هو
من العورات - على غير إرادتها أمام الشهود الذين شهدوا بذلك - هذا الفعل
يتوافر به جنائية هناك العرض بصرف النظر عما يقع على جسم المجنى عليها من
جرائم أخرى . (الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١ / ٣ / ١٩٦٠ س ١١ من ٢٨٦)

١٤٧٩ - هناك عرض . الركن المادى - ماهيته .

يتحقق الركن المادى فى جريمة هناك العرض بوقوع أى فعل مخل بالحياة العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويقع على عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليها - ووضع الأصبع فى دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه درجة من الفحش لا يترك مجالا للشك فى إخلاله بحيائه العرض . (الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٧٤٧)

١٤٨٠ - جريمة هناك العرض - توافرها - يكفى أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرم على صونها وحجبها عن الإنظار ولو لم يقتزن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش - القصد الجنائى - تحقيقه .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفى لتوافر جريمة هناك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرم على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقتزن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياة العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل فى خلقه كل إنسان وكيانه القبرى . فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من أنه لم يقصد المساس بأجسام المجنى عليهم بل تعذيبهم بتعريضهم للبرد ، وذلك أن الأصل أن القصد الجنائى فى جريمة هناك العرض يتحقق بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ، ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو الغرض الذى توخاه منها .

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٠٥)

١٤٨١ - الركن المادى فى جريمة هناك العرض - ماهيته .

يتحقق الركن المادى فى جريمة هناك العرض بوقوع أى فعل مخل بالحياة

العرضى للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن حاول حسر ملابس المجنى عليه عنه دون رضاه حتى كشف جزءا من جسمه ولما أن أعاد المجنى عليه ملابسه كما كانت أمسك المتهم بيده على غير رضاه ووضع فيها قبله حتى أمني ، وكانت هذه الملامسة - وأن لم تقع فى موضع يعد عورة - فيها من الفحش والخدش بالحياء العرضى بما يكفى لتوافر الركن المادى للجريمة ، فإن ذلك مما يتحقق به أركان تلك العرض كما هي معروفة به فى القانون .

(الطن رقم ١٩٤٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٢ / ٢ / ١٩٦٨ من ١٩ من ١١٢٩)

١٤٨٢ - كشف الجانى عورة المجنى عليه - يتحقق به الركن المادى لجريمة تلك العرض - كون المجنى عليها خادما لدى المتهمة - لا أثر له فى قيام الجريمة .

لما كان الحكم يرد قضاءه ببرائة المطعون ضدها من تهمة تلك العرض بقوله : " أن المحكمة ترى أن العلاقة بين الخادمة الصغيرة ومخدومتها التى من المفروض أن تقوم على نظافتها الداخلية والخارجية مما لا يجعل عاطفة الحياء لدى الأولى تخدش عندما تكشف عن عورتها أمام الثانية بل أن ذلك أمر طبيعى بينهما ويترتب على ذلك أن جريمة تلك العرض تفقد نتيجة هذه العلاقة ركنها المادى الذى يستند إلى خدش عاطفة الحياء ويجعل نسبة هذه الجريمة للمتهمة أمر لا يقوم على صحيح القانون " . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى أنه يكفى لتوافر جريمة تلك العرض أن يقدم الجانى على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترب ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرض للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرمتها والتى هي جزء داخل فى خلق الإنسان وكيانه الفطري وكان الثابت من الحكم أن المطعون ضدها قد كشفت عن عورات المجنى

عليها وأحدثت بمنطقة غشاء البكارة والشرج والاليتين حرقا متقحية نتيجة كي هذه المناطق بأجسام ساخنة فإن هذا الفعل الواقع على جسم المجنى عليها يكون قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة يتوافر بها الركن المادى لجريمة هتك العرض .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ س ٣٧ من ١٢١)

١٤٨٣ - هتك عرض - أركان الجريمة - ما يكفى لتحقيقها .

من المقرر أنه يكفى لتوافر جريمة هتك العرض أن يقوم الجانى بكشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التى يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادى آخر من أفعال الفحش لما فى هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضى للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التى لا يجوز العبث بحرماتها والتى هى جزء داخل فى خلة كل إنسان وكيانه الفطرى ، وأنه لا يشترط قانونا لتوافر جريمة هتك العرض أن يترك الفعل أثرا فى جسم المجنى عليه .

(الطعن رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٠٢)

١٤٨٤ - هتك عرض - ماهيته - لا يشترط أن يترك أثرا

بالمجنى عليه .

إن هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه كإحداث إحتكاك أو إيلاج يترك أثرا وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على ثبوت إرتكاب الطاعن للفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وباقى شهود الحادث من أن الطاعن كان يضع قضيبه فى دبر المجنى عليه فإن هذا الذى خلص إليه الحكم سائق وكاف لحمل قضائه ويتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ٤١٠)

الفرع الثاني - الركن المعنوي

١٤٨٥ - متى يتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض .

إن كل ما يتطلبه القانون لتوافر القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه مخل بالحياء العرضي لمن وقع عليه . ولا عبء بما يكون قد دفعه إلى ذلك من البواعث المختلفة التي لا تقع تحت حصر . وإن كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة ، ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول بإنعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته إرضاء لشهوة جسمية وإنما فعلها بباطح بعيد عن ذلك . (الطعن رقم ١١١٤ سنة ١٢ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٤٢)

١٤٨٦ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو علم مرتكب

الفعل بأنه خادش لعرض المجنى عليها .

إذا كان ما أثبت الحكم في حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها فإن ذلك يتوافر به القصد الجنائي في جريمة هتك العرض .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ ص ٧ ص ١٧٤)

١٤٨٧ - جريمة هتك العرض - أركانها - قصد جنائي ما

يتحقق به .

متى كان مؤدى ما أوردته الحكم أن الطاعن بعد أن أدخل في روع المجنى عليهن مقدورته على معالجتهم من العقم عن طريق الإستعانة بالجن ، أنزل عن المجنى عليها الأولى سروالها ووضع يده في قرجها ، وتحسس بطن الثانية وثديها ، وأمسك ببطن الثالثة ، فإن ما أوردته الحكم فيما تقدم ، كاف وسائغ لقيام جريمة هتك العرض بالقوة ، ولتوافر القصد الجنائي فيها ، إذ أن كل ما يتطلبه القانون لتحقيق هذا القصد ، هو أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل

الذى تتكون منه الجريمة ، وهو عالم بأنه يخل بالحياة المرضى ، لمن وقع عليه ،
مهما كان الباعث الذى حمله إلى ذلك .

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧١ س ٣٢ ص ٣٨)

١٤٨٨ - الكشف عن العورة المباح عرفا - رهن برضاء المجنى
عليه - تخلف هذا الرضاء - تحقق جريمة هناك العرض - عدم
الإعتداد بالباعث فى جريمة هناك العرض .

إذا كان العرف الجارى وأحوال البيئات الإجتماعية تبيح فى حدود معينة
الكشف عن العورة مما ينأى عن التثييم المعاقب عليه قانونا ، إلا أنه متى كان
كشف هذه العورة أو المساس بها قد تم على غير إرادة المجنى عليه فإن ذلك يعد
تعديا منافيا للآداب ويعتبر فى القانون هناك للعرض قصد الشارع العقاب عليه
حماية للمناعة الأدبية التى يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة
مخلة بالحياة المرضى لا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو الغرض
الذى ترواها منها فيصبح العقاب ولو لم يقصد الجانى بهذه الفعل إلا مجرد
الانتقام من المجنى عليه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستخلص من
قيام المطعون ضدها على نظافة المجنى عليها الداخلية أن الإعتداء على عورتها
بالصورة التى أوردتها لا يعد من قبيل هناك العرض فإنه فضلا عن ترديه فى
الخطأ فى تطبيق القانون يكون قد إنطوى على فساد فى الإستدلال يعيبه
ويوجب نقضه . (الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ س ٣٧ ص ٢٢١)

الفصل الثانى - الشروع فى جريمة هناك العرض

١٤٨٩ - تحقق جريمة الشروع فى هناك العرض وفقا لأحكام
الشروع العامة ولو كانت الأفعال التى إرتكبها المتهم غير منافية
للآداب .

إذا كانت الأفعال التى وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا فى

جريمة. هناك العرض وفقاً لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال في ذاتها غير منافية للآداب .

(الطعن رقم ٣٣٩ سنة ٥ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٣٥)

١٤٩٠ - توفر جريمة الشروع بمصارحة شخص إنساناً بنيتك في متلك عرضه وتهديده وخصومه وإمساكه بالقوة وإلقائه على الأرض .

إذا صارح شخص إنساناً بنيتك في متلك عرضه ومهدده وخصومه وأمسك به بالقوة رغم مقاومته إياه وإلقاءه على الأرض ليعتب بعرضه ولم ينل من غرضه بسبب إستغاثته فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في متلك عرض المجنى عليه بالقوة .

(الطعن رقم ٣٩٩ سنة ٥ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٣٥)

١٤٩١ - رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وإمساكه برجليها يعتبر شروعا في وقاع متى ثبت أن المتهم كان يقصد إليه . إن رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها ، وإمساكه برجليها - ذلك يصح في القانون عده شروعا في وقاع متى إقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، لأن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي فوراً ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ١٣ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٤٣)

١٤٩٢ - مرادة المتهم المجنى عليها عن نفسها وإمساكه بها ورفع رجليها محاولا مواقعتها يعتبر شروعا في وقاع متى ثبت أن المتهم كان يقصد إليه .

متى كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها كانت تلبس قميص النوم فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وأمسك بها ورفع رجليها يحاول مواقعتها فقاومت وإستغاثت فخرج يجرى ، فهذه الواقعة يصح في القانون عدها شروعا في وقاع متى إقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ،

إذ هذه أفعالا من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد .

(الطعن رقم ١٥٨٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٤٩)

١٤٩٣ - صورة واقعة تتحقق فيها جريمة الشروع فى الوقاع .

متى قال الحكم أن المتهم دفع المجنى عليها بالقوة وأرقدتها عنوة ثم رفع ثيابها وكشف جسمها وجذب سروالها فأمسكت برياط الأسكك تحاول منعه ما استطاعت من الوصول إلى غرضه منها فتمزق لباسها فى يده وفك أزرار بنطلونه وجثم فوقها وهو رافع عنها ثيابها يحاول مواقعتها بالقوة ، فإن ذلك مما تتحقق به جريمة الشروع فى الوقاع متى إقتنعت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه .

(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٩ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٠٧٩)

١٤٩٤ - صورة واقعة يتوافر بها الشروع فى جناية إغتصاب

إنشى .

إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن المتهمين دفعا المجنى عليها كرها عنها للركوب معها بالسيارة بقصد مواقعتها ثم إنطلقا بها وسط المزارع التى تقع على جانبى الطريق حتى إذا ما إطمأنا إلى أنهما قد صارا بمأمن من أعين الرقباء وأن المجنى عليها صارت فى متناول أيديهما شرعا فى إغتصابها دون أن يحفلا بعدم رضائها عن ذلك ، ويون أن يؤدى لها الأجر الذى عرضاء عليها فى أول الأمر أو الذى طلبته هى - على حد قولهما - معتمدين فى ذلك على المسدس الذى كان يحمله أحدهما والذى إستعمله فى تهديد المجنى عليها ليحملها على الرضوخ لمشيئتهما ولكنها على الرغم من ذلك ظلت تستقيث حتى سمع إستغاثتها الخفيران فبادرا بمطاردة السيارة وحين أوشكا على اللحاق بها أطلق عليهما المتهم الأول النار من مسدسه فقتضى على أحدهما وأصاب الآخر ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من توافر أركان جريمة الشروع فى إغتصاب المجنى عليها التى دان المتهمين بها - إستنادا إلى الاسباب السائغة التى أوردها - يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٦١ س ١٢ ص ١٥٦)

الفصل الثالث - الظروف المشددة

الفرع الأول - القوة

١٤٩٥ - سلطة محكمة الموضوع فى إستخلاص حصول الإكراه المادى والأدبى .

للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه المادى والأدبى على المجنى عليها فى جريمة هناك العرض .
(الطعن رقم ٣٨٥ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦ / ١ / ٦)

١٤٩٦ - توفر ركن القوة كلما كان الفعل قد وقع بغير رضاء المجنى عليه ولو لم تستعمل قوة مادية أو تهديد .

إن القصد الجنائى فى هناك العرض يكون متوافراً متى ارتكب الجانى الفعل وهو يعلم أنه مغل بالخياء العرضى للمجنى عليه ، مهما كانت البواعث التى دفعتة إلى ذلك ولا يشترط لتوافر ركن القوة فى جريمة هناك العرض أن تكون قد إستعملت قوة مادية ، بل يكفى أن يكون الفعل قد حصل بغير رضاء من المجنى عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجرد خداع أو مياغة . فمتى ثبت أن المجنى عليها قد إنخدعت بمظاهر الجانى فاعتقدت أنه طيب فسلمت بوقوع الفعل عليها ولم تكن لترضى به لولا هذه المظاهرة ، فإن هذا يكفى للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم ويتوافر به ركن القوة .
(الطعن رقم ١٣٦٠ سنة ١١ ق جلسة ١٩٤١ / ٥ / ١٩)

١٤٩٧ - إنتفاء ركن القوة فى جريمة هناك العرض إذا بدئ فى تنفيذه بالقوة فسادف من المجنى عليه قبولاً ورضاء صحيحين .

إن واقعة هناك العرض تكون واحدة لو تعددت الأفعال المكونة لها . فلا يصح إذن أن توصف بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذى فيه مصلحة للمتهم . فإذا كان هناك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية ، وكان وقوع أولها

مباغطة ولكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضاً حاصلاً بالرضا وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها . إلا إذا كانت قد وقعت علناً في محل مفتوح للجمهور (معبد أبو الهول) وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم هم وغيرهم ممن يتصادف دخولهم المعبد أن يشاهدوا الواقعة فإن وقوعها في هذا الطرف يجعل منها جنحة فعل فاضح علني معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع .

(الطعن رقم ١٤٧١ سنة ١٢ ق جلسة ٢٢ / ٦ / ١٩٤٢)

١٤٩٨ - متى يتوافر ركن القوة في جنائية الواقعة .

إن القضاء قد إستقر على أن ركن القوة في جنائية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها ، سواء بإستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها فيعدها إرادة ويقعدها عن المقاومة أو بمجرد مباغطة إيها ، أو بإنتهاز فرصة فقدانها لشعورها واختيارها لجنون أو عاهة في العقل أو إستغراق في النوم . فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم دخل مسكن المجنى عليها بعد منتصف الليل وهي نائمة وجلس بين رجلها وزفعتها لمواقعها فتنبهت إليه وأمسكت به وأخذت تستغيث حتى حضر على إستغاثتها آخرون أخبرتهم بما حصل فإن هذه الواقعة فيها ما يكفي لتوافر ركن الإكراه في جنائية الشروع في الواقعة .

(الطعن رقم ١٤٦٩ سنة ١٢ ق جلسة ١٩ / ١٠ / ١٩٤٢)

١٤٩٩ - مفاجأة المتهم المجنى عليه بالصاق جسمه من الخلف

حتى مس بقضيبه عجزه مكون لركن القوة .

إن الشارع قصد بالعقاب على جريمة تلك العرض حماية المنة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة خلة بالحياء العرضي لا فرق في ذلك في أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة بالملايس ما دامت هذه الملامسة قد إستطالت إلى جزء من

جسم المجنى عليه يعد عورة فالإتصاف المتهم عمداً بجسم الصبي المجنى عليه من الخلف حتى مس بقضيبه عجز الصبي يعتبر هناك عرض معاقبا عليه بالمادة ٢٣١ ع . ومفاجأة المتهم للصبي المجنى عليه ومباغتته له على غير رضا . مكون لركن القوة والإكراه المنصوص عنه في تلك المادة .

(المظن رقم ١٣٤٧ سنة ٥ ق جلسة ١٩٢٥ / ٦ / ٢)

١٥٠٠ - توفر ركن القوة في جريمة هناك العرض ولو لم تترك أثر بالمجنى عليها .

مضى كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم جثم على المجنى عليها عنوة وأدخل إصبعه في دبرها فهذه الواقعة تكون جريمة هناك العرض بقض النظر عما جاء بالكشف الطبي المتوقع على المجنى عليها من عدم وجود أثر بها .

(المظن رقم ٣٥٠ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ٤ / ١٧)

١٥٠١ - جنائية هناك العرض - ركن القوة فيها - توافره بإرتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه - الإكراه الأدبي والمهاينة وإستعمال الحيلة تتدرج تحت القوة أو التهديد .

لا يقتصر ركن القوة في جنائية هناك العرض على القوة المادية ، بل أن الشارع جعل من التهديد ركناً معاًثلاً للقوة وقرنه بها في النص وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنائية كلما إرتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فيندرج تحت معنى القوة أو التهديد الإكراه الأدبي والمهاينة وإستعمال الحيلة لأن في كل من هذه الوسائل ينعدم الرضاء الصحيح .

(المظن رقم ٦٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨ / ٦ / ١٦ من ٩ ص ٦٥٩)

١٥٠٢ - أركان جريمة الوقاع - ركن الإكراه وعدم الرضا - مثال .

إذا كان الحكم في جريمة الوقاع - قد دال على الإكراه بأدلة سائفة في

قوله " أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من ذراعيها ، وأدخلها عنوة زراعة القطن فقاومته إلا أنه تمكن بقوة العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض وهددها بمطواة كان يحملها وضربها برأسه في جبهتها عند مقاومتها له " فإن هذا الذى ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت وجود كدم بجبهة المجنى عليها وأن بنيان المتهم الجسمانى فوق المتوسط وأنه يمكنه مواجهة المجنى عليها بغير رضاها بقوة العضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك من أن خلو جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسمانية فعلية فى درء المتهم عنها ، هذا الذى ورد بالتقرير لا ينفى أن المجنى عليها إستسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التى دان الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الإكراه وعدم الرضا فى جريمة الوقاع .

(الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٤٧)

١٥.٣ - تسليم المجنى عليها بوقوع الفعل عليها نتيجة إنخداعها بمظاهر الجانى التى إتخذها لإيهامها بأنه طبيب يوفّر جريمة هتك العرض بالقوة والتدخل فى وظيفة عامة بغير وجه حق .

متى ثبت أن المجنى عليها قد إنخدعت بالمظاهر التى إتخذها المتهم والتى أدخل بها فى روعها بتصرفاته أنه طبيب بالمستشفى فسلمت بوقوع الفعل الذى إستطال إلى موضع العفة منها وخدش حياها ، فإن هذا مما تتحقق به جريمتى هتك العرض بالقوة والتدخل فى أعمال طبيب المستشفى بغير حق .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٦٢٧)

١٥.٤ - جريمة - هتك العرض - ركن القوة - لا يقتصر على القوة المادية - مثال .

من المقرر أن ركن القوة فى جنائية هتك العرض لا يقتصر على القوة المادية ، بل أن الشارع جعل من التهديد ركناً مماثلاً للقوة وقرنه بها فى النص ،

وبذلك أراد أن يعتبر الفعل جنائية كلما أُرْتُكِبَ ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضاه ، فتندرج تحت معنى القوة أو التهديد - المباغتة لأنه بها يتعدم الرضاء الصحيح . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٥٤)

١٥.٥ - تميز جنائية هناك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ / ١ منه بركن القوة أو التهديد .

ركن القوة أو التهديد هو الذي يميز جنائية هناك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون . وركن القوة أو التهديد في تلك الجنائية لا يقتصر على إستعمال القوة المادية بل يتحقق بكافة صور إنعدام الرضاء لدى المجنى عليه فيندرج بينها عامة العقل التي تعدم الرضاء الصحيح .

(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٣ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٧٤)

١٥.٦ - جريمة هناك العرض - أركانها - القوة .

متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هناك العرض بالقوة بركنيتها المادى والمعنوى بما أورده من إجترائهم على إخراج المجنى عليه عنوة من الماء الذى كان يسبح فيه عاريا وعدم تمكنه من إرتداء ثيابه وإقتياده وهو عار بالطريق العام وبذلك إستطالوا إلى جسمه بأن كشفوا على الرغم منه عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٩ / ٦ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨٥٣)

١٥.٧ - كفاية إتيان الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضاه - لتحقيق جريمة هناك العرض بالقوة - إستعمال القوة المادية - غير لازم - إستخلاص حصول الإكراه -

موضوعي - تحدث الحكم عنه - إستقلالاً - غير واجب - مثال .
من المقرر أنه لا يشترط في جريمة هناك العرض بالقوة إستعمال القوة
المادية ، بل يكفي إتيان الفعل الماس أو الخادش للحياء للمجنى عليه بغير
رضائه . ولما كان للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن
أقوال الشهود حصول الإكراه مع المجنى عليه ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن
أدخل المجنى عليها بالقوة إلى مسكنه وأغلق بابها ثم كتم قافها بيده وهددها
بذبحها أن إستغاثت ثم خلع عنها سروالها ورقدها فوقها وحك قضيبه بين
فخذيها حتى أمتنى ، فإن هذا الذي أثبته الحكم يكفي لإثبات توافر ركن القوة
في جريمة هناك العرض - ولا يلزم أن يتحدث الحكم عنه إستقلالاً متى كان
فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .
(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٦ / ٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ٤٣٦)

١٥.٨ - جريمة هناك العرض - ركن القوة - لا مصلحة في
النمى على عدم قيامه ما دامت العقوبة مبررة في القانون .
لا مصلحة للطاعن في النمى على الحكم بالقصور في صدد التدليل على
توافر ركن القوة في جريمة هناك العرض ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة في
القانون حتى مع عدم توافره .
(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١١٩١)

١٥.٩ - مواجهة الأنثى - ركن القوة - المقصود بذلك .
إستقر القضاء على أن ركن القوة في جنائية المواقعة يتوافر كلما كان الفعل
المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليها سواء بإستعمال المتهم في سبيل
تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجنى عليها
فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة والمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي
شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، ومتى أثبت الحكم أخذاً
بأقوال المجنى عليها التي إطمأنت إليها أنها لم تقبل مواجهة الطاعن لها إلا تحت

التهديد بعدم تكمينها من مغادرة المسكن إلا بعد أن يقوم بمراقبتها ، فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لإثبات توافر جريمة مراقبة أنثى بغير رضاها بأركانها بما فيها ركن القوة ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٥٣٨)

الفرع الثانى - سن المجنى عليه

١٥٩٠ - السن الحقيقية للمجنى عليه فى جريمة هناك العرض
هى التى يعول عليها فى هذه الجريمة .

إن السن الحقيقية للمجنى عليه فى جريمة هناك العرض هى التى يعول عليها فى هذه الجريمة . ولا يقبل من المتهم الدفع بجهل هذه السن إلا إذا إعتذر من ذلك بظروف قهرية أو إستثنائية . وتقدير هذه الظروف من شأن محكمة الموضوع ولا تدخل لمحكمة النقض فيه ما دام مبنيًا على ما يسوغه من الإدلة .

(الطعن رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٤٠)

١٥٩١ - إفتراض القانون علم الجانى وقت مقارفته الجريمة
بسن المجنى عليه الحقيقية ما لم يكن هناك ظروف إستثنائية
وأسباب قهرية ينتلئ معها هذا الإفتراض .

ما دامت المحكمة قد إقتنعت من الدليل الفنى أن سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة فلا يجدى المتهم قوله بجهل هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة . ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعله فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التى تتكون منها ما لم

يقم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة .
(الطعن رقم ١٣٧٨ سنة ١٣ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٤٣)

١٥١٢ - إدانة المتهم في جريمة هتك عرض صبية تقل سنّها عن ١٨ سنة دون تحقيق دفاعه بتقدير سنّها - قصور .
إذا كان المتهم بهتك عرض صبية تقل سنّها عن ثمانى عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقدير سن المجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعى فأجابته إلى هذا الطلب وكلفته إيداع الأمانة التى قدرتها ثم عادت فكلفت النيابة بعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعى . ولما لم يتم ذلك قضت فى الدعوى بإدائته على أساس أنه هو الذى عمل على تعطيل الفصل فى الدعوى بعدم إيداعه الأمانة ثم لما إستأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك أمام المحكمة الإستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا الطلب - فإن حكما يكون قاصراً إذ أن تحقيقه أمر جرمى له أثره فى تكوين الجريمة المستندة إلى المتهم .

(الطعن رقم ٣٣١ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٥٢)

الفرع الثالث - صفة الجاني

١٥١٣ - عدم تدليل الحكم على أن المخدوم إستعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لا يعفيه ما دام قد بين قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه .

إنه لما كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فإنه يكفى عند تشديد العقوبة فى جريمة هتك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه بإعتباره خادماً عنده أن يبين الحكم قيام علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان الظروف والوقائع التى لا يستلزم الجريمة للتدليل على أن المخدوم إستعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لأن القانون قد افترض

قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

(الطعن رقم ٥٥٢ سنة ١٠ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٤٠)

١٥١٤ - متى يعتبر الشخص متولياً تربية المجنى عليه .

لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هناك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم ، بل يكفي أن تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيراً .

(الطعن رقم ٣٦٦ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٧ / ٤ / ١٩٥٣)

١٥١٥ - كون المتهم والمجنى عليه عاملين في محل كواء واحد -

إنطباق الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧ / ١ و ٢٦٩ / ٢ عقوبات .

متى كان المتهم في جريمة هناك العرض والمجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواء واحد ، فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم فإنه يطبق على المتهم الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ والفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٥٧ س ٨ ص ٢٦٣)

١٥١٦ - إعتبار المتهم من المتولين تربية المجنى عليه ولو بإعطاء

دروس خاصة في مكان خاص دون إحتراف .

لا يشترط في القانون لتشديد العقاب في جريمة هناك العرض التي يكون فيها الفاعل من المتولين تربية المجنى عليه أن تكون التربية بإعطاء دروس عامة للمجنى عليه مع غيره أو أن يكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كانت في مكان خاص ، ولا

يشترط كذلك أن يكون الجاني محترفا مهنة التدريس ما دام قد ثبت أنه قد عهد إليه من أبوى المجنى عليه إعطاؤه دروسا خاصة والإشراف عليه فى هذا الصدد . (الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩ / ٥ / ١٩٥٨ من ٩ ص ٥٤٦)

١٥١٧ - تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة فى حكم م ٢٦٧ / ٢ ع .
تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات مدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٢٦)

١٥١٨ - المادة ٢٦٩ / ٢ عقوبات - تغليبها العقوبة إذا وقعت جريمة هناك عرض من أحد ممن نصت عليهم المادة ٢٦٧ / ٢ -
الخادم بالأجرة الذى يقارف الجريمة على من يتولى مخدمه تربيته أو ملاحظته - إستحقاقه العقوبة المغلظة .

تقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات بتغليب العقاب فى جريمة هناك العرض إذا وقعت ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ " حيث يكون الفاعل من أصول المجنى عليهم أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم " .
وهذا النص يدخل فى متناوله الخادم بالأجرة الذى يقارف جريمته على من يتولى مخدمه تربيته أو ملاحظته .

(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ من ٢٢ ص ٨٢٩)

الفصل الرابع - تسبيب الأحكام

١٥١٩ - كفاية إثبات الحكم بذاته حصول إتصال جنسى بين

المتهم والمجنى عليها - طريقة حصول هذا الإتصال وكيفيته - لا
تأثير لها في منطقة أو مقوماته .

متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم أن إتصالا جنسياً تم بين المتهم والمجنى
عليها وهو مناط إدانة المتهم ، أما طريقة حصول هذا الإتصال وكيفيته ، فهي
أمر ثانوي لا أثر لها في منطق الحكم أو مقوماته - متى كان ذلك فإن دعوى
الخطأ في الإسناد التي يشير إليها المتهم تكون غير مجدية .

(الملحق رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ١٠٩)

١٥٢٠ - تقدير رأى الخبير من حيث صلته بالتسبيب .

إذا كان الحكم - فى جريمة الزنا - قد دلل على الإكراه بأدلة سائغة فى
قوله " أن الطاعن أمسك بالمجنى عليها من ذراعيها ، وأدخلها عنوة زراعة القطن
فقاومته إلا أنه تمكن بقوة العضلية من التغلب عليها وألقاها على الأرض
وهكذا يملأ كأن يخلعها ويضربها برأسه فى جبهتها عند مقاومتها له " فإن
هذا الذى ورد بالحكم لا يتعارض مع تقرير الطبيب الشرعى الذى أثبت وجود
كدم بجبهة المجنى عليها وأن بنيان المتهم الجسمانى فوق المتوسط وأنه يمكنه
مواجهة المجنى عليها بغير رضاها بقوة العضلية . أما ما ورد بالتقرير بعد ذلك
من أن خلوص جسم المجنى عليها وخاصة منطقة الفخذ من الإصابات وخلو جسم
المتهم من علامات المقاومة يشير إلى أن المجنى عليها لم تبد مقاومة جسمانية
فعلية فى أدراء المتهم عنها ، هذا الذى ورد بالتقرير لا ينفى أن المجنى عليها
استسلمت تحت تأثير الإكراه بالسلاح وهذا الفعل يكون الجريمة التى دان
الحكم بها المتهم ويتوافر به ركن الإكراه وعدم الرضا فى جريمة الزنا .

(الملحق رقم ١٦٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٥٩ من ١٠ من ٤٧)

١٥٢١ - مجرد ارتكاب فعل منك العرض فى الظلام وفى وحشة

الليل وفى مكان غير أهل بالناس لا يفيد تخلف رضا المجنى عليه .

مجرد ارتكاب فعل منك العرض فى الظلام وفى وحشة الليل وفى مكان غير

أهل بالناس لا يفيد أنه قد تم بغير رضا المجنى عليه .
(الطنن رقم ٢٠٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٥٩ من ١٠ ص ٢٢٦)

١٥٢٢ - عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره هو الركن المميز للجريمة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ عقوبات - عقوبتها هي الأشغال الشاقة المؤقتة - إختلافها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة المذكورة - الرضا في سن الطفولة لا يعتد به لإنعدام التمييز والإرادة - إيراد محكمة ثاني درجة في مدونات حكمها نقلا عن التقرير الطبي الشرعي أن المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات - عدم إبدائها رأيها في تأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه - قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان من وقع عليه فعل هنك العرض صغيرا لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة - وعدم بلوغ الصغير السابعة من عمره إنما هو ركن مميز لجريمة خاصة يختلف عقابها عن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة ، ذلك لأن الرضا في سن الطفولة لا يعتد به بتاتا لإنعدام التمييز والإرادة . فإذا كانت محكمة ثاني درجة قد أوردت في مدونات حكمها أن " المجنى عليه يبلغ من العمر من ٩ - ١٠ سنوات وأن نموه العقلي متأخر عن سنه بحوالى أربع سنوات " إلا أنها لم تبد رأيا فيما نقلته عن التقرير الطبي الشرعي خاصا بتأخر نمو المجنى عليه العقلي وأثر ذلك في إرادته ورضاه . فإن الحكم المطعون فيه يكون مشنوبا بالقصور في التسبيب مما يتعين معه نقضه .

(الطنن رقم ٢١١٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٤ / ٤ / ١٩٦٤ من ١٥ ص ٣١٨)

١٥٢٣ - عامة العقل - عدم تطلبها فقد الحجاب الإدراك والإرادة معا - توافرها يفقد أحدهما - بها ينعدم الرضاء الصحيح

فى جريمة هناك العرض .

البلة عامة فى العقل يوقف نمو الملكات الذمنية دون بلوغ مرحلة النضج الطبيعى ، ولا يتطلب فى عامة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والإرادة معا ، وإنما تتوافر بفقد أحدهما . وإذا ما كان الأمر المطعون فيه قد إقتصر فى التدليل على توافر الرضا لدى المجنى عليها فى جناية هناك العرض بإستظهار إدراكها النواحي الجنسية بغير أن يبحث خصائص إرادتها وإدراكها العام توصلنا للكشف عن رضاها الصحيح الذى يجب تحقيقه لإستبعاد ركن القوة أو التهديد من جناية هناك العرض ، فإن الحكم يكون قد إستخلص توافر الرضا لدى المجنى عليها من دلائل لا تكفى بذاتها لحمل النتيجة التى رتبها عليها مما يجعله معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ من ٦٧٤)

١٥٢٤ - إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى علميا - تمسك الدفاع بهذا الطلب لمعرفة ما إذا كان الحيوان المنوى من مادة الطامن أو لا - دفاع جوهرى - على المحكمة تحقيقه عن طريق فنيا ولا أخلت بحق الطامن فى الدفاع .

متى كان الدفاع قد تمسك بطلب إستكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة الطامن أم لا ، وكانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب للشرعى الحديث تغيد إمكان تعيين فصيلة الحيوانات المنوية ، فقد كان متعيينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل ولتفتت عن تحقيق ما أثاره الطامن وهو دفاع له أهميته فى خصوصية الواقعة المطروحة لما قد يترتب عليه من أثر فى إثباتها ، ولم تناقش هذا الطلب أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٤ / ٤ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٣٣٢)

١٥٢٥ - مثال لتسبيب سائق في تبرير تضارب المجنى عليها
في تحديد لون ملابس الطاعن مع تمكثها من تمييز ملامحه .
لما كان تبرير المحكمة لتضارب المجنى عليها في تحديد لون ملابس الطاعن
بحالة الإضاءة وبارتباك المجنى عليها نفسيا بسبب مفاجأة الطاعن لها وطعنها
بمطواة طعنتين لا يتعارض عقلا ومنطقا مع القول بتمكن المجنى عليها من تمييز
ملامح الطاعن والتعرف عليه ولو كان ضوء الصباح الغايز الذي يضيء المكان
خافتا ، ذلك بأن الطاعن كان لصيقا بها حينما هم بوقاعها كرها فهبت من
نومها وأمسكت به مستغفلة فإضطر إلى طعنها بمطواة طعنتين ، وهى أمور
تسمح مجرياتهما بل وتلح على المجنى عليها في التعرف على شخصه ، وليس
كذلك الحال بالنسبة للون لمبسه ، ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره في
هذا الشأن من قالة التناقض .

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٠٠٣)

١٥٢٦ - جريمة منك العرض - ركن القوة - لا يلزم أن يتحدث
عنه الحكم إستقلالاً - تكفى الظروف والوقائع .
لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القوة في جريمة منك العرض على
إستقلال متى كان ما أورده الحكم من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على
قيامه .
(الطعن رقم ٩٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١١٩١)

١٥٢٧ - قول المجنى عليها أنها عاملة بالأجرة - لدى المتهم
بهتك عرضها - إستخلاص الحكم منه توافر الظرف المشدد
المنصوص عليه في المادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ عقوبات - له أصله في
الأوراق - عدم جواز المجادلة في ذلك أمام النقض .
متى كان يبين من الإطلاع على المفردات أن ما إستخلصه الحكم من أن
المجنى عليها كانت تعمل لدى الطاعن عاملة بالأجرة ، يرتد إلى أصل ثابت في
الأوراق ، فإن دعوى الخطأ في الإسناد لا تكون مقبولة وما يثيره الطاعن في

شأن عدم توافر الظروف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات لاتتقاء وصف العاملة بالأجرة عن المجنى عليها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا على وجه معين تأديا إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٧٤ من ٢٥ من ١١٧)

١٥٢٨ - هناك عرض - مافيتة - تدليل سائغ على وقوعه من المقرر أن هناك العرض هو كل فعل مخل بالحياة يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعورات ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك القول أثرا بجسم المجنى عليه - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذا إستدل على ثبوت إرتكاب الطاعن الفعل المكون للجريمة بأقوال المجنى عليه وبأقاي شهود الحادث وأطرح ما ورد بالتقرير الطبي الشرعى من أن جسم المجنى عليه وجد خاليا من أية آثار تدل على وقوع فسق قديم أو حديث مبررا لإطراحه ذلك التقرير بأن عدم وجود آثار بالمجنى عليه لا ينفي بذاته حصول إحتكاك خارجي بالصورة التي رواها المجنى عليه فإن هذا الذى خلص إليه الحكم سائغ وكاف لحمل قضائه ويتفق وصحيح القانون .
(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٥ من ٦٢ من ٢٧)

الفصل الخامس - مسائل متنوعة

١٥٢٩ - المرجع في إعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجارى وأحوال البيئات الإجتماعية .
كل مساس بجزء من جسم الإنسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن يعد من قبيل هناك العرض والمرجع في إعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجارى وأحوال البيئات الإجتماعية فالفتاة الريفية التي تمشى سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في تقبيلها في وجنتيها إخلالا

بحيائها العرضى واستطالة على موضع من جسمها تعدد هي ومثيلاتها من العورات التى تحرص على سترها فتقبلها فى وجنتيها. لا يخرج عن أن يكون فعلا فاضحا مخلا بالحياء منطقياً على المادة ٢٤٠ ع " قديم " .

(الطن رقم ٣٥٦ سنة ٤ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٣٤)

تعليق : ينتقد الأستاذ الدكتور أحمد فتحي "سروى" إتجاه محكمة النقض فى الحكم محل التعليق والذي حددت فيه هناك العرض بأنه كل مساس بما فى جسم المجنى عليه مما يعبر عنه بالعورات ، ذلك أن هذا الإتجاه يؤدى إلى التضيق من دائرة ما يعد هناك عرض فضلاً عن الصعوبة التى تصادفنا عند تحديد ما يعتبر عورة وما لا يعتبر (دروس فى جرائم الإعتداء على الأشخاص - ١٩٦٣ ص ٦٩) . وقد عادت محكمة النقض فقررت أن ضابط العورة لا يصلح دائماً مناطا لهتك العرض . (أنظر : أحكامها فى ٢٢ / ١٠ / ١٩٣٤ ، ١٥ / ١٠ / ١٩٣٤ ، ١٧ / ٢ / ١٩٥٨ ، ١٦ / ٦ / ١٩٥٨ . ومع ذلك قارن حكمها فى ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ حيث أطلقت عباراتها بما قد يفيد عودتها إلى الأخذ بمعيار العورة) .

١٥٣ - الفرق بين جريمتى هناك العرض والفعل المخل بالحياء .

كل فعل مخل بالحياء يستلزم إلى جسم المجنى عليه وعوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية فهو هناك عرض . أما الفعل العمد المخل بالحياء الذى يخدش فى المرء حياء المعين والأتى ليس إلا ، فهو فعل فاضح . فإذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه عندما كانت المجنى عليها تنهياً للنوم سمعت طرقاً على باب غرفتها فاعتقدت أن الطارق زوجها. ففتحت الباب فوجدت المتهم فدخل الغرفة ، ثم لما حاول طرده وضع يده على فخما وإحتضنتها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألحها على السرير فاستغاثت فركبتها مقدمة فى بطنها وخرج ، ثم أدانته فى جنائية هناك العرض بالقوة - فإنه يكون سليماً لتوافر أركان هذه الجريمة فى حقه .

(الطن رقم ٨٩٤ سنة ٢١ ق جلسة ٨ / ١٠ / ١٩٥١)

١٥٣١ - عقوبة - العقوبة المبررة - جريمة هتك العرض والنصب
- عقوبة الجريمة الأشد - المصلحة في الطعن .
متى كان الحكم قد دان الطاعن بجريمتي هتك العرض بالقوة والنصب
وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى بإعتبارها الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من
قانون العقوبات ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره بصدد إنتفاء جريمة النصب .
(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٧١ س ٢٢ ص ٢٨)

هرب المحبوسين

١٥٣٢ - إخفاء أدلة الجريمة إذا كون بذاته جريمة مستقلة -

وجوب تطبيق المادة ٢٢ / ١ عقوبات .

إن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها . فكافة الطرق التي يبتتها تلك المادة هي أفعال إعانة الجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم . أما ما كان من هذه الأمور يعاقب عليه القانون فلا تصدق عليه هذه المادة وإنّ فالمراد من عبارة " وأما بإخفاء أدلة الجريمة " الواردة بها هو الإخفاء الذي ما كان القانون يعاقب عليه ، كإخفاء المفاتيح المصطنعة التي إستعملت في إرتكاب سرقة ، أو إخفاء العصي التي إستعملت في ضرب ، أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بالدماء أو غسلها ، أو وضع تراب على محل فيه دم من أثر الحادثة ، أو كغير ذلك من الأمور التي ليس في فعلها إجرام ، أما إذا كان إخفاء أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا ، كإخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) ، أو إخفاء جثة القتيل (مادة ٢٠٣) ، أو الإجهاز على القتل قبل أن ينم على قاتله (وهي جناية تقع تحت متناول المادة ١٩٨ عقوبات) ، أو إخفاء المواد المخدرة مع العلم بأنها مخدرة (وهي إحراز مما ينطبق عليه قانون المخدرات مادة ٣٥) فإن مثل هذه الصورة التي يقرر لها القانون عقابا خاصا ، وإن كانت كلها في الواقع إخفاء لتلك الأدلة لم يبعث عليه أولا وبالأذات سوى إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، ليست البتة من مقصود الشارع بعبارة " وأما بإخفاء أدلة الجريمة " بل أن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها . ، غاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون ، وفي أن واحد يكون جريمة المادة ١٢٦ مكررة ، ويقتضى تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة

٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد .

(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٣ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٢)

١٥٣٣ - شرط العقاب على جريمة الهرب المنصوص عنها في

م ١٣٨ ع .

يشترط للعقاب على جريمة الهرب المنصوص عنها في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات أن يكون الهرب قد حصل بعد القبض على من وقع منه الهرب . فلا جريمة إذا لم يكن هناك قبض سابق . وإذا كان الاستفاد من الثابت بالحكم أن المتهم عندما علم من سكرتير النيابة بأنه سيقبض عليه تنفيذاً للحكم الصادر بحبسه هرب قبل أن ينفذ عليه الأمر بالقبض فذلك لا يعد هرباً مما يعاقب عليه القانون ، سواء أكان قد صدر أمر بالقبض على المتهم أم لم يصدر .
(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ١١ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٤١)

١٥٣٤ - هرب الجندي الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه

للجيش معاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده .

فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن سلم إلى الجيش . ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور إستقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته إستمراراً للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما يقتضاه وفقاً لأحكام قانون العقوبات ألا يعاقب المتهم إلا بعقوبة واحدة ، ولما كان الفرار من الخدمة العسكرية معاقباً عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، وكان هرب الجندي الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو - كما مر القول - إستمراراً لفعل الفرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم ، فإن القضاء ببراءة المتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضاً عليه قانوناً بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ١٧ ق جلسة ١٥ / ٦ / ١٩٤٨)

١٥٣٥ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات شرط

تحققها - عدم تأثير العدول عن الأتوال .

لا يشترط لتوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن يصر المتهم طول مدة التحقيق على أقواله الكاذبة التي تتعلق بالجريمة وإنما يكفي لتوفرها وتامها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجاني من العقاب ولو عدل المتهم عن هذه الأقوال بعد ذلك .
(الطعن رقم ٢٤٦٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٥ / ٤ / ٥)

١٥٣٦ - الإعفاء الوارد بالمادة ١٤٥ عقوبات - نطاقه .

إذا ضبطلت الزوجة محرزة مادة مخدرة فإن القضاء بإدانتها يكون صحيحا لتوافر أركان الجريمة في حقها ولا عبرة بعد ذلك بأن يكون الإحراز طارئا أو غير طارئ ولا بالقول بأن الزوجة كانت لا تستطيع الخروج عن طاعة زوجها الذي يادر بتسليمها المخدر عند رؤيته رجال البوليس وكذلك لا تستفيد الزوجة من نص قانون العقوبات في المادة ١٤٥ على إعفائها من العقاب إن هي أخفت أدلة الجريمة التي إرتكبتها زوجها لأن هذا الإعفاء يقتضى أن يكون عمل الزوجة غير منطوق على جريمة فرض القانون عقابا على إرتكابها .

(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٥٥)

١٥٣٧ - إلتران جريمة هرب المقبوض عليه بالقوة أو بجريمة

أخرى - يوجب القضاء بعقوبة كل من الجريمتين رغم إرتباطهما أساس ذلك - المادة ١٢٨ / ٣ عقوبات .

لما كانت المادة ١٢٨ من قانون العقوبات قد نصت على أن كل إنسان قبض عليه قانونا فهرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . فإذا كان صادرا على المتهم أمر بالقبض عليه وإيداعه في السجن ، وكان محكوما عليه بالحبس أو بعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرية .

وتتعدد العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالتين مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى فقد دلت في صريح عبارتها وبواضح دلالتها على أن الشارع قد إستثنى من الخضوع لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات جريمة هرب المقيوض عليهم إذا كان الهرب مصحوبا بالقوة أو بجريمة أخرى فتتعدد العقوبات على الرغم من الإرتباط ووحدة القرض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة الهرب بعد القبض عليه قانونا وكانت جريمة الهرب مصحوبة بجريمة إحراز مخدر فقد كان لزاما على المحكمة أن تقضى بعقوبة كل من الجريمة المرتبطتين بالتطبيق لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ المشار إليها . أما وقد خالفت هذا النظر وأعملت في حقه المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات وقضت على المطعون ضده بعقوبة واحدة هي المقررة لجريمة إحراز المخدرات فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٤٥٦)

وصف التهمة

الفصل الأول - تقيد المحكمة بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى .

الفصل الثاني - عدم التقيد بوصف النيابة للواقعة .

الفرع الأول - بالنسبة لمحكمة الموضوع .

الفرع الثاني - بالنسبة لمحكمة الجنايات .

الفرع الثالث - بالنسبة لمحكمة الإتهام .

الفرع الرابع - بالنسبة للنيابة العامة .

الفصل الثالث - ما لا يعتبر تغييرا لوصف التهمة .

الفصل الرابع - متى يجب لفت نظر الدفاع إلى تعديل الوصف

الفرع الأول - بالنسبة لإضافة واقعة جديدة .

الفرع الثاني - بالنسبة لإدانة المتهم عن جريمة مختلفة .

الفرع الثالث - بالنسبة لإضافة مواد جديدة تسوئ مركز

المتهم .

الفصل الخامس - تغيير الوصف بغير سبق تعديل في التهمة أو

لفت نظر الدفاع .

الفرع الأول - التعديل القائم على نفس الوقائع التي

شملها التحقيق ودارت حولها مرافعة

الدفاع ولم يترتب عليه إسناد تهمة أشد

عقابا من التهمة المنسوبة إليه .

الفرع الثاني - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت

إليها الجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة

الفرع الثالث - إذا كان التعديل في مواد القانون فقط .

الفرع الرابع - الخطأ المادي .

الفصل السادس - وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية

والطعن بالتقضى .

الفصل السابع - مسائل متنوعة .

الفصل الأول - تليد المحكمة بالواقعة التى ترفع عنها الدعوى

١٥٣٨ - توجيه التهمة إلى المتهم بأنه ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هى التى نشأت عنها العاة لا يسىغ للمحكمة إدانته فى جنة ضرب المجنى عليه .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى أمر الإحالة المطلوبة معاقبته من أجلها هى أنه ارتكب جناية بأن ضرب المجنى عليه " فوق رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالتقرير الطبى والتى نشأت عنها عاة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء من العظام المنخفضة " ونظرت الدعوى أمام المحكمة وانتتهت فيها المرافعة على إعتبار هذا الوصف الذى بين فيه على وجه التعيين والتحديد الفعل الجنائى المنسوب إلى المتهم مقارفته وهو ضرب المجنى عليه ضربة واحدة أحدث برأسه إصابة واحدة هى التى نشأت عنها العاة فإن المحكمة تكون مخطئة إذا أدانت المتهم لا فى الجناية المذكورة بل فى جنة ضرب على أساس أنه ضرب المجنى عليه " فأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبى " . وذلك لأنه إذا كانت المحكمة وهى تسمع الدعوى لم تر أن إصابة الرأس سالف الذكر كانت من فعل المتهم فإنه كان يتعين عليها أن تقضى ببزاعة من التهمة التى أحيل إليها من أجلها أو أن توجه إليه فى الجلسة التهمة المكونة للجريمة التى رأت أن تحاكمه عنها وتبين له الفعل الذى تسنده إليه ليدلى بدفاعه فيه . وبعبارة أخرى تعدل فى مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على النحو الذى إرتأته بأن توجه إليه بالجلسة الفعل الجديد بشرط ألا تخرج فى ذلك عن دائرة الأفعال التى شملتها التحقيقات الابتدائية التى أجريت فى الدعوى المتهم فيها ، وذلك على مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى لم يقصد بها عند تقرير حق المحكمة فى تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وتحديد على الوجه الوارد بها التقليل من الضمانات القانونية التى تكفل لكل مقيم الحق فى المدافعة عن نفسه أمام القضاء قبل أن تنزل به أية عقوبة فى شأن أية واقعة جنائية يسند إليه ارتكابها أما أن تدين المحكمة المتهم فى جريمة لخرى قوامها

فعل آخر غير الذى تسببت عنه العامة بالرأس خارجة فى ذلك عن الفعل الأول والوصف الأول المقدمة به الدعوى إليها واللذين قصر المتهم دفاعه عليهما - ولم يكن ليطالب قانوناً بأكثر من هذا - فإنها بذلك تكون قد عاقبت المتهم عن واقعة لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة . وبهذا تكون قد أدخلت بحقوق الدفاع إخلالاً خطيراً يستوجب نقض حكمها .

(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ١١ ق جلسة ١٩٤١ / ٥ / ٥) .

١٥٣٩ - عدم تلبيد محكمة الجنايات بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى أمر الإحالة وإنما تكون مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينتها هى من التحقيق فإذا كانت الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة للتجزئة فإن ما يذكر منها بأمر الإحالة يجر معه حتماً وبطبيعة الحال ما لم يذكر . إن قانون تشكيل محاكم الجنايات إذ نص فى المادة ١٢ (١) على أن " لقاضى الإحالة تعديل التهمة الميئة فى ورقة الإتهام أو تشديدها دون أن يسند للمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق " ، وفى المادة ٣٧ على أنه " يجوز لمحكمة الجنايات إلى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة الميئة فى أمر الإحالة - إذا إقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه إلى المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق " - إذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على أن الشارع أراد - كما هى الحال فى قانون التحقيق الجنائى الهندى (مادة ٢٢٧) وقانون التحقيق الجنائى السودانى (مادة ١٩٥) اللذين أخذ عنهما هذان النصان - أن يجعل الواقعة الأصلية بجميع عناصرها التى تناولاتها التحقيقات الابتدائية اعتباراً عند المحاكمة التى تطلب بناء على هذه التحقيقات فلا تكون المحكمة وهى تفصل فى الدعوى مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى أمر الإحالة وإنما تكون مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينتها هى من التحقيق الذى تجريه بالجلسة فى حدود الدائرة الواسعة التى تحيط بالواقعة الأصلية ، إذ أن ما يريد فى أمر الإحالة ليس إلا موجزاً لتلك الواقعة يتضمن رأى قاضى

الإحالة فيما تمخض عنه التحقيق فيها . ولما كان هذا الرأي بطبيعة الحال لا يلزم ، وليس من شأنه أن يلزم المحكمة صاحبة الرأي الأعلى ، فإن لها أن تخالفه وتتخذ للتهمة أساسا آخر تستمد منه من جميع التحقيقات التي أجريت في موضوع الواقعة بعناصرها المكونة لها . ولا يرد على ذلك بأن سلطة الإتهام أو التحقيق أو الفصل فيما أسفر عنه التحقيق حقوقا واختصاصات في شأن التصرف في الدعوى ، فإن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن بعض ، ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - لا يصح للمحكمة أن تتعرض لما صرف النظر عنه ولم ير تقديمه إليها . أما إذا كانت الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة أو قسمة فإن ما يذكر منها بأمر الإحالة يجر معه حتما وبطبيعة الحال ما لم يذكر ، حتى ولو كان قد صرف النظر عنه صراحة . كما لا يرد على ذلك بأن حق المتهم في الدفاع يقتضى أن تعين له التهمة التي توجه إليه ليحضر رده عليها . فإن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٢٨ من القانون المذكور ، وهو أن تبين التهمة الجديدة للمتهم ، ولا تأخذ على قرة منه دون أن تتيح له فرصة تقديم دفاعه كاملا على أساس معين من الوقائع . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ١٣ ق جلسة ١٩٤٣ / ٢ / ١)

١٥٤ - عقيد المحكمة في محاكمة المتهم في حدود التهمة

الواردة في عريضة العريضة المباشرة .

إن القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح الحق في رفع دعواه إلى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها وعلى رفعت الدعوى المدنية ، فإن الدعوى العمومية تتحرك معها ويصبح من حق المحكمة وجوبها الفصل فيها في الحدود الواردة بورقة التكليف بالحضور دون أن تكون مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة للواقعة أو بالطلبات التي تبنيها في الجلسة . وإن فتمت كان الحكم لم يتجاوز في محاكمة المتهم حدود التهمة كما وردت في عريضة الدعوى المباشرة فلا يقبل من المتهم أن يدعى أن المحكمة

تجاوزت سلطتها في القضاء في الدعوى العمومية إذ هي لم تأخذ بالوصف الذي أعطته النيابة للتهمة . (الطن رقم ٣١٨ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٤٥)

١٥٤١ - وجوب تقييد المحكمة بواقعة إتهام المتهم بتبديد ما تسلمه من المجنى عليه لا ما تسلمه عند الضبط وأخذ عليه التعمد بعدم التصرف فيه .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه إشتراك بطريق الإتفاق مع آخر في تبديد أخشاب للمجنى عليه فبرأته محكمة أول درجة ثم أدانته المحكمة الإستئنافية ولم تقل في ذلك إلا أنه عند ضبط الأخشاب عنده أثناء التحقيق ادعى أنه تسلمها من الفاعل الأصلي ثم تعمد بعدم التصرف فيها ورغم هذا التعمد فإنه تصرف وبددها ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ الواقعة التي اتهم فيها أمام محكمة الدرجة الأولى خاصة بما تسلمه الفاعل من المجنى عليه لا بما تسلمه هذا المتهم عند الضبط وأخذ عليه التعمد بعدم التصرف فيه . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم - وهو شريك - يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر بوصفه فاعلاً لوحدة الواقعة المتهمين معا فيها مما مقتضاه - تحقيقاً لحسن سير العدالة - أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما كليهما . (الطن رقم ١٦٥١ لسنة ١٧ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٤٧)

١٥٤٢ - إسناد المحكمة إلى المتهم عدم إتخاذة الحيطة في قيادة السيارة على ضوء ما ورد بوصف التهمة من أنه كان مخالفاً للوائح لا يعتبر إسناداً لواقعة جديدة .

إذا كانت المحكمة أسندت إلى المتهم أنه لم يتخذ الحيطة اللازمة في قيادة السيارة ، مستظهرة ذلك من ذات الوقائع المسندة إليه وفي ضوء ما ورد بوصف التهمة من أنه كان مخالفاً للوائح ، ومن بينها لائحة السيارات التي تقضى بأن يتخذ السائق الحيطة اللازمة للمحافظة على حياة الجمهور ، فإنها لا تكون قد أسندت إليه واقعة جديدة . (الطن رقم ٨٨٨ لسنة ١٩ ق جلسة ١ / ١١ / ١٩٤٩)

١٥٤٣ - عدم تقيد المحكمة بتوقيع العقوبة الخاصة بجريمة إنشاء تقسيم على أرض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة متى رفعت الدعوى عن واقعة إقامة بناء بدون رخصة .

لما كانت المحكمة مقيدة في حكمها في تطبيق القانون بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى العمومية حسبما تقتضى به المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت النيابة لم تطرح على محكمة الموضوع أن الأرض المقام عليها البناء هي مما ينطبق عليه القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بل قصرت التهمة على أن المتهم أقام بناء بدون رخصة وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذ لم تقتض على المتهم بالعقوبة الخاصة بجريمة إنشاء تقسيم على أرض معدة للبناء دون موافقة السلطة المختصة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه .

(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٥٤)

١٥٤٤ - ثبت أن الواقعة التي دارت عليها المرافعة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص - تناول الدفاع أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو - قضاء المحكمة بإلغاء الإزالة خطأ .

متى كان الثابت أن الواقعة التي دارت عليها المحاكمة أمام محكمة أول درجة هي أن المتهم أقام بناء مخالفا للقانون بدون ترخيص ، وقد تناول الدفاع عن المتهم أمام محكمة ثاني درجة واقعة الدعوى على هذا النحو ، فإن قضاها بإلغاء الإزالة إستنادا إلى أن واقعة مخالفة البناء للقانون لم ترفع بها الدعوى يكون خاطئا . (الطعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٥٦ من ٨ من ١١٩٩)

١٥٤٥ - تحديد التهمة بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور - تغيير المحكمة للوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة مما يترتب عليه تشديد العقوبة - لا يمكن للمحكمة أن تجريه في

حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة .

دل الشارع بما نص عليه فى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أن التهمة فى المواد الجنائية إنما تحدد بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور وأن ما تجرته المحكمة من تغيير فى حكمها للوصف القانونى للفعل المسند للمتهم أو من تعديل للتهمة بإضافة الظروف المشددة التى ثبتت من التحقيق أو من المرافعة بالجلسة متى ترتب عليه تشديد العقوبة عن الحد المنصوص عنه فى أمر الإحالة أو فى ورقة التكليف بالحضور - ما يجرى من تغيير فى الوصف أو تعديل فى التهمة - لا يمكن للمحكمة أن تجرته فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة ، وإنما هو تعديل فى التهمة ذاتها لا تملكه المحكمة إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى .

(الطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٥٧٨)

١٥٤٦ - وصف التهمة - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا

يؤثره .

الأصل أن المحكمة الإستئنافية تنقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . وحق المحكمة فى تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً تنبئ له فرصة تقديم دفاعه ، ويتحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد وتكون محققة للفرض منه ، سواء كان التنبيه صريحاً أو ضمناً ، بإتخاذ أى إجراء يتم عنه فى مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . ولما كان الثابت أن الدعوى أقيمت بوصف بيع الطامن " مسحوق شيكولاته " مفشوشاً مع علمه بذلك ، فقضت المحكمة الجزئية بالبراءة ، وكانت النيابة العامة قد أسست إستئنافها على أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية للحقيقة ، وهو ما إستندت إليه

المحكمة الإستئنافية فى إدانة الطاعن ، وكان الدفاع عنه قد تناول هذا الوصف فى مذكرته المكتوبة التى قدمها فى فترة حيز القضية للحكم أمام محكمة ثانى درجة مما يتحقق به التنبية على الوجه الذى يتطلبه القانون . وليس فى تعديل وصف التهمة تقوية لإحدى درجات التقاضى ، طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الإستئنافية هى بعينها التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما ينفى عن الحكم المطعون فيه قالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٦٢ س ١٤ من ٤١٣)

١٥٤٧ - عدم تقيد المحكمة بالوصف المرفوعة به الدعوى -

وجوب ردها الواقعة إلى الوصف القانونى الصحيح .

الأصل أن المحكمة لا تقيد بالوصف الذى تسبقه النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بأن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف القانونى السليم المنطبق عليها ، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد الذى دين الطاعن به . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة إختلاس المواد البترولية المسلمة إليه بسبب وظيفته الأمر المنطبق على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وإنتهت المحكمة فى حكمها إلى أن الطاعن بصفته موظفا عموميا ، إستولى بغير حق على المواد البترولية المملوكة للجمعية التعاونية للبترول طبقا للمادة ١١٣ من قانون العقوبات ، لما بان لها من أن المواد المختلسة لم تكن قد سلمت للطاعن بحكم وظيفته ، ومن ثم فإن الوصف الذى دين به لم يبين على وقائع جديدة غير التى كانت أساسا للدعوى المرفوعة ، ودون أن تضيف المحكمة إليه جديدا مما يستأهل لفت نظر الدفاع ، وبالتالي يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم من الإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠ / ١٠ / ١٩٧٠ س ٢١ من ٩٦٢)

الفصل الثاني - عدم التقليد بوصف النياية للواقعة الفرع الأول - بالنسبة لمحكمة الموضوع

١٥٤٨ - التطبيق القانوني إنما يقوم على أساس الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة لا على أساس الوصف الذي وصفته النياية للتهمة .

التطبيق القانوني إنما يقوم على أساس الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة لا على أساس الوصف الذي وصفته النياية للتهمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هي واقعة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ولم يكن فيما أثبتته الحكم ما يفيد وقوع الجريمة بسبق إصرار أو ترصد فليس ثمة محل لأن تطبيق المحكمة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ الذي طلبته النياية على أساس أن الجريمة قد وقعت مع سبق الإصرار بل الواجب تطبيقه هو حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة والعقاب المنصوص عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس فإذا أرادت المحكمة إستعمال الرأفة عندئذ جاز لها أن تنزل بالعقوبة إلى الحبس الذي لا يتقص عن ثلاثة شهور صلا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ ع .

(الطنن رقم ٨٧١ لسنة ٥ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٣٥)

١٥٤٩ - إقتصار حق تعديل وصف التهمة على المحكمة لا النياية بالجلسة .

متى كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بإعتبار أنه فاعل لجناية القتل فإنه لا يكون عليه بمقتضى القانون أن يعتد بغير هذا الوصف مما يبدى أثناء المرافعة ، ما دامت المحكمة لم تنبه إلى أنها هي - لا ممثل النياية بالجلسة - قد رأت ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، أن تعدل الوصف أو التهمة على الصورة التي تبينتها وتوجهها إليه صراحة . أما التعديل الذي تقترحه النياية أمام المحكمة فلا يكون ملزما لسائر الخصوم ولا لها

هى ، ولا يكون من شأنه تحويلهم عن الوصف الأول المرفوعة به الدعوى من بادىء الأمر والذي صدر الحكم بناء عليه فى النهاية .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٤ / ٤ / ١٩٤٥)

١٥٥ - إعطاء المحكمة الوصف القانونى الصحيح على الواقعة

المرفوعة بها الدعوى لا يستلزم تنبيه الدفاع .

مضى كان الحكم لم يسند إلى المتهم غير الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه ، بل أعطاهما وصفها القانونى الصحيح ، فإن ما يدعيه المتهم من أن الحكم قد غير التهمة دون تنبيه إلى هذا التغيير . ذلك لا يكون له من وجه ولا يعتد به .

(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ١٦ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٤٦)

١٥٥١ - حق المحكمة فى إدانة المتهم عن الواقعة المرفوعة عنها

الدعوى بوصفها القانونى الصحيح بغير تقييد بالمواد التى طلبتها النيابة .

ما دامت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى هى ذاتها التى دين فيها الطاعن بوصفها القانونى الصحيح فلا يكون هناك محل لما يثيره من أن المحكمة قد طبقت فى حقه مواد غير التى طلبتها النيابة العمومية .

(الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٢)

١٥٥٢ - سلطة المحكمة فى تغيير وصف التهمة من إشتباه

إلى عود الإشتباه .

إن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفياتها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ومن ثم فإن إقامة الدعوى على المتهم بوصف أنه مشتبه فيه لا يمنع المحكمة من الحكم

عليه بوصف أنه عائد لحالة الإشتباه .

(الطعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٢ / ٣ / ١٩٥٧ س ٨ من ١٠١٣)

١٥٥٣ - إعتبار المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها
الدعوى - جوازه دون التقيد بوصف النيابة .

للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعد المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة
المرفوعة بها الدعوى ما دامت المحكمة لم تعتمد إلا على الوقائع التي شملها
التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة دون أن تتقيد بالوصف
الذي وصفت به النيابة العامة الفعل المنسوب للمتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا
بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة
بعد تحصيلها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٤ / ٦ / ١٩٥٨ س ٩ من ٧٦٦)

١٥٥٤ - لفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن
لا يمنع المحكمة من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تطمئن إليه من
أدلة .

قيام المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على فرض القدر المتيقن لا
يمنعها من أن تكون عقيدتها بعد ذلك بما تطمئن إليه من أدلة ومناصر في
الدعوى .

(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٥٨ س ٩ من ٩٧٦)

١٥٥٥ - سلطة المحكمة الاستثنائية في تكيف واقعة الدعوى
التي سبق طرحها على محكمة أول درجة - التكيف القانوني
الصحيح .

لا يفدح في سلامة الحكم المطعون فيه أن يكون الحكم الابتدائي - وهو في
معرض تحصيله الواقعة المطروحة - قد إستبعد عنها جريمة التبديد حين رأى
تهمة النصب أكثر إنطباقا عليها ، وذلك أن قضاءه في الأمر لا يعدو مجرد

الأخذ بوصف معين للواقعة وإطراح وصف آخر لها ، فهو قضاء لم يحز قوة الأمر المقضى به نظرا إلى إستثنائه من جانب المتهم ، ولا يحرم المحكمة الإستثنائية حقها في أن ترد الواقعة - بعد تمحيصها - إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم .

(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٧١١)

١٥٥٦ - عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة - وجوب تطبيق القانون تطبيقا صحيحا - شرط ذلك .

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبفه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ومن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصنص القانون تطبيقا صحيحا غير مقيدة بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها . ولا يرد على ذلك بأن لسلطة الإتهام أو التحقيق حقوقا وإختصاصات فى شأن التصرف فى الدعوى لأن ذلك محله أن تكون وقائع الدعوى متعددة ومختلفة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر لا أن تكون الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأية تجزئة .

(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٣٠ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٣١٥)

١٥٥٧ - دعوى جنائية - وصف التهمة - عامة مستديمة - قتل عمد .

لا يقيد المحكمة أن تكون النيابة قد وصفت الحادث قبل وفاة المجنى عليه على إعتبار أنه عامة مستديمة ، ما دامت قد إنتهت إلى التكييف الذى رفعت به الدعوى وهو القتل العمد ، وإستظهرت المحكمة توافر أركان هذه الجنائية ودالت على ذلك بأدلة سائغة .

(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣١ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٩٨٥)

١٥٥٨ - محكمة الإستئناف - وصف التهمة .

من المسلم به أنه وإن كان الأصل أن المحكمة الإستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيرفها وأوصافها القانونية وإن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، وإن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً يتيح له فرصة تقديم دفاعه أن طلب ذلك ، ويتحقق هذا التنبيه بأى كيفية تلفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد سواء أكان هذا التنبيه صريحاً أو ضمنياً - ولما كانت المحكمة الإستئنافية قد إستجابت لحكم القانون ولم تقض ببراءة المظنون ضدهم إلا بعد أن محصت الواقعة المطروحة أمامها بجميع أوصافها القانونية وبعد أن عرضت للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ وقالت كلمتها في مدى إنطباقه على الواقعة التي رفعت بها الدعوى وهى ممارسة المظنون ضدهم الغناء فى حديقة عامة ، وكان المتهمون قد ترافعوا على ضوء مذكرة النيابة فقرروا أنهم يكونون فرقة موسيقية ولهم تسجيلات فى الإذاعة وطلبوا رفض إستئناف النيابة وتأييد حكم البراءة ، فإن ما تقوله النيابة من أن المحكمة أغفلت حكم القانون فى شأن تمحيص الواقعة بجميع أوصافها لا يصادف محلاً .

(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٩ / ٢ / ١٩٦٩ ص ١٦ ص ١١٤)

١٥٥٩ - تعديل المحكمة لوصف التهمة - لا يعتبر إخلالاً بحق

الدفاع - شرط ذلك .

من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسيغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بإعتبار أن هذا الوصف ليس نهائياً فمن حق المحكمة تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم - ولما كانت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة - وهى حيازة المخدر - هى بذاتها التى إتخذتها

المحكمة أساسا للوصف الجديد الذى دانت الطاعن به دون إضافة شىء جديد إلى تلك الواقعة - بل نزلت بها - حين إستبعدت قصد الإبتجار - إلى وصف أخف من الوصف المبين بأمر الإحالة - وهو الحيابة بغير قصد الإبتجار أو التعاطى - ولم يتضمن هذا التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى - فإنه لا محل لما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٦٦ من ١٧ ص ١١٨)

١٥٦. - وصف التهمة - جريمة - ضرب أفضى إلى الموت - قتل عمد - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يبرره .
الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة عن تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها. إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى إنطباقه على الواقعة - وإن كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى إتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به - وكان مراد التعديل هو إستبعاد نية القتل دون أن يتضمن إسناده واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى - فإن الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة حين إعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب المفضى إلى الموت بدلا من جريمة القتل العمد لا يجافى التطبيق السليم فى شىء ولا يعطى الطاعن حقا فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع - إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة فى مثل هذه الحال بتبني المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف ما دام قد إقتصرت التعديل على إستبعاد أخذ عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى - ومن ثم فقد إنحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢ / ٤ / ١٩٦٧ من ١٨ ص ٤٨٠)

١٥٦١ - وصف التهمة - نيابة عامة .

لا تنقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم متى وُلت أن تزد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ من ١٨ من ١٩٨)

١٥٦٢ - نطاق حق المحكمة في تعديل وصف التهمة - مثال في تعديل الوصف من إدارة محل عمومي بدون ترخيص إلى إدارة محل عمومي بدون إذن خاص .

من واجب المحكمة بنص المادتين ٢٠٤ / ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلا معاقبا عليه - وهي مكلفة في سبيل ذلك بأن تبحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا غير متقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة لأن المحكمة هي وحدها صاحبة الولاية في الفصل فيها - ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات أنه أسند إلى المطعون ضده في محضر ضبط الواقعة أنه أدار محله " مطعم " بغير إذن خاص - مخالفا بذلك نص المادة ١٢ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ إلا أن النيابة العامة أسبغت خطأ على الواقعة - وصف أنه أدار محلا بدون ترخيص - وكانت المادة ١٢ من القانون سالف الذكر تنص على أنه " لا يجوز لأي شخص أن يستقل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مشرفا على أعماله إلا بعد حصوله على ترخيص خاص بذلك " - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تقيداً منه بالوصف الذي أسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتا عن النص القانوني الواجب التطبيق وبدون أن يعنى بإستجلاء ما إذا كان المتهم قد حصل على ترخيص خاص بإستغلال المحل من عدمه - توصلنا إلى رد الواقعة إلى وصفها القانوني الصحيح يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ٧ / ٦ / ١٩٧٠ من ٢١ من ٨١٥)

١٥٦٣ - حق المحكمة في تعديل وصف التهمة - مشروط بالا
يكون من شأنه إحداث تغيير في أساس الدعوى نفسه .
من المقرر أن المحكمة وإن صح لها ألا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه
النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته
- وليس من شأنه أن يمنعها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها
إلى الوصف الذي تراه أنه الوصف القانوني السليم - إلا أنه ليس لها أن تحدث
تغييرا في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم
يتناولها التحقيق أو المرافعة .

(الطن رقم ٧٢٠ لسنة ٤١ ق جلسة ٤ / ١٠ / ١٩٧١ ص ٢٢ ص ٥٢٤)

١٥٦٤ - النعمى حول الوصف القانوني للتهمة الاولى - الشروع
في القتل - لا يجدى - ما دام أن فعل الإعتداء هو بذاته قوام
جناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ
احكام قانون المخدرات موضوع التهمة الثانية - وما دام أن المحكمة
طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبت المتهم بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة
الثانية .

لا جدوى من النعمى حول حقيقة الوصف القانوني لتهمة الشروع في القتل ما
دام أن فعل الإعتداء فيها أيا ما كان وصفه هو بذاته قوام جناية التعدي مع
حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات موضوع
التهمة الثانية ، وبالمثل أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات
بالنسبة إلى الجريمتين وعاقبت المظعون ضده بالعقوبة الأشد وهي المقررة
للجريمة الثانية . (الطن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٧٢ ص ٢٣ ص ٣٩٩)

١٥٦٥ - تغيير المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ
ليس مجرد تغيير في الوصف تملك إجراءه عملا بالمادة ٣٠٨

إجراءات - هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة القتل الخطأ - وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل وإلا كان الحكم مشوباً بالبطلان - لا يؤثر في ذلك تضمن مرافعة الدفاع أن الواقعة قتل خطأ لصعود ذلك منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها وإدانتها بها حتى يرد عليها .

التفسير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما يتعين معه على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل وهي إذ لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان . ولا يؤثر في ذلك أن يكون الدفاع قال في مرافعته " أن القضية ليست قضية قتل عمد كما وصفت وأن المتهم بعيد كل البعد عن القتل العمد بل يعتبر قتل خطأ " . لأن هذا القول صدر منه دون أن يكون على بينة من عناصر الإهمال التي قالت المحكمة بتوافرها وإدانتها بها حتى يرد عليها . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٧ / ١٢ / ١٩٧٢ من ٢٢ ص ١٣٩٣)

١٥٦٦ - لا يجوز للمحكمة تغيير التهمة المرفوع بها الدعوى - لها أن ترد التفاصيل إلى صورتها الصحيحة - جريمة الخطف بالتحصيل يستوى فيها إرتكاب الجاني الخطف بنفسه أو بواسطة غيره . .

إنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في

الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن المحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن ارتكابه فعل الخطف بنفسه خلافا لما جاء بأمر الإحالة من ارتكابه الفعل بواسطة غيره ما دام الحكم لا يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة الخطف بالتحيل ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة ويفض النظر عن الوسيلة إلا عن جريمة الخطف بالتحيل التي كانت معروضة على بساط البحث وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ / ١ من قانون العقوبات التي يستوى فيها أن يرتكب الجاني الخطف بنفسه أو بواسطة غيره . ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في الدعوى .

(الطنين رقم ١١٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ٣١ / ١٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٣٠١)

١٥٦٧ - عدم تقييد محكمة الموضوع بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، عليها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بكافة كيوفها وأوصافها وأن تطبق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً - كون الوقائع المادية التي إتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان به المتهم هي بذاتها الوقائع التي رفعت بها الدعوى وطرحت بالجلسة - دون إضافة جديد إليها - لا يستأهل لفت نظر الدفاع - مثال .

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتحميص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون

حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية المبيّنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان المتهم به ، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - إذ يوجب القانون على المحكمة أن تطبق نصوص القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المطروحة ، كما صار إثباتها في الحكم وليس في ذلك خروج على واقعة الدعوى أو إفتئات على حق مقرر للمتهم .
(الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٦ / ٦ / ٦ من ٢٢ ص ٤٤٠)

١٥٦٨ - سلطة المحكمة في تعديل وصف التهمة - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يوفره .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المادية المبيّنة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان المتهم به ، دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن بإسخال متهم آخر مجهول دون لفت نظره إلى ذلك . وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة - وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة - وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن - بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية إرتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتراجع على أساسه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم لإخلاله بحق الدفاع يكون غير سديد .
(الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧ / ٥ / ١٦ من ٢٨ ص ٦٠٤)

١٥٦٩ - حق محكمة الموضوع في تعديل وصف التهمة - هذه :
إلتزام الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة - مثال في مواد مخدرة .
الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة
على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من
شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى
الوصف القانوني السليم ، وإن كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي
كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة وهي واقعة إحراز الجواهر المخدر
هي بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي
دان الطاعن به - وكان مرد التعديل هو عدم قيام الدليل على توافر قصد الإتجار
لدى الطاعن وإستبعاد هذا القصد بإعتباره ظرفا مشددا للعقوبة - دون أن
يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى
- فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين إعتبرت إحراز
الطاعن للمخدر مجردا عن أى من قصدى الإتجار أو التعاطي - إنما هو تطبيق
سليم للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم
إستعمالها والإتجار فيها الذي يستلزم إعمال المادة ٣٨ منه إذا ما ثبت لمحكمة
الموضوع أن الإحراز مجرد من أى من القصدين الذين عليها أن تستظهر أيهما
وتقيم على توافره الدليل ومن ثم فلا على المحكمة أن تنبيه الدفاع إلى ما أسبقت
من وصف قانوني صحيح للواقعة المادية المطروحة عليها .
(الطن رقم ١٧٦٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٢٧٩)

الفرع الثاني - بالنسبة لمحكمة الجنايات

١٥٧٠ - حق محكمة الجنايات في تعديل أو تشديد التهمة مقيد
بالواقعة المبينة في أمر الإحالة .
إن حق محكمة الجنايات في تعديل أو تشديد التهمة مقيد بالواقعة المبينة
في أمر الإحالة بحيث لا يجوز لها عند التعديل أن تسند إلى المتهم وقائع جديدة

غير ما يكون متصلا بتلك الواقعة .

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ١٢ ق جلسة ١٨ / ٥ / ١٩٤٢)

١٥٧١ - حق محكمة الجنايات في العدول عن الوصف الذي وجهته إلى المتهم وأدانتته بالوصف الذي أحيل به إليها .
إذا كانت التهمة التي أحيل بها المتهم إلى محكمة الجنايات هي إحداثه عاهة بالمنجى عليه - ثم في أثناء نظر الدعوى وجهت إليه المحكمة تهمة الإشتراك مع آخر في ضرب المجنى عليه ضربا نشأت عنه العاهة - ثم أدانتته في التهمة التي أحيل بها إليها وذكرت في حكمها واقعة الدعوى كما حصلتتها من التحقيقات التي أجريت فيها وأوردت الأدلة التي إستخلصت منها ثبوت هذه الواقعة قبله وردت على دفاعه بما يفنده - فإنه لا يصح أن ينعى عليها أنها لم تتعرض إلى تهمة الإشتراك التي وجهتها إليه أثناء نظر الدعوى - إذ ذلك منها يحمل على أنه إنما كان من قبيل الإحتياط فقط - وما دامت هي بعد سماعها الدعوى وتمحيص أدلة الإثبات فيها قد إنتهت إلى عده فاعلا للجناية فإن التعديل الإحتياطي لا يبقى له محل ولا يكون له من مقتضى .

(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٤٥)

١٥٧٢ - حق محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة للفت نظر الدفاع ما دام هذا التعديل لا يعدو وصف الوقائع المسندة إلى المتهم وليس فيه إسناد تهمة أشد .

لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة للفت نظر الدفاع ما دام هذا التعديل لا يعدو وصف الوقائع المسندة إلى المتهم وليس فيه إسناد تهمة عقوبتها أشد من تلك الواردة بأمر الإحالة .

(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢١ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥١)

١٥٧٣ - حق محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة بإسقاط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها دون لفت نظر الدفاع ما دامت الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة هي التي إتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد .

إذا كانت المحكمة حين أخذت المتهم بوصف معين بدلا من الوصف الذي إتهمت به النيابة للإعتبارات التي رأتها وأشارت إليها في حكمها لم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها فإن المحكمة إذا لم تلتفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل لا تكون قد أخلت بدفاعه .

(الطن رقم ٨٠٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٥٥)

الفرع الثالث - بالنسبة لغرفة الإتهام

١٥٧٤ - سلطة غرفة الإتهام في تكييف الجريمة المطروحة عليها وتعديل وصف التهمة دون طلب من سلطة الإتهام .

لم يقيد الشارع غرفة الإتهام بالوصف المقيدة به الدعوى بل أجاز لها كما هو مفهوم المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تكييف الجريمة المطروحة لنظرها وأحالتها بالوصف الذي تراه ولها في سبيل ذلك - حتى بغير طلب من سلطة الإتهام - أن تجرى أى تعديل في هذا الوصف .

(الطن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٣ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧١)

١٥٧٥ - سلطة غرفة الإتهام في تكييف الجريمة المطروحة عليها وتعديل وصف التهمة دون طلب من سلطة الإتهام .

مفهوم نص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لغرفة الإتهام أن تكييف الواقعة المعروضة عليها التكييف الذي تراه مطابقا للقانون وأن تسبغ عليها الوصف الذي تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات - ما دامت الواقعة

تحمل وصفا آخر غير ذلك الوصف المقدم إليها .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٤ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ ص ٧٠٢)

(والطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧١) .

الفرع الرابع - بالنسبة للنياية العامة

١٥٧٦ - سلطة النياية فى أن تبدى لفرقة الإتهام ما تراه

بشان الوصف المعطى للتهمة المسندة للمتهم .

من المقرر أن للنياية العامة حق إبداء ما يعن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة إتهام مختصة بمباشرة إجراءات الدعوى العمومية وهى فى ذلك لا تتجزأ ومن حق ممثلها أن يبدى لفرقة الإتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة إلى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى إلى المحكمة .

(الطعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٠ / ٢ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٢٧١)

١٥٧٧ - وصف النياية العامة للتهمة - غير نهائى - مؤدى

ذلك .

الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النياية العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالضور بل أن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النياية هو إنصاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ما دام لا يتعدى تصرفها فى ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى فنفى عامل السرعة وعاقب الطاعن (المتهم)

على صورة أخرى من الخطأ إستمدها من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمام المحكمة على بساط البحث فإنه لم يتعد بذلك الحق المخول له بالقانون إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة وبينائها القانونى .
(الطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٥)

الفصل الثالث - ما لا يعتبر تغييرا لوصف التهمة

١٥٧٨ - تقديم المتهم بوصف أنه سرق الدفتر بطريق الخطف وإدانته على إعتبار أن جريمة السرقة قد وقعت بطريقة هربه بالدفتر بعد تسلمه إياه من المجنى عليه .
إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم على إعتبار أن جريمة السرقة قد وقعت بطريقة هربه بالدفتر بعد تسلمه إياه من المجنى عليه ليطلع عليه فلا يصح الإعتراض عليها بأنها عدلت الوصف المرفوعة به الدعوى وهو أنه سرق الدفتر بطريق الخطف إذ أن مؤدى الوصفين واحد .
(الطعن رقم ٨٤ لسنة ١٢ ق جلسة ٨ / ١٢ / ١٩٤١)

١٥٧٩ - معاقبة المتهم فى جريمة التبيد على أساس ما تبينته المحكمة من التحقيقات التى أجريت فى الدعوى من أن الإختلاس وقع أضرارا بفلامه الذى ثبت أنه المالك للمحجوزات فى حين أن الدعوى رفعت بإختلاسه الأشياء المحجوز عليها لصالح الحاجزة مع تسليمها إليه على سبيل الوديعة بصفته حارسا .
إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأنه إختلس الأشياء المحجوز عليها لصالح الحاجزة وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بصفته حارسا فأدانته محكمة الدرجة الأولى على أساس ما تبينته من التحقيقات التى أجريت فى الدعوى من أن الإختلاس وقع أضرارا بفلامه الذى ثبت أنه المالك للأشياء ثم لدى المحكمة الإستئنافية لم يعترض المتهم على ذلك فلا يكون له أن يتمسك

أمام محكمة النقض بأن الحكم الإستثنائي قد عاقبه على واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه ، وعلى أن الواقع أن المحكمة لم تستد إليه واقعة غير المرفوعة بها الدعوى عليه وإنما هي محصنة واقعة الدعوى وردتها إلى حقيقتها بون أن تضيف إليها شيئا جديدا - ولا تثريب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ١٣ ق جلسة ١٤٣ / ١ / ٤)

١٥٨ - إعتبار المحكمة المتهم مساهما في القتل بطريق إمساك المجنى عليها وتعطيل مقاومتها بعد أن كان أمر الإحالة يعتبره مساهما في القتل بطعنه المجنى عليها بالسكين مع المتهم الآخر .

إذا إعتبرت المحكمة المتهم مساهما في القتل بطريق إمساك يدي المجنى عليها وتعطيل مقاومتها بينما كان المتهم الآخر يطعنها بالسكين بعد أن كان أمر الإحالة يعتبره مساهما في القتل بطعنه المجنى عليها بالسكين مع المتهم الآخر - فهذا ليس فيه تغيير أو تعديل في التهمة من شأنه الإخلال بدفاعه .

(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ١٣ ق جلسة ٢٩ / ١١ / ١٤٣)

١٥٨١ - تعديل المحكمة لوصف التهمة عن غير قصد عند سرد الوقائع متى أيدت الحكم الغيابي لأسبابه وطبقت مادة القانون التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت .

إذا كانت الدعوى العمومية قد أقيمت على الطاعنين بأتهمهما وآخر " إستعملوا علامات غير مسجلة لشركة أسبرين باير في الحالة المنصوص عنها في الفقرة ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وبأتهم زويدا بيانا تجاريا للشركة المذكورة " وطلبت النيابة معاقبتهم طبقا للمادة ٣٤ من القانون المشار إليه وقضى غيابيا بإدانتهم في هذه التهمة - وكان الثابت بمحاضر جلسات المعارضة والإستئناف أن التهمة الموجهة عليهم ظلت كما رفعت بها الدعوى بون أن يدخل عليها أي تعديل - وأن محكمة المعارضة في الحكم الإبتدائي والمحكمة الإستئنافية في حكمها قد أجرتا مادة القانون التي تنطبق

عليها بوصفها هذا وإن كانت محكمة المعارضة عند تحريرها الحكم الصادر في المعارضة قالت - عند سرد الوقائع وما سبق أن تم في الدعوى - أن الطاعنين يعارضان في الحكم الصادر ضدتهما لأنهما وآخرين " زوروا علامات أسبرين لشركة باير التي تم تسجيلها طبقا للقانون " - إذا كان هذا وذاك فإنه إذ كان تعديل التهمة لم يصدر به طلب من النيابة - وكانت المحكمة في حكمها الذي أصدرته في المعارضة لم تقل بأنها هي رأت إجراء أى تعديل بل إكتفت بتأييد الحكم الغيابي لأسبابه وطبقت مادة القانون التي تنطبق على واقعة التهمة كما كانت - والمحكمة الإستئنافية عند نظرهما الدعوى قد فصلت فيها على هذا الأساس نون أى تعديل - إذ كان ذلك كذلك فلا يصح القول بأنه قد حصل تعديل في التهمة - أما ما أدرج في حكم المعارضة على النحو المتقدم فإنه لا يعدو أن يكون خطأ في التحرير غير مقصود من المحكمة ولم يترتب عليه أى أثر .
(الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ١٤ ق جلسة ١١ / ١٢ / ١٩٤٤)

١٥٨٢ - تقديم المتهم للمحاكمة بإعتباره شريكا مع آخر معلوم في جريمة التزوير وإدانته بإعتباره شريكا مجهول .
إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة بإعتباره شريكا مع آخر معلوم في جريمة التزوير - ورأت المحكمة أن هذا الآخر لم يرتكب الجريمة بنفسه لأنه لا يعرف الكتابة وأن الذى إرتكبها مجهول - فاعتبرت المتهم شريكا لهذا المجهول - فليس في هذا تعديل للتهمة يصح أن يشكو منه المتهم .
(الطعن رقم ٢٣٨٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٤٨)

١٥٨٣ - قول المحكمة أن المتهم كان يسير بسرعة إذا كان وجه الشغل المسند إليه أن الحادث نشأ عن إهماله وعدم إحتياطه وعدم إتباعه للوائح بأن قاد السيارة على يسار الطريق .
إذا كان وجه الخطأ المسند إلى المتهم هو أن الحادث نشأ من إهماله وعدم إحتياطه وعدم إتباعه للوائح بأن قاد سيارته على يسار الطريق ، وكانت المحكمة

فى حكمها بإدانتة - وهى فى صدد بيان ظروف الحالة التى كان يسير فيها
والتي نجم عنها بحسب هذه الظروف قتل المجنى عليه - قد قالت إنه كان يسير
بسرعة فذلك لا يعد تعديلا فى التهمة .

(الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ١٨ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٨)

١٥٨٤ - التزيد فى بيان الطريقة التى حصلت بها الواقعة كما
تضمنها أمر الإحالة .

إذا كان ما إستخلصه الحكم بعد تمحيصه لواقعة الدعوى لا يعدو أن يكون
تزييدا فى بيان الطريقة التى تمت بها الواقعة المسندة إلى الطاعن كما تضمنها
الوصف الذى أعطته النيابة لها وكما كانت معروضة على بساط البحث -
وتناولها الطاعن فى مرافعته - فلا يعتبر تعديلا فى وصف التهمة التى أقيمت
بها الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ / ١١ / ١٩٥٤)

١٥٨٥ - معاقبة المتهم عن ذات الجريمة المرفوعة من أجلها
الدعوى بعد إستبعاد ظرف سبق الإصرار - عدم إعتبار ذلك تغييرا
لوصف التهمة أو تعديلا لها - تنبيه الدفاع غير لازم .
إذا كانت المحكمة لم تغير فى حكمها الوصف القانونى للفعل المسند للمتهم
كما لم تعدل التهمة بإضافة ظروف مشددة - وإنما عاقبتة فى حدود حقاها عن
ذات الجريمة التى رفعت بها الدعوى بعد أن إستبعدت ظرف سبق الإصرار فلا
محل لما ينهاه تغييرا فى الوصف مستوجبا لتنبيه الدفاع .
(الطعن رقم ١١٣٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٤ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٧١)

١٥٨٦ - تصحيح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا
يخرج عن الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يستوجب قانونا لفت نظر
الدفاع - عدم إعتباره تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم .
إذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة

بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة - وكانت مطروحة على بساط البحث فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليقتراف على أساسه بل يصح إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى .
(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ١ / ٣١ س ٧ ص ٩٥)

١٥٨٧ - محكمة الجنايات - بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في قرار الإتهام دون لفت نظر الدفاع .
لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات - بدون سبق تعديل للتهمة - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في قرار الإتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة - وإذن فإذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وانتهت المحكمة إلى اعتبار الواقعة قتلا عمدا دون سبق إصرار فلا محل لما ينعاه المتهم من عدم لفت الدفاع إلى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى .
(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦ / ٢ / ١٤ س ٧ ص ١٧٠)

١٥٨٨ - سلطة محكمة ثانية درجة في رد حالة الإشتباه التي لحقت بالمتهم إلى تاريخ بدئها والحكم في الدعوى بما يطابق القانون - ليس في ذلك إساعة إلى مركز المتهم القانوني ولا يعد تغييرا لوصف التهمة .

في وسع محكمة ثانية درجة أن ترد حالة الإشتباه التي لحقت بالمتهم إلى تاريخ بدئها وتحكم في الدعوى بما يطابق القانون - وليس في هذا إساعة إلى المركز القانوني للمتهم ولا يمس حقوقه المكتسبة بمنطوق حكم محكمة أول درجة كما لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة مما يستوجب قانونا لفت نظر

الدفاع إليه في الجلسة .

(الطعن رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ٥ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ٢٠٨)

١٥٨٩ - إسناد المحكمة فعل إطلاق العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه إلى مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلا من معلوم - لا يعد إضافة لواقعة جديدة أو تغييرا في وصف التهمة .

إسناد المحكمة فعل إطلاق العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه إلى مجهول من بين المتهمين بالشروع في قتله بدلا من معلوم - لا يعتبر إضافة لواقعة جديدة أو تغييرا في الوصف مستوجبا لتنبيه الدفاع .

(الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٧ من ٨ من ٢٦٨)

١٥٩٠ - إعتبار الحكم المتهم حائزا للمواد المخدرة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه إحرزها - ليس تغييرا في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلا للتهمة موجبا لتنبيهه إليه .

متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم بالأدلة التي أوردها أنه هو صاحب المواد المخدرة التي ضبطت في مسكنه وأنه أعدها للإتجار فيها وتوزيعها مستعينا في ذلك بزوجه - فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع حين إعتبرته حائزا للمواد المخدرة المضبوطة مع أن الدعوى رفعت عليه بأنه إحرزها - لأن هذا الإعتبار منها لا يعد تغييرا في الوصف القانوني للفعل المسند له ولا تعديلا للتهمة موجبا لتنبيهه إليه .

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٨ من ٨ من ١٠٠١)

١٥٩١ - تصحيح بيان كيفية ارتكاب الجريمة لا يعد تغييرا لوصف التهمة - جواز حصوله دون لفت نظر الدفاع .

إذا إنتهى الحكم إلى وصف الكثرية التي تم بها الخطف بما لا يخرج عن

الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة وهي التي كانت معروضة على بساط البحث وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة . فإن ذلك لا يعد في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهمون ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليرافع على أساسه - فإذا كانت النيابة العامة إتهمت المتهمين بخطف المجنى عليه الذي لم يبلغ سنة ستة عشرة كاملة بالإكراه وحبسه في منزل مهجور بدون أمر أحد من الحكام المختصين وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بذلك وكان ذلك مصحوبا بالتهديد بالقتل والتعذيب البدنية ، فاستبعد الحكم واقعة حبس المجنى عليه وتعذيبه وتهديده الواردة بقرار الإحالة بقوله أنه لا محل لإسنادها إلى المتهمين في خصوص الدعوى العالية بوصف أنها جرائم مستقلة مكتنيا بإعتبارها من عناصر الجريمة التي دان المتهمين بها - إذ كان ما تقدم فإن النعى على الحكم لإخلاله بحق الدفاع بقوله أن المحكمة لم تنبه المتهمين أو المدافعين عنهم إلى ما أجرته من تعديل في وصف التهمة وفي مواد الإتهام بأن دافعتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بدلا من المواد ٢٨٠ و ٢٨٢ / ١ و ٢٨٨ التي طلبت النيابة عقابهم بها يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ١٩٧٢)

١٩٩٢ - حق المحكمة في تحديد مدى النتائج التي تخلفت عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى بما لا يمس العقوبة المقررة دون أن يعتبر ذلك تعديلا للتهمة أو للوصف مستوجبا لفت نظر الدفاع .

يدخل في حرية المحكمة في تقدير الوقائع حقاها في تحديد مدى النتائج التي تخلفت عن الجريمة الموجهة في أمر الإحالة بما لا يمس العقوبة المقررة لها دون أن يعتبر ذلك تعديلا للتهمة مستوجبا لفت نظر الدفاع - فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن وآخر يأنهما أحدثا بالمصايب إصابتين تخلفت

عنهما عامتان مستديمتان وبعد أن نظرت الدعوى صدر الحكم بإدانة الطاعن على أساس أن العاهتين قد تخلفتا عن ضريبة واحدة هي التي أحدثها الطاعن - وهي ذات الواقعة التي وجهت إليه بقرار الإتهام ، فيكون الفعل المادى الذى دين به الطاعن قد ظل واحدا لم يتغير وقد تقيدت به المحكمة ولم تضيف إليه جديدا - فلا تعديل فى الوصف ولا إضافة لواقعة جديدة ولا وجه للقول بوقوع إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٩ م ١٠ من ١١٠٢٢)

١٥٩٣ - وصف المحكمة التهمة - متى لا يعد تعديلا للوصف المرفوعة به الدعوى .

إذا كانت التهمة الأولى التي أحيل بها الطاعن إلى محكمة الجنايات ، هي أنه مع آخرين " سرقوا النقود والساعة المينة بالمحضر والمملوكة له . . . حالة كون المتهم الأول حاملا سلاحا ظاهرا (مطواة) وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه ، بأن أوغموه أنهم من رجال الشرطة واستولوا بهذه الصفة على نقوده وساعته ، فلما طالبهم بردها ضربه الأول بمطواة فى إذنه بينما إنهال عليه باقى المتهمين بقصد شل مقاومته فتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الفرار بالمسروقات ، وقد ترك الإكراه أثر الجروح الموصوفة بالتقرير الطبى " وقد خلص الحكم إلى وصف هذه الواقعة بالنسبة للطاعنين بأنهما : ١ - سرقا مع آخرين النقود والساعة المينة بالمحضر لـ . . . بطريق الإكراه الواقع عليه بأن أوغموه . . . الخ - ٢ - سرقا مع آخرين النقود والساعة سائلة الذكر لـ . . . حالة كون أحدهم يحمل سلاحا (مطواة) ضربه بها ، فليس فى هذا الوصف الجديد ما يتضمن إضافة واقعة جديدة إلى الطاعن لم يشملها أمر الإحالة ، فضلا عن أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إليه جميعا - بما فيها التهمة الثانية - مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة وأعتبرها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، وهي جناية السرقة بالإكراه ، فإنه لا يكون للطاعن - من بعد - مصلحة فى هذا الوجه

من الطعن . (الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٠ من ٢١ من ٣٦٥)

الفصل الرابع - متى يجب لفت نظر الدفاع إلى تعديل الوصف الفرع الأول - بالنسبة لإضافة واقعة جديدة

١٥٩٤ - إعتبار المحكمة المتهم شريكا لا فاعلا متى أقامت التعديل على وقائع تخالف الوقائع التي أسس عليها الإتهام الأول .
إنه وإن كان من حق المحكمة أن تفيّر وصف التهمة دون أن تلتفت نظر الدفاع لمعتبر المتهم شريكا مع أنه مقدّم إليها على أنه فاعل أصلي إلا أن ذلك مشروط بالأّ يكون السند في التفسير وقائع أخرى غير التي بنى عليها الوصف الأول والتي دافع المتهم على أساسها . فإذا كان تعديل المحكمة للوصف قد حصل بناء على وقائع جديدة غير التي أعلن بها المتهم فإن المحكمة تكون قد خالفت القانون . وإنّ فإذا رفعت الدعوى على المتهم بإعتباره فاعلا في جريمة النصب ، وكانت الوقائع التي قام عليها إتهامه هي أنه توصل إلى الإستيلاء على نقود من المجنى عليه بعد أن أوهمه بوجود سند دين غير صحيح حوله إليه وعدلت المحكمة وصف التهمة من غير تنبيه المتهم فجعلته شريكا في جريمة النصب ، وأقامت التعديل الذي أجرته على وقائع تخالف الوقائع التي أسس عليها الإتهام الأول فاعتبرت أن الذي إتصل بالمجنى عليه وأوهمه بوجود السند غير الصحيح ليس هو المتهم بل هو شخص آخر وإن هذا الشخص لم يحصل من المجنى عليه على نقود بل على مخالصة بجزء من دين عليه فإن المحكمة بذلك تكون قد أخلّت بحق الدفاع إخلالا ظاهرا ويتمين نقض حكمها .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٩ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٣٩)

١٥٩٥ - تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عامة يوجب لفت نظر الدفاع إذ أن التعديل لا يقتصر على مجرد إستبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل ينصب على التهمة

نفسها .

إنه لما كانت التهمة فى قضايا الجنایات تحدد بالأمر الصادر من قاضى الإحالة ، وكان القانون صريحا فى أن المحكمة هى التى تملك تعديل وصف الأفعال المبينة فى ذلك الأمر ، فهذا مؤداه أنه إذا صرحَت النيابة أو المدعى بالحقوق المدنية فى الجلسة بتعديل الوصف المبين فى أمر الإحالة ، فإن هذا التصريح لا يعدو أن يكون طلبا من الطلبات التى تقدم فى الجلسة والمحكمة - دون غيرها - القول الفصل فى التهمة التى ترى محاكمة المتهم من أجلها فى الحدود التى رسمها القانون وبالشروط التى بينها . وإن كان قد حضر الجلسة خاليا مما يفيد أن المحكمة أقرت الوصف الذى تقدمت به النيابة فى الجلسة بإعتبار التهمة جنایة إحداث عامة ومن أن المتهم قد ترفع على أساس هذا الوصف ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذا هى قضت على المتهم بالعقوبة على أن ما وقع منه جنایة إحداث عامة لا شروع فى قتل كما هو وارد فى أمر الإحالة ، لأنها بذلك تكون قد أدانت فى جريمة لم ترفع بها الدعوى عليه .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٥ ق جلسة ٢٩ / ١ / ١٩٤٥)

١٥٩٦ - تعديل التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى قتل

خطأ .

إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنایات بتهمة ضربه المجنى عليها ضربا لم يقصد منه قتلها ولكنه أفضى إلى موتها فغيرت المحكمة التهمة وعاينته على أساس أنه تسبب فى القتل بعدم إحتياطه وتحرضه من غير أن تلت الدفاع إلى ذلك فإنها تكون قد أخطأت بإسنادها إليه واقعة لم ترد فى أمر الإحالة . وكان الواجب عليها إذا كانت تلك الواقعة وما شمله التحقيق أن تجرى هذا التعديل فى الجلسة بمواجهة الدفاع - كما هو مفهوم المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنایات . أما أن تجرى التعديل فى الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى فإن ذلك منها ييطل حكمها . لأن التعديل على هذا الوجه لا يكون إلا فى حالة تغيير وصف الأفعال المرفوعة عنها الدعوى وما شاكل ذلك من

الأحوال التي نصت عليها المادة ٤٠ .

(الطنن رقم ١٨٨٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٦)

١٥٩٧ - تقديم المتهم على أساس أنه أحدث ضرباً برأس المجنى عليه وتبين للمحكمة أنه لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر .

مضى كان المتهم قد قدم للمحاكمة على أساس أنه أحدث ضرباً برأس المجنى عليه نشأت عنه عاهة ، وكان بالمجنى عليه آثار ضرب برأسه نسبت إلى هذا المتهم وأثار بظهره نسبت إلى شخص آخر ، ثم تبينت المحكمة أن هذا المتهم لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر فلا يكون لها بمقتضى القانون ، لإختلاف الواقعة ، أن تدبئه بهذه الضربات دون أن تعدل التهمة في الجلسة وتتيح له الفرصة لإبداء دفاعه في شأنها ، أما إذا هي أجرت هذا التعديل في الحكم في غير مواجهته ، مع أن الأمر ليس بخصوص واقعة واحدة بعينها مختلف في وصفها على حسب صحيح القانون حتى كان يجوز لها بناء على الترخيص الخاص الوارد بالقانون ، فإن حكمها يكون معيباً متعيناً نقضه .

(الطنن رقم ٧٤٠ لسنة ١٦ ق جلسة ٨ / ٤ / ١٩٤٦)

١٥٩٨ - رفع الدعوى على المتهم بأنه إشتوك بطريق التحريض والإتفاق والمساعدة في الشروع في قتل المجنى عليه ورات المحكمة إدانته في تهمة أنه ضرب المجنى عليه .

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي أنه إشتوك ، بطريق التحريض والإتفاق والمساعدة ، في الشروع في قتل المجنى عليه فإدانته المحكمة في تهمة أنه ضرب المجنى عليه ضرباً أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً دون أن تلفت الدفاع إلى ذلك ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ الواقعة المرفوعة بها الدعوى غير الواقعة التي أدانت المحكمة المتهم فيها . فإجراء هذا التعديل في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه ينطوى على بطلان في الإجراءات يستوجب نقض الحكم .

(الطنن رقم ١٨٨٤ لسنة ١٦ ق جلسة ١٨ / ١١ / ١٩٤٦)

١٥٩٩ - رفع الدعوى على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقررة بجناية خطف أنثى ورات المحكمة إدانته فى تهمة الإشتراك فى القتل بإعتبارها نتيجة محتملة لإشتراكه فى جناية الخطف .

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هى القتل العمد مع سبق الإصرار المقررة بجناية خطف أنثى ثم إدانته المحكمة فى تهمة الإشتراك فى القتل بإعتبارها نتيجة محتملة لإشتراكه فى جناية الخطف ، ولم تتحدث فى حكمها عن قيام نية القتل لديه ، ونفت سبق الإصرار عنه ، وقررت أنها لا تعرف على وجه التحديد مَنْ مِنَ الخاطفين هو الذى قتل المجنى عليه . فإن حكمها يكون معيبا إذ كان يتعين عليها - وقد إستبعدت من التهمة التى كانت موجهة إلى هذا المتهم سبق الإصرار وقررت أن القتل وقع من مجهول من بين الخاطفين ورات أن تستبقى مسؤولية المتهم عن هذه الجناية على أساس آخر من وقائع الدعوى غير وارد فى الوصف المحالة به عليها - أن تلفت الدفاع إلى ذلك ليقول كلمته فيه . (الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ١٧ ق جلسة ٢٤ / ٣ / ١٩٤٧)

١٦٠٠ - رفع الدعوى على متهمين بانهما إتفقا على إرتكاب حوادث السرقات ليلا وأن أولهما قتل المجنى عليه جمدا وثانيهما إشتراك معه بطريق الإتفاق والمساعدة ورات المحكمة إدانة المتهمين على أساس أن الثانى قتل عمدا والأول شروع فى القتل .

إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على متهمين بانهما إتفقا على إرتكاب حوادث السرقات ليلا وأن أولهما قتل المجنى عليه جمدا وثانيهما إشتراك معه بطريق الإتفاق والمساعدة بأن إتفقا على سرقة المارين وذهبا بالفعل إلى الطريق يحمل كل منهما سلاحه . فتمت جريمة القتل كنتيجة محتملة لهذا الإتفاق الجنائى ، ثم بالجلسة فوضت النيابة الرأى للمحكمة بالنسبة إلى الثانى على إعتبار أنه هو القاتل دون الأول ، فاستبعدت المحكمة تهمة الإتفاق الجنائى وقضت بإدانة المتهمين على أساس أن الثانى قتل عمدا والأول شرع فى القتل .

فإنها لا تكون قد عدلت التهمة بالجلسة من تلقاء نفسها ولا بناء على ما بدا من النيابة ، بل هي قد عدلتها في الحكم بناء على واقعة جديدة غير المرفوعة بها الدعوى على المتهم الثانى ، ولهذا يكون حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .
(الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ١٨ ق جلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٨)

١٦.١ - كون الفعل المسند إلى المتهم في أمر الإحالة هو أنه أمسك بالمجنى عليه ليتمكن متهما آخر من ضربه ورات المحكمة إدانته على أساس أنه هو الذى باشر ضرب المجنى عليه .
إن القانون وإن أجاز لمحكمة الجنايات تعديل التهمة المبينة في أمر الإحالة أو تشديدها إلا أنه قيدها في هذا بلفت الدفاع إلى التفسير ليرتفع على أساسه فإذا كان الفعل الذى أسند إلى المتهم في أمر الإحالة هو أنه أمسك بالمجنى عليه ليتمكن متهما آخر من ضربه ، وكانت المحكمة قد أدانته في حكمها على أساس أنه هو الذى باشر ضرب المجنى عليه بالعصا على رأسه ، فإنها تكون قد أسندت إليه فعلا جديدا نون أن تلت الدفاع ويكون حكمها معيبا واجب النقض .
(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٤٩)

١٦.٢ - تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة يوجب لفت نظر الدفاع إذ أن التعديل لا يقتصر على مجرد إستبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل ينصب على التهمة نفسها .

إن تغيير وصف التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات - عملا بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إستبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة

للعامه ، وإذ كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلتفت الدفاع عنه إلى ذلك فإن هذا التمييز يكون إخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .
(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥٠)

١٦.٣ - رفع الدعوى على المتهم بأنه وضع عمدا نارا فى زراعتة وأحدث عمدا حال وضعه النار فيها ضررا لغيره بأن إمتدت من زراعتة إلى الزراعة المجاورة والملوكة لأخرين فأضافت المحكمة إلى هذه التهمة أنه أحدث عمدا حال وضعه النار فى زراعتة ضررا لغيره هم الدائنون الحاجزون .
إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه " وضع عمدا نارا فى زراعة القصب المملوك له والموجود بالفيط وقد أحدث عمدا حال وضعه النار فى هذا القصب ضررا لغيره بأن إمتدت النار من قصبه إلى بقية القصب للجاور والملوك لفلان وآخرين الخ " ، فأضافت المحكمة إلى هذه التهمة ويدون أن تلتفت نظر الدفاع واقعة جديدة هى أنه أحدث عمدا حال وضعه النار فى هذا القصب ضررا لغيره وهم الدائنون الحاجزون ثم إدانته بها فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .
(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٥١)

١٦.٤ - رفع الدعوى على متهمين بأنهما شرعا فى قتل المجنى عليه عمدا بأن أطلق عليه كل منهما عيارا ناريا ورات المحكمة إدانة أولهما فى كلا العيارين .
إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما شرعا فى قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن أطلق عليه الطاعن عيارا ناريا الخ ، وأطلق عليه الآخر عيارا ناريا آخر الخ ، ثم سمعت المحكمة الدعوى وإنتهت إلى تبرئة المتهم الآخر وإدانة الطاعن فى كلا العيارين دون أن تلتفت نظر الطاعن

ليدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانته بها دون أن يشملها أمر الإحالة وهي إطلاق العيار الذي أصاب المجنى عليه فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوية بعيب جوهرى يستوجب إبطال الحكم . ولا يؤثر في ذلك ما أشارت إليه المحكمة من أن التهمة المسندة إليه وحدها معاقب عليها بالعقوبة التي أوقعتها عليه متى كان الواضح من حكمها أن إدانتها له بالواقعة الجديدة قد كان لها أثر في إستخلاصها لثبوت نية القتل لديه بما قالت من أن هذه النية متوافرة لديه " بذليل حملته وإستعماله سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته وهو بندقية وتكرار إطلاقه النار منها وهو يصوبها إلى المجنى عليه في المرتين مما يؤكد رغبته في القضاء على حياته " . (الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٥١)

١٦٠٥ - تقديم المتهم وآخرين بتهمة الإشتراك في تجمهر وقعت فيه جرائم ضرب فاستبعدت المحكمة تهمة إلتجمهر ورأت إدانته في واقعة ضرب لم توجه إليه .

إذا كانت التهمة الموجهة إلى الطاعن وآخرين هي تهمة الإشتراك في تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص يحملون عصيا توافقوا على التمدى والإيذاء وقعت في هذا التجمهر جرائم ضرب ، وأن الطاعن ضرب بكرا وخالدا ، فإدانت محكمة أول درجة الطاعن في تهمة التجمهر وقضت ببرأته من تهمة الضرب وإدانت الآخرين في تهمة ضرب زيد وفي تهمة التجمهر ، ولما إستؤنف الحكم رأت المحكمة الإستئنافية عدم توافر أركان جريمة التجمهر بالنسبة لجميع المتهمين ، ولكنها أدانت هذا الطاعن في ضرب زيد مع أن هذه الواقعة لم توجه إليه ولم تدر عليها المرافعة في أى من درجتى المحاكمة ، فهذا الحكم يكون باطلا بالنسبة إليه ولا يصح القول بأنه كان متهما بالتجمهر ، وأن الضرب الواقع على زيد قد وقع في هذا التجمهر ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة إليه في أى من درجتى المحاكمة ولم يدافع عن نفسه فيها .

أما باقى المتهمين فهم ولو أنهم لم تستند إليهم أيضا واقعة ضرب زيد إلا أنهم إستأنفوا وأبدوا دفاعهم أمام المحكمة الإستئنافية بالنسبة إليها ، ولذلك فلا

يكون لهم أن يطعنوا في الحكم لهذا السبب .

(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ٧ / ٦)

١٦.٦ - توجيه التهمة إلى المتهم بأنه ضرب المجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها العادة ورات المحكمة إدانته في جنحة ضرب المجنى عليه عمدا .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بأنه ضرب المجنى عليه عمدا بالة راضة على رأسه فحدث به إصابة معينة نشأت عنها عاة ثم تشككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه بمقولة أنه إشتراك مع آخرين فيما وقع على المجنى عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس ودانته بذلك نون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي نشأت عنها العادة ، فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بحق المتهم في الدفاع إذ كان يتعين عليها أن تنبيه إلى هذا التفسير لإبداء دفاعه في شأنه وذلك لإختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام .

(الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥ / ١٠ / ١٧)

١٦.٧ - تقديم المتهم وآخرين بتهمة الإشتراك في تجمهر وقعت فيه جرائم ضرب فاستبعدت المحكمة تهمة التجمهر ورات إدانته في واقعة ضرب لم توجه إليه .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهمين بأنهما إشتراكا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه إرتكاب جرائم التعدي مع عليهم بالغرض المقصود منه . فاستبعدت المحكمة تهمة التجمهر لعدم ثبوت أركانها القانونية ودانت المتهمين بتهمة الضرب الذي خلف عاة بالمجنى عليهما وكانت واقعة الضرب التي دين المتهمان بها لم توجه إليهما بالذات ولم تدر عليهما المرافعة أثناء المحاكمة ، فإن الحكم إذ قضى بإدانتهم فيها يكون باطلا ، ولا يصح القول بأنهما كانا متهمين بالتجمهر وأن الضرب الواقع على المجنى عليهما

قد وقع أثناء التجمهر ، ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجهة إليهما وذلك لإختلاف الواقعتين وإسناد واقعة جديدة للمتهمين لم يرد لها ذكر فى قرار الإتهام وكان يتعين تنبيه الدفاع إلى هذا التغيير.

(الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ١٢ / ١٩٥٥)

١٦.٨ - إحالة متهم إلى محكمة الجنايات بجناية الإختلاس المنطبق عليها المادة ١١٢ عقوبات - إستبعاد المحكمة هذه التهمة وإسنادها جنة السرقة إلى المتهم إدخال لعنصر جديد فى التهمة - وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التغيير .

إذا كانت التهمة التى أحيل المتهم بها إلى محكمة الجنايات هى جناية الإختلاس المنطبق عليها المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وإسندت إليه جريمة أخرى هى جنة السرقة وأدخلت بذلك عنصرا جديدا فى التهمة ، فإنه يكون من حق المتهم أن يحاط به علما ليبدى رأيه فيه قبل أن يدان بمقتضاه ، فإذا كانت المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد للمرافعة على أساسه طبقا لما تقضى به المادة ٣.٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ١٤)

١٦.٩ - تغيير التهمة من شروع فى قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة - تعديل فى التهمة مما يستوجب لفت نظر الدفاع على ذلك .

التغيير الذى تجريه المحكمة فى الوصف من جناية شروع فى قتل إلى جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المبينة فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات - عملا بنص المادة ٣.٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إجراء فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إستبعاد واقعة

فرعية وهى نية القتل يل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة للعامة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

(الطن رقم ٦٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٥٦ م ٧ من ١٩)

(والطن رقم ١٢٦٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٠ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٢١١)

١٦١٠ - تعديل التهمة من تزوير إلى إشتراك فيه - إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة - عدم تنبيه المتهم إلى ذلك إخلال بحق الدفاع .

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير إلى إشتراك فيه ونسبت إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة فى أمر الإحالة دون أن تنبيه إلى هذا التعديل كى يؤسس عليه دفاعه ، فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٥٦ م ٧ من ٢٧١)

١٦١١ - مراعاة النيابة على أساس أن المتهم وحده هو محدث إصابات المجنى عليه بسكين - مراعاة الدفاع على هذا الأساس ذاته - تحقق فرض الشارع من تنبيه الدفاع .

متى تبين أن ممثل الإدعاء ترفع فى جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم وحده الذى أحدث إصابات المجنى عليه بسكين كما ترفع محامى المتهم على هذا الأساس ذاته فإن مؤدى ذلك أن الفرض الذى توخاه الشارع من تنبيه الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه تهمة طعن المجنى عليه بالسكين التى رأت المحكمة أن تدينه بها طبقا لما تكشففت عنه واقعة الدهوى أمامها ، هذا الفرض يكون قد تحقق . (الطن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩ / ٣ / ١٩٥٦ م ٧ من ٢٨٢)

١٦١٢ - تعديل التهمة من قتل عمد مقتربن بجناية سرقة بحمل

سلاح إلى إشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح دون أن تنبه المتهم إلى هذا التفسير إخلال بحق الدفاع .

إذا عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة إلى المتهم من قتل عمد مقترن بجناية أخرى - جناية السرقة بحمل سلاح إلى إشتراك في جريمة قتل عمد وقعت نتيجة محتملة لجناية سرقة بحمل سلاح - دون إن تنبيه إلى هذا التفسير - فإن المحكمة تكون قد أضافت بهذا التعديل عنصرا جديدا لم ترفع به الدعوى هو وقوع جناية القتل كنتيجة محتملة لجناية السرقة ويكون حكمها معيبا لإخلاله بحق الدفاع . (الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٦ / ٦ / ١٩٥٦ م ٧ من ٩١٧)

١٦١٣ - تعديل التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - تضمنه نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى .

تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ - دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه - ينطوي على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال إلى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ٦١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٢ / ١ / ١٩٥٧ م ٨ من ٥٧)

١٦١٤ - إتخاذ المحكمة من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه مرات متوالية عنصرا من عناصر الإثبات لتوافر نية القتل وإسنادها إلى المتهم إنه هو وحده محدث جميع طعنات المجنى عليه رغم رفع الدعوى بحدوث هذه الطعنات عن المتهم وآخر - وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل الجديد .

متى كانت المحكمة قد إتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية عنصرا من عناصر الإثبات التي تداخلت في تكوين

عقيدتها بتوافر نية القتل ونسبت في الوقت نفسه إلى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالجنى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وأخر ، فإنه كان يجب على المحكمة وقد إتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد واقعة جديدة إلى المتهم ، ثم أدانته على أساسها أن تنبيهه إلى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فإذا لم تفعل فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري أثر في الحكم بما يبطله . (الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ٦ / ٥ / ١٩٥٨ س ٩ ص ٤٧١)

١٦١٥ - تغيير التهمة من شروع في قتل عمد إلى جنحة إصابة خطأ . ليس مجرد تغيير في الوصف وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة للمتهم .

التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من شروع في قتل إلى جنحة إصابة خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات إجراءه بغير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة ، وهي واقعة الإصابة الخطأ التي قد يثير المتهم جدلاً في شأنها مما كان يقتضى من المحكمة أن تلتفت الدفاع إلى ذلك التعديل ، إلا أنه لا مصلحة للمتهم في التمسك بهذا الوجه من الطعن ما دام الحكم قد عاقبه على جريمتي الإصابة الخطأ والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد بمقوبة واحدة داخلة في حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية الواجب معاقبته عليها ، ولم يستند الحكم إلى الواقعة الجديدة في ثبوت التهمة التي دان المتهم بها .

(الطن رقم ٢٠٢٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٠)

١٦١٦ - إسناد المحكمة إلى المتهم واقعة جديدة تكون مع الواقعة المنسوبة إليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل

فى الحركة الإجرامية التى أتاما المتهم - وجوب تنبيه المتهم إلى التعديل الجديد .

يتعين على المحكمة وقد إتجهت إلى إسناد واقعة جديدة إلى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة إليه فى وصف التهمة وجه الإتهام الحقيقى وتدخل فى الحركة الإجرامية التى أتاما المتهم - أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تنبيهه إلى التعديل الذى أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإذا هى أغفلت ذلك وقضت ببراءة المتهم إستنادا إلى أن رجلى البوليس الحزبى ليس من إختصاصهما إقتياد المتهم إلى قسم البوليس دون أن تبين كلمتها فيما إسندته إلى المتهم من أنه عرض الرشوة عليهما " لصرف النظر عن النزاع القائم " وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التى علما بها والتى كان يتعين عليهما القيام به بإعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - عملا بنص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية - لا مجرد عدم إقتياده إلى القسم - فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه . (الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٥٨٩)

١٦١٧ - تعديل التهمة من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش - مغاييرته لعناصر الواقعة المرفوعة بها الدعوى ومساسه بكيانها المادى وبيانها القانونى مما يقتضى تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .

التغيير الذى أجرته المحكمة فى الوصف من جريمة تقليد علامة تجارية إلى جريمة غش - وإن كان لا يتضمن فى ظاهره الإستناد إلى أساس آخر غير ذلك الذى شملت الأوراق - إلا أنه يعد مغايرا لعناصر الواقعة كما وردت فى ورقة التكميل بالحضور ، ويمس كيانها المادى ، وبيانها القانونى ، مما كان يقتضى من المحكمة تنبيه المتهمين إلى التعديل الذى أجرته فى إتهمة ذاتها ومنحهما أجلا لتحضير دفاعهما إذا طلبا ذلك - أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون

مخطئا في القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٩ م ١٠ من ١٠٤٥)

١٦١٨ - تعديل التهمة من ضرب طبقاً للمادة ٢٤٢ / ١ عقوبات

إلى ضرب تحكمه المادة ٢٤١ / ١ عقوبات - يستلزم تنبيه الدفاع .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ومتهمين آخرين لمحاكمتهم بالمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات - ونظرت الدعوى ودارت المرافعة فيها على هذا الأساس - ثم رأت المحكمة براءة المتهمين الآخرين لعدم ثبوت التهمة قبلهما وإدانة الطاعن على أساس أنه ضرب المجنى عليه فأحدث به عدة إصابات أعجزته إحداهما عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تعاقبه عليها وتبين له الفعل الذي تسنده إليه ليدلى بدفاعه في صده - وإذا هي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت - ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم ما دامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة - وهي الحبس مدة سنة واحدة - تدخل في نطاق عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ / ١ ع التي رفعت بها الدعوى ، وذلك عملاً بالمادة ٤٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وتكون مصلحة الطاعن في ذلك منتفية .

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٠ م ١١ من ٦١)

١٦١٩ - تنبيه الدفاع إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة -

كفاية التنبيه الضمني - مثال : مواجهة المتهم بالسابقة في الحالات التي يعتبر توافرها ظروفا مشددا للعقوبة .

لا يتطلب القانون إتباع شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض سواء كان التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو

بإتخاذ إجراء يتم عنه فى مواجهة الدفاع ويصرف مدلوله إليه فإذا كان الثابت أن المحكمة قد إستوقضت المتهم بإحراز سلاح نارى بما إستبان لها أثناء نظر الدعوى بعد إطلاعها على صحيفة الحالة الجنائية للمتهم من سابقة الحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة فى جناية شروع فى قتل - فإعترف بها فى حضور محاميه ، فإن ذلك يكون كافيا فى تنبيه المتهم وتنبيه الدفاع عنه إلى الطرف المشدد المستمد من صحيفة حالته الجنائية التى كانت ملحقة بملف الدعوى ، وتكون المحكمة قد قامت بإتباع أمر القانون فى المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثالثة .

(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٨ / ١٠ / ١٩٦٠ س ١١ من ١٩٦٢)

الفرع الثانى

بالنسبة لإدانة المتهم من جريمة تختلف فى عناصرها القانونية
وفى واقعها المادية عن الجريمة التى رفعت بها الدعوى

١٦٢٠ - تعديل التهمة من جناية " سرقة بالإكراه " إلى جنحة

إخفاء أشياء مسروقة .

إن المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تقضى بتنبيه الدفاع إلى تعديل التهمة وتأجيل الدعوى إذا كان التعديل يخشى منه ضرر بدفاع المتهم .
والحق الذى خوله القانون لمحاكمة الجنايات فى تعديل التهمة فى ذات الحكم ومن غير سبق تنبيه الدفاع لا يكون - طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - إلا فى صورة عدم ثبوت بعض الأفعال المسندة للمتهم أو إثبات الدفاع عنه لشيء يقتضى تنزيل التهمة . وعليه فإذا عدلت المحكمة التهمة من جناية " سرقة بإكراه " إلى جنحة " إخفاء أشياء مسروقة " وأصدرت حكمها بهذا الإعتبار دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل كان ذلك إخلالاً بحق الدفاع موجباً لنقض الحكم . ومهما يقل من أن جريمة الإخفاء التى إنتهت إليها المحكمة فى حكمها هى جنحة أخف عقوبة من جناية السرقة التى كانت مرفوعة

بها الدعوى فإنه مما لا شك فيه أن عناصر السرقة بالإكراه غير عناصر الإخفاء والدفاع في الإخفاء غيره في السرقة فتعديل المحكمة في حكمها للتهمة من سرقة إلى إخفاء ضار بدفاع المتهم وكان يجب تنبيهه إليه وتأجيل الدعوى إذا إقتضت الحال . (الطن رقم ٤١ لسنة ٢ ق جلسة ٢٣ / ١١ / ١٩٣١)

١٦٢١ - تعديل وصف التهمة من إشتراك بالإتفاق والمساعدة مع آخرين في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار إلى قتل عمد بدون سبق الإصرار .

إذا قدم متهم إلى المحاكمة باعتباره شريكا بالإتفاق والمساعدة مع آخرين في جريمة قتل مع سبق الإصرار ثم إستبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار وعدلت التهمة المنسوبة إلى هذا المتهم من إشتراك في قتل بطريق الإتفاق والمساعدة إلى قتل عمد بدون سبق إصرار وعاقبته على ذلك بدون تنبيه الدفاع إلى هذا التعديل في وصف التهمة فذلك يعتبر إخلالا بحق الدفاع خصوصا أن إستبعاد ظرف سبق الإصرار يجعل هذا المتهم مسئولا عن فعله وحده والفعل المنسوب إليه بحسب قرار الإتهام بعد إستبعاد ظرف سبق الإصرار لا يمكن إعتباره جريمة قتل تامة وهذا الإخلال بحق الدفاع يستلزم نقض الحكم . (الطن رقم ١٥٩٣ لسنة ٦ ق جلسة ٨ / ٦ / ١٩٣٦)

١٦٢٢ - إعتبار المتهم فاعلا في الجريمة بعد أن كان مقدما بإعتباره شريكا فيها .

إذا أعتبرت المحكمة المتهم فاعلا للجريمة ، بعد أن كان مقدما إليها بإعتباره شريكا فيها وأضافت إليه واقعة لم يشملها أمر الإحالة ، وهي أنه أطلق على المجنى عليه عيارا ناريا ، وذلك من غير أن تنبه الدفاع ، فإنها تكون قد أخطأت ، ويتعين نقض الحكم بالنسبة إلى العقوبة المقرضى بها ولا يهون من ذلك أن تكون العقوبة التي قضت بها عليه هي المقررة للجريمة التي أحيل للمحاكمة من أجلها ، متى كانت الواقعة التي رتب عليها إعتباره فاعلا وقدرت العقوبة

على أساسها تختلف عن الواقعة المبنية في أمر الإحالة والتي كان يتعين عليها أن تنقيد بها ما دامت لم تتبع الطريق القانوني لتعديل التهمة . ثم إنه إذا كانت المحكمة قد قررت أن ظروف الدعوى تبرر معاملة المتهم بالرأفة وتخفيف العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة للفاعل ، فإنه يكون من المتعين تبعا لذلك معاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشرة سنة بدلا من الأشغال الشاقة المؤبدة التي لا يحكم بها على الشريك إلا في غير الأحوال المستوجبة للرأفة .

(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ١٤ ق جلسة ١٢ / ٦ / ١٩٤٤)

١٦٢٢ - تعديل التهمة من تزوير أوراق مالية إلى جريمة إستعمال هذه الأوراق المزورة .

إذا كانت التهمة التي أسندتها النيابة إلى المتهم وأمر قاضى الإحالة بإحالاته على المحكمة لمحاكمته عنها هي أنه زور أوراقا مالية من فئة العشرة القروش بأن إصطنع هذه الأوراق ووقعها بإمضاء מזרד لووزير المالية ، وأدانت المحكمة في جريمة إستعمال هذه الأوراق المزورة دون أن تعدل التهمة في مواجهته بالجلسة ، فإن حكمها يكون باطلا ، إذ الجريمة التي أدين بها تختلف في عناصرها القانونية وفي واقعها المادية عن الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه والتي أعد دفاعه على أساسها .

(الطعن رقم ٩٠٠ لسنة ١٦ ق جلسة ٢٧ / ٥ / ١٩٤٦)

١٦٢٤ - تعديل التهمة من جنائية قتل عمد إلى جنحة قتل خطأ .

إذا كانت الدعوى الجنائية التي نظرتها المحكمة ولنتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن المتهم قتل المجنى عليها عمدا فادانت المحكمة لا في الجنائية المذكورة ، بل في جنحة القتل الخطأ وكانت جنحة القتل الخطأ تختلف في وصفها وفي أركانها عن جنائية القتل العمد التي أحيل بها فإن المحكمة تكون قد أخطأت وأخلت بحقوق الدفاع ، ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى

لم تر توافر أركان جنائية القتل العمد فإنه كان لازما عليها إما أن تقضى ببراءة من التهمة التى أحيل إليها من أجلها وإما أن توجه إليه فى الجلسة التهمة المكونة للجريمة التى رأت أن تحاكمه عنها وأن تبين له الجريمة التى رأت إسنادها إليه ليمكن من إبداء دفاعه فيها ما دامت الأفعال التى إرتكبها لا تخرج عن دائرة الأفعال التى نسبت إليه وشملتها التحقيقات الابتدائية التى أجريت فى الدعوى وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ أن الشارع عند تقرير حق المحكمة فى تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد إلى الافتيات على الضمانات القانونية التى تكفل لكل متهم حقه فى الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة فى شأن الجريمة التى ترى المحكمة إسنادها إليه كلما كان تنبيه الدفاع إلى ذلك لازما قانونيا .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥٥)

١٦٢٥ - تعديل وصف التهمة - متى يجب تنبيه المتهم إليه ؟

إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبينائها القانونى والإستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من إشتراك فى تزوير إلى فعل أصلى ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ولا يعترض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخرين المسندتين للمتهم (وهما إستعمال محرر عرقى مزور ونصب) ما دامت جريمة التزوير هى أساس هاتين الجريمتين الأخرين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل - فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطالن الإجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢ / ٤ / ٩٦١ س ١٢ من ٤١٥)

١٦٢٦ - وصف التهمة - شرط صحة تغييره .

من المقرر أن للمحكمة أن تسبغ على الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح ، ولا عليها أن لم تلتفت الدفاع إلى الوصف الجديد ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع . ومتى كان الثابت أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه سرق دفاتر المجنى عليه حالة كونه عاملا لديه بالأجر بالمادة ٣١٧ / ٧ من قانون العقوبات وقد أدانته محكمة أول درجة بأنه يدد هذه الدفاتر بعد أن ثبت لديها أن الدفاتر سلمت إليه على سبيل الوكالة فبدها إضرارا بالمجنى عليه وعاقبته بالمادة ٣٤١ من هذا القانون وقد إستأنف الطاعن هذا الحكم وترافع على أساس هذا الوصف أمام محكمة الدرجة الثانية ، وكان تعديل محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة من سرقة إلى خيانة أمانة دون أن تنبه المتهم أو المدافع عنه لا يعيب الحكم الصادر من محكمة الدرجة الثانية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع الدفاع عنه أمام المحكمة الإستئنافية على أساسه . فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٦٩)

١٦٢٧ - مجادلة الطاعن حول الوصف القانوني لما إقترفه - لا

جدوى منه - ما دامت العقوبة المقررة إستعمال القسوة التى يقر بإنطباقها عليه .

لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الوصف القانوني لما إقترفه ما دامت العقوبة المقررة إستعمال القسوة المنصوص عليها فى المادة ١٢٩ من ذلك القانون والتي يقول الطاعن بأنها هى التى تنطبق على ما أتاه .
(الطن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٦٦)

١٦٢٨ - لا يملك المدعى بالحقوق المدنية إستعمال حقوق الدعوى

الجنائية .

أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التى وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذى لحقه ، فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبعيتها لها .

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٢٤)

١٦٢٩ - تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق إصرار مقترون إلى شروع فى قتل مقترون دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه - لا إخلال بحق الدفاع .

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى إنطباقه على الواقعة التى إتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو إستبعاد ظرف سبق الإصرار دون أن يتضمن إسناده واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف المعدل الذى إنتهت إليه المحكمة حين إعتبرت الطاعنين - أخذا بالقدر المتيقن فى حقهما - قد أرتكبا جناية شروع فى قتل مقترون بدلا من قتل عمد مع سبق الإصرار مقترون ، لا يجافى التطبيق السليم فى شىء ولا يعطى الطاعنين حقا فى إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة فى مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف ما دامت قد إقتصرت على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى .

(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٧ / ٦ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٧٢٢)

١٦٣٠ - تعديل المحكمة التهمة من جريمة هناك عرض بالقوة إلى جريمة دخول بيت مسكون بقصد إرتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه - إخلال بحق الدفاع .

تختلف جريمة متك العرض بالقوة المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات فى أركانها وعناصرها عن جريمة دخول بيت مسكون ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٢٧٠ ، ٢٧٢ من القانون المذكور . ولما كان التغيير الذى أجرته محكمة الجنائيات فى التهمة - من الجريمة الأولى التى رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرى المحاكمة على أساسها إلى الجريمة الثانية التى أدين بها - ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة ، وإنما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراءه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذى رفعت به الدعوى الجنائية بداهة دون أن تعدل المحكمة التهمة فى مواجهته أو تلت نظر الدفاع كى يعد دفاعه على أساسه ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بما يستوجب نقضه وإحالة .

(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٢٧ ، ١٠٢٨)

١٦٣١ - حق المحكمة فى تعديل وصف التهمة - يقابله واجبها فى أن تبين للمتهم التهمة المعدلة .

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون أن تنقيد بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، ولا يقدح فى هذا أن حق الدفاع يقضى بأن تعين للمتهم التهمة التى توجه إليه ليرتب دفاعه عنها ، ذلك بأن حق المحكمة فى تعديل التهمة فى أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات وهو أن تبين للمتهم التهمة المعدلة وتتيح له فرصة تقديم دفاعه عنها كاملا ، ومن ثم

فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل إعمال نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ ولم يفصل في الدعوى على هذا الأساس يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . (الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٩)

١٦٣٢ - تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون لفت نظر المتهم - لا يؤثر في صحة الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم - عند إستئنافه الحكم كان على علم بهذا التعديل - مثال .

متى كان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت على الطاعنين بوصف أنهما أنتجا خبزا مخالفا للمواصفات القانونية وقد دانهما الحكم الابتدائي عن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فإن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو دون أن تلفت نظر الدفاع عن المتهمين لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية ما دام المتهمان حين إستئناف هذا الحكم كانا على علم بهذا التعديل .

(الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ١١٢٤)

١٦٣٣ - تغيير المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عامة مستديمة هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى - علة ذلك ؟ عدم لفت نظر الدفاع إلى ما أجرته المحكمة من هذا التعديل - إخلال بحق الدفاع .

إن التغير الذي تجريه المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عامة مستديمة لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراؤه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات

الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد إستبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعامة المستديمة والتي قد يثير الطاعن جدلا في شأنها ، وفي عدم لفت المحكمة نظر الدفاع إلى ما أجرت به من تعديل في هذه الحالة بإحاطة بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه ، إذ القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملت التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه نون أن تلت نظر المدافع عنه إلى ذلك .

(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٦ / ١٢ / ١٩٧١ س ٢٢ من ٨٠٨)

١٦٢٤ - تغيير المحكمة التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم مما تملكه المحكمة بغير تعديل في التهمة عملا بالمادة ٣٠٨ . ج - هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة هي واقعة القتل الخطأ - وجوب لفت المحكمة نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد إلى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ وهي إذ لم تفعل ذلك فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويكون حكمها مشوبا بالبطلان مما يوجب نقضه وإحالة .

(الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٢ س ٣٣ من ٧٦٨)

١٦٣٥ - تنبيه المتهم إلى تعديل التهمة - ضرورة ذلك - كيفيتها

- مثال .

لا يتطلب القانون إتباع شكل خاص لتنبية المتهم إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي ثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة - ولو كانت لم تذكر في أمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور - وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل بأية كيفية تركها المحكمة محققة لذلك الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع ويصرف مدوله إليه - ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سألت الطاعن عما نسب إليه فأعترف بضبط السلاح وملكيته له بدون ترخيص كما إعترف بالسابقة الواردة بصحيفة حالته الجنائية وذلك في حضور محاميه الذي أشار إلى هذه السابقة في مرافعته الشفوية وتناول الظرف المشدد بالمناقشة والتنفيد ، فإن ذلك يكون كافيا في تنبيه الطاعن والدفاع عنه إلى الظرف المشدد المستمد من صحيفة حالته الجنائية التي كانت مرفقة بملف الدعوى وتكون المحكمة قد قامت باتتباع أمر القانون في المادة ٣٠٨ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم ينحسر عن الحكم دعوى الإخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٦٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٧٣ س ٢٤ من ٣١٥)

١٦٣٦ - تغيير المحكمة للتهمة بإضافة عناصر وظروف إستبانت لها دون لفت نظر الدفاع - إخلال بحق الدفاع - تغيير وصف التهمة من جرح نشأت عنه عاهة إلى شروع في قتل مع سبق الإصرار - يستوجب لفت نظر الدفاع .

لما كان التفسير الذي أجرته المحكمة في التهمة من جنائية جرح نشأت عنه عاهة مستندية إلى جنائية شروع في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد إنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لأنه يتضمن إضافة عناصر جديدة إلى الواقعة هي قصد القتل مع سبق الإصرار والترصد والتي قد يثير الطاعنون جدلا في شأنها كالمجادلة في توافر نية سبق الإصرار والترصد وغير ذلك ، مما يقتضى من

المحكمة تنبيه الدفاع إليه عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على إجراء باطل يعيبه ، لما كان ذلك ، وكان لا محل - فى خصوصية هذه الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن على إعتبار أن العقوبة المقضى بها - وهي السجن ثلاث سنوات تدخل فى العقوبة المقررة لجناية إحداث الجرح الذى نشأت عنه العامة المستديمة ، وذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع إستعمال الزافة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلتزمت الحد الأدنى لجناية الشروع فى القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى .

(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٠ / ١٩٧٦ س ٢٧ من ٧٠١)

الفرع الثالث

بالنسبة لإضافة مواد جديدة غير واردة بأمر
الإحالة تسمى إلى مركز المتهم

١٦٣٧ - إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته وفقاً للمادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين الإجرام ورات المحكمة إضافة المادة الثانية من ذلك القانون .

إذا كان الثابت أن المتهم أحيل على محكمة الجنايات لمحاكمته وفقاً للمادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين على الإجرام ، وأن النيابة طلبت بالجلسة معاقبته على هذا الأساس ولم تطلب تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن المحكمة لم تنبه الدفاع عن المتهم إلى أن المادة الواجبة التطبيق هى غير المادة التى أحيل للمحاكمة على أساسها ، فليس للمحكمة مع ذلك إلا أن تقضى فى الدعوى على أساس المواد الواردة فى أمر الإحالة ، لأن فى تطبيق المادة

الثانية من ذلك القانون تسويئاً لمركز المتهم ، إذ هي تقضى بوجوب إعتبار المحكوم عليه مجرماً إعتاد الإجرام .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٨ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٣٨)

١٦٣٨ - طلب معاقبة المتهم بالمادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ قبل إلغائه وراث المحكمة إدانته في الجريمة التي كان معاقباً عليها بالمادة السابعة من ذلك القرار الذي إستمر سريان حكمها مع إختلاف واقعة كل جريمة عن الأخرى .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لمعاقبته بالمادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ الذي صدر أبان الأحكام العرفية ثم ألغى ، فإدانته المحكمة في الجريمة التي كان معاقباً عليها بالمادة السابعة من ذلك القرار الذي إستمر سريان حكمها بعد رفع الأحكام العرفية ، وكانت واقعة كل جريمة يختلف عن واقعة الأخرى ، فإنها تكون قد أخطأت لمعاقبتها المتهم عن واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه .

(الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ١٧ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٤٧)

الفصل الخامس

تغيير الوصف بغير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع

الفرع الأول

التعديل القائم على نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت حولها مرافعة الدفاع ولم يترتب عليه إسناد تهمة أشد عقاباً من التهمة المنسوبة إليه

١٦٣٩ - تعديل وصف التهمة تعديلاً لا يضار به المتهم لقيامه

على نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت عليها المرافعة .
إذا عدلت المحكمة وصف التهمة ولم يكن في هذا التعديل تسويء لمركز أحد

المتهمين بل كان الواقع أنه أدى إلى تحسين مركز بعضهم فليس لأى واحد منهم أن يتضرر من حصوله دون تنبيه إليه .

(الطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٥ ق جلسة ١ / ٤ / ١٩٣٥)

١٦٤ - تخصيص الطريقة التى إستعملت فى النصب من غير إضافة شىء إلى الأفعال المرفوعة بها الدعوى .

إذا كان كل ما أجزته المحكمة من التعديل فى وصف التهمة هو أنها خصصت الطريقة التى إستعملت فى النصب ، فبعد أن كانت التهمة المعلن بها المتهم مبينا بها أن النصب حصل بطرق إحتيالية بغير تخصيص خصصته هى بأنه كان بطريقة الإلتصاف بصفة كاذبة . وذلك من غير أن تضيف شيئا إلى الأفعال المرفوعة بها الدعوى والتى تتضمن إلتصاف الجانى بتلك الصفة ، فإن هذا ليس فيه ما يقتضى لفت نظر الدفاع .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٩ ق جلسة ٢٧ / ١١ / ١٩٣٩)

١٦٤١ - تغيير وصف الواقعة من شروع فى الواقعة إلى شروع فى هتك عرض .

يجوز للمحكمة أن تغير فى الحكم بالعقوبة وصف الأفعال المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بدون سبق تعديل فى التهمة وبغير تنبيه الدفاع . وذلك لأن مدافعة المتهم أمام المحكمة يجب أن تكون على أساس جميع الأوصاف القانونية التى يمكن أن توصف بها الواقعة الجنائية المسندة إليه . فما دامت الواقعة المطلوب معاقبته من أجلها لم تتغير ، وما دام لم يحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة موصوفة بالوصف الذى رفعت به الدعوى فلا يقبل منه أن يتمثل بأنه قصر مراقبته على هذا الوصف دون غيره . فإذا غيرت المحكمة وصف الواقعة من شروع فى الواقعة إلى شروع فى هتك عرض من غير أن تنبه الدفاع إلى ذلك فإنها لا تكون قد أخطأت ما دامت الواقعة التى وصفتها بهذا الوصف هى التى يعينها التى وصفت أولا بأنها شروع فى

مواقعة ، وهى التى تناولها الدفاع فى مرافعته بالجلسة أمام المحكمة .
(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ١١ ق جلسة ١٧ / ٣ / ١٩٤٨)

١٦٤٢ - تعديل وصف التهمة من إستعمال ميزان غير مدموغ وغير صحيح إلى حيازة ميزان غير مدموغ ولا مضبوط بغير مبرر مشرودع .

إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه إستعمل ميزانا غير مدموغ وغير صحيح مع علمه بذلك فأدانت المحكمة فى تهمة أنه حاز بغير مبرر مشرودع ميزانا غير مدموغ ولا مضبوط بون أن تلفته إلى هذا التعديل فلا تثريب عليها فى ذلك ، إذ الإستعمال يتضمن الحيازة ، والواقعة التى إتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد تتضمنها الواقعة التى نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى .
(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ١٨ ق جلسة ١٤ / ٦ / ١٩٤٨)

١٦٤٣ - تعديل الوصف من خيانة أمانة إلى سرقة .
المحكمة غير ملزمة بلفت الدفاع إلى تغيير الوصف القانونى للواقعة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه بدد وأتلف سندا ، فأدانت المحكمة بأنه سرق هذا السند وأتلفه ولم تكن فى ذلك قد أضافت واقعة جديدة إلى الواقعة المرفوعة بها الدعوى أمامها بل هى رأت هذه الواقعة ذاتها تعتبر فى القانون سرقة لا خيانة أمانة ، فلا يقبل النعى على حكمها أنها قد أخلت بحق الدفاع .
(الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ١٨ ق جلسة ١٠ / ١ / ١٩٤٩)

١٦٤٤ - تعديل الوصف من شرودع فى واقعة إلى هتك عرض .
ما دامت المحكمة لم تضيف إلى الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى العمومية أية واقعة جديدة بل عاقبت المتهم على هذه الواقعة بعد أن وصفتها الوصف القانونى الذى أرتأته فإنها لا تكون ملزمة بلفت الدفاع . فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بشروده فى واقعة فأدانت المحكمة فى جناية هتك عرض

فإنها لا تكون قد أخطأت .

(الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩ / ١ / ٣١)

١٦٤٥ - تخصيص الطريقة التي إستعملت فى النصب من غير إضافة شيء إلى الأفعال المرفوعة بها الدعوى .

ما دامت المحكمة لم تعاقب المتهم على واقعة لم ترفع بها الدعوى ، بل عاقبته على الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وغاية الأمر أنها بينت فى حكمها العناصر الواقعية التى تتكون منها هذه الجريمة ، وما دامت هذه العناصر كلها كانت معروضة على بساط البحث فى الدعوى وكان مفهوم الإتهام عن طريق بيان التهمة بذكر الإسم الخاص للجريمة المرتكبة أن أساسها الوقائع القائمة فى التحقيق المعروض - ما دام ذلك كذلك فلا يصح النعى على المحكمة أنها ، مع كون النيابة حين رفعت الدعوى بالنصب لم تبين فى وصف التهمة الطرق الإحتيالية ، قد إنفردت هى ببيانها فى حكمها دون أن تلتف الدفاع .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩ / ٥ / ٢٣)

١٦٤٦ - بيان عناصر عدم الإحتياط فى قيادة السيارة فى حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى .

لما كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد فى إصابة المجنى عليه بالإصابات المبينة بالمحضر وكان ذلك ناشئاً عن عدم إحتياطه وتحركه فى قيادة سيارته فصدم المجنى عليه وأحدث إصابته ، وكان الحكم الابتدائى قد بين فى حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى عناصر عدم إحتياط المتهم فى قيادة السيارة بأنه كان ملتفتاً عن أمر القيادة ولم يستعمل جهاز التنبيه وأنه كان يسير بسرعة فائقة فصدم المجنى عليه ونشأ عن ذلك إصابته ، وكان المتهم قد أبدى دفاعه على أساس ما تقدم أمام المحكمة الإستئنافية التى أيدت الحكم الابتدائى لأسبابه - لما كان ذلك ، فإنه يكون فى غير محله ما ينعاه المتهم على الحكم من خلل وصف التهمة من تحديد نوع

الإهمال المسند إليه والإخلال بحقه في الدفاع .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٥٤)

١٦٤٧ - لا تلتزم المحكمة بتبنيهِ الدفاع إلى تغيير وصف التهمة متى كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف الجديد مطروحة بالجلسة وتناولها تحقيق المحكمة ودارت عليها مراعاة الدفاع .
إذا كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها: كذلك مراعاة الدفاع ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتبنيهِ الدفاع إلى هذا التغيير .

(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٧ / ٢ / ١٩٥٦ س ٧ من ١٥٧)

١٦٤٨ - تعديل وصف التهمة من فاعل إلى شريك - إستثناء المحكمة في ذلك إلى ذات الواقعة التي رأى الإتهام أن يجعل منها أساسا لمسألة المتهم بوصفه فاعلا أصليا وهي بذاتها الواقعة التي دارت عليها المرافعة - تبنيهِ الدفاع إليه غير لازم .

متى كانت واقعة الدعوى التي إتخذها الحكم أساسا لإعتبار المتهم شريكا في الجناية هي بعينها الواقعة التي رأى الإتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته بإعتباره فاعلا أصليا وهي بذاتها الواقعة التي كانت تنور عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الدفاع عن المتهم إلى ما رآته من إنطباع وصف جديد للتهمة متى كانت الواقعة مؤيدة إلى هذا الوصف الجديد دون إساعة إلى مركز المتهم .

(الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ١١ / ١٩٥٧ س ٨ من ٨٦٢)

١٦٤٩ - تعديل وصف التهمة في حدود عناصر الوصف الأصلي وما شمله التحقيق عليه المرافعة نتيجة إستبعاد أحد عناصره

لا محل للفت النظر إليه - مثال في قتل عمد .

إذا كان المتهمون الثلاثة قد قدموا إلى المحاكمة بتهمة أنهم والمتهم الرابع قتلوا المجنى عليه عمدا ومع سبق الإصرار بأن أطلقوا عليه عيارين ناريتين واعتدوا عليه بالضرب بالعصا قاصدين قتله - ثم تبينت المحكمة من التحقيق الذي أجرت أن المتهم الرابع أطلق أحد العيارين ولم توصل التحقيقات إلى معرفة من من المتهمين الآخرين هو الذي ساهم في الإعتداء بالبندقية الأخرى أو بالعصا فاعتبرتهم جميعا شركاء المتهم الرابع بالإتفاق والمساعدة على أساس ما تضمنه الوصف الأصلي وما شمله التحقيق ودارت عليه المرافعة من أن إطلاق العيارين والضرب بالعصا كان بناء على إتفاق سابق بين المتهمين ، فإن هذا الذي أجرت المحكمة لا يعنى أن يكون تعديلا لوصف التهمة لا للتهمة ذاتها ، إذ هي لم تزدد شيئا على الواقعة المعروضة عليها ، بل أنها إستبعدت جزءا منها لعدم ثبوته - فلا تثريب عليها إذا هي لم تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك .

(الطن رقم ١٠٠٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٦٠ م ١١ ص ٢٤٢)

١٦٥ - بيان كيفية ارتكاب الجريمة - على الوجه الصحيح - لا

يعتبر تعديلا لوصف التهمة - ما دام أنه لا مغايرة فيه للعناصر المطروحة - إجراء ذلك في الحكم - دون لفت نظر الدفاع في الجلسة - لا تثريب .

إذا كانت المحكمة قد عوات في حكمها على التقرير المقدم في الدعوى بنتيجة التحقيق الإداري الذي تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ، وكان ما إنتهى إليه الحكم في بيانه للطريقة التي تم بها التزوير والإختلاس لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قاله في شأن كشوف التفرغ وأنها تقوم مقام الإستمارة ٦١ ع . ح . وأن الإستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة ، لا يعتبر تعديلا جديدا ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة ولا يعدو أن يكون تصحيحا لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح

إجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة .

(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٧ / ٤ / ١٩٦٢ من ١٣ من ٢٨٠)

١٦٥١ - محكمة الموضوع - حقها في تعديل وصف التهمة -
إقتصار التعديل على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها
الدعوى - لا يستتبع ضرورة تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .

إذا كانت الواقعة الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي
بذاتها الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان
الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو إستبعاد نية القتل دون أن يتضمن إسناد
واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف المعدل الذي
نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجريمة الضرب المفضى إلى
الموت لا يجالى التطبيق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى
الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في هذه الحالة بتنبيه المتهم
أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ما دام قد إقتصر على
إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ، ومن ثم فقد إنحسرت
عن الحكم حالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٥ / ٤ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ٥٢٠)

الفرع الثاني

الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها
الجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة

١٦٥٢ - تفسير الوصف من جناية سرقة بإكراه إلى جناية
سرقة بخمل سلاح متى كانت المرافعة في الجناية التي قدم بها
تشمل وقائع الجناية التي عوقب عليها .

لمحكمة الموضوع أن تعدل وصف التهمة المعروضة عليها دون لفت نظر

الدفاع ما دام التعديل الذى تجريه لا يكون من شأنه أن يخدع المتهم أو أن يضر بدفاعه . وإنّ فلا حرج عليها فى أن تغير وصف التهمة من جنائية سرقة بإكراه إلى جنائية سرقة بحمل سلاح إذا كان الوصف الذى قدم به المتهم ودارت عليه المرافعة فى الجنائية التى قدم بها يشمل وقائع الجنائية التى عوقب عليها فإنها إذ تفعل ذلك لا تكون قد إسندت إليه وقائع جديدة .

(طعن رقم ١٦١٠ لسنة ٨ ق جلسة ١٠ / ١٣٨ / ١٩٣٨)

١٦٥٢ - تعديل الوصف من إشتراك فى جنائية تزوير ورقة

رسمية إلى إشتراك فى جنحة تزوير ورقة عرفية .

يجوز للمحكمة بدون سبق تعديل فى التهمة وبدون لفت نظر الدفاع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كان الدفاع قد ترفع عن المتهم على أساس الجنائية المرفوعة بها الدعوى عليه ، وهى إشتراك فى جنائية تزوير ورقة رسمية ، فأدانت المحكمة فى الإشتراك فى جنحة تزوير ورقة عرفية على أساس أن محضر فرز أنفاً تنقية بودة القطن الذى وقع فيه التزوير لم يحرر بمعرفة موظف رسمى مختص بتحريره ، فإنها لا تكون قد أخطأت . لأن دفاع المحكوم عليه فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه يتناول حتماً الجريمة التى نزلت إليها بإستبعاد الظرف الذى ينقلها إلى جنائية .

(الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ١٤ ق جلسة ١٣ / ٣ / ١٩٤٤)

١٦٥٤ - إنتهاء المحاكمة إلى أن السرق بالإكراه لم تقع فى

طريق عام .

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بأنه سرق هو وآخر مجهول مبلغاً من المبنى عليه بالإكراه وفى الطريق العام الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣١٥ فقرة ثانية عقوبات ورأت محكمة الجنايات بعد سماعها الدعوى أن السرق بالإكراه لم تقع فى طريق عام فاقبعت المتهم على مقتضى المادة ٣١٤ فقرة أولى فإن هذا

التعديل الذى ليس من شأنه من قريب أو من بعيد الإضرار بدفاع المتهم الذى تناول فيما تناوله الواقعة الجنائية التى أدين فيها فلا يطن فى حكمها إذ كل ما أجرتة هو أنها إستبعدت من الواقعة المرفوعة بها الدعوى جزئاً وساطت المتهم عن الباقي ، وهذا من حقها بمقتضى صريح نص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
(طعن رقم ١ لسنة ١٥ ق جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٤٤)

١٦٥٥ - إستبعاد ظرف سبق الإصرار وأخذ المتهم بالظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٣٤ / ٢ ع .

لا تثريب على محكمة الموضوع إذا هى إستبعدت ظرف سبق الإصرار عن تهمتي القتل العمد والشرع فى القتل الموجهتين إلى المتهم وأخذته بالظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات الذى لم يكن مذكوراً صراحة فى قرار الإتهام بغير توجيه نظر الدفاع إلى ذلك ما دامت الوقائع التى أدانت المتهم فيها هى بعينها التى رفعت بها الدعوى العمومية عليه بعد أن إستبعدت المحكمة منها ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته إذ هى عندئذ تكون فى حدود حقها فى تعديل وصف التهمة فى الحكم دون لفت نظر الدفاع إلى ما تجرته من تعديل .
(الطعن رقم ١٨٦٥ لسنة ١٦ ق جلسة ١١ / ١١ / ١٩٤٦)

١٦٥٦ - كون الواقعة المرفوعة بها الدعوى - وهى تكون جريمة القتل العمد - تتضمن الواقعة التى أدين فيها المتهم وهى جناية الضرب المفضى إلى الموت .

إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم ، وهى تكون جناية القتل العمد - تتضمن الواقعة التى أدين فيها وهى جناية الضرب المفضى إلى الموت بناء على إستبعاد أحد عناصرها وهو قصد القتل لا بناء على إضافة عنصر جديد إليها ، فليس للمتهم أن يتظلم من عدم لفته إلى هذا التفسير ، إذ لا حاجة فى هذه الصورة إلى لفت الدفاع لأن هذا يكون من قبيل تحصيل الحاصل ، إذ الدفاع فى الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع فى الواقعة

التي ثبتت لدى المحكمة .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ١٨ ق جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٤٨)

١٦٥٧ - تعديل الوصف من إشتراك في جناية تزوير ورقة رسمية إلى إشتراك في جنة تزوير ورقة عرفية .
للمحكمة ، دون أن تلت الدفاع ، أن تنزل بالواقعة من جناية تزوير ورقة رسمية إلى جنة تزوير ورقة عرفية لعدم توفر صفة الرسمية فيها .
(الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ١٨ ق جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٤٨)

١٦٥٨ - نزول المحكمة في حكمها على المتهم من جناية العامة المستديمة إلى جنة إحداث جرح .
إذا قدم المتهم للمحاكمة بتهمة الضرب الذي نشأت عنه عامة بالأذن فإدانته المحكمة في حكمها بالضرب البسيط فلا تتريب عليها في ذلك ، إذ الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه تتضمن في وضوح الواقعة التي أدين فيها بعد إستبعاد أحد عناصرها وهو تخلف عامة عن الإصابة التي أحدثها فهي لم تسند إليه واقعة جديدة ، وهذا هو ما أشارت إليه المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من عدم الحاجة فيه إلى لفت نظر الدفاع ، وما ذلك إلا لأن لفته في هذه الحالة يكون من قبيل تحصيل الحاصل ، إذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة .
(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠ ق جلسة ٢٠ / ٣ / ١٩٥٠)

١٦٥٩ - تعديل الوصف من القتل العمد إلى الشروع فيه .
إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهمين بأنهما قتلا عمداً المجنى عليه ثم إستخلصت المحكمة من الأدلة التي طرحت أمامها أن هذين المتهمين قد أطلق كل منهما عياراً نارياً على المجنى عليه أصابه أحدهما ففقضى عليه ولم يعرف من منهما الذي أصاب عياره ، فعدلت وصف هذه الوقائع ذاتها من القتل

العمد إلى الشروع فيه فإنها إنما تكون قد إستعملت الحق الذي خولها إياه القانون ، ولا يكون عليها أن تلت الدفاع في هذه الحالة إذ هي لم تخرج عن الوقائع التي إشتمل عليها التحقيق وخصوصاً أنها نزلت بالتعديل إلى الأخف .
(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٧ / ٥ / ١٩٥٠)

١٦٦٠ - تعديل الوصف من شروع في قتل عمد إلى جثة

ضرب .

إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند إلى المتهم من جناية شروع في قتل مع سبق الإصرار والترصد إلى جثة ضرب مقترن بهذين الظرفين لما رأته من عدم قيام الدليل على توفر نية القتل عنده ، وكانت الواقعة المادية التي إتخذتها المحكمة في حكمها للوصف الجديد هي نفس الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً . فإنها لا تكون قد أدخلت بدفاع المتهم في تعديلها الوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تلت الدفاع إلى ذلك .
(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٥٢)

١٦٦١ - إستبعاد ركن العلانية من واقعة اللذف التي رفعت بها

الدعوى .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على ذات واقعة اللذف التي رفعت بها الدعوى عليه من بادئ الأمر بعد أن إنتقص منها ركن العلانية لما إستخلصه من عدم توهمها وإعتبر الواقعة مخالفة منطبقة على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، فكل ما يثيره الطاعن في صدد تغيير وصف التهمة لا يكون له محل .
(الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٥٢)

١٦٦٢ - إعتبار المتهم شريكاً لا فاعلاً في الجريمة المرفوعة بها

الدعوى .

لا مصلحة للمتهم فيما يقوله من أن المحكمة غيرت وصف التهمة بالنسبة له فاعتبرته شريكا بعد أن كانت الدعوى مرفوعة عليه بوصفه فاعلا ، دون أن تلقت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن هذا التغيير لم يترتب عليه إضافة عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق ورفعت بها الدعوى أصلا ، ولم يؤد إلى تشديد العقوبة التي كان مطلوبا تطبيقها من بادية الأمر .

(الطعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٤)

١٦٦٣ - كون الواقعة المرفوعة بها الدعوى وهي تكون جريمة القتل العمد تتضمن الواقعة التي أدين فيها المتهم وهي جناية الضرب المفضي إلى الموت .

إن مجرد تغيير وصف الفعل المسند للمتهم في جناية قتل عمد مع سبق الإصرار إلى جناية ضرب أفضى إلى موت مقترب بهذا الظرف دون أن يتضمن التغيير واقعة جديدة غير الواقعة التي كانت مطروحة في الجلسة ودارت عليها المرافعة لا يعتبر إخلالا بدفاع المتهم ، بل تكون المحكمة قد أجابته إلى بعض ما طلبه من اعتبار الواقعة منجرده مشاجرة لا تلابسها نية القتل ولا ظرف سبق الإصرار ، ومن ثم لا يصح النعي عليها بأنها عدلت الوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٥٥)

١٦٦٤ - نزول المحكمة في حكمها على المتهم من جناية العامة إلى جنة إحداث جرح .

إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المسند إلى المتهمين من جناية إحداث عامة إلى جنة ضرب بسيط بالمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات وكانت الواقعة المادية التي إتخذتها المحكمة في حكمها أساسا للوصف الجديد هي نفس الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا بل إقتصرت على إستبعاد مسئوليتهم عن

العامة - فإنها لا تكون قد أخلت بدفاع المتهمين إذا هي عدلت الوصف في حكمها دون أن تلتف الدفاع إلى ذلك .

(الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥ / ٦ / ٢٠)

١٦٦٥ - إستبعاد سبق الإصرار والترصد - عدم الحكم بعقوبة أشد من المقررة قانونا للجريمة المسندة إلى المتهمين - لا موجب لتنبيه الدفاع .

إستبعاد سبق الإصرار والترصد من التهمة أمر يستفيد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سببا لطعنهم في الحكم الصادر عليهم إستنادا إلى أنهم لم ينبهوا إلى هذا التعديل قبل إجرائه ما دام لم يحكم عليهم بعقوبة أشد من المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجهة إليهم .

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٢ / ٢٦ من ٤٣٧)

١٦٦٦ - حق محكمة الموضوع في الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

إستقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ٤ / ١٦ من ٥٧٠)

١٦٦٧ - تعديل وصف التهمة بنفى ظرف سبق الإصرار والنزول إلى العقوبة الأخف - لفت نظر الدفاع غير لازم .

متى كان تعديل المحكمة وصف التهمة قد إقتصر على نفي ظرف سبق الإصرار وكان من مقتضاه النزول إلى العقوبة الأخف فإنه لا تثرىب على المحكمة إذا هي لم تلتف نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن المتهم مسئول عن العامة وفقا لأى الوصفين . (الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦ / ١١ / ٢٧ من ١١٨٨)

١٦٦٨ - تحديد الحكم تاريخ الجريمة. أو إضافته بياناً بنسبة العامة إلى وصف التهمة - ليس تغييراً في التهمة ولا تعديلاً لوصفها مما يقتضى تنبيه الدفاع .

لئن كان الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تغير من التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفصيلات التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة نفسها التى تضمنها أمر الإحالة . فلا يعيب الحكم تعيين تاريخ الجريمة أو إضافة بيان نسبة العامة إلى وصف التهمة حسبما ورد بتقرير الطبيب الشرعى ما دام أنه لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى جريمة الضرب الذى أحدث عامة -والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة - ومن ثم فلا تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

(الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢١ / ٤ / ١٩٧٤ س ٢٥ من ٤٢١)

الفرع الثالث - إذا كان التعديل فى مواد القانون فقط

١٦٦٩ - إلزام المحكمة بتطبيق النص الصحيح على الواقعة المعروضة بها الدعوى دون إجراء تعديل فى الواقعة الجنائية .

إن من واجب المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ومن واجب المتهم أن يضمن دفاعه القانون الذى يعاقب على الواقعة المسندة إليه . فإذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأن عرض للبيع أقمشة صوفية بسعر يزيد على المقرر قانوناً ، وطلبت عقابه بمقتضى الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وبالقرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٧ ، فرأت المحكمة أن هذا القرار لا ينطبق على واقعة الدعوى وإدانته بمقتضى القرار رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٤٦ دون أن تغير شيئاً من الوقائع المسندة إليه ، فلا يكون للمتهم أن ينعى

على الحكم أنه عاقبة بنص قانوني لم يعلن به في ورقة التكليف بالحضور .
(الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٨ / ١٢ / ٢٠)

١٦٧٠ - تطبيق المحكمة على واقعة القتل المرفوعة بها الدعوى
المواد المطلوب تطبيقها بعد إستبعاد المادة ٢٣٤ عقوبات بفقرتيها .
ما دام الحكم لم يطبق على واقعة القتل المرفوعة بها الدعوى غير المواد
المطلوب تطبيقها مستبعداً منها المادة ٢٣٤ ع بفقرتيها الأولى والثانية لعدم
إنطباقها على الواقعة فلا محل عندئذ للفت نظر الدفاع إلى هذا الإستبعاد
وخصوصاً أن العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة هي
الإعدام فإستبعادها في مصلحة المتهم نفسه .
(الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩ / ١١ / ٢٨)

١٦٧١ - تطبيق المحكمة مواد القانون التي تنص على العقاب
على الواقعة التي رفعت بها الدعوى المباشرة بغض النظر عن المادة
التي طلب المدعى بالحقوق المدنية تطبيقها .
متى كانت الدعوى المباشرة قد رفعت على المتهم بالقذف في حق المدعى
بالحقوق المدنية ملنا فإنه يكون على المحكمة أن تطبق مواد القانون التي تنص
على العقاب على الواقعة بغض النظر عن المادة التي طلب المدعى بالحقوق المدنية
تطبيقها ، ولا يكون للمتهم أن ينمى على المحكمة أنها لم تلتفت إلى هذا التصحيح
ما دام أن وصف التهمة التي أدين فيها هو بذاته الوصف الذي رفعت به الدعوى
عليه ، ولم تسند إليه المحكمة وقائع جديدة .
(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٠ / ٥ / ٢٢)

الفرع الرابع - الخطأ المادي

١٦٧٢ - تدارك محكمة الجنايات السهو الذي ورد في وصف

التهمة في أمر الإحالة بعدم ذكر سبق الإصرار والترصد إذا كان قد طلب تطبيق المواد الخاصة بهذين الطرفين في أمر الإحالة ذاته .

إذا أمر قاضى الإحالة بإحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم ، أولهم طبقا للمواد ٢٢٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ عقوبات وبإقيهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ ع لأن الأول قتل عمدا فلانا وفلانا وبأن أطلق عليهما أعيرة نارية قاصدا بذلك قتلها . . وذلك مع سبق الإصرار والترصد ، لأنه شرع مع الباقيين في قتل آخرين (نكرت إسمائهم) عمدا بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية . الخ ولم يذكر أن ذلك كان مع سبق الإصرار والترصد ، ثم في الجلسة قررت محكمة الجنايات رفع الدعوى على بعض المتهمين لأنهم إشتروا بطريق الإتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في جناية القتل المسندة إليه ، وفي جلسة المرافعة نظرت الدعوى على أساس هذه الأوصاف كلها ، وقالت النيابة في مرافعتها أن المتهمين كانوا متربصين بيناتهم في مكان الحادث ، وترافع الدفاع على أساس التصوير الذى صورت به النيابة الواقعة ، ففي هذه الصورة يكون عدم ذكر سبق الإصرار والترصد في تهمة الشروع في القتل ، كما وردت في أمر الإحالة ، إنما هو من قبيل السهر ، بدليل طلب تطبيق المواد الخاصة بهذين الطرفين على التهمة المذكورة في أمر الإحالة ذاته ومثل هذا السهر يجوز للمحكمة ، طبقا للمادة ٣٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، أن تتداركه وليس للمتهمين أن - يعترضوا بأن تداركه من شأنه الإضرار بدفاعهم . لأن جريمة القتل التى كانت موجهة إلى المتهم الأول وصفت بأنها وقعت مع سبق الإصرار والترصد ، وتهمة الإشتراك في القتل التى وجهتها المحكمة إلى باقى المتهمين في الجلسة إشتعلت أيضا على هذين الطرفين ، وجرائم الشروع في القتل المسندة إلى المتهمين إرتكبت في نفس الظروف التى إرتكبت فيها جريمة القتل بحيث أن هذه الجرائم كلها تعد في الحقيقة حادثا واحدة ، وقد ترافعت النيابة على أساس أنها حصلت مع سبق الإصرار والترصد وترافع المتهمون على هذا الإعتبار .

(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ١٤ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٤٤)

١٦٧٣ - التعديل الذى لا يعدو إصلاح خطأ مادى وقع فى تاريخ الواقعة ولم يتناول ذات الواقعة الجنائية .

إذا كان وجه الطعن أن النيابة إتهمت الطاعن أنه فى يوم كذا ضرب فلانا ، ولكن المحكمة الإستئنافية أخذته على واقعة لاحقة إذ أثبتت فى حكمها أن حادث الضرب وقع فى يوم غير اليوم الوارد تاريخه فى وصف التهمة ، وكان الطاعن لا يدعى فى وجه الطعن بأن هناك واقعة أخرى لاحقة لتلك التى رفعت بها الدعوى العمومية عليه ، وكان الظاهر من سياق الحكم أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هى التى حكم عليه من أجلها وأن ما كان من خلاف فى التاريخ هو نتيجة خطأ فى الكتابة ، فإنه لا يحق له أن ينعى على المحكمة أنها قضت عليه بالعقوبة من أجل واقعة غير المرفوعة بها الدعوى . إذا الخطأ الكتابى لا يؤثر فى سلامة الحكم .

(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٤٤)

١٦٧٤ - ذكر قاضى الإحالة فى أمره أن العامة باليد اليمنى فى حين أنها باليد اليسرى تملك المحكمة إحالة إليها الدعوى تصحيحه .

إذا كان الظاهر مما جاء بالحكم أن واقعة العامة التى من أجلها قضت المحكمة بعدم إختصاصها بنظر الدعوى قد تضمنتها التقرير المقدم من النيابة العمومية إلى قاضى الإحالة كما تضمنتها الأمر الصادر من قاضى الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وكل ما فى الأمر أنه ذكر فيها عنها أنها باليد اليمنى فى حين أنها باليد اليسرى - مجرد خطأ فى الكتابة مما تملك المحكمة إحالة إليها الدعوى - بمقتضى المادتين ٣٦ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - تصحيحه والسير بالمحاكمة على أساس التصحيح ، ففى هذه الصورة لا يسوغ عد الواقعة مكونة لتهمة أخرى جديدة غير المرفوعة بها الدعوى ، ويكون من الخطأ الحكم بعدم الإختصاص .

(الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٤٧)

١٦٧٥ - وقوع خطأ في كتابة رقم المادة المطلوب معاقبة المتهم بها في أمر الإحالة وتدارك المحكمة ذلك في حكمها .
مضى كان وصف الواقعة التي أسندت إلى المتهم وأحيل من أجلها إلى محكمة الجنايات هو جناية السرقة التي أدين بها ، وغاية الأمر أنه وقع في أمر الإحالة خطأ في كتابة رقم المادة المطلوبة معاقبته بها تداركته المحكمة في حكمها ، فلا يقبل منه نعيه على الحكم أنه طبق عليه مادة جديدة دون لفت الدفاع .
(الطنن رقم ٥٩٣ لسنة ١٩ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٤٩)

١٦٧٦ - تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون لفت نظر الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل
تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلتفت إليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام محكمة الإستئناف على هذا الأساس . لأن وظيفة المحكمة الإستئنافية إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما قد يكون وقع في المحاكمة الابتدائية من أخطاء .
(الطنن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٥٦ من ٧ ص ٣٤٠)

١٦٧٧ - وصف المحكمة للتهمة - خطأ مادي - أثره .
إذا كان الحكم قد أورد في وصف التهمة أن المتهم قد إرتكب أفعال الإشتراك في جلب المخدرات حالة كونه من المنوط بهم مكافحة المخدرات ، إلا أن الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة قد طبقت الفقرة الأولى من المادة ٢٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر التي تقضى بتشديد العقوبة في حالة إقتراف الجريمة من الموظفين أو المستخدمين المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة ، كما عاملت المتهم كغيره من المحكوم عليهم -

فاعلين أصليين أو شركاء - ممن لا يتصفون بتلك الصفة وأنزلت بهم جميعا عقوبة واحدة هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة . مما يشير بوضوح إلى أن ما ورد بنهاية وصف التهمة عن قيام ذلك الطرف المشدد ، لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ الذى لا يعيب الحكم ، فضلا عن أنه لا جدوى للتمتع من إثارة هذا النعى ما دامت العقوبة المقررة فى القانون لجريمة الإشتراك فى جلب المواد المخدرة مجردة من الطرف المشدد

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٨)

١٦٧٨ - الخطأ المادى فى وصف التهمة .

لئن كان البين من الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه المؤيد له أنه وإن ورد فى ديباجة كليهما وصف التهمة الأولى وليس الوصف المعدل الوارد بأمر الإحالة ، إلا أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائى أن واقعة سرقة أجزاء من السيارة ومحتوياتها التى دين الطاعنان بها ، هى بعينها التى شملها التحقيق وأحيلت بها الدعوى ودارت عليها المرافعة أمام المحكمة ، ومن ثم فإن ورود وصف التهمة الأولى الذى عدلت عنه النيابة فى ديباجة كل من الحكمين ، لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادى من كاتب الجلسة ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها واقع الدعوى ، ومن ثم فهو لا يقدح فى سلامة الحكم .

(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٣٢)

الفصل السادس

وصف التهمة فى نطاق الدعوى المدنية والطعن بالنقض

١٦٧٩ - مناط عدم جواز الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به فى الطعن بطريق النقض - مقدار العقوبة الذى يعتبر حداً أقصى لا يجوز تعديده - عدم تناوله ما عدا ذلك من تقدير الوقائع وإعطاء الحدث وصفه الصحيح .

مبدأ عدم جواز الإضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض إنما يكون أعماله من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه وهو لا يتناول ما عدا ذلك من نحو تقدير الوقائع وإعطاء الحادث وصفه الصحيح .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ٤ / ٦ / ١٩٥٧ س ٨ من ٦٠٢)

١٦٨٠ - تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع - علم المتهم بهذا التعديل ومدافعتة عن نفسه على أساسه أمام محكمة الدرجة الثانية - نعية على الحكم الإستثنائي بالبطلان - غير سديد .

تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلتفت إليه الدفاع عن المتهم ، لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الإستثنائية ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الإستثنائية على أساسه .

(الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٢١ ق جلسة ٢٣ / ٤ / ١٩٦٢ س ١٢ من ١٩٦)

١٦٨١ - التكييف القانوني لوصف الجريمة يخضع لرقابة محكمة النقض .

إن إنطباق نص المادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات على الواقعة كما أثبتتها الحكم والقول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض ، ومن ثم فإن عدم تطبيق تلك المادة يكون من الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٢ من ٢٧١)

١٦٨٢ - خطأ الحكم في وصف واقعة الدعوى - متى لا تتوافر به المصلحة في الطعن فيه .

لا مصلحة للطاعن في التمسك بخطأ الحكم في إغفال وصف الواقعة التي

قارنهما بإعتباره شريكا ، ما دام أن العقوبة المحكوم بها وهى الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل فى نطاق عقوبة الشريك .

(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ١٤٥١)

١٦٨٢ - عدم جواز إثارة شىء عن وصف التهمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الإستئنافية ، فلا يجوز له أن يبدى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ من ١٩٩٨)

١٦٨٤ - تغيير المحكمة تهمة من شروع فى قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة - تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها - عدم جواز إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع - مخالفة ذلك - إخلال بحق الدفاع - أساس ذلك ؟

لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعنين وآخرين بوصف أنهم ارتكبوا جريمة الشروع فى قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار فاستبعد الحكم نية القتل وإنتهى إلى إدانة الطاعن الأول بجريمة إحداث عاهة مستديمة برأس المجنى عليه ، وإلى إدانة الطاعن الثانى بجريمة إحداث عاهة مستديمة بالفك السفلى للمجنى عليه المذكور - لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم توجه تهمة إحداث العاهة إلى الطاعن ولم تلتفت نظر المدافع عنهما للمرافعة على هذا الأساس ، وكان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من شروع فى قتل عمد إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة لا يعتبر مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة للطاعنين فى أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجراؤه فى حكمها بغير سبق تعديل فى التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما هو تعديل

فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه لا يقتصر على مجرد إستبعاد واقعة فرعية هى نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى الطاعنين لم تكن موجودة فى أمر الإحالة وهى الواقعة المكونة للعامة المستتيةم والتى قد يثير الطاعنان جدلا فى شأنها . لما كان ما تقدم وكان عدم لفت نظر الدفاع إلى ما أجرته من تعديل يعتبر إخلالا بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه - دون أن تلتفت نظير المدافع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنيا على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٩١)

الفصل السابع - مسائل متنوعة

١٦٨٥ - رفع الدعوى على المتهم بالمادة ٢٤٢ عقوبات وطلب محامى المجنى عليه تطبيق المادة ٢٤١ عقوبات ومناقشة المتهم أقوال المجنى عليه عن إصابته وتطبيق المحكمة المادة الأخيرة على الواقعة لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بالمادة ٢٤٢ فقرة أولى من قانون العقوبات ، وفى أثناء نظرها طالب محامى المجنى عليه بتطبيق المادة ٢٤١ فقرة أولى ، وناقش المتهم أقوال المجنى عليه عن الإصابات وما ورد بالكشف الطبى عنها ، ثم طبقت المحكمة المادة ٢٤١ على الواقعة . ثم إستأنف المتهم دون أن يعترض على هذا التعديل ، فلا يكون له من بعد أن ينمى على الحكم الإستئنافى أنه أخذ بهذه المادة .

(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ١٨ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٤٨)

١٦٨٦ - طلب النيابة العامة تعديل وصف التهمة - دفاع - ما

يوافره .

ما دامت النيابة قد طلبت تعديل ونصف التهمة أمام محكمة أول درجة في مواجهة المتهم وترافع هو أمام درجتى التقاضى على أساس الوصف الجديد ، فلا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة الإستئنافية أنها أخذته بمقتضى الوصف الجديد . (ملعن رقم ٨٤٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١٥ / ١٠ / ١٩٥١)

١٦٨٧ - تمام الجنحة : ليس بشرط . لتطبيق الطرف المشدد في جريمة القتل العمد - تطبيق المحكمة المادة ٢٣٤ عقوبات - رغم ثبوت أن المتهم كان شارعا في سرقة نقود المجنى عليها بعد إغتيالها تكيف صحيح للواقعة من ناحية القانون .

سوى القانون بين إرتكاب الجنحة والشروع فيها ، فكل منهما جريمة جملها الشارح ظرفا مشددا للقتل ، متى وقع منضمما إلى الجناية وسببا لإرتكابها - فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من إعترااف الطاعن وما ورد في المعاينة أنه بعد إغتيال المجنى عليها قد شرع في سرقة مالها ، فإنها إذ طبقت الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على ما فعل تكون قد أصابت في تكيف الواقعة من ناحية القانون ولم تخطئ في تطبيقه . ٥

(الملعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٥٩ س ١٠ من ٢٢٤)

١٦٨٨ - تنبيه الدفاع إلى تعديل وصف التهمة - لا يتطلب القانون شكلا خاصا لحصوله .

ما طلبته النيابة العامة من تعديل لوصف التهمة بالجلسة في مواجهة المتهم وسؤال المحكمة له عن سوابقه التي بنى عليها هذا التعديل وتناول الدفاع للوصف الجديد الذى دارت المرافعة على أساسه - فيه ما يكفى لإعتبار التنبيه قائما ومنتجا أثره ، ذلك أن لفت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التى تثبت من التحقيق أو من المحاكمة لا يتطلب شكلا خاصا .

(الملعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٦١ س ١٢ من ١٩٩)

١٦٨٩ - تعديل المحكمة الإستئنافية وصف التهمة - أثره .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم بوصف أنه عد مشتبهاً فيه ، ولما إستأنفت النيابة حكم الإدانة ، عدلت المحكمة الإستئنافية الوصف فى مواجهة المتهم إلى أنه عاد لحالة الإشتباه - مستندة إلى وجود صحيفة حالته الجنائية عند نظر الدعوى إبتداءً أمام محكمة أول درجة - غير أنها قضت بتأييد الحكم المستأنف ، وقالت فى تبرير عدم أخذ المتهم بالوصف الجديد إنه ينطوى على إسناد واقعة جديدة - إذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ، ذلك لأن الموضوع المطروح أمام ثانى درجة - بمقتضى إستئناف النيابة العامة - لا ينطوى على واقعة جديدة أسندت للمتهم ولم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة ، وما إستئناف النيابة إلا لتصحيح الوصف الخاص بالواقعة التى كانت بعينها مطروحة أمام تلك المحكمة بوزن إضافة إية واقعة جديدة ، منأ كان يقتضى المحكمة الإستئنافية - بعد أن نبهت المتهم لتعديل الوصف - أن تنزل حكم القانون على الواقعة موصوفة بوصفها الصحيح ، وهو العود لحالة الإشتباه ، وأن تعاقب المتهم على هذا الأساس .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢١ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٦١ س ١٢ ص ٦٤٥)

١٦٩٠ - إسناد أفعال للمتهم غير التى رفعت بها عليه الدعوى

- ذلك تغيير فى التهمة - لا يجوز للمحكمة إجراؤه فى الحكم .

لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التى وقع بها الإكراه على غير ما جاء بأمر الإحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الإحالة والتى كانت مطروحة

على بساط البحث . وعلى ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أن ينسب إلى الطاعن إستعماله السكن في شل مقاومة المجنى عليها في جريمة السرقة بالإكراه خلافا لما جاء بأمر الإحالة من أنه صنف المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها ، ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالإكراه ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - ويفض النظر عن الوبيلة - إلا عن جريمة السرقة بالإكراه التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فلا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى مثل هذا التعديل .

(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٢ ق جلسة ٢٦ / ١١ / ١٩٦٢ س ١٣ من ٧٧٠)

١٦٩١ - ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة .

ليس في القانون نص يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة . ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان في الإجراءات لخلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملا لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١ / ٦ / ١٩٦٤ س ١٥ من ٤٥٧)

١٦٩٢ - وصف التهمة - إختلاس أموال أميرية - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما لا يولاه .

من المقرر أن تنبيه الدفاع إلى الوصف الجديد للتهمة يتحقق بأي كيفية يتم بها لفت نظره إليه - يستوى في ذلك التنبيه الصريح أو الضمني أو إتخاذه أي إجراء يتم عليه في مواجهته وينصرف مدلوله إليه . فإذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة بوصفه مرتكبا لجريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ / ١

من قانون العقوبات ، وكانت المحكمة قد إستجلت التهم بجلسة المحاكمة عن طبيعة عمله كمشرف فاقر بأنه كان أمينا على المبلغ المسلم إليه بسبب وظيفته وأنه كان في عهده كما سلم الدفاع عنه بالصفة المذكورة - فعاملته المحكمة بموجب الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر - فإن ذلك مما يتحقق به تنبيه المتهم والمدافع عنه إلى تعديل الوصف القانوني للتهمة . وينحسر عن الحكم به حالة الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥ / ٦ / ١٩٦٧ من ١٨ من ٧٥٣)

١٦٩٣ - عدم إلزام المحكمة بتنبيه الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات - بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .

متى كانت الواقعة التي إتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض رشوة على موظف عمومي ولم تقبل منه ، هي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة ، وكانت المحكمة قد طبقت مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات بدلا من المادة ١٠٦ مكررا منه التي طلبتها النيابة العامة ، فإن هذا التعديل لا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ومادة القانون . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٦٩ من ٢٢ من ٩١٢)

١٦٩٤ - ثبوت أن الوصف الذي أجرته المحكمة قد ترافع الدفاع على أساسه وتناوله بالتنفيذ في مذكرته - لا إخلال بحق الدفاع .

متى كان الوصف الذي أجرته المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار إليه في مرافعته الشفوية وتناوله بالمناقشة والتنفيذ في مذكرته ، فإن ما يثيره الطاعن

من دعوى الإخلال بحقه فى الدفاع يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٠ / ١٠ / ١٩٦٩ م ٢٠ من ١١١٥)

١٦٩٥ - وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى يكون طبقا لحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه - مناط إعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التى تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر فى جلسة أخرى .

المعبرة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وأن مناط إعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التى تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر فى جلسة أخرى . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٧ / ٥ / ١٩٧٢ م ٢٢ من ٦٤١)

١٦٩٦ - لا يصح الجدل فى وصف الجريمة من المدعى بالحقوق المدنية - أساس ذلك ؟

أن ما يثيره الطاعن بشأن عدم إختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى بإعتبار الواقعة جنائية مردود بأنه متى كانت الشركة التى يمثلها هى المدعية بالحقوق المدنية ، وكانت المادة ٢٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه لا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بهذه الحقوق ، فإنه لا يقبل منه ما ينمى على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية فى هذا الخصوص لأن الجدل فى وصف الجريمة هو فى واقعة الدعوى ، مقطوع الصلة بوجوه النعى التى يثيرها الطاعن بوصفه مدعيا بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٦٦ م ٢٧ من ٧٠)

١٦٩٧ - حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة مشروط بعدم تجاوز ذلك إلى تحوير كيان الواقعة المادية - عدم جواز الإساءة

إلى مركز المتهم - متى كان مستأنفا وحده .

لمحكمة الموضوع ألا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيلها إلى الوصف السليم الذي ترى إنطباقه على واقعة الدعوى إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبينائها والإستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة أن تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم إلى التغيير في التهمة ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، ويشروط ألا يترتب على ذلك إسالة بمركز المتهم إذ كان هو المستأنف وحده .

(الطن رقم ١٦٣٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ٤ / ٥ / ١٩٧٩ من ٢٧ من ٢٩٧)

١٦٩٨ - تعديل وصف التهمة - علم المتهم به - أثر ذلك .

لما كان الطاعن حين إستئناف الحكم الابتدائي الصادر بإدانته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من تبديد إلى نصب كان على علم بهذا التعديل ، وكان إستئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ، فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الإستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .

(الطن رقم ٧٠٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ١٩٨)

١٦٩٩ - عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير الواردة بأمر

الإحالة - تغيير في التهمة - بطلان .

لما كان من المقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف

بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بئن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن واقعة خطف المجنى عليها لم يسند إلى الطاعن إرتكابها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دأنه عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن في الدفاع مما يبطله . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة مما يدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الشروع في الواقعة كرها المسندة إليه ذلك أن الإرتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إنما يكون في حالة إتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها في وقت واحد ، وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى الراهنة .

(الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٩ / ٥ / ٦ س ٢٠ ص ٥٢٦)

يانصيب

١٧٠ - لعبة الطمبولا - عدم إنطباق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة عليها - إدراجها تحت أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠ / ٢ / ١٩٥٥ بإعتبارها من ألعاب القمار .

لا تدخل لعبة الطمبولا في أى من الألعاب والأعمال الرياضية بالمعنى الوارد في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بشأن المراهنة على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب والأعمال الرياضية وليست أيضا من أنواع القمار المحظور مزاوتها في المحال العامة بمقتضى المادة ١٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ قبل صدور قرار وزير الداخلية في ١٠ / ٢ / ١٩٥٥ بإعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ومن بينها الطمبولا وأنها لم تكن تعد وقتذاك عملا من أعمال اليانصيب مما يندرج تحت أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٢ / ٥ / ١٩٥٦ ص ٧ من ٧٧٤)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
محكمة الجنائيات	١
الفصل الأول - تشكيل المحكمة وإنعقادها	١
الفرع الأول - تشكيل المحكمة	١
الفرع الثاني - إنعقاد المحكمة	٦
الفصل الثاني - الإجراءات أمام المحكم	٩
الفرع الأول - حضور المتهم والمدافع عنه	٩
الفرع الثاني - إعادة المحاكمة	١٤
الفرع الثالث - فصل الجنحة عن الجناية	١٧
الفرع الرابع - الإحالة إلى محكمة الجنائيات	٢١
الفصل الثالث - مسائل متنوعة	٢٥
معارضة	٣٤
الفصل الأول - إجراءات المعارضة	٣٤
الفرع الأول - ميعاد المعارضة	٣٤
الفرع الثاني - التوكيل في المعارضة	٤١
الفرع الثالث - إعلان المعارض بجلسة المعارضة	٤٤
الفصل الثاني - جواز المعارضة	٥٦
الفرع الأول - الأحكام الجائز المعارضة فيها	٥٦
الفرع الثاني - الأحكام الغير جائز المعارضة فيها	٥٧
الفصل الثالث - سلطة المحكمة في المعارضة	٦٤
الفرع الأول - بالنسبة إلى الشكل	٦٤
الفرع الثاني - بالنسبة إلى الموضوع	٦٩
الفرع الثالث - بالنسبة إلى العقوبة	٧٠
الفصل الرابع - الحكم في المعارضة والظعن فيه	٧٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس - أثر المعارضة	٧٨
الفصل السادس - تسييب الأحكام	٨١
الفصل السابع - مسائل متنوعة	٩٢
مفردات	٩٧
مقاومة الحكام والتعدى عليهم	١٠١
الفصل الأول - التعدى على الموظفين	١٠١
الفصل الثانى - إهانة الموظفين	١١٠
ملامحة	١١٩
ملاريا	١٢٠
ملكية صناعية	١٢٢
مناجم ومحاجر	١٢٣
منظمات نوبية	١٢٨
مهن حرة	١٢٩
مواد مخدرة	١٣٨
الفصل الأول - أركان جريمة إحراز المخدر أو حيازته	١٣٨
الفرع الأول - المادة المخدرة	١٣٨
الفرع الثانى - الحيازة والإحراز	١٤١
الفرع الثالث - القصد الجنائى	١٥٦
الفرع الرابع - العقوبة	١٦٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني - جريمة شراء المخدر أو بيعه	١٨٠
الفصل الثالث - جريمة زراعة الحشيش والخشخاش	١٨٠
الفصل الرابع - إتصال الأطباء والصيادلة بالمواد المخدرة	١٨٦
الفصل الخامس - إجراءات التفتيش في جرائم المخدرات	١٨٩
الفصل السادس - تسبيب الاحكام	٢٠٢
الفصل السابع - مسائل متنوعة	٢٣٤
موازين ومكاييل	٢٤١
ميناء غازية	٢٤٢
نصب	٢٤٥
الفصل الأول - أركان الجريمة	٢٤٥
الفرع الأول - الإحتيال	٢٤٥
أولاً - إستعمال طرق إحتيالية	٢٤٥
ثانياً - إتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة	٢٥٧
ثالثاً - التصرف في مال ليس ملكا للمتصرف	٢٦٢
الفرع الثاني - التسليم	٢٦٦
الفرع الثالث - الخسر	٢٦٩
الفرع الرابع - القصد الجنائي	٢٧٠
الفصل الثاني - تسبيب الاحكام	٢٧١
الفصل الثالث - مسائل متنوعة	٢٧٩
نقد	٢٨٣
نقسن	٣٠١

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول - الخصوم في الطعن	٢٠٢
الفرع الأول - من له حق الطعن	٢٠٢
الفرع الثاني - التوكيل في الطعن	٢١٢
الفصل الثاني - إجراءات الطعن	٢١٩
الفرع الأول - التقرير بالطعن	٢١٩
الفرع الثاني - إيداع أسباب الطعن	٢٢٥
الفرع الثالث - ميعاد الطعن	٢٣٦
أ - ميعاد التقرير	٢٣٦
ب - ميعاد إيداع الأسباب	٢٥٢
الفرع الرابع - رسوم الطعن	٢٧١
الفرع الخامس - الكفالة	٢٧٢
الفصل الثالث - المصلحة في الطعن	٢٧٥
الفرع الأول - العقوبة المبررة	٢٧٥
الفرع الثاني - مسائل متنوعة	٢٨٤
الفصل الرابع - حالات الطعن	٤٠٢
الفرع الأول - مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله	٤٠٢
١ - ما يعد كذلك	٤٠٢
٢ - ما لا يعد كذلك	٤١٩
الفرع الثاني - بطلان الحكم	٤٢٣
١ - ما يعد كذلك	٤٢٣
٢ - ما لا يعد كذلك	٤٢٩
الفرع الثالث - بطلان الإجراءات	٤٣٦
١ - ما يعد كذلك	٤٣٦
٢ - ما لا يعد كذلك	٤٤٤

الصفحة	الموضوع
٤٤٩.....	الفصل الخامس - أسباب الطعن
٤٤٩.....	الفرع الأول - أسباب واردة على الحكم الابتدائي
٤٥٣.....	الفرع الثاني - الأسباب الجديدة
٤٧١.....	الفرع الثالث - الأسباب الموضوعة
٤٨٤.....	الفرع الرابع - أسباب متعلقة بالنظام العام
٤٨٨.....	الفرع الخامس - مسائل متنوعة
٤٩٤.....	الفصل السادس - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام
٤٩٤.....	الفرع الأول - ما يجوز الطعن فيه من الأحكام
٥٠٦.....	الفرع الثاني - ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام
٥٣١.....	الفرع الثالث - الطعن في الأحكام الغيابية
٥٣٧.....	الفصل السابع - نظر الطعن أمام المحكمة
٥٤١.....	الفصل الثامن - سلطة محكمة النقض
٥٤١.....	الفرع الأول - في الطعن في الأحكام
٥٦٠.....	الفرع الثاني - في أحوال تنازع الاختصاص
٥٦١.....	الفصل التاسع - أثر الحكم في الطعن
٥٧٧.....	الفصل العاشر - سقوط الطعن
٥٨٠.....	الفصل الحادي عشر - وقف التنفيذ
٥٨١.....	الفصل الثاني عشر - مسائل متنوعة
٥٩٠.....	نيابة عامة
٥٩٠.....	الفصل الأول - إختصاص النيابة العامة بأعمال التحقيق
٦٠٣.....	الفصل الثاني - سلطة النيابة العامة في إجراء التحقيق
٦٠٣.....	الفرع الأول - محضر التحقيق
٦١٣.....	الفرع الثاني - التفتيش

الصفحة

الموضوع

٦٢٤	الفرع الرابع - عملية العرض
٦٢٥	الفرع الخامس - المعاينة
٦٢٦	الفصل الثالث - التصرف في التحقيق
٦٢٤	الفصل الرابع - الطعن في إجراءات التحقيق
٦٤٤	الفصل الخامس - قرارات النيابة العامة في المنازعات المبنية والإدارية
٦٤٥	الفصل السادس - سلطة النيابة العامة في الطعن في الأحكام
٦٥٢	الفصل السابع - مسائل متنوعة
٦٦	هتك العرض
٦٦	الفصل الأول - جريمة هتك العرض
٦٦	الفرع الأول - الركن المادى
٦٦٦	الفرع الثانى - الركن المعنوى
٦٦٧	الفصل الثانى - الشروع فى جريمة هتك العرض
٦٧	الفصل الثالث - الظروف المشددة
٦٧	الفرع الأول - القسوة
٦٧٦	الفرع الثانى - سن المجنى عليه
٦٧٧	الفرع الثالث - صفة الجانى
٦٧٩	الفصل الرابع - تسبيب الأحكام
٦٨٤	الفصل الخامس - مسائل متنوعة
٦٨٧	هرب المحبوسين
٦٩١	وصف التهمة
٦٩٢	الفصل الأول - تقييد المحكمة بالواقعة التى ترفع عنها الدعوى
٦٩٩	الفصل الثانى - عدم التقييد بوصف النيابة للواقعة

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول - بالنسبة لمحكمة الموضوع	٦٩٩.....
الفرع الثاني - بالنسبة لمحكمة الجنايات	٧١.....
الفرع الثالث - بالنسبة لغرفة الإتهام	٧١٢.....
الفرع الرابع - بالنسبة للنيابة العامة	٧١٣.....
الفصل الثالث - ما لا يعتبر تغييرا لوصف التهمة	٧١٤.....
الفصل الرابع - متى يجب لفت نظر الدفاع إلى تعديل الوصف	٧٢٢.....
الفرع الأول - بالنسبة لإضافة واقعة جديدة	٧٢٢.....
الفرع الثاني - بالنسبة لإدانة المتهم عن جريمة مختلفة	٧٣٦.....
الفرع الثالث - بالنسبة لإضافة مواد جديدة تسوء مركز المتهم	٧٤٦.....
الفصل الخامس - تغيير الوصف بغير سبق تعديل في التهمة	
أولفت نظر الدفاع	٧٤٧.....
الفرع الأول - التعديل القائم على نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت حولها مراعاة الدفاع ولم يترتب عليه إسناد تهمة أشد عقابا من التهمة المنسوبة إليه	٧٤٧.....
الفرع الثاني - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة	٧٥٣.....
الفرع الثالث - إذا كان التعديل في مواد القانون فقط	٧٦٠.....
الفرع الرابع - الخطأ المادي	٧٦١.....
الفصل السادس - وصف التهمة في نطاق الدعوى المدنية والطنن بالنقض	٧٦٥.....
الفصل السابع - مسائل متنوعة	٧٦٨.....
يانصيب	٧٧١.....

تكرار

[illegible]

Bibliotheca Alexandrina



0548694